الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: **العلوم الإنسانية**

الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل: **08/PG/D/LMD/HIS/18**

عنوان الأطروحة

نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وفلسطين (الأبارتيد والصهيونية) –دراسة تاريخية قانونية مقارنة–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في: التاريخ
تخصص: التاريخ المعاصر

إعـــداد الطـالــب
رشيد العايدي

إشراف الدكتور
محمد الطاهر بنادي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
محمد الطاهر بنادي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
			عضوا مناقشا
			عضوا مناقشا
			عضوا مناقشا
			عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ، واحِدَةٍ، وخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا ونِسَاءً و اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا(01)}

سورة النساء، الآية: 01

{خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَ أَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ۚ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ ۖ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ (6)}

سورة الزمر، الآية: 06

شكر وتقدير

أتقدم في هذا المقام بخالص وأسمى معاني الشكر والتقدير والاحترام لكل الذين ساعدوني لإخراج هذا العمل إلى ما هو عليه، وزودوني بالعون والدعم في أصعب فترات ومراحل البحث.

أحمد الله أن أكرمني بدعم المشرف أستاذي الفاضل الدكتور "محمد الطاهر بنادي" الذي مهما قلت في حقه، فإنني لن أوفيه قدره، فقد كان لي بمثابة الأخ لأخيه، ولم يحسسني طيلة مراحل إنجاز هذه الدراسة بأني باحث، بل عاملني معاملة الأستاذ والزميل، مشجعا وداعما، متحملا مني كثرة الأسئلة، وصابرا على كثرة ترددي عليه، رغم الوضع الصحي الذي تمر به البلاد وإنشغالاته والتزاماته العديدة، حيث لم يدخر أي جهد في نصحي وتوجيهي طيلة مدة البحث.

أوجه خالص شكري للأستاذ/ علي أجقو الذي بتحوله من جامعة بسكرة، فقدت جامعتنا قامة من قامات الجزائر، والشكر موصول أيضا للأساتذة/ ميسوم بلقاسم، الطيب العماري، لخميسي فريح، نصر الدين عاشور وميلود صغيري على تشجيعهم ودعمهم لي، وإلى كل موظفي مكتبات جامعة بسكرة الذين قدموا لي يد المساعدة.

كما أقدم شكري الخالص للأسرة العلمية بكلية العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ الأساتذة الأفاضل الذين شجعوني بالكلمة الطيبة وبتوجيهاتهم التي كنت بحاجة إليها.

شكري وتقديري وكبير إمتناني إلى كامل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على كرم قبولهم مناقشة رسالتي هذه، آملا منهم التفضل بإسداء توجيهاتهم وتصويباتهم لها كلما دعت الضرورة لذلك.

إهـــداء

إلى والِديّ الكريمين أطال الله عمرهما وحفظهما لي.

إلى زوجتي الكريمة، التي ساندتني في أصعب مراحل حياتي،

والتي لولاها ما كان لهذا البحث أن يُنجز.

إلى أبنائي (مرام– لينا – هزار – آدم– تميم).

إلى إخوتي وأخواتي وكل أسرتي كبيرا وصغيرا.

(ربِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا

تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ).

سورة النمل، الآية 19.

رشيد

قائمة المختصرات باللغة العربية

ج: الجزء
مج: مجلد
د .ت: دون تاريخ
د .ن: دون ناشر
د .ب: دون بلد
د .م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية
ش.و .ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
ش.و.ن.إ: الشركة الوطنية للنشر والإشهار
م.ت .م: المجلة التاريخية المغربية
م.د .ت: مجلة الدراسات التاريخية
م.و.ك: المؤسسة الوطنية للكتاب
ط: الطبعة
ع: العدد
(ها): هامش

باللغات الأجنبية

B. N .A : Bibliothèque Nationale Algérienne
E .N .L : Entreprise Nationale Du Livre
Edit : Editeur
Imp. : Imprimerie
O.P.U : Office des publications universitaires
PUB : Publier
P.U.F : Presse Universitaire De France
R.A : Revue Africaine
R.H : Revue Historique
R.S.A.C : Recueil Des Notices et Mémoire De La Société Archéologique De La Provence De Constantine
Trad: traduction

مقـدمة

لا يختلف إثنان على أن بدء الخليقة كان بآدم عليه السلام، ومن نسله جاءت البشرية جمعاء حتى صارت بهذه الأعداد، لتنقسم إلى قبائل وشعوب مختلفة، متفرعة بذلك من أصل واحد، إلا أنه وبالرغم من هذه الحقيقة التي تُقرها كل الشعوب بما فيها العنصريين أنفسهم، مارست بعض الأقوام سياسة عنصرية مقيتة تدّعِي من خلالها بأنها أفضل من غيرها، فمنهم من إعتبر أفضليته على الآخرين قائمة على أساس لونه، ومنهم من إعتبرها بسبب عرقه، وآخرين إعتبروا أنفسهم مفضلين على الباقين بسبب دينهم، وبقيت أسباب التفضيل تتعدد من فئة لأخرى، والتي بالرغم من رفضها محليا ودوليا، بل وتجريمها من قبل الهيئات المحلية، الإقليمية وحتى الدولية، وحاربتها أيضا معظم الديانات السماوية وحتى المعتقدات البشرية.

الواقع لو أن هذا الفصل العنصري، بقي محصورا في العصور القديمة أو حتى العصور الوسطى، كان من الممكن أن يتم قبوله وتجاوزه، بحكم أنه جاء نتيجة لمحدودية الفكر البشري في تلك الفترة، ومدى تأثر العقلية البشرية حينها بما يقع حولها من أحداث، وهو الأمر الذي ينعكس حتما بالسلب أو الإيجاب على الظروف المحيطة بها، فيكون بذلك للتأثير والتأثر علاقة به، وأيضا فإن عدم وجود قانون دولي يُجرم مثل هذه التصرفات السلبية، يجعل منه فعلا غير مجرم ومسموح به، أما أن يحدث الأمر في العصر الحديث ويستمر وجوده حتى التاريخ المعاصر، ليتواصل حتى يومنا هذا، وفي ظل وجود هذه الترسانة من القوانين المناهضة له، وتحت أنظار المجتمع الدولي والمنظمات القانونية الإقليمية والدولية، التي عدّته فعلا مجرما تترتب عليه عقوبات دولية، كون البعض من أنواع الجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي العرفي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تعد جريمة فصل عنصري، من خلال تعريفه بأنه: "أية أفعال لا إنسانية... ترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وتُرتكب بنيّة الإبقاء على ذلك النظام"، وبذلك فإن هذا التعريف وغيره من تعريفات الفصل العنصري، تتوافق مع الأفعال التي تقوم بها الدول والحكومات العنصرية على غرار جنوب إفريقيا وإسرائيل.

إن النظام العنصري الذي كان مُطبقا في جنوب إفريقيا من البيض ضد السود، وكذلك الذي لا يزال ممارسا من قبل الصهاينة ضد الفلسطينيين، لم يشهد له العالم القديم ولا الحديث مثيلا، حيث تحدّت من خلاله الدولتين كل الأعراف والقوانين المحلية والدولية، معتبرة أنه فعل مشروع، طبقه ونفذه النظامين بفعل منطلق فكري واحد هو نظرية التفوق والنقاء العرقي، القائم على أساس سياسي إيديولوجي يزعم التحضر والتفوق ويؤسس للفصل والتمييز بين الغزاة المحتلين والسكان الأصليين.

الجدير بالذكر أن كُلا من جنوب إفريقيا وفلسطين تعرضتا للغزو الاستعماري الأجنبي نفسه ممثلا في بريطانيا، التي بدورها سلمت الأولى لقلة من البيض الهولنديين والبريطانيين، في حين سلمت الثانية للإسرائيليين، نتجَ عنهما نظامين إستيطانيين عنصريين هما الأبارتيد والصهيونية، وبالرغم من ظهورهما في قارتين مختلفتين فهما حركتان عنصريتان، الأولى إفريقية المنشأ في حين أصول مطبقيها أوروبيين، الثانية أوروبية الأصل والمنشأ.

إن ما لا يختلف عليه إثنان، هو أن كُلا من نظام الأبارتيد والحركة الصهيونية؛ لم يقومَا بحد السيف فقط، وإنما هما ثمرة لخطة ممنهجة تمثل العمل المسلح فيهما أداة واحدة، بجانب أدوات أخرى إقتصادية، ثقافية، دينية ودعائية، بجانب وجود صك دولي يُضفي قدرا من الشرعية على المشروع الاستعماري، والذي مثله قرار التقسيم (1947)، ثم بعد هذا التاريخ بسنة واحدة استلم الحزب الوطني دفّة الحكم في جنوب إفريقيا، والذي تحولت بعده ممارسات الفصل العنصري إلى سياسة رسمية معلنة للدولة، في حين توالت إعترافات الدول الكبرى بالدولة الصهيونية تباعا؛ كدولة طبيعية مثلها مثل بقية الدول بالنسبة لفلسطين.

من هنا تبرز **أهمية موضوع** هذا البحث الذي حمل عنوان: نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وفلسطين (الأبارتيد والصهيونية)-دراسة تاريخية قانونية مقارنة-، ففي الوقت الذي لاقت فيه كل الأنظمة العنصرية التي قامت كالنازية، الفاشية ونظام الأبارتيد... وغيرها مصيرها المحتوم وهو الزوال، بقي النظام الصهيوني ثابتا ومستمرا في عنصريته ضد الفلسطينيين إلى يومنا هذا.

تكتسي المقارنة بين حالتي نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا أهمية خاصة والإستيطان الإسرائيلي لفلسطين، حيث إزدادت أهميتها أكثر بعد تفكك وإنهيار النظام، وخروج الحزب الوطني من الحكم في جنوب إفريقيا سنة 1994، وإعلان الزعيم الأسود "نيلسون مانديلا" رئيسا للبلاد، الأمر الذي حفزنا لدراسة هذا الموضوع من جميع أبعاده، لاسيما من حيث مدى تشابهه أو إختلافه وحتى علاقاته مع التجربة العنصرية الإسرائيلية المتواصلة في فلسطين، حيث ترك موضوعها عدة تأويلات فيما يخص المقارنة بينهما وآراء ومبررات كل طرف سواء كانت هذه المبررات تاريخية، سياسية، عرقية، قانونية أو حتى دينية وإنسانية.

وتوعز الأسباب التي أدت إلى دراسة هذا الموضوع إلى:

<u>أسبـــاب ذاتـيـــة</u>: وذلك من خلال:

- الرغبة الشخصية لدراسة ظاهرة الفصل العنصري في كل من جنوب إفريقيا والكيان الصهيوني، وهو الموضوع الذي لم يوف حقه في الكتابة، مقارنة بما كتب عنه من زاوية تناوله للظاهرة لكل دولة على حدة، مما حفزنا على إجراء مقارنة حول هذه الظاهرة والكتابة عنها.
- الاطلاع على واقع السكان الأصليين الذين عانوا من هذه الظاهرة في البلدين، ومدى انعكاسها السلبي وتأثيرها عليهم.
- إكتساب معارف ومعلومات ذات أهمية ونوعية حول هذا الموضوع.

<u>وأسباب موضوعية:</u> أخرى تتمثل في:

- معرفة مدى عنصرية نظام الأبارتيد والحركة الصهيونية من خلال تحليل النصوص القانونية التي طبقت ضد السود في جنوب إفريقيا والفلسطينيين.
- معرفة جهود العلماء ورجال المقاومة والقادة السياسيين والعسكريين السود في جنوب إفريقيا والفلسطينيين في مكافحة هذين النظامين العنصريين.
- معرفة مدى تأثير نظام الفصل العنصري على سود جنوب إفريقيا والفلسطينيين في مختلف مجالات حياتهم.

وعلى ضوء ما تقدم تكون صياغة **إشكالية الموضوع** كالآتي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار الوسائل التي اعتمدها الأفارقة السود وحدهم كانت فعالة وناجحة في القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا مقارنة بفشل كل الوسائل التي اعتمدها الفلسطينيون المدعومون من كل العرب والمسلمين؟ وهل كان للدعم الخارجي للكيان الصهيوني من قبل الدول الكبرى دور حاسم في تغيير ميزان القوى لصالحه، أم أن قوة اليهود هي من جعلت هذه الدول تقف في صفها ضد فلسطين والقوى العربية الضعيفة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسة مجموعة من **التساؤلات**:

- ما مفهوم نظام الفصل العنصري؟ وما هي أشكاله؟

- ما مفهوم نظام الأبارتيد، وفيما تمثلت أهم القوانين العنصرية التي استصدرها، وما هي الطرق والوسائل التي انتهجتها المقاومة الإفريقية بقيادة الزعيم نيلسون مانديلا في إسقاط هذا النظام؟

- ما المقصود بالحركة الصهيونية وعلاقتها بتأسيس الكيان الصهيوني، وما هي أهم القوانين العنصرية التي سنتها؟

- ما هو موقف المنظمات الدولية والمجتمع الدولي من نظام الأبارتيد والحركة الصهيونية؟

- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين نظام الأبارتيد والحركة الصهيونية، وهل هناك علاقة بينهما؟

حدود الدارسة:

- الحدود الزمانية:

ستغطي الدارسة بدايات الإستيطان في البلدين (جنوب إفريقيا وفلسطين)، وذلك للإعتبارات الدينية، التاريخية وغيرها، وما بعده مع التركيز على فترة ما بعد تأسيس النظامين العنصريين فيهما، حتى سنة 1994 في الأولى، وحتى الآن في الثانية.

- الحدود المكانية:

جنوب إفريقيا وفلسطين التاريخية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا اعتمدنا **خطة منهجية** حاولنا فيها دراسة جميع الاتجاهات الخاصة بالموضوع، حيث قسمنا الدراسة إلى خمسة فصول.

بدأناها الدراسة **بمقدمة** ثم أتبعناها **بفصل أول** عرفنا من خلاله الفصل العنصري لغة، اصطلاحا وقانونا، حيث تم إعطاء تعريف شامل وواف للمصطلح ثم قمنا بتوضيح أشكاله، كذلك تطرقنا إلى التمييز بينه وبين المصطلحات المشابهة له، كي نزيل اللبس والغموض والتداخل الذي قد يحيط بالمصطلح الشيء الذي سيجعلنا حتما نعطيه تعريفا دقيقا وصحيحا.

أما **الفصل الثاني** فقد خصصناه لدراسة جنوب إفريقيا طبيعيا وبشريا، موضحين أهمية البلاد من حيث الموقع، التضاريس والمناخ وحتى الغطاء النباتي، إضافة إلى إبراز أهم المجموعات العرقية المتواجدة في البلاد، لنتطرق بعدها إلى دراسة مماثلة لفلسطين من خلال إبرازنا لأهمية الموقع، التضاريس، المناخ والغطاء النباتي، وكذلك الطوائف الدينية والمجموعات العرقية المتواجدة بكامل فلسطين.

كما تطرقنا في **الفصل الثالث** إلى مراحل الصراع بين البوير والبريطانيين وكذلك قيام اتحاد جنوب إفريقيا، موضحين فيه مرحلة الإستعمار الهولندي والبريطاني ثم الوحدة بينهما وإعلان إتحادهما، لنبرز بعدها تطبيق نظام الأبارتيد العنصري مع سرد لأهم النصوص القانونية العنصرية المطبقة على السود، كما تطرقنا فيه إلى ردود الفعل الداخلية والخارجية حول سياسة الأبارتيد العنصري ضدهم ومدى نجاحها في

محاربة هذه السياسة، حيث تناولنا هذه الجهود في الميدان السياسي، العسكري، الديني والاجتماعي، إضافة إلى موقف المنظمات الدولية والمجتمع الدولي من هذه السياسة المسلطة على السود في جنوب إفريقيا.

ثم في **الفصل الرابع** تطرقنا إلى الحركة الصهيونية وقيام دولة إسرائيل، من خلال تعريف الصهيونية والأسس التي قامت عليها، بالإضافة إلى توضيح الحجج التي يستند إليها الصهاينة في إدعاءهم بملكية فلسطين ومدى صحتها، لننتقل بعدها لتوضيح دور الصهاينة في تأسيس دولة إسرائيل، ثم أبرزنا تطبيق نظام الفصل العنصري تجاه الفلسطينيين مع سرد لأهم النصوص القانونية العنصرية المطبقة عليهم ومجالات تطبيقها، وتطرقنا فيه أيضا إلى ردود الفعل الداخلية والخارجية حول سياسة الفصل العنصري في فلسطين ومدى نجاحها في محاربة هذه السياسة، إضافة إلى موقف المنظمات الدولية والمجتمع الدولي من هذه السياسة المسلطة على الفلسطينيين، وكذلك أسباب عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة.

في حين ركزنا في **الفصل الخامس** على إبراز أهم مواطن التشابه والاختلاف بين نظام الأبارتيد المطبق على السود في جنوب إفريقيا والنظام الصهيوني المطبق على الفلسطينيين، والعلاقة والدعم المتبادل بينهما.

وأنهينا الدراسة **بخاتمة** تضمنت النتائج المتوصل إليها حول كل الأسباب والظروف المحلية والدولية المحيطة والمساعدة التي أدت لإسقاط نظام الأبارتيد العنصري في جنوب إفريقيا، وبالمقابل ما هي الأسباب والظروف المحلية والدولية التي عرفتها المنطقة العربية والتي وقفت حجر عثرة أمام إزالة وإسقاط النظام الصهيوني بالرغم من تظافر جهود الفلسطينيين مع العرب والمسلمين، كما خرجنا بجملة من التوصيات نراها ضرورية بعد تناولنا لهذه الدراسة.

لهذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من **المناهج** تمثلت في:

- **المنهج التاريخي التحليلي:** وذلك بتأريخ الأحداث وتحليل مجرياتها، وتحليل أهم النصوص القانونية في الكتابات التي تناولت موضوع الدراسة.

- **المنهج الوصفي:** من خلال وصفنا للوقائع والأحداث التاريخية التي ميزت نظام الأبارتيد من نشأته حتى سقوطه، والحركة الصهيونية منذ نشأتها حتى يومنا هذا.

- **المنهج المقـارن:** من خلال المقـــــارنـــــة بـين نظام الأبارتيد المطبق من حكومة جنوب إفريقيا ضد السود والنظام العنصري الصهيوني المطبق من إسرائيل ضد الفلسطينيين.

وقد تمت معالجة هذا الموضوع بالاعتماد على مجموعة من **المصادر والمراجع** التي تفاوتت أهميتها وقيمتها من حيث المادة التي إحتوتها.

المصادر باللغة العربية نذكر منها:

<u>رحلتي الطويلة من أجل الحرية</u> لنيلسون مانديلا، إذ تضمن دارسة مراحل نشأة نيلسون مانديلا، منذ طفولته مرورا بشبابه وطلبه للعلم في المرحلة الجامعية إلى أن أصبح موظفا بسيطا في جوهانسبورغ، والذي أوضح فيه انخراطه في العمل السياسي حتى أصبح قائدا في الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، ثم سجينا لمدة سبعة وعشرين عاما وصولا إلى كفاحه من أجل مستقبل أمته إلى أن أصبح رئيسا للجمهورية، وقد بدأ في كتابته سرا سنة 1974م في سجن بجزيرة روبن، إلى أن تم اكتشاف النسخة الأصلية

التي خطت بيده من قبل الحكومة العنصرية والتي قامت بمصادرتها، وبعد خروجه من السجن في سنة 1990م، استأنف كتابة هذه المذكرات من جديد وأكملها سنة 1993م.

نيلسون مانديلا السيرة الموثقة لأنطوني سامبسون، وهو كتاب لا يقل أهمية عن سابقه حيث ركز فيه مؤلفه على سيرة نيلسون مانديلا من منظورها الشخصي والعالمي، وقد تم الاعتماد على هذا الكتاب نظرا لاحتوائه على معلومات مهمة تخص حياة نيلسون مانديلا من مولده إلى غاية وفاته، كما تناول بشكل كبير عمله السياسي، خاصة أثناء انخراطه في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي إضافة إلى حديثه المفصل عن فترة رئاسته بعد انهيار نظام الفصل العنصري ونشاطه السياسي بعد تقاعده، وقد ساعده عمله في مجال الصحافة والصداقة التي جمعته مع نيلسون مانديلا بفتح المجال واسعا أمامه للإطلاع على الرسائل التي أرسلها هذا الأخير من سجنه والتي لم يتم نشرها أمام الباحثين، بالإضافة إلى إطلاعه على أرشيف الوثائق البريطانية والأمريكية التي تخص الرجل، وأيضا المقابلات التي قام بها مع زملائه وأصدقائه في الكفاح ومع أفراد أسرته.

نيلسون مانديلا، القائد المحامي السجين لفاروق أبو عيسى، الذي تم إصداره من قبل اتحاد المحامين العرب أثناء مطالبتهم حكومة جنوب إفريقيا بالإفراج على نيلسون مانديلا وقد أبرز فيه الكاتب قيام حملة التحدي وانعقاد مؤتمر الشعب الذي أصدر ميثاقا عرف بميثاق الحرية، وهو بمثابة دستور يطالب به جميع السود والهنود والشيوعيين من الحكومة العنصرية تطبيقه، والذي يحمل في مضمونه معنى الحرية والمساواة، إلا أن ردة فعل الحكومة العنصرية على الميثاق كان قاسيا وعنيفا تمثل في مجزرة شاربفيل 1960م.

إسرائيل وجنوب إفريقيا لقاء العنصريين لمحمود عباس، اعتمدنا عليه كونه يعد أهم مؤلفاته وكونه تضمن حقائق دقيقة ومفصلة من طرف الرئيس الفلسطيني أبو مازن.

الإستقطاب الديني والعرقي في إسرائيل لمحمود عباس، كونه يعد مصدرا مهما إذ تحدث فيه عن أسباب تكريس الخلافات والتناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي وحالات تصعيدها، أهي حالة الحرب أم حالة السلام الفلسطيني العربي مع إسرائيل.

"أوسلو 2": سلام بلا أرض لإدوارد سعيد، يعد الكتاب مصدرا هاما كونه كُتب في فترة واكبت مسيرة المفاوضات التي أعقبت اتفاقيات أوسلو2، حيث انتقد فيه بشدة الخضوع الفلسطيني والإعلام الإمريكي والقيادة الفلسطينية.

إسرائيل وفلسطين: إعادة تقييم وتنقيح وتنفيذ لآفي شليم، حاول من خلاله الكاتب الإسرائيلي إعطاء رؤية جديدة للصراع العربي الإسرائيلي، حيث كتب بموضوعية عن أسباب هذا الصراع مفندا كثيرا من المزاعم الصهيونية.

مذكراتي السياسية 1891-1908، للسلطان عبد الحميد الثاني، أوضح فيه وجهة نظره لما جرى من أحداث عزله وكيفية القضاء على الدولة العثمانية ودور اليهود في ذلك.

أما بالنسبة للمراجع فقد اعتمدنا على مجموعة كبيرة منها:

نيلسون مانديلا وجنوب إفريقيا بين الماضي والحاضر لمحمود عبد الناصر، ولقد تم الاعتماد عليه حينما ركز على النشاط السياسي والعسكري للزعيم نيلسون مانديلا، كما إهتم بإبرازه بعد انضمامه للمؤتمر الوطني الإفريقي والمظاهرات السلمية التي قام بها رفقة السود للتعبير عن آرائهم.

إسرائيل وجنوب إفريقيا، لرتشارد ب.ستيفر وعبد الوهاب المسيري، تحدث فيه مؤلفا الكتاب حول التشابه بين الظاهرتين العنصريتين في جنوب إفريقيا وفلسطين، وعلاقة التكامل والترابط بين البلدين في كافة المجالات خصوصا منها السياسية، الإقتصاية والعسكرية .

الصهيونية...النظرية والتطبيق ليوآل رفائيل، حيث يتحدث فيه المؤلف حول كيفية إختلاط الأهداف القومية التي يحملها قلة من اليهود الذين يتطلعون لحياة كلها رخاء، إلا أن هذا الأمر –حسبه- لا يلوح في الأفق ويبدو صعب التحقيق، كما يتحدث عن الإنقسامات بين اليهود بسبب تباين مواقفهم.

موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية لعبد الوهاب المسيري، وقد صدر هذا العمل الموسوعي في ثمانية مجلدات حاول من خلاله المؤلف أن يبرز كل ما يرتبط بالديانة اليهودية، اليهود والصهيونية.

التصفية حرب أرييل شارون ضد الفلسطينيين لباروخ كمرلنك، حيث ركز على النشاط السياسي والعسكري لأرييل شارون، كما تناول حرب 1967م و حرب 1973م.

التمييز العنصري والقانون الدولي لسعدة بوعبد الله، ولقد تم الاعتماد عليه باعتباره مرجعا قانونيا ركزت فيه الكاتبة على نظرة المنظمات الدولية والمجتمع الدولي للتمييز العنصري.

مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين (دراسة في إطار القانون الدولي العام) لمحمد إسماعيل علي السيد، حاول الكاتب فيه التصدي للأسانيد الإسرائيلية ومدى مشروعيتها في السيادة على فلســطين، مع دحضـــها بالحجج والبراهين، كما تطرق من خلاله إلى محاولات حل النزاع العربي الإسرائيلي من الجانب الدبلوماسي والعسكري.

إتفاقات أوسلو وأحكام القانون الدولي لزراص النفاثي، تطرق من خلاله الباحث إلى تحديد المفاهيم المختلفة للقضية الفلسطينية وأسانيدها، وكذلك إلى التكييف القانوني لإتفاقات أوسلو، ومدى سلامة رضا طرفيها، مغطيا بذلك الجانب الشكلي لهذه الإتفاقات في ظل القانون الدولي، كما تناولها أيضا من الجانب الموضوعي ضمن إطار القانون الدولي، حين تطرق إلى الإقليم الفلسطيني، والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في ضوء الإتفاقات المبرمة.

الموسوعة التاريخية الجغرافية لمسعود الخوند، تم الاعتماد عليها كونها قدمت تعريفا بالشخصيات التي عايشت الحدث، كما أنها تطرقت بإسهاب عن مرحلة ما بعد سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

بالإضافة إلى عدد من **المصادر والمراجع باللغات الأجنبية** من بينها:

David Ben-Gurion: **My Talks With Arabic Leaders.**

والذي تحدث فيه عن أهم المحادثات العربية التي تمت بينه وبين القادة العرب.

Joel Joffe: **The state vs Nelson Mandila.**

في هذا الكتاب، يقدم محاميه، جويل جوفي، وصفًا سريعًا لأهم محاكمة في تاريخ جنوب إفريقيا، حيث يصور بوضوح شخصيات المتورطين، وفضح التعصب المذهل والتمييز المستشري الذي يواجهه المتهمين، فضلا عن إظهار شجاعتهم المذهلة تحت النار.

Peter Limb**: Nilson Mandila.**

الكتاب عبارة عن إعادة سرد جديدة للسيرة الذاتية لنيلسون مانديلا، تحدث فيه الكاتب عن العلاقات بين الأعراق، وكيف سعى مانديلا لتحقيق العدالة العرقية للسود في جنوب إفريقيا كزعيم للمؤتمر الوطني الأفريقي، وتناول من خلاله ولادته ومساره التعليمي، ممارسته القانونية، إنخراطه في المؤتمر الوطني الأفريقي، وتطور مشاركته السياسية وسجنه ثم إطلاق سراحه، كما ناقش فترة رئاسته وحصوله على جائزة نوبل للسلام، وحتى حياته اليومية.

Israel Zangwill, **The Return To Palestine**

والذي تحدث فيه عن رؤيته حول فلسطين، وكيف إعتقد بأن فلسطين أرض بلا شعب، وهي الفكرة التي أقنع بها اليهود من بعده وإتخذوا من مقولة "فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، الذي يعد أول من قال بها من اليهود.

Moses Hess**, Rome And Jerusalem: A Study In Jewish Nationalism,**

أول مرة تم فيها نشر الكتاب كانت في سنة 1862 في لايبزيغ (ألمانيا)، أعطى من خلاله مؤلفه زخما كبيرا للحركة الصهيونية العمالية، حيث دعا فيه إلى عودة اليهود إلى فلسطين، مقترحا دولة اشتراكية يُزرع فيها اليهود من خلال عملية "فداء الأرض".

Nahum Sokolow**, History Of Zionism 1600-1918,**

جاء الكتاب في مجلدين، ونُشر سنة 1919 كوثيقة، ويعد مصدرا هاما، كون سوكولوف الذي يعتبر أحد مساعدي هرتزل قد كتب كتابه هذا بعد سنة واحدة فقط من وعد بلفور.

أما **المقالات** فقد، أشرنا في هذا الصدد إلى توظيفنا للعديد من المقالات المتخصصة في تاريخ جنوب إفريقيا وفلسطين، مع تطور الصراع فيهما ومراحله، منها مقالات في **مجلة سياسات عربية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، مجلة العربي، مجلة حقوق الإنسان، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، مجلة جامعة دمشق، جريدة الحوار المتمدن ومجلة Le Monde diplomatique.**

بالإضافة إلى إعتمادنا الندوات، التقارير المختلفة، الموسوعات، أطروحات الدكتوراه والمواقع الإلكترونية.

الدراسات السابقة:

من خلال المصادر والمراجع التي أتيحت لنا دراستها، لم نعثر على دراسات أكاديمية متكاملة تناولت موضوع المقارنة بين النظامين العنصريين في جنوب إفريقيا وفلسطين، إلا أن هذا لم يمنع من وجود دراسات لباحثين وخبراء قانونيين على مستوى بعض المواقع الإلكترونية، نذكر بعضا منها:

– مقال في مجلة حق العودة الفلسطينية، في العدد رقم: 46، من السنة التاسعة، والصادر من المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (مدار)، في ديسمبر 2011، من إعداد المقرر الخاص السابق في الأمم المتحدة والخبير الدولي "جون دوجارد"، بعنوان: "نظام وممارسات الفصل العنصري في كل من جنوب إفريقيا وفلسطين"، تطرق فيه الخبير الدولي إلى التأكيد على أن نظام الفصل العنصري يقوم على ثلاث ركائز أساسية وهي: التمييز العرقي، الإضطهاد والتشظية الإقليمية (المناطقية)، وهو الأمر المشترك بين النظامين العنصريين في كل من جنوب إفريقيا والنظام العنصري، كما أبرز وجود إختلافات جوهرية بين النظامين العنصريين بالرغم من التشابه الكبير بينهما.

– دراسة للرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، صدرت في كتاب له سنة 1989، في رام الله (فلسطين)، دون ذكر لدار الطبع، بعنوان إسرائيل وجنوب إفريقيا: لقاء العنصريين، جاء على شكل مقارنة بين النظامين العنصريين المطبقين من البيض ضد السود في جنوب إفريقيا، والصهاينة ضد الفلسطينيين، حيث عدد من خلاله أوجه التشابه بينهما، مؤكدا فيه على أن النظام الإسرائيلي وسياسته القمعية، هما بلا شك أبارتيد عنصري.

– مقال في مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، متاح على موقع: https://www.prc.ps/أوجه-التشابه-والاختلاف-بين-قضيتي-فلسط/، من إعداد الباحث: عبد الغني سلامة، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2022/01/15 بعنوان: "أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب افريقيا –دراسة مقارنة-"، حاول الباحث من خلاله أن يبرز أوجه التشابه والإختلاف بين كل من النظام العنصري المطبق على السود في جنوب إفريقيا والنظام العنصري المطبق على الفلسطينيين، حيث توصل في مقارنته بين النظامين إلى وجود تشابه وإختلاف بين النظامين.

صعوبات الدراسة:

في محاولة منا لتقديم إجابات للإشكالية المطروحة واجهتنا جملة من **الصعوبات** أهمها:

- بدءً بطبيعة الموضوع في حد ذاته، حيث انحصر في دراسة نظامين عنصريين لكل منهما خصوصيته طُبقا على دولتين مختلفتين عن بعضهما البعض في كثير من النواحي، مما صعب هيكلة خطة منهجية لدراسته بشكل تسلسلي.

- قلة المصادر والمراجع المكتوبة باللغة العربية، التي تناولت الجزء الخاص بموضوع نظام الأبارتيد بجنوب إفريقيا لعدم اهتمام الباحثين العرب به، وفي المقابل كثرة المادة العلمية المكتوبة باللغة الأجنبية خصوصا اللغة الإنجليزية، وهذا ما تطلب منا جهدا مضاعفا لترجمتها، زيادة على قلة المادة العلمية المتخصصة والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

- وجـود آراء متضاربة حـول بعض الأحـداث التـاريخية والإحصائيات عند بعض المؤرخين، وانعدام هذا التحديد التاريخي عند البعض الآخر.

وعلى الرغم من تعدد الصعوبات، فإن ذلك لم يثنِ من عزيمتنا في العمل على جمع المادة العلمية الخاصة بالموضوع محل الدراسة.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي

المبحـث الأول: مفهوم الفصل العنصري

المبحث الثاني: صور وأشكال الفصل العنصري

المبحث الثالث: التمييز بين الفصل العنصري والمصطلحات المشابهة له

المبحث الرابع: التطور التاريخي للفصل العنصري

المبحث الأول: مفهوم الفصل العنصري

إن ضبط مختلف مفاهيم الفصل العنصري سواء كان التعريف لغويا أو اصطلاحيا أو قانونيا سيزيل حتما اللبس، الغموض والتداخل بين الكثير من المفردات الخاصة بهذا البحث عن القارئ، الذي سيتوضح لديه مفهوم ومعنى المصطلح، مما سَيَسْهُل ربطه بالعناصر اللاحقة للبحث.

المطلب الأول: تعريف الفصل العنصري لغة

إن لفظ "الفَصْلُ" في اللغة مشتق من فَصَلَ بَيْنَهُمَا يَفْصِل فَصْلا فَانفَصَلَ، وفَصَلْتَ الشيء فانفصل أي قطعته فانقطع"[1]، وهو يعني "**بون ما بين الشيئين**"[2]، وهو أيضا "**الحاجز بين الشيئين**، وقد قيل أيضا "**التفصيل: التبيين وفَاصَلَ شَرِيكَهُ بَايَنَهُ**"[3].

في حين نجد لفظ "العنصري" الذي يعد من المصطلحات العربية الحديثة، كونه لم يرد ذكره بهذه الصيغة في أي من المعاجم اللغوية القديمة؛ ينسب إلى مصدر صناعيّ من عُنْصُر: وهو مذهب يفرّق بين الأجناس والشُّعوب بحسب أصولها وألوانها ويُرتِّب على هذه التَّفرقة حقوقًا ومزايا، مذهب المتعصِّبين لعنصرهم، أو لأصلهم العِرقيّ[4]، وهو أيضا "**أَصْلُ الحَسَبُ**"[5]، كما ينسب إلى عنصر الشيء وتكوينه.

وهكذا ومن خلال إقران لفظ "الفصل" بلفظ "العنصري"، نتوصل إلى أن اللفظين مجتمعين يعنيان التفرقة وفرز الناس على أساس أصل الحسب أو النسب أو الجنس أو اللون وغيره من الصفات.

المطلب الثاني: تعريف الفصل العنصري اصطلاحا

لقد تعددت وتنوعت تعريفات الفصل العنصري من حيث الاصطلاح آخذة عدة مفاهيم؛ بحيث أن كل مفهوم يحدد من خلاله صاحبه وجهة نظره، فقد عرفه حسنين إبراهيم صالح عبيد بأنه: "**كل تفرقة أو إبعاد أو تقييد أو تفضيل قائم على أساس الجنس أو الأصل أو اللون أو الجنسية أو الدين يكون من شأنه إعاقة الاعتراف أو التمتع بالحقوق الأساسية للإنسان أو الحد من ممارستها على حد طبيعي، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية**"[6]، وبالرغم من أن هذا التعريف قد تناول عدة جوانب يتم من خلالها التفرقة والتمييز إلا أنه أهمل التفرقة على أساس القومية والإثنية، كما أنه أغفل الحد من ممارسة الحقوق الأساسية للإنسان من الناحية الدينية.

---

(1) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (المشهور بابن منظور)، **لسان العرب**، مج 11، ط 3، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ص 521. أيضا (الخليل بن احمد الفراهيدي، **كتاب العين**، ترتيب وتحقيق. عبد الحميد هنداوي، ج3، ط1، دار الكتب العلمية، 2003، ص 324).

(2) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (المشهور بابن منظور)، **لسان العرب**، مج 11، المصدر السابق، ص 521.

(3) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي، **القاموس المحيط**، ج 4، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بيروت، 1400هـ- 1980م، ص 29.

(4) أحمد مختار عبد الحميد عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ج 2، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص 1563.

(5) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (المشهور بابن منظور)، **لسان العرب**، مج 04، ط 3، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ص 611.

(6) حسنين إبراهيم صالح عبيد، **الجريمة الدولية-دراسة تحليلية تطبيقية-**، دار النهضة العربية، القاهرة، [د.ت]، ص 149.

إن الفصل العنصري يحسس صاحبه بالتفوق العنصري الذي يصنف البشر على أساس الهوية العنصرية، ويقسمهم إلى أجناس متفوقة وأخرى متخلفة، مانحا الأولى إمتيازات مادية ومعنوية يحجبها عن الأجناس الدنيا، وتأخذ الامتيازات أشكالا متعددة، كالحق في الإقامة في مناطق مميزة والحق في التعليم والمواصلات والصحة ومختلف الخدمات العامة، في حين تحرم الأجناس المتخلفة من حق المواطنة، الانتخاب والسفر، والتي تعاني من الاضطهاد، القهر المادي والمعنوي[1].

لقد ذهب البعض إلى ربط الفعل العنصري بالمصلحة معتقدا أنها الركيزة الأساسية في التمييز، وهو ما نلمسه في قول "ألبير ميمي" أن الفصل العنصري هو: "تقدير شامل وقطعي للفروق القطعية أو المتوهمة لمصلحة المُنْتَقى ضد مصلحة الضحية، وذلك إما لتبرير الاستئثار بمصالح خاصة للمُنْتَقى أو لتبرير الاعتداء على مصالح الضحية"[2].

في حين يرى البعض أن الفصل العنصري هو فصل إجتماعي ويعني "فصل كل عنصر عن الآخر والغرض من ذلك منع التصادم بين الأجناس المختلفة، كما أن الفصل قد لا يصحبه بالضرورة اضطهاد عنصري"[3]، ولكن هذا التعريف فيه قصور شديد كون الفصل العنصري متعدد الأوجه والأشكال، كما أن فصل مجتمع عن آخر لأي سبب كان هو في حد ذاته فصلا عنصريا مهما كانت الأسباب التي أدت إلى هذا الفصل، حيث إن عدم البحث عن آليات تجمع بين المجتمع الواحد مهما تنوعت أجناسه سيجعل حتما من الهوة تتسع بين أفراد الوطن الواحد.

إن الفصل العنصري هو التعبير غير القانوني للعنصرية؛ فهو يتضمن أي عمل سواء كان بقصد أو بغيره، والذي ينتج عن استبعاد أشخاص على أساس العنصر، وفرض أعباء عليهم وليس على غيرهم أو حجب أو تحديد حصولهم على الامتيازات المتاحة لبقية أفراد المجتمع، في مجالات يغطيها القانون، والعنصر هو عامل واحد إذا ما وجد في وضع يمارس فيه التمييز العنصري.

كما أن المضايقة العنصرية هي شكل من أشكال التمييز، وتتضمن التعليقات، والنكات والمناداة بأسماء غير محبذة وعرض الصور أو السلوك الذي يهين أو يسيء إلى الآخر أو يزعجه بسبب عرقه مع أسباب أخرى ذات صلة.

إن الفصل العنصري في أغلب الأحيان، يكون دقيقا جدا، مثل تكليف الآخر بالعمل في أعمال غير مرغوبة كثيرا أو حرمانه من الإرشاد والتدريب. وقد يعني أيضا مواجهة معايير عمل مختلفة عن بقية العاملين، وحرمانهم من شقة سكنية لأنه يبدو من خلال مظهرهم أنهم من السكان الأصليين، أو مواجهة تحقيق غير عادل من الشرطة، خلال قيادتك لمركبة أو من موظفي الأمن في مركز التسوق[4].

إنه ومن خلال مختلف التعريفات التي تناولت الفصل العنصري يمكن أن نصل إلى ضبط تعريف اصطلاحي أكثر شمولية تكون صياغته كالآتي: الفصل العنصري هو كل ميز أو تفريق أو فصل أو استعباد أو قصر أو حصر أو تفضيل غايته إنكار مختلف الحقوق المتساوية التي كفلها القانون من الإهانة والحط

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، ج1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 788.
(2) ألبير ميمي، **العنصرية**، تر: محمد شيبان، دار بتراء للطباعة، عمان- الأردن -، 1995، ص 312.
(3) السيد محمد عاشور، **التفرقة العنصرية**، مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان، القاهرة، 1987، ص 08.
(4) لجنة أونتاريو لحقوق الإنسان حول العنصرية والتمييز العنصري، **التمييز العنصري**، زيارة بتاريخ:2019/05/11، متاح على الرابط الآتي: http://www.ohrc.on.ca/ar/التمييز-العنصري

من الكرامة الإنسانية سواء كان هذا الفصل عنصريا أو قوميا أو إثنيا أو دينيا أو بسبب اللون أو الجنس ...إلخ، وعليه فالفصل العنصري لا يمكن إقراره إلا إذا كان حقيقيا سواء بالفعل أو اللفظ أو الإشارة، ويكون متعلقا بأحد أسبابه كاللون أو النسب أو الجنس أو القومية ...إلخ، وله مبرر كالمنع أو الإنكار أو الرفض ينتج عنه أثارا على الأشخاص الممارس ضدهم، وبالرغم من أن الظاهرة العنصرية تتفاوت من حيث دلالتها وخطورتها، إلا أن أشدها إيلاما وخطورة هو الذي تمارسه دولة ما ضد مواطنيها مهما كان الدافع وراء ذلك.

المطلب الثالث: تعريف الفصل العنصري قانونا

تنوعت التعريفات القانونية للفصل العنصري حسب الهيئات التي أصدرتها، حيث جاء في المادة الأولى من إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الذي نشر بموجب قرار جمعيتها العامة لسنة 1963 بأنه: "يمثل التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني إهانة للكرامة الإنسانية، ويجب أن يدان باعتباره إنكارا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكا لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعقبة دون قيام علاقات ودية وسلمية بين الأمم، وواقعا من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب"[1]، ولكن هذا التعريف كان فيه قصور واضح كونه حصر أسبابه في العرق واللون والأصل الإثني فقط، متجاهلا العديد من الأسباب التي سيتم ذكرها.

وقد فصلت في تعريفه المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادرة في 21 ديسمبر 1965م، والتي بدأ سريان تنفيذها في 04 فيفري 1969م[2] بأنه: "يقصد بتعبير "التمييز العنصري" أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة". (ينظر الملحق رقم: 01، ص 349).

في حين جاء في المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها[3]، والتي صادقت عليها أيضا الجزائر: "ينطبق مصطلح (جريمة الفصل العنصري)، الذي يشمل سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي تمارس في الجنوب الأفريقي، على الأفعال اللاإنسانية الآتية، المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عرقية ما من البشر على أية فئة عرقية أخرى من البشر واضطهادها إياها بصورة منهجية:

أ - حرمان عضو أو أعضاء في فئة أو فئات عنصرية من الحق في الحياة والحرية الشخصية:

- بقتل أعضاء في فئة أو فئات عنصرية.

---

(1) إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، أعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم :1904(د-18)، المؤرخ في: 20 نوفمبر 1963.

(2) محمد شريف بسيوني، **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان**، مج1، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 385.

(3) إعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3068(د-28) المؤرخ في: 30 نوفمبر 1973، وبدأ سريان تنفيذها في: 18 جويلية 1976 وفقا لأحكام المادة 15 منها.

- بإلحاق أذى خطير، بدني أو عقلي، بأعضاء في فئة أو فئات عنصرية، أو بالتعدي على حريتهم أو كرامتهم، أو بإخضاعهم للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

- بتوقيف أعضاء فئة أو فئات عنصرية تعسفا وسجنهم بصورة لا قانونية.

ب - إخضاع فئة أو فئات عنصرية عمدا، لظروف معيشة يقصد منها أن تفضي بها إلى الهلاك الجسدي، كليا أو جزئيا.

ج - اتخاذ أية تدابير، تشريعية وغير تشريعية، يقصد بها منع فئة أو فئات عنصرية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، وتعمد خلق ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة أو الفئات، وخاصة بحرمان أعضاء فئة أو فئات عنصرية من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في تشكيل نقابات معترف بها، والحق في التعليم، والحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق في حمل الجنسية، والحق في حرية التنقل والإقامة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلميا.

د - اتخاذ أية تدابير، بما فيها التدابير التشريعية، تهدف إلى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية بخلق محتجزات ومعازل مفصولة لأعضاء فئة أو فئات عنصرية، ويحظر التزاوج فيما بين الأشخاص المنتسبين إلى فئات عنصرية مختلفة، ونزع ملكية العقارات المملوكة لفئة أو فئات عنصرية أو لأفراد منها.

هـ - استغلال عمل أعضاء فئة أو فئات عنصرية، لا سيما بإخضاعها للعمل القسري.

و - اضطهاد المنظمات والأشخاص، بحرمانهم من الحقوق والحريات الأساسية، لمعارضتهم للفصل العنصري"[1].

وقد أقر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية "الفصـل العنصـري" على أنه جريمة حين عرفه بأنه "أيـة أفعـال لا إنسـانية تماثـل فـي طابعهـا الأفعـال المشـار إليهـا فـي الفقـرة الأولى من نفس المادة، وترتكـب فـي سـياق نظـام مؤسسـي قوامـه الاضطهـاد المنهجـي والسـيطرة المنهجيـة مـن جانـب جماعـة عرقيـة واحـدة إزاء أيـة جماعـة أو جماعـات عرقيـة أخـرى، وترتكـب بنيـة الإبقـاء علـى ذلـك النظـام"[2].

كما أكدت نفس الهيئة على خطورتها الشديدة، حين صنفتها بأنها تعد من الجرائم الدولية الموجهة ضد الإنسانية، والتي تنتج عنها مسؤولية جنائية، حيث يكون مرتكبها مسؤولا عنها بصفته الفردية، كما يكون عرضة للعقاب.[3]

---

(1) المرسوم الرئاسي رقم: 01/82 المؤرخ في: 2 يناير 1982، المتضمن المصادقة على الإتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها، التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 نوفمبر سنة 1973، الجريدة الرسمية، العدد:01، السنة التاسعة عشرة، بتاريخ: 1982/01/05.

(2) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتايد (الفصل العنصري)**، تر: المرصد المتوسطي لحقوق الإنسان، ط1، عالم الكتب، [د.ب]، 2018، ص ص 34- 35.

(3) المادة (25) فقرة 2 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر في 17 جويلية 1998، بدء النفاذ في 01 جويلية 2002.

إن الجرائم ضد الإنسانية تشكل رفقة جريمة الإبادة الجماعية؛ جرائم الحرب؛ وجريمة العدوان موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وكلها تدخل في اختصاص المحكمة الذي يقتصر على أشدها خطورة، وللمحكمة بموجب نظامها الأساسي اختصاص النظر في هذه الجرائم، حيث جاء في المادة السابعة (07) فقرة 1 (ي) من قانون روما أن فعل جريمة الفصل العنصري، يشكل "جريمة ضد الإنسانية" متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين[1].

[1] المادة (07) فقرة 1(ي) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر في 17 جويلية 1998، بدء النفاذ في 01 جويلية 2002.

المبحث الثاني: أشكال الفصل العنصري

يتخذ الفصل العنصري أشكالا وصورا متعددة، تتفاوت من حيث خطورتها والآثار المختلفة التي قد تتركها على الجماعة أو الأفراد المطبقة ضدهم، وعليه لا يمكن أن نقول بضرورة توفرها كلها على الجماعة حتى يعتبر الفعل مجرما، بل يكفي توفر شكلا واحدا منها للتأكيد على قيام جريمة الفصل العنصري.

المطلب الأول: الفصل العنصري من حيث اللون

يعتبر اللون من أكثر وأخطر الأسباب في التفرقة العنصرية، حيث أنه لم يكن وليد العصور الحديثة بل كانت بداية ظهوره منذ العصور القديمة، وكانت أكثر الدول التي عانت منه هي الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا. وهذه الوضعية ولدت صداما داميا إنتهى في كثير من الأحيان في قيام ثورات وحروب، مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1865 حين قامت الحرب الأهلية بين ولاياتها الشمالية ضد الجنوبية.

والفصل على أساس اللون يعني لون البشرة أو لون الجسم، حيث يرى بعض الأقوام أن بشرتهم هي أفضل من بشرة الأقوام الآخرين متفاخرين بذلك كون الله ميزهم وفضلهم على سواهم، وهو ما يتسنى في تفاخر أصحاب البشرة البيضاء على أصحاب البشرة السوداء، أو أصحاب البشرة الحمراء على أصحاب البشرة الصفراء، وعلى هذا الأساس يمارسون تمييزا عنصريا بحق الذين لا يتشاركون معهم في لون الجسم أو لون البشرة، مثل الفصل العنصري الذي يمارسه البيض ضد السود في جنوب إفريقيا[1].

المطلب الثاني: الفصل العنصري على أساس النسب

يقصد بالنسب "صلة القرابة"، وهي ترتكز في المفهوم الشرعي والقانوني على القرابة التي سببها الولادة، وينسب فيها الولد لأبيه، والتي تستند لصريح قوله تعالى: "أدعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله"[2]، وعلى ذلك فإن الفصل المبني على قرابة غير قرابة النسب لا محل لقيام الجريمة فيه، وهو ما يعتبر من النقائص في التشريع، لأن الفصل المؤسس على قرابة المصاهرة أو الرضاع لا تقوم به هذه الجريمة، ومن ثمة كان الأولى استعمال عبارة القرابة في بعض القوانين بدلا من النسب حتى يشمل التمييز كل صلات القرابة التي يمكن أن تؤثر على الاعتراف بالحقوق والتمتع بها، وتجدر الإشارة إلى أن الفصل إذا كان مبنيا على التبني أو قرابة غير شرعية، فلا محل فيه لقيام الجريمة. وقد يكون مصدر التمييز هذا راجعا إلى الإعتقاد السائد عند بعض الناس إلى أنهم ينتمون إلى نسب يحمل مجموعة من الصفات الوراثية تتعلق بوجود اختلافات في درجة الذكاء والقدرات العقلية، وهذه النظريات العنصرية لا أساس لها من الصحة عمليا فلا يوجد عرق أسمى من عرق آخر نتيجة لعناصر وراثية[3].

وقد أكدت لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة لهيئة الأمم المتحدة، من خلال دورتها الحادية والستون(61) لسنة 2002 ضمن التوصية العامة التاسعة والعشرون بشأن الفقرة 1 من المادة 1 من الاتفاقية

---

(1) جميل عودة إبراهيم، **التمييز العنصري وفكرة القوة والتفوق**، شبكة النبأ المعلوماتية، زيارة بتاريخ: 2019/04/29، متاح على الرابط الآتي: https://annabaa.org/arabic/rights/19100 .

(2) سورة الأحزاب، الآية: 05.

(3) عبد النور سايب، **الإطار القانوني لمنع التمييز العنصري في القانون الدولي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة مولود معمري، تيزو وزو، 2005، ص 6.

الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[1] بأن كلمة "النسَب" الواردة في الفقرة 1 من المادة 1 من الاتفاقية لا تشير فقط إلى "العرق" بل إن لها معنى وانطباقاً يكمِّلان أسباب التمييز الأخرى المحظورة، حيث تؤكد بقوة أن التمييز على أساس "النسَب" يشمل التمييز الممارس ضد أفراد المجتمعات بناء على أشكال الشرائح الاجتماعية، كنظام الطبقية الطائفية وما شابهه من نظم الأوضاع الموروثة التي تمنع أو تعوِّق أفراد هذه المجتمعات عن التمتع بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع غيرهم من أفراد المجتمع.

كما تدين بشدة التمييز على أساس النسب، كالتمييز على أساس نظام الطبقية الطائفية وما شابهه من نظم الأوضاع الموروثة، بوصفها انتهاكاً للاتفاقية، وقد أنهت دورتها بأن أوصت الدول الأطراف بأن تعتمد، كل حسب ما يناسب ظروفها خاصة، بعض التدابير التالية أو جميعها:

1- تدابير ذات طابع عام،

- العمل على تحديد المجتمعات الخاضعة لولايتها والقائمة على النسَب، التي تعاني من التمييز، لا سيما التمييز على أساس نظام الطبقية الطائفية وما شابهه من نظم الأوضاع الموروثة؛

- النظر في تضمين الدستور الوطني أحكاماً صريحة تقضي بحظر التمييز على أساس النسب؛

- إعادة النظر في التشريعات أو تعديلها أو سَنّ تشريعات لتجريم جميع أشكال التمييز على أساس النسب وفقاً لأحكام الاتفاقية؛

- تنفيذ التشريعات وغيرها من التدابير المعمول بها بالفعل تنفيذاً حازماً؛

- صياغة وتطبيق إستراتيجية وطنية شاملة بمشاركة أفراد المجتمعات المتأثرة، بما في ذلك وضع تدابير خاصة وفقاً لأحكام المادتين 1 و2 من الاتفاقية، بغية القضاء على التمييز ضد أفراد الجماعات القائمة على النسب؛

- اعتماد تدابير خاصة في صالح الجماعات والمجتمعات القائمة على النسب بغية ضمان تمتعها بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية شَغل الوظائف العامة والاستفادة من فرص التوظف والتعليم؛

- وضع آليات قانونية، من خلال تعزيز المؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات متخصصة، لتعزيز احترام تمتع أفراد المجتمعات القائمة على النسب بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع سائر أفراد المجتمع؛

- توعية عامة الجمهور بما لبرامج العمل الإيجابي من أهمية في معالجة حالة ضحايا التمييز على أساس النسب؛

- تشجيع الحوار بين أفراد المجتمعات القائمة على النسب وأفراد الفئات الاجتماعية الأخرى؛

[1] اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 2106 ألف (د-20) المؤرخ في 21 ديسمبر 1965، والتي بدأ تاريخ نفاذها في 04 جانفي 1969، وفقا للمادة 19 من قرار إعتمادها.

- إجراء دراسات استقصائية دورية عن واقع التمييز القائم على النسب، وتضمين تقاريرها المقدمة إلى اللجنة معلومات مفصلة عن التوزيع الجغرافي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية القائمة على النسب، بما في ذلك من منظور كل من الجنسين؛

2-التمييز متعدد الأشكال الممارس ضد المرأة في المجتمعات القائمة على النسب،

3-العزل،

4- نشر الخطب التي تحرّض على الكراهية، بما في ذلك بواسطة وسائل الإعلام والإنترنت،

5-إقامة العدل،

6-الحقوق المدنية والسياسية،

7-الحقوق الاقتصادية والاجتماعية،

8-الحق في التعليم[1].

في حين يرى آخرون: "إن من سليم القول أن نذكر أن التمييز العنصري ليس فطرياً، وهو كأي نوع آخر من التحيز مكتسب، أي أنه يُتَعَلَّمُ" وقال: "المؤثر الأغلب الأهم هو: الوالدان وخاصة بالنسبة للأطفال الصغار الذين يستجيبون بكليتهم إلى رغبات وكراهات [إكراهات] والديهم دون معرفة الأسباب لهذه الرغبات والكراهيات"[2].

المطلب الثالث: الفصل العنصري على أساس الأصل القومي

إن لفظ "القومية" في اللغة العربية مشتق من كلمة القوم، والتي يقصد بها "الجماعة من الناس الذين يقومون قومة رجل واحد للقتال، وهذا لا يتأتى إلا إذا تحقق لأعضاء هذه الجماعة قدر كبير من التجانس والتضامن ووحدة المشاعر"[3].

يطلق على الفصل العنصري على أساس الأصل القومي؛ كذلك تسمية الفصل على أساس الأصل الوطني، وكانت بداية ظهور هذا المصطلح لأول مرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948م، وكان القصد منه في بداية ظهوره الجماعة القومية، والتي تعني تلك الجماعة التي تحمل جنسية مختلفة عن جنسية الدولة التي تعيش بها أقلية ذات جنسية ما تعيش في دولة أخرى.

والحقيقة أن ما ينطبق على القومية ينطبق على الوطنية أيضاً، لذا جاء في "لسان العرب" و"تاج العروس" هذا التعريف: "القوم: الجماعة من الرجال والنساء، وقوم كل رجل شيعته وعشيرته، وقيل

---

(1) الأمم المتحدة، **تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري (الوثائق الرسمية للدورة السابعة والخمسون –الملحق رقم 18 (A/57/18)**، (الدورة الستون-4-22 مارس 2002- الدورة الحادية والستون-5-22 أوت 2002)، نيويورك، 2002، ص ص 122-123-124-125- 126.

(2) صلاح الدين الأيوبي، **الإسلام والتمييز العنصري**، ط3، دار الثقافة الأندلس، بيروت، 1984، ص ص 45-46.

(3) محمد طه بدوي وآخرون، **المجتمع العربي والقضية الفلسطينية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 168.

الجماعة من أب واحد"[1]، وهذا ما ذهب إليه الدكتور محمد أحمد خلف الله بالقول: "القومية إذن مجموعة من الروابط الثقافية الناجمة عن تعايش مجموعة بشرية في مكان واحد، ولها تاريخ واحد، ومصالح مشتركة"[2]، بينما يرى هنسلي "Hinsley" بأن القومية هي "حالة عقلية يصبح في ظلها الولاء السياسي للفرد متجها لأمته"[3].

في حين نجد الدكتور محمد عمارة يلغي تماما أهمية العرق والنسب، حيث ذكر: "فالعروبة إذن ليست عرقاً ولا نسباً وإنما هي لغة وآداب وتكوين نفسي وحضارة وولاء، وذلك كله أمر مكتسب، وليس وقفا على الثوارث المحكوم بنقاء الدم الجاري من الأصول إلى الفروع"[4]. وهو بذلك يخالف جذرياً ما ذهب إليه هتلر، حين قال: "إن القومية، أو على الأصح العرق، هو مسألة دم، وليس مسألة لغة"[5].

المطلب الرابع: الفصل العنصري على أساس الأصل الإثني

يعتبر مفهوم الإثنية من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف وعدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته؛ حيث تردد محتواه بين التعبير عن جماعة فرعية أو أقلية، والإفصاح في الوقت نفسه عن جماعة أساسية أو أمة، كما أنه قد يتسع ليشمل كل أشكال التمايز لتصبح الجماعة الإثنية بمثابة خط متواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي بالأمة، كما أنه قد يضيق ليقتصر إما على الجانب الفردي لتلك الأشكال أو على التمايز العرقي دون سواه[6].

إن مصطلح الإثنية يعود حسب "وورسلي" إلي العصر الإغريقي، حيث اشتقت كلمة "إثني" (Ethnic) من كلمة "Eourkos" وتعني: الوثني أو الهمجي، وهذه الكلمة الأخيرة مشتقة بدورها من كلمة "Ethnos" التي تعني أُمة، وقد أطلقت على الأمم غير اليهودية[7].

لقد عرف "سعد الدين إبراهيم" الإثنية على أنها جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، التقاليد، اللغة، الدين، أو أي سمات أخرى مميزة بها بما في ذلك الملامح الجسمانية[8]، في حين عرفها بعض الباحثين بأنها: "مجتمع بشري له أسلوب حياة مميز يرتبط أفراده بروابط الإنتماء القومي له في إطاره الثقافي والحضاري المتمثل في الهوية الثقافية المميزة، ويشعر هذا الكيان البشري بذاتيته إزاء الجماعات الأخرى، وأفراد الجماعة واعون بمقومات ذاتيتهم العرقية على نحو يهيئ بخلق شعور وحدة الهوية داخل نطاق الجماعة، وهو شعور ينبع من التقارب في الخصائص الفكرية للجماعة وتوفر روح الجماعة بين أفرادها،

---

(1) "**القومية العربية والإسلام –بحوث ومناقشات-**"، ندوة فكرية لمركز دراسات الوحدة العربية-، ط3، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م، ص 38.

(2) المرجع نفسه، ص 20.

(3) Hinsley F.H, **Nationalism and The International Systhem**, Hodder and Stoughton, London,1973, p.10.

(4) محمد عمارة، **الإسلام والعروبة**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1408هـ-1988م، ص 47.

(5) أدولف هتلر، **كفاحي**، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، [د.ت]، ص 109.

(6) مسعد نفين عبد المنعم، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1988، ص ص 11-12.

(7) محمد عاشور مهدي، **التعددية الإثنية-إدارة الصراعات وإستراتيجية التسوية-**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان (الأردن)، 2002، ص 26.

(8) سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق -هموم الأقليات في الوطن العربي-**، مركز بن خلدون للدراسات، القاهرة، 1994، ص 32.

الأمر الذي يؤدي إلى الولاء والإنتماء وبالتالي تماسك الجماعة ووحدتها، حيث يتولد الوعي الإثني لدى أفراد الجماعة من ثنايا تفاعلها مع الجماعات الإثنية الأخرى التي تتواجد معها في ذات المجتمع"[1].

يرى المفكر "أنتوني سميث" أن قواعد الهوية الإثنية لدى الجماعة تحددها ستة عناصر أساسية هي:

1. الاسم: وهو مهم جدا كونه يرمز إلى شخصية المجموعة، ويعبر عن درجة تنظيمها.
2. الإيمان بماض مشترك يجعل أفراد الجماعة متماسكين بعضهم ببعض.
3. التاريخ يمثل الذاكرة الجماعية الداعمة للإلهام الأخلاقي للمجموعة فهو يخلق شعورا بماض ومستقبل مشتركين.
4. الثقافة تمثل الفئة الأكثر اتساعا حيث نجد اللباس، الأكل، الموسيقى، العمران وخاصة اللغة والدين.
5. الإقليم يمثل مكان الأحداث التاريخية الكبرى للمجموعة الإثنية.
6. التضامن المعبر عن قوة الروابط بين أعضاء المجموعة، ويعتبر مقياسا لتماسكها[2].

من خلال ما سبق يمكن أن نجزم بأن للإثنية جانبين، جانب ايجابي يتمثل في المحافظة على التراث، العادات، التقاليد والقيم، وجانب سلبي من شأنه أن يهدد الوحدة الوطنية داخل الدولة الواحدة، خصوصا إذا نظر إليها على أنها سلبية ومختلفة وخطيرة، عندما تقوم بإستعمال الدعاية العرقية من أجل تحقيق أهداف سياسة، في سبيل إنشاء دول جديدة مستقلة خاصة لمجموعة إثنية معينة.

المطلب الخامس: الفصل العنصري على أساس الجنس

يعرف الفصل العنصري على أساس الجنس أنه: "كل مفاضلة بين البشر في الاعتراف والتمتع بالحقوق والحريات لاختلاف البنية البيولوجية لهم، أي تفضيل الذكر على الأنثى أو العكس"، كما يمكن تعريفه بأنه: "كل هدم لمبدأ المساواة قائم على تفضيل أحد الجنسين على الآخر في مجال التمتع بالحقوق والحريات المعترف بها" وإن كان للجنس دلالات متعددة فقد يقصد به الأصل القومي أو اللوني أو العرقي، غير أن مدلوله في هذه المادة لا يخرج عن الجنس البيولوجي، أي الذكورة والأنوثة، فتعتبر جريمة كل تمييز بين ذكر وأنثى سواء في الاعتراف بالحقوق أو التمتع بها[3].

---

(1) هشام محمود الأقداحي، **معالم الدولة القومية الحديثة-رؤية معاصرة-**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 84.

(2) Christian Geiser, **Approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés**, Mouvement de la paix, Paris, 09-11-1999, p p.2-3.

(3) حسينة شرون، "أحكام جريمة التمييز المستحدثة في قانون العقوبات الجزائري"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، سبتمبر 2015، ص 130.

لقد تمسك أدولف هتلر بفكرة تفوق جنس على جنس آخر، وهو ما ظهر جليا في كتابه "كفاحي" عند وصفه الألمان بأنهم أعلى أجناس العالم وما عداهم أقل وأحط منزلة، وذلك بالقول: "إن اليهود أقل منزلة من الألمان بل أقل إنسانية،...إنهم من جنس منحط لا أخلاق لهم وأنهم كالديدان"[1].

بينما ورد في أحد تقارير الأمم المتحدة: "إنه مهما بلغ التفاوت الظاهري ما بين أعراق البشر المتعددة، فإنهم جميعاً يحملون نفس الكرموزومات بعددها وأشكالها، وهذا دليل آخر يضاف إلى ما تقدم، بأن الأعراق المعاصرة قد صدرت كلها عن نبع واحد".[2]

المطلب السادس: الفصل العنصري على أساس العرق

يقول أحد علماء السلالات البشرية: "العرق، جماعة كبيرة من الناس، عاش جدودهم على نسق معين من الحياة، سلك الأحفاد في اتجاه موحد، فنسلوا نماذج خلقية متشابهة"[3].

كما يرى بعض العلماء بأن "العرق جماعة من الناس تفرعوا عن أصل عام وهو الإنسان الناطق وحاجزت العزلة بينهم وبين الجماعة الأخرى وتناسلوا فيما بينهم وظهرت عليهم صفات خلقية غير فيزيقية ميزتهم عن سائرهم"[4].

كما يقسم العلماء أعراق البشر إلى أربعة، وهي الأبيض، الأصفر، الأحمر والأسود، ويضعون لكل منها صفات يريد علماء العنصرية أن يجعلوها طبيعية دائمة، وأهم هذه المميزات الفيزيولوجية اللون وهيئة الوجه والرأس وكمية الدماغ وتلافيفه، وأهم المميزات الأدبية الذكاء والحضارة والرقي، غير أن هذه كلها لا تؤلف مميزات طبيعية دائمة لأن للمناخ واختلاف المعيشة، وتنازع البقاء وغيرها من العوامل؛ تأثير كبير في ذلك.[5]

وقد أنكر هتلر أن تكون اللغة قوام العرقية، حين قال عن اليهود: "ولم يكن لهم من الألمانية سوى اللسان الذي أتقنوه مع الزمن، وعليه متى كانت اللغة قوام العرقية؟"[6]، كما اعتبر ريشموند "Richmond" الجماعة العرقية "ما هي إلا تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو الثقافية (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية"[7]، إلا أن ما يؤخذ على هذا التعريف هو تجاهله لضرورة عيش هذه الجماعة في مجتمع يضم جماعة غيرها أو جماعات أخرى، حيث أن الجماعة المنفردة تشكل أمة لا جماعة عرقية كما هو حال الألمان في ألمانيا.

ومنهم من يرى أن العرق يعني تصنيف مجموعة بشرية بأنها مختلفة عن مجموعة بشرية أخرى على أساس الفروق في الذكاء أو القدارت الفطرية، أي أن أصل هؤلاء مختلف عن أصل الجماعة التي تمارس

---

(1) السيد محمد عاشور، **التفرقة العنصرية**، المرجع السابق، ص 11.
(2) ممدوح حقي، **العنصرية والأعراق**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1961، ص 75.
(3) المرجع نفسه، ص 21.
(4) السيد محمد عاشور، المرجع السابق، ص 09.
(5) حنا نمر، **الإنسان والجماعة وحقوقهما في الماضي والحاضر**، ج1، مطبعة الإنسان، دمشق، 1940، ص 37.
(6) أدولف هتلر، المصدر السابق، ص 109.
(7) Richmond, Anthony H, **Reading in Race and ethnic relations**, Pergamon Press, Oxford,1972, p.199.

التمييز[1]، وهو ما جعل هتلر يدافع عن النازية في كتابه "كفاحي" في أوروبا العلمانية ليقدم الأدلة العقلية العلمانية الخاطئة على اختلاف العرق الآري[2] عن بقية بني البشر مستندا في ذلك على أن هذا العرق أذكى من غيره، وأن دمه يختلف عن دماء الآخرين وأن اختلاط هذا العرق مع أي أعراق أخرى سيؤدي إلى تخلف الألمان وانتشار الصفات السيئة فيهم.[3]

في حين هناك من يعتبر "العرق جماعة من الناس تتميز بتكتلها وصلاتها القريبة توافق فيما بينها وتجعلها تتوارث عناصر واحدة وصفات فيزيقية متشابهة، وقد يختفي مع الزمن بسبب عوامل جغرافية أو غزوات ثقافية وقد تثبت وتستمر"[4]، كما يمكن تعريف مصطلح العرق بأنه: "مجموعات طبيعية لأناس لهم مجموعة من الخصائص الجسمانية المشتركة الموروثة مهما كانت، من جهة أخرى لغاتهم وتقاليدهم وقومياتهم"[5].

إن الفرق بين العرق والإثنية (Ethnicity)، يكمن في أنّ العرق يهتمّ بالخصائص البيولوجيّة، في حين أنّ الإثنية تتجاوز هذه الخصائص لتهتمّ بالأبعاد الثقافية والجوانب الماديّة المشكّلة للإنسان والهوية[6]. جاء في أحد تقارير الأمم المتحدة "ونحن لا نستطيع أن نبرهن حتى الآن إذا كانت النسبة المئوية للأفراد الموهوبين في عرق ما أكثر منها في عرق آخر ولا أن نؤكد ببرهان قطعي على أن توريث الضعف العقلي هو في عرق ما أكثر من سواه على أن هذه الظاهرة المحزنة شائعة بين جميع شعوب العالم مقسمة فيما بينها بالعدل والقسطاس المستقيم"[7].

المطلب السابع: الفصل العنصري على أساس الدين أو المعتقد

يتمثّل الفصل العنصري على أساس الدين أو المعتقد في اختلاف معاملة شخص أو مجموعة من الأشخاص بسبب ما يؤمنون به من معتقدات دينية، بما يتضمن المعاملة غير المتساوية لمعتنقي الأديان والطوائف المختلفة واللادينيين، سواءً أمام القانون، أو في الأُطر المؤسسية كالتوظيف والإسكان والتعليم...إلخ.

جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في المادة 18، على أنه:

"لكل شخص الحق في حرية الفكر والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، والحرية، إمّا وحده أو في جماعة ومع آخرين، علانية أو على نحو خاص والحق في إظهار دينه أو معتقده

---

(1) وليام نجيب جورج نصار، **مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 185.

(2) آري: من اللغة السنسكريتية ومعناها السيد، وقد استخدم هذا المصطلح للتعبير عن الشعوب الهندوأوروبية التي انتشرت جنوب آسيا وشمال الهند في العصور القديمة، وقام المفكرون العرقيون الغربيون بتطوير هذا المفهوم، فذهبوا إلى أن هذا الجنس يتسم بالجمال والذكاء والشجاعة وعمق التفكير والمقدرة عن التنظيم السياسي وبتفوقه على الأجناس الأخرى.

(3) أدولف هتلر، المصدر السابق، ص 97-98.

(4) ممدوح حقي، المرجع السابق، ص 48.

(5) فرانسوا دي فونتيت، **العنصرية**، تر: عاطف علبي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص 12.

(6) أحمد إمام، **الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 22.

(7) ممدوح حقي، المرجع السابق، ص 73.

من خلال الإفصاح والدعوة والممارسة والعبادة والالتزام بما يمليه عليه هذا المعتقد أو الدين"[1]، لذا حذرت الأمم المتحدة في شأن القضاء على جميع أشكال التمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد الذي إعتمدته الجمعية العامة في 25 نوفمبر 1981م من خطورة التعدي على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبوجه خاص الحق في حرية المعتقد والدين، كما نص نفس الإعلان على أن حرية الاعتقاد والديانة يجب أن تحترم احتراما كاملا باعتبارها أحد الأسس الجوهرية لحياة الإنسان، وأنه من المهم جدا الترويج لمبادئ التسامح والاحترام فيما يتعلق بالأديان.

كما نصت المادة الرابعة من الإعلان نفسه في فقرتها الثانية: "على أن تتخذ جميع الدول تدابير لمنع والقضاء على أي تمييز يقوم على أساس الدين أو العقيدة في كافة المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتحقيقا لذلك تتعهد كل دولة من الدول الأطراف بعدم تشجيع أي تمييز عنصري يصدر من أي شخص أو أية منظمة أو الدفاع عنه أو تأييده ويشمل ذلك بطبيعة الحال التمييز ضد الأديان".

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 06 مارس 1996، قرارها رقم: 183/50 بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب الديني، والتي أكدت في ديباجته أن التمييز ضد البشر على أساس الدين أو المعتقد يشكل إهانة لكرامة البشرية، وتنكرا لمبادئ الميثاق (ميثاق الأمم المتحدة)، كما أكدت في الفقرة السابعة من الديباجة ضرورة اتخاذ الدول التدابير التشريعية والتدابير الملائمة لمواجهة التعصب وما يتصل به من عنف قائم على أساس الدين أو المعتقد، بما في ذلك تدنيس الأماكن الدينية بينما حثت في البند الخامس من القرار الدولي على اتخاذ جميع التدابير لمكافحة الكراهية والتعصب، وتشكل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لسنة 1966، الأساس القانوني للإعلانات والقرارات المتقدمة حيث إنها تشجب التمييز العنصري بكافة أشكاله.

يمكن القول بأن أشكال وصور الفصل العنصري الواردة في الوثائق والقوانين والتشريعات الدولية أو القطرية، جاءت على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، فغالبا ما استعملت هذه الوثائق صيغا للمواد يفهم علـى أنها تركت المجال مفتوحا لإضافة صور وأشكال أخرى للفصل، وعليه فهي كثيرة ومتعددة منها أيضا:

"الفصل ضد الأشخاص المعاقين" والذي يعني أي تمييز أو استبعاد أو تقييد علـى أساس الإعاقة، أو سجل الإعاقة، أو الحالة الناشئة عن إعاقة سابقة أو إدراك الإعاقـة -سواء حاليا أو في الماضي-، ويكون أثر هذا التمييز أو هدفه إضعاف أو إبطال الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات والأساسية للشخص وممارستها المعاق وتمتعه بها، كذلك الفصل على أساس اللغة، على أساس الانتماء لأقلية، الفصل على أساس الثروة، على أساس الرأي السياسي والفصل على أساس الجنسية ...إلخ.

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: اعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم: 217 ألف(د-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948 .

المبحث الثالث: التمييز بين الفصل العنصري والمصطلحات المشابهة له

بالإضافة إلى الأشكال والصور المتعددة التي يتخذها الفصل العنصري، نجده أيضا يحمل مصطلحات مشابهة له، وغالبا ما تستخدم هذه المصطلحات بشكل متبادل، ولكنها لا تحمل المعنى ذاته فقد تتداخل أحيانا وتتشابك أحيانا أخرى، غير أن ما يجمعها أنها كلها تحمل في معانيها فكرة التفريق والإبعاد والرفع من قيمة فئة على أخرى متجاهلة كل الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الإنسان في ظل القوانين الوضعية، مما حتم علينا تحديد وتوضيح المصطلحات المشابهة للفصل العنصري والتمييز بينها.

المطلب الأول: التمييز بين الفصل العنصري والتفرقة العنصرية

التفرقة العنصرية هي تشريع المستعمر أو الفئة الغالبة صاحبة السلطان لقوانين مختلفة تحاول من خلالها أن تثبت تفوقها الجنسي أو الحضاري على سكان الأجزاء التي تحتلها مما يترتب عليها حقها في التمتع ببعض الامتيازات التي يحرم منها السكان الوطنيون [1].

جاء في دائرة المعارف البريطانية بان العنصرية: "هي النظرية أو الفكرة القائلة: إن هناك علاقة سببية بين الصفات الجسدية الموروثة وبين صفات معينة تتعلق بالشخصية أو العقل أو الثقافة، يضاف إلى هذا فكرة أن بعض الأعراق هي متفوقة على أعراق أخرى بصورة وراثية. إن تعبير العنصرية ليس مرتبطا بالضرورة بالتمييز البيولوجي أو الأنثروبولوجي للعرق الذي هو تقسيم فرعي للنوع، وغالبا ما يجري سحب الأفكار العنصرية بلا تمييز إلى مجموعات غير بيولوجية وغير عرقية مثل الطوائف الدينية والأمم والمجموعات اللغوية والمجموعات الإثنية أو الثقافية[2].

يرى بعض المتخصصين إلى أن الفصل العنصري أوسع معنى من التفرقة العنصرية، فالفصل العنصري في نظرهم هو أي تفريق أو استثناء أو تغيير أو تفضيل مبنى على الجنس أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرق أو الدين أو اللغة، وهذه الأفعال كلها ترمي إلى إضعاف الاعتراف بالحقوق الإنسانية والحريات السياسية والاستمتاع بها وممارستها في مجالات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع والثقافة.[3]

المطلب الثاني: التمييز بين الفصل العنصري والتحيز العنصري

التحيز العنصري هو أي شكل من أشكال التعبير الذي يميز ضد العرق أو الثقافة لأنه يعتبر أدنى أو أقل قدرة، كما يشار إليه أيضًا بالعنصرية أو التحامل العنصري، فقد كان التحامل العنصري في الإنسانية لسنوات عديدة في جميع أنحاء العالم.

إن التحيز العنصري "يرتبط تاريخيا بعدم مساواة في السلطة، وتعززه فوارق اقتصادية واجتماعية بين الأفراد وبين الجماعات لا يزال حتى اليوم يسعى إلي تبريرها، لكن هذا التحيز ليس له أي مبرر على الإطلاق"[4]، وفي هذا السياق ذكر الدكتور فؤاد محمد الصقار: "وتختلف الصورة التي تتخذها التفرقة

---

(1) صلاح الدين بدير، **التفرقة العنصرية في إفريقية**، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص 14.

(2) حبيب قهوجي، **الصهيونية والعنصرية في الفكر والممارسة**، ط1، مطبوعات مؤسسات الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، 1940، ص ص 11-15.

(3) السيد محمد عاشور، المرجع السابق، ص 06.

(4) مفوضية حقوق الإنسان، **إعلان بشأن العنصر والتحيز العنصري (اعتمده وأصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته العشرين**، يوم 27 نوفمبر 1978)، زيارة بتاريخ: 2020/03/20، متاح على الرابط الآتي:

العنصرية من مكان لآخر، ومن زمن لزمن، فهناك التحيز العنصري، ومؤداه أن يعتقد عنصر من العناصر البشرية أنه أرفع شأنا من بقية العناصر وقد سبب هذا التحيز كثيراً من المشاكل السياسية والاجتماعية التي تمثلت في الفاشية، والنازية، والصهيونية، وكراهية الأجانب والتعصب للذات، وقد يكون التحيز العنصري ضد مجموعة واحدة، كما هو حال التحيز ضد الزنوج في الولايات المتحدة، وفي بعض الدول الأوروبية، أو ضد المجموعات السلالية الأخرى كما هو حال التحيز ضد العناصر غير الأوروبية في جنوبي أفريقيا وروديسيا وقد يكون التحيز ضد البشر جميعاً كما يفعل اليهود، وقد لا يعبر التحيز العنصري عن نفسه إذا لم يكن هناك احتكاك واختلاط بين المجموعات العنصرية المختلفة أو إذا كانت الجماعات التي تعتنق هذه الأفكار أقلية لا نفوذ لها، وفي هذه الحالات يبقى التحيز العنصري حالة نفسية أو نوعاً من مركب النقص... تركزت الفلسفة العنصرية منذ القرن الثامن عشر وحتى أوائل هذا القرن في سيادة وامتياز ما يسمى (بالعناصر الآرية) ويقصد بها السلالة التي تعيش في شمال غربي أوروبا"[1].

تعد قضية الاعتقال الياباني الأمريكي واحدة من أكثر الحالات الفاضحة للتحامل العنصري الذي يؤدي إلى العنصرية المؤسسية، حيث عندما هاجم اليابانيون قاعدة بيرل هاربير في 07 ديسمبر 1941 خلال الحرب العالمية الثانية نظر الجمهور الأمريكي إلى الأمريكيين من أصل ياباني بشكل مثير للريبة، على الرغم من أن العديد من الأمريكيين اليابانيين لم يزورو أبدا اليابان ولم يتعلقوا سوى ببلدهم من أبائهم وأجدادهم، فقد انتشرت فكرة أن "نيزي"، والتي تعني الجيل الثاني من الإمريكيين ذوي الأصول اليابانية وتكتب باللغة الإنجليزية Nisei، كانوا أكثر ولاء للإمبراطورية اليابانية من موطنهم -الولايات المتحدة الأمريكية-، وبناء على هذه الفكرة قررت الحكومة الفيدرالية جمع 110 آلاف من الأمريكيين اليابانيين ووضعهم في معسكرات الاعتقال خشية أن يتعاونوا مع اليابان في التخطيط لشن هجمات إضافية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يوجه أي دليل على أن الأمريكيين اليابانيين سوف يرتكبون الخيانة ضد الولايات المتحدة الأمريكية و يتحدوا مع اليابان، وبدون محاكمة أو محاكمة عادلة تم تجريدNisei من حرياتهم المدنية وإجبارهم على معسكرات الاعتقال، إلا أنه في سنة 1988 أصدرت الحكومة الأمريكية اعتذارا رسميا للأمريكيين اليابانيين عن هذا الفعل المشين في التاريخ الأميركي خصوصا بعد أن لم يتم العثور على أي منهم متهم بالتجسس خلال هذه الفترة [2].

وجاء في المادة الثانية الفقرة (3) من الإعلان بشأن العنصر والتحيز العنصري، الذي أعتمده وأصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته العشرين (20)، يوم 27 نوفمبر 1978، أن "التحيز العنصري يرتبط تاريخيا بعدم مساواة في السلطة، وتعززه فوارق اقتصادية واجتماعية بين الأفراد وبين الجماعات لا يزال حتى اليوم يسعى إلى تبريرها، لكن هذا التحيز ليس له أي مبرر على الإطلاق.

https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/raceandracialprejudice.aspx

[1] موقع صحيفة الوسط البحرينية، "تعريفات ومصطلحات"، يومية الوسط، العدد 2032، السبت 29 مارس 2008، البحرين، متاحة عبر الرابط الآتي: http://www.alwasatnews.com/news/286518.html

[2] نادرة كريم نتل، **فهم التحيز العنصري**، زيارة بتاريخ: 2020/03/20، متاح عبر الرابط الآتي: https://eferrit.com// فهم-التحيز-العنصري/

المطلب الثالث: التمييز بين الفصل العنصري وسياسة العزل العنصري

العزل العنصري هو الفصل بين الأعراق المختلفة في الحياة اليومية، مثل الأكل في المطاعم لمجموعة دون أخرى، التمييز في التوظيف، في بيع المساكن أو إيجارها لبعض الأعراق دون أخرى بما يصل إلى منع حالات الزواج بين الأعراق[1].

يختلف العزل العنصري عن غيره من مظاهر الفصل العنصري؛ في أنه تولد عن عادة عززت التمييز بقسوة في مجتمع به أجناس مختلفة ومتعددة، حتمت عليها أن تعيش في أحياء منفصلة وتعتاد مختلف المدارس، كما تتلقى مختلف الخدمات الاجتماعية، وتفضل الأفراد أو الجماعات فيها على حسب عرقها، حيث يهمل البعض منها ويتكفل بالبعض الآخر، إلا أنه قد يسمح فيه الاتصال بين مختلف الأفراد، على أن هذا الاتصال يسمح فيه لشخص واحد أو مجموعة قليلة جدا لتكون بمثابة الخدم لأفراد من المجموعة التي مارست التحيز[2].

يقوم جوهر العزل العنصري على السلوك العنصري الذي يقسم الأفراد إلى فئات متعددة ومختلفة بنمط ومعاملة تمييزيتين، وتخصص فيه كل فئة أو جماعة بقواعد و إجراءات خاصة بها، على أن تكون فئة أرفع وأعلى مرتبة من فئة أخرى، وبذلك فالعزل العنصري، أساسه النظرة الدونية لفئة تجاه فئة أخرى، وهو ما يجعلهما غير متساويين ولا متكافئين في الحقوق والحريات الأساسية، تمس بالكرامة الإنسانية وتخالف ما جاءت به الصكوك الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان، ومن أمثلة سياسات العزل المعمول بها في نطاق المجتمع الدولي تلك التي ينفذها الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية و التي تعرف بجدار العزل و الفصل العنصري.

أما التمييز العنصري فيقوم على أساس فكرة التفضيل والتفريق بين البشر الخاضعين لنفس القواعد والإجراءات التي تحكمهم داخل المجتمع في شتى الميادين دون تقسيمهم إلى فئات مختلفة، فهو يباشر حتى داخل المجموعة الواحدة، كما قد يكون تمييزا فرديا أو جماعيا.

---

(1) موسوعة المعرفة، **العزل العنصري**، زيارة بتاريخ: 2020/04/30، متاح عبر الرابط الآتي:
https://www.marefa.org/العزل_العنصري.

(2) فؤاد محمد الصقار، "التفرقة العنصرية بين النظرية والتطبيق"، مجلة العربي، العدد 185، أفريل 1974، الكويت، ص ص 20-21 .

المبحث الرابع: التطور التاريخي للفصل العنصري

المطلب الأول: الفصل العنصري عند بدء الخليقة وفجر التاريخ

لم يكن نظام الفصل العنصري وليد العصور الحديثة، بل يرجع تاريخه لعهود سابقة، منذ وجود آدم على وجه الأرض، ثم بصراع قابيل وهابيل، ليبرز بحدة متصاعدة أكثر فأكثر من العهود القديمة وحضاراتها المختلفة، ثم يزداد ضراوة مع الإمبراطوريات الكبرى، ثم بوتيرة متسارعة في الدول الحديثة، ويتخذ أشكالا مرعبـة ودمويـــة في وقتنا الحاضر منها ما إختفى وزال ومنها ما ظهر في أشكال جديدة أكثر عنفا وإيلاما مازالت تعاني منه كثير من الشعوب حتـى يومنـا هـذا.

الفرع الأول: الفصل العنصري عند بدء الخليقة

كانت أول جريمة كفر ومعصية لله ارتكبت منذ بداية الخلق سببها عنصري بحت، وذلك بعد رفض إبليس أمر الله سبحانه وتعالى بأن يسجد لآدم عليه السلام، حيث بقي مصرا على الرفض ظنا منه أنه أرقى وأعلى من أن يسجد لبشر خلقه الله سبحانه وتعالى من طين، بينما هو مخلوق من نار، يقول تعالى عن ذلك: {{ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَراً مِن طِينٍ{71} فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ{72} فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ{73} إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنْ الْكَافِرِينَ{74} قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ{75} قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ{76} }}[1].

فإبليس إنطلق من الاستعلاء العنصري بأنه الأفضل والأخْيَر، والاستعلاء بالأصل والعنصرية جريمة أخطر من مجرد القتل الفردي.

وكانت نتيجة هذه النظرة العنصرية أن أخرجه الله جل جلاله من الجنة وحلت عليه لعنة الله وغضبه إلى يوم الدين، حيث يقول تعالى في ذلك: {{قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ{77} وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ{78} }}[2].

و الغريب في الأمر أن إبليس لما ادعى أنه خير من آدم إحتج بكونه خلق من نار، في حين أن آدم خلق من طين، فبماذا يحتج العنصريون من البشر عندما يفضلون بعضهم على بعض، بالرغم من أن أبوهم واحد وهو آدم وأمهم واحدة وهي حواء؟[3].

الفرع الثاني: الفصل العنصري عند فجر التاريخ

يعتقد الكثير من المحللين أن أول فعل عنصري يرتبط بمقتل هابيل على يد أخيه قابيل، وقد جاء في سفر التكوين: {وقد كَانَ هَابِيلُ رَاعِيًا لِلْغَنَمِ، أَمَّا قَايِينُ فَكَانَ فَلَّاحًا لِلْأَرْض، وَحَدَثَ بَعْدَ ٱنْقِضَاءِ أَيَّامٍ أَنَّ قَايِينَ ٱبْتَدَأَ يُقَدِّمُ مِنْ ثِمَارِ ٱلْأَرْضِ قُرْبَانًا لِيَهْوَهَ وَقَدَّمَ هَابِيلُ أَيْضًا مِنْ أَبْكَارِ غَنَمِهِ وَمِنْ شَحْمِهَا فَنَظَرَ يَهْوَهُ بِٱسْتِحْسَانٍ

---

[1] سورة ص، الآيات: 71-76.

[2] سورة ص، الآيات: 77-78.

[3] عبد العزيز عبد الرحمان قارة، **الإسلام والعنصرية وتفاضل القبائل وذوي الألوان في ميزان الإسلام**، ط2، دار البشير، جدة، 1995، ص ص 20-21.

إِلَى هَابِيلَ وَقُرْبَانِهِ، وَلٰكِنْ لَمْ يَنْظُرْ بِٱسْتِحْسَانٍ إِلَى قَايِينَ وَقُرْبَانِهِ، فَٱحْتَدَمَ غَضَبُ قَايِينَ جِدًّا وَتَجَهَّمَ وَجْهُهُ. فَقَالَ يَهْوَهُ لِقَايِينَ: «لِمَاذَا ٱحْتَدَمَ غَضَبُكَ وَلِمَاذَا تَجَهَّمَ وَجْهُكَ؟ إِنْ أَحْسَنْتَ أَفَلَا تُرْفَعُ؟ وَإِنْ لَمْ تُحْسِنْ، فَعِنْدَ ٱلْبَابِ خَطِيَّةٌ رَابِضَةٌ، وَإِلَيْكَ ٱشْتِيَاقُهَا فَهَلْ تَسُودُ أَنْتَ عَلَيْهَا؟». ثُمَّ قَالَ قَايِينُ لِهَابِيلَ أَخِيهِ: «لِنَذْهَبْ إِلَى ٱلْحَقْلِ». وَحَدَثَ إِذْ كَانَا فِي ٱلْحَقْلِ أَنَّ قَايِينَ قَامَ عَلَى هَابِيلَ أَخِيهِ وَقَتَلَهُ}.[1]

وعليه كان تصرف القاتل حينذاك مستمد من كونه ينتمي إلى مجموعة المزارعين، في حين أن المقتول كان ينتمي إلى فصيلة كانت تعتبر أرقى، هي فصيلة الرعاة. وبما أنهما كانا من طبقتين اجتماعيتين مختلفتين منفصلتين عن بعضهما البعض، فقد قدر قابيل في نظره أن مجتمع الرعاة أرقى وأعرق من مجتمع المزارعين، لذلك قتل أخاه معتقدا أنه لا ينبغي لأخيه أن يكون أفضل منه متناسيا كل الصفات الذميمة التي ميزت شخصيته وجعلت منه شخصا عنصريا خالصا[2].

يذكر في رواية أخرى بأن شريعة الله؛ كانت تقتضي بأن يتزوج ذكر كل بطن بأنثى البطن الآخر، وكانت حواء تحمل في كل بطن ذكرا وأنثى، فأراد قابيل وهو الأكبر أخت بطنه، فرفض هابيل، ثم قدما لله قربانا فتقبل الله من هابيل قربانه الذي كان كبشا طيبا، في حين لم يتقبل قربان قابيل الذي كان عبارة عن زرع فاسد[3]، وقد أكد القرآن الكريم ذلك في قوله تعالى: {وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (27) لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (28) إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ(29)}[4].

وحتى وإن إختلفت الرواية التلمودية عن الرواية المسيحية أو الإسلامية، حول سبب قتل قابيل لهابيل؛ على إعتبار أن السبب يعود إلى النزاع على مكان الهيكل المقدسي، الذي أراد كل واحد منهما أن يقيمه على أرضه[5]. إن قابيل لم يكن ليقتل هابيل، لولا اعتقاده بأفضليته على أخيه، فلم يستسغ أن الله عز وجل تقبل من أخيه ولم يتقبل منه. وعليه فالعبرة من هذه الروايات هي أن العنصريّة منظومة فكرية يعتمد عليها الإنسان لتبرير ظلمه أو قتله لإنسان آخر هو في نهاية المطاف أخوه في البشريّة.

المطلب الثاني: الفصل العنصري في العصور القديمة

كلما تعمقنا في الحياة البدائية للمجتمعات الأولى حيث العشيرة الطوطمية[6]، نجد المساواة التامة بين أفراد العشيرة، ولكن صفة التساوي هذه سرعان ما بدأت تضعف وتتلاشى كلما زاد تطور المجتمع، وتعقدت حاجاته وتقدمت حضارته، فنشأت قواعد الملكية وفكرة تقسيم العمل وإختلفت القبائل، مما أدى إلى بداية إتساع الفروق بين بني الإنسان، وتلاشت الفكرة الرئيسة السائدة منذ البداية وهي فكرة التساوي أمام القانون

---

(1) سفر التكوين 4: 2-8.

(2) فرديريك معتوق، "ازرع العنصريّة تحصد الحرب"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 39، لبنان، جانفي 2002.

(3) أحمد معمور العسيري، **موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام (تاريخ ما قبل الإسلام) إلى عصرنا الحاضر 1417هـ/96-97 م**، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الدمام (السعودية)، 1996، ص 12.

(4) سورة المائدة، الآيات: 27-29.

(5) قصي عدنان عباسي، **المخابرات الإسرائيلية: سقوط الأسطورة**، ط1، مؤسسة علاء الدين، دمشق، 2004، ص 271.

(6) الطوطم: هو في العادة حيوان يؤكل لحمه، مسالم أو خطر مخيف، وفي النادر شجرة أو قوة طبيعية (مطر، ماء)، ذو علامة خصوصية مع كامل العشيرة، فالطوطم هو أولا الأب الأول للعشيرة، ومن ثم الروح الحامية لها والمعين الذي يرسل لها الوحي، والذي يعرف أبناءه ويصوبهم، كما أنه ليس مرتبط بالأرض والمكان. للمزيد ينظر:(سيغموند فرويد، **الطوطم والتابو**، تر: بوعلي ياسين، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية (سوريا)، 1983، ص ص 23-24).

ليحل محلها مبدأ عدم التساوي، فظهر قانون للأحرار وآخر للعبيد، وقانون للغالب وقانون للمغلوب، وتحت كل قسم من هذه الأقسام تصريحات تهدر التساوي أمام القانون[1].

الفرع الأول: الفصل العنصري في المجتمعات القديمة

لم تنعم المجتمعات القديمة بالمساواة بالمعنى الذي نعرفه اليوم، فقد كانت أغلبها تعاني من الظلم والتفاضل والفصل بين مختلف طبقات الشعب الواحد، وقد كانت الحقوق وممارسة الحريات مستأثر بها من قبل فئات قليلة، محرمة على غيرها الإستفادة منها[2].

فقد كان الطابع المميز في المجتمعات الرومانية القديمة مبني على الطبقية والتفاوت في الحقوق والواجبات بين أفراد الطبقات، فالمجتمع الروماني مكون من طبقتين هما طبقة الأشراف وتضم ربع السكان، وطبقة العامة والعبيد التي تضم ثلاثة أرباع، وبناء عليه فقد كان الفصل والتفاضل قائما بين الطبقتين ليشمل كافة مجالات الحياة[3]، فمثلا طبقة العامة لم يكن لها حق الإقتراع، ولا الحق في تولي الوظائف العامة، ولا حتى حق الزواج من الأشراف[4].

وقد كان الرومان يعتبرون الآخرين أشياء لا أشخاص، مما سمح لهم بإباحة قتل الأجنبي ونهبه وسلبه، حيث وصف من قبلهم بأنه "هوستس Hostes" أي العدو المبين[5]. كما عرفت روما الرق والعبودية، فكان جزء كبير من سكانها عبيدا وكانت المرأة ملكا لزوجها، وكان الأطفال محلا للبيع وللرهن من قبل أبائهم، فالطبقات العليا هي التي لها حق المواطنة أما الباقون فكانوا من العبيد الفقراء، رغم أن روما في العهد الملكي أسست مجلسا للشيوخ ومحاكم شعبية، لكن هذه المجالس كانت محتكرة من قبل الطبقات العليا[6].

كان الرقيق لدى الرومان يساقون وهم مكبلون بالأغلال للعمل في المزارع وفي الليل يوضعون في زرائب الماشية مع إعطائهم كمية قليلة من الطعام[7].

وقد شاع أيضا الفصل عند المصريين القدامى، حيث طبق الفراعنة الفصل الذي كانت نتيجته، أن ساد الظلم والقهر الإجتماعي، مُشكِّلين طبقة من المجتمع المصري منفصلة عن بعضها البعض تحتوي عناصر المجتمع الفرعوني والتي كانت تتمثل في:

---

(1) فؤاد أحمد عبد المنعم، **مبدأ المساواة في الإسلام- بحث من الناحية الدستورية مع المقارنة بالديمقراطيات الحديثة-**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 11.

(2) عمار مساعدي، **مبدأ المساواة وحماية حقوق الإنسان في أحكام القرآن الكريم ومواد الإعلان**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، [د.ت]، ص ص 23-24-25.

(3) علي محمد صالح الدباس، علي أبو زيد عليان، **حقوق الإنسان وحرياته**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2005، ص 34.

(4) حمود حمبلي، **حقوق الإنسان بين النظم الوضعية والشريعة الإسلامية**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، عمان (الأردن)، 2005، ص 34.

(5) فهمي هويدي، المرجع السابق، ص86.

(6) غازي حسن صبريني، **الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 1993، ص ص 13-14.

(7) سيد أحمد علي الناصري، **تاريخ وحضارة الرومان منذ ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1982، ص 196.

- العمال: كانت أوضاعهم صعبة نتيجة لأعمالهم الشاقة باستثناء الحرفيين الذين كان وضعهم الاجتماعي أحسن بسبب حاجة البلاط والطبقات الميسورة لخدماتهم.

- الفلاحون: يعملون لدى الإقطاعيين الذين يتقاسمون معهم المحاصيل ويخضعونهم لأعمال السخرة.

- الجنود: هما شقان جنود الصف (وهم من المرتزقة) كان الفرعون يمنحهم أراضي صغيرة من أجل زراعتها واستثمارها ويجوز لهم توارثها مع أبنائهم، والضباط وهم ينتسبون إلى الأسر العريقة ويتمتعون بوضع إجتماعي جيد.

- الكتبة: ويحتلون مكانة مرموقة في الدولة والمجتمع، والكاتب مؤهل لاحتلال أعلى المناصب الإدارية حسب قربه من البلاط و الفرعون.

- الكهنة: وهم أعلى طبقة، يمارسون تأثيرا شديدا على الفرعون باعتبارهم القيمين المباشرين على خدمة الآلهة وعلى الشعب المتمسك إلى درجة كبرى بعقائده الدينية المقدسة.

وهو الشيء الذي أفرز عدم التساوي وتجسيد ظاهرة الفصل في المجتمع المصري القديم، كما إمتازت تلك الفترة بعدم المساواة أمام القانون والقضاء في الملكية وفي الضرائب وكذلك في تقلد الوظائف العامة والمنافع العامة[1].

وقد مورس الفصل ضد بعض فئات المجتمع فكان واضحا وجليا، حيث ذكر "هيرودوت" أن رعاة الخنازير ولو أنهم مصريون بمولدهم لا يدخلون أي معبد من جميع معابد مصر، ولا يرضى إنسان أن يزوج هؤلاء الرعاة من إبنته، ولا أن يتزوج منهم، ولكن يتزوجون فيما بينهم فقط[2].

ولذلك يمكن القول أن مصر في العصور القديمة لم تعرف مبدأ المساواة كمبدأ إنساني بإعتباره حقا من حقوق البشر، كما أن المصريين القدماء لم يقررو مبدأ المساواة عندهم كتشريع.

لقد أخضع الرومان مصر سنة 31 ق.م، وساروا على ما كان سائدا في ذلك العصر من ظلم وفصل عنصري وقسموا الناس إلى طبقات، فكان الرومان هم السادة، والاسكندريون الطبقة الثانية والمصريون الطبقة الثالثة، وقد إستمر هذا الظلم والفصل سائدا حتى الفتح الإسلامي لمصر[3].

يعد ما كتب على النصب التذكاري الذي أقامه الفرعون سيوستريس الثالث (1887-1849) ق.م عند الشلال الثاني من النيل أقدم إجراء عن حالة الفصل العنصري حيث كتب عليه: "عند الحدود الجنوبية نصب أقيم في السنة الثامنة من عهد سيوستريس الثالث ملك مصر العليا والسفلى الذي يعيش منذ الأزل وإلى الأبد.

---

(1) فؤاد أحمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص ص 37-38.

(2) محمود سلام زناتي، "الأقليات عبر التاريخ"، مجلة حقوق الإنسان، العدد الثاني (02)، جانفي 1999، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ص ص 12-13.

(3) معجب بن معدي الحويقل، **حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية- دراسة مقارنة-**، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 13.

إن اجتياز هذه الحدود في البر أو في الماء محظَر على كل أسود بإستثناء الراغبين في البيع والشراء، الذين يعاملون معاملة الضيوف، ولكن يمنع كل أسود منعا باتا من نزول النهر"[1].

أما المجتمع الإغريقي فلم يكن التقسيم الطبقي فيه واحدا في كل المدن اليونانية، فأما إسبرطه فقد تألفت من ثلاث طبقات: المواطنون، الطبقة الوسطى والفلاحون، وأما أثينا فعرفت طبقتين هما المواطنين والأجانب.

وقد كان للطبقة الأولى الحق في إسترقاق الفلاحين في حالة عجزهم عن سداد ديونهم، وكان للأب الولاية المطلقة لشؤون أسرته والتي تصل حد القتل، البيع أو التخلي عن الأبناء[2].

ورغم ذلك فقد كان هناك نوع من المساواة بين طائفة من اليونانيين (الأحرار) دون الرقيق وعلى الرجال دون النساء أما خلاف ذلك فلم تكن هناك مساواة[3].

لقد بلغ الفصل العنصري بين الأفراد على أساس الجنس وعلى أساس المال مبلغا رهيبا، حيث كانت صفة المواطنة مقتصرة على الرجال من طبقة الأحرار الأرستقراطية فقط دون النساء والعوام والعبيد، كما صنفوا المرأة كالأشياء التي تباع وتشترى في الأسواق، معتقدين بأنها رجس من عمل الشيطان، وحرموا عليها كل شيء عدا تدبير شؤون البيت وتربية الأطفال[4].

إن ما كرس فكرة الفصل العنصري؛ ما قام به أرسطو حين قسّم البشر إلى مراتب "السادة والعبيد"، كما أن أفلاطون نفسه قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات متمايزة، وفقا لمؤهلات وقدرات الأفراد وهي طبقة الحكام، وطبقة المنفذين وطبقة الصناع، هذا التمايز يكشف عن مدى إنعدام المساواة في المجتمع الإغريقي الذي لم يكن يعرف مبدأ المساواة كمبدأ إنساني[5].

يقول أفلاطون في كتابة "السياسة" إن الفطرة هي التي أرادت أن يكون البرابرة عبيدا لليونان، لأن الآلهة خلقت نوعين من البشر، نوع رفيع زودته بالعقل والإدارة، وهو الشعب اليوناني بطبيعة الحال، ونوع لم تزوده الآلهة إلا بالقوة الجسمانية وما يتصل بها، وهم البرابرة غير اليونانيين وقد شاءت الآلهة أن يكون التقسيم على هذا النحو ليسد البرابرة النقص الموجود عند اليونان، القوة الجسدية التي يمتلكونها الأمر الذي يستوجب منهم أن يظلوا عبيدا مسخرين لخدمة الجنس الأرقى ذو العقل الرشيد[6]، كما عرف الرقيق بأنه آلة ذات روح أو متاع تقوم به الحياة، وقد كان له نفس عدد الغلمان والقيان[7].

لم تخلو العنصرية أيضا عن مجتمع بلاد ما بين النهرين (والتي كانت نتاج عدة حضارات انتشرت وتفاعلت فيما بينها والتي امتدت من القرن 32 ق.م إلى القرن 6 ق.م) فقد كان مجتمعا طبقيا، حيث انقسم

---

(1) أنطوان خوري، **العرقية إزاء العالم**، دار الثقافة، بيروت، 1960، ص 90.
(2) معجب بن معدي الحويقل، المرجع السابق، ص 10.
(3) عمار مساعدي، المرجع السابق، ص 13.
(4) مولاي التهامي غيثاوي، "الإسلام والمستوى السياسي للمرأة"، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد الثالث (03)، الجزائر، 2000، ص 648.
(5) عمار مساعدي، المرجع السابق، ص 14.
(6) فهمي هويدي، **مواطنون لا ذميون**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص86.
(7) أرسطو طاليس، **السياسة**، تر: أحمد لطفي السيد، الدار القومية للطباعة والنشر، [د.ب]، [د.ت]، ص 103.

هذا المجتمع إلى ثلاث طبقات[1]: طبقة الأحرار، الطبقة الوسطى تسمى طبقة الموشكينو أو طبقة المتواضعين، وطبقة العبيد في أسفل السلم الإجتماعي.

كما أن هناك من إعتبر المجتمع مقسما إلى طبقة الأحرار وطبقة العبيد، وفي داخل طبقة الأحرار كانت هناك طبقتـان هما الطبقـة العليـا والطبقة الوسطى[2]، وتعد طبقة الأحرار الطبقة المتميزة بعد الطبقة الحاكمة، وهي تتكون من الملاك الزراعيين والتجار وأصحاب الحرف، أما طبقة الموشكينو والتي يقابلها في اللغة العربية "المساكين" فهي تحتل مركزا وسطا بين طبقة الأحرار وطبقة العبيد، كونها تتكون من أنصاف الأحرار من أرقاء الأرض، العتقاء، الفقراء، المساكين وصغار الجنود.

في حين تأتي في أسفل التدرج الطبقي في المجتمع طبقة العبيد أو طبقة الأرقاء، مع وجود أعداد قليلة من الرقيق في المجتمع الأشوري، كانوا من الأجانب الذين أسروا أثناء الحروب حيث امتهنوا الأعمال الحرفية أو الزراعية، وقد كان مسموحا للرقيق بأن يتملكوا أموالا خاصة بهم[3].

قسم عبيد بلاد الرافدين إلى ثلاثة أقسام وهم: رقيق المعبد، رقيق القصر، ورقيق الملكية الخاصة[4].

وقد ظهر الفصل جليا حتى من خلال قانون حمورابي[5]، الذي أشار فيه إلى أن الأطفال الذين يولدون من جارية السيد يعتقون بقوة القانون هم وأمهم بعد وفاة أبيهم، بينما الأطفال الذين يولدون من أبوين رقيقين فيصبحون مثلهم.

كما ساد الفصل أيضا طبقات المجتمع حيث إذا فقأ احد عين أحد العبيد أو كسر عضوا من أعضائه فعليه أن يدفع تعويضا من الفضة، بينما يجب على المعتدي أن يؤدي ضعف هذا القدر من التعويض فيما لو تم الاعتداء على أحد الموشكينو، أما إذا كان الاعتداء قد تم على أحد الأحرار فإن المعتدي يعامل طبقا لقانون القصاص الذي يدعو إلى العقوبة بالمثل، أي العين بالعين والسن بالسن.

وقد يكون عدم الوفاء بالدين سببا من أسباب الرق، خصوصا إذا حل موعد استحقاق الدَيْن ولم يقم المدين بالسداد فإنه يصبح عبدا لدائنه، بل وكان في قدر الدائن أن يبيع زوجة المدين وأولاده كعبيد لمدة معلومة حددها قانون حمو رابي بثلاث سنوات، كما أن التركة في الإرث تؤول إلى أولاده الذكور بالتساوي دون الإناث.

ورغم ذلك فإن بلاد مابين النهرين عرفت تطورا من حيث تنظيم العلاقات وتثبيت الحقوق والواجبات وتطبيق العدل، فقد كان الملك في القوانين العراقية القديمة لا يختلف عن بقية الناس، فهو مكلف بنصرة

---

(1) بالنسبة لهذا التقسيم فإن طبقة الملوك ورجال الدين لا تدخل ضمن هذا التدرج الطبقي، فهم يمثلون الطبقة الحاكمة التي تحتل القمة.

(2) دليلة فركوس، **الوجيز في تاريخ النظم (القانونية والإجتماعية)**، ط3، دار الغرائب، الجزائر، 1999، ص ص 37 و156 و157.

(3) مجموعة من علماء الآثار السوفييت، **العراق القديم**، تر: سليم طه التكريتي، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986، ص 341.

(4) صالح حسين الرويح، **العبيد في العراق القديم**، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد، 1977، ص 29.

(5) حمورابي (1792-1750 ق.م) من أشهر ملوك العالم القديم وهو الملك السادس في سلالة بابل الأولى، عرف بتشريعاته القانونية التي دونها على مسلته الشهيرة التي عرفت بإسمه. للمزيد ينظر: (محمود الأمين، **قوانين حمورابي صفحة رائعة من حضارة وادي الرافدين**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987).

المظلومين والاقتصاص من الظالمين، ولقد ساهمت بعض تشريعات حمورابي إلى حد كبير في تطبيق العدل حتى يسود على الأرض ووضع حد للظلم الذي يتعرض له الضعفاء من قبل الأقوياء[1].

أما العرب فقد تجلت في خصالهم النزعة العنصرية، حيث كانوا ينظرون إلى أنهم أرفع الشعوب وأفضلها حسبا ونسبا، وباقي الشعوب اقل منهم درجة وانحطاطا، حيث عرف عن العرب أنهم لا يقبلون زواج بناتهم من الأعاجم بسطاء كانوا أو حتى ملوكا وشخصيات سامية، وما يؤكد ذلك هو أن احد ملوك الفرس وهو كسرى أبرويز تم رفض طلبه عندما خطب حرقة ابنة النعمان بن المنذر رافضا مصاهرته بالرغم من أنه كان من ولاته وخاضعا لسلطاته المباشرة ما نتج عنه قيام حرب بين العرب والفرس انتصر فيها العرب في موقعة ذي قار الشهيرة ومنه تحرر العرب من الحكم الفارسي[2]، كما كانوا يزدرون ويُعيّرون الأسرة التي تُزوج إبنتها من أسرة أقل منها درجة أو أحط نسبا ويعيرونه[3].

وقد حدث في المجتمع العربي القديم أن فرض على بعض الأحرار المفلسين الذين لم يستطيعو دفع ديونهم من أن يتحولوا إلى عبيد، كما تحول بعض الفلاحين إلى رقيق بعد فقدانهم موارد معيشتهم، أو حينما تعرض لهم قطاع الطرق من خلال سلبهم وأسرهم[4].

لقد عرفت بلاد فارس والهند الفصل العنصري، فقد زعم الفرس أنهم أرقى كثيرا بالنسبة لمن عداهم من البشر، وقد وصلت عنصريتهم إلى منع إعطاء الخبز أو الماء إلى من لا يدين بدينهم معتقدين أن ذلك اعتداء على ذرات النور التي في الخبز أو الماء، في حين أقر الهنود الفصل العنصري من خلال النظام الطبقي الذي اعتمدوه حيث فضلت طبقة على أخرى، حيث كانت طبقة البراهما تعد رأس الطبقة وأرقاها، وهم يمثلون نخبة المجتمع الهندي وصفوته[5]، والبراهمي مغفور ذنبه مهما ارتكب من الموبقات والجرائم وإذا قتل يُكتفى بحلق رأسه، ولا يصلح أن يُجبى من ماله شيء مهما كانت البلاد في حاجة للمال[6]، وقد وصل بهم الأمر إلى أن حرموا على الطبقة السفلى الحصول على شيء من الدين أو العلم وإلا حل عليه العقاب بصب الرصاص المنصهر في أذنيه وشق لسانه وتقطيع جسمه[7].

الفرع الثاني: موقف الديانات السماوية من الفصل العنصري

1. **الديانة اليهودية**

مثلها مثل باقي الديانات السماوية كانت في بداية عهدها ديانة سمحاء تدعو إلى التوحيد والمساواة بين الناس، حيث غرست من خلال أصولها الأولى في نفوس أتباعها اعتبارات المصلحة القومية وقواعد العناية بالشعب ومصالحه ونادت بالجزاء على الفضيلة والعقاب على الرذيلة، لكن نظراً للتحريفات التي وقعت في

---

(1) عمر سعد الله، **حقوق الإنسان وحقوق الشعوب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 27.
(2) السيد محمد عاشور، المرجع السابق، ص 16.
(3) المرجع نفسه، ص 16.
(4) عمر فروخ، **العرب في حضارتهم وثقافتهم**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1986، ص 71.
(5) أحمد شلبي، **مقارنة الأديان**، ج3، ط4، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1973، ص 64.
(6) عبد الكريم عثمان، **معالم الثقافة الإسلامية**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص 134.
(7) السيد محمد عاشور، المرجع السابق، ص ص 16-17.

التوراة، فإن مفاهيم جديدة شوهت هذه الديانة مثل إظهار اليهود بأنهم شعب الله المختار، وهذا يعني إقرارهم بعدم المساواة مع باقي البشر وهي صورة من صور الفصل العنصري.

وقد إزدادت عنصريتهم بإباحتهم قتل غيرهم من الشعوب، خصوصا بعد أن عمدوا إلى تحريف نصوص التوراة، حيث كانت أفعالهم إقرار صريح بعنصريتهم وإنكار لمبدأ المساواة بين البشر، وهو ما يعد دعوة صريحة للفصل العنصري والتفاضل بين البشر وتكريسهما، كما أقروا على أنفسهم إجرامهم، حيث جاء في كتاب الخدر اليهودي بروتوكولات حكماء صهيون "نحن اليهود سادة العالم ومفسديه، ومحركي الفتن فيه وجلاديه..." [1]

يعتقد اليهود حسب التوراة والتلمود أن نفوسهم وحدهم مخلوقة من نفس الله، وأن عنصرهم من عنصره، فهم وحدهم أبناؤه الأطهار جوهرا، كما يعتقدون بأن الله منحهم الطينة البشرية أصلا تكريما لهم، على حين أنه خلق غيرهم(الجوييم) من طينة شيطانية أو حيوانية نجسة، ولم يخلق الجوييم إلا لخدمة اليهود، ولم يمنحهم الصورة البشرية إلا محاكاة لهم، لكي يسهل التعامل بين الطائفتين إكراما لهم، وبهذا جعلوا أنفسهم شعب الله المختار باعتقادهم أنه اختارهم وفضلهم على سائر البشر، وأنهم عبيده وحده ولا يمكن أن يكونوا عبيدا لغيره، وأنهم اختيروا ليكونوا سادة البشرية ويكون الناس عبيدا وخدما لهم[2].

كما يعتقدون أيضا بأن الله قد خصهم وحدهم بخيرات الأرض كلها كمنحة لهم، وباقي البشر وما يملكونه هو ملك لهم، لذا وجب عليهم معاملتهم كالبهائم، كما أجازوا سرقتهم وغشهم والكذب عليهم وخديعتهم واغتصاب أعراضهم وحتى قتلهم، وأن الله لا يعاقبهم على هذه الجرائم بل يصنفها في خانة القربات والحسنات التي يثابون على فعلها.

2. الديانة المسيحية

كانت الديانة المسيحية دعوة دينية خالصة، فلم تهتم بنظام الحكم الذي تفضله، مكتفية بإعلان حرية العقيدة، والدعوة إلى التسامح والمساواة ومحبة الإنسان لأخيه الإنسان، كما هدفت أيضا إلى تحقيق المثل الأعلى للإنسانية معتمدة على أساس المحبة، ودعت إلى محاربة التعصب الديني، كما أنها وقفت أمام عقوبة الإعدام، وعملت على سن تشريعات لحماية حقوق الإنسان من تلك العقوبات لكي يضمن الإنسان حياته، وبذلك حملت إلى الفكر الإنساني كرامة الشخصية الإنسانية[3]، فقد فرقت بين الفرد كإنسان، والفرد كمواطن، لكنها أكدت على كرامة الإنسان على إعتبار أن الله هو الذي خلقه، مما يجعله يستحق التقدير والإحترام، لأنه من مخلوقات الله، وهو مخلوق مفضل بين مخلوقاته لكونه على صورته، وهو يعيش حياة عابرة على هذه الأرض، وحياة أبدية بعد الممات، فالناس متساوون أمامه داعية إلى تحرير الإنسان.

إن صداها كان محدودا عمليا، كون العبودية لم تلغ، والتقسيم الطبقي بقي قائما رغم أن المسيحية كديانة جاءت داعية إلى المساواة بين البشر، إلا أن الحملة التي شنها الرومان على أتباع السيد المسيح، إضطرت المسيحية إلى التخلي عن تعاليمها الأصلية، والاستسلام لواقع عجزت عن مقاومته، حتى أعلنت أن المساواة التي تدعو إليها هي "مساواة في الروح"؛ وأن الأرواح المؤمنة تلتقي في المسيح وتتساوى في

---

(1) **بروتوكولات حكماء صهيون**، مجموعة وثائق، تر: محمد خليفة التونسي، دار التراث، [د.ت]، ص 7.

(2) أحمد إبراهيم الشريف، **مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول**، ط2، دار الفكر العربية، القاهرة، 1968، ص ص 299-301.

(3) فهمي هويدي، المرجع السابق، ص 87.

مملكته السماوية، أما الجسد فقد خلق لهذه الدنيا وعليه أن يخضع لكل ذي سلطان عليه، وعليه أن يتحمل ما يلاقيه من ألم وعذاب[1]، وهذا مـا أعلنه القديس بولس في رسالته إلى "أهل روما"، وما ردده القديس بطرس وجاء في رسالته الأولى "كونوا خاضعين بكل هيبة، ليس للصالحين، بل للحنفاء أيـضا"، كما أن القديس إيزيدودوس نصح العبيد بأن لا يطمعوا في التحرر من الرق ولو أراد أسيادهم، وأن بقاء العبد في الرق، يخفف عنه الحساب يوم القيامة، إذا كان قد خدم مولاه الذي في السماء، ومولاه الذي في الأرض[2].

وقد وافقت الكنيسة في أوروبا المتاجرة بالعبيد الأفارقة معتقدة بذلك أنها تخلصهم من حياتهم الوثنية ومن حياتهم القاسية المليئة بالأمراض والأوبئة، والأهم من ذلك أنها تعلمهم مبادئها وتنتشلهم من حالة التدني والتخلف إلى الحضارة والتقدم[3].

وبالرغم بما جاءت به من التسامح والمحبة بأحسن أشكالها الإنسانية، فقد كان من بين المبادئ التي رسختها أنها أعطت صورة متقدمة لمجتمع تقوم علاقته على القوة والتمايز الطبقي، كما أنها استعملت العنف في شمال أوروبا لتجبر الناس على اعتناق المسيحية[4]. كما دلّ تصرف الملك ريتشارد قلب الأسد على عنصرية مقيتة، حين إلتزم بكلمة شرف متبوعة بقسمه لثلاثة آلاف أسير عربي أن تكون حياتهم آمنة، ليقوم فجأة بذبحهم جميعا[5].

3. الديانة الإسلامية

لقد أقر الإسلام بالحقوق والحريات العامة لجميع الناس بدون فصل بينهم بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، فجعل المساواة بين البشر أزلية لا يستغنى عنها لأن الله هو الذي منحها للبشر، والشريعة الإسلامية قامت بالتوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية، ومن المبادئ والأسس التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي هي العدالة والحرية والمساواة القائمة على الإنصاف.

كما إعتبر المساواة ومنع الفصل من مبادئه الجوهرية مؤكدا على أن حقوق الإنسان وكرامته تبدأ من وحدانية الله سبحانه وتعالى الذي خلق الإنسان وكرّمه وفضّله على جميع المخلوقات، فالشريعة الإسلامية تطبق على الجميع بدون تمييز، وهذا يقتضي المساواة التامة بين جميع البشر في الحقوق والواجبات، ومن دون تفضيل فكل الناس ينحدرون من آدم وآدم من تـراب وكلهم عباد الله، إذ ورد في حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم من خطبة الوداع قوله: "أيها الناس إن ربكم واحـد، وإن أباكم واحد، وكلكم لآدم وآدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم"[6].

---

(1) عبد السلام محمد الترمانيني، **الرق ماضيه وحاضره**، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص 30.

(2) المرجع نفسه، ص86.

(3) أشرف صالح محمد، **أصول التاريخ الاوروبي**، ط1، دار واتا للنشر الرقمي، الدوحة، 2009، ص 71.

(4) سمير اسطيفو شبلا، "حقوق الإنسان في المسيحية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد:2248، بتاريخ: 2008/4/11. متاح على الرابط الآتي: http://www.ahewar.org/searchsearch.asp?nr=2248/

(5) محمد عمارة، **الإسلام في عيون غربية: بين إفتراء الجهلاء وإنصاف العلماء**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2005، ص ص 323-324-325.

(6) عبد الوهاب النجار، **السيرة النبوية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ص 337.

حارب الإسلام الرق، بالترغيب في تحرير العبيد، ونظم علاقة أهل الذمـة مـن نصارى ويهود (أقليات) مع بقية أفراد المجتمع الإسلامي، إذ يرى أن الحرية متصلة مع الإنسان منذ ولادته "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا".

ما يستخلص من القرآن الكريم وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام أن الإسلام يرد الإنسانية، إلى رب واحد، وأب واحد وأم واحدة، أي أن الأصل واحد والنسب واحد، فلا يتصور في أحد من البشر أن يولد متميزا على غيره في الكرامة والقيمة، أو في الحقوق، فلقد ولد الجميع في حالة متساوية في كل شيء، ثم منح الجميع بعد ذلك أدوات الفهم والتعقل والتفكير.

لقد بنى الإسلام علاقة المسلم بأخيه على مبدأ المساواة المطلقة أمام القانون، فلا تمييز بين فرد وآخر لأي اعتبار سوى التقوى والعمل الصالح، وحتى هذا الاعتبار لا يعطـي لصاحبه حقا زائدا على غيره في الدنيا.

وليس في الإسلام تمييز بسبب اللون ﴿ومـن آياتـه خلـق الـسموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم، إن في ذلك لآيات للعالمين﴾[1]، ولا تمييز في الإسلام بـسبب الوضع الاجتماعي (قضية فاطمة بنت الأسود المخزومية التي سرقت وأراد أسـامة بـن زيد أن يشفع لها عند الرسول)، ولا اعتبار في الإسلام كذلك لفوارق الغنى والفقر[2] "إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما"[3].

لقد بلغ في سماحته وحفظه للحريات مبلغا لم يبلغه أي دين، حيث جعل من حق زوجة المسلم اليهودية أو النصرانية أن تذهب إلى المعبد أو الكنيسة، ولم يسمح لزوجها بأن يمنعها من ذلك، كما منع الإسلام لأصحاب الأديان الأخرى على أن يقتل لهم خنزير لأنهم يأكلون لحمه، مع أن الإسلام يحرم على أتباعه أكل لحمه، كما منع أن تراق لهم خمر لأنهم يشربونها مع أن الإسلام يحرم على أتباعه شربها، وكل مسلم فعل ذلك وجب عليه دفع ثمنه أو تعويضه[4].

لقد مارس بعض الحكام المسلمين أثناء فترات التاريخ الإسلامي (خاصة بعد توسع الفتوحات) الفصل ضد الأقليات الدينية لا سيما اليهود والنصارى، وكان ذلك يحدث عادة كرد فعل للإسراف في الاستعانة بهم في المناصب الهامة والخطيرة في الدولة، وجنوح هؤلاء الحكام من أهل الذمة إلى محاباة أبناء ديانتهم علـى حـساب المسلمين الأمر الذي كان يدفع بهؤلاء إلى التذمر والسخط، فكان الخلفاء والـسلاطين يعمدون إلى استبعاد هؤلاء الحكام من مناصبهم وفرض القيود على اليهود و النـصارى بصفة عامة.

إن من صور هذا الفصل ما أمر به المتوكل الخليفة العباسي في سنة 235هـ/850م مـن إلزام أهل الذمة بلبس الطيالس العسلية والزنانير، ونهى أن يستعان بهم في الدواوين وأعمال السلطان التي تخالف أحكامهم فيهـا أحكام المسلمين، ونهى أن يتعلم أولادهم في كتاتيب المسلمين، وأن يعلمهـم مـسلم، ونـهـى أن يظهروا في أعيادهم الصليبية وأمر أن تسوى قبورهم بالأرض لئلا تشبه قبور المسلمين.

---

(1) سورة الروم، الآية 22.

(2) محمد حمد خضر، **الإسلام وحقوق الإنسان**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1980، ص 10-12.

(3) سورة النساء، الآية 135.

(4) عبد الكريم عثمان، المرجع السابق، ص 61.

أما في العصر الفاطمي فقد جعل الحاكم بأمر الله لأهل الذمة علامـات يعرفـون بهـا، وألبس اليهود العمائم السود، وأمر بأن لا يركبوا مع المسلمين في سـفينة، وألا يـستخدموا غلاما مسلما[1].

المطلب الثالث: الفصل العنصري في المجتمعات الحديثة

إذا كان الفصل العنصري ظاهرة قديمة بإعتبار أن اغلب الحروب التي قامت بها الدول من اجل بسط نفوذها وسيطرتها قد تمت تحت غطاء العنصرية، على نحو ما تجلى في الإستعمار الحديث، فإن العنصرية الحديثة التي إرتبطت بظهور السلطة الحيوية تبدو أخطر بكثير من العنصرية التقليدية، ذلك أن هذه الأخيرة كانت تبرر قتل الأعراق الأخرى التي تمثل بالنسبة لها العدو السياسي، فيما اتجهت السلطة الحيوية نحو الحفاظ على الذات الفردية وليس الحفاظ على عرق بعينه، وهذا يجعل عملية القتل أوسع، كونها تشمل أفراد العرق الواحد الذين يشكلون خطرا على الذات وبقائها واستقلالها، وهو ما يجعل ضحايا هذه السلطة المحلية بالملايين[2].

ومع قيام قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م، تلاشى التأثير الديني للكنيسة، حيث تزامن ذلك مع ظهور بوادر العلمانية الشاملة في أوروبا مما فسح المجال أمام سيطرة النظرة المادية في كافة مجالات الحياة الغربية، ما نتج عنه بروز قوة الغرب المادية، المتمثلة في الثورة الصناعية، وقد كان من نتاج هذه الثورة الصناعية نشوء العنصرية الغربية، القائمة على أساس أفضلية الرجل الأبيض على كل الأجناس، متخذة أشكالا متعددة في العصر الحديث.

الفرع الأول: نماذج عن أهم أشكال الدول العنصرية في العصر الحديث

1- لعنصرية الاستعمارية: برزت هذه الظاهرة من خلال الترويج للنظريات الداعية إلى نشر الثقافة الغربية بين شعوب آسيا وإفريقيا، وأنها هي القادرة على انتشالهم من الجهل والتخلف، مستغلة عدة عوامل كان أهما عامل الاستشراق الذي يعد المحرك الرئيس الممهد لهذه العنصرية.

وبما أن الاستعمار هو ظاهرة تهدف إلى سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة وبسط نفوذها من أجل استغلال خيراتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد نتج عنه نهب وسلب معظم ثروات البلاد المستعمرة، فضلًا عن تحطيم كرامة شعوب تلك البلاد وتدمير تراثها الحضاري والثقافي، وفرض ثقافة الاستعمار على أنَّها الثقافة الوحيدة القادرة على نقل البلاد المستعمرة إلى مرحلة الحضارة، مما جعله شكلا من أشكال الرق والاستعباد الجماعيين، إتضح فيه الفصل العنصري بوضوح بين سكان البلاد الأصليين والمستعمرين، وقد عانت عدة شعوب من هذه الظاهرة العنصرية، حيث نص القانون الملكي الانجليزي على أن السود هم أملاك تحتاج إلى وضع قوانين صارمة[3]، كما وضع حالة حرب بين البيض والسود وفصل بينهما فصلا صارما حاثا البيض على ضرورة أخذ اليقظة والحيطة منهم.

---

(1) محمود سلام زناتي، المرجع السابق، ص ص 12-13.

(2) مجموعة مؤلفين (برتراند راسل، أنطونيو غرامشي، هابرماس وآخرون)، تر و تح: خديجة زتيلي، **الفلسفة السياسية المعاصرة: قضايا وإشكاليات**، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2014، ص 95.

(3) H. Reckles, **Voyages d'ésclavage: La traite transatlantique des Africains réduits en ésclavage** , Unesco, Paris, 2002, p.43.

كما دعت القوانين الاسبانية والفرنسية إلى التخفيف من معاملة الأسياد الإقطاعية لعبيدهم، مما جعلهم يخفون عنصريتهم واستغلالهم، وقد كانت استجابة العبيد لأسيادهم نتيجة لتصرفاتهم غير العنيفة تجاههم، والحقيقة أن هذه التصرفات كانت بهدف تدعيم الهيمنة المطلقة وتكريس الفصل العنصري والطبقية[1].

كان قانون العبيد الذي طبقه الإنجليز في بحر الكاريبيب وبعض مستعمرات أمريكا اللاتينية أشد قسوة، حيث صنف العبد بالدنيء، الكافر، والمتخلف، وهو عنصر خطير سيء الطبع يجب القضاء عليه كونه متوحش وبربري، لذا لا يمكن حكمه بالقوانين الانجليزية، فكان كثيرا من الأحيان ما يحكم عليه بالإعدام لمجرد الشك، كما كان يتم كيهم بالحديد وإستئصال أعضائهم التناسلية[2].

ويرى جين شيزنو "Jean Chesneau" أن شركة الهند الشرقية الهولندية إستغلت السود أبشع إستغلال لاسيما حين اعتبرتهم ملكا لها معتبرا أن الهولنديين هم أكثر الأسياد الأوربيين بشاعة وظلما[3].

قام البيض في أوروبا الشرقية وجنوب غرب إفريقيا بتأسيس نظام موحد طبق من خلال تشريعاته مبدأ تهميش السود وإقصائهم مكرسا نظام الاسترقاق والفصل بين الجنسين الأبيض والأسود[4].

من جهتهم مارس البلجيكيون صورا جديدة للرق والفصل العنصري بإجبارهم السكان الأفارقة على العمل دون أجر مناسب مستخدمين وسائل الإرهاب لإرغام زعماء القبائل على توفير العدد الكافي من العمال لجمع المطاط والعاج[5].

وعموما فقد مورس الفصل العنصري على كافة الدول المستعمرة، وقد عانى الشعب الجزائري من هذه الظاهرة، حيث شهدت الفترة الاستعمارية كامل صور الفصل العنصري وفي مختلف ميادين الحياة.

وبالرغم من هذه الحياة المأسوية التي عانى منها السود يرى "طوماس كارليل"[6]Thomas Carlyle أن قرار منح الحرية للعبيد يعتبر خطأ فادحا لم يحسب له من طرف الساسة مما يدل على ذهنيتهم الساذجة لهم، كون هؤلاء العبيد متخلفين وجب إبقائهم تحت تبعيتهم عن طريق الرق[7].

2- العنصرية النازية: كان لأفكار الفيلسوف الألماني نيتشه النصيب الأوفر في ظهور هذه النزعة النازية؛ نتيجة أفكاره حول سيادة الجنس الآري، وقد تبنى أدولف هتلر هذه الأفكار محاولا فرض سيطرته على العالم، متخذا من شعار النازيين: (أمة واحدة، دولة واحدة، زعيم واحد) هدفا لتحقيق طموحاته التي

---

(1) Nicolas. Rey, **Les Garifunas entre mémoire de la résistance aux Antilles et transmission des terres en Amérique centrale**, Cahiers d'études africaines , 177, ed de L'E.H.E.E.S, Paris,2005, p.133.
(2) Ibid, pp.228-229.
(3) Jean. Chesneau, **Habiter le temps** , Bayand, Paris, 1996, p.104.
(4) Ibid, p.127.
(5) شوقي عطا الله الجمل، **دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرقيق**، ندوة مسألة الرق في افريقيا بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1989، ص 38.
(6) طوماس كارليل سياسي وفيلسوف بريطاني من أشهر كتبه "القضية السوداء" نشره في منتصف القرن 19م كشف من خلاله عن عدائه الشديد للسود.
(7) H. Reckles, Op.cit, p.127.

وصلت من خلالها العنصرية النازية حدًّا فاق التصورات؛ وانتهت بنشأة طائفة تتبرأ من المسيح لكونه من بني إسرائيل[1].

فالنازي كلمة مختصرة عن العبارة الألمانية "Nationalsozialistische Deutsche Arbeiterpartei" (NSDAP) "حزب العمل الألماني الاشتراكي القومي" وهي حركة عرقية داروينية شمولية، كما أنها حركة سياسية وفكرية تزعمها هتلر سيطرت على مقاليد الحكم في ألمانيا وعلى كامل المجتمع الألماني[2]، وهـي تفضيل العرق الآري وجعله في أعلى الأعراق متفوقا على بقية الشعوب مما يسمح له باستعمارهم والسيطرة عليهم بـالقوة وتسخيرهم لخدمته.

وقد برر هيجل الحكم المطلق مُؤلِهًا الدولة، إذ يرى فيها أنها خيرة بذاتها، أمـا الأفراد فليست لهم أهمية في ذاتهم، بل تكون أهميتهم بقدر مساهمتهم في المجتمع الذي ينتمون إليه فحسب، وهذا الرأي ولد التعصب والعنف والظلم، وهو ما أدى إلى تبني نظام الفصل العنصري.

وما يجب التنويه به أن "ألفريد ارنست روزنبرغ" Alfred Ernst Rosenbergصاحب كتاب (أسطورة القرن العشرين) هو المؤسس الحقيقي للنظرية العنصرية، وهو أب الدعوة النازية ومنظرها الأكبر[3].

إن أخطر ما نتج عن هذه السياسة إندلاع الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمـار، وتخريـب، وإزهاق للأرواح والتي فاقت 55 مليون قتيل، الشيء الذي جعل العالم كله يتحد تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة التي بقيت تتدخل وتناضل حتى تم القضاء على الفكر النازي، وذلك بموجب قرارات الجمعية العامة للأمـم المتحـدة التـي اتخذت إجراءات ردعية ضد النازية والتعصب العرقي، خاصة منها القرار رقـم:2829 بتـاريخ 18 ديسمبر 1971 الذي اعتبر تكريس المؤسسات الديمقراطية الحقيقية هي وسيلة فعالـة للقضاء على النازية، وقد أعرب مؤتمر جنيف في إعلانه الخاص بمكافحة التمييز العنصري المنعقد فـي أوت 1978 في الفقرة العاشرة عن قلقه العميق لتجدد المنظمات النازية.

وهكذا فإن كل من الاستعمار، والنازية، يشكلان مظهرا من مظاهر الفصل العنصري في الفترتين الحديثة والمعاصرة.

الفرع الثاني: نماذج عن بعض الدول الحديثة التي تعرضت للفصل العنصري

الولايات المتحدة الأمريكية

بموجب صلح باريس سنة 1783 أصبحت المستوطنات الثلاث عشرة في أمريكا الشمالية الممتدة من مينيسوتا إلى فرجينيا دولة مستقلة متحدة مشكلة وحدة سياسية أطلق عليها ما يعرف في الوقت الحالي بالولايات المتحدة الأمريكية[4]، فهي تتكون بالإضافة للسكان الأصليين -وهم الهنود الحمر- من مجموعة

---

(1) أحمد الزغيبي، **العنصرية اليهودية**، ج1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1417هـ، ص ص 50-52.

(2) عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 50.

(3) نيرمين سعد الدين إبراهيم، **صعود النازية: ألمانيا بين الحربين العالميتين سياسيا – إجتماعيا- اقتصاديا**، ط1، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2008، ص 29.

(4) عبد الفتاح حسن أبو علية، **تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 62.

من الأقليات وكان أهم ما ميز هذه الدولة هو تطبيقها لنظام الفصل العنصري بين أبناء الشعب الواحد، حيث حرم نظام الولايات المتحدة الأمريكية على السود تعلم القراءة والكتابة، فكانوا يعيشون أوضاعا كارثية إذ يعملون في المزارع من الفجر حتى الليل تحت الضرب بالسياط، وبدون أجر يعملون مقابل طعامهم فقط والذي كان رخيصا وغير صحي[1].

إن من بين أخطر التشريعات العنصرية المجسدة لظاهرة الفصل العنصري ما نص عليه تشريع 1740 لولاية جورجيا الذي جاء فيه "جميع الزنوج أو الخلاسيون أو المهجنون أو الذين سيوجدون في الأقاليم، وكان نسلهم وذريتهم، المولودون منهم والذين سيولدون هم بموجب هذا القانون من العبيد، وسيكونون كذلك في المستقبل، وسيظلون إلى الأبد من الآن فصاعدا عبيدا بشكل كامل"[2].

وباستصدار غالبية الولايات الكونفديرالية الأمريكيـة قوانين خاصة بالسود عرفـــت بإسم قوانين (Jim Crow Laws) التي انتشرت في ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي في الجنوب، وبمجرد إقرارها حدث تهميش تام للسود في المجتمع الأمريكي من خلال انتقالهم للعيش في المعازل وهو ما عرف بالفصل العنصري.

وفي سنة 1890م استطاعت الولايات الكونفيديرالية تمرير دساتير وقوانين جديدة تضبط إجراءات التصويت لاسيما دفع ضريبة محددة، الشيء الذي أدى من تقلص مشاركة السود وحتى الفقراء من البيض[3].

لم يتوقف الفصل العنصري عند هذا الحد بل ازداد سوءً وتأزما باعتراف المحكمة العليا رسميا بالفصل بين السود والبيض لاسيما في مجال الانتخابات والتعليم، والذي سمي بمبدأ "الفصل مع المساواة"، لينتقل بعدها ليشمل كل مناحي الحياة.

لقد أصدر الرئيس ولسن أمرا تنفيذيا أدى إلى عزل البيض عن السود في مرافق الأكل ودورات المياه العامة المخصصة للعاملين في مجال الوظائف الفيدرالية[4].

أمريكا اللاتينية

خلص التقرير المعد من طرف المقرر الخاص "مارتينيز كوبو" Martinez Cobo الذي كلفته به اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات[5] من أجل إجراء دراسة عن "مشكلة التمييز ضد السكان الأصليين"، حيث وثقت نتائج الدراسة التي انطلقت سنة 1970 وانتهت سنة 1984 التمييز الحديث ضد السكان الأصليين ووضعهم الهش، كما أوضح التقرير أن بعض القوانين التي استصدرت لحماية السكان الأصليين هي في الواقع تمييزية في مفهومها وبعضها الآخر تتجاهله عادة الطائفة المسيطرة[6].

---

(1) عبد الفتاح حسن أبوعلية، المرجع السابق، ص ص 139-140.

(2) أحمد حمدي يوسف عفيفي، **حقوق الإنسان بين النظم القانونية القديمة والمواثيق الدولية المعاصرة(دراسة مقارنة بالأصول العامة لحقوق الإنسان في الإسلام)**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، القاهرة، 1997، ص 175.

(3) عصام عبد الفتاح، **السجل الأسود لأمريكا:الشيطان يسكن تمثال الحرية: من إبادة الهنود الحمر.. حتى تدمير العراق**، ط1، شركة الشريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص ص 66-67.

(4) أحمد حمدي يوسف عفيفي، المرجع السابق، ص ص 175-176.

(5) هي هيئة فرعية تابعة للجنة حقوق الإنسان في هيئة الأمم المتحدة.

(6) Martinez Cobo, **Study of the Problem of discrimination Against Indigenous Population, United Nations For Indigenous Peoples**, via the following link : https://www.yn.org/development/desa/indigeno- uspeoples/publications/2014/09/martinez-cobo-study/#more-7242.

كما أثبت أن بعض الحكومات تنكر وجود السكان الأصليين داخل حدودها، وبعضها ينكر وجود أي نوع من الفصل العنصري مناقضا بذلك الواقع المشاهد، ووصف التقرير حالات فضحت فيها السلطات الحكومية بدون قصد منها في تقاريرها عن حالة السكان الأصليين، فكرها التمييزي للغاية. فعلى سبيل المثال رد أحد المسؤولين الحكوميين في الأمريكيتين على طلب السيد "كوبو" للمعلومات عن "تدابير الحماية" بقوله: "في تشريعاتنا المدنية، لا يدرج الهنود الحمر حتى ضمن الأشخاص العاجزين"، ورد آخر بقوله: "إنهم ليسوا مقيدين في سجل المواليد، وذلك معناه أنهم ليست لهم شخصية مدنية قانونية. فهم كائنات بدون التزامات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، فهم لا يدلون بأصواتهم، ولا يدفعون ضرائب"[1].

وقد وصل تطبيق الفصل العنصري على السكان الأصليين للأمريكيتين إلى درجة اتهامهم بالجهل التام وعدم الفهم وهو ما أكده صدور حكم قضائي خلص إلى أن الهندي الأحمر لا يمكن الحكم بإدانته في ارتكاب القتل وذلك بسبب "الجهل المطبق"، حيث جاء في الحكم **"أنه على الرغم من أن الهنود الحمر في بلدنا ينتمون إلى فئة المواطنين الذي لهم حقوق وواجبات... فَهُم لا يتناولهم نص القانون، إذ أنهم لا يفهمونه"**[2]، وهو ما أكده أيضا جون جاك روسو"Jean Jaques Rousseau" بقوله: "كل إنسان خلق في العبودية عاش في العبودية"[3].

أما فرنسا فقد مارست سياسة الفصل العنصري في جميع مستعمراتها حتى تبقى متسيدة عليهم، وذلك لعلمها أنهم إذا ما توحدوا فسينهون وجودها، مما جعلها تحتضن أحط أنواع الخرافات التي تؤدي إلى سيادة التفرقة والفصل بين أبناء الشعب الواحد، وهو ما حرصت على تطبيقه في الجزائر[4].

أما في ناميبيا فوصلت سياسة الفصل العنصري إلى درجة الإبادة في حق السود التي لم يسلم منها أحد، فقد قام الجنرال الألماني "أدريان لوثر فون تروثا" Adrian Lothar von Trotha ورجاله بقتل النساء والأطفال وتسميم آبار المياه، كما أعطت الأوامر بإبادة قبائل الهيريروس الأفريقية في 20 أكتوبر 1904م من طرف الجنرال نفسه عندما صرح بأنه: "لن يتولى المزيد من أطفال ونساء الهيريروس بل يجب إطلاق النار عليهم"[5]، وهو بهذا كان يطمح لخلق منطقة بيضاء خالية من الزنوج، مكرسا بذلك فصلا عنصريا من نوع آخر، أما جمهورية جنوب إفريقيا وفلسطين سيتم تفصيل نظام الفصل العنصري المطبق فيهما لاحقا.

إنه من المفارقات العجيبة، هو ما عبر عنه الغرب في انه لولا مساعدة الإفريقيين شعوبا وحكاما؛ ما استطعنا أن نأسر كل هذا العدد من أبناء إفريقيا، ولولا أننا وجدنا البائع لما أصبحنا مشترين، محاولين بذلك التنصل من أحط وأحقر جريمة عرفتها البشرية، ملقين بالمسؤولية على للأفارقة متناسين أنهم من ابتدع تجارة الرقيق عبر الأطلنطي عند إصطيادهم الأفارقة وشحنهم خارج قارتهم بلا عودة[6]، والرد على هذه المزاعم لا يحتاج إلى جهد بل يكفي الرد عليه بأنه لولا وجود المشتري لما وجد البائع، مع العلم أن ما كان

---

(1) Martinez Cobo, Op.cit.

(2) Ibid.

(3) جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**، تر: عبد العزيز لبيب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 19.

(4) جان بول سارتر، **عارنا في الجزائر**، تر: عايدة إدريس وسهيل إدريس، ط2، دار الآداب، بيروت، 1958، ص 18.

(5) German Colonization, **Prepared Under the Direction of the Historical**, Section of the Forein Office, H.M Stationery Office, London, 1920, p 122.

(6) عايدة العزب موسى، **تجارة العبيد في إفريقيا**، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص 09.

يطلبه تجار الرقيق الغربيون يحصلون عليه سواء بالسرقة أو الغش وفي حالة عدم نجاح أي من هاتين الوسيلتين، تكون القوة هي السلاح الأخير والأنجع حتما.

يذكر بأن الدول العربية التي كانت مستعمرة عانت من ظاهرة الفصل العنصري، فبمجرد نيلها لاستقلالها سارعت تباعا إلى التوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، حيث إكتمل انضمام البلدان العربية جميعها، بتوقيع إتفاقية جيبوتي في شهر جوان 2006[1].

يمكن القول أن الفصل العنصري عرفته البشرية مع بداية ظهور الإنسان وحتى قبله، مرورا بالحضارات القديمة حتى يومنا هذا، كما أخذ أشكالا متعددة تتفق كلها في انتهاك حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهو ما دفع الدول القُطرية والمجتمع الدولي المعاصر خاصة، بعد الحرب العالمية الثانية إلى تقنين منع الفصل العنصري وتجريمه في معظم دساتير الدول القُطرية، وفي المعاهدات والاتفاقيات الدولية، خاصة المعاهدات الشارعة والمتعددة الأطراف كميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمعاهدات الخاصة بالقضاء على كل أشكال الفصل العنصري مهما كانت صورته.

[1] ميساء العمودي، **التمييز العنصري... قوانين وسبل التصدي له**، تلفزيون الآن، الأخبار والمعلومات، المادة رقم 1، 2014/11/12، زيارة بتاريخ: 2019/11/08، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.alaan.tv/programs/news-and-info/mada-raqam-1/117981/racial-discrimination-laws-ways /

الفصل الثاني

جنوب إفريقيا وفلسطين دراسة جغرافية وبشرية

المبحث الأول: جنوب إفريقيا جغرافيا

المبحث الثاني: المجموعات العرقية بجنوب إفريقيا

المبحث الثالث: فلسطين جغرافيا

المبحث الرابع: الطوائف الدينية والمجموعات العرقية بفلسطين

المبحث الأول: جنوب إفريقيا جغرافيا

المطلب الأول: الموقع والمساحة والسكان

الفرع الأول: الموقع

تقع جمهورية جنوب إفريقيا بين دائرتي عرض 35°-23° جنوب خط الإستواء في أقصى جنوب القارة الإفريقية، تحدها ناميبيا من الشمال الغربي، بتسوانا وزمبابوي من الشمال، موزمبيق من الشمال الشرقي وباقي حدودها على المحيطين، وبها جيب داخلي في الشرق يمثل دولة ليسوتو. إن هذا الموقع الإستراتيجي الهام، جعلها تشرف على الخطوط البحرية التي تؤدي إلى المحيطين الأطلسي والهندي، مشكلا حافزا لاستيطان الأوروبيين واستعمارهم للمنطقة[1].

الفرع الثاني: المساحة والسكان

تتربع جنوب إفريقيا على مساحة قدرها: 1.221.037 كلم^2، وكغيرها من دول العالم لها عواصم حسب الوظيفة التي تؤديها، فهي تضم ثلاثة عواصم واحدة إدارية هي بريتوريا[2] وبها السلطة التنفيذية، وأخرى تشريعية وهي مدينة الكيب التي بها السلطة التشريعية والثالثة هي العاصمة القضائية وبها السلطة القضائية ويتواجد مقرها مدينة بلوم فونتين[3].

يبلغ تعداد سكانها حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 2018 حوالي 57.73 مليون نسمة[4]، منهم 29.5 مليون تقريبا إناثا بمعدل يقارب 51% من مجموع السكان، وتنقسم إلى تسع مقاطعات كبرى هي:

مقاطعة الكيب الشمالية، مقاطعة الترنسفال الشمالية، مقاطعة الترنسفال الشرقية، مقاطعة الولاية الحرة، مقاطعة كوازولو، مقاطعة الشمال الغربي ومقاطعة جاوتنج[5].

هذه الأخيرة تضم الحصة الأكبر من السكان، حيث يعيش حوالي 14.7 مليون شخص (25.4٪) في هذه المقاطعة، كما تعد "كوازولو ناتال" المقاطعة التي تضم ثاني أكبر عدد من السكان، حيث يعيش بها 11.4 مليون نسمة (19.7٪)، بينما يبلغ عدد سكان الكيب الشمالية

---

(1) A. Mac Gregor Hutcheson, **South Africa, Physical and Social Geography: Africa South of the Sahara 1991**, 20th Ed, Uropa Publication Limited, London, 1991, p. 1.

(2) الأمم المتحدة، **كتيب الإحصاءات العالمية**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة الإحصاءات)، السلسلة 7، العدد 42، الأمم المتحدة، نيويورك، 2018، ص 133.

(3) محمد أحمد عقلة المومني، **استراتيجيات سياسة القوة مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية**، ط1، دار الكتاب الثقافي، عمّان (الأردن)، 2008، ص 84.

(4) Statistics South Africa, **Mid-Year Population Estimates 2018**, Statistical Release P0302, p.1, via the following link : http://www.statssa.gov.za.

(5) يوسف روكز، **إفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص.32

حوالـي 1.23 مليون نسمة (2.1٪)، ولا يزال إقليم كيب الشمالية هو المقاطعة التي تضم أصغر حصة من سكان جنوب إفريقيا[1].

المطلب الثاني: التضاريس

تتميز جمهورية جنوب إفريقيا بتضاريسها المتنوعة، خصوصا الجبال والمرتفعات التي تكثر في المناطق الداخلية[2]، تستقر أراضيها على صخور أركية قديمة ظاهرة فوق السطح لمساحات كبيرة مشكلة كتل جرانيتية، كما تبدو في إقليم الكاب على شكل تكوينات نارية ومتحولة، وفي مناطق أخرى نجدها مطمورة تحت غطاء من الصخور الرسوبية القديمة، ممثلة في ثلاثة مجموعات أقدمها ترتكز على الصخر الأركي مباشرة عائدة إلى عصر ما قبل الكمبري[3]، وهكذا فإن جمهورية جنوب إفريقيا تتشكل من تكوينات صخرية موغلة في القدم تمثل مجموعتين من السلاسل الجبلية:

1. **المجموعة الأولى:** تتألف من جبال الأرز وجبال أوليفانتس وهي تمتد من الشمال في اتجاه الشمال الغربي لتقترب من الساحل الغربي وتنتهي إلى سلاسل الجبال عند الساحل الجنوبي وحول رأس كيب تاون[4].

2. **المجموعة الثانية:** تتألف من جبال "زفارت برج" وجبال "لانج برج"، وهي ممتدة في اتجاه عام تقريبي من الشرق إلى الغرب، تبدأ بقطع المجموعة الأولى جون وور سيتسر وبالتالي تنشأ منطقة معقدة التضاريس وتستمر بعد ذلك لمسافة تقترب من 640 كلم وتنتهي عند الساحل حول ميناء اليزابيت تتكون هذه السلاسل من عديد المحدبات بينما تكون المقعرات فيها أودية منخفضة[5].

أما الطبقة العلوية في تضاريسها فاغلبها تكوينات بركانية أكثرها ارتفاعا، منها تكوينات الترانسفال التي تحتوي أعظم مكامن مصادر المياه في البلاد[6]، كما تحتوي على المعادن حيث يمثل أعلى تركز لها في العالم كالبلاتين، الذهب، الفضة والاسبتوس، وهناك مجموعات تضاريسية منها: مجموعة الكارو Karroo، التي تغطي 50 % من مساحة جمهورية جنوب إفريقيا[7].

أما أهم المظاهر التضاريسية التي تحتل معظم أجزائها الهضبية، فهي تمثل شكلا سالبا في الوسط وموجبا في باقي الجهات الأخرى، مشكلة حواف عالية، يزيد إرتفاع القسم الشرقي منها على 3000م[8].

---

(1) Statistics South Africa, Op.Cit, P.1.

(2) نبيل تللو، **الموسوعة الجغرافية العالمية المصورة**، ج1،ط1، دار علاء الدين، دمشق، 2005، ص 243.

(3) عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، **جغرافية القارة الإفريقية وجزرها**، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس (ليبيا)، 2000، ص 223.

(4) المرجع نفسه، ص 225.

(5) عبد المجيد بكر، **الأقليات المسلمة في إفريقيا**، ج2، إدارة الصحافة برابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، [د.ت]، ص44.

(6) يوسف روكز، المرجع السابق، ص 44.

(7) عبد القادر مصطفى المحيشي، المرجع السابق، ص 223-225.

(8) المرجع نفسه، ص 225.

تتكون جنوب إفريقيا من هضبة داخلية شاسعة تحيط بها الجبال من مختلف الجهات لتغطي بذلك معظم الجهات الداخلية للبلاد، مفصولة بشريط ساحلي ضيق. وتصل أعلى نقطة إرتفاع لهذه الجبال إلى 3.050 مترا على مستوى سطح البحر، وبالتحديد عند جبال دراكنسبارغ (جبال التنين) Drakensberg الواقعة شرق البلاد[1].

أما الأنهار فأهم ما يميزها هو ضعف دورها في مجال الملاحة، حيث يستفاد منها في مجال الري في أغلب الأوقات، ويعد نهر الأورانج أطول هذه الأنهار بطول 2160 كلم، ينبع من ليسوتو ويصب في المحيط الأطلسي غرب البلاد مؤلفا جزءً من الحدود بين ناميبيا وجمهورية جنوب إفريقيا، كما توجد بالبلاد العديد من الأنهار القصيرة[2].

المطلب الثالث: المناخ والغطاء النباتي

كما هو معلوم أن ظروف المناخ والغطاء النباتي تتأثر بإختلاف التضاريس والموقع، وهو ما ينعكس على درجة الحرارة التي تختلف من السهول الساحلية إلى الهضاب العليا والمناطق الداخلية...، وكذا نوعية النباتات التي تنمو بالمنطقة.

إن أهم ما يميز جمهورية جنوب إفريقيا هو وقوعها بمنطقة مدارية يمر في وسطها مدار الجدي، وبالرغم من المناخ المعتدل والمشمس الذي يسود البلاد إلا أنه يختلف من منطقة لأخرى بسبب التفاوت في الارتفاع واتجاهات الرياح والتيارات البحرية، حيث نجده في جبال رأس الرجاء الصالح في الجنوب يتمتع بمناخ دافئ وجاف في الصيف وممطر في الشتاء، في حين نجد منطقة الساحل حارة ورطبة في الصيف ومشمسة وجافة في الشتاء، وتكون الهضاب الشرقية حارة نهارا ومعتدلة ليلا صيفا ومعتدلة في النهار وباردة في الليل شتاءً[3].

ورغم هذا التباين إلا أننا نجد دولة جنوب إفريقيا تسودها كل أنواع المناخ المتواجدة بالقارة الإفريقية عدا المناخ الاستوائي[4].

أما من حيث التساقط نستطيع التفريق بين نظامين أساسيين أولهما: إقليم المطر الصيفي الذي يتركز على السواحل الشرقية والجنوبية الشرقية والهضاب الشرقية ليعرف نقصا تدريجيا في التساقط وصولا إلى إقليم بوتسوانا الجاف، وثانيهما: إقليم المطر الشتوي الذي يسود أقصى الجنوب الغربي، وهو يمتد في الجنوب

---

(1) محمد صادق إسماعيل، **تجربة جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا... والمصالحة الوطنية**، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 11.

(2) سعيد إبراهيم كريدية، **جمهورية جنوب إفريقيا ومسلموها**، ط1، دار الرشاد، بيروت، 2010، ص 11.

(3) المرجع نفسه، ص ص 11-12.

(4) محمد مرسي الحريري، **جغرافية القارة الأفريقية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 484.

قليلا ملتحما بنظام المطر الصيفي عند بورت إليزابث، في حين تقل نسبة التساقط بوتيرة متسارعة عند خليج سانت هيلانة بالدخول إلى المنطقة الصحراوية مقتربين من مصب نهر الأورانج[1].

أما الغطاء النباتي فيغلب عليه نمو الحشائش التي تشغل مساحات شاسعة بلغت أكثر من 60 % من المساحة الكلية، والتي بلغ ارتفاع بعضها حوالي 1200م، ويعد الماكي والسافانا الشجرية من أهم حشائش هذه المنطقة، ويرتكز وجودها في الشرق والشمال الشرقي، كما تنمو بالمناطق الصحراوية النباتات الصحراوية، وبالمقابل نجد أن الأشجار تنمو في مساحة لا تمثل إلا 1% من المساحة الكلية للغطاء النباتي[2].

قامت الحكومة بتشجيع بعض أنواع الزراعة المستوردة كما هو الحال مع الصنوبر الأوروبي والأمريكي لصناعة الخشب، والسنط الأسترالي "Black Wattle"[3] الذي زرع على سفوح الهضاب في الناتال والترنسفال على إرتفاع متوسط مابين (600-1500م) قصد إستعماله للدباغة[4].

إن كثرة الحشائش مقارنة بباقي أنواع النبات الطبيعي في معظم مناطق البلاد جعل أغلبية المجتمع الجنوب إفريقي تتحول آليا للعيش على حرفة رعي الحيوانات خصوصا منها الأغنام والماعز متخذين من الحشائش الخشنة والأحراش والمناطق شبه الجافة مصدرا لكلأ ماشيتهم، والتي يمتد نطاقها إلى وسط الكارو وشمال الترنسفال والأورانج وجنوب غرب الكاب، في حين اقتصر رعي الأبقار على مناطق محدودة على القسم الشرقي للبلاد نظرا لتميزها بالحشائش الغنية، والتي ترتكز بالتحديد في الناتال وشرق الكاب والأورانج وجنوب الترنسفال، وإلى جانب الرعي كانت توجد حرف أخرى [5].

---

(1) محمد رياض وكوثر عبد الرسول، **أفريقيا –دراسة لمقومات القارة-**، ط2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص 484.

(2) عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 227-228.

(3) هي أشجار تستعمل في الصناعة، تنبت في المناطق الحارة والمدارية، لحاؤها غني بالمركبات العفصية المستعملة في الدباغة، كما يصنع من خشب بعض أنواعها الأثاث. ينظر (أنور الخطيب، **السنط (الطلح)**، الموسوعة العربية، زيارة بتاريخ: 2020/04/20، متاح عبر الرابط الآتي: arab-ency.com.sy).

(4) محمد رياض وكوثر عبد الرسول، المرجع السابق، ص 485.

(5) المرجع نفسه، ص 488.

المبحث الثاني: المجموعات العرقية بجنوب إفريقيا

يعد شعب جنوب أفريقيا مزيجا من الأعراق، حيث تنفرد كل مجموعة عرقية بلغتها وثقافتها الخاصة بها، وتعود أصولهم إلى الإفريقية والأوروبية والهندية، وقد كان للظروف الجغرافية والتاريخية مساهمة فعالة في تكون أربعة (04) مجموعات رئيسة هي: المجموعات الإفريقية، البيض، الأسيويون(الهنود) والملونون.

المطلب الأول: السكان السود

وهم السكان المحليون، ينحدرون من المجموعات الإفريقية الأولى، وينقسمون إلى عدة قبائل أهمها البوشمن Bushmen، الهوتنتوت Hottentot والبانتو Bantu.

الفرع الأول: البوشمن

يعدون من أقدم سكان المنطقة، وقد أطلق عليهم الأوروبيون هذا الإسم، في حين سماهم الإسكوزا توا، والسوتو يسمونهم روا والهتنتوت يسمونهم السان، ويبقى الإسم الذي أطلقه عليهم الأوروبيون هو الأكثر تداولا وشيوعا[1]، يمتازون بأنهم قصار القامة ذوي جلود صفراء أو بُنِّيَة، تغلب على لغاتهم المستعملة "الطقات" Clicks، وهم يشتغلون بالقنص والصيد ومجتمعهم يفتقر إلى التنظيمات الإجتماعية والسياسية، وقد أدى إستعمار بلادهم إلى إنسحابهم إلى الصحراء هروبا من الهولنديين الذين قتلوا منهم الكثيرين[2]، إلا أنهم بالرغم من أنهم مسالمين وكرماء، فقد كانوا قناصين بإمتياز، حيث يهاجمون الدخلاء بسهامهم التي تحمل رؤوس مسمومة[3]. وساد بينهم نمط البداوة، ويعيشون في قرى متباعدة ومنعزلة، وبذلك يعد مجتمعهم بسيط في تكوينه الاقتصادي والاجتماعي[4].

وبالرغم من بساطة أدواتهم المستعملة في معيشتهم، إلا أنهم كانوا يعيشون على الحيوانات البرية، الفاكهة وجذور النباتات، إضافة إلى الجراد، العسل البري واليرقات، كما كانت أنهار الكاي، القال، التسومو، الموزمبه وتوجيلا توفر لهم صيد الأسماك[5].

الفرع الثاني: الهتنتوت

لقبائل الهتنتوت صلات وثيقة بقبائل البوشمن إلا أنهم يختلفون عنهم بأنهم أطول قامة، ويعرفون بالخويسان (Khoisan)، وهو إسم أطلقوه على أنفسهم ومعناه: (أسياد الرجال أو رجال من أصلاب رجال)[6]، ينتشرون في منطقة الكيب والأورانج الحرة والترانسكي وغرب مرتفعات جريكالاند، كانوا

---

(1) Davenport T.H, **South Africa A Modern History**, fourth Edition, Hong Kong, 1991, p. 3.

(2) Cole Monica, **South Africa**, Methuen and Co. Ltd, London, 1961, p. 96.

(3) دنيس يولم، **الحضارات الإفريقية**، تر: علي شاهين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1974، ص 17.

(4) Leonard Thompson, **Africa Societies in South Africa: Historical Studies**, Heinemann, London, 1972, p. 146.

(5) محمد عوض، **الشعوب والسلالات الإفريقية**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1960، ص 25.

(6) Davenport T.H, OP.Cit, p. 96.

يعيشون في خليج سالدانا وخليج تيبل وخليج موسيل، وهو ما يدل على نمط معيشتهم الذي يتمثل في حرفة رعي الماشية والصيد، وقد كان أكثر طعامهم اللبن، تميز مجتمعهم بأنه أكثر تنظيما من البوشمن من الناحية السياسية والإجتماعية.

كانوا يميلون إلى شرب الكحول والأراك والبراندي المُصَنَّع في الكيب، حيث كان البعض منهم على إستعداد لإستبدال أراضيهم أو مقتنياتهم مقابل زجاجات خمر وقد شوهدوا في حاله عري وسكر وهم يجوبون الشوارع[1].

وقد أثرت هجرات البانتو التي حدثت في القرن الخامس عشر الميلادي سلبيا على مجتمع البوشمن والهتنتوت، ونفس التأثير حدث مع الهجرات الأوروبية؛ مما حتم على هاتين المجموعتين الهروب والإنزواء في الصحاري ومن بقى منهم ذاب في مجتمعات البانتو وأصبح جزءً منها[2].

الفرع الثالث: البانتو

هم مجموعات من الشعوب الزنجية التي هاجرت من أواسط إفريقيا الإستوائية، ونزحت إلى جنوب أفريقيا في شكل مجموعات مختلفة عبر أزمنة مختلفة ابتداءً من القرن العاشر، وبحلول القرن السابع عشر كانوا قد استقروا في مناطق ناتال والكاب[3].

لقد سكنوا المنطقة بعد البوشمن والهتنتوت حسب ما أكدته جل الدراسات، ومن خلال نمط حياتهم المتميز بعدم الإستقرار والترحال المستمر يعرفون بأنهم يمتهنون حرفة الرعي، كان لهم أسلوب مميز في الزراعة وذلك بإحراق قطعة من الأرض ثم زراعتها ليتم الإنتقال إلى قطعة أخرى غيرها ويستمرون على هذه الحال بنفس الأسلوب، وقد اختلفت كل مجموعة قبلية منهم عن الأخرى، من حيث اللغة وشكل تجمعها وحتى العادات والتقاليد خصوصا منها الزواج،[4] يُقسم البانتو حسب اللغة التي يتحدثون بها إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: القبائل الناطقة بلغة نجوني Nguni وهي التي تسكن أجزاءً مختلفة من الترانسفال في ناتال والكاب وتضم قبائل Zulus الزولو الذين يعيشون في ناتال، وقبائل الندبيلي Ndebele الذين يعيش بعضهم في الترانسفال وبعضهم الآخر في موزمبيق، وتضم أيضًا قبيلتي الكوسا Xhosas والسوازي Swasi المستقرتين في إحدى المناطق شرق الكاب.
- القسم الثاني: يضم بانتو جنوب إفريقيا من قبيلتي التسوانا Tswana والبوتشوانا Botchwana، الذين يعيش أغلبهم في بوتسوانا، بينما يعيش القليل منهم في الترانسفال، إضافة إلى السوزو Sotho، الذين ينقسمون إلى شماليين يعيشون في الترانسفال، وجنوبيين يعيشون في الأورانج الحرة.

---

(1) طاهر أحمد، **أفريقيا فصول من الماضي والحاضر**، دار المعارف، القاهرة، 1975، ص 133.

(2) Shula Marks, "Khoisan Resistance to the Dutch in Seventeenth and Eighteenth Centuries", The Journal of Africa History, vol 13, No 1, 1972, pp. 55-80.

(3) س.وير جديون، **تاريخ جنوب إفريقيا**، تر: عبد الله الشيخ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986، ص 16.

(4) Kingsnorth G.W, **Africa South Of The Sahara**, Cambridge University Press, London, 1966, p. 150.

●القسم الثالث: يشمل بانتو الجنوب الغربي؛ ويضم قبائل الهيريرو Herero والأقامبو Avambo الذين يعيشون في ناميبيا[1].

المطلب الثاني: السكان البيض

إنقسم البيض على أنفسهم إلى مجموعتين كبيرتين، مجموعة الأفريكانز؛ وهي الأكثر عددا بنسبة 60% من مجموعهم، تشمل نسبة كبيرة من أبناء الهولنديين الأوائل والهيجونوت[2] الفرنسيين والألمان[3]، ومجموعة الناطقين بالإنجليزية.

والحقيقة أن البيض يتم التعامل معهم كجماعة واحدة دونما تمييز مابين الأفريكانز والمتحدثين بالإنجليزية، الفرنسيين، الألمان، البرتغاليين، اليونانيين واليهود[4].

كان أول ظهور حقيقي للبيض في جنوب إفريقية سنة 1652م، سببه إنشاء محطة تجارية لتزويد السفن التابعة لشركة الهند الشرقية الهولندية، وقد كان أول من إستوطنها من البيض هم الهولنديون الذين كان قدومهم صدفة ولم يكن مخططا له، حيث إضطروا سنة 1648م للرسو ومنها النزول للبر بعد تعرض سفينتهم للعطب، مما جعلهم يقيمون بهذه المنطقة لمدة تقارب خمسة (05) شهور، الشيء الذي أدى بهم إلى إكتشاف المنطقة، كما أقنعوا شركتهم بالإستيلاء على خليج تيبل، التي أرسلت بدورها حملة لهذا الغرض بقيادة "جان فان ريبيك"[5].

بعدما قامت الشركة بالسماح للمستوطنين الأوائل من الهولنديين بإمتلاك الأراضي وزراعتها والرعي فيها، انضم إليهم قرابة مائتين (200) من الفرنسيين البروتستانت فيما بين سنوات 1688-1700م، وبإحتلال بريطانيا لمنطقة الكاب سنة 1806م، شجع هذا الوضع هجرة العديد من البريطانيين، كما تواصلت الهجرات بتوافد أعداد كبيرة من الألمان، الهولنديين ثم الفرنسيين، ولم تنقطع الهجرة الأوربية فقد وفدت في سنة 1885م مجموعات من المهاجرين البريطانيين متخذين من منطقة الناتال مستقرا لهم.[6]

---

(1) Leonard Thompson, **Africa Societies in South Africa: Historical Studies,** Op.cit, p. 129.

(2) هم الفرنسيون الذين هربوا من فرنسا بسبب إلغاء مرسوم نانت، وهم طائفة بروتستانتية حققت نجاحا إقتصاديا سريعا وانتصروا عسكريا على قوات الروم الكاثوليك في الحروب الدينية، وفي سنة 1598 صدر لصالحهم مرسوم نانت الذي أعطاهم حريات واسعة ولكن الملك لويس الرابع عشر ألغاه سنة 1685 لهذا تعرضوا على إثر هذا الإلغاء لإضطهاد وقهر شديدين. ينظر (مكادوا نديابي، **قصة مأساة**، رسالة اليونسكو، فبراير 1992، ص 10).

(3) Spiro Heribert . J.: **Politics in Africa Prospective South of The Sahara** , Prentic Hall Inc Englewood Cliffs N. J. Aspectrum Book , 1962, P. 144.

(4) أكوديبا نولي، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، تر: أيمن السيد شبانه وآخرون، ج1، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص 413.

(5) خديجة قاسم، "الهولنديون في إفريقيا"، مجلة نهضة إفريقيا، العدد 74، السنة السابعة، القاهرة، يناير 1964، ص 46.

(6) Alex Hepple, **South Africa: A Political and Economic History**, Pall Mall Press, London, 1966, p.4.

كان لظهور المعادن النفيسة من ذهب وماس، الدور البارز في تحفيز الأوروبيين البيض على التوافد إلى هذه المنطقة، حتى بعد تكوين إتحاد جنوب إفريقيا سنة 1910م.

المطلب الثالث: الأسيويون (الهنود)

كانت الكاب أول منطقة إستوطنها الأسيويون في سنة 1658م بعد نفيهم من طرف السلطات الهولندية من مستعمراتها الأسيوية في جزر الهند الشرقية، في حين تم إستجلاب مواطنين آخرين منها من طرف شركة الهند الشرقية الهولندية للعمل في مزارع المستوطنين كأرقاء[1]،

وبإدخال زراعة السكر إلى الساحل الشرقي خلال منتصف القرن التاسع عشر، حدثت قفزة إقتصادية بالمنطقة، مما إستلزم جلب عمالة جديدة من الهنود للعمل بموجب عقود محددة المدة بمزارع القصب في الناتال، إلا أنه وبإنتهاء مدة عقودهم لم يرجع منهم إلا القليلون إلى بلادهم، حيث إشتغل من بقي منهم بالتجارة والزراعة وصيد الأسماك والخدمات المنزلية.

وقد كان لزيادة عدد المستوطنين الهنود في منطقة الناتال مصدر قلق لدى البيض، حيث فاقوهم عددا في سنة 1893م، مما حتم على المجلس التشريعي للمنطقة إستصدار مجموعة من القرارات للحد من إنتشارهم وسيطرتهم، وقد أيده البرلمان في قراراته حيث أصدر هو الآخر قرارا أوقف فيه الهجرات الأسيوية إلى جنوب إفريقيا بداية من سنة 1913م[2].

تميز الهنود بتعدد لغاتهم داخل المجتمع الجنوب إفريقي حيث كانوا يتكلمون بالأوردو، قورجاتي، التامول، التليقو وغيرها، إلا أن هذا الوضع لم يبق مستمرا، إذ بمرور الوقت أصبح أكثر من 62.8% منهم يتكلمون الإنجليزية، في حين يتكلم الأفريكانية ما نسبتهم 24.6% أما النسبة الباقية فحافظت على لهجاتها الأم[3].

المطلب الرابع: الملونون

تعود أصولهم إلى إختلاط البيض بالسكان المحليين، وأيضا إختلاط الآسيويين بالأفارقة والأوروبيين، وقد استمرت عملية الإنصهار والتحول هذه لمدة تزيد على الثلاثة قرون. يتمركز الملونون بصورة أساسية في منطقة الكاب، في حين توجد منهم أعداد قليلة في الناتال، الترنسفال والدولة الحرة البرتقالية، وتعد اللغة الأفريكانية اللغة الرسمية للأغلبية الساحقة منهم[4].

---

(1) Robert Ross, **A Concise History of South Africa**, Cambridge University Press, London, 1999, p.57.

(2) Alex Hepple, opcit, p.12.

(3) Robert Ross, opcit, p.57.

(4) John Lonsdale, **South Africa in question**, African Studies Centre,University of Cambridge, Portsmouth, NH, Heinemann,1988, p.85.

ويرى "تيو Thion" بأنهم عبارة عن مزيج بين نساء الهتنتوت والهولنديين[1]، في حين يعتبرون أنفسهم بأنهم تابعين للمجتمع الأوروبي، وقد كانوا يلاقون معاملة حسنة من البيض حتى أن بعض الساسة أرادوا ربطهم بالبيض سياسيا[2].

وهناك من قسمهم بخلاف المعايير الإثنية أو العنصرية أو السياسية؛ إلى معايير حول المطالب والإحتياجات والمصالح، وذلك بتصنيفهم إلى الجماعات التالية:

*المتحدثين باللغة الأفريكانية ولديهم إنتماء ثقافي للغتهم.

*الأقليات اللغوية أو الإثنية (الهنود، الزولو، اليهود والمسلمون).

*كبار المزارعين (عددهم قليل ولكنهم ينتجون كل احتياجات الدولة من الغذاء).

*الشركات الكبرى

*صغار رجال الأعمال.

*المهنيون.

*الجماعات المحلية.

*صغار المزارعين.

*الطبقة الدنيا المهمشة.

*العاطلون وواضعي اليد على أراضي الدولة[3].

على وجه العموم فإن القوميين لم ينظروا أبدا للأفارقة على أنهم جماعة إثنية واحدة، وذلك لأن حكومة الأقلية سعت لبث بذور الفرقة في صفوف الأغلبية السوداء، حيث نظر لهذه الجماعات على أنها منقسمة إلى درجة أوجبت وضع آليات دستورية من أجل إحتواء صراعاتها القبلية. وتطور المفاهيم الإثنية بهذه الصورة إنما يؤكد ما ذكر سابقا من أنه مفهوم مصطنع.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن مجتمع جنوب أفريقيا يعد من أشد مجتمعات العالم تعقيدا من حيث التركيبة البشرية، حيث تميزت كل مجموعة بمواصفات خاصة في أصولها، ألوانها وأديانها وحتى في ثقافاتها، وهو ما عزز إرتباط كل مجموعة بالمجتمع الذي تنحدر منه، الشيء الذي سيؤدي حتما إلى التصادم فيما بين هذه المجتمعات وحدوث صراعات بينها حول المصالح الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية، وقد صنفت حركة الوعي الأسود في سبعينيات القرن الماضي شعوب جنوب إفريقيا إلى مجموعتين: المقهورين (السود) والطغاة (البيض)، ويعد هذا التصنيف سياسي أكثر منه إثني، وبالمقابل يُقر

(1) فؤاد محمد الصقار، **التفرقة العنصرية في إفريقية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962، ص 87.

(2) طاهر أحمد، المرجع السابق، ص ص 125-126.

(3) أكوديبا نولي، المرجع السابق، ص 412.

ميثـــاق الحـــريـــة –وهـو إنجيل المؤتمر الوطني الإفريقي- بوجود أربع مجموعـــات قوميـــة، ألا وهـــي البيض، الهنـــود، الملـــونـــون والأفارقة[1].

في حين قسم قانون جنوب إفريقيا السكان إلى أربع مجموعات أساسية: البيض، الملونون، الهنود والبانتو (الأفارقة السود)[2].

نستنتج من كل ما سبق أن مجتمع جنوب إفريقيا مثّل بيئـة صـالحة لنمـو وتغذية الفكرة العنصرية ولتمارس في الواقع الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي وحتى الثقافي في البلاد، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح متوسط عمر السكان المقدر لجنوب إفريقيا حسب العمر والجنس لسنة 2018.

المجموعات السكانية	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	توزيع الذكور %	العدد	توزيع الإناث %	العدد	توزيع المجموع %
الأفارقة السود	22 786 200	80,9	23 896 700	80,9	46 682 900	80,9
الملونون	2 459 500	8,7	2 614 800	8,9	5 074 300	8,9
الهنود/ الأسيويون	740 200	2,6	708 100	2,4	1 448 300	2,5
البيض	2 194 200	7,8	2 325 900	7,9	4 520 100	7,8
المجموع	28 180 100	100	29 545 500	100	57 725 600	100

المصدر: Statistics South Africa, Op.Cit, p.2

[1] أكوديبا نولي، المرجع السابق، ص 411.

[2] المرجع نفسه، ص 443.

المبحث الثالث: فلسطين جغرافيا

المطلب الأول: الموقع والمساحة والسكان

الفرع الأول: الموقع

تقع فلسطين في الجهة الغربية لقارة آسيا، يحدها شمالا لبنان وسوريا، ومن الجنوب شبه جزيرة سيناء في جمهورية مصر العربية، من الشرق سوريا والأردن، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، وحملت فلسطين في التاريخ القديم إسم "أرض كنعان" كون الكنعانيين كانوا أول من استقر فيها، بسبب الهجرات السامية التي جاءت من الجزيرة العربية[1]، وقد أُخْتُلِف في أصل تسمية "فلسطين"، حيث هناك من يرجح أنها تكون قد جاءت من غرب آسيا الصغرى، أو هي مشتقة من إسم أقوام بحرية من مناطق بحر إيجة هاجروا إليها خلال القرن الثاني عشر قبل الميلاد، والتي ورد اسمها في بعض النقوش المصرية "ب ل س ت"، وحرف النون يحتمل أنه أضيف فيما بعد للجمع، وقد استقرت هذه القبائل في المناطق الساحلية مندمجة مع الكنعانيين بسلاسة وسرعة كبيرتين، مانحين إسمهم لهذه الأرض[2].

تعد فلسطين ذات موقع إستراتيجي هام، كونها نقطة إتصال بين القارتين الأسيوية والأفريقية، وهي وسيلة إتصال بين المشرق العربي وغربه في شمالي إفريقيا، كما تطل على البحر المتوسط من عدة موانئ أهمها مينائي حيفا ويافا، وعلى البحر الأحمر عبر خليج العقبة عند قرية أم الرشراش[3].

الفرع الثاني: المساحة والسكان

تتربع فلسطين على مساحة قدرها 27.009 كلم^2، وهذا حسب مساحتها التاريخية أثناء الإنتداب البريطاني وقبل إنشاء دولة إسرائيل، وبحلول سنة 1967م إزدادت مساحتها تقلصا[4] بسبب إحتلال أجزاء كبيرة منها، حيث أصبحت تضم الضفة الغربية بمساحة تقدر بـ: 5860 كلم^2 بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة بمساحة 360 كلم^2 [5]، وهي بذلك تشكل 23.03% من مساحة فلسطين التاريخية على النحو الآتي:

- الضفة الغربية تشكل ما نسبته 21.70% من مساحة فلسطين التاريخية.

---

[1] شفيق الرشيدات، **فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 29.

[2] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية ـخلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرةـ**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2012، ص 10.

[3] طارق حمود، **دليل فلسطين المبسط**، ط3، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمّان (الأردن)، 2014، ص 39.

[4] أدت الأحداث السياسية التي شهدتها فلسطين منذ مطلع القرن 20م إلى تغيير في خارطتها السياسية والجغرافية، حيث قسمت إلى منطقتين: الأولى أقيمت عليها دولة إسرائيل ورسمت حدودها إتفاقيات الهدنة لعام 1949م، بمساحة تقدر بـ: 922,46 20كم^2 أي 77,46 %، والثانية اعتبرت أراضي عربية محتلة بموجب قراري مجلس الأمن رقم: 242 لعام 1967 والذي اعتبر رفقة القرار رقم 338 لعام 1973 صكين أساسيين لأي تسوية سياسية في الشرق الأوسط. ينظر (الأمم المتحدة، **قضية فلسطين في الأمم المتحدة**، منشورات إدارة الإعلام بالأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص 22).

[5] طارق حمود، المرجع السابق، ص 40.

- قطاع غزة يشكل ما نسبته 01.33% من مساحة فلسطين التاريخية.

تعتبر القدس عاصمة فلسطين الأبدية، وحتى تؤكد إسرائيل على مواصلة سياستها الإستيطانية، قام الإحتلال الإسرائيلي بتأكيد قراراته السابقة بخصوص المدينة سنة 1967، حيث أقر الكنيست وبشكل عاجل وإستثنائي في 1980/07/30، قانونا شاملا يقر ضم مدينة القدس واعتبارها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.[1]

يبلغ تقدير تعداد السكان الفلسطينيين حول العالم حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نهاية سنة 2018 حوالي13.05 مليون نسمة منهم 4.915 مليون نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.568 مليون نسمة يقيمون في إسرائيل، و6.567 مليون نسمة يقيمون في الخارج، منهم 4.187 مليون نسمة في الأردن، و1.663 مليون نسمة في باقي الدول العربية، في حين بلغ عددهم نحو 717 ألفا في الدول الأجنبية[2]، والدائرة النسبية التالية توضح ذلك:

دائرة نسبية توضح نسبة الفلسطينيين وتوزيعهم حسب الإقامة في العالم خلال سنة 2018.

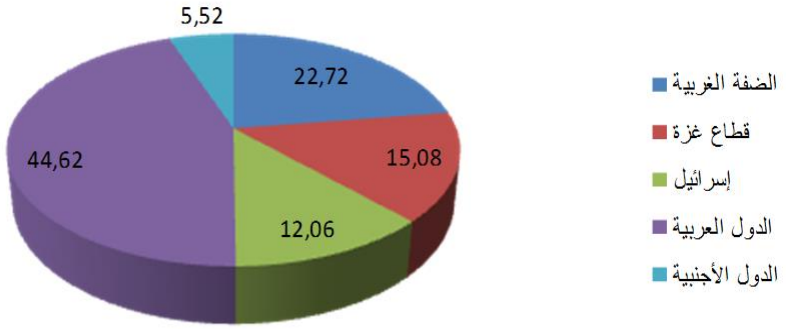

المصدر: من إعداد الباحث حسب ما توافر لديه من معلومات.

تنقسم الأراضي الفلسطينية إداريًا إلى (16) محافظة، وتعد المحافظة أعلى هيئة في الهيكل الإداري للأراضي الفلسطينية من حيث التقسيمات، وبذلك تضم العديد من التجمعات السكانية، والتي بلغ عددها 11 محافظة في الضفة الغربية و5 محافظات في قطاع غزة، وهي مفصلة كالأتي:

- الضفة الغربية: تضم محافظات جنين، طوباس، طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبيرة، أريحا والأغوار، القدس، بيت لحم والخليل.
- قطاع غزة: ويضم محافظات شمال غزة، غزة، دير البلح، خان يونس، رفح[3].

---

[1] أحمد يوسف القرعي، **القدس من بن غوريون إلى نتانياهو**، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1997، ص 35.

[2] محسن محمد صالح، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2018-2019**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2020، ص ص 71-72.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الأطلس الإحصائي لفلسطين 2009**، رام الله، 2009، ص 25.

المطلب الثاني: التضاريس

بالرغم من صغر مساحة فلسطين إلا أن تضاريسها ذات منظومة طبيعية متكاملة أشكالها واضحة، مبسطة ومتنوعة، يبرز ذلك جليا من خلال المناطق المرتفعة عن سطح البحر (الجبال)، والمنخفضة عن سطح البحر (الأغوار)، وكذلك الهضاب محدودة الإرتفاع والسهول التي تمتد على طول ساحل فلسطين، وكذا المتداخلة بين السلاسل الجبلية، زيادة على الأراضي الصحراوية التي ضمت نصف مساحتها، ومنها حتى ما هو متداخل بين السلاسل الجبلية[1].

من خلال ذلك يمكن التمييز بين أربعة أقاليم طبيعية شكلت تضاريس فلسطين ميزتها أربعة معالم أساسية هي:

أولا: إقليم السهول

أهم ما يميز هذه السهول أنها تنقسم إلى قسمين واضحين، سهول ساحلية وأخرى داخلية.

1. السهول الساحلية

ينقسم الساحل الفلسطيني إلى قسمين أساسيين هما، سهل عكا شمالا، والسهل الساحلي الجنوبي الذي يشرف على البحر المتوسط، من خلال نتوء يقطع جبل الكرمل.

وقد تأثر وما زال يتأثر السهل الساحلي بمجموعة من العوامل التي ساهمت في أن يصبح على شكله الحالي كتقدم البحر المتوسط على اليابسة المواجهة له ثم انحسارها عنه، وأيضا عمليات الرفع الجيولوجية لجبال فلسطين والمناخ وحركة الرمال والغرين بواسطة الرياح وعمليات تكوين التربة[2].

كما يمتد السهل الساحلي من رأس الناقورة شمالا عند الحدود اللبنانية حتى مدينة رفح جنوبا على طول 224 كم مشكلا 13% من مساحتها الإجمالية، ويضيق عرضه بإتجاه الشمال حتى يصل 30 كم بعد أن وصل 50 كم عند مدينة غزة[3]، ومن بين أهم سهوله ما يلي:

- سهل عكا: يقع في أقصى شمال فلسطين، ويبلغ طوله 35 كم ممتدا من الشمال إلى الجنوب، وعرضه 167 كم، وتصل مساحته إلى 316 كم^2، ويرتفع ما بين 100-150 متراً فوق مستوى سطح البحر،[4] وينحدر تدريجياً باتجاه البحر.
- السهل الساحلي الجنوبي: يبلغ طوله نحو 35 كم، وتبلغ مساحته 70 كم^2، ويبدأ من رأس الكرمل شمالاً حتى عتليت عند مجرى نهر الإسكندرونة. يمتد من لسان جبل الكرمل بالقرب من حيفا حتى مدينة رفح جنوباً، وتقدر مساحته بـ: 3220 كم^2، ويصل طوله إلى 189 كيلو متر، فيما يتراوح عرضه بين 20 كم في أقصى شماله، إلى 35 كم جنوب مدينة يافا، ثم يتسع ليصل إلى 50 كم عند مدينة غزة[5].

---

(1) نعيم سليمان بارود ورائد أحمد صالحة، **جغرافية فلسطين**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص 83.

(2) المرجع نفسه، ص 84.

(3) نعيم بارود، **جغرافيا فلسطين**، ط2، مجلس طلاب الجامعة الإسلامية، غزة، 1999، ص 04.

(4) نعيم سليمان بارود ورائد أحمد، المرجع السابق، ص 85.

(5) المرجع نفسه، ص ص 89-90.

2. السهول الداخلية: أهم ما يميزها أنها تفصل بين السلاسل الجبلية، ومن بينها:

●سهل البطوف: وهو سهل يفصل بين جبال الجليل الأعلى وجبال الجليل الأدنى، يبلغ طوله 15 كم ممتدا من الشرق إلى الغرب، وبعرض يتراوح ما بين 03 و05 كم من الشمال إلى الجنوب، فيما تبلغ مساحته الإجمالية 52 كم^2 [1].

●سهل مرج ابن عامر: يأخذ شكل المثلث، أطرافه حيفا، جنين وطبريا، يبلغ طوله 40 كم ومتوسط عرضه 20 كم، بمساحة إجمالية تقدر بـ: 351 كم^2[2].

ثانيا: إقليم المرتفعات الجبلية

يتألف هذا الإقليم من سلاسل جبليّة تمتدُّ من أقصى الجزء الشماليّ في فلسطين عند الحدود اللبنانيّة، حتى الجزء الجنوبيّ من صحراء النقب، وبمسافة تبلغ نحو 300كم، حيث تتخلَّل هذه السلاسل الجبليّة عدد من السهول الداخليّة، الأودية، والأنهار المُنحدِرة باتِّجاه الشرق والغرب، ويقسم هذا الإقليم إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

●جبال الجليل: تمتدُّ على طول مسافة تبلغ نحو 64 كم بين الحدود اللبنانيّة، والأطراف الشماليّة لسهل مرج ابن عامر، محتلة بذلك مساحة تُقارب 2,083 كم^2، وتنقسم إلى جُزئين يفصلُ بينهما عدد من الأودية، والسهول الداخليّة، وهما: كُتلة جبال الجليل الأعلى، وكُتلة جبال الجليل الأدنى، وتوجد أعلى نقطة في هذه الجبال على جبل الجرمق بإرتفاع 1208م؛ والذي يعد أيضا أعلى جبل بفلسطين[3].

●السلسلة الجبليّة الوُسطى: تمتدُّ بين جبال رأس الكرمل، والنقب الشماليّ، مروراً بجبال رام الله، جبال القدس، جبال نابلس وجبال الخليل، محصورة من الغرب في السهل الساحليّ الجنوبيّ، ومن الشرق في الغور الفلسطينيّ، والبحر الميِّت، وتوجد أعلى نقطة في هذه السلسلة في نابلس على جبل عيبال بإرتفاع يصل إلى 934 م[4]، في حين يتراوح مُتوسّط إرتفاع هذه السلسلة ما بين 800-900 م.

●جبال النقب: تتركَّز في منطقة النقب وتشمل قسمين رئيسيين، هما: مرتفعات خليج العقبة الواقعة في أقصى الجنوب حول حافّته الشماليّة الغربيّة، وهي مرتفعات شديدة الوعورة تلتقي مع البحر الأحمر مباشرة، يتراوح إرتفاعها ما بين 600-700م، ومرتفعات وسط النقب التي تعتبر من أقدم جبال فلسطين، ويتراوح ارتفاعها ما بين 600-1070م عن مستوى سطح البحر، ومن أشهر مرتفعاتها جبل رأس الرمان، جبال بكير، جبال المحمل، جبل حرشة، جبل الخروف، جبل الدبة، جبل الجرافي وغيرها[5].

ثالثا: إقليم منخفض وادي الأردن والغَور

يشكّل وادي الأردن شريطاً انهدامياً صدعياً، يمتد من الشمال جنوب جبال الشيخ إلى الجنوب عند خليج العقبة، بطول 420 كم، وهو يمثل الجزء الشرقي من تضاريس فلسطين، يضم: سهل الحولة الذي كان بحيرة قبل تجفيفها بين عامي 1952 و1957، وبحيرة طبرية وضفافها في الشمال، في حين يعتبر غور

---

[1] نعيم سليمان بارود ورائد أحمد، المرجع السابق، ص 95.

[2] المرجع نفسه، ص 95.

[3] سلمان حسن أبو سته، **أطلس فلسطين 1917-1966**، ج6، ق2، ط1، هيئة أرض فلسطين، لندن، 2011، ص 22. أيضا (مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، دار الهدى، كفر قرع (فلسطين)، 1991، ص 64).

[4] نعيم سليمان بارود ورائد أحمد صالحة، المرجع السابق، ص 95.

[5] المرجع نفسه، ص ص 113 و115.

الأردن وادياً انكساريّاً ينخفض بشكل حاد، وهو الجزء الواقع بين بحيرة طبرية والبحر الميت، ويقع قسمه الغربي في الأراضي الفلسطينية؛ بينما يقع الجزء الشرقي في الأراضي الأردنية ثم البحر الميت، فوادي عربة الواقع بين البحر الميت وخليج العقبة، ويمتد على مسافة 160 كم، بعرض يتراوح بين 7-15 كم، يعتبر هذا الوادي منطقة صحراوية خالية من السكان سوى بعض المستوطنات الإسرائيلية الصغيرة الحجم، كما تكثر فيه السبخات الملحية والمراوح الفيضية[1].

لقد كان للطبيعة الصحراوية لهذه المنطقة بالغ الأثر، في عدم قيام مراكز عمرانية كثيرة فيها، والذي يعود بالأساس إلى فقر مواردها، مما جعلها غير قابلة للزراعة[2].

وتعد أراضي الغور من أخصب الأراضي، حيث يزرع فيها القمح، قصب السكر، القطن، كما تغرس فيها أشجار النخيل، تتواجد حول البحر الميت وفي أعماقه؛ المعادن كالكبريت، البوتاس والملح[3].

كما يُعدّ البحر الميت الامتداد الطبيعي لوادي الأردن نحو الجنوب، ويمتاز بأنه أخفض بقعة على سطح الأرض، حيث ينخفض 412 متراً تحت مستوى سطح البحر، كما تتميز مياهه بالملوحة الشديدة مقارنة بمياه البحار الأخرى، ويواجه هذا البحر (الذي يُطلَق عليه أيضاً اسم بحيرة لوط) خطر الجفاف في المستقبل القريب، بسبب التبخر الشديد، وقلة المياه الواصلة إليه من نهر الأردن، والاستغلال لمياهه بهدف استخراج الأملاح المتنوعة.

قد كانت مساحته نحو 1000 كم2، وهي حاليا تبلغ 650 كم2، آخذة بالنقصان، وصل طوله حالياً نحو 56 كم بعد أن كان 80 كم، وأقصى عرض له حوالي 17 كم، وقد جف الجزء الجنوبي منه تماماً سنة 1986م، وتبلغ نسبة الملوحة فيه بين 28- 33%، إلا أن هذا لم يمنع من احتوائه ثروات بحرية كثيرة ومتعددة، كما توجد به أملاح بحرية مثل البوتاس، الصوديوم، البروم وغيرها، ومن أهم معالمه السياحية منطقة عين جدي التي تحولت إلى واحة خضراء ميزتها مياهها العذبة، ومنطقة جبل مسعدة ورحيمات، كما يتواجد بالمنطقة جبل أصدم الذي يرتفع 230م فوق مستوى سطح البحر، والذي يستخرج منه ملح الطعام[4].

رابعا: إقليم النقب

تقع منطقة النقب في الجزء الجنوبي من دولة فلسطين، وهي تشكل حوالي 12000 كم^2 شاغلة ما يُقارب ثُلث المساحة الإجماليّة للبلاد، تأخذ شكلَ مُثلَّث يمتدُّ رأسه إلى الجنوب عند خليج العقبة، أمّا قاعدته فتقع في الشمال.

---

(1) كامل سالم أبو ضاهر وفوزي سعيد الجدبة، **جغرافية فلسطين – دراسة في الجغرافية الإقليمية-**، كلية الآداب- قسم الجغرافيا- الجامعة الإسلامية غزة، 2013/2012م، ص ص 48-49.

(2) المرجع نفسه، ص 129.

(3) رفيق شاكر النتشه وآخرون، **تاريخ فلسطين وجغرافيتها**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص 15.

(4) كامل سالم أبو ضاهر وفوزي سعيد الجدبة، المرجع السابق، ص ص 47-48.

ومن الجدير بالذكر أنّها منطقة شبه صحراويّة تُستخدَم أراضيها للرَّعْي، مع وجود أراضٍ زراعيّة محدودة يتمُّ رَيُّها من مياه الأردن عبر قناة مائيّة ضخمة؛ ويعود السبب في ذلك إلى قلّة مياه الأمطار في المنطقة التي تصل إلى 200 ملم سنويا، متناقصا معدلها كلما اتجهنا جنوبا.

تتنوع التضاريس به بشكل واضح، ففيه الكثبان الرملية، الجبال المرتفعة، التلال، الأحواض وغيرها، وينقسم إلى[1]:

1. مرتفعات أم الرشراش

تشمل المرتفعات التي تقع حول الحافة الشمالية لمدينة أم الرشراش، وهي تمتد جنوباً حتى مدينة طابا، وتتكون من صخور نارية مع غطاء رسوبي قليل السمك، وجبالها جرداء خالية من الغطاء النباتي والتربة، تمتاز بوعورتها الشديدة، وتلتقي مرتفعاتها مع خليج العقبة بانحدارات شديدة وارتفاعات ما بين 600- 700متر، ممتدة على مسافة 30 كم تقريبا شمال أم الرشراش.

2. سهول النقب

تشغل المساحات الواسعة الواقعة بين مرتفعات أم الرشراش جنوباً ومرتفعات وسط النقب شمالاً، متكونة من سهول فيضية لعدة أودية أبرزها وادي الحياني ووادي باذان وروافدهما، تغطيها طبقة من الحصى، وتوجد بها مرتفعات عبدة وجبل سيناف، اللذين يتراوح ارتفاعهما ما بين 300-600م، وأهم المنخفضات فيها منخفض عبدة، أما غطاءها النباتي فيتواجد في بطون الأودية، وكمية الأمطار السنوية بها لا تتجاوز 100ملم.

3. مرتفعات وسط النقب

تعد من أقدم جبال فلسطين، ومن أهمها مرتفعات جرافي، جبل حرشة، جبل لوزة، جبل الخروف وجبل الدية، ويصل ارتفاعها حتى 1000 متر، وبها مقعرات أهمها مقعر وادي الرمان، وإلى الشمال منها مرتفعات أقل عُلُوا منها تصل إلى 700 متر أشهرها مرتفعات الحثيرة، الحظيرة والكرنب.

4. حوض بئر السبع

هو حوض مركب كبير يمتاز بالضيق شرقا والإتساع في الغرب والشمال الغربي، وهو مغطى بالتربة والكثبان الرملية، يصل ارتفاعه شرقا إلى 450 مترا، متناقصا بالتدريج كلما اتجهنا غربا ليصل إلى حدود 150 مترا، حيث يصب فيه وادي غزة.

[1] كامل سالم أبو ضاهر وفوزي سعيد الجدبة، المرجع السابق، ص ص 49، 51 و52.

المطلب الثالث: المناخ والغطاء النباتي

الفرع الأول: المناخ

مناخ فلسطين يتراوح بين معتدل واستوائي، يتميز بشمسه الدافئة، والفصلان البارزان هما: شتاء ممطر يمتد من أكتوبر إلى أفريل، وصيف جاف يمتد على باقي أشهر السنة، وتتساقط الأمطار بغزارة نسبياً في شمالي البلاد وأواسطها، وتكاد تنعدم في المناطق الجنوبية، وأكبر كمية من الأمطار تسقط بين شهري ديسمبر وفيفري، وتختلف الأحوال المناخية من منطقة إلى أخرى اختلافاً كبيراً، إذ نجد فصل الشتاء بارد في مكان ما، ونجده دافئ في منطقة أخرى، كما أن فصل الصيف معتدل في منطقة وحار في أخرى[1]، تتميز المناطق الساحلية بصيفها الكثير الرطوبة وشتاؤها المعتدل؛ في حين يكون شتاء المناطق الجبلية بارد نسبيا مع صيف جاف، كما يتميز غور الأردن بصيفه الحار الجاف وشتائه المعتدل، في حين تغلب على منطقة النقب أجواء مناخية شبه صحراوية على طول السنة، وأهم ما يميز المناطق المرتفعة خلال التطرف المناخي تساقط ثلوج خفيفة أحياناً مع هبوب رياح موسمية حارة وجافة تؤدي إلى إرتفاع درجات الحرارة إلى حدود قصوى، وذلك خلال فصلي الربيع والخريف على الخصوص[2].

يتراوح المعدل المتوسط لهطول المطر سنويا بين 370 مم في غزة ليصل إلى حدود 500 مم على طول السهل الساحلي، وبين 150 مم في أريحا إلى 220 مم في بئر السبع، وتصل كمية التساقط في المرتفعات ما بين 600 إلى 800 مم، لتتناقص كمياتها بداية من جنوب مدينة بئر السبع حتى تقارب 120 مم في عسلوج و100 مم في العوجة[3].

الفرع الثاني: الغطاء النباتي

يتميز الغطاء النباتي بالتنوع، حيث تقدر أنواع نباتات فلسطين البرية بحوالي 2700 نبتة منها ما هو أصيل بالمنطقة وجد منذ عهود قديمة مثل اللوف الفلسطيني، وبعضها جلبته القبائل المهاجرة من أنحاء العالم إلى فلسطين قبل آلاف السنين، مثل نبات الخطمية التي جلبت من الأرجنتين، ومنها الطفيلي مثل الهالوك والحامول، وهناك أيضا النباتات البذرية كمعظم نباتات العالم واللابذرية مثل كزبرة البئر، والسرخسيات، كما تتواجد النباتات المتسلقة والزاحفة مثل لبلاب الحقول، والحنظل، وحتى منها القائمة، ومنها صغيرة الحجم مثل شقائق النُعمان، وتوجد بها أشجار الجميز والخروب التي تتميز بكبر حجمها، وأيضا بعض أنواع الترمس البري بالمناطق الساحلية، كما توجد بعض النابانات كالحويرنة في الأغوار، وزنبقة الصحراء بالمناطق الصحراوية.

---

(1) قسطنطين خمار، **موسوعة فلسطين الجغرافية**، منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث-، بيروت، 1969، ص 185.

(2) موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، **الجغرافيا والمناخ**، زيارة بتاريخ: 2020/12/26، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/TheLand/Pages/the%20land-geography%20and%20climate.aspx.

(3) سلمان حسن أبو سته، المرجع السابق، ص 24.

من خلال ما سبق يمكن أن نميز بين أربعة مناطق رئيسة بالنسبة للتوزيع الجغرافي النباتي وهي:

1. نباتات منطقة البحر المتوسط.
2. نباتات المرتفعات الغربية والأغوار الشمالية.
3. نباتات المرتفعات الشرقية والأغوار الجنوبية.
4. نباتات السهل الساحلي.

المبحث الرابع: الطوائف الدينية والمجموعات العرقية بفلسطين

تتشكل فلسطين من أجناس بشرية متعددة جعلت منها إثنيات متنوعة على شكل فسيفساء، حيث تنفرد كل مجموعة عرقية بديانتها، لغتها وحتى ثقافتها الخاصة بها، وهي بذلك ترجع أصول سكانها إلى جنسيات مختلفة، منها من حافظت على ماضيها القديم بكل مكوناته، ومنها من ذابت في القبائل الأصلية التي عرفت بها المنطقة، متأثرة بعاداتها وتقاليدها وحتى الديانة التي كانت عليها، مع العلم أن هذا الواقع لم يمنع من تأثر السكان الأصليين أنفسهم بعادات وتقاليد وديانات الشعوب الوافدة، ويمكن تقسيم المجموعات العرقية الكبرى التي تواجدت بفلسطين إلى:

المطلب الأول: العرب

إن أول من سكن فلسطين حسب علماء الآثار هم "الكنعانيون" الذين تزامن مجيئهم مع "الأموريين"، وهما شعبان لقبائل هاجرت من شبه جزيرة العرب شمالا لتستقر في بلاد الشام وفلسطين تحديدا، وهذا ثابت وواضح في تاريخ فلسطين، وقد اتفق كل المؤرخين الشرقيين وحتى الغربيين منهم على أن أول من سكن فلسطين كانوا من العرب "الكنعانيين" و"الأموريين"، كما استقرت قبائل عربية أخرى هم اليبوسيون في منطقة القدس[1]، هذه الأخيرة هي أول من حفِظ التاريخ الإنساني سكنهم في القدس، قبل إكتشاف الكتابة والتدوين، حين كان يعتمد في دراسة التاريخ على الأحافير كمصدر وحيد، حيث استوطنوا مدينة القدس وما حولها بعد هجرتهم من موطنهم الأصلي في الجزيرة العربية، ولذلك عرفت أرض فلسطين بأرض اليبوسيين، الذين سُجّل لهم إنشاء عاصمة دولتهم في مدينة القدس، حيث كانت تعرف آنذاك باسم (يبوس) أو(أور سالم) أي مدينة السلام وكان ذلك سنة 2500 ق.م[2].

قام الكنعانيون العرب بفلسطين، بتأسيس ما يزيد على مئتي (200) مدينة كانت أبرزها بيسان، "حبرون" الخليل، أسدود، بئر السبع، عكا، حيفا، عسقلان وبيت لحم[3].

ومن أجل دحض افتراءات ومزاعم اليهود بإدعائهم أنهم سكان القدس الأصليين، وأنهم أول من عمَّر المدينة المقدسة وسكنها، محاولين تزييف فترة تاريخية هامة تمثلت في طمس وجود هذه الشعوب العربية التي سبق وجودها في القدس التواجد اليهودي بأكثر من 1500 عام، وجب التنويه بأن "اليبوسيين" الذين حكموا القدس كانوا وثنيين غير مؤمنين.[4]

وقد أوردت كتب التاريخ بناء على الآثار والمشاهدات أسماء كل القبائل التي سكنت فلسطين، حيث وردت صراحة في الكتب السماوية ومنها التوراة والإنجيل، في حين لم يرد أي ذكر لليهود في كتب التاريخ أو الكتب السماوية في هذه الحقبة الزمنية.

---

(1) طارق سويدان، **فلسطين ..التاريخ المصور**، سيماتول.نت، الكويت، 2004، ص 25.

(2) أحمد سالم رحال، **فلسطين بين حقيقة اليهود وأكذوبة التلمود**، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمّان (الأردن)، 2008، ص 114.

(3) محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية-خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة-**، المرجع السابق، ص 13.

(4) يافا سنوار، **اليبوسيون والكنعانيون**، المركز الفلسطيني للإعلام، زيارة بتاريخ: 2009/04/12، متاح على الرابط الآتي: https://www.palinfo.com/2752.

وحتى أنه عندما يأتي اليهود ليؤكدوا إدعاءاتهم على أن أصولهم فلسطينية يقومون بتفنيدها عندما يذكرون أحد آيات كتبهم السماوية في عبارة: "وَيَكُونُ مَتَى أَدْخَلَكَ الرَّبُّ أَرْضَ الْكَنْعَانِيِّينَ وَالْحِثِّيِّينَ وَالأَمُورِيِّينَ وَالْحِوِّيِّينَ وَالْيَبُوسِيِّينَ الَّتِي حَلَفَ لآبَائِكَ أَنْ يُعْطِيَكَ، أَرْضًا تَفِيضُ لَبَنًا وَعَسَلاً، أَنَّكَ تَصْنَعُ هذِهِ الْخِدْمَةَ فِي هذَا الشَّهْرِ"[1]، حيث تؤكد هذه الآيات بصريح العبارة أن أرض فلسطين ليست لهم، وإنما هي أرض الْكَنْعَانِيِّينَ وَالْحِثِّيِّينَ وَالأَمُورِيِّينَ وَالْحِوِّيِّينَ وَالْيَبُوسِيِّينَ، كما أنها مزدهرة ومتطورة بدليل أنها تفيض لبنا وعسلا حسب الآية.

كما أكدوا ذلك أيضا بقولهم؛ أن الإسرائيليين لما استولوا على المدينة بقيادة ملكهم داود قد عاشوا رفقة اليبوسيين حتى اندمج الشعبان مع بعضهما البعض[2].

وقد أكدت التوراة نفسها أن القدس كانت أرض غربة لليهود، وقصة الرجل الغريب الذي وفد مع قوم له إلى مشارف (يبوس) تُبين ذلك، "... وفيما هم عند يبوس والنهار قد انحدر جدا، قال الغلام لسيده: "تَعَالَ نَمِيلُ إِلَى مَدِينَةِ الْيَبُوسِيِّينَ هذِهِ وَنَبِيتُ فِيهَا". فَقَالَ لَهُ سَيِّدُهُ: "لاَ نَمِيلُ إِلَى مَدِينَةٍ غَرِيبَةٍ حَيْثُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ هُنَا"[3]. وجاء فيها أيضا: "وَقَالَ إبراهيم لِعَبْدِهِ كَبِيرِ بَيْتِهِ الْمُسْتَوْلِي عَلَى كُلِّ مَا كَانَ لَهُ: "ضَعْ يَدَكَ تَحْتَ فَخْذِي 3 فَاسْتَحْلِفَكَ بِالرَّبِّ الَهِ السَّمَاءِ وَالَهِ الأرض إن لا تأخذ زَوْجَةً لِابْنِي مِنْ بَنَاتِ الْكَنْعَانِيِّينَ الَّذِينَ أنا سَاكِنٌ بَيْنَهُم 4 بَلْ إلى ارْضِي وَإِلَى عَشِيرَتِي تَذْهَبُ وتأخذ زَوْجَةً لِابْنِي إسحاق"[4]، وهو ما يؤكد أن النبي إبراهيم عليه السلام كان غريبا لم تكن له عشيرة أو أهل في أرض كنعان، إذ لو كانت قبيلته تسكن هناك لطلب تزويج ولده من إحدى بنات قومه بدلا من إرسال عبده إلى بلاد النهرين لجلب عروس لابنه من قومه هناك، كما ورد أيضا في بعض النصوص التوراتية: "وَتَغَرَّبَ إبراهيم فِي ارْضِ الْفَلَسْطِينِيِّينَ أياماً كَثِيرَةً"[5]، وجاء فيها أيضا "وَسَكَنَ يَعْقُوبُ فِي ارْضِ غُرْبَةِ أبيه فِي ارْضِ كَنْعَانَ"[6]، كما تأكدت غربتهم عن فلسطين في آية أخرى من كتابهم: "وَجَاءَ يَعْقُوبُ إلى إسحاق أبيه إلى مَمْرَا قَرْيَةِ أربع (الَّتِي هِيَ حَبْرُونُ) حَيْثُ تَغَرَّبَ إبراهيم وإسحاق"[7].

لقد تعزز التواجد العربي بفلسطين، بفتحها سنة 636م بعد سلسلة من المعارك كان آخرها معركة اليرموك بقيادة أبي عبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد التي توجت بفتح الشام كلها[8]، واستمر الحكم الإسلامي على فلسطين لمدة تزيد عن 12 قرنا من 636م إلى غاية 1917م تخللته فترة إنقطاع ضئيلة أثناء الحروب الصليبية[9].

وقد كان من بين أهم الطوائف والقبائل العربية التي سكنت الأراضي الفلسطينية وإستقرت بها هي:

---

(1) سفر الخروج، الآية 13.

(2) يافا سنوار، المرجع السابق.

(3) سفر القضاة 19، الآيات 11-13.

(4) سفر التكوين 24، الآيات 03-04.

(5) سفر التكوين 21، الآية 34.

(6) سفر التكوين 37، الآية 01.

(7) سفر التكوين 35، الآية 27.

(8) محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية-خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة-**، المرجع السابق، ص ص 16-17.

(9) المرجع نفسه، ص ص 16-17.

الفرع الأول: البدو العرب

إن إعلان قيام الدولة الإسرائيلية لم يحرم فقط البدو الفلسطينيين من حقوقهم التاريخية في التنقل والرعي حيث ما شاءوا، بل هددهم في سلب أراضيهم، وحتى من حقهم في التواصل الطبيعي مع محيطهم، كما حولهم من بدو أحرار داخل وطنهم إلى لاجئين داخله وخارجه، وقد برز ذلك جليا على بدو النقب الذين تم قطع الإتصال بينهم وبين المراكز المدنية، كما هو الحال بمركز بئر السبع بعد تهويده وطرد وتهجير سكانه العرب منه. وعلى غرار باقي المجتمعات العربية كان ولا زال البدو مكونا رئيسا من مكوناتها، وهو كذلك الشأن في فلسطين، حيث ينحدر البدو فيها من صحراء النقب والمناطق المحاذية لصحراء شبه جزيرة سيناء وصحراء معان وقربها من صحاري شبه الجزيرة العربية[1].

بعدما كان البدو ينقسمون إلى قبائل وعشائر كثيرة تنتشر عبر كامل فلسطين قبل إقامة الكيان الصهيوني لدولته، أصبحوا في الوقت الحالي ينقسمون إلى قسمين فقط، هما بدو النقب وبدو الشمال، موزعين ومشتتين على العديد من القرى أو البلدات والمدن العربية في وسط فلسطين. وقد أجبر أغلب البدو فيها على القبول بمبدأ ملازمة المكان والتحول من حياة البداوة التقليدية إلى نوع من الحياة التي تجمع بين الرعي والزراعة، بعد أن اعتادوا على حياة البداوة التي تتسم بطابع الترحال بحثا عن الماء والكلأ[2]، وقد حصرت السلطات الإسرائيلية منذ العام 1951 حركتهم في النقب في مثلث ضيق يقع بين ثلاث نقاط هي ديمونا وعراد وبئر السبع بعد أن كانت حركة ترحالهم غير محددة، ليتبع بعدها بسن قانون الأراضي في العام 1952، والذي جاء فيه "أن كل من لا يحوز أرضه في نيسان (أفريل) من ذلك العام يفقد حقه فيها"، وهو ما يعني فقدان البدو حقوقهم في جميع الأراضي الواقعة خارج المثلث المذكور أعلاه.

وقبل هذا فقد أيقنت الدولة العثمانية التي عانت كثيرا من مشكلة ترحال البدو، وعدم استقرارهم بأن حلها يكمن فقط في توطينهم وإقناعهم بالاستقرار والتخلي عن الترحال، إلا أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض، رغم أنها وفرت لهم مساكن حجرية بدل الخيام التي كانوا يسكنوها، كما أقامت لهم تنظيما إداريا محاولة بذلك إخضاعهم وتنظيم شؤونهم وضبطها، ومع هذا فقد باءت كل محاولات التوطين[3]، وبقوا على طبيعتهم البدوية التي تتميز بالحل والترحال.

وحاليا بلغ تعداد بدو النقب ما يفوق 170.000 (مئة وسبعين ألف) نسمة، فيما بلغ عدد سكان بدو الشمال ما يقارب 60.000 (ستين ألف) نسمة، كما يتوزع في وسط فلسطين نحو 15 ألفا آخرين. مع العلم أنه كان يعيش في النقب لوحدها نحو 80 ألف بدوي من بين حوالى مليون عربي تقريبا، كانوا يعيشون حينها في فلسطين، حسب ما أشارت إليه الإحصائيات التي أرفقت بقرار التقسيم لعام 1947م. والحقيقة أنه تم طرد أو تهجير قبائل بدو النقب إلى شرقي الأردن وسيناء في مطلع الخمسينيات، حيث لم يتبق من أراضيهم إلا نحو 12 ألفاً دونما فقط في منتصف الخمسينيات[4].

وبالرغم من أن بدو النقب يقيمون في تسعة وخمسون 59 مركزا، إلا أن السلطات الإسرائيلية لا زالت ترفض الاعتراف بهذه المراكز مصرة على تصنيفها "قرى غير معترف بها"، ممارسة عليهم ضغوطا كبيرة كحظر بناء البيوت الدائمة ومنع تزويدهم بالماء، الكهرباء وخطوط الهاتف. وحتى يتم لها مراقبتهم

---

(1) حلمي موسى، "بدو فلسطين بين البقاء والتهجير"، فلسطين السفير، عدد: 08، ديسمبر 2010، متاح على الرابط الآتي: http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1738.

(2) المرجع نفسه.

(3) محمد يوسف سواعد، **البدو في فلسطين: الحقبة العثمانية (1516-1914)**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان (الأردن)، 2008، ص ص 177-181.

(4) حلمي موسى، المرجع السابق.

بشكل دائم ومستمر أنشأت ما أسمته "بـالدورية الخضراء" حتى يسهل لها مراقبة أي تجمع بدوي وهدم أي بناء قد يبنى، كما أرهقتهم بالغرامات الباهظة في حال إرتكاب أي مخالفة[1].

ونفس السياسة طبقتها السلطات الإسرائيلية على بدو مناطق 48، بل ووصل بها الأمر إلى الإدعاء أن أصولهم تعود لليهود وأنهم غير عرب، إلا أن هذه الأكاذيب لم تنطل عليهم.

وقد دعا "روبير بايبر" منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى الإنهاء الفوري للخطط الإسرائيلية المتعلقة بنقل فلسطينيين من بدو مجتمع "أبو نوير" المقيمين حاليا بالأراضي الفلسطينية المحتلة بمنطقة القدس لأجل توسيع مستوطنة "معالي أدومين"، مؤكدا على أن هذا النقل القسري سيؤدي حتما إلى تهديد ثقافتهم وسبل كسب عيشهم[2].

وفي محافظة القدس يتفرع بدو الجهالين إلى أربع عشائر رئيسية وهي: عشيرة لسلامات، وعشيرة أبو داهوك، وعشيرة الصرايعة، وعشيرة الكرشان، ويبلغ عددهم الإجمالي في جميع أماكن وجودهم في محافظة القدس نحو خمسة آلاف وخمسمائة (5500) نسمة[3].

في حين تضم التجمعات البدوية في محافظة الخليل عدة عشائر رئيسة هي:

- تجمع بدو الكعابنة "الزويديين": وهو عبارة عن قرية كاملة، عدد سكانها يتراوح بين 1300 و1500 نسمة.
- تجمع بدو الصرايعة "الفقير": وهو عبارة عن قرية كاملة، يتراوح عدد سكانها من 1000 إلى 1300 نسمة.
- تجمع بدو الكعابنة "الفراجات": وهو عبارة عن قرية كاملة يتراوح عدد سكانها من 1300 إلى 1500 نسمة.
- تجمع بدو الصرايعة "الهذالين": وهو عبارة عن قرية كاملة، يتراوح عدد سكانها من 1300 إلى 1500نسمة؛ وتتبعه عائلة التبنة خارج مخطط القرية.
- تجمع بيرين البدوي: يقع شرق مدينة الخليل وجنوب بلدة بني نعيم؛ وتسكنه عائلة "الفقير" البدوية.
- تجمع العزازمة البدوي: يقع في منطقة "البويب" جنوب شرق الخليل، وتسكنه عشيرة العزازمة.
- تجمع العزازمة سلمي البدوي: يقع في منطقة "خلة الحجر" جنوب شرق مدينة الخليل؛ وتسكنه عشيرة العزازمة.
- مسفرة بني نعيم: ويوجد فيها تجمع لعشيرة الحناجرة البدوية "الحنجوري"، إضافة إلى بعض الأسر البدوية التي تسكن في منطقة "وادي السادة" وتنتمي لعشيرة العزازمة.
- تجمع بدو الرماضين والفريجات في قرية الرماضين أقصى جنوب غرب محافظة الخليل، ويبلغ عدد سكان تجمعهما قرابة 5400 نسمة حتى سبتمبر 2015، وهم يتوزعون على إثنتي عشرة (12) قبيلة.

---

(1) حلمي موسى، المرجع السابق.

(2) أخبار الأمم المتحدة، **بدو فلسطين، الأمم المتحدة تدعو إلى إلغاء خطط إسرائيلية لنقل فلسطينيين بدو من الضفة الغربية**، بتاريخ: 2016/01/19، زيارة بتاريخ: 2020/04/20، متاح على الرابط الآتي: https://news.un.org/ar/tags/bdw-flstyn/date/2016-01.

(3) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، **التجمعات السكانية البدوية في فلسطين**، زيارة بتاريخ: 2020/12/26، متاح عبر الرابط الآتي:https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9722

●تجمع بدوي في منطقة "فرعة": يقع بين تفوح ودورا؛ ويتكون من عشرين أسرة بدوية، يتراوح مجموع تعداد سكانها بين 100و150 نسمة، قسم من هذه العائلات قدم إلى فرعة قبل 45 عامًا؛ وقسم آخر قدم إليها قبل 20 عامًا.

●تجمع بدوي في بلدة خاراس: يتواجد شمال غرب مدينة الخليل بالقرب من بلدة خاراس، وتسكنه عائلة واحدة هي عائلة الهذالين التي تعود أصولها إلى منطقة يطا جنوب الخليل، ويتكون من سبعة بيوت شعر لسبع عائلات إجمالي أبنائها نحو أربعين نسمة[1].

الفرع الثاني: الطائفة الدرزية

هي طائفة إنشقت عن الإسماعيليين زمن الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، حيث ظهر هذا المذهب التوحيدي سنة 1012م منتشرا في مناطق مختلفة، ثم تركز أتباعه في جبال لبنان ووادي التيم والخليل، اشتق إسمهم من "نشتكين الدرزي" أحد دعاة مذهبهم[2]، ويعتبر الدروز موحدون مسلمون مؤمنون، حيث يقول أحد شيوخهم "محمد أبو شقرا": "الموحدون الدروز مذهب خاص من المذاهب الإسلامية المتعددة، وهو كجميع المذاهب الأخرى وليد إجتهادات فقهية وفلسفية في أصول الحكم.

والواقع أن المتتبع لتاريخ مذهب الموحدين يرى أنه يمثل مدرسة فكرية خاصة من مدارس الفكر الإسلامي"[3].

وترجع أصولهم إلى قبائل عربية إستوطنت سوريا في عصور سبقت الفتح الإسلامي، ويتركز سكن دروز فلسطين بقرى في صفد وعلى سفح جبل الكرمل[4].

ويعود وجودهم في فلسطين إلى بداية دعواهم، حيث سكنوا الساحل بين غزة وعكا وفي الداخل من عكا إلى صفد في الجليل الأعلى، أما في الجنوب فقد اتخذوا من غزة وعسقلان وأشدود والرملة مراكز لهم، في حين استقر بالشمال وافدون جدد من جبل لبنان وادي التيم ومنطقة حلب، حيث وصل العدد الأكبر منهم خلال العقود الأولى من القرن السابع عشر الميلادي، عندما أصبح سنجق صفد جزء من إمارة فخر الدين المعني الثاني[5]، والذي بوفاته طويت حقبة سياسية مهمة من تاريخهم، حيث دبت الفتن الداخلية وبدأت الصراعات الدرزية الدرزية تتفاقم، إلى أن وصلت بهم حتى قيام معارك وادي القرن والغلغول[6].

---

(1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، **التجمعات السكانية البدوية في فلسطين**، المرجع السابق.

(2) سعيد نفاع، **العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى الـ 48**، ط2، الدار التقدمية، بيروت، 2010، ص ص 11-12.

(3) القاسم نبيه، **واقع الدروز في إسرائيل**، دار الأيتام الإسلامية، القدس، 1976، ص 222.

(4) نجلا أبو عز الدين، **الدروز في التاريخ**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1985، ص ص 9 و 11.

(5) المرجع نفسه، ص ص 167-168.

(6) رياض حامد تقي الدين، **التجربة العسكرية الدرزية ومسارها التقدمي**، ط1، شركة مطابع الجبل الأخضر، بيروت، 1987، ص ص 68-69.

يذكر "أوبنهايم" أنه في نهاية سنة 1899 وبداية سنة 1900م وصل عدد دروز (صفد) وحدهم نحو 15 ألف (15.000) نسمة[1].

وقد تقلصت أعدادهم بفلسطين خلال القرن التاسع عشر الميلادي، حيث هاجروا منها رافضين الخدمة العسكرية المفروضة عليهم من قبل الإحتلال المصري آنذاك في عهد إبراهيم باشا، كما زادتهم الضرائب المرهقة والتجاوزات إصرارا على الهجرة، حيث بقيت العديد من القرى خالية تماما من السكان الذين كانوا قد هاجروا إلى "حوران" الواقعة بين جنوب سوريا وجنوب الأردن[2].

بلغ عددهم سنة 1887م نحو 7860 نسمة في كامل فلسطين، في حين أحصت ولاية سوريا في سنة (1880–1881) دروز شمال فلسطين حيث قدرت تعدادهم بـ: (2752 نسمة)، أما إحصاء شوماخر لسنة 1886م فقد قدر تعدادهم عبر كامل فلسطين بـ: 7360 نسمة[3].

وقد بدأت أعدادهم في التناقص خلال القرن العشرين الميلادي، حيث قدر عددهم سنة 1922 (6928 نسمة)، وفي سنة 1931 بلغ (8823 نسمة)، لكن وصل سنة 1945 إلى (14858 نسمة) بزيادة تقدرت نسبتها بـ: 0.88 من إجمالي سكان فلسطين، في حين بلغ عددهم سنة 1949م (13132 نسمة) موزعين على عدة قرى أهمها دالية الكرمل، كسرى، عسفيا، الرامة، شفا عمرو، يانوح، المغار، كفر سميع، يركا، جث، بيت جن، كفر ياسيف، جولس، حرفيش، ساجور، البقيعة، أبو سنان وعين الأسد)[4].

تعتبر بلدة دالية الكرمل التي تقع في شمال البلاد من أكبر البلدات الدرزية في إسرائيل ويبلغ عدد سكانها من الدروز 13,000 نسمة تعود جذورهم التاريخية إلى المنطقة الجبلية المجاورة لمدينة حلب السورية الشمالية.

أما بلدة عسفيا فهي تقع على جبل الكرمل، حيث تم إنشاؤها على أنقاض مستعمرة بيزنطية، حيث يعتقد بعض المؤرخين بأنها كانت في السابق مركزا صليبيا، يبلغ عدد سكانها نحو 9000 نسمة منهم 70% دروز، والباقون مسيحيون ومسلمون، في حين تقع مدينة شفا عمرو إلى الشمال الشرقي من حيفا، يسكنها نحو 27 ألفا من الدروز والمسيحيين والمسلمين، وتحتضن البلدة عددا من الأماكن المقدسة ودور العبادة التابعة للطوائف الثلاث جميعا، أما في المنطقة الشمالية تقع قرية المغار في موقع يطل على بحيرة طبريا، ويبلغ عدد سكانها نحو 17,000 نسمة، 60% منهم دروز، 20% عرب مسلمون و20% مسيحيون.

---

(1) عز الدين المناصرة، "الدروز الفلسطينيون: من سياسة فرق تسد البريطانية إلى سياسة حلف الدم الصهيونية"، **جريدة الحوار المتمدن**، عدد 5749، بتاريخ: 2018/01/06، متاح على على الرابط الآتي:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=585109.

(2) نجلا أبو عز الدين، المرجع السابق، ص 168.

(3) سعيد نفاع، المرجع السابق، ص ص 19-20.

(4) المرجع نفسه، ص 20.

تقع قريـة الرامة في الجليل الأعلى شمالي مدينة عكـا، ويبلغ عدد سكانها 7000 نسمـة، وتعد مدينة ثقافية بإمتياز، حيث كانت نسبة الأطباء، المهندسين والمحامين فيها أعلى نسبـة في القطاع العربي سنة 1948.

تقع قرية سجور بجوار الرامة من الجهة الشمالية، على قمة جبل الجرمق، كما تقع قرية بيت جن على جبال الجليل الأعلى غربي جبل الجرمق، وينتمي جميع سكانها إلى الطائفة الدرزية، ويبلغ ارتفاعها 940م عن سطح البحر، ويبلغ عدد سكانها حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية لشهر ديسمبر 2008 حوالي 10.500 نسمة[1]، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح النمو السكاني بحسب الطائفة الدرزية في فترات زمنية متعددة (بالآلاف).

السنوات	عدد السكان في بداية الفترة	الزيادة الطبيعية	عدد السكان في بداية الفترة	نسبة النمو السنوي (%)
1960-1955	18.0	5.0	23.3	%4.4
1971-1961	23.3	13.5	37.3	%4.4
1982-1972	37.3	18.1	65.6	%3.8
1995-1983	65.6	28.2	94.0	%2.8
2008-1996	92.2	29.4	121.9	%2.2
2017-2009	123.3	18.0	141.2	%1.5

المصدر: نبيل الصالح، **المجتمع والتركيب السكاني (فصل من كتاب إسرائيل العام 2020)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2020، ص 09.

تشتهر قرية البقيعة بكثرة ينابيعها وازدهار بساتينها ومزارعها، كما توجد بها مواقع مهمة للدروز، وتعد قرية عين الأسد القرية الوحيدة لهذه الطائفة، التي تم تأسيسها في القرن العشرين، وقد نزح سكانها الأصليون من بيت جن وسوريا ولبنان، في حين تقع قرية كفر سميع غربي البقيعة التي يعتقد بأنها مقامة في موقع بلدة كفار ساما، وإلى الجنوب منها تقع قرية كسرا، التي عُدَّت أصغر قرية درزية في فلسطين خلال القرن التاسع عشر، أما حاليا فقد شارف تعداد سكانها على 3500 نسمة، وغير بعيد عنها تقع قرية يانوح التي يقع بجانبها مقام النبي شمس المسلم.

وفي منطقة الجليل الغربي تتواجد بلدة يركا التي تعد القرية الوحيدة للدروز، ويبلغ عدد سكان البلدة نحو 15,000 نسمة، 98.5% منهم من الدروز، وتحتضن مواقع عديدة، أشهرها ضريح أبو السرايا غنايم، الذي يعد من علمائهم الكبار في القرن الحادي عشر[2].

---

[1] موسوعة المعرفة، **بيت جن**، زيارة بتاريخ: 2020/12/28، متاح عبر الرابط الآتي:

https://www.marefa.org/بيت_جن

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، **القرى والبلدات الدرزية في فلسطين**، زيارة بتاريخ: 2020/12/26، متاح على الرابط الآتي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4041#swipe-menu

أما فيما يخص علاقتهم بإسرائيل، فقد إعترفت بهم رسميا كطائفة لها كيان ديني منفرد له محاكمه الخاصة وزعامته الروحية، بالرغم من كون ثقافتهم ثقافة عربية ولغتهم اللغة العربية، فقد سمحت لهم بالإنخراط في جيش الدفاع الإسرائيلي وحرس الحدود. إن الطائفة الدرزية في إسرائيل تحظى بوضع خاص ومتميز جعلها تنفرد على باقي الطوائف، بتولي أبنائها للمناصب الهامة والعمل في مجال السياسة والحياة العامة وخدمة الجيش.

وبمجرد قيام دولة إسرائيل إنخرطوا في جيش الدفاع الإسرائيلي ضمن كتيبة شُكلت منهم رفقة بعض البدو والشركس، وقد كان الإتفاق الذي عقده زعيم طائفتهم سنة 1956م، سببا في خلق الكتيبة الدرزية، والذي بموجبه تم سن قانون يلزم رجالهم بالالتحاق بجيش الدفاع الإسرائيلي، كما كانت لهم قوة برية من ضمن القوات النظامية لجيش الدفاع الإسرائيلي يتشكل معظم جنودها من الدروز، تعرف بكتيبة "حيرف" أو الكتيبة الدرزية، ولم تقتصر خدمتهم العسكرية على القوات البرية فقط، بل شملت أيضا عددا من الوظائف في جيش الدفاع الإسرائيلي كالمهام القتالية، المهام الداعمة للقتال، التكنولوجيا واللوجستيات، سلاح الطب، الاستخبارات والكليات العسكرية[1].

يُذكر أنه من كل العرب يعتبر الدروز هم الوحيدون الذين استطاعت السلطات الإسرائيلية أن تشكل منهم وحدات عسكرية للخدمة في جيشها كمتطوعين منذ قيامها[2].

الفرع الثالث: الطائفة الشركسية

بدأ تواجد القبائل الشركسية في فلسطين منذ سنة 1870، قادمين من شمال القوقاز في الجنوب الروسي خلال عهد الدولة العثمانية، حيث كانت أول محطة نزلوا بها هي مارويل الواقعة على الحدود اليونانية البلغارية، وقد كان سبب إسكانهم في بلاد البلغار والبلقان إحداث أكثرية مسلمة بها وكذا جعلهم حاجزا بشريا وجدار صد قوي يفصل العاصمة اسطنبول عن أوروبا[3].

وقد كان لبسالتهم في المعارك التي كانوا يخوضونها في أوروبا الشرقية والبلقان سببا كافيا بضرورة الاستفادة من قدراتهم الحربية، إلا أن الهزائم المتتالية التي ألمت بالعثمانيين أمام الروس وحلفائهم الأوروبيين، حتمت عليهم ترحيلهم، ونقلهم من شرق أوروبا إلى شبه جزيرة الأناضول، ودول المشرق العربي، حيث انتقل الجزء الأكبر منهم إلى بلاد الشام، أين خصصت لهم الدولة العثمانية أراض بسيناء للإقامة بها[4]، والجدير بالذكر أنه في 18 مارس 1878م أجبرت سفينة سفينكس "Sphinx" النمساوية التي كانت تقل 3000 شركسي كانوا متوجهين من ميناء كفالا "Cavalla" اليوناني نحو ميناء اللاذقية من أن يُغيّرُوا وجهتهم ويستقروا بمنطقة الغاب التابعة لقيسارية بفلسطين بعد اشتعال النيران بأحد عنابرها الذي

---

(1) نعيم عرايدي، **الدروز في إسرائيل**، زيارة بتاريخ: 2020/12/19، متاح على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية عبر الرابط الآتي:
https://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/TheIsraeliSociety/Pages/Focus%20on%20Israel-%20The%20Druze%20in%20Israel.aspx.

(2) ردينة عبد المجيد، **سياسة إسرائيل التعليمية تجاه العرب في فلسطين المحتلة**، ط1، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمّان، 2012، ص 33.

(3) شوكت المفتي، **أباطرة وأبطال في تاريخ القوقاز**، ط1، مطبعة المعارف، القدس، 1962، ص 215.

(4) مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم –دراسة في أوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة سنة 1948-**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2010، ص 27.

نتج عنه وفاة 500 مهاجر بعد إختناقهم ليستوطن الباقون والمقدر عددهم بـ: 2500 مهاجر شركسي بفلسطين[1].

وهناك من يعتقد أنهم جاءوا إلى البلاد مع السلطان العثماني سليم الأول (1470-1520)، واستقروا غربي القدس، أين سيطرت أحد أسرهم على قرية العنب على الطريق الرابط بين يافا والقدس وهم آل أبو غوش حيث استطاعوا فرض إتاوات مقابل حماية حجاج بيت المقدس[2].

تتمركز القبائل الشركسية منذ تاريخ قدومها قبل 150 عاماً في قريتي الريحانية، وكفر كما، على الشمال الفلسطيني في الجليل الأعلى على جبال الجليل الأخضر، وإلى الشرق من بحيرة طبريا تقع كفر كما، التي تقيم بها عائلات شركسية من قبيلة "شابسوغ"، في حين وبالقرب من الحدود السورية تتواجد بلدة الريحانية التي يسكنها شراكسة من قبيلة "إبزاخ". وقد بلغ عدد العائلات الشركسية 46 عائلة تفرعت من القبيلتين بعدد إجمالي من السكان بلغ 4500 نسمة[3]، ويبلغ عددهم عبر كامل فلسطين حوالي 30.000 نسمة، وقد اعتنقوا الدين الإسلامي، وبالرغم من إتباعهم المذهب السني إلا أنهم لم يتشاركوا مع العرب في عاداتهم ولا ثقافاتهم، وهم أيضا يشاركون في شؤون الدولة الوطنية والإقتصادية دون أن ينصهروا في أي من الطائفتين الإسلامية أو اليهودية[4].

وقد أحاطوا مجتمعاتهم لفترة طويلة بعزلة عن باقي الطوائف، فكان الطابع المعماري لمنازلهم يمتاز بالتلاصق، وذلك بهدف المحافظة على عاداتهم وتقاليدهم التي اختصوا بها عن باقي الأقليات المتواجدة بالمنطقة، ولكن هذا لم يمنعهم من الإندماج حديثاً في المجتمع الفلسطيني[5].

وقد تمكنت إسرائيل في خمسينات القرن الماضي من ضم أقلية شركسية للخدمة في جيشها، وكان هدف هذه الفئة ضمان وجودهم ضمن التجنيد الإجباري بسبب حملهم للهوية الزرقاء الإسرائيلية، التي فُرضت عليهم مقابل وجودهم، إلا أن هذا لم يشفع لهم حيث عانى شعبهم من الجرائم الإسرائيلية، كما تعرضوا للتهجير والطرد ومصادرة أراضيهم، إذ قامت في سنة 1953 السلطات الإسرائيلية بطرد سبع عائلات شركسية من قرية الريحانية، كما غادرت سنة 1957 عدة أسر إلى تركيا هرباً من تعسف الاحتلال، ونتيجة لسياسة المصادرة التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية تقلصت مساحة قرية كفر كما إلى نحو 6500

---

(1) جودت حلمي صالح ناشخو، **تاريخ الشركس والشيشان في لواءي حوران والبلقاء من عام 1878- 1920م**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ في كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، الجامعة الأردنية، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد الكريم غرايبة، ماي 1995، ص 29.

(2) الكزندر شواش، **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882 دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، تر: كامل جميل العسلي، ط2، منشورات الجامعة الأردنية، عمّان (الأردن)، 1993، ص 268.

(3) زهير دولة، **الشراكسة.. تعايشوا مع الفلسطينيين وإختلفوا مع اليهود**، الإمارات اليوم، بتاريخ: 2018/04/01، متاح على الرابط الآتي: https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2018-04-01-1.1085502.

(4) مأمون كيوان، المرجع السابق، ص 27.

(5) زهير دولة، المرجع السابق.

دونم[1] بعدما كانت نحو 8500 دونم، وتقلصت أراضي قرية الريحانية إلى 1600 دونم بعد أن كانت تصل إلى 6000 دونم، وهو ما أدى بالغالبية من الطائفة إلى رفض الخدمة العسكرية[2].

يذكر أنه منذ سنة 1957م وبطلب من زعماء الطائفتين الشركسية والدرزية تم فرض إلزامية الخدمة العسكرية على الذكور من الطائفتين، كما بدأ بعض شباب بدو العرب الإنخراط من تلقاء أنفسهم ضمن جيش الدفاع الإسرائيلي[3].

والجدول التالي يوضح النمو السكاني حسب الديانة الإسلامية خلال فترات زمنية متباينة.

جدول يوضح مصادر النمو السكاني بحسب الديانة الإسلامية في فترات زمنية متعددة (بالآلاف).

السنوات	عدد السكان في بداية الفترة	الزيادة الطبيعية	عدد السكان في بداية الفترة	نسبة النمو السنوي (%)
1960-1955	131.8	34.8	166.3	%4
1971-1961	1.911.2	118.9	344.0	%5
1982-1972	2.662.0	185.8	530.8	%4.1
1995-1983	3.349.6	278.6	813.0	%3.4
2008-1996	4.522.3	411.4	1.240.0	%3.3
2017-2009	5.608.9	294.9	1.561.7	%2.5

المصدر: نبيل الصالح، المرجع السابق، ص09.

المطلب الثاني: اليهود

يؤكد اليهود بأنفسهم أنهم ليسوا السكان الأصليين لفلسطين، بل هم غزاة دخلوها بالتقريب حوالي 1210 ق.م، وهو التأريخ التقريبي لغزوهم أرض كنعان (فلسطين)[4]، ومع ذلك لا يمكن أن ننكر تواجدهم بها خلال فترات زمنية محددة، ولكن ليس على كل فلسطين بل على أجزاء ومواقع محددة منها شهدت خلالها دولتهم تناحرا وصراعات أدت بهم إلى الإنقسام والتشرذم، حيث وصلت الإنقسامات الطائفية أوجها بين اليهود في منتصف القرن الثاني قبل الميلاد، واستمرت حتى خراب الهيكل سنة 70م[5]، وقد وصل التهكم والسخرية من تعدد الآراء وتباينها فيما بينهم، لدرجة القول أنه من الممكن أن تجد إثنين من اليهود

---

[1] وحدة لقياس الأرض تعادل 1000متر مربع للدونم الواحد، ومنه 6500 دونم يقابلها 650 هكتار.

[2] زهير دولة، المرجع السابق.

[3] مأمون كيوان، المرجع السابق، ص 22.

[4] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، **اليهود في جدول أحداث التاريخ**، زيارة بتاريخ: 2020/11/29، متاح على عبر الرابط الآتي: mfa.gov.il

[5] Shaye J. D Cohen, **From the Maccabees to the Mishnah Africa**, Westminster Press, Philadelphia, 1989, p. 143.

لهما ثلاث آراء، هو ما أكده الأدب التلمودي من أنهم إنقسموا على أنفسهم إلى أربع وعشرين طائفة في إسرائيل[1].

والحقيقة أنه لا يمكننا الوثوق بالمعلومات الإحصائية خلال العقود الثلاثة التي سبقت إحتلال فلسطين كون جُل المصادر التي نشرت إحصائيات هذه الفترة كانت إما يهودية أو بريطانية أو إمريكية، حيث تعمدت التلاعب بالأرقام خدمة لأغراض سياسية لصالح اليهود وقصد إعلانها أمام المجتمع الدولي، وهو ما يجعلها غير دقيقة[2]، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح تقرير الإدارة البريطانية سنة 1922م حول إحصائيات سكان المدن الفلسطينية.

السكان	العدد
المُحَمَدِيُون [المسلمون]	**590.890**
اليهود	**83.794**
السامرة	**163**
المسيحيون	**73.024**
الدروز	**7.028**
البهائية	**265**
المتاولة	**156**
الهندوس	**1.454**
السيخ	**408**
المجموع	**757.182**

المصدر: محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس السكان والأرض (العرب واليهود)1275-1368هـ/1858-1948م**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2009، ص 73.

وقد أدخلت الإدارة البريطانية الشراكسة، المغاربة، البوسنيين والتركمان في عداد السكان المحمديين، في حين جعلت المتاولة (الشيعة) والدروز طوائف مستقلة معتبرة إياهما ديانتين مستقلتين رغم أنهما من المسلمين واستثنت منهم عرب البدو الرحل، وهو الأمر الذي لم يحدث مع اليهود والمسيحيين، حيث أحصت المسيحيين بكل طوائفهم دفعة واحدة، أما اليهود فقد تم إضافة السُوّاح والزُوّار والحجيج إلى أعدادهم، مع العلم أن أعدادهم تفوق أعداد طائفة السامرة اليهودية التي ذُكرت منفردة ضمن الجدول الإحصائي بالرغم من أن عددها لم يزد على 163 نسمة فقط[3]، والجدول التالي يوضح ذلك:

(1) David Flusser, **The Spiritual History of the Dead Sea Sect**, MOD Books, Tel-Aviv, 1989, p. 15.

(2) محمد عيسى صالحية، المرجع السابق، ص 71.

(3) المرجع نفسه، ص ص 72-73.

جدول يوضح سكان القدس سنة 1922.

السكان	العدد
المسلمون	**13.413**
المسيحيون	**14.699**
اليهود	**33.971 يسكن منهم 29.000 خارج الأسوار**
آخرون	**495**

المصدر:

A Survey of Palestine, **Prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry**, vol.I, Institute for Palestine studies, Washington, 1991, p. 148.

وفي مقدمة كتاب وضعت من طرف هربرت صموئيل جاءت إحصائياته، حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول يوضح سكان القدس خلال سنتي 1945-1946.

السكان	العدد
المسلمون	583.188
المسيحيون	84.559
اليهود	79.293
الدروز	7.034
المتاولة	160
البهائيون	158
السامريون	157
المجموع	754.549

المصدر:

Luke Harrg and Roach Edward, **The Hand Book of Palestine**, Mac Millanco, St Martin's Street, London, 1922, p.33.

أما سكان القدس فقد بلغ تعدادهم 64.000 نسمة[1].

وقد تطور عدد اليهود ما بين سنتي 1918-1948م بنسب مقلقة بعدما كانت لا تتعدى 7.2% سنة 1918 لتصل إلى غاية 31.5%، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] محمد عيسى صالحية، المرجع السابق، ص 74.

جدول يوضح ازدياد أعداد اليهود مقارنة بالسكان العرب فيما بين سنتي 1918-1948م.

السنة	إجمالي عدد السكان	العرب	النسبة المئوية	اليهود	النسبة المئوية
1918	694.000	644.000	%92.8	50.000	%7.2
1922	752.048	668.258	%88.9	83.790	%11.1
1925	847.238	725.513	%85.6	121.725	%14.4
1929	690.043	803.562	%83.7	156.481	%16.3
1931	1.033.313	858.707	%83.1	174.606	%16.9
1933	1.140.941	905.974	%79.4	234.967	%20.6
1936	1.366.692	982.614	%71.9	384.078	%28.1
1939	1.501.698	1.056.241	%70.3	445.457	%29.7
1942	1.620.005	1.135.597	%70.1	484.408	%29.9
1944	1.739.624	1.210.922	%69.6	528.703	%30.4
1946	1.936.000	1.328.000	%68.6	608000	%31.4
ماي 1948	2.065.000	1.415.000	%68.5	650.000	%31.5

المصدر: مركز المعلومات الفلسطيني (وفا)، **تطور أعداد اليهود مقارنة بالسكان العرب، بفعل الهجرة اليهودية من الخارج إلى فلسطين خلال الفترة (1918-1948م)**، زيارة بتاريخ: 2021/11/29، متاح على الرابط الآتي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2204

ومن خلال هذا الجدول يتوضح لنا ازدياد أعداد اليهود مقارنة بالسكان العرب فيما بين سنتي 1918-1948م، والسبب واضح هو نتيجة للهجرة اليهودية من الخارج نحو فلسطين.

إن الشعب اليهودي يعد من أكثر شعوب العالم تفككا وضعفا وإنقساما، وتبرز هذه الإنقسامات جليا داخل الدولة الإسرائيلية من خلال تصنيفهم حسب مصدر هجرتهم، عرقيتهم، تدينهم وإيديولوجيتهم.

وحتى نؤكد ما ذكرناه حولهم من الإنقسام داخل المجتمع اليهودي، والذي أفرز طوائف وجماعات متعددة، نذكر بعضا من أبرزها:

الفرع الأول: السفارد Sephardim

تعود أصول هذا المصطلح إلى لفظ "سفارديم" في اللغة العبرية، و"سفارد" اسم مدينة في آسيا الصغرى ربطت بإسبانيا عن طريق الخطأ، حيث تم ترجمتها في الترجوم[1]إلى "إسباميا"، و"سباميا"، أما في البشيطا[2] فتعني "إسبانيا"، والكلمة تُستخدَم حاليا للإشارة إلى اليهود الذين عاشوا أصلاً في إسبانيا والبرتغال، للتفريق بينهم وبين الإشكناز الذين كانوا يعيشون في ألمانيا وفرنسا ومعظم مناطق أوروبا، فهم اليهود الذين كانوا يقيمون في إسبانيا وحوض البحر المتوسط، وكذا اليهود الذين هاجروا من آسيا وإفريقيا، بالإضافة إلى يهود فلسطين، وكلمة (سفرد) التي اشتق منها إسمهم لها دلالات دينية وأخرى اجتماعية، كون

(1) الترجمة الآرامية لأسفار موسى الخمسة.

(2) الترجمة السريانية لأسفار موسى الخمسة.

طقوسهم الدينية ما هي إلا استمرار للطقوس اليهودية التي نشأت في بابل، كما أن عبريتهم مختلفة عن عبرية الإشكناز، حيث أن محادثاتهم اليومية تتم على حسب لغة البلاد التي جاؤوا منها[1].

وقد كانت أزهى فترة في تاريخهم هي الفترة التي حكم فيها المسلمون شبه جزيرة أيبيريا حيث أطلقوا عليها إسم (العصر الذهبي). وقد أتقن أفراد هذه الجماعة اللغة العربية متخذين منها لسان حالهم، كما كتبوا بها كامل أعمالهم سواء كانت دينية أو دنيوية. وتغير حال أفراد الجماعة مباشرة بعد إسترداد المسيحيين لشبه جزيرة إيبيريا، حيث غيروا من لغتهم فتحدثوا اللادينو التي هي لهجة إسبانية، مصطبغين بالصبغة الإسبانية، إلا أن هذا التحول لم يشفع لهم، حيث تمّ طردهم منها سنة 1492م، ومن البرتغال سنة 1497م، لذا اضطرت أعداد كبيرة منهم للهجرة نحو مناطق نفوذ الدولة العثمانية مستقرين بشبه جزيرة البلقان وشمال أفريقيا، وقد عدت مدينة سالونيكا في شبه الجزيرة اليونانية عاصمة السفارد في العالم حتى الحرب العالمية الأولى، حيث ضمّت أغلبية سفاردية تركزت حول الميناء، كما استقروا بكل من أدرنة، الأستانة، صفد، القدس والقاهرة[2].

يذكر بأن عنصرهم كان هو الغالب عدديا على الطائفة الإشكنازية منذ بداية تواجدهم، ثم تراجعت أعدادهم لتشكل النصف خلال القرون الوسطى، وقد تواصل تراجع هذه الأعداد أمام الطائفة الإشكنازية، حيث وصل إلى 1.5 مليون، في حين بلغ عدد الإشكنازيين 15 مليون نسمة في بداية الحرب العالمية الثانية، وقد كان تعدادهم داخل فلسطين قبل موجة الهجرات اليهودية في نهاية القرن التاسع عشر ما يقارب 10.000 يهودي[3].

وهم بهذا يشكلون ما نسبته 10% من يهود العالم، وقد أهملتهم الحركة الصهيونية في بداية التهجير اليهودي لفلسطين بعدم بذلها أي جهد لتهجيرهم، معتبرة أن اليهودي هو (الإشكنازي) فقط، بل ذهب بعض الباحثين اليهود إلى القول بأن السفرديم "ليسوا يهوداً"، إلا أن هذا لم يمنع هجرتهم التي استمرت حتى أصبحوا يشكلون 50% من مجموع سكان إسرائيل، لكنهم ظلوا يعانون من التفرقة، بعدم شغلهم أي مراكز عليا في الدولة، حتى أن المستوى الثقافي لأبناء هذه الطائفة منخفض جدا كونه لا يتعدى 05% من مجموع الخريجين، كما أن معدل التزواج مع طائفة الإشكناز لا يتجاوز 17% وهو الشيء الذي يعكس تجذر التفرقة بين المجتمع الإسرائيلي[4].

بعد تأسيس دولة الإحتلال سنة 1948م هاجرت أعداد كبيرة من اليهود الشرقيين، وهو ما أدى إلى زيادة عدد السفارد، وقد انجرت عن هذه الزيادة آثار سلبية حيث اتسمت العلاقة بين الطائفتين بالتوتر إلى أن وصلت حتى درجة تبادل الشتائم والسب، إذ يطلق الإشكناز على السفارد لفظ "شفارتز" بمعنى السود أو "شحوريم"، كما يطلقون عليهم مثلا يديشيا بالقول "فرانك كرانك" أي "السفارد مرض"، وبالمقابل يشير

---

(1) عبد الفتاح محمد ماضي، **الدين والسياسة في إسرائيل**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 22.

(2) مديرية الدراسات والتوثيق، **"إسرائيل" الأثنيات، العرقيات والطوائف -اليهودية في "إسرائيل"-**، ط1، مركز باحث للدراسات، بيروت، 2003، ص ص 109-110.

(3) عبد الفتاح محمد ماضي، المرجع السابق، ص 22.

(4) موقع وكالة الأنباء والإستشارات الفلسطينية (وفا)، **الدول والشعوب والديانات ...في التاريخ الفلسطيني حتى بدايات القرن العشرين**، زيارة بتاريخ: 2021/01/13، متاح عبر الرابط الآتي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2198

السفارد إلى الأشكنازيين بعبارة "الإشكي **نازي**" بكل ما تحمله الكلمة من تداعيات تجاه النازية في الذاكرة اليهودية[1].

الفرع الثاني: الإشكناز Ashkenazim

تعود أصول تسميتهم إلى الكلمة العبرية "إشكنازيم"، والتي يقصد بها يهود فرنسا وألمانيا وبولندا. وتذهب الرواية التوراتية إلى أن "إشكناز" هو اسم أحد أحفاد النبي نوح عليه السلام. ويعتقد أن هذه القبائل كان يرتكز تواجدها حول المنطقة الموجودة على حدود أرمينيا في أعالي الفرات، وجزء من مملكة الميديين، وهناك بعض الكتابات الحاخامية، أُشير فيها إلى أن آسيا بأكملها تعتبر "إشكناز"، كما اعتبرت أيضا سكان الخَزَر "إشكناز" هذا قديما، أما في الزمن الحالي فإن كلمة "الإشكناز" التي إشتقت منها كلمة "إشكناز" تعني "ألمانيا"، والحقيقة أن هذا الربط بين المترادفات يصعب التدليل على زمن حدوثه[2].

فضبابية هذا الرأي جعلتنا نورد أراء أخرى محتملة للربط بين الكلمة ومرادفها، فهناك من يربط بين إشكناز وإسكندنافيا، وهناك من يربط بينها وبين الساكسون ومن ثم بينها وبين ألمانيا. وقد أصبح هذا الترادف أمراً مقبولاً تماماً، خصوصا إذا علمنا أنه يشير إلى (لشون إشكناز)، أي (اللسان الألماني) أو (اللغة الألمانية)، حيث كان يشير قبل هذا إلى (إرتس إشكناز) أي (أرض ألمانيا)، وكنتيجة لذلك أصبح المصطلح يشير إلى يهود فرنسا وألمانيا ونسلهم من اليهود الذين هاجروا إلى إنجلترا وشرق أوربا (بولندا وليتوانيا) بعد حروب الفرنجة ما بين سنوات (1095-1291م).

والواقع أن آرثر كوستلر يعتقد أن الجماعات اليهودية في فرنسا وألمانيا، قد تمت إبادتها أو اختفت نهائيا، وأن يهود بولندا هم في الواقع بقايا يهود الخزر الذين بسقوط دولتهم نزحوا منها مؤسسين لدولة المجر التي هجروا منها نحو بولندا، وعليه فإن الإشكناز هم من العنصر التركي غير السامي[3].

ومع نهاية الحروب الدينية بأوروبا سنة 1648م التي تُوّجت بمعاهدة "وستفاليا" انتشر الإشكناز عبر كامل أوروبا، خصوصاً بعد هجمات شميلنكي في أوكرانيا، فاختارت أفواج منهم الإستقرار في بولندا، ألمانيا، إنجلترا والعالم الجديد، إلا أنه نتيجة للزيادة غير الطبيعية في صفوفهم هاجرت أعداد ضخمة منهم في نهاية القرن التاسع عشر إلى الولايات المتحدة، أمريكا اللاتينية، أستراليا ونيوزيلندا، كما إختارت مجموعات أخرى منهم التوجه نحو آسيا وأفريقيا مع حركة التوسع الإمبريالي. ولما كان يهود شرق أوربا هم أهم كتلة بشرية يهودية، فقد ارتبط المصطلح بهم، وهناك من يُفضِّل أن يشير إلى هؤلاء باعتبارهم (يهود اليديشية)[4].

وبالرغم من محاولة الحكومة الإسرائيلية نفي الفوارق بين الجماعتين، إلا أن الواقع يكذب هذا الإدعاء، حيث كشفت رسالة المفكر اليهودي السفاردي "إسحاق دي بنتو" إلى "فولتير"؛ حقيقة هذا الإدعاء الذي بيّن فيه أن السفارد لا يتزاوجون مع الإشكناز، وأن لهم معابدهم المستقلة والخاصة بهم، وأن أزياء السفارد لا تختلف عن أزياء الأغيار على عكس الإشكناز، وأن أثرياء السفارد يتسمون بالتحضر ولا يختلفون

---

[1] مديرية الدراسات والتوثيق، المرجع السابق، ص 115.

[2] المرجع نفسه، ص 116.

[3] المرجع نفسه، ص 116.

[4] المرجع نفسه، ص ص 116-117.

عن الأغيار إلا في الدين، وقد ختم حديثه بقوله: "لو تزوج سفاردي من اشكنازية، فإنه يفقد كل حقوقه ويُطرد من المعبد اليهودي السفاردي ويُستبعد تماما من الجماعة السفاردية ولا يدفن في مدافنهم"[1].

واتسمت نظرة إسحاق دي بنتو تجاه الإشكناز بالعنصرية على أساس العرق عندما قال: "أن الإشكناز لا تجري في عروقهم دماء يهودية نقية، أما السفارد فهم من نسل كبار أسرة قبيلة يهودا الذين أرسلوا إلى إسبانيا أثناء التهجير البابلي"[2].

الفرع الثالث: الحريديم HARIDIM

مفردها "حريد" وهو "الشديد الخوف"، أو المرتعب" (من الله) أو (التقي)، وأصل الكلمة مأخوذ من الفعل (حرد)، بمعنى غضب، وبخل، واعتزل الناس، وهم اليهود الأرثوذوكس المتزمتون دينيا، والذين ولدوا من أب وأم متزمتين، في حين يسمى من لم يُولدُو لأبوين متزمتين باليهود الحريديم الجدد كونهم تحولوا من علمانيين إلى حريديم، ويطلق عليهم بالعبرية إسم "بعلي تشوفاه" أي (التائبون)، وأعدادهم في إزدياد خصوصا داخل إسرائيل[3].

تُعرف طائفتهم بالتشدد، ويعتقدون بصحة مذهبهم، كونه لا يحتمل الخطأ في نظرهم، في حين يعتبرون كل طائفة مخالفة لهم أنها على خطأ، وعقيدتها لا تحتمل الصواب إطلاقا، واشتهروا بمعارضتهم للحركة الصهيونية في بادئ الأمر، كما عارضوا العلمانية وحركات التحرر، وهم يرون أنه من الضروري لهم أن يلتزموا بمساعدة الله في إصلاح العالم.

ويرجع اعتقاد الحريديم إلى الأصول الفكرية اليهودية القديمة، وهم ليسوا طائفة أو حزبا واحدا، بل طوائف وأحزابا متعددة، كحزب يهيدوت هاتوراه (يهودية التوراة) وهو حزب الحريديم الأشكناز، أي يهود أوروبا الشرقية، وحزب شاس (حراس التوراة) حزب السفارديم وهو حزب الحريديم الشرقيين أي يهود الدول العربية.

إن أهم ما يتميز به أتباع هذه الطائفة أنهم يرفضون أيديولوجيا الاعتراف بإسرائيل كدولة، كما يشتهرون بلبس المعطف الطويل الأسود والقبعة السوداء، وإرخاء لحاهم وتركها تتدلى على آذانهم، مع خصلات من الشعر المجدل، ويحرمون تحديد النسل، وهو ما جعل عائلاتهم تمتاز بكثرة أفرادها مقارنة بالعلمانيين الذين يحجمون عن الزواج والإنجاب، وهم يتحدثون اللغة اليديشية بدلا عن اللغة العبرية التي يعتقدون بقدسيتها ولا يستخدمونها إلا في العبادات والصلاة، وبسبب إنغلاقهم وإنعزالهم المتعمد عن باقي المجتمع الإسرائيلي، استقروا بقرى ومدنا خاصة بهم، طبقوا فيها بصرامة أدق تفاصيل التوراة والشرائع اليهودية، محاولين فرضها على المشهد الحياتي عبر كامل إسرائيل، وكنتيجة لرفضهم الخدمة العسكرية في جيش بلادهم بسبب إعتقادهم بحرمتها أضحوا عالة على المجتمع الإسرائيلي، الذي أصبح ملزما بتوفير الأمن لهم سواء كان داخليا أو خارجيا، بالإضافة إلى تلبية جميع رغباتهم، دون أن يتحملوا جزءا ولو يسيرا

---

[1] مديرية الدراسات والتوثيق، المرجع السابق، ص 120.

[2] المرجع نفسه، ص 120.

[3] ياسر درويش أحمد، **طوائف يهودية (3) الحريديم**، موقع بيت المقدس للدراسات التوثيقية، بتاريخ: 2014/12/09، زيارة بتاريخ: 2021/02/05، متاح عبر الرابط الآتي: http://www.aqsaonline.org/news.aspx?id=5919

من هذه الأعباء والواجبات، بالرغم من أنهم يشكلون ما نسبته 20% من سكان دولة الاحتلال مقابل 50% من اليهود التقليديين و30% من العلمانيين[1].

يعتمد دخلهم بشكل كبير على المرأة، كون الرجل عندهم يهتم بدراسة التوراة في "الكوليل" أو "اليشيفاة"، أي المدرسة أو المعهد الديني، حيث تبقى غالبيتهم في المدارس الدينية حتى سن الأربعين (40)، وهو ما يفسر سبب عيشهم في ظروف صعبة وسيئة، وفي حالة فقر وعوز شديدين حتم عليهم الاعتماد الكبير على دعم الدولة[2].

وتبلغ نسبة النساء العاملات في المجتمع الحريدي حسب الإحصائيات الإسرائيلية 61%، ويعد التعليم في المدارس وروضات الأطفال أكثر مجالات عملهن إنتشارا، هذا بالإضافة إلى المهن الأخرى التي لا تعتمد على الخروج من المكتب أو المنزل، كالتسوق عبر الهاتف والسكرتارية وبرمجة الكمبيوتر، كما أولت الدولة الإسرائيلية عناية بالغة بالمرأة الحريدية حيث خصصت لها بعض المصانع، كالمصانع الموجودة في المستوطنة الحريدية "موديعين عيليت" والتي أقتصر فيها العمل على النساء الحريديات فقط.

ينادي الحريديم بإنسحاب اليهود من كل النشاطات والتظاهرات العالمية ودعوتهم إلى التفرغ للدراسات الروحية، ويُحَرِّمُون المشاركة في الجيش أو أي نشاط مهما كان ترفيهي، اقتصادي، رياضي، ثقافي، موسيقي أو أدبي، كما يعتبرون مشاهدة الأفلام والتلفاز خطيئة.

وحسب الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية عام 2010، فإن عددهم وصل داخل إسرائيل ما يقارب 736.000 نسمة.

والواقع أن أغلب اليهود الحريديم كانوا من أشد المعارضين للحركة الصهيونية في بدايتها بسبب خوفهم من تهديدها لِقِيَّمِهم التقليدية وحياتهم كونها حركة علمانية لا تقيم أي اعتبارات للدين، إلا أن هذا الحال لم يستمر طويلا، حيث سارعوا إلى تأييدها والتعاون معها بمجرد تأسيس دولة إسرائيل، باستثناء حركات قليلة جدا أهمها حركة ناطوري كارتا، التي بقيت على موقفها المعارض لقيام دولة إسرائيل رافضة التعاون معها، وهو الأمر الذي شجع "ياسر عرفات" بأن يقوم بتعيين أحد قادتها وهو "الحاخام موشيه هيرش" وزيرا في السلطة الوطنية الفلسطينية ويعمل في إدارة الشؤون اليهودية[3]، وكتعبير عن رفضها لقيام دولة إسرائيل التي لا يجب أن تنشأ إلا بعد مجيء المسيح، يقوم أتباع حركة "ناطوري كارتا" بحرق العلم الإسرائيلي خلال الاحتفال باليوم الوطني لدولة الاحتلال.

إلا أنه وبالرغم مما فعله ياسر عرفات مع أتباعها، ورغم ما قيل عنها من أنها اشد الطوائف اليهودية اعتراضا على الحركة الصهيونية وقيام الدولة اليهودية، لأنها ترى أن إقامة دولة يهودية هو بمثابة تمرد على شعوب العالم، وأنه كفر، غير أن هذا كله لم يُنسِ اليهودي بأنه يهودي، حيث أقدم الحاخام إسحق مائير ليفين على التوقيع على "وثيقة استقلال إسرائيل" الذي عُدَّ بمثابة أول اعتراف من ممثل للحريديم بهذا الكيان، وكنتيجة لهذا التحول الغريب تمت مكافئته بتوليته منصب وزير، كما قامت الحكومة برفع الميزانيات

---

(1) ياسر درويش أحمد، المرجع السابق.

(2) **الحريديم، الأشكناز، السفرديم**، بتاريخ: 2016/07/07، زيارة بتاريخ: 2021/02/05، متاح على الرابط الآتي: https://oways.yoo7.com/t2584-topic

(3) ياسر درويش أحمد، المرجع السابق.

المخصصة لهم، وهو ما أدى في النهاية إلى تغير جوهر اعتقاد هذه الطائفة من تكفير الدولة إلى الإعتراف بها والإنخراط في حكومتها.

وليس غريبا على حركة غيّرت من مبادئها أن لا تغير من آرائها وفتاواها، وهو ما برز من خلال ما كتبه الحاخام (غينسبرغ) في صحيفة "Jewish week" بالقول: "إن كان هناك يهودي يحتاج إلى كبد، فهل يمكنك أن تأخذ كبد شخص غير يهودي بريء، يمر بالصدفة من أجل إنقاذه؟ فكان الجواب صاعقا للقراء قائلا: إن التوراة تجيز لك ذلك، فالحياة اليهودية، لا تقدر بثمن، إن هناك شيئا أكثر قداسة وتفردا بشأن الحياة اليهودية، أكثر من الحياة غير اليهودية"، كما أفتى حاخاماتهم خلال فترة الانتفاضة الفلسطينية بالقول بـ: "جواز قتل الطفل غير اليهودي، الذي يلقي الحجارة على سيارة لليهود، هو أمر ضروري لإنقاذ حياة يهودية"[1].

الفرع الرابع: يهود الصابرا (الصباريم) Sabera

تتشكل طائفتهم من كل اليهود الذين ولدوا على أرض فلسطين، وقد استثني منهم اليهود الشرقيون الذين ولدوا في فلسطين، وتعود تسميتهم بهذا الإسم، أنه بعد الحرب العالمية الأولى بمدرسة "هرتزاليا" الثانوية في تل أبيب حينما تفوق اليهود الأوروبيون على أقرانهم من اليهود المولودين بفلسطين، وكتعويض عن شعورهم بالنقص في مجال التعليم، قاموا بتحدي الطلبة المتفوقين بالإمساك بثمرات التين الشوكي "الصابرا" وتقشيرها باليد، وبهذا التصقت بهم هذه التسمية، لتنتقل إلى كل المولودين بفلسطين مشكلين ما سمي بـ: "جيل الصابرا"، وقد بلغ تعدادهم في سنة 1948 من مجموع السكان اليهود داخل إسرائيل حوالي 35 %، لترتفع نسبتهم إلى 39 % عام 1964، لتصل نصف عدد السكان داخل إسرائيل عام 1973، وقد وصلت حتى 64 % عام 1989 لتشهد تراجعا طفيفا عام 1993 حيث بلغت 60.9 %[2].

الفرع الخامس: الحسيديم Hassidim

الحسيدية كلمة أشتقت من الكلمة العبرية "حسيد" والتي تعني التقي، وهي حركة دينية صوفية بدأت نشاطها في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، تركز تواجد أتباعها في بولندا، أكرانيا، روسيا البيضاء، المجر ورومانيا، ليعم إعتناقها بين أغلب يهود شرق أوروبا بحلول سنة 1830م، إن أهم ما يميّز هذه الطائفة، أنها انقسمت على نفسها إلى فرق متعددة بسبب التبعية الكاملة لكل جماعة لشخص واحد يسمى "تساديك" يتم تقديسه إلى درجة التشبه بكل أفعاله وأقواله، ولها مدارس تلمودية عديدة تهتم بدراسة التلمود[3]، وهم ينتشرون حاليا في العديد من بلدان العالم، تتركز أغلبيتهم في إسرائيل والولايات المتحدة الإمريكية، ويتحدثون اللغة "اليديشية" التي هي مزيج بين اللغة العبرية والألمانية القديمة[4].

---

(1) ياسر درويش أحمد، المرجع السابق.

(2) عبد الفتاح محمد ماضي، المرجع السابق، ص 24.

(3) محمد الفاضل بن علي اللافي، **مقدمة منهجية في تاريخ الأديان المقارنة**، ط1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة (مصر)، 2007، ص 10.

(4) جعفر هادي حسن، **اليهود الحسيديم- نشأتهم، تاريخهم، عقائدهم، تقاليدهم-**، ط1، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع والدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق وبيروت، 1994، ص ص 5-6.

لقد شجعوا الذهاب إلى فلسطين والسكن فيها، كما حرصوا على أنه ينبغي على كل يهودي أن يسعى إلى الإستقرار بها، كما جاء في كتاب "الزهر" أشهر كتبهم قداسة "إن من يسكن فلسطين يستنزل ندى السماء، وتحلّ عليه روح القدس، وإذا مات تغفر له ذنوبه"، وقال "نحمان براسلاف": "إن من يريد أن يكون يهوديا حقيقيا عليه أن يذهب إلى أرض فلسطين مهما كانت الصعوبات والعوائق، وإن أرض فلسطين تُعطي اليهودي سُمُوّا روحيا. وفي فلسطين يؤكد اليهودي عقيدته ويتعلم الحكمة"[1]، كما هاجرت مجموعة منهم سنة 1765م نحو فلسطين مستقرة في عكا وطبرية، لتهاجر بعدها باثنتي عشرة سنة مجموعة أخرى متكونة من ثلاثمائة فرد مشكلين أول هجرة جماعية منظمة لأفراد الطائفة على رأسهم أحد زعمائها "مناحم مندل فيتسبك"، والذين استقر بعضهم بصفد، والبعض الآخر بعكا أين ساعدهم واليها أحمد باشا الجزار آنذاك، وأعفاهم من الضرائب وسمح لهم ببناء بيوت للسكن وكنس للعبادة[2].

كما توالت هجراتهم بعد آخر هجرة لهم سنة 1777م بشكل متقطع، حيث هاجرت مجموعة في بداية القرن التاسع عشر مستقرة في مدينة الخليل، كما هاجر بعض من زعمائهم مستقرين في القدس، صفد وطبرية، وبعد إنشاء دولة إسرائيل إزدادت هجرة أتباع الطائفة، حيث استقر بعضهم مع زعيم طائفتهم في حين استقر بعضهم الآخر بمفردهم وفي جماعات صغيرة، وقد انشأ أفرادها العديد من المستوطنات والمؤسسات التربوية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أشارت الإحصائيات إلى أن نصف المدارس الدينية في إسرائيل هي ملك لأتباع الطائفة[3].

الفرع السادس: الفلاشاه

يرجع أصلهم إلى جماعة من اليهود استوطنوا إثيوبيا وأقاموا فيها بشكل دائم، و"الفلاشاه" كلمة أمهرية تعني "المنفيين"، كما أنها تعني أيضاً "غريب الأطوار"، وقد استخدم سكان إثيوبيا الكلمة للإشارة إلى جماعة أفريقية تدين بشكل من أشكال اليهودية[4]، كانت معرفتهم باللغة العبرية محصورة في بضع كلمات، هم أنفسهم لا يدركون أنها من هذه اللغة، وهو ما جعلهم يجهلونها تماماً، وتُعرّف الموسوعة اليهودية الفلاشاه بالقول: "الفلاشاه جماعة إثنية في إثيوبيا تزعم أنها من أصل يهودي ومرتبطة بنوع من أنواع الديانة اليهودية يستند إلى العهد القديم والكتب الخارجية -أي الكتب غير المعتمدة والكتب الدينية الأخرى التي ظهرت بعد الانتهاء من تدوين العهد القديم-"، وهو ما يفسر على أنهم ليسوا يهوداً، وإن زعموا أن أصولهم تعود لذلك، وعليه يُعتقد أنهم من أصول إثنية ليست بالضرورة يهودية، كما أرجع بعض الأنثروبولوجيين أصولهم إلى قبيلة الأجاو الإثيوبية، مؤكدين على أنهم عرق إثيوبي أصيل، في حين نفى عنهم بعض المؤرخين صفة اليهودية واصفين إياهم بأنهم نصارى تمسكوا بالعهد القديم بدلاً من العهد الجديد[5]، وربما ما يتوافق مع هذا الطرح أنه ليس لديهم حاخامات كباقي الطوائف اليهودية، بل لديهم قساوسة يطلق على الواحد منهم "قس"، كما هو الحال عند المسيحيين، وفي جماعتهم ينتخب الكهنة في كل منطقة كاهناً أعظم

---

[1] جعفر هادي حسن، المرجع السابق، ص 185.

[2] المرجع نفسه، ص 186.

[3] المرجع نفسه، ص ص 186-188.

[4] مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، **الفلاشاه: تاريخ وواقع وهوية**، بتاريخ: 2008/01/01، زيارة بتاريخ: 2020/04/22، متاح عبر الرابط الآتي: http://www.aqsaonline.org/news.aspx?id=373

[5] المرجع نفسه.

لهم، والذي بدوره يصبح زعيماً دينياً للجماعة، وهم يؤمنون بإله واحد، بالبعث، اليوم الآخر، الثواب والعقاب، كما يؤمنون بأنهم من شعب الله المختار، وأن المسيح سيظهر بينهم.

كان الصهاينة في البداية يرفضون الإعتراف بهم كيهود، ومن ثَمَّ رفض تهجيرهم، لأن المجتمع ينظر إليهم بعين الشك بسبب لون بشرتهم وتوجههم الثقافي، بل ومعتقداتهم الدينية، حيث شككت دار الحاخامية في يهوديتهم، إلا أنه بعد توقف عملية الهجرة بتهجير كل من يرغب من اليهود، سعوا من جديد إلى تهجيرهم نحو إسرائيل مستغلين ظروفهم، حتى يظهروا أن الهجرة ما تزال في حالة نشاط واستمرارية[1].

ولم يبق الوضع على حاله فقد حدث تحول في الموقف اليهودي تجاه الفلاشاه بداية من سنة 1973م، بإعلان الحاخام "شلومو غورن" أن أتباع هذه الجماعة هم في الواقع من أحفاد قبيلة دان، وهو ما يجعلهم يهود حقيقيون.

شهدت سنة 1977 بداية أول عملية التهجير من إثيوبيا نحو إسرائيل بنقل بضع مئات، إلا أن قيام الثورة الإثيوبية أدى إلى توقف العملية، لتستمر بشكل سري بعد ذلك بوضع مخطط للتهجير في أواخر السبعينيات، لتتواصل خلال سنة 1984 بعد تنفيذ مخطط تهجير على نطاق واسع عُرف باسم "عملية موسى" تم من خلاله نقل حوالي 12.000 إثيوبي في جسر جوي سري عبر السودان، وقد بلغت تكاليف هذه العملية مائة مليون دولار قامت جماعات يهودية أمريكية بتغطيتها، كان نصيب الولايات المتحدة الإمريكية منها 15 مليون دولار لوحدها ساهم بها الصندوق الحكومي للاجئين[2]، وتوالت عمليات التهجير كالتي عرفت باسم "عملية سليمان " في شهر ماي 1991 نُقِل من خلالها 19879 من الفلاشاه عبر جسر جوي ربط مباشرة بين أديس أبابا وتل أبيب شمل أربعين رحلة، ثم هاجر 3500 منهم سنة 1992 ليصل العدد الإجمالي لهذه الطائفة داخل إسرائيل إلى 51429 مهاجر.

وبسبب التشكيك في يهوديتهم وكذا التمييز العنصري الممارس ضدهم، رفضت مدينة إيلات تزويدهم بالماء والكهرباء، كما تظاهر سكانها في صفد ضد المجلس المحلي لمستوطنة "يروحام"، بعد أن رفض إسكانهم في منازل خصصت لهم، ونفس الأمر قام به أولياء أمور الطلاب في المدارس الدينية، حين هددوا بالكف عن إرسال أطفالهم إليها، إذا استمر تدريس أطفال الفلاشاه معهم، وكانت أكثر الحجج غرابة ضد توطينهم هو ما ادعاه رئيسا بلدية عكا ونهاريا من أن مدينتيهما هي مدن اصطياف سياحية بإمتياز، ووجود الفلاشاه ينفر السياح ولا يساعد كثيراً على اجتذابهم.

وكنتيجة للوضع المتردي والمأسوي الذي يعيشه الفلاشاه سجلت محاولات انتحار عديدة في صفوفهم، ووصل الأمر إلى غاية التهديد بالانتحار الجماعي، وهذا الحال لم يمنع بعض اليهود العنصريين من أن ينشئوا منظمة "مهاجري إثيوبيا" لا لتسهيل استيعابهم وتوطينهم، بل للعمل على تهجير جزء منهم إلى كندا.

ورغم التذمر الكبير التي أبداه الفلاشاه من أوضاعهم، فإن الحكومة مازالت تسعى لتهجير المزيد منهم، حيث جاء في تصريح لوزارة الداخلية أنها تسعى لنقل17 ألفا من أفراد مجموعة الفالاشمورا[3]،

---

[1] مأمون كيوان، **اليهود في الشرق الأوسط الخروج الأخير من الجيتو الجديد**، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان (الأردن)، 1996، ص 156.

[2] مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، **الفلاشاه: تاريخ وواقع وهوية**، المرجع السابق.

[3] هم اليهود الأثيوبيين الذين اجبروا على اعتناق النصرانية في القرن الماضي.

وثلاثة آلاف آخرين من الأثيوبيين اليهود (الفالاشا) المنتشرين عبر قرى متفرقة داخل أثيوبيا، وقد بلغ مجموع ما وصل لدولة إسرائيل من إثيوبيا 8237 مهاجرا خلال السنوات 2000، 2001 و2002[1].

إن تواجدهم داخل أراضي فلسطين المحتلة بدأ منذ سنة 1948، كما يتواجدون في الأراضي العربية المحتلة بعد سنة 1967م خصوصا الضفة الغربية المحتلة في مستوطنة كريات أربع قرب الخليل، وفي مناطق الجليل ومدينة صفد، كما يتوزعون في مدينة عسقلان بأعداد قليلة، في حين تتوزع بقيتهم على المناطق الاستيطانية حول مدينة القدس كراموت، بيت مئير وتلة زئيف[2]، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح مصادر النمو السكاني بحسب الديانة اليهودية في فترات زمنية متعددة 1948-2017 (بالآلاف)

السنوات	عدد السكان في بداية الفترة	الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة	عدد السكان في بداية الفترة	نسبة النمو السنوي %	نسبة ميزان الهجرة إلى مجمل الزيادة السكانية
1960-1948	649.6	392.3	869.3	1.911.29	%9.2	%68.9
1971-1961	1.911.2	412.9	337.9	2.262.0	%3	%45
1982-1972	2.662.0	532.5	178.6	3.373.2	%2.2	%25.1
1995-1983	3.349.6	631.4	564.4	4.549.5	%2.4	%47.4
2008-1996	4.522.3	824.3	232.8	5.569.2	%1.6	%22.2
2017-2009	5.608.9	823.0	160.4	6.554.5	%1.7	%11.9

المصدر: نبيل الصالح، المرجع السابق، ص09.

المطلب الثالث: المسيحيون

يتزامن تاريخ المسيحية في أرض فلسطين بإنطلاق دعوة المسيح في الناصرة وحتى بعد أن رفعه الله إليه، وخاصة في منطقة القدس والمناطق المجاورة لها أين تواجدت الكنيسة الرسولية المبكرة وبمرور الوقت إنقسمت الكنيسة الشرقية إلى عدة مجموعات، تشاركت في البداية في نفس الأماكن المقدسة، إلا أنه بعد نهاية الحروب الصليبية غدت الكنيسة اللاتينية في الغرب تتمتع بالأولوية على حساب الشرقية، فظهرت اختلافات ونزاعات حول الأماكن المقدسة إستمرت حتى إعلان الحفاظ على الوضع الراهن سنة 1852[3].

وكان من نتائج هذه الإختلافات إنقسام الطوائف المسيحية على نفسها إلى أربع مجموعات أساسية وهي: الكنائس الأرثوذكسية الخلقدونية، والكنائس الأرثوذكسية غير الخلقدونية (تدعى أحيانًا مونوفيزية)، والكنائس الرومانية الكاثوليكية (اللاتينية والشرقية) والكنائس البروتستانتية، وتتألف هذه الطوائف من 20 كنيسة قديمة ومحلية، بالإضافة إلى 30 كنيسة أخرى، خاصة بروتستانتية وطنية. وبخلاف الكنائس الوطنية كالكنيسة الأرمينية، تتكلم أغلبيتها باللغة العربية، وينحدر معظمها من الطوائف المسيحية القديمة من العهد

---

(1) الفلاشاه: تاريخ وواقع وهوية، المرجع السابق.

(2) المرجع نفسه.

(3) يشاي إلدار، **الطوائف المسيحية في إسرائيل**، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، بتاريخ: 2009/05/07، زيارة بتاريخ: 2020/04/25، متاح عبر الرابط الآتي:
https://mfa.gov.il/mfaar/informationaboutisrael/theisraelisociety/pages/christian-communities-in-israel.aspx

البيزنطي، ويشكل المسيحيون 2% من السكان من ضمن السكان السبعة ملايين في "إسرائيل" حاليًا، بنسب متفاوتة (75.5% منهم يهود، 16.5% مسلمون، 1.7% دروز، 4.4% لم تحدد ديانتهم)[1].

يرى حبيب قهوجي أن عدد المسيحيين بلغ 70.000 نسمة حسب إحصاء عام 1966م [2] وهم ينقسمون إلى طوائف عديدة هي:

1. روم كاثوليك: ويشكلون أكبر نسبة بفلسطين المحتلة بـ: 42% من مجموع المسيحيين.
2. روم أرثوذوكس: ويشكلون 32% من مجموع المسيحيين في كامل فلسطين المحتلة.
3. لاتين: وتبلغ نسبتهم 15% من مجموع السكان المسيحيين في فلسطين المحتلة.
4. موارنة: بلغت نسبتهم 06% من مجموع المسيحيين في كامل فلسطين المحتلة.
5. بروتستانت وأقباط وطوائف أخرى: وهم أقل الطوائف بفلسطين حيث يشكلون 05% فقط من مجموع المسيحيين[3].

والجدير بالذكر أن نسبة المسيحيين مقارنة مع مجموع السكان الكلي سنة 1949م بلغت 21.2%، في حين إرتفعت نسبتهم قليلا سنة 1950 لتبلغ 21.5%، وفي سنة 1967م إنخفضت نسبتهم لتصل إلى 18.7 %[4]، وربما يعود سبب الإنخفاض إلى هجرتهم إلى الدول المجاورة والدول الأوروبية وأمريكا بسبب سياسة القمع الإسرائيلية والحروب.

وربما يعود عدم تدخل السلطات الإسرائيلية في إدارة شؤون المسيحيين، إلى عاملين أساسيين هما:

1. عدم قدرتها على التدخل في تعيين رجال الدين، كون الرئاسة البابوية لهذه الطوائف المسيحية الكبرى في فلسطين متواجدة خارج البلاد، والتي بدورها تشرف على تعيين رجال الدين، ونقلهم حتى دون إستشارة أو الرجوع للسلطات الإسرائيلية.
2. تصرف السلطات الإسرائيلية بحذر وتأني مع الطوائف المسيحية، حيث تحرص على عدم إثارة الرأي العام المسيحي في العالم، بسعيها لبذل جهود واضحة وخطوات عملية من أجل التقرب من رجال الدين المسيحيين[5].

وحسب إحصاء سنة 1961م فإن أغلبية السكان المسيحيين يسكنون المدن، حيث بلغت نسبة من سكنوها 61.3%، موزعين على مدن شفا عمرو، حيفا، والرملة، في حين البقية يسكنون القرى الكبرى الواقعة في المنطقة الشمالية من البلاد.

---

(1) يشاي إلدار، المرجع السابق.

(2) حبيب قهوجي، **العرب في ظل الإحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948م**، مركز الأبحاث الفلسطينية (م.ت.ف)، بيروت، 1973، ص 40.

(3) أحمد السيد النعماني، **التركيب الإجتماعي الإسرائيلي وأثره على النسق السياسي (من عام 1948-1975)**، نهضة الشرق للطباعة والنشر، القاهرة، 1981، ص 88.

(4) المرجع نفسه، ص 09.

(5) صبري جريس، **العرب في إسرائيل**، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1967، ص 333.

وكما هو الحال في باقي الأديان تتبع الطوائف الدينية المسيحية عددا من الكنائس، لكل منها معاهدها ومصادرها المالية وارتباطاتها الدينية وحتى السياسية في بعض الأحيان، ومنها من لها إرتباط مباشر بالخارج ترتبط بالمراكز خارج إسرائيل[1]، ومن أهم هذه الكنائس هي:

•الكنائس الأرثوذكسية الخلقدونية

تدعى باسم الكنائس الشرقية الأرثوذكسية وهي مجموعة من الكنائس ذات الحكم الذاتي التي تتبع عقائد المجامع المسكونية السبعة، وتعترف بسلطة أسقف القسطنطينية، وتتمتع بهيكلة كهنوتية، وتشريعات كنسية، ومحاكم مذهبية أو روحية خاصة بها[2]، وتوجد أربع بطريركيات شرقية من هذه الكنائس وهي: الإسكندرية، أنطاكية، القسطنطينية والقدس.

وبسبب اختلافات لاهوتية وسياسية طرأ انشقاق بين بطريركية روما والبطريركيات الشرقية أدى إلى أن أصبحت البطريركية اليونانية الأرثوذكسية في القدس نفسها "الكنيسة الأم" للقدس، ويعتبر اللقاء التاريخي الذي انعقد سنة 1964 في القدس بين البابا بولس السادس وأسقف القسطنطينية أثيناغوراس بداية المصالحة بين الكنيستين، ومعظم الذين يرعونها عرب.

كما يوجد بفلسطين تمثيل لكنيستين أرثوذكسيتين وطنيتين وهما: الكنيسة الروسية والكنيسة الرومانية اللتين تخضعان للسلطة المحلية للبطريركية اليونانية الأرثوذكسية وتتعاونان معها.

لقد أنشئت الإرسالية الروسية الأرثوذكسية في القدس سنة 1858, إلا أن حق الملكية على ممتلكات الكنيسة الروسية في الأراضي الإسرائيلية انتقلت بداية من سنة 1949 إلى الإرسالية الروسية الأرثوذكسية، في حين ظلت الملكية على ممتلكات الكنيسة الروسية في الأراضي التي كانت تحت الحكم الأردني فيما بين سنوات 1948–1967 في أيدي الإرسالية الكنسية الروسية التي تمثل الكنيسة الروسية الأرثوذكسية خارج روسيا.

أما فيما يخص الكنيسة الرومانية الأرثوذكسية فقد أسست إرسالية تمثلها سنة 1935، تحت إشراف أرشمندريت بمساعدة طائفة صغيرة من الرهبان والراهبات المقيمين في القدس، وقد انتهى الإنفصال بين الكنيستين بعد سلسلة طويلة من التقارب والتصالح، توجت سنة 2007 في موسكو بالتوقيع على اتفاقية رسمية للتوحيد الشرعي بينهما.

•الكنائس الأرثوذكسية غير الخلقدونية

تضم الكنائس الشرقية (الأرمينية، القبطية، الإثيوبية، السورية والسريانية) التي رفضت في ذلك الوقت الاعتراف بالقرارات التي اتخذها مجمع خلقدونية سنة 451م، من أبرزها ما تناوله حول العلاقة ما بين الطبيعة السماوية والطبيعة البشرية للمسيح.

---

[1] صالح عبد الله سرية، المرجع السابق، ص 10.

[2] جورج خضر وآخرون، **المسيحيون العرب: دراسات ومناقشات**، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص 15.

وقد تأسست الكنيسة الأرمينية سنة 301 م، وأقامت طائفة منها في القدس منذ القرن الخامس الميلادي، في حين تذهب بعض المراجع الأرمينية أن البطريركية الأرمينية الأولى تأسست عندما منح الخليفة عمر امتيازًا للأسقف أبراهام سنة 638م، وقد ازداد عدد أبناء الطائفة المحلية منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، لاسيما خلال وبعد الحرب العالمية الأولى كلاجئين إليها.

وبخصوص الكنيسة القبطية الأرثوذكسية فتعود جذورها إلى مصر، حيث وصل أبناء الطائفة إلى القدس مع القديسة هيلينا أم الإمبراطور قسطنطين في بداية القرن الرابع الميلادي، ولها تمثيل فيها على أيدي مطران مقيم فيها.

وللكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية طائفة تقيم في القدس منذ القرون الوسطى أو حتى قبل ذلك، وقد ذكر مؤرخو الكنيسة وصول بعض الوفود من الحجاج المسيحيين الإثيوبيين إلى الأرض المقدسة في القرن الرابع، وأتباعها يُكَوّنُون طائفة صغيرة، وقد زاد هذا العدد من الحجاج المسيحيين من إثيوبيا، من أجل المشاركة بالطقوس الدينية في عيد الميلاد وأسبوع الفصح منذ استئناف العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا سنة 1989م.

في حين تعد الكنيسة السريانية الأرثوذكسية وريثة كنيسة أنطاكية القديمة التي مازالت تستعمل في تقاليدها اللغة السريانية (الآرامية الغربية) في الطقوس الدينية والصلوات، ويعرف أعضاؤها باسم يعاقبة، ويترأسها أسقف أنطاكية والشرق كله الذي يقيم في دمشق. وقد شهدت كنيسة القدس أساقفة منذ سنة 793م وبصورة مستمرة من سنة 1471م، وفي الوقت الحالي لمطران الكنيسة مقر يقيم فيه يتواجد بدير سانت مارك بالقدس.

●الكنائس الرومانية الكاثوليكية والكاثوليكية الشرقية

بمجرد تأسيس البطريركية اللاتينية في أورشليم القدس خلال الحكم الصليبي (1099– 1291) بدأ السعي لإفتتاح مكتب الأسقف اللاتيني، وقد تم ذلك سنة 1847، حيث تحملت الرهبنة الفرنسيسكانية مسؤولية كنيسته المحلية، وحاليا يشرف على البطريركية اللاتينية للقدس أسقف يحمل لقب بطريرك، بمساعدة ثلاثة كهنة مندوبون له يمثلونه في كل من الناصرة وعمان وقبرص ويقيمون بها، كما تقرر في السنوات الأخيرة تعيين كاهن بمثابة مندوب رابع يهتم بشؤون الطوائف المتحدثة باللغة العبرية في إسرائيل، وتقام الطقوس الدينية الرومانية الكاثوليكية عامة باللغات الوطنية منذ قرار مجمع الفاتيكان الثاني، إلا أن هذا القرار استثنيت منه بعض الطقوس التي تقام في الأماكن المقدسة ككنيستي القيامة والمهد اللتين يقام بهما القداس وطقوس أخرى باللغة اللاتينية.

أما الكنيسة المارونية فهي جزء من الكنيسة الرومانية الكاثوليكية منذ سنة 1182م، والتي تعد الكنيسة الشرقية الكاثوليكية الوحيدة ، وبالرغم من علاقتها بروما إلا أنها تحافظ على اللغة السريانية وطريقة العبادة والشريعة الخاصة بها في إستعمالها للطقوس الدينية، وينحدر أتباع هذه الطائفة المسيحية من أصول سورية، ويعيش معظم أبنائها في لبنان، أما من يعيشون في فلسطين فهم يقيمون في منطقة الجليل. وتتواجد ممثليتها البطريركية المارونية في القدس منذ سنة 1895م.

وبسبب خلاف نشأ في كنيسة أنطاكية الأرثوذكسية اليونانية ظهرت الكنيسة اليونانية الكاثوليكية (كنيسة اليونانيين الملكيين) سنة 1724م، وهو ما أدى إلى تأسيس أبرشية يونانية كاثوليكية في الجليل سنة

1752م، إلا أنه وفي سنة 1772م خضع اليونانيون الكاثوليك في القدس لقضاء أسقف أنطاكية الملكي الذي يمثله مندوب بطريركي.

كما كان للكنيسة السريانية الكاثوليكية التي انشقت عن الكنيسة السريانية الأرثوذكسية مندوب بطريركي في القدس منذ سنة 1890م، يرعى شؤون هذه الطائفة، وبذلك يكون زعيمًا روحيًا للطائفة الصغيرة في القدس وبيت لحم، وقد تعززت هذه الكنيسة بأخرى جديدة في جويلية 1985م في القدس باسم سانت توماس.

إضافة إلى الكنيسة الخلقدونية الكاثوليكية، التي هي في الأصل تفرع عن الكنيسة الرسولية القديمة، ويعتمد أتباعها على اللغة السريانية في إقامة الطقوس الدينية الخاصة بهم، وقد تأسست سنة 1551م، ويتواجد مقر أسقفها ببغداد، وبالرغم من نشاطها المستمر إلا أن أتباعها لا يتجاوزون في كامل فلسطين بضع عائلات فقط، ولهم تمثيل في القدس على أيدي مندوب بطريركي غير مقيم.

وبتوقيع إسرائيل والكرسي الرسولي على إتفاق المبادئ في 30 ديسمبر 1993م بين الكرسي الرسولي ودولة إسرائيل أصبح للطوائف الكاثوليكية في الأرض المقدسة وضع خاص، تكلل بإنشاء علاقات دبلوماسية كاملة بينهما، ليتوج هذا الإتفاق سنة 1997م بتوقيع الطرفين على اتفاقية إعترفت إسرائيل بموجبها بالوضعية الشرعية للكنيسة الكاثوليكية في إسرائيل[1].

●الكنائس البروتستانتية

تمهيدا لتأسيس كنائس بمنطقة الشرق الأوسط بدأ العمل خلال القرن التاسع عشر على إقامة ممثليات دبلوماسية غربية في القدس، كان الهدف منها تنصير الطوائف المسلمة واليهودية، إلا أن النجاح الوحيد الذي حققته من خلالها كان جذب مسيحيين أرثوذكسيين ناطقين بالعربية فقط، كما تم تأسيس أبرشية بروتستانتية إنجليكانية لوثرية مشتركة في القدس بقرار من ملكة بريطانيا وملك بروسيا سنة 1841م، وبالرغم من إنتهاء الشراكة بين الدولتين سنة 1886م، إلا أن المكتب استمر بعمله على أيدي الكنيسة الإنجليزية.

وفي سنة 1976م أقيمت كنيسة رسولية بروتستانتية (إنجليكانية) جديدة في القدس والشرق الأوسط انتخب لها أول أسقف عربي، والتي عُدّ أتباعها أكبر طائفة بروتستانتية في فلسطين، وقد اتخذ الأسقف الإنجليكاني للكنيسة الكاتدرائية سانت جورج مقرا له.

كما جذبت الكنيسة اللوثرية الألمانية طائفة من المتكلمين بالعربية، كثير منهم طلاب سابقون في مدارس ومؤسسات أخرى تابعة لكنائس وجمعيات ألمانية لوثرية شكلت بهم حضورًا مستقلاً في القدس وفي الأرض المقدسة، حيث عينت لهذه الطائفة المتحدثة باللغة العربية منذ سنة 1979م أسقفا خاصا بها، له إستقلالية عن الكنيسة اللوثرية في ألمانيا، ويقوم رفقة كاهن الكنيسة اللوثرية في ألمانيا بتسيير الممتلكات اللوثرية الموجودة في شارع مورستان في البلدة القديمة من القدس.

[1] يشاي إلدار، المرجع السابق.

وبمجرد تأسيس الطائفة المعمدانية سنة 1911م بدأ نشاطها في فلسطين، حيث تملك حاليا 18 كنيسة ومركزًا في كل من عكا، كفر كنا، حيفا، يافا، القدس، كفر ياسيف، الناصرة، بيتاح تيكفا، الرامة، طرعان وأماكن أخرى تشرف على إدارتها جمعية الكنائس المعمدانية.

كما كان للكنيسة الاسكتلندية (المشيخية) حضورا مميزا، وذلك منذ أن أرسلت بعثتها الأولى إلى الجليل سنة 1840، واتبعتها بنشاطات في مجالي التربية والتعليم والطب، وتملك الكنيسة الاسكتلندية كنيسة ونزلاً في القدس وفي طبريا، كما تملك إرسالية إدينبورو الاسكتلندية الطبية مستشفى ومدرسة تمريض في الناصرة، ومعظم أتباعها هم مغتربون.

أسست كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (مورمونية) طائفة صغيرة في حيفا سنة 1886، وأخرى بالقدس سنة 1972، وأتباعها حاليا هم طلاب يدرسون في مركز دراسات الشرق الأدنى في القدس، وهو فرع تابع لجامعة "بريغهام يونغ" في مدينة بروفو ولاية يوتا في الولايات المتحدة الإمريكية.

كما أسست مستوطنات زراعية تعاونية بروتستانتية في مناطق مختلفة من إسرائيل كقرية "كفار هابابتيستيم" (قرية المعمدانيين) شمالي بيتاح تيكفا سنة 1955، وقد توفرت على العديد من العتاد والوسائل، كما أسست مجموعة من البروتستانت الهولنديين والألمان سنة 1963 قرية "نيس عاميم" بالقرب من نهاريا، والتي عُدّت مركزا دوليا للتعريف بإسرائيل بين المسيحيين، ثم أسست سنة 1971م قرية "ياد هاشنونا" غربي القدس والتي ضمت فندقا صغيرا للسياح وحجاج فنلندا المسيحيين.

وبتأسيس السفارة المسيحية الدولية في القدس سنة 1980م تجسد التأكيد والتأييد المسيحي العالمي لإسرائيل على أن القدس عاصمتها الأبدية، وبذلك أصبحت هذه السفارة مركزًا من خلاله يتم فهم التوراة وإظهار إسرائيل كأمة عصرية، وشملت هذه السفارة مكاتب وممثليات في 50 دولة في جميع أنحاء العالم، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح التوزيع الجغرافي لمسيحيي فلسطين وأعدادهم عبر العالم

المنطقة	عدد المسيحيين
المناطق المحتلة والخاضعة للسلطة الفلسطينية	53 000
إسرائيل	133 000
الأردن	160 000
الدول العربية	60 000
الولايات المتحدة	100 000
كندا	15 000
أمريكا اللاتينية	220 000
أستراليا	6 000
أوروبا	4 000
المجموع	751 000

المصدر: أبو عيد عبد الله، "المسيحيون الفلسطينيون ودورهم في المجتمع الفلسطيني"، مجلة تسامح، مج، ع9، 2005، ص 55.

وأبرز ما نلاحظه على الجدول المبين أعلاه هو تواجد مسيحيي الشتات الفلسطينيين بنسب عالية في الدول الأجنبية، حيث يتركزون بنسبة كبيرة في أمريكا اللاتينية بدرجة أولى متبوعة بالولايات المتحدة الإمريكية، في حين تستقطب الأردن أعدادا كبيرة منهم محتلة المرتبة الأولى عربيا والثانية بعد أمريكا اللاتينية، وتعود كثرة التواجد بهذه الدول إلى توفر فرص العمل والإستقرار والبعد عن الحروب هذا فيما يخص أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الإمريكية، في حين تواجدهم بالأردن يعود إلى كونها منطقة حدودية مع فلسطين، مما يسهل الإتصال بأقاربهم وذويهم، زيادة على أنها الدولة العربية الوحيدة التي منحت جنسيتها للاجئين الفلسطينيين.

والواقع أن الوجود النصرانيَّ في فلسطين قد أخذ بالتراجعِ المستمر، والسببُ في ذلك يعود إلى الهجرة المفتوحة على بلدانِ أوروبا وأمريكا، حيث يهاجِرُ معظمُ النصارى من فلسطين إلى الخارجِ، في هجرات جماعيَّةٍ وفرديَّة بشكل طوعيٍّ، وهو الأمرُ الذي دفَعَ الرُّهْبانَ والقساوسةَ إلى توجيه نداءات متلاحقةٍ للشباب المسيحي بالبقاء في فلسطين وعدمِ هجرتهم، خصوصا وأن تناقصَ النسبةِ المئوية لهم فيها قد بلَغَ مداه في العام 2007م، حيث وصَلَت نسبة النصارى المئوية بالمقارنة مع النسبة الإجمالية للشعب الفلسطينـــي بأقل من (1 %) فقط، حيث رأى الرُّهبانُ والقساوسةُ في هذه النسبة تهديدًا للوجود النَّصراني على أرض فلسطين[1].

وقد كان للطوائف المسيحية في فلسطين دور ملموس بالمساهمة في النضال الوطني، وفي قيادة الحركات الوطنية، وذلك لما تميزت به من إنفتاح على الثقافة والعلم، في فترة مبكرة من القرن العشرين[2]، وبذلك عُدّ المسيحيون عموما أكثر أقليات العرب، في فلسطين المحتلة ثقافة، بتشكيلهم أكبر نسبة من الموظفين العرب، وقد كان للوظائف السياحية التي اشتغلوا بها دورا كبيرا في رفع مستواهم الإقتصادي، كما كان للدعم الذي يلقونه من البابا، وكذا تبعيتهم للهيئات السياسية والدينية خارج فلسطين وبعض الدول المسيحية، أثر كبير إنعكس على وضعهم المادي، مما جعلهم أفضل حالا من باقي العرب داخلها[3]، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح مصادر النمو السكاني بحسب الديانة المسيحية في فترات زمنية متعددة (بالآلاف)

السنوات	عدد السكان في بداية الفترة	الزيادة الطبيعية	عدد السكان في بداية الفترة	نسبة النمو السنوي %
1960-1955	42.0	7.5	49.6	%2.8
1971-1961	49.6	16.7	77.3	%2.9
1982-1972	77.3	16.3	94.0	%1.8
1995-1983	94.0	22.6	162.5	%4.3
2008-1996	120.6	21.1	153.1	%1.9
2017-2009	150.2	12.1	171.9	%1.5

المصدر: نبيل الصالح، مرجع سابق، ص09.

(1) نزار نبيل أبو منشار، **الديانات والطوائف في أرض فلسطين**، موقع شبكة الألوكة، بتاريخ: 2014/08/17، زيارة بتاريخ: 2020/04/30، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.alukah.net/culture/0/74776/

(2) حبيب قهوجي، المرجع السابق، ص ص 40-44.

(3) صالح عبد الله سرية، المرجع السابق، ص 10.

المطلب الرابع: طوائف وإثنيات أخرى

الفرع الأول: السامريون

يرتكز تواجد هذه الطائفة في مدينة نابلس على جبل جرزيم ومنطقة حولون داخل الأراضي المحتلة سنة 1948م، وهي مكونة من خمس عائلات بتعداد لا يتجاوز 650 نسمة[1]، وهي بذلك تعد من أصغر الطوائف الموجودة في العالم، وفدوا إلى فلسطين قبل ثلاثة آلاف وستمائة وستة وأربعين (3646) سنة، ويدّعون أن نسبهم يعود إلى ثلاثة أسباط، وهم سبط لاوي من النبي يعقوب، وسبطا النبي يوسف منسي وأفرايم، وهو ما جعل منها أقدم طائفة يهودية في فلسطين، وهم يؤمنون بالنبي موسى، الأسفار الخمسة الأولى في التوراة والوصايا العشر، ولهم عادات خاصة بهم تميزهم عن باقي الطوائف، حيث يرتدي كهنتهم الجبة والعمامة الحمراء، في حين ترتدي كامل الطائفة يوم السبت الطرابيش الحمراء، وهم يطبقون الشريعة السامرية في الزواج، الطلاق، الميراث والطعام[2]، كما يقدسون جبل جرزيم، متخذين منه قبلتهم ومأواهم، معتقدين أن هيكل سليمان كان متواجدا فوقه، في حين لا يعترفون بمزاعم بقية اليهود الذين يعتقدون بتواجد هيكل سليمان تحت الحرم القدسي الشريف[3].

إن الإدارة الإسرائيلية عند إحصاء عدد سكانها لا تذكر هذه الطائفة ضمن اليهود وهو ما جعلهم أيضا لا يعدون أنفسهم من اليهود، وإنما سموا أنفسهم "إسرائيليون سامريون" معتبرين أن ديانتهم تختلف عن اليهودية، وهم يحملون الجنسية الإسرائيلية في "حولون" التابعة لإسرائيل، بينما يعدون ضمن النسيج الإجتماعي الفلسطيني في نابلس وباقي المناطق العربية التي يتواجدون بها[4]، وهذه الطائفةُ لا تهدِّدُ الأمن الفلسطيني، وقد اختارت العُزلة ما عدا في عهد رئيس السلطة ياسر عرفات أين مثلت أبنائها بوضع ممثلين اثنين لها في المجلس التشريعي الفلسطيني، من خلال التعيين، وليس من خلال الانتخاب، وقد تعرضوا لقمع من اليهود المتشددين حيث يعتبرونهم كفرة[5].

الفرع الثاني: الأرمن

بينت الدراسات اللغوية والآثارية الحديثة أن أصل الأرمن يعود إلى العرق الآري (الهندو-أوروبي)[6]، وهم من أقل شعوب العالم إختلاطا بمحافظتهم على عزلتهم، وأيضا اهتمامهم بالزواج فيما

---

(1) محمد الفاضل بن علي اللافي، المرجع السابق، ص ص 07-08.

(2) الأمم المتحدة، **الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: لجنة القضاء على التمييز العنصري، "التقريران الدوريان الأولي والثاني المقدمان من دولة فلسطين بموجب المادة 9 من الاتفاقية، الواجب تقديمهما في عام 2017"**. تم توزيعه يوم:2018/10/16، زيارة بتاريخ: 2020/04/25، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
.http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1

(3) محمد الفاضل بن علي اللافي، المرجع السابق، ص 07.

(4) نبيل الصالح، **المجتمع والتركيب السكاني...**، المرجع السابق، ص ص (ها) 06-07.

(5) المرجع نفسه، ص ص (ها) 06-07.

(6) حنا الحاج، **علاقات المسلمين والأرمن**، بحث منشور ضمن العلاقات العربية الأرمينية، الماضي والحاضر، مركز الدراسات الأرمينية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2008، ص ص 31-35.

بينهم، وقد أطلق عليهم "أمة في المنفى" نتيجة هجرتهم إلى العديد من دول العالم بسبب ظروفهم الجغرافية، الإقتصادية والإجتماعية، والتي كان من بينها فلسطين[1].

إن جذورهم التاريخية الأولى بفلسطين تعود حين حلّوا بالقدس في القرون الميلادية الأولى مع الفيالق الرومانية كجنود، إداريين، تجار وحرفيين، حيث كانت لهم بفلسطين جالية كبيرة قبل ظهور المسيحية، وبظهورها إعتنقوها جاعلين منها ديانة رسمية لهم سنة 301م[2]، جاعلين من القدس مقرا لرهبانهم ومزارا لحجاجهم.

ينقسمون إلى فئتين: الأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس، والمؤكد أن إستقرارهم الفعلى بفلسطين تم في الفترة المسيحية، وقد قام الرهبان الأرمن فيما بين القرنين الرابع والثامن الميلاديين بتشييد ما يقارب من سبعين (70) ديرا عبر جميع أنحاء فلسطين. وكان قد إستقر رهبانهم منذ القرن السادس بالقدس[3]، التي برزت فيها فئتان من الجالية الأرمينية، أولاهما القديمة، سكنت في دير الزيتون، والثانية حديثة العهد وتركز وجودها في دير مار يعقوب بالقرب من باب النبي داوود في الجنوب[4].

وقد وصل عدد السكان الأرمن عندما فتح صلاح الدين الأيوبي القدس سنة 1187م ألف وخمسمائة (1500) نسمة فقط، ليرتفع هذا العدد سنة 1945 إلى ما يقارب خمسة آلاف (5000) نسمة[5]، ولكن بمجرد إعلان قيام دولة إسرائيل في ماي 1948م تقلص تواجدهم بفلسطين.

كما تناقص عددهم تدريجياً بسبب الهجرة إلى ثلاثة آلاف أرميني قبيل الاحتلال في كامل أرجاء فلسطين سنة 1967م، ليزداد تناقصا بعد حرب 1967م بسبب إعتداءات واغتصاب السلطات الإسرائيلية لممتلكاتهم[6].

إن عددهم في القدس القديمة لم يكن يتعدى ألفي (2000) نسمة بداية سنة 1974م، ليتراجع في سنة 1985م إلى حدود 1200 أرميني فقط.

وحاليا حسب المصادر الأرمينية فإن تعدادهم بلغ في فلسطين ما يقارب 7500 نسمة، منهم ثلاثة (3000) آلاف يعيشون في مدينة القدس وألفان ومائة (2100) يسكنون حي وادي النسناس في مدينة حيفا،

---

(1) محمد رفعت الإمام، **الأرمن في مصر في القرن التاسع عشر**، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 2005، ص ص 24-27.

(2) رجاء جارودي، **فلسطين أرض السلالات الإلهية**، تر: عبد الصبور شاهين، ط2، نهضة مصر، القاهرة، 2008، ص ص 134-137.

(3) ماجد عزت إسرائيل، **أرمن مصر أرمن فلسطين .. بعيدا عن السياسة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص ص 141-142.

(4) نبيل نجيب سلامة، **أورشليم القدس**، دار القديس يوحنا الحبيب للنشر، القاهرة، 1994، ص 35.

(5) ماجد عزت إسرائيل، المرجع السابق، ص 143.

(6) المرجع نفسه، ص 153.

وهناك ثلاثمائة (300) نسمة في مدينة بيت لحم، فيما يتوزع الباقون بين عكا والرملة والناصرة وبئر السبع وقطاع غزة[1]، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح عدد سكان الأرمن وما يقابله من عدد سكان القدس ما بين سنتي 1099م -1948م

السنة	عدد سكان القدس	عدد سكان الأرمن	النسبة المئوية	ملاحظات
1099م	200.000	1.000	% 0.5	
1187م	120.000	1.500	% 1.25	
1670م	46.000	3.000	% 6.52	
1825م	60.000	10.000	% 16.66	
1890م	45.000	3.500	% 7.77	
1898م	80.000	7.000	% 8.75	
1945م	157.000	5.000	% 3.184	
1948م	164.000	8.000	% 4.878	

المصدر: ماجد عزت إسرائيل، المرجع السابق، ص 144.

من خلال الملاحظة الأولية للجدول يتبين أن أعداد السكان الأرمن بالقدس مرّت بفترات متذبذبة حيث ترتفع تارة وتنخفض أخرى، وهذا راجع كله لأسباب معروفة ومنطقية، حيث وصل عددهم سنة 1099م إلى 1000 نسمة وهو تاريخ بداية الهجرات، حيث هاجروا من بلادهم ليتطوعوا كجنود للدفاع عن القدس أثناء الحروب الصليبية، في حين لم يزد عددهم على 500 نسمة فقط خلال 88 سنة، وربما يعود ذلك إلى انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية، مع العلم أنه خلال هذه الفترة كان يحكمها صلاح الدين الذي اشتهر بالتسامح الديني خصوصا تجاه المسيحيين.

ونتيجة لإستقرارهم النسبي عرفت أعدادهم زيادة طبيعية في سنة 1670م بلغت 6.52 % بعدما كانت لا تتجاوز 1.25 %، كما شهدت أعدادهم زيادة طبيعية غير مسبوقة وصلت إلى 10.000 نسمة سنة 1825م، وهي الفترة التي حكم فيها محمد علي (1805-1848)، وقد يعود ذلك إلى تقربهم منه، خصوصا بعد أن إستولى إبنه إبراهيم باشا على المدينة، أما إزدياد أعدادهم خلال سنة 1890م ربما يعود للإستقرار السياسي بالمنطقة، ثم شهدت أعدادهم إرتفاعا محسوسا سنة 1898م نتيجة لهجرتهم نحو القدس، وهو مما لاشك فيه راجع للمذابح التي أحدثها الأتراك في حقهم بين سنتي 1894-1896م.

أما خلال سنوات 1945-1948م فإن فترة الإستقرار التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، ساعدت على زيادة أعدادهم زيادة طبيعية معتبرة بين: 5000 و8000 نسمة على التوالي.

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، **الأرمن في فلسطين**، زيارة بتاريخ:2020/12/17، متاح عبر الرابط الآتي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5049

الفرع الثالث: البهائيون

ويطلق عليهم أيضا إسم القاديانيَّة الأحمدية في بعض المراجع[1]، ويقدر عدد أفراد الطائفة البهائية بـ: 350 نسمة، يشتغل معظمهم بالزراعة، وقد إعترفت بهم سلطات الإحتلال كطائفة مستقلة ورسمية، معتبرة إياهم مواطنين موالين لها، لهم الأحقية في إرسال أبنائهم إلى المدارس اليهودية[2]. وللطائفة مقام رسمي في منطقةِ حيفا، حافَظ عليه الصهاينة برغم هدم الكثير من المواقع الأثرية في فلسطين. يُمارِسُ أتباعها شعائرَهم الخاصَّةَ بهم في عُزلةٍ تامة عن المجتمع الفلسطيني، الذي يُعِدُّها طائفةً منبُوذةِ؛ كونها تتعارض والشرعَ الإسلاميَّ في الكثير من القضايا[3].

تعتمد هده الطائفةُ على طقوس وشعائر خاصة بها تميزها عن شريعة المسلمين، وهي لا تتدخل في النظام السياسيّ الفلسطيني، في حين اختارت التَّطْبيعَ السياسيَّ، والتطبيعَ الثقافيَّ مع الاحتلال الإسرائيلي[4].

الفرع الرابع: الغجر (النور) Gypsy

تعود أصولهم للهند، حيث بدأت هجراتهم التي إشتهروا بها،-وجعلت منهم شعب ترحال بإمتياز– منذ مطلع القرن الثامن الميلادي، بعد عجزهم عن الدفاع عن أراضيهم بممرات ووديان وجبال هندكوش وعلى سفح جبل بامير، وهو ما جعلهم ينزحون على شكل جماعات إلى مناطق مختلفة من العالم[5]، قاطعين الأمل من العودة إلى وطنهم الأصلي في الوقت الحالي.

وتعود تسميتهم "بالغجر" إلى أصل المفردة التركية "كوجر" والتي تعني الرُحل، كما أن لهم عدة تسميات حسب المنطقة التي يتواجدون فيها، حيث يطلق عليهم "النَّور" في بلاد الشام ومصر، و"الكاولية" في العراق، و"الحلب" في صعيد مصر والسودان، و"الزط" في الجزيرة العربية[6]، في حين يطلقون هم على أنفسهم تسمية "الدوم"[7]. والتي تعني "رجل"، حيث تُماثل في تقاليدهم القائد، المسيطر والمقرر، لقد وفدت الهجرات الغجرية إلى فلسطين حسب إعتقادهم من مصر التي وصلوا إليها قادمين من القسطنطينية منذ أكثر من قرنين، إلا أن هذا لم يمنع تواجدهم بها حسب بعض الكُتاب الذين زاروا مصر بين سنتي 1546 و1558[8]، ويقيم غجر فلسطين على مشارف المدن والقرى بنصب خيامهم على أرضها، ويظلون يتجولون فيها نهارا، عارضين على الفلاحين خدماتهم التي أغلبها حدادة وصناعة بعض الأدوات الزراعية[9].

---

(1) محمد عثمان شبير، **صراعنا مع اليهود في ضوء السياسة الشرعية- دراسات في القضية الفلسطينية من منظور إسلامي-**، ط2، مكتبة الفلاح، الكويت، 1989، ص 139.

(2) صالح عبد الله سرية، **تعليم العرب في إسرائيل**، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973، ص 11.

(3) نزار نبيل أبو منشار، المرجع السابق.

(4) المرجع نفسه.

(5) جمال حيدر، **الغجر ذاكرة الأسفار وسيرة العذاب**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2008، ص 08.

(6) المرجع نفسه، ص 71.

(7) المرجع نفسه، ص 91.

(8) المرجع نفسه، ص 80.

(9) المرجع نفسه، ص 91.

تتميز علاقاتهم مع سكان فلسطين بالإحترام المتبادل، وربما يعود ذلك كون أغلبهم يدينون بالإسلام، بالرغم من بعدهم عن ممارسة الشعائر الدينية، عدا صيام شهر رمضان الذي يؤدونه على أكمل وجه بالرغم من تنقلاتهم الدائمة وأعمالهم المرهقة[1]، كما يخضعون للأعراف والقوانين التي يشرعها شيخ يختارونه بأنفسهم، والذي يعد ممثلا عنهم لدى كافة الجهات الرسمية والمختصة، كما أنه مكلف بحل جميع المشاكل العالقة بين أفراد الجماعة[2].

لكن سرعان ما ساءت العلاقة بينهم وبين الفلسطينيين، الذين غيّروا نظرتهم لهم حين مارسوا السرقة والتسول وكل عمل يكسبهم المال مهما كانت درجة حقارته، وهو الأمر الذي جعل من الفلسطينيين يعتبرونهم أقل منهم قيمة، رافضين الاختلاط بهم أو مصاهرتهم[3].

ونتيجة لهذه المعاملة السيئة التي عوملوا بها في المناطق التي يتواجدون بها، هاجر أغلبهم حيث اتجهت نسبة كبيرة منهم نحو الأردن وجنوب سوريا، وبأعداد أقل نحو مخيم جباليا في غزة[4].

يمتاز الغجر بالشك الشديد تجاه الآخر، كما أنهم يهربون رافضين الإحتكاك مع غيرهم خشية دفع الضرائب، وهو الأمر الذي صعب عملية إحصائهم بدقة.

يقدر تعداد الذين يقيمون بالقدس بنحو 2000 نسمة، وبعض المئات في غزة، بالإضافة إلى عشرات الأسر في مدينة نابلس[5].

مع العلم أن غجر فلسطين ينتمون إلى 20 عشيرة مختلفة، تستقل كل قبيلة عن الأخرى في عاداتها وتقاليدها التي تميزها عن بقية القبائل[6].

---

(1) جمال حيدر، المرجع السابق، ص ص 91-92.

(2) نبيل صبحي حنا، **جماعات الغجر**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص 246.

(3) جمال حيدر، المرجع السابق، ص 93.

(4) المرجع نفسه، ص 93.

(5) المرجع نفسه، ص 93.

(6) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، **التجمعات السكانية البدوية في فلسطين**، المرجع السابق.

الفصل الثالث

مراحل الصراع بين البوير والبريطانيين وقيام إتحاد جنوب إفريقيا العنصري 1910

المبحث الأول: الصراع بين البوير والبريطانيين وقيام إتحاد جنوب إفريقيا.

المبحث الثاني: تطبيق نظام الأبارتيد العنصري 1948.

المبحث الثالث: ردود الفعل الداخلية والخارجية تجاه تطبيق نظام الأبارتيد العنصري.

المبحث الرابع: نهاية نظام الأبارتيد وقيام جمهورية جنوب إفريقيا 1994.

المبحث الأول: الصراع بين البوير والبريطانيين وقيام إتحاد جنوب إفريقيا

لم يكن الهولنديون ولا البريطانيون أول من اكتشف المنطقة؛ بل سبقهم في ذلك البرتغاليون، حيث اكتشف البحار البرتغالي "بارتولوميو دياز" "Bartolommeo Dias" رأس الرجاء الصالح، سنة 1488 وذلك حين كان عائدا من رحلة بحرية بتكليف من الملك البرتغالي "يوحنا الثاني" "João II"؛ قصد استكشاف طريق بحري إلى الهند، وكذا الإتصال بأحد الممالك المسيحية داخل إفريقيا؛ والتي رُوِيَ حولها الكثير من الأساطير. وبالرغم من أن "دياز" قد أطلق عليه إسم "خليج العواصف"، إلا أن الملك البرتغالي أسماه "رأس الرجاء الصالح"، وذلك لِمَا سيكُون له من فائدة تجارية تُسهّل عليهم سرعة الوصول إلى الهند، وتقيهم من مخاطر الطرق البرية التي قد تُعرّضهم لمخاطر أكثر، ولم تنته ست (06) سنوات حتى تَيَقَّنَ المستكتشف "فاسكو دي قاما" "Vasco da Gama" من صحة هذا الطريق، مؤكدا على أنه يدور حول قارة افريقيا مرورا برأس الرجاء الصالح، ليصل بعدهما البحار البرتغالي الآخر "أنطونيو دو سالدانا" "Antonio de Saldahna" في سنة 1503م إلى أحد الخلجان؛ والذي يبعد شمال رأس الرجاء الصالح بحوالي 50 كلم، وعندما تسلق الجبل المواجه له، والذي كان يشبه الطاولة، سمّاه "جبل الطاولة" "Montahna da Mesa"، في حين أطلق على الخليج المُكْتشف اسم "خليج الطاولة" "Baía da Mesa"، وقد كانت شواطئ هذا الأخير؛ قبرا لأحد نواب ملك البرتغال "فرانشيسكو دالميدا" " Francisco d'Almeida" الذي تعرض للقتل رفقة عدد من بحارته؛ خلال عودته من الهند سنة 1510م باتجاه البرتغال عقب نهاية فترة ولايته؛ بعد اشتباكات مع السكان الأصليين[1].

إلا أنه بالرغم من أهمية هذه الطرق والمواقع المكتشفة، ومدى تسهيلها لعملية الوصول بأمان للهند، فقد زهد البرتغاليون في منطقة جنوب إفريقيا مُظهرين إهتماما قليلا بها، على إعتبار أنها وعرة التضاريس وأحوالها الجوية كثيرة التقلبات وغير مستقرة، وقد أفقدتهم العواصف البحرية والتيارات القوية والمياه الضحلة المحفوفة بالمخاطر العديد من السفن على طول الساحل بين موزمبيق والرأس، بالإضافة إلى معاداة السكان الأصليين للغرباء.

المطلب الأول: مرحلة الإستعمار الهولندي (1652-1902)

كان القرن السابع عشر قرنا هولنديا بامتياز؛ إذ بمجرد تَحَرُّرِ هولندا مباشرة من إسبانيا؛ بعد حروب الإصلاح الديني في العقد الأخير من القرن السادس عشر؛ برزت فيه كقوة بحرية عسكرية، إقتصادية، تجارية واستعمارية كبرى، مُحَوِّلة نشاطها البحري إلى الهند؛ بعد أن ضَعُف نشاط البرتغال وإسبانيا وانتهاء دور المدن الإيطالية؛ فاسحين بذلك المجال لها لتصبح أكبر مركز تجاري في أوروبا؛ بعد سيطرتها على تجارة البهار بالشرق، لقد أقاموا العديد من المستعمرات الساحلية في ساحل غانا، وهذا بعد تغيير طريقهم نحو الهند؛ وبنزولهم منطقة الكيب الحيوية بدأ عهدهم الجديد مع جنوب إفريقيا[2].

إن التوجه التجاري الذي اتخذته هولندا؛ جعلها تسعى جاهدة لتأسيس هيئة تحافظ على هذا التوجه، ولكون تُجَّارها في تلك الفترة كانوا من أعظم رجال الأعمال في القارة؛ ومن أجل إبقاء التجارة الحرة مزدهرة إلى حد ما بين آسيا وهولندا، أيقنت الحكومة الهولندية أن حركة الملاحة التجارية ستكون أكثر فائدة وآمانا؛ إذا تَمَّ تنظيم هذه العمليات الخاصة، وإذا قامت شركة كبيرة بتركيز وجمع كل القوى مع كل الجهود

---

[1] سعيد إبراهيم كريدية، المرجع السابق، ص ص 27-28.

[2] جمال حمدان، **إستراتيجية الاستعمار والتحرير**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1983، ص ص 64-65.

الفردية؛ التي يُخشى أن يَضُرَّ بعضها البعض، وبذلك تمّ تأسيس "شركة الهند الشرقية الهولندية" سنة 1602م[1]، والتي كانت أضخم الشركات التجارية الأوروبية الحديثة التي تنشط في آسيا، ولها سجلات ضخمة محفوظة في مستودعات جاكرتا، كولومبو، تشيناي (مدراس)، كاب تاون ولاهاي بما يقدر بخمسة وعشرين (25) مليون صفحة[2]، وقد تشكّلت هذه الشركة نتيجة إتحاد عدد من الشركات التجارية الهولندية الصغيرة، وهي عبارة عن إتحاد فدرالي لست (06) شركات غير مترابطة؛ وتُدعى بالهولندية "كامرز" "Kamers" بمعنى "غرف"، وتمثل هذه الغرف أهم المناطق التجارية في إتحاد هولندا، والغريب في الأمر أنه بالرغم من أن نشاطها كان خارج حدود ونطاق الدولة الهولندية، وبالتحديد في قارة آسيا وإفريقيا، وبدرجة أقل في إمريكا اللاتينية، مما يتطلب حماية وإشراف دَائِمَيْن من الدولة؛ إلا أنه لم تكن هناك روابط قوية بين الشركة والحكومة الهولندية، يتضّح ذلك من خلال عَلَمِها الخاص بها، وصكّها لعُملة خاصة بها أيضا[3].

لقد أُخْتُلِفَ في دور الشركة؛ حول كونها مؤسسة ذات نشاط تجاري أو هيئة عسكرية، حيث اعتبرها بعض من تقلّد منصب الحاكم العام والمدراء الإقليميين في الشركة؛ على أنها قوة سياسية وعسكرية كبرى في آسيا، في حين اعتبرها بعض أعضاء مجالس الشركة؛ بأنها مجرد مؤسسة ذات نشاط تجاري ربحي لا غير[4].

والحقيقة أن الدورين يرتبطان مع بعضهما البعض، كما يكملان بعضهما البعض، وأن الشركة ليست فقط قوة سياسية وعسكرية في آسيا بل أيضا في إفريقيا وإمريكا اللاتينية، وهو ما يجعل من المقولة الفرنسية تنطبق على وضعها، والقائلة: "الراية تتبع التجارة" مؤكدة بذلك تجسيد حقيقة التوسع الاستعماري.

يرى "ليونارد طومسون" "Leonard Thompson" بأن الشركة كانت دولة خارج الدولة، وهي تعمل بموجب ميثاق من الولايات العامة (الحكومة الهولندية)، كما كانت لها حقوق سيادية كاملة في الشرق ورأس الرجاء الصالح[5].

قد كانت الشركة تفرض سيطرتها على كامل المراكز التجارية المنتشرة من رأس الرجاء الصالح إلى اليابان، وحتى تحافظ على نشاطها التجاري؛ اتخذت لنفسها طابعا عسكريا من خلال إنشائها لحصون تدافع بها عن هذه المراكز، من خلال إشرافها على عدد كبير من الجنود يتراوح ما بين 12-20 ألف جندي و15 ألف بحار، كما اتخذت لها طابعا تجاريا زراعيا بمجرد تحول المعمرين إلى فلاحة الأراضي التي يسيطرون عليها، وهو ما أدى بالمركز التجاري إلى أن يصبح مركزا زراعيا، ليؤدي في النهاية إلى تَحَوُّل القاعدة البحرية لرأس الرجاء الصالح إلى مستعمرة استيطانية، نشط فيها الفلاحون الهولنديون؛ متخذين منها مزارعا

---

(1) Paul Leroy-Beaulieu, **De La Colonisation Chez Les Peuples Modernes**, 4ème Ed, Guillaumin et Cie, Paris, 1891, P.62.

(2) منظمة اليونسكو الدولية، **محفوظات شركة الهند الشرقية الهولندية**، موقع اليونسكو الشبكي الخاص بسجل ذاكرة العالم، بتاريخ: 2021/03/13، زيارة بتاريخ: 2020/05/02، متاح عبر الرابط الآتي:
https://ar.unesco.org/silkroad/silk-road-themes/documentary-heritage/mhfwzat-shrkt-alhnd-alshrqyt-alhwlndyt.

(3) ب.ج. سلوت، **عرب الخليج في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية 1602-1784**، تر: عايدة خوري، ط1، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1993، ص ص 77-79.

(4) المرجع نفسه، ص 80.

(5) Leonard Thompson, **The History of South Africa**, 3rd éd, Yale University Press, New Haven (U.S.A), 2001, p.33.

لهم، وصار يطلق عليهم إسم "البوير"، الذين بالتحاق عناصر الهيجونوت الفرنسيين؛ أصبحوا أكثر قوة، مما مكنهم من طرد العناصر الوطنية عن المناطق التي سيطروا عليها بالقوة[1].

وبحلول منتصف القرن السابع عشر؛ كانت القوة البحرية الأوروبية المهيمنة في جنوب شرق آسيا، بأسطول بلغ عدد سفنه حوالي ستة آلاف سفينة، وصلت مجموع حمولته إلى ما لا يقل عن 600.000 طن، والتي كان يديرها ما يربو عن 48.000 بَحَّارا[2].

أكدت أغلب المراجع أن بداية التواجد الهولندي بالمنطقة كان صُدفة، ولم يكن مخططا له إطلاقا، حيث يرجع الفضل في اكتشافهم لها؛ إلى عطب حدث لأحد سفن شركة الهند الشرقية الهولندية في سنة 1648م؛ مما اضطرها للرَّسْوِ، مُحتما على طاقمها النزول إلى البَرّ، وقد دامت إقامتهم بهذه المنطقة مدة قاربت خمسة (05) أشهر، أثمرت في النهاية على الاستكشاف والاستطلاع الجيدين للمنطقة، وهو ما أدى بهم إلى إقناع إدارة شركتهم بالاستيلاء على خليج تيبل (كيب تاون حاليا)، والتي بدورها لم تتأخر في إرسال حملة بقيادة "جان فان ريبيك" في سنة 1652م، والتي كُلّلت بالنجاح مُسفرة عن أول ظهور رسمي للهولنديين في جنوب إفريقيا؛ تم من خلاله إنشاء محطة تجارية لتزويد وتموين السفن التابعة للشركة، لتكون بمثابة قاعدة بحرية لها في طريقها نحو الشرق[3].

يذكر أحد الباحثين بأن تاريخ تعثر السفينة الهولندية المسماة "نيو هارلم" كان تحديدا في: 25 مارس 1647م، قد وقع في خليج تيبل "الطاولة" الضحل، ولحسن الحظ لم تسفر الحادثة عن وقوع خسائر في الأرواح، وانتُشلت الشحنة الثمينة التي كانت تنقلها السفينة من آسيا إلى هولندا، عبر جنوب أفريقيا، ونقلت السفن الأخرى من الأسطول؛ طاقم السفينة إلى هولندا، بينما بقي 62 منهم يحرسون البهارات والفلفل والأقمشة والخزف؛ حتى يأتي أسطول أكبر ليحملهم رفقة السلع الثمينة إلى أوطانهم، والذي لم يصل إلا بعد نحو عام من الزمن[4].

ويقول الأستاذ "جيرالد غروينوولد" من قسم التاريخ بجامعة جوهانسبورغ: "إنه لولا بقاء هؤلاء لكان تاريخ جنوب أفريقيا الاستعماري اتخذ منحى مختلفا تماما، معتقدا بأن بقاء هؤلاء الناجين؛ أسهم في تحديد هوية القوة الاستعمارية التي ستستوطن المنطقة والمكان الذي ستستقر فيه، والتي نتج عنها إقامة هولندا لمستعمرة في مدينة كيب تاون"، كما يضيف قائلا: "إن الإنجليز ركزوا على سانت هيلينا، مفضلينها لكونها تمثل محطة للاستراحة في منتصف الطريق إلى آسيا، أما الفرنسيون فقد كانوا يتوقفون بين الحين والآخر؛ عند خليج سالدانها، ليستقر رأيهم في الأخير على إقامة مستعمرة في "جزيرة ريونيون".

وبعد طول إنتظار؛ كُلِّلَت جهود الدكتور "برونو ويرز"، الذي عُيِّنَ محاضرا في تخصص الآثار البحرية بجامعة "كيب تاون"؛ بالنجاح لا سيما بعد تمكنه من الحصول على مجموعة قصاصات من مستندات؛ منها سجل يوميات كان يحتفظ به "ليندرت جانز"؛ الذي كان أحد كبار التجار على السفينة، كما

---

(1) جلال يحي، **التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، [د.ت]، ص 157.

(2) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** op.cit, p.33.

(3) خديجة قاسم، المرجع السابق، ص 46.

(4) نيك دال، **قصة السفينة الغارقة التي غيرت تاريخ جنوب أفريقيا وأسهمت في تأسيس مدينة كيب تاون**، موقع بي بي سي، بتاريخ: 2020/01/20، زيارة بتاريخ: 2021/03/17، متاح عبر الرابط الآتي:
https://www.bbc.com/arabic/vert-cul-51126419

كان واحدا من الـ 62 رجلا الذين بقوا في مدينة كيب تاون بعد غرق سفينتهم، حيث كشفت الأوراق تفاصيل دقيقة وغاية في الأهمية عن الفترة التي قضاها الناجون في مدينة كيب تاون، وبعض الأدلة المفيدة التي قد تساعده في الوصول إلى موقع باقي حطام السفينة[1].

كما تشير الوثيقة إلى أنه بعد أن وصل الناجون إلى الشاطئ في سنة 1647م، اصطدموا بمهمة صعبة وعسيرة؛ تمثلت في صعوبة إخراج الشحنة الثقيلة من البحر الهائج إلى الشاطئ، وقد دامت أسابيع عديدة، فُقِدَ على إثرها أحد الناجين، وأقام الناجون الباقون مخيما وسط الكثبان الرملية.

وحَتَّمَ طول المدة التي قضاها الناجون بأن يقوموا بمقايضة أمتعتهم مقابل المواشي واللحم من أفراد قبيلة خوي خوي، السكان الأصليون للمنطقة، ونجحوا في صيد السمك بالنهر المالح المجاور، كما إستطاعوا أن يصلوا إلى جزيرة روبين في قوارب صغيرة، كما كشفت أيضا الأوراق المأخوذة من سجل اليوميات عن طبيعة الحياة التي كان يعيشها هؤلاء الرجال والتحديات التي واجهوها والإنجازات التي حققوها، وجاء فيها أن "جانز" حاول مرارا إقناع مجلس إدارة شركته؛ بالأهمية والفائدة اللتين قد تعودا عليها؛ في حال إقامة مستعمرة في رأس الرجاء الصالح؛ لتكون بمثابة محطة لتزويد السفن الهولندية بالمؤن، مذكرا إياهم بأن الرحلة من آسيا وإليها كانت تستغرق ثمانية أشهر، مؤكدا على الضرورة القصوى من التزود بالمؤن الطازجة أثناء الرحلة؛ لأجل بقاء أفراد طواقم السفن الهولندية على قيد الحياة، خصوصا مع إنتشار مرض الإسقربوط[2] وغيره من الأمراض التي كانت تفتك بأرواح الكثيرين، كما كانت سفن الهند الشرقية الهولندية تضطر للتوقف عند محطات عديدة في النصف الجنوبي للكرة الأرضية، مثل سانت هيلينا وموريشيوس وخليج تيبل، إلا أنه بالرغم من هذه الحجج المنطقية، ترددت الشركة ولم ترحب بفكرته القاضية بإنشاء مستوطنة في أفريقيا خوفا من ارتفاع النفقات وخشية من السكان الأصليين المتواجدين بالمنطقة[3].

إنه ومن خلال الوثيقة؛ فإن "جانز" بقي مصرا على رأيه؛ عارضا فكرته من جديد على أعضاء مجلس إدارة الشركة مباشرة بعد عودته إلى هولندا سنة 1648م، حيث كتب بمعية أحد التجار خطابا موجزا أبرز من خلاله المزايا والأرباح التي ستعود على الشركة في حال أقامت حصنا وحديقة في محيط رأس الرجاء الصالح، مشيرا فيه إلى موقعه الاستراتيجي الهام، وأراضيه الخصبة وكثرة أسماكه ومواشيه ووفرة مياهه العذبة وأخشابه، كما أكدت الوثيقة على أن السكان الأصليين مسالمين يأتون للمقايضة بكل مودة، موضحا فيه على أن إقامة المستعمرة لن يكون مكلفا، ونافيا الإدعاءات الرائجة آنذاك من أكل السكان الأصليين للحوم البشر، موضحا بأن حالات القتل التي وقعت في صفوف الهولنديين كان سببها ضبط بعض الهولنديين وهم يحاولون سرقة ماشية من السكان الأصليين، مشيرا إلى ضرورة تعيين قائد حكيم وعادل للمستعمرة الجديدة؛ يعامل السكان الأصليين بأدب وأخلاق ويدفع المال على كل بضاعة تم شراؤها، مع إلتزامه بأن يحرص على إشباع بطون بعضهم خاصة منهم شيوخ القبائل[4].

يرى بعض الباحثين أنه من بين جميع الشعوب التي حاولت استغلال الأراضي البعيدة لمصلحتها الخاصة، تحتل هولندا المرتبة الأولى، حيث أعطاها نشاطها الاستعماري اتجاها خاصا للغاية، وبإتباعها لنظام مختلف تماما عن النظم التي وضعتها الدول المتنافسة موضع التنفيذ، إذ كانت قادرة على الصعود

---

(1) نيك دال، المرجع السابق.

(2) الإسقربوط: ويسمى أيضا مرض "بارلو"، وهو ضعف الشعيرات الدموية، يصيب المرء إذا لم يحصل على حاجته من فيتامين ج في الغذاء فإن أي جرح يصيب الإنسان لن يبرأ بسهولة، كما يجعله عرضة للإصابة بالجروح، وكان البحارة أكثر من يصاب به. ينظر (طارق أحمد إدريس، **أصول التربية للرياضيين**، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015، ص 51).

(3) نيك دال، المرجع السابق.

(4) المرجع نفسه.

لمدة قرنين من الزمن إلى أعلى نقطة ازدهار، بفضل السِّمة المميزة لعلاقاتها مع الشرق ومقدار الثروة، التي عرفت هذه الأمة الصغيرة كيفية الوصول إليها؛ بطريقة جديدة تماما من خلال نشاطها البحري التجاري، خصوصا بعد إلتزامها بالتركيز على تحقيق أهدافها الاستعمارية، مع الاهتمام بدورها في حسن إدارة وتسيير مستعمراتها[1].

كان الهولنديون شعبا مغامرا، مجتهدا ومقتصدا، ساهم البحر الذي يحيط بهم ويحدهم من جميع الجهات، في صقل مواهبهم بأن جعل منهم بحارة محترفين ليصبح بذلك مجال عملهم، وهو ما جعل حبهم للملاحة البحرية كحبهم لوطنهم.[2]

وقد كان "جان فان ريبيك" أول قائد لمستعمرة رأس الرجاء الصالح، إلا أن طريقة تسييره خلقت فجوة بين السكان الأصليين والبوير، وهو ما أكده "غروينوولد" بقوله: "كان ريبيك ينظر من البداية لقبيلة خوي خوي نظرة سلبية، وكان يزدريهم ويسيء الظن بهم، وهذه العلاقة المتوترة بين الجانبين أدت إلى اشتعال أول حرب بين الهولنديين وقبيلة خوي خوي التي استمرت من سنة 1658 إلى سنة 1659م.

وبعد ترخيص "فان ريبيك" للهولنديين بإقامة مزارع في المناطق النائية من خلال إصداره لسلسة من القرارات؛ ساهم في إجهاض المشاريع التي رسمها "جانز" في الوثيقة لتأسيس قاعدة عسكرية مستقلة في رأس الرجاء الصالح، وكان من بين الذين سُمِحَ لهم بزارعة أراضي المستعمرة المواطنون الأوائل - الذين سُرّحوا من وظائفهم في شركة الهند الشرقية الهولندية لزراعة أراضي المستعمرة- بالقرب من مدينة كيب تاون، لكن مع تزايد أعداد الوافدين توسعت المستوطنة داخل المدينة، وبحلول سنة 1658م استوردت شركة الهند الشرقية الهولندية أول مجموعة من العبيد، ثم أتبعتها بمجموعة أخرى من غرب أفريقيا، وبعدهما من المناطق المجاورة للمحيط الهندي لتولي الأعمال الشاقة[3].

لم تَتَعَدَ المخططات الهولندية في البداية أكثر من إنشاء مركز تجاري فقط، حيث كانت أهدافهم محددة ومحدودة؛ هي بمثابة حلقة وصل بين هولندا وإمبراطوريتهم الشرقية المتمركزة في "باتافيا" و"جاوة"، وتكون هذه القاعدة الصغيرة والمحصنة مكان التقاء الأساطيل المتجهة من وإلى باتافيا، وتتزود منها بالمياه العذبة والفواكه والخضروات والحبوب، وتنزل المرضى للتعافي، لكنهم سرعان ما قرروا أكثر من ذلك؛ بعد أن حققت هذه المحطة ربحا لم يتوقعوه رغم تقليلهم تكاليف إدارتها للحد الأدنى، بادئين بالاستيلاء على الأراضي التي كانت تحت سيطرة قبائل الخويسان، معتمدين على أسلحتهم المتطورة، حيث يذكر "فان ريبيك" "أن رجاله أخذوا الآلاف من رؤوس الماشية من "الهوتنتوت"، وتوقعوا القبض على "العديد من المتوحشين ... دون مقاومة ... ليتم إرسالهم كعبيد إلى الهند، لأنهم ما زالوا يأتون إلينا دائمًا غير مسلحين".

وخوفا من فقدان أراضيهم الرعوية، بدأت قبائل الخويسان في محاربة الهولنديين، لكنهم وجدوا صعوبة في اختراق القلعة، التي كانت تحمي الهولنديين وباقي الأوروبيين؛ والتي تم بناءها على شكل قاعدة في الموقع المعروف باسم "كيب تاون"، ليقفوا بذلك عاجزين في نهاية المطاف عن إسترجاع ما سُلِبَ منهم، مُثْبِتِين على أنهم غير قادرين على مجابهة هذه القوات أو حتى التسلل داخل القلعة أو اختراق تحصيناتها.

منحت شركة الهند الشرقية الهولندية، التي كانت في ذلك الحين أكبر شركة تجارية في العالم، بعض موظفيها السابقين الذين استغنت عن خدماتهم؛ وضعا إجتماعيا جعلهم أحرارا، ولكن صنفتهم بمثابة أفراد

---

(1) Paul Leroy-Beaulieu, Op.Cit, P.62.
(2) Ibid, p.62.
(3) نيك دال، المرجع السابق.

من الطبقة المتوسطة، وبدأت الشركة أيضًا في استيراد العبيد للعمل في المزارع، مع إلتزامها بتوفير عشرين فدانًا لعدة موظفين لمرة واحدة بعد توسع العمليات الهولندية في الداخل، وبالتالي إعادة تشكيلها للحدود الإقليمية التي كانت مسيطرة عليها، وبذلك عانى المزارعون المحليون، خصوصا بعد وصول المزيد من المستوطنين الذين كان معظمهم من الكالفينيين الهولنديين، وأعدادا لا بأس بها من الألمان، والذين تم توطينهم في البداية في شبه جزيرة الكيب[1].

بدأت مستعمرة الكيب في تطوير درجة من الاستقلالية والديناميكية غير المتوقعتين، مباشرة بعد الوقت الذي سَلَّمَ فيه "فان ريبيك" الأمر إلى خلفه في سنة 1662، حيث أصبحت المستعمرة "مجتمعًا معقدًا يضم بوضوح طبقات عرقية"، وقد ساهمت ثلاث عمليات في هذه النقلة النوعية هي:

أولاً: قامت الشركة بإنهاء عقود بعض موظفيها؛ ومنحتهم قطعا أرضية، مكونين ما يسمى "البرغر الحر".

ثانيًا: وفرت الشركة العديد من العبيد في الكيب، ووضعتهم للعمل تحت إشراف هولندي من أجل إنشاء البنية التحتية الأساسية للمستعمرة (حصن، رصيف، طرق، بساتين، حدائق نباتية، وحقول صالحة للزراعة).

ثالثًا: نتيجة لتوسع المستوطنة الهولندية ببطء ولكن بثبات من شاطئ خليج تيبل نحو الأراضي المغطاة والمغلقة المخصصة للزراعة، على حساب الرعاة المحليين، الذين كانوا مجبرين أمام قوة الهولنديين من الانسحاب من موارد المياه العذبة والمراعي الغنية، والاختيار بين التوجه نحو الجزء الشمالي من شبه جزيرة الكيب أو البقاء هناك كخدم أو عملاء للهولنديين[2].

في سنة 1679م، بدأت الشركة في تقديم منح وإمتيازات من الأراضي في الوديان الخصبة وراء مسطحات كيب الرملية وأسفل الجبال، بدءًا من ما أصبح يعرف باسم ستيلينبوش، على بعد حوالي ثلاثين ميلاً شرق خليج الطاولة Bay Table، إن من بين المهاجرين الجدد؛ كان الهوغونوتيون الذين غادروا فرنسا في الأصل إلى هولندا هربًا من التعصب الديني، وبحلول المراحل الأولى من القرن الثامن عشر، أشار المزارعون البيض، الذين لم يعودو يعملون في شركة الهند الشرقية الهولندية، إلى أنفسهم بأنهم "Afrikaners"[3]، لتمييز أنفسهم عن موظفي الشركة، الذين بقي يطلق عليهم"الأوروبيون". اعتبر مسؤولو الشركة أنفسهم مرغوبين اجتماعياً أكثر من البيض الذين توجهوا إلى الداخل، وأطلقوا على أنفسهم اسم "كابينار" "Kaapenaar"[4]، ونتيجة لذلك ظهرت حواجز تعسفية ثقافية وعرقية؛ تفصل بين الأفريكانيين والأوروبيين، وقد كانت مشاعر التفوق الواضحة التي امتلكها المستعمرون الهولنديون مماثلة لها.[5]

لقد تولدت مشاعر التفوق لدى الإمبرياليين الأوروبيين الآخرين في تعاملهم مع الشعوب غير البيضاء في جميع أنحاء العالم، ويبدو أن هذه المشاعر تبرر، في أذهان الأوروبيين، الاستيلاء على الأراضي الأصلية

---

(1) Robert C. Cottrell, **South Africa A State of Apartheid**, Chelsea House Publishers, Philadelphia (U.S.A), 2005, p.16.

(2) Leonard Thompson, **The History of South Africa** ,OP.CIT, p.33.

(3) كلمة هولندية تعني "الأفارقة".

(4) كلمة هولندية تعني "كيب تاون".

(5) Robert C. Cottrell, OP.CIT, p.16.

وقهر شعوبها، مما أدى أيضًا إلى حدود تعسفية تهدف إلى التأكيد على أولوية القوة الاستعمارية، حيث استولى مُرَبّو الماشية والأغنام البيض على الأراضي الصالحة للزراعة التي تطوق كيب تاون، وهو ما انعكس سلبا على انخفاض عدد السكان المحليين، كما نال منهم مرض الجدري، وأعمال العنف التي ارتكبها الهولنديون، وقد أدى فقدان الماشية إلى إصابة الخويخوي بالشلل، حيث انهار نظامهم السياسي الهش، بسبب نقص المناعة ضد مرض الجدري، كما عانوا من انتكاسات ديموغرافية، أدت إلى تفكك معظم مجتمعهم تقريبًا، حيث وصل عدد عبيد المستعمرة خلال قرن ونصف إلى ما يقارب 60.000 عبد.[1]

يُذكر أنه في 1657م أفرجت الشركة عن عقود تسعة أشخاص من موظفيها[2]، ولكنها منحتهم قطعة أرض صالحة للإستصلاح مساحتها عشرين فدانًا في **Rondebosch** في**Cape Peninsula** الواقع على بعد ست أميال من خليج الطاولة.

كان منطق المديرين عمليًا تمامًا، حيث كانت هذه المحميات تنتج الحبوب والخضروات وتبيعها للشركة بأسعار ثابتة، وحسب مديري الشركة فإن هذا التدبير سيكون أكثر اقتصادي، من الاستمرار في الحصول على طعام؛ يُنْتَجُ حصريًا من قبل عبيد وعمال الشركة، وهو ما كان يشكل عبئا ماليا إضافيا على الشركة.

وفي السنوات التي تلت ذلك القرار؛ قامت الشركة بتسريح المزيد من العمال في الكيب في ظروف مماثلة، كما نقلت عددًا من الأشخاص من هولندا إليه كمستوطنين، وكان من بينهم عدد قليل من الفتيات اليتيمات و156 رجلاً وامرأة، وأطفالًا من الهوجنوت الفرنسيين الذين فروا إلى هولندا بعد سنة 1685، عندما تراجعت الحكومة الفرنسية عن سياستها في التسامح مع البروتستانتية بإلغاء مرسوم نانت.

كانت المستوطنة محصورة في محور شبه جزيرة كيب، إلا أنه وبحلول سنة 1679 بدأت الشركة في تقديم منح من الأراضي في الوديان الخصبة وراء مسطحات كيب الرملية وأسفل الجبال، بدءًا مما أصبح يعرف باسم ستيلينبوش، على بعد حوالي ثلاثين ميلاً شرق Bay Table.

وبداية من سنة 1707 توقفت الشركة عن توفير النقل المجاني للمستوطنين، حيث كان يقطن بالمستعمرة في ذلك الوقت حوالي 700 موظف من الشركة ومجتمع من المستوطنين قوامه حوالي 2000 رجلا وإمرأة وطفلا، بالإضافة إلى العبيد والرعاة المحليين. بعد ذلك، إلا أن توقيف الهجرة المجانية لم يمنع عدد سكان المستعمرة من الإرتفاع جزئياً من خلال الزيادة الطبيعية.

بلغ عدد سكان المستعمرة سنة 1793 وفقًا لسجلات الشركة 13.830 نسمة موزعين إلى (4032 رجلًا، 2730 إمرأة، و 7068 طفلا) إلا أن هذه الأرقام تعد ضئيلة إذا ما قورنت بحجم الاستيطان الأوروبي في الأمريكيتين في ذلك الوقت[3].

جاء معظم المستوطنين من الطبقات الدنيا والأقل نجاحًا في المجتمع الهولندي أو الألماني الهرمي، لأن الخدمة في الشركة كانت خطيرة وذات أجور زهيدة، وكانت هذه الاختلافات متجذرة في خلفياتهم الأوروبية التي تضاءلت في الوضع الاستعماري، حيث كانت المبادرة الفردية والقدرات العملية أكثر أهمية

(1) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, pp.14-15.
(2) Ibid, p.33.
(3) Ibid, p.35.

من الأصول الاجتماعية، وقد حدثت هذه التجربة تلقائيا مع الهوجونوت Huguenots، حيث خلال جيل واحد كانوا يتحدثون الهولندية بدلاً من الفرنسية[1].

قصد "فان ريبيك" وخلفاؤه أن يمارس المواطنون الأحرار الزراعة المكثفة على النموذج الهولندي، لكنهم أصيبوا بخيبة أمل نظرًا لافتقارهم إلى رأس المال الكافي والعمالة الماهرة، فلم يتمكن أصحاب المزارع الحرة من تحقيق النجاح في الزراعة المكثفة، باستثناء أصحاب البستانيين الذين كانوا يعرضون منتوجاتهم في السوق وبالقرب منها في القرية الواقعة على خليج تيبل، والتي أصبحت تُعرف باسم قرية الكيب، وسرعان ما تخلى الكثيرون عن الزراعة تمامًا، وأصبحوا حرفيين وتجارًا في كيب تاون، حيث قاموا بتلبية احتياجات السفن الفرنسية، الإنجليزية والاسكندينافية التي كانت ترسو بالمنطقة، بالإضافة إلى الأساطيل الهولندية المتجهة إلى الخارج والمتجهة إلى الوطن والتي كانت تتوقف مؤقتًا في الكيب كل عام.

نجح من بقوا على الأرض؛ بحصولهم على حيازات كبيرة وأصبحوا مزارعين مختلطين، ينتجون الحبوب والنبيذ، ولكن أيضًا يرعون الأغنام والماشية بعيدًا عن حدود منح أراضيهم.

في البداية لم تفكر الشركة في استخدام السخرة في مستوطنتهم في الكيب، ومع ذلك؛ سرعان ما طلب فان ريبيك الإذن لإتباع مثال مستوطنات الشركة في باتافيا وأماكن أخرى في آسيا.

وابتداء من سنة 1658 بدأت الشركة تهتم بشراء العبيد، بإستيرادها لأول سفينة لحمولة واحدة من العبيد من داهومي وتلتها سفينة أخرى من العبيد الأنغوليين، الذين استولت عليهم من البرتغاليين. بعد ذلك أصبحت كل من حكومة الشركة وكبار المسؤولين ومجتمع المواطن الحر معتمدين على العمل بالسخرة. ومنه أصبح الكيب مجتمعًا يمتلك العبيد[2].

وبحلول أوائل القرن الثامن عشر، اكتسبت العبودية في الكيب سمات مميزة كان أهمها:

أولاً: جاء عبيد الكيب من خلفيات لغوية ودينية واجتماعية متنوعة، أكثر من تلك الموجودة في الأمريكيتين، مع العلم أنه لم يكن معظم عبيد كيب حتى من إفريقيا؛ التي كانت مصدر جميع العبيد الأمريكيين، فحقيقة جاء عدد منهم من موزمبيق، ولكن كان أكثرهم من مدغشقر، وأعداد أخرى من إندونيسيا والهند وسيلان (سريلانكا)، بما في ذلك أقلية كبيرة من المسلمين.

ثانيًا: بدءًا من سنة 1711 فصاعدًا، أصبح عدد العبيد في المستعمرة أكثر من عدد سكانها، حيث وصل عددهم في سنة 1793 إلى 14747 عبدًا منهم (9046 رجلًا، 3590 إمرأة، و 2111 طفلًا)، مقارنة بـ: 13830 مواطنا حرًا.

ثالثًا: كان تزايد عدد العبيد نتيجة لاستمرار توريدهم بدلاً من الزيادة الطبيعية، مع العلم أن عبيد الكاب لم يصبحو قط سكانًا يتكاثرون ذاتيًا إلا ابتداءً من سنة 1765، وبالرغم من ذلك كان عدد العبيد من الذكور دائمًا أكثر بأربعة أضعاف. وفي سنة 1793 تراجع عدد الرجال إلى الضعف مقارنة بعدد النساء، على الرغم من أن معدل الوفيات الإجمالي للرجال أصبح مرتفعًا، خاصة بين العبيد في الشركة، وقد كان سبب هذا الارتفاع الأوبئة المتقطعة للجدري وأمراض أخرى[3].

---

(1) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.35.
(2) Ibid, pp.35-36.
(3) Ibid, p.36.

ومن المحتمل أن يكون الحاكم "أدريان فان دير ستيل"، قد إمتلك 169 من العبيد في عام 1706، بينما مواطن حر هي على الأرجح لمارتن مِلك، الذي كان لديه 101 عبدًا في عام 1774.

في سنة 1750 كان هناك 681 من مالكي العبيد في المستعمرة، 07 منهم فقط يمتلكون أكثر من 50 عبدًا، و25 آخرون يمتلكون ما بين 26 و50، في حين أن 385 يمتلكون أقل من ستة (06) عبيد، وبمرور الوقت تم عتق عدد قليل من عبيد الكيب، وإنخفض معدل العتق بمرور الوقت، لذلك لم يكن هناك أبدًا مجتمع كبير من "السود الأحرار".

كان للسود الأحرار في البداية نفس الحقوق التي يتمتع بها المستوطنون البيض، لكن القانون الهولندي الممثل في شركة الهند الشرقية الهولندية؛ بدأ في التمييز ضدهم في ستينيات القرن السابع عشر، ومع حلول سنة 1790؛ اضطروا إلى حمل تصاريح المرور التي فرضت عليهم بقوة القانون إذا ما رغبوا في مغادرة المدينة.

ويدخل المؤرخ "ليونارد طومسون" في تناقض صارخ يبعده عن الموضوعية؛ متحدثا بنزعة إستعمارية حين يقول أنه: "على الرغم من قلة أعداد السود الأحرار، إلا أنه كان لهم تأثير كبير في المجتمع الاستعماري؛ حيث خففوا التطابق بين العرق والاستعباد"[1]، وهو بهذا ينكر عليهم أبسط حقوقهم؛ وهي أن يزخروا بالحرية في بلادهم، بل تجاهل حقيقة أن الإحتلال هو نوع من أنواع الإستعباد، متناسيا أن كل من احتلت أرضه، ولم يصبح حرا في وطنه، خاضعا لقانون وتنظيمات الدولة المحتلة، بأنه مستعبد قد سلبت أرضه وممتلكاته، وتمت السيطرة على أماكن رعيه، ولم يكتفو بهذا؛ بل حددوا مجال تنقلاته، ملزمينه بالحصول على تصاريح بدونها تشل حركته، كما جانبه الصواب حين أطلق مصطلح "السود الأحرار" على بعض قبائل الهوتنتوت، إذ كيف هم أحرار؛ وقد تم احتلال بلادهم، واضطروا للعمل كرعاة أو في المهن الرخيسة لدى الهولنديين وبأجور زهيدة، وكيف يكون حالهم أفضل من حال العبيد وقد سرق الهولنديون ماشيتهم التي كانت تشكل مورد رزقهم الوحيد؛ كما أجبروا نساءهم على الدعارة لفائدة الشركة.

تباينت مهن عبيد الكيب بشكل كبير، اعتمادًا على من يملكونهم وأين يعيشون، بينما لم تفرط الشركة في عبيدها حيث قامت بإيوائهم داخل أحد المباني في كيب تاون، بإعتبارهم يوفرون لها القوة الأساسية العاملة للأشغال العامة.

قام مسؤولو الشركة والعمال الأوروبيون الذين عاشوا في كيب تاون بتوظيف عبيدهم كخدم في المنازل، وكحرفيين، صيادين، بستانيين في السوق، ولجلب الماء والخشب، وبوظائفهم هذه التي جعلت منهم عمال مزارع وخدما للمنازل؛ شكلوا العمود الفقري للاقتصاد الزراعي.

دفعت سيطرة الهولنديين على المناطق الجنوبية؛ الرعاة الأصليين إلى ترك المنطقة والتجول في جنوب غرب إفريقيا، بحثا عن الكلأ، وقد أطلق هؤلاء الرعاة على أنفسهم اسم Khoikhoi بينما أطلق عليهم المستوطنون البيض إسم Hottentots[2].

في سنة 1659، تصاعدت الخلافات حول الماشية إلى حرب، حيث دمر من خلالها الخويخوي في البداية خمس مزارع للمستوطنين واستولوا على العديد من الأغنام والماشية، ولكن خلال سنة 1660،

---

(1) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.37.

(2) Ibid, p.37.

رجحت الكفة لصالح الهوتنتوت الذين تفوقوا بفضل استخدامهم لأسلحة وتكتيكات متطورة مستغلين الانقسامات بين السكان الأصليين، وبعد فرض الحكومة الاستعمارية سيطرتها على المنطقة سعت مباشرة لتأمين حدودها الإقليمية؛ من خلال غرس سياج كثيف حول المستوطنة وبناء أبراج مراقبة ومراكز حراسة على طول المحيط.

واصلت الحكومة الهولندية من خلال جيل آخر حكم المستوطنة على حساب المجتمعات الرعوية في شمال وشرق شبه جزيرة الرأس.

اكتسب المستوطنون الثقة بعد أن هزموا شعب شبه الجزيرة، وأصبحوا وحشيين بشكل متزايد، حيث قاموا بوصم وسحق وتقييد الخوي خوي الذين اشتبهوا في قيامهم بالسرقة، ووضعوهم في جزيرة روبن، على بعد سبعة أميال شمال غرب كيب تاون، وهي جزيرة متجهة لاستخدامها كسجن من قبل الأنظمة المتعاقبة حتى الوقت الحاضر.

صعدت قبائل الخويخوي في شمال شبه الجزيرة من المقاومة بأن جعلوها أكثر فاعلية، حيث بدأوا الحرب في سنة 1673 والتي استمرت بشكل متقطع حتى سنة 1677، وبما أن الكفة لم تكن متوازنة فقد سحق الهولنديون السكان المحليين مرة أخرى، كما كان يحدث كل مرة خلال غزوهم لجنوب إفريقيا بعد أن فرض هؤلاء الغزاة الأوروبيون سيطرتهم بأسلحتهم المتطورة والفتاكة، إضافة إلى استغلالهم للانقسامات الداخلية التي حدثت بين السكان المحليين.

وبحلول سنة 1713، كان المجتمع الرعوي الأصلي في الركن الجنوبي الغربي من إفريقيا يتفكك، وبالمقابل كان البيض يسيطرون على الأراضي الخصبة أسفل الجرف الجبلي الممتد على مسافة خمسين ميلاً شمالاً وأربعين ميلاً شرقاً من كيب تاون.

لم يكن الخويخوي قادرين على الصمود في وجه غزو شركة الهند الشرقية الهولندية ومستوطنيها، لقد فقدوا معظم ماشيتهم التي هي عصب حياتهم الإقتصادي، حيث تظهر سجلات الشركة أنه بين سنتي 1662 و1713 استولت على 14.363 رأسًا من الماشية و32.808 رأسًا من الأغنام من الخويخوي، وهو ما أدى إلى انهيار نظامهم السياسي الهش، وأصبح رؤساء القبائل بعدما كانوا عملاء للشركة مثيرون للشفقة، ونتيجة لذلك وفي ثمانينيات القرن السادس عشر، بدأ الأفراد والعائلات في فصل أنفسهم عن مجتمعهم وتحولوا إلى خدمة الرعاة أو كرعاة ماشية[1].

إجتمع البوير في هايدلبرغ معلنين استقلال ترانسفال تحت الاسم الرسمي "جمهورية جنوب إفريقيا" بقيادة رئيس ماهر سليل عائلة من اللاجئين الفرنسيين "الجنرال جوبير"، وقد هزموا الانجليز في خمس لقاءات؛ الثلاثة الأخيرة منها تلك التي عقدت في "لينج نيك" في 1881/01/28 في انجوجو، وأخرى في الثامن من شهر فيفري بتلّة اماجوبا، والأخيرة التي جرت في السابع والعشرون من نفس الشهر، وخلفت كوارث حقيقية على القوات البريطانية؛ فقدت على إثرها جنرالاتها وأسلحتها، وعلى إثرها تمّ الاعتراف باستقلال ترانسفال بشكل نهائي"[2].

(1) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, pp.37-38.
(2) Henry Dupont, **Les mines d'or de L'Afrique du Sud**, 3ème éd, Lemaire, Dupont &Cie, Paris, 1893, p.40.

وبظهور العقارات الكبيرة التي شُيِّدت في نهاية القرن الثامن عشر، والتي يعود الفضل في انجازها للخدم، العبيد وقبائل الخوي خوي، أصبحت جنوب إفريقيا مستعمرة تتميز بنظام عرقي شديد الطبقية ذو طابع تعسفي، يوجد في قمته البيض، وفي أسفله العبيد رفقة السكان الأصليين، وقد مارست شركة الهند الشرقية الهولندية التمييز الطبقي صراحة؛ حين أجبرت العبيد على عدم امتلاكهم الحق في الزواج، أو تلبية احتياجات أطفالهم، أو حيازة الممتلكات، أو صياغة المستندات القانونية، كما أُجبرت الإناث على الانخراط في أعمال بدنية شاقة وعلى الدعارة لكسب المال منها.

وقد وَلَّدَ التهديد بالعنف الدائم، والذي تم التعامل معه في كثير من الأحيان، قصد الحفاظ على مؤسسة العبودية إلى فرار العديد من العبيد الذين تمكنوا من الالتحاق بالمجموعات الأصلية لهم، والارتباط معها من جديد، في حين حاولت مجموعات مختلفة البقاء على قيد الحياة عن طريق السرقة من مساكن المستوطنين، وحقق عدد صغير من العبيد حريتهم من خلال عملية العتق (التحرير الطوعي للعبيد)، والذي كان مسموحًا به عمومًا فقط لأولئك المحتجزين في العبودية الذين أُعْتُمِدُوا والذين كانت لديهم وسائل دعم ظاهرة وصريحة، بالإضافة إلى ذلك؛ تم تحرير المزيد من العبيد الآسيويين، والعديد منهم من الحرفيين المهرة؛ من مدغشقر أو الأفارقة؛ الذين كانوا يميلون إلى الكدح في الحقول[1].

ولم تقل نظرة "روبار س. كوترال" تمييزا واحتقارا للسكان المحليين حين اسماهم بالسود الأحرار ومشيرا أنهم "يميلون إلى التجمع في كيب تاون، للحصول على مهن كحرفيين، طهاة، أصحاب نزل، صيادون، وتجار تجزئة على نطاق صغير"، والتي هي حرف صغيرة، والحقيقة هي أنهم لم يميلو لها، إنما أكرهوا وأجبروا عليها بحكم أن المحتلين البيض هم الذين يسيطرون على البلاد ومزارعها وأهم موانئها ومناجمها، بعد أن سلبوهم مصدر رزقهم الوحيد، مما حتم عليهم العمل في أي مجال يوفر لهم متطلبات معيشتهم اليومية؛ مهما كان صغيرا أو حتى حقيرا.

وبسبب نقص الأيدي العاملة ورفض السكان المحليين العمل في مزارع البيض لجأت الشركة إلى استجلاب عمال زنوج من غرب أفريقيا للعمل في مزارع المستوطنين، حيث بدأوا يعاملونهم معاملة الرقيق، ثم جاءت مجموعة أخرى من المعارضين من جزيرة مالقا وجاوة وغيرهما من الجزر التي كانت خاضعة للاستعمار الهولندي. وقد كان غالبية هؤلاء من المسلمين الذين أدخلوا الإسلام للمرة الأولى في جنوب أفريقيا، واحتلوا مكانة وسطى بين البيض والسود ومن ثم انقسم المجتمع بحسب لون البشرة منذ تلك الآونة إلى بيض يمثلون أعلى قمة في السلطة، يتلوهم الآسيويون كطبقة وسطى ثم تأتي طبقة الأفارقة السود، وقد حدث تزاوج بين هذه العناصر الثلاثة أدى إلى ظهور مجموعة الملونين[2].

وعندما جاء البريطانيون أصدروا بعض القوانين تجاه السود كقانون التشرد في سنة 1809 وقانون احتجاز أطفال الهوتنتوت الفقراء في سنة 1811 حتى يتمكنوا من القضاء على ظاهرة التشرد وحالات السلب والنهب المتكررة، كما حرصت السلطات أيضًا على الإستفادة من أبناء الأفارقة المشردين وتدريبهم على العمل في المنازل[3].

---

(1) Robert C. Cottrell, OP.CIT, p.17.
(2) Abdulkader Tayoub, **Islamic resurgence in South Africa**, UCT Press, Cape Town, 1995, p.39.
(3) Robert Lacour Gayet, **A History of South Africa**, First Edition, Cassell & Co Publisher , London, 1977, p.39.

شهدت فترة العشرينات من القرن التاسع عشر هجرة أعداد كبيرة من البريطانيين، الذين كانوا أكثر تحررا من البوير، يحملون معهم أفكار الثورة الصناعية، وقد أسهم هؤلاء في تحسين أوضاع العمال والرقيق الأفريقي[1]، ثم أصدرت السلطات البريطانية اللائحة الخمسينية وبموجبها أعطيت العديد من الحقوق للسكان الوطنيين؛ خصوصاً بعدما شنت بريطانيا والمبشرون البريطانيون حملة مسعورة ضد البوير؛ الذين كانوا يسيئون معاملة العمال والخدم. كما قامت السلطات بإلغاء تصاريح المرور بالنسبة للهوتنتوت، وقد مثل هذا القانون ضربة لنظام الرق في جنوب أفريقيا. ثم جاء بعده إلغاء قانون الرق سنة 1833، ونتيجة لهذه السياسات قام البوير بمعارضة ذلك، ورفضوا فكرة المساواة بين الأجناس بل وأنهم كانوا يفضلون عدم دخول الأفارقة أصلا إلى المسيحية حفاظًا على نقاء ديانة البوير وحفاظًا على بقاء التمايز بين الأجناس المختلفة، ونتيجة لكل ذلك جاءت الهجرة الكبرى[2].

نجح البوير في تأسيس مستعمرتين تابعتين لهم هما الترنسفال والأورنج الحرة ومارسوا فيهما التفرقة العنصرية بصورة متكاملة وقد ازدادت حاجة المستوطنين والمهاجرين الجدد إلى العمال بخاصة عندما تحول اقتصاد جنوب أفريقيا من اقتصاد زراعي إلى تعديني صناعي بعد إكتشاف الذهب سنة 1886؛ فكان المهاجرون الجدد يهتمون بكيفية الحصول على العمال الملونين والسود للعمل في المناجم والمزارع، الأمر الذي جعل السلطات تشجع سياسة العامل المهاجر وذلك بإقامة معازل (Homelands) خاصة بهم حتى تضمن بذلك تنظيم وضبط تدفق العمال الأفارقة، وكانت فكرة المعازل هذه تمثل البداية الفعلية لتنفيذ سياسة التفرقة العنصرية التي كان ينادي ويطالب بها المستوطنون البوير[3].

واصل قاطنوا المستعمرة بصفتهم جزء من الإستعمار الهولندي التوسع نحو الداخل، بإتجاه المناطق الشمالية، وهو ما أدى إلى إصطدامهم بالقبائل الأصلية المسيطرة على هذه المناطق، ونتيجة لعدم توازن الطرفين، فسرعان ما فرض الأوروبيون سيطرتهم على كل الأراضي التي يسيطر عليها الوطنيون من الأهالي المحليين؛ بفضل الأسلحة النارية المدججين بها، مقابل ما يحوزه الوطنيون من عصي، رماح وأسلحة بيضاء لا غير.

المطلب الثاني: مرحلة الاستعمار البريطاني (1795 - 1806 -1961)

إنه وفي سنة 1795 ومن خلال رحلة استكشافية؛ سيطر البريطانيون بقيادة الجنرال "السير جيمس كريج" والأدميرال "اللورد جورج كيث إلفينستون"، على كل من الكيب ومنطقة واسعة من الأراضي غير المأهولة إلى حد كبير بالسكان، إمتدت إلى الغرب من نهر فيش وجنوب نهر غاريب، وقد كان سبب هذه السيطرة المفاجئة؛ هو بوادر الحرب مع نابليون بونابرت التي بدت مرجحة بشكل متزايد، والتي سبقها توقف بشكل مضطرد من السفن الفرنسية في الكيب قبل التوجه إلى الهند، وهو ما أقلق الحكومة البريطانية التي انزعجت من حقيقة هذا التوقف، بالموازاة مع تعرض شركة الهند الشرقية الهولندية للتصفية، وهو ما جعل البريطانيين يقررون الاحتفاظ مؤقتًا بمستعمرة النظام الملكي الهولندي المحاصر لأمير أورانج، خصوصا وأن كيب تاون كانت بمثابة ميناء الدخول الوحيد إلى المنطقة والمدينة الوحيدة بها.

---

(1) N J Rhodie and H Venter, **Apartheid a Socio-Historical Exposition of the Origin and Development of the Apartheid**, HAUM Publisher, Cape Town, 1959, p.57.
(2) Robert Lacour Gayet, OP.CIT, p.81.
(3) Colin & Margaret Legum, **South Africa Crisis For the West**, Pall Mall Press, London, 1964, p.11.

تألفت المستعمرة بأكملها من "25.000 عبدا و 20.000 مستعمر أبيضا و 15.000 خويسان (خوي خوي) و 1000 عبد أسودا محرّرا"، وقد استخدمت اللغة الهولندية في التخاطب، واعتبرت المسيحية وسيلة لتأكيد وضعهم، غير أن أول استيلاء بريطاني على المنطقة لم يدم طويلاً؛ حيث استمر حتى سنة 1803 فقط، عندما أعادت "معاهدة أميان" الحكم الهولندي، وقد كانت السنوات القليلة الأخيرة من الحكم البريطاني الأول بالكاد خالية من الأحداث، باستثناء التمرد الذي اندلع في سنة 1799؛ والذي اشتمل على محاولة فاشلة من قبائل الخويسان لإستعادة ملك أبائهم[1].

بإندلاع الحروب النابليونية أعاد المسؤولون البريطانيون السيطرة على منطقة الكيب، وألغوا تجارة الرقيق في سنة 1808 وتحركوا بقوة ضد قبائل الهوسا Xhosa في المنطقة الواقعة غرب منطقة زورفيلد، وبتنازل الهولنديين رسميًا عن المستعمرة في سنة 1814، تعززت الحدود التعسفية البريطانية في جنوب إفريقيا ذات الطبيعة الإمبراطورية، عازمين على مواصلة التوجه العنصري للهولنديين؛ بالحفاظ على هيمنة البيض في المنطقة.

في غضون بضع سنوات، وعلاوة على ذلك أعادت الإدارة البريطانية تشكيل الحكومة المركزية في الكيب والحكومات المحلية، وسياسات الأراضي، والاستيطان العام للإقليم، دون أن تستشير في أي وقت من الأوقات مواطني جنوب إفريقيا، سواء كانوا من البيض أو السود؛ بشأن مسائل الحكم الاستعماري.

في سنة 1820 وصل 5000 مستوطن بريطاني إلى المستعمرة؛ تم نشرهم بسرعة على المناطق الحدودية، تركز معظمهم حول منطقة Zuurveld، بجانب نهر Great Fish، والذين كانت تأمل منهم حكومة كيب في أن يكونوا "كحاجز أو جدار صد ضد تقدم سكان Xhosa"، كما كان البوير سابقًا، إلا أن التواجد على المناطق الحدودية لم يكن سهلا بل كان شاقا، حيث تخللته صعوبات متكررة في قلة المحاصيل وهجمات من حين لآخر على مواشيهم من قبائل Xhosa.

تلقى المستوطنون القليل من المساعدة من حكومة الكيب، وشكلوا ميليشيا لحماية مساكنهم وعائلاتهم؛ وهو الأمر الذي أدى بهم إلى الاستياء من إدارة الحكومة في كيب تاون، حيث سرعان ما تخلى الكثيرون منهم عن الزراعة تمامًا، وانتقلوا إلى مدن مثل "جراهامستاون"، التي سرعان ما أصبحت ثاني أكبر مدن جنوب إفريقيا.

تصاعدت التوترات بين البوير وحكومة كيب تاون بعد سلسلة من الإصلاحات القانونية والاجتماعية اعتمدتها السلطات البريطانية وكذا العدد المتزايد من المستوطنين البريطانيين، الذين سيطروا على التجارة، بما في ذلك الممارسات الاقتصادية الرأسمالية القائمة على العمل الحر[2].

في سنة 1826 بعد فترة وجيزة من تمرد العبيد، حاول مكتب المستعمرات تنظيم ظروف عملهم، بالإضافة إلى تقييد العقوبة الجسدية، وتشجيع التعليم الديني، ورعاية الزواج المسيحي، ومنحهم بعض الحقوق[3]، بما في ذلك تمكينهم من شراء حريتهم، ولتأكيد هذه الإصلاحات أيد المستوطنون في سنة 1828 تمرير الأمر: 50، الذي منح المساواة القانونية للخويسان والسود الأحرار. ليتلوه قرار إلغاء العبودية في سنة 1834، إلا أنه وبالرغم من هذه الإجراءات فإن مشاعر التفوق العنصري بالكاد تبددت، حيث واصل العديد من العبيد السابقين العمل في المزارع، مع قانون السيد والخادم لسنة 1841 الذي ينظم عقود العمل

(1) Robert C. Cottrell, OP.CIT, pp.19-20.
(2) Ibid, p.20.
(3) Ibid, p.20.

والذي يضع غير البيض في جنوب إفريقيا على قدم المساواة مع الأوروبيين[1]، كما وضع هذا الإجراء عقوبات جنائية لأعمال "العصيان والتحدي والمقاومة" المزعومة إذا انتهك العمال الاتفاقات التعاقدية، وبهذا استمرت جنوب إفريقيا في امتلاك حدود تعسفية متجذرة عنصريًا حتى بعد التخلص من العبودية.

بالموازاة مع إلغاء العبودية، أعاد العدد المتزايد من المستوطنين بشكل ملحوظ العلاقة بين المستعمرة والأفارقة الواقعة "خارج حدودها"، كما يقول روبرت روس. "في مستهل الأمر، سمح العدد الأكبر من الخوسا بمواجهة المستعمرين العسكريين المتفوقين، ولم يكن بوسع أي منهما أن يستمر في شن حملات مطولة، وعلاوة على ذلك، ظلت الحدود (أو الحدود التعسفية) التي تفصل المستعمرة عن الأفارقة الآخرين "غير محددة تحديدا دقيقا، مكانيا واجتماعيا على السواء"، ولكن بعد دخول الجيش البريطاني المواجهة، انتهى التعادل المتواصل إلى حد كبير عندما سحق الجنود الخوسا، حيث دمروا حقولهم ومنازلهم وشتتوا مواشيهم"، كان التعزيز المستمر والمتواصل للقوات الإنجليزية سببا في إحباط أي نجاح مؤقت من قبل قوات الرئيس الألماني، كما أحبط الاستعداد لفرض عقوبة رهيبة، بما في ذلك قطع الرأس والتمثيل بالجثث في سنة 1830 عن حاكم خوسا، "هنتسا"؛ الذي أظهر إستعداده لإجراء مفاوضات سلام[2]، وبذلك إستفاد العديد من المستوطنين في القطاع الشرقي للمستعمرة بالفعل من هذه الصراعات، حيث فتحت الأراضي للاستيطان واللوازم المطلوبة للجنود البريطانيين[3].

وهكذا وخلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر، أثبت الاستعمار الأوروبي في جنوب إفريقيا أنه قاهر وظالم للشعوب الأصلية، التي سرعان ما واجهت حدودا تعسفية غير مسبوقة من جميع الجهات، وتراوحت هذه الحدود بين الحدود الإقليمية التي شكلت حديثا، ودفع المستوطنون البيض من خلالها سكان الخويسان، خوسا، وغيرهم من الأفارقة السود، إلى التسلسلات الهرمية العرقية والطبقية التي وضعت الأوروبيين على قمة القواعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ظل البيض مصممين على الاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية التي اتسمت بها إقامتهم في جنوب أفريقيا، وللتأكيد على ذلك، سرعان ما لجأوا إلى حدود تعسفية جديدة للتمثيل الجغرافي والعرقي[4].

لقد اعتمدت جمهوريتا البوير على نظام تشريعي يتسم بالطابع العنصري المحض؛ من خلال إنكاره لأية عناصر سكانية موجودة على أرض الجمهورية، كون البرلمان الذي يمثل البوير وينتخبه كل الشعب، يقوم على أساس المجلس الأحادي ذو الغرفة الواحدة، مفترضا أن جمهوريتهم ذات عنصر واحد متجانس عرقيا واقتصاديا، منكرين بذلك جميع حقوق الأفارقة التي تسكن داخل الجمهوريتين[5].

نتيجة للصراع المتواصل بين البريطانيين والهولنديين قامت مجموعات كبيرة من الفلاحين الهولنديين بالهجرة شمالًا في عمق أراضي قبائل الزولو، سعيا للاستقلال وتأسيس دولة هولندية خاصة بهم في عمق القارة الأفريقية، حيث بعد سلسلة من المواجهات الهامشية القصيرة سواء بين الهولنديين وقبائل الزولو أو بينهم وبين البريطانيين، نجحوا في تأسيس جمهوريتين لهم في أقصى الجنوب الشرقي للقارة الأفريقية،

---

(1) Robert C. Cottrell, OP.CIT, p.21.
(2) Ibid, p.21.
(3) Ibid, p.21.
(4) Ibid, pp.21-23.
(5) Selby. John, **A Short History of South Africa**, Allen & Unwin Ltd, London, 1973, p .113.

شمالي شرق ما يعرف باسم جنوب أفريقيا حاليًا وهما؛ جمهورية جنوب أفريقيا والجمهورية الحرة البرتقالية، كانت أهم مدنهما جوهانسبرج وبريتوريا.

وبانتهاء حرب البوير الأولى سنة 1881م التي كُلِّلَت بتوقيع سلام بين بريطانيا وجمهوريتي البوير الحديثتين، إلا أن هذا السلام لم يستمر طويلا، خصوصا بعد اكتشاف الذهب بكميات كبيرة في ويتواترساند (تقع في جوهانسبرج حاليا) سنة 1886م، حيث قدّرت بريطانيا أن الذهب سيجعل من جمهورية البوير غنية، وهو ما سيؤثر في سيطرة بريطانيا على ممرات التجارة الجنوبية وكل مستعمراتها في القارة الأفريقية، إلا أن محدودية موارد البوير البشرية والمادية شكَّل لهم مشكلة في استخراج الذهب بكميات كبيرة من أراضيهم، فسمحوا للمهاجرين والعمال البريطانيين بالعمل فيها لاستخراج الذهب، وهو الأمر الذي أدى بوزير المستعمرات الإنجليزي "جوزيف شامبرلين" بالتفكير جديا بالسيطرة عليها[1].

طالب "شامبرلين" من رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ضرورة إعطاء المهاجرين البريطانيين المتواجدين بأراضي البوير الحقوق السياسية الكاملة؛ بما فيها حق الانتخاب في الاستحقاقات السياسية، إلا أن طلبه رفض كونه سيفقدهم سيطرتهم على جمهوريتهم المنشأة حديثا، والمنتزعة بصعوبة من بريطانيا، لكن "شامبرلين" بقي مصرا على هذا المطلب، وهو ما أدى به إلى حشد قواته على حدود جمهورية جنوب أفريقيا، التي رفض رئيسها "باول كروجر" التهديدات البريطانية ممهلا إياها 48 ساعة لسحب قواتها وإلا فإنه سيعلن الحرب من جانبه.

وكما كان متوقعا فقد رفضت بريطانيا المهلة جنوب الإفريقية، الموجهة لها بتاريخ: 9 أكتوبر 1899م، وبالفعل بدأت الحرب في 11 أكتوبر 1899م[2]، وهي الحرب التي كانت ترى فيها أنها سهلة جدًا، خصوصا بعد إنتشائها بسيطرتها على مصر سنة 1882م بعد معركة قصيرة في التل الكبير، استمرت لنصف ساعة فقط، لم تفقد فيها سوى 57 جنديًا، كما احتلت السودان أيضا بعد معركة قصيرة في "أم درمان" سنة 1898م، فقدت خلالها هي الأخرى 48 جنديًا فقط، وبما أن الجيوش المصرية والسودانية كانت نظامية ومدربة على مثل هذه المواجهات، فإن الأمر سيختلف تماما عندما سيواجه مجموعة من الفلاحين المسلحين بالبنادق فقط، والذين لم يتلقو أي تدريب عسكري، فهم عبارة عن ميليشيات غير منظمة.

بادر البوير بالهجوم على البريطانيين في 11 أكتوبر 1899م مندفعين داخل الأراضي البريطانية ونجحوا في حصار مدينتي "ليديسميث" و"كيمبرلي"، ولم تنجح محاولات القوات البريطانية في فك الحصار عن المدينتين، وتلقت خسائر فادحة على مدار شهري نوفمبر وديسمبر. مقرة بخطئها عندما إستهانت بقوات البوير، وبدأت في إرسال أكبر جيش في تاريخها خارج البلاد في جانفي 1900م حيث بلغ تعداده على مدار الشهور المتتالية أكثر من 180 ألف جندي، وبذلك أصبح البوير في وضع لا يحسدون عليه بعد هذا التفوق العددي البريطاني الكاسح، وهم بالمقابل لا يستطيعون تسليح أكثر من 30 أو 40 ألف مقاتل على أقصى تقدير، وبطبيعة الحال تلقوا هزائم متتالية من أشهر مارس، أفريل وماي من سنة 1900م، انتهت باحتلال كبرى مدنهم، فتم احتلال "بريتوريا"، "جوهانسبرج" وبلومفونتاي، ولم يصل شهر سبتمبر من السنة نفسها حتى كاد الجيش البريطاني يحتل كامل جمهورية جنوب أفريقيا ومعظم الجمهورية البرتقالية الحرة، بعدها

---

[1] سامح رفعت، **حرب البوير: كيف تسقط الإمبراطوريات العظمى؟**، بتاريخ: 2018/05/03، زيارة بتاريخ: 2021/04/24، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.ida2at.com/the-boer-war-how-do-great-empires-fall/

[2] جديون س.وير، المرجع السابق، ص 184.

لجأ البوير لحرب عصابات كَبَّدَت في بدايتها القوات البريطانية خسائر فادحة، لكنها انتهت برد بريطاني قاسٍ جدًا، اتبع من خلالها البريطانيون سياسة الأرض المحروقة؛ فقاموا بحرق مزارعهم وقتل مواشيهم وتسميم مياه الآبار ونقل عائلاتهم من نساء وأطفال لمعسكرات اعتقال كبرى تفتقر لأبسط أساسيات الحياة، هلك فيها ما يقارب من 26 ألفًا معظمهم من النساء والأطفال، وقد كللت هذه السياسة بالنجاح، حيث استسلمت في مارس 1902م آخر مجموعات البوير المسلحة وتم توقيع "اتفاقية فيرينجنج" Vereeniging، التي بموجبها تم توحيد كامل أراضي ما يعرف حاليًا باسم جنوب أفريقيا في جمهورية واحدة تحت قيادة التاج البريطاني، مع دفع تعويضات للبوير وإعطائهم نوعًا من أنواع الحكم الذاتي[1].

المطلب الثالث: مرحلة الوحدة بين البيض وإعلان قيام اتحاد جنوب إفريقيا 1910

بحلول سنة 1857م كانت جنوب إفريقيا تضم ثمان وحدات سياسية يحكمها أوروبيون، خمس منها يحكمها البوير؛ وهي: دولة الأورانج الحرة، جمهورية جنوب إفريقيا، ليدنبرج Lydrnburg، زوتبانزبرج Zoutpansberg وأوترخت Utrecht، وثلاثة مستعمرات بريطانية وهي؛ الكيب، الناتال وكفراريا البريطانية British Kaffraria.

سعت بريطانيا لتوحيد كل هذه المستعمرات تحت تاجها، وهذا بعد محاولات عديدة؛ منها ما تمّ بواسطة الإتفاق الودي فيما بين المستعمرات البريطانية نفسها، ومنها ما تمّ بواسطة الضم والإلحاق. بعد حروب ضارية بين البوير والبريطانيين لم يتمكن خلالها البوير من الصمود، حيث كان من بين أسباب فشلهم عدم تلقي الدعم الخارجي الذي كانوا يتوقعونه خصوصا من الألمان، كما تخلى عنهم البوير القاطنون في مستعمرة الكيب لإعتقادهم بأنهم سيقومون بثورة داخلية ضد البريطانيين، كل هذا وغيره جعلهم يخسرون الحرب على جميع الأصعدة، وهو ما جعلهم يرضخون للسلام بعقد "صلح فيرينجنج" في: 31 ماي 1902م، وبذلك فقدوا استقلالهم وأصبحت جمهورياتهم مستعمرات بريطانية، ولكن هذه الهزيمة لم تفقدهم الكثير، بل منحتهم بريطانيا المسؤولية الكاملة لإدارة وتسيير أمورهم المحلية إدارة وتسييرا ذاتيا، مع منحهم مبلغا ضخما من المال مقداره 3.000.000 جنيه إسترليني، وقد رأوا فيها أن الحكومة البريطانية قدمت لهم إمتيازات وتنازلات سعت من خلالها لاسترضائهم؛ خصوصا بعد تجميدها لمسألة الحقوق السياسية للإفريقيين معتبرة أن حق التصويت يجب ألا يبت فيه حتى بعد قيام حكومة مسؤولة، متخلية بذلك تدريجيا عن دورها في حماية القيم الإنسانية وحقوق غير البيض، فاسحة المجال لتكريس نظام الفصل العنصري[2].

شهدت عمليات الوحدة السياسية فيما بين سنتي 1902-1910م تقدما ملحوظا، حيث أصبح النشاط السياسي فعليا، خصوصا بعد تأسيس بوثا Botha وسمتس Smuts حزبهما سنة 1905م وهو حزب الشعب في الترنسفال، مركزين من خلاله على ضرورة التضامن بين البيض والوحدة بينهما، كما تم تأسيس حزب بنفس الأهداف في مستعمرة نهر الأورانج التي أصبحت تحمل هذا الاسم بدل من دولة الأورانج الحرة منذ أن غزاها الإنجليز سنة 1900م؛ هو حزب أورانجيا، كما نجح "هوفمير" في تحويل حزب رابطة الأفريكانر من منظمة بويرية خالصة إلى مؤسسة أوسع وأشمل هي حزب الإفريقيين الجنوبيين خاصة بعد أن إنضم إليه الليبيراليون الناطقون بالإنجليزية، مساهما بذلك في إمكانية عمل البيض من الإنجليز والبوير معا.

---

[1] سامح رفعت، المرجع السابق.

[2] جديون س.وير، المرجع السابق، ص ص 186-188.

وبمنح حكومة بريطانيا للترنسفال الحكم الذاتي الكامل سنة 1906م، ثم لمستعمرة نهر الأورانج، وفوز حزب الشعب في انتخابات الترنسفال، متقلدا فيها "بوثا" لرئاسة الوزراء ونيابة "سمتس" له، ثم بفوز حزب أورانجيا في مستعمرة أورانج التي أصبح "أبراهام فيشر" رئيسا للوزراء فيها، بدا الطريق جليا لتكوين إتحاد جنوب إفريقيا على أساس المساواة بين العناصر البيضاء، وقد كان الإجتماع الذي عقد لبحث موضوع خط حديدي داخلي وأمور تتعلق بالجمارك في ماي 1908م الخطوة الكبرى نحو الوحدة، حيث اتفق المجتمعون على ضرورة توثيق أواصر الوحدة متجاوزين خلافاتهم، والسعي نحو بحث إجراءات وخطوات عملية من أجل إتحاد المستعمرات الأربعة، وهو ما تمّ فعلا؛ حيث عقد الإجتماع الأول من 10/12 إلى 1908/11/05م في دربان حضره ممثلو هذه المستعمرات، ليعقد بعده بأيام إجتماع ثان في مدينة الكيب من 1908/11/23 إلى 1909/02/03م في دربان حضره أيضا كل ممثلي المستعمرات من أجل مناقشة الميثاق القومي، الذي كان من أهم نتائجه:

- الإتفاق بالإجماع على المساواة الكاملة بين اللغة الإنجليزية والأفريكانية.
- حل اسم مستعمرة نهر أورانج محل دولة الأورانج الحرة.
- قبول المجتمعين لفكرة سلطة تشريعية واحدة للمنطقة كلها، رغم التأكيد على أن المنطقة كلها (جنوب إفريقيا) يجب أن تكون وحدة سياسية تابعة للحكومة البريطانية[1].

وبعد أن أصبح إتحاد جنوب إفريقيا حقيقة، تمت صياغة دستور نص على ضرورة أن يتم تعيين الحاكم من طرف التاج البريطاني بمساعدة عشرة من الوزراء، وبمجلسين هما مجلس الشيوخ وجمعية عامة، كما قصر حق التصويت لعضوية البرلمان على البالغين من الذكور الأوروبيين دون سواهم، وحتى يتم تحاشي الحزازات المحلية فيما يخص إختيار العاصمة؛ تم الإتفاق على أن تكون "بلومفنتين" هي المركز القضائي، ويكون مقر البرلمان في مدينة الكيب، في حين تكون بريتوريا هي العاصمة الإدارية والتنفيذية، وبتاريخ 13 ماي 1910 تم إعتماد مشروع قانون جنوب إفريقيا، وبهذا أصبحت إتحاد جنوب إفريقيا كيانا سياسيا رسميا عالميا، قام لصالح البيض المستعمرين على حساب السكان الأصليين، لتبدأ مع دولتهم هذه سلسلة من الإرهاب العنصري لم يشهد له العالم مثيلا إلا في فلسطين[2]، حيث بلغت المساحة الإجمالية للجمهورية 12.239.05 كم^2، مُقَسَّمَة على الأقاليم الأربعة التالية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح المساحة الإجمالية لإتحاد جنوب إفريقيا سنة 1910.

إقليم الكاب	721.914 كم^2
إقليم أورنج	129.103 كم^2
إقليم الترانسفال	285.955 كم^2
إقليم ناتال	869.33 كم^2

المصدر: محمد رياض وكوثر عبد الرسول، **أفريقيا دراسة لمقومات القارة**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص 479

(1) جديون س.وير، المرجع السابق، ص ص 190-191.

(2) المرجع نفسه، ص ص 191-194.

وبالرغم من أن الأفريكانر في أوائل القرن العشرين، كانوا مضطهدين مثلهم مثل السود؛ بسبب احتكار البيض من أصل بريطاني لكل المناصب الريادية والإدارية، وحتى المهنية التي تتطلب مهارة في كل القطاعات باستثناء الزراعة، حيث كان أغلبهم فقراء، وهو ما جعلهم يعرفون بالفقراء البيض، ليتم طردهم من هذه الأراضي الزراعية مع التوجه الاقتصادي للحكومة، وهو ما جعلهم يجدون صعوبة في التكيف مع الوضع الاقتصادي الحضري الجديد، باستثناء العمال غير المهرة، والذين كانوا أيضا عرضة لمواجهة منافسة من الأفارقة السود خصوصا مع قبولهم للأجور الزهيدة، إلا أن دستور دولة الإتحاد عالج هذه المشكلة، حيث قضى نهائيا على مسألة العلاقات المتدهورة بين شريحتي السكان البيض (الأفريكان والمتحدثون باللغة الإنجليزية)، وقام بتسوية خلافاتهما، بعد عملهما معًا من أجل تشكيل "أمة" بيضاء واحدة في جنوب إفريقيا، متناسين بأنهما جماعتان عرقيتان كافحت كل واحدة منهما للسيطرة على النظام السياسي لتتخذه كوسيلة لتعزيز سيطرتها وعلى تحقيق مصالحها الخاصة[1].

وبحلول سنة 1948م؛ وبحكم أن الأفريكان شكلوا أكثر من 55 % من مجموع الناخبين، تم القضاء على الفقر لدى البيض بشكل تدريجي، وأصبح الأفريكان يحصلون على بعض المناصب العليا في جميع أجهزة الدولة بمختلف مجالاتها، وذلك نتيجة للنمو الصناعي، ومساعدتها لهم[2].

قامت الحكومة بإضفاء الطابع الأفريقاني على كل مؤسسة تابعة للدولة، بعد أن عينت الأفريكانيين في المناصب العليا وكذلك المناصب الصغيرة في الخدمة المدنية، الجيش، الشرطة وشركات الدولة، كما أصبحت الجمعيات المهنية الطبية والقانونية أيضًا تحت السيطرة الأفريكانية بشكل متزايد. وقد ساعدتهم الحكومة كذلك على سد الفجوة الاقتصادية بينهم وبين البيض الناطقين بالإنجليزية في جنوب إفريقيا، بعد أن وجهت الأعمال الرسمية إلى البنوك الأفريكانية وخصصت عقوداً حكومية قيّمة لهم، كما قام رجال الأعمال الأفريكانيين بتوجيه رؤرس أموالهم إلى البنوك العرقية ومراكز الاستثمار وشركات التأمين ودور النشر[3].

(1) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.155.
(2) Ibid, p.155.
(3) Ibid, p.188.

المبحث الثاني: تطبيق نظام الأبارتيد العنصري 1948

المطلب الأول: إرهاصات سياسة الفصل العنصري وإعلان تطبيق نظام الأبارتيد على السود

الفرع الأول: إرهاصات سياسة الفصل العنصري

في الواقع إن سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، لم يكن ظهورها قد بدأ في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، كما يعتقد الكثير من الباحثين، بل ظهرت منذ وقت مبكر؛ حيث أدت طريقة تسيير "جان فان ريبيك" لمستعمرة رأس الرجاء الصالح، إلى خلق فجوة بين السكان الأصليين والبوير؛ ساهمت بظهور النظام الطبقي مكرسا بذلك سياسة التمييز العنصري، وقد أَكَّدَ هذا التوجه "غروينوولد" بقوله: "كان ريبيك ينظر من البداية لقبيلة خوي خوي نظرة سلبية، وكان يزدريهم ويسيء الظن بهم".

قامت شركة الهند الشرقية الهولندية بجلب أول مجموعة من العبيد سنة 1658، ثم أتبعتها بمجموعة أخرى من غرب أفريقيا، وبعدهما من المناطق المجاورة للمحيط الهندي لتولي الأعمال الشاقة[1]؛ في مزارع الهولنديين التي أُنشِئت في المناطق النائية لصالح المواطنين الأوائل -الذين سُرّحوا من وظائفهم في شركة الهند الشرقية الهولندية لزراعة أراضي المستعمرة- بالقرب من مدينة كيب تاون، والتي توسعت مع تزايد أعداد الوافدين، وبهذا بدأ تأسيس المجتمع الأبيض، وتذكر الأستاذة "جين كاروثيرز" من جامعة جنوب أفريقيا "إن هذا التفاعل الاجتماعي والاقتصادي كرّس للنظام الاجتماعي والتمييز الطبقي على أساس العرق، والذي ازداد رسوخا في القرن العشرين"[2].

إن عقيدة سيادة البيض، وأن الملونين والأفارقة وغيرهم عبيدا لهم، وجدت تعبيرها في العمل؛ فأصبح العمل اليدوي يقتصر على غير البيض، وبذلك نمت ظاهرة الإستعلاء الأبيض خاصة عند المستوطنين الهولنديين البوير، إلا أنه عندما حلّ البريطانيون بالمنطقة، حاولوا أن يُخففوا من هذا الوضع غير الإنساني، فاعترفوا بحقوق غير البيض (من غير السود)، الأمر الذي لم يقبله البوير وقاوموه بشدة، وهاجروا من منطقة الكيب ليؤسسوا مستعمراتهم الخاصة التي يطبقون فيها عقيدتهم ومفاهيمهم حول التفرقة العنصرية.

خرجت بريطانيا من جنوب إفريقيا في سنة 1909 مُسَلِّمَة الحكم للأقلية البيضاء في أراضي المستعمرات التي تَكَوَّنَ فيها اتحاد جنوب إفريقيا، لتصبح البلاد في سنة 1910 دومينيونا Dominion بريطانيا.

وفي سنة 1912 تأسس حزب العمال على أساس عنصري، وفي 1 جويلية 1914 ظهر الحزب الوطني تحت إشراف الجنرال هرتسوغ (JBM Hertzog)، والذي ضم البيض فقط، اعتمد على الفلاحين من إقليم الأورانج وعلى الأفريكانيين الخائفين من التوجه الحكومي نحو بريطانيا، وخوفا على لغتهم وثقافتهم، كما ضم أيضا القلقين على وظائفهم في المدن بعد مجيء هجرات من السود. دخل الحزب البرلمان سنة 1915 بـ 27 نائبا، وبذلك رُتِب ثالثا بعد حزب جنوب إفريقيا (54 مقعدا) والحزب الاتحادي (40 مقعدا).

---

(1) نيك دال، المرجع السابق.
(2) المرجع نفسه.

في 5 جوان 1918، تم جمع الأفريكانيين الساخطين معا في منظمة جديدة تسمى (شباب جنوب إفريقيا) Jong Suid-Afrika (Young South Africa)، وفي العام التالي تم تغيير اسمها إلى (AB) Afrikaner Broederbond. كان للمنظمة هدف رئيس واحد هو: تعزيز القومية الأفريكانية في جنوب إفريقيا مع الحفاظ على الثقافة الأفريكانية، تطوير الاقتصاد الأفريكاني، والسيطرة على الحكومة.

خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، أصبحت AB تنشط سياسيًا بشكل متزايد، الأمر الذي أدى إلى إنشاء العديد من المنظمات كان أهمها (اتحاد الجمعيات الثقافية الأفريكانية) Federasie van Afrikaanse Kultuurvereniginge (FAK)، التي عملت كمنظمة مظلة للجماعات الثقافية الأفريكانية، وتولت الاختصاص الثقافي الأصلي لـ AB.

في غضون ذلك، تطورت Afrikaner Broederbond إلى مجتمع "سري" شديد التأثير، بعد أن أصبح نفوذها السياسي واضحًا في سنة 1934. عندما دمج JBM Hertzog الحزب الوطني (NP) مع حزب جنوب إفريقيا(SAP) التابع لـ: Jan Smuts لتشكيل الحزب المتحد (UP)، انفصل الأعضاء الراديكاليين في الحزب الوطني عن "الحكومة الاندماجية" لتشكيل Herenigde Nasionale Party (HNP) "الحزب الوطني الموحد" تحت قيادة DF Malan. ألقى AB دعمه الكامل وراء HNP ، وسيطر أعضاؤه على الحزب الجديد لا سيما في معاقل الأفريكانر في الترنسفال والأورانج الحرة[1].

أعلن رئيس وزراء جنوب إفريقيا، "ج ب م هيرتسوغ"، في نوفمبر 1935 أنه "ليس هناك شك في أن سر Broederbond ليس أكثر من HNP الذي يعمل هو الآخر سراً في الخفاء، و HNP ليس أكثر من Afrikaner Broederbond السرية التي تعمل في الأماكن العامة". في نهاية سنة 1938، مع الاحتفالات المئوية للهجرة العظمى the Great Trek أصبحت القومية الأفريكانية شائعة بشكل متزايد، وتطورت منظمات أخرى كان جميعها مرتبط تقريبًا بـ AB. كانت Reddingdaadbond ذات أهمية خاصة، والتي هدفت إلى الارتقاء (اقتصاديًا) بالأفريكانر الأبيض الفقير، و Ossew voicewag، التي بدأت كـ "حملة ثقافية صليبية" وتطورت سريعًا إلى قوة هجومية شبه عسكرية.

عندما إندلعت الحرب العالمية الثانية سنة 1939، شن القوميون الأفريكانيون حملة ضد انضمام جنوب إفريقيا إلى بريطانيا في القتال ضد ألمانيا، واستقال هيرتسوغ من الحزب المتحد، وعقد السلام مع "مالان"، وأصبح زعيم المعارضة البرلمانية. ومع ذلك كان موقف هيرتسوغ المستمر من أجل الحقوق المتساوية للمواطنين الناطقين بالإنجليزية في جنوب إفريقيا، غير متوافق مع الأهداف المعلنة لـ HNP وAfrikaner Broederbond، ليستقيل في النهاية بسبب اعتلال صحته أواخر سنة 1940[2].

إنه وبحلول سنة 1947 سيطر AB على مكتب جنوب إفريقيا للشؤون العرقية (SABRA)، وكان ضمن هذه المجموعة المختارة تطوير مفهوم الفصل التام في جنوب إفريقيا، فتم إجراء تغييرات على الحدود الانتخابية، مع تفضيل الدوائر الانتخابية للمناطق الريفية، وكانت النتيجة أنه على الرغم من حصول الحزب المتحد على حصة أكبر من الأصوات في سنة 1948، إلا أن الحزب الوطني الموحد بمساعدة (الحزب الإفريقي) سيطر على عدد أكبر من الدوائر الانتخابية، ومن ثم اكتسب القوة. وقد كان كل رئيس وزراء

---

(1) South African History Online (SAHO), **Afrikaner Broederbond**, Seen in: 16/11/2021, Via-Link:
https://www.sahistory.org.za/article/afrikaner-broederbond

(2) Ibid.

ورؤساء دولة في جنوب إفريقيا من سنة 1948 حتى نهاية الفصل العنصري سنة 1994 أعضاءً في Afrikaner Broederbond، وفي سنة 1993 قررت هذه الأخيرة إنهاء السرية على نشاطها، وتحت تسميتها الجديدة Afrikanerbond، فتحت باب الإنخراط والعضوية للنساء والأجناس الأخرى[1].

الفرع الثاني: مفهوم الأبارتيد Apartheid

يرجع أصل مصطلح الأبارتيد إلى لغة الأفريكانز في دولة جنوب إفريقيا، وقد تم استخدامه في اللغة السياسية التشريعية في جنوب إفريقيا للإشارة إلى نظام الفصل بين البيض والسود، والذي طُبِق منذ سنة 1948 حتى 1990، وهو يعني الفصل العنصري؛ ليتحول في وقتنا الحاضر مصطلحا عاما يستخدم في كل لغات العالم، لا سيما بعد تجاوز مفهومه بلد منشأه (جنوب افريقيا)، بعد أن أصبح يستخدم في القراءات والتحليلات السياسية بإعتباره نظام حكم، يعتمد على الفصل القسري بين مجموعات سكانية تقع تحت دائرة سيطرته، على أساس تفاضلي وعنصري بين السكان[2].

وتعني هذه الكلمة أيضا العزل العنصري، الذي يقضي بأن كل مجموعة عنصرية يجب عليها أن تنمو بمعزل عن المجموعات العنصرية الأخرى، حسب قدراتها وخصوصياتها، وبذلك فكل مجموعة عنصرية تعيش داخل مناطق جغرافية متواجدة ومخصصة لها[3].

كما يمكن تعريفه بأنه: "شكل من أشكال العنصرية يتميز بطبيعته المؤسسية والرسمية، تقوم به الدولة بفصل أو إزاحة مجموعة سكانية مضطهدة في تجمعات منفصلة عن الباقي، بسبب هويتها الجماعية (لون البشرة أو العرق أو الأصل الإثني...الخ)، وتعاملها معاملة سيئة، أي بنفس أنماط التمييز العنصري، ويتم تضمين هذه التفرقة العنصرية في القوانين والنظم المعمول بها في الدولة، بل وتجعله الدولة أساسا للسياسات العمومية في مختلف مناحي الحياة علنا وبلا مداراة، حتى إنها لا تتحرج من الحديث عن شعبين مختلفين ومساري تنمية متباينين"[4].

كما عرفه الباحث "John Bosco Adotévi" بأنه: "عنصرية الدولة وأنه عزل رسمي للمجتمعات التي تعيش في الوسط الجغرافي نفسه عن طريق تقسيمها، إنه فصل مفروض من الأعلى، إنه ليس الإدارة الشخصية التي تقرر العلاقات بين البيض والسود، إنه مجموعة القوانين، إنه مفروض من دستور الدولة وليس هذا فحسب؛ بل إنه أيضا مؤسسة الرجل الأبيض الذي يريد أن يفرض تأثيره وقيادته من خلال معطيات مسار جيوسياسي، الأبيض وغير الأبيض يجب أن يطيع القواعد...، إن ذلك هو نتيجة لإنتصار البيض الذين نجحوا في توطنهم في هذه المنطقة الجغرافية من إفريقيا الجنوبية، وجاؤوا بطبيعة الحال لحماية مصالحهم وأعدوا من أجل ذلك إيديولوجية غريبة أصبحت معتقدات راسخة بالنسبة لهم"[5].

---

(1) South African History Online (SAHO), **Afrikaner Broederbond**, OP.CIT.

(2) إسلام شحدة العالول، **نظام الأبارتايد في دولة الإحتلال راهنا وجنوب إفريقيا سابقا وسبل مناهضته**، ط1، دار المشكاة لنشر والتوزيع، عَمَّان (الأردن)، 2021، ص 28.

(3) أمين إسبر، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، ط1، دار دمشق، بيروت، 1985، ص 59.

(4) إسلام شحدة العالول، المرجع السابق، ص 29.

(5) John Bosco Adotévi, **L'Apartheid et la Société Internationale**, Nouvelles Editions Africaines (NEA), Dakar, 1978, pp.25-26.

يرى الدكتور "فيصل محمد موسى" أن سياسة الأبارتيد قامت على أساس تقسيم السكان حسب لون البشرة، فهناك المستوطنون البيض الذين يتمتعون بإمتيازات عديدة، وهناك الملونون وهم في المنزلة الثانية ثم يليهم السود رغم أنهم يمثلون الأغلبية الوطنية أصحاب البلد الأصلي فإنهم محرومون من الحقوق التي تتمتع بها العناصر الأخرى[1].

وهناك من أرجع ظهوره إلى فوبيا تاريخية، كما هو حال "انطوان بوليي" الذي يقول أن ظهور الأبارتيد: " كان نتيجة الخوف التاريخي للأفريكان، الذين كانوا مسكونين بالخوف من الإبتلاع من طرف الشعوب السوداء المجاورة"، هذا الخوف يُفَسَر على أن هذه الأقلية البيضاء المُسْتَعْمِرة، لم تكن قادرة، ولا حتى تريد الإندماج، في المحيط الذي استولت عليه بالقوة، بل حاولت بكل قواها، ليس فقط إخضاع هذا المحيط، بل وأيضا التَمَيُّز عنه، بإعتبارها تنتمي إلى حضارة متقدمة، في حين تنتمي الشعوب السوداء إلى دول متخلفة[2].

بعد فوز الحزب الوطني (National Party)بالإنتخابات التشريعية لسنة 1948، اتخذت سياسات البيض نقلة نوعية، وهم الذين كانوا يعرفون أيضا بمسمى "الناتز" (Nats)، وتَقارُب هذا النطق مع كلمة "نازي" لم يكن محض مصادفة، بل إنهم في الأساس استعاروا ببساطة قطعا كاملة من القوانين النازية المتعلقة بالعرق، حيث ساهم "الأفريكان" -وهي التسمية الجديدة للبوير- الذين كانوا يكونون القاعدة الشعبية للحزب الوطني، بشن حملة تهدف لمنهجة الفصل العرقي والتمييز عن طريق كتابتها في تشريعات شاملة[3].

يُعَد أبرز من عَبَّر صراحة عن حقيقة الأبارتيد؛ هو رئيس وزراء جنوب إفريقيا "هندريك فيرفورد" Hendrik Verwoerd (1901-1966) في خطاب له أمام برلمان ناميبيا في 1963/01/25 بقوله: "إننا نريد أن نحافظ على إفريقيا الجنوبية بيضاء، وهذا يعني شيئا واحدا هو سيطرة البيض، إنه لا يكفي أن يُدِير أو يَقُود البيض، بل يجب أن يسيطروا"[4].

كان شعار الحزب الوطني في شرحه لبيان سياسته موضحا حسب قوله التالي: "إنها سياسة تقوم على أساس من صيانة وحفظ الشخصية المحلية كجماعات للسكان البيض في البلاد... وصيانة وحفظ شخصية الشعوب المحلية كجماعات عنصرية منفصلة، مع توفير فرص التنمية في وحدات ذات حكم ذاتي... والاحترام المتبادل بين أجناس البلاد، أن سياستنا ترى عزل كل سلالة في موطنها في وحدة مكتفية ذاتيا...إننا نؤيد العزل الإقليمي لكل من البانتو والبيض، وينبغي أن يعتبر البانتو في المدينة مواطنا مهاجرا ليس له أي حق سياسي أو اجتماعي يساوي حقوق البيض. وينبغي الإبقاء على الأوضاع القبلية وحماية مصالح العمال البيض... وليس أمامنا إلا أمرين: إما أن نندمج (مع الأفريقيين)، وسيكون هذا لنا نحن البيض على المدى الطويل انتحارا قوميا، وإما أن نمارس الأبارتيد"[5].

---

(1) فيصل محمد موسى، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي (ليبيا)، 1997، ص 310.

(2) حميد لشهب، **الأبارتهايد دراسة في الجذور التاريخية والثقافية لمفهوم الفصل العنصري**، ط1، العتبة العباسية المقدسة (المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية)، النجف (العراق)، 2020، ص 34.

(3) ديفد وايتهاوس، "ديمومة المقاومة الجنوب أفريقية"، الحوار المتمدن، العدد: 5196، بتاريخ: 2016/06/17، زيارة بتاريخ: 2021/05/11، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.ahewar.org/search/search.asp?

(4) أمين إسبر، المرجع السابق، ص 67.

(5) Colin & Margaret Legum, OP.CIT, pp.49-50.

الفرع الثالث: عوامل تبلور نظام الفصل العنصري

إن الجذور البعيدة لهذه السياسة تتمحور حول عدة أفكار رئيسة إجتماعية، سياسية ودينية، والتي تعد من نتاج حركة الإصلاح الديني، كون المستوطنين قد وفدوا من المجتمعات البروتستانتية في القرن السابع عشر، التي إشتهرت بمعارضتها للمذهب الكاثوليكي، والمبنية أفكارهم الدينية على قصص العهد القديم (التوراة)، وهي بذلك تأثرت بفكرة شعب الله المختار التي انعكست على واقعهم الإجتماعي[1]، ومن خلال هذا يمكن إعتبار أن مشكلة الفصل العنصري بمظاهرها المعروفة، قد تكونت من خلال عدة عوامل مجتمعة أهمها:

أولا- العوامل التاريخية

يمكن حصرها إجمالا فيما يلي:

1) **الرق Slavery**

إعتمد الهولنديون منذ تواجدهم بالكيب سنة 1652م على الرقيق؛ الذين استوردوهم والأسرى الذين وقعوا في قبضتهم خلال حروبهم المتتالية، قبل إحتلال الإنجليز للمنطقة، حيث اشتغلوا بالخدمات المنزلية، الأعمال اليدوية، الزراعة والرعي لحساب البيض، وهو ما أدى إلى ظهور صورة سادة الأرض البيض والعبيد السود، لينتج عنها تلقائيا حقوق ملكية وسيادة البيض على السود[2].

2) الكنيسة

ساهمت الكنيسة في إذكاء روح التعصب منذ البداية واضعة حواجز بين الأوروبيين البيض والأفارقة السود، حيث وصفت الأفارقة بالوثنيين حتى لو إعتنقوا المسيحية، مستمدة هذه التفرقة من نزعة صليبية إرتكزت على دعوى شعب الله المختار، صاحب الرسالة الإلهية، وهو ما أدى إلى إرتباط المسيحية بالسادة البيض ووصف السود بالكفر[3].

3) العداء بين الهولنديين والأفارقة السود

ساهم العاملين المتقدمين في نشر روح العداء بين الأفارقة السود والهولنديين، وقد زادت الحروب التي قامت بين الطرفين من تأجيج مشاعر الكراهية والحقد، وهو ما أدى في النهاية إلى الإنفصال التام بينهما، والذي زاد في ترسيخه رؤية البيض لأنفسهم محاصرين بين 200 مليون إفريقي أسود ليسوا أهلا للحكم، وبالمقابل يرى السود أن البيض متعصبون يرفضون الإعتراف بحقهم في الإستقلال والإستعباد [4].

---

[1] محمد نصر مهنا، **مشكلة روديسيا (زمبابوي) (دراسة مقارنة)**، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص ص 83-84.

[2] المرجع نفسه، ص 85.

[3] المرجع نفسه، ص 85.

[4] المرجع نفسه، ص ص 85-86.

4) العداء بين البوير والإنجليز

يعتقد البوير أنه بدخول الإنجليز جنوب إفريقيا إختل التوازن الإجتماعي بها، حيث اعتبروا هذا الطرف الثالث سببا مباشرا في تأليب الأفارقة ضدهم؛ خصوصا بعد محاولتهم تطبيق قوانين إلغاء الرق ومبدأ المساواة أمام القانون والذي رفضه البوير بكل حزم، وهو ما جعل علاقاتهم مع الإنجليز تزداد سوءً متسمة بروح العداء التي تطورت فيما بعد إلى حرب البوير[1].

إن سياسة العداء بينهم وبين الإنجليز لم تكن حديثة، بل كانت تقليدية حيث كان الإنجليز يكرهون الهولنديين ويحتقرونهم، مهما بلغت درجة التعاون بينهما أحيانا، فقد وصفت الوثائق الإنجليزية الهولنديين دائما بأنهم جهلة وسكيرون، موضحة مدى استيائهم من وسائل تهديدهم بالتدخل العسكري في مساندة التجارة[2].

ولكن الحقيقة هي أن الهولنديين كانوا أكبر منافسيهم بمنطقة الخليج العربي وفارس، خصوصا بعد اختفاء البرتغاليين من ميدان المنافسة، فبمجرد تعثر تجارة شركة الهند الشرقية البريطانية بالمنطقة، استطاعوا الحصول على فرمان من الشاه عباس الكبير مَكَّنَ شركة الهند الشرقية الهولندية من فتح مستودع لها في بندر عباس سنة 1623م، وبذلك كسروا الاحتكار التجاري للشركة البريطانية، الشيء الذي جعل هذه الأخيرة تعاني كثيرا، حيث نقصت عائداتها في بندر عباس نتيجة تقلص استثماراتها بسبب ارتفاع أسعار الحرير الفارسي؛ الذي دفع فيه الهولنديون أسعارا عالية لحرمان البريطانيين منه[3]، وهو ما جعل الرحالة البريطاني "ماندلسون" Mendelssohn عند زيارته لميناء بندر عباس سنة 1638م يقول: "إن أحوال الشركة الهولندية كانت أفضل من البريطانية، إذ أن الهولنديين يزودون جميع أرجاء فارس بالتوابل والفلفل وجوز الهند والقرنفل والصمغ، بالإضافة إلى أن البضائع الهولندية كانت معفاة من الضرائب، أما البريطانيون فإنهم يقايضون المنسوجات البريطانية والفولاذ والأقمشة الهندية والقطن وغير منتجات الهند بالحرير"[4]، وحتى أن الشركة البريطانية كادت أن تغلق أبوابها، حيث اتهم البريطانيون الهولنديين صراحة بالتآمر ضد المصالح البريطانية والسعي إلى تلويث سمعة الشركة البريطانية لدى حكام الإمبراطورية الفارسية.

ثانيا- العوامل الاقتصادية

نتيجة للثورة الصناعية التي شهدتها جنوب إفريقيا، خصوصا منها في مجال الصناعات المنجمية والتعدين، الأمر الذي شجع الأفارقة على الهجرة نحو المدن، بعد عزوفهم عن حياة الرعي والزراعة التي لم تعد أجورها تكفيهم لتسديد الضرائب الباهظة المفروضة عليهم، وهو التدبير الذي سعى إليه الأوربيون البيض كي يعمل الأفارقة السود في العمل المأجور داخل المدن وفي المناجم تحديدا[5]، إلا أن هذا التخطيط

---

(1) ب.ج. سلوت، المرجع السابق، ص ص 85-86.

(2)، المرجع نفسه، ص 85.

(3) علي عبد الله فارس، **شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي (1600-1858م)**، ط2، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، 2001، ص ص 118-117.

(4) Wilson Sir A.T, **The Persian Gulf : An Historical Sketch From The Earliest Times To The Beginning Of The Twentieth Century**, Clarendon Press, Oxford, 1928, pp.163-164.

(5) محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص ص 86-87.

كانت له سياسية عكسية لم يفكر فيها البيض؛ وهي دخول الأفارقة ميدان الصناعة، العمل المنجمي والأعمال الشاقة التي لا يقبل بها إلا هؤلاء الأفارقة، مما جعلهم يتكتلون في شكل نقابات؛ خصوصا بعد أن بلغت مستويات أجورهم قيما متدنية جدا، بالرغم من الأعمال الشاقة التي ينجزونها مقارنة مع ما يتقاضاه البيض من أجور رغم أعمالهم التي لا تعتمد على أي جهد عضلي.

ثالثا- العوامل الاجتماعية

تتمثل فيما يلي:

1) إن ازدياد ارتفاع عدد الأفارقة السود في المدن في سنة 1921 من 787.000 إلى ما يقارب 2.500.000 نسمة في سنة 1951م، وما قابله أيضا من ارتفاع في عدد البيض المقيمين في المدن من 15% إلى 75% في نفس الفترة من مجموع عدد البيض في جنوب إفريقيا، جعل الأفارقة السود ينظرون إلى أنفسهم على أنهم جزء من مجتمع المدينة الذي يحق له الحصول على كامل حقوقه وحرياته الأساسية، ويجب إعتبارهم كيانا ذاتيا مستقلا، وهو الأمر الذي يرفضه البيض جملة وتفصيلا[1].

إلا أن هذا الرقم الكبير للأفارقة السود داخل المدن في المناجم والمحاجر لم يشفع لهم، ولم يُكْسِبهم أبسط حقوقهم، كما لم يفتح أمامهم أي حلول أو آفاقا جديدة تجاه الإندماج في حياة المدينة، أو على الأقل تصنيفهم كمواطنين جنوب إفريقيين داخل بلدهم الأصلي، مما أشعرهم بالغربة وغموض مستقبلهم مع حياة مهددة، بالرغم من صدور سلسلة من التشريعات والقوانين؛ لم تزد من وضعهم الكارثي إلا سوءً ومأساة، خصوصا بعد إزدياد حاجاتهم إلى الخدمات العامة كالعلاج، التعليم وغيرها، إضافة إلى ظهور طبقات جديدة افريقية سوداء؛ من مثقفين ومهنيين أدى إحتكاكها مع غيرها من الأجناس، لاسيما البيض الأوربيين إلى صدامات عجلت بتضييق الخناق عليهم، ممثلا في ممارسة سياسة الفصل العنصري ضدهم.

2) نتيجة لإنتقال الأفارقة السود إلى المدن؛ ظهرت نخب وفئات جديدة على غرار الأطباء، الأساتذة الجامعيين، المعلمين والموظفين ...وغيرهم، كانت لها الجرأة لرفض الأوضاع المزرية التي يعيشونها مقارنة مع البيض الأوربيين، خصوصا بعد تواصل إنخفاض الدخل الوطني للأفارقة السود، الذين بالرغم من إحتلالهم نسبة 75 % من مجموع سكان البلاد، إلا أنهم لا يحصلون إلا على نسبة 25%، في حين يتحصل الأوربيون على أكثر من 70% من الدخل الوطني رغم أنهم لا يمثلون إلا 20% من مجموع السكان[2].

3) تنقسم جنوب إفريقيا إلى عدة أجناس على شكل فسيفساء؛ موزعة حسب الدين أو اللغة أو الإقامة في الريف أو المدينة أو الوضع الإقتصادي، يتقدمهم الأفارقة السود الذين أغلبهم من قبائل البانتو، في حين يتشكل الأوربيون البيض من الأفريكانرز أو الإنجليز، بينما الأسيويون غالبيتهم هنود ومنهم الصينيون والملايو، بينما ظهرت فئة الملونين التي نتجت عن التزاوج والعلاقات الجنسية بين البيض والإفريقيين، كما تختلف اللغات من فئة لأخرى حيث توجد اللغة الأفريكانية، الإنجليزية، الهندستانية، الأوردية، الصينية، إضافة إلى عديد اللغات الإفريقية، ونتيجة لهذا الوضع كان من الطبيعي أن يظهر إحتكاك مستمر بين كل هذه الأجناس المتواجدة بجنوب إفريقيا[3].

---

[1] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 88.

[2] المرجع نفسه، ص 88.

[3] المرجع نفسه، ص ص 88-89.

4) ساهمت العوامل المذكورة أعلاه مجتمعة إلى زيادة إحتمال الإنفجار العنيف، خصوصا بعد سلسلة التشريعات والقوانين التي صدرت في حق الملونين من غير البيض، وبحكم قساوتها التي بذلت من خلالها السلطات العنصرية في البلاد أقصى جهد لها للحد من تطور الأفارقة[1].

5) إن ما أقدمت عليه حكومة جنوب إفريقيا من سلبها لأبسط مبادئ وحقوق الديمقراطية الممثلة في حق الإقتراع العام بدون أية قيود مهما كان نوعها؛ مالية أو ثقافية أو لونية يعد جريمة في مجال حقوق الإنسان، زاعمين عدم قدرة الأفارقة السود على المشاركة في إدارة الحكم أو ممارسة السياسة، بينما نجدهم يدعونهم إلى حضور إجتماعات الكومنولث، وحتى في هيئة الأمم المتحدة مع ممثلي الحكومات الإفريقية المستقلة[2].

وربما يعود سبب إنتهاج سياسة التمييز العنصري من قبل البيض الأوروبيين إلى عاملين أساسين هما:

1. أن تعداد البيض الأوربيين قليل مقارنة بتعداد باقي أجناس البلاد.
2. ما دامت السلطة التنفيذية والقوة العسكرية من جيش وبوليس تخضع لسلطة البيض، فبإمكانهم استخدامها لتثبيت وضعهم الإستعلائي العنصري ضد باقي الأجناس.

كما يروج البيض لخرافة مفادها "أن الحضارة الأوروبية ستختفي إلى الأبد من إفريقيا إذا تيسر للإفريقيين المشاركة في السياسة والحكم" وقد ربطوها بخرافة أخرى تقول: "أن الإفريقي طفل لا ذكاء فيه وأنه سعيد بوضعه واهتمامه منصرف إلى البحث عن الطعام والشراب والجنس، ولا بد له من إشراف الرجل الأبيض الأوروبي"[3].

ويضيف "جون هاتسن" على هذه الخرافات ما يدل على عنصريته المقيتة حين يقول: "إن تفكيرنا في أوروبا باستمرار يجعلنا نتساءل ونحن نتحدث عن الإفريقيين: هل هم بشر مثلنا؟ ... أن أغلب الأوروبيين قد تلقوا في المدارس أول الانطباعات عن الملونين عموما حينما كنا نجمع المعونات في صناديق البعثات التبشيرية للأطفال الفقراء السود في إفريقيا، وقد عرفنا في التاريخ قصص الوحشية وآكلي لحوم البشر في إفريقيا وما عاناه منه المستكشفون. وعرفنا أيضا شجاعة غوردون وكتنشنر اللذين وقفا ضد هؤلاء الناس باسم ملكة بريطانيا ودفاعا عن العلم والإمبراطورية ورسالة الرجل الأبيض، وقرأنا قصص سامبو الأسود والرجل فرايدي...كل هذا وغيره أعطانا فكرة ثابتة عن بدائية الأسود وقذارته ووحشيته وجهله وحمقه..."[4].

الفرع الرابع: مظاهر الفصل العنصري

لقد كانت مظاهر الفصل العنصري كثيرة ومتنوعة انعكست أثارها على المواطن جنوب الإفريقي صاحب الأرض، الذي أصبح أجنبيا في بلده، وأضحت كلمة الأبارتيد أي التمييز بين السكان حسب اللون هي سمة الحياة والنشاط في جنوب إفريقيا.

---

[1] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص 89.

[3] المرجع نفسه، ص 90.

[4] المرجع نفسه، ص ص 90-91.

وباتخاذ التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا لهذه المظاهر المتعددة، سعت فئات البيض المختلفة على التمسك بعناصر تميزها وتفوقها على الأفارقة، ومالت إلى التآلف والتماسك مهما اختلفت فئاتها في مواجهة الأغلبية الإفريقية، فاتحد البيض في كثير من المواقف بعنصريهم الرئيسين البوير والبريطانيين وبدولهم الأربع ترنسفال، أورانج، ناتال والرأس، متناسين في كثير من الأحيان خلافاتهم الاقتصادية والسياسية محققين الاتحاد ضد الأفارقة[1].

طبقت حكومة البيض الفصل العنصري في الكثير من القوانين والإجراءات التنفيذية، وقد كانت هناك أربعة أفكار رئيسة إعتمدها نظام الفصل العنصري هي:

أولاً: يتألف سكان جنوب إفريقيا من أربع "مجموعات عرقية" من البيض والملونين والهنود (الأسيويون) والسود الأفارقة، ولكل منها ثقافتها المتأصلة.

ثانيًا: يحق للبيض؛ كونهم العرق المتحضر، السيطرة المطلقة على الدولة وتسييرها بصفة فردية.

ثالثًا: وجوب سيادة مصالح البيض على مصالح السود؛ كما أن الدولة غير ملزمة بتوفير مرافق عامة متساوية لمختلف الأعراق التابعة لها.

رابعًا: إن إستراتيجية وتخطيط البيض جعل من المجموعة العرقية البيضاء تُشكِل أمة واحدة، بها مكونات مشتركة تتحدث اللغة الأفريكانية أوالإنجليزية والديانة واحدة (مسيحية)، بينما كان الأفارقة السود ينتمون إلى عدة دول (في النهاية عشر) أو دول محتملة، اللغات مختلفة، وحتى الديانات مختلفة، وهي الصيغة التي جعلت الأمة البيضاء هي الأكبر في البلاد.

حدث تمييز ممنهج بين البيض والسود في كافة مجالات الحياة، بالأماكن العامة لاسيما المستشفيات، الحافلات، أماكن التوقف، المدارس، المطاعم، قاعات السينما، الشواطىء، أماكن العبادة وحتى المقابر وغيرها، وبلغ الأمر إلى حد ظهور لافتات فصل عنصري مقيت مكتوب عليها "للبيض فقط"!.

ولم يكتف البيض بحرمان السود من خصوصيات حياتهم بل وصل بهم الأمر إلى حرمانهم من العمل السياسي، الترشح والانتخاب، كما تم تكليفهم بأحط أنواع الأعمال، وبأجور زهيدة لا تكاد تكفيهم قوت يومهم، وحرموا من التملك في بلادهم، وقد بلغ الأمر إلى حد منع الزواج بينهم وبين البيض، ومنعهم من الهجرة إلى جنوب إفريقيا البيضاء؛ وبالمقابل بقي الِبيض يتنعمون بثروات البلاد وخيراتها، ويسكنون المنازل الراقية، ويملكون البساتين المتنوعة، وقد كان كل ذلك على حساب الأغلبية السوداء[2].

الفصل في المجال الاقتصادي

في مجال الفصل العنصري الإقتصادي برزت القوانين الخاصة بالأراضي، فقد استطاع البيض في جنوب إفريقيا إقصاء الأفارقة السود في التملك من خلال امتلاكهم القوة وسيطرتهم على مساحات شاسعة من الأراضي، محولين الأفارقة السود أصحاب الأرض الأصليين إلى عمالة فيها.

---

[1] ماهر عطية شعبان، **مصادر دراسة تاريخ جنوب وغرب افريقيا**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 91.

[2] إسلام شحدة العالول، المرجع السابق، ص 29.

وكانت القوانين الخاصة بالأراضي تصدر تباعا، حيث صدر في سنة 1913 قانون الأراضي الذي لم يعط للسكان الأصليين سوى 13 بالمائة من مجموع أراضي البلاد، بينما تملك البيض الذين يشكلون أقلية مقارنة مع السود السكان الأصليين باقي الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، وقد كانت هذه القوانين الجائرة سببا مباشرا في طرد أصحاب الأرض الحقيقيين منها، وفي كثير من الأحيان تم تسخيرهم للعمل فيها لصالح الرجل الأبيض وبأجور زهيدة، أو حتى مقابل قوت يومهم لا غير، كما خضعوا منذ اللحظة الأولى لسلطة المستوطنين، الذين أبادوا قرى افريقية كاملة كانت قائمة من قبل[1].

كما فصلت الحكومة أيضا بين الأعراق جغرافيا، حيث ساهم نظام الأبارتيد في تقسيم البلاد إلى مناطق للبيض ومعازل إفريقية تسمى البانتوستانات Bantustans، بعد أن حرص على إقصاء الأفارقة السود جغرافيا وبشكل قانوني بعيداً عن المناطق المأهولة بالبيض، الأمر الذي دفع بالعديد منهم للعيش في محميات (البانتوستنات)، التي كانت تشرف عليها الأمم المتحدة، بمساحة لا تتجاوز 13% فقط من مجموع مساحة جنوب إفريقيا، والتي تفتقر إلى الموارد الاقتصادية الملائمة، وبالمقابل تضم جميع مناطق البيض المدن والموانئ، المطارات، البنوك، المرافق الضرورية وحتى مناجم الذهب والألماس، وقد أقام نظام الفصل العنصري هذه البانتوستنات بالقوة والقهر، بعد أن عمل على إزالة أحياء كاملة كان يسكنها الأفارقة السود، من أجل إسكانهم بمدن الصفيح النائية التي بناها خصيصا لهم، وقد نتج عن هذا الفعل طرد أكثر من ثلاثة ملايين شخص مع مصادرة أملاكهم ومزارعهم، ومنحها إلى مواطنين بيض.

الفصل في المجال السياسي

سنت حكومة جنوب إفريقيا عددا من القوانين يأتي على رأسها حرمان الأفارقة من جنسيتهم الأصلية، ومن خلال النظم التي خضعت للحكم في جنوب إفريقيا، لم يكن للسكان الأصليين أي نصيب في تسيير دواليب الحكم، حيث كان قانون 1909 صارما في ذلك، حين منع صراحة غير البيض من الترشيح كأعضاء في البرلمان.

استخدم الحزب الوطني أغلبيته في البرلمان لإلغاء حقوق التصويت للملونين والأفارقة، حيث أنه وفي خمسينيات القرن الماضي، عندما كانت أغلبية الحزب القومي في البرلمان لا تزال أقل من الثلثين، قام بفرض إرادته بحيلة إنطلت على الدستور من خلال تعبئة مجلس الشيوخ (مجلس الشيوخ في البرلمان) وقسم الاستئناف في المحكمة العليا في الجنوب (أعلى محكمة في أفريقيا)، ليقر في سنة 1951، قانونًا بموجب الإجراء التشريعي العادي (أي بالأغلبية البسيطة في كل مجلس) لإزالة الناخبين الملونين من القوائم الانتخابية العامة، وعندما قضت دائرة الاستئناف بأن القانون باطل، كون الدستور يتطلب تمرير مثل هذا القانون بأغلبية ثلثي المجلسين في جلسة مشتركة، قام البرلمان بتمرير قانون آخر بموجب الإجراء العادي، بدعوى تحويل البرلمان إلى محكمة عليا تتمتع بسلطة مراجعة الأحكام الصادرة عن دائرة الاستئناف وتجاوزها، حيث قضت هذه الأخيرة، مع ذلك، بأن هذا الفعل أيضا باطل، على أساس أن المحكمة العليا؛ كان البرلمان: تحت اسم آخر، وفي تلك المناورة، وبالتحديد في سنة 1955، مرر البرلمان؛ قانونين آخرين وفقًا للإجراء العادي: أحدهما أضاف عددًا كافيًا من الأعضاء المعينين إلى مجلس الشيوخ لمنح الحكومة أغلبية الثلثين في جلسة مشتركة، بينما زاد الآخر عدد قضاة الاستئناف من خمسة إلى أحد عشر (11) قاضيًا. وفي سنة 1956، حصل قانون جديد لإعادة المصادقة على قانون سنة 1951 وحرمان المحاكم من

[1] ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 92.

سلطة التحقيق في صلاحيته على أغلبية الثلثين في جلسة مشتركة (بفضل مجلس الشيـوخ المكتـظ)، ووافـقـت بـذلك دائـرة الاستئنـاف الموسعة على أن القانـون كان صحيحـا[1].

مزجت الحكومة بين الشرعية والمكر لإزالة الناخبين الملونين من القائمة المشتركة، مُغَيِّرَة إدارة السكان الأفارقة، ففي سنة 1951، ألغت المؤسسة الإفريقية الرسمية الوحيدة في جميع أنحاء البلاد، المجلس النيابي للسكان الأصليين، ثم جمعت المحميات (البانتوستانات) في ثمانية[2]، أصبحت كل منطقة من هذه الأراضي "وطنًا" لـ "أمة" إفريقية محتملة، تُدار تحت وصاية بيضاء من قبل مجموعة من سلطات البانتو، تتكون أساسًا من رؤساء وراثيين في موطنها، كان على "الأمة الأفريقية" التطور وفقًا لحدودها الخاصة، مع كل الحقوق التي حرمت منها في بقية البلاد. تم الانتهاء من الإطار التشريعي الذي تنبأ به Verwoerd، في سنة 1971، عندما خول قانون دستورBantu Homelands الحكومة منح الاستقلال لأي "وطن"، وشبهت الدعاية الحكومية هذه العملية بإنهاء الاستعمار المعاصر للإمبراطوريات الأوروبية في إفريقيا الاستوائية[3]، والخريطة التالية توضح ذلك.

(1) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, pp.190-191.

(2) أصبحت عشرة أقاليم في النهاية، مع العلم أن الأبارتايد أقيم أساسا ليخلق فصلاً سياسياِ وليس ديموغرافيا وجغرافيا بين السود والبيض، وهذا الفصل السياسي كانت ركيزته وأساسه بناء البانتوستانات (محميات للسود)، حيث أقيمت 10 باتوستنات مُنِح الأفارقة السود فيها حكما ذاتيا قابلاً للتطور إلى دولة. ينظر: (مجلس بحوث العلوم الإنسانية في جنوب إفريقيا، **إحتلال، إستعمار، فصل عنصري: إعادة تقويم لممارسات "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل القانون الدولي**، تر: باحث للدراسات، ط1، إصدار باحث للدراسات، بيروت، 2010، ص ص 520-521).

(3) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.191.

خريطة توضح مواقع أوطان الأفارقة السود لجنوب إفريقيا

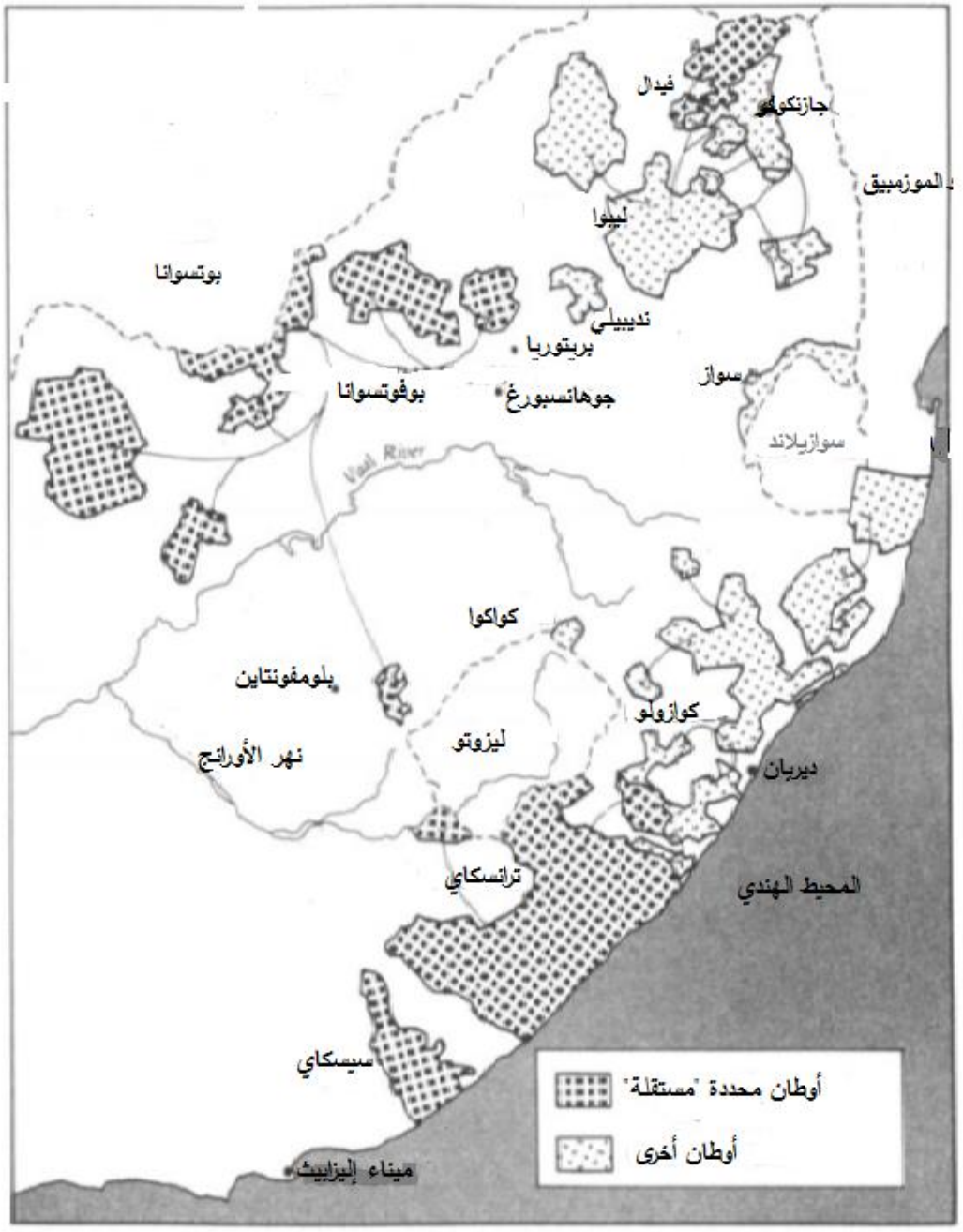

المصدر: Leonard Thompson, Op.Cit, p.192 (بتصرف من الباحث)

دَعَّمَ نظام الأبارتايد تشكيل حكومات في هذه المعازل، معترفا بها كأقاليم مستقلة، بحيث يكون لكل إقليم رئيس من الشعب الأصلي وعلم ونشيد وطني، وقد عرفت هذه الأقاليم بالبانتوستنات أو المواطن المستقلة، لكن هذه الأخيرة بقيت تحت سيادة الحكومة المركزية؛ لكن دولة جنوب إفريقيا، تعتمد عليها بشكل كامل في الجانب المالي وفي العلاقات الخارجية، كما وضع لكل بانتوستان أجهزة أمنية من أهاليها الأفارقة السود، لم تكن مهمتهم الدفاع عن أمنها، بل كانت مهمتها الدفاع عن مصالح حكومة الأبارتايد، وأمن المستوطنين البِيض.

وبتطبيق نظام العبور الذي هو قانون فرضه نظام الأبارتايد، من أجل تقييد حركة تنقل الأفارقة السود، والذي بموجبه يتعين على السود دائما حمل تصريح مرور، في أي وقت وظرف يمرون بمناطق البيض ليثبتوا أن لديهم عمل هناك، والواقع أن الهدف الحقيقي لهذا القانون هو إجبارهم على العيش فقط داخل البانتوستنات بجعلهم غرباء داخل وطنهم، وعملاً بأحكام هذا القانون تم اعتقال الآلاف منهم بحجة وجودهم في مكان يحظر عليهم التواجد فيه أو لعدم حيازتهم على تصريح مرور.

الفصل في المجال الإجتماعي

ألزمت الحكومات العنصرية المتعاقبة في جنوب إفريقيا الفلاحين السود، على ترك مزارعهم ومغادرة أراضيهم، لمدة معينة، ليعملوا في المصانع والمناجم، وشق الطرق وبناء السكك الحديدية، مكرسين بذلك نظام الرق بعينه، وكان جزاء الهارب من هذا العمل الذي لا يمكن أن يوصف إلا بأنه نوع من أعمال السخرة؛ الجلد والسجن، وكان الأفارقة السود يحظون بذات المعاملة من قبل البوير أو الانجليز، والتي كانت في منتهى القسوة سواء بالعمل في مزارع وحقول البوير أو في مناجم ومصانع الانجليز، الأمر الذي جعلهم يعانون من هذا العمل الإجباري والشاق[1].

كما تم شل حركتهم، بعد إصدار أول حكام المستعمرة "إريك كاليدون" سنة 1908م قانون التشرد(vagrancy) القاضي بمنع تجول الهوتنتوت في المستعمرات، مما حتم على المواطنين من غير البيض الحصول على تصاريح المرور للعبور من منطقة لأخرى، وتم بإجحاف وعنصرية مقيتة إبعاد كل الأفارقة السود عن الأعمال التي تتطلب مهارة، وتم تعويضهم بالبيض نيابة عنهم، وكان ذلك في سنة 1924م، خلال عهد حكومة هيرتسوغ، وعُدِّلَ قانون المناجم والأعمال الذي صدر في سنة 1926م، بعد توسيعه حارما الأفارقة من حصولهم على تراخيص تسمح لهم بالقيام بأي عمل فني أو تقني بالمناجم أو أي عمل يتطلب مهارة خاصة[2].

كما تم استصدار القوانين الخاصة بالمناطق السكنية للبيض والنوادي الخاصة بهم، والتي تحظر على الأفارقة دخولها، فكانت لهم أبواب ومقاعد خاصة في كل المرافق العامة كالمواصلات العامة، والحدائق، وظللت التفرقة تظهر في التشريعات العمالية، قوانين المرور، الممارسات الاجتماعية، ونظام السجون الذي وصف بأنه نظام بربري، وأن معظم من تمت إدانتهم كانوا أبرياء، وتم تخصيص شواطئ للبيض لا يرتادها السود ومحرمة عليهم، إضافة إلى تجميعهم في منازل خاصة لا تتوفر بها أدنى شروط الحياة[3].

وشيئا فشيئا أضحى الرجل الأبيض فوق القانون وبموجب القانون، وأصبح العمل الثقافي يخضع لقيود فرضت عليه قسرا، رفقة النقابات العمالية الإفريقية التي أصبحت غير مسجلة وغير معترف بها بموجب هذه القوانين الجائرة[4].

بدأت الحكومة بعد فترة وجيزة من وصولها إلى السلطة في سنة 1948، في إسقاط أفكار الديانات (اليهودية والمسيحية) والعقائد (النازية والداروينية وغيرهما) التي آمنت بها على أرض الواقع، فجاء قانون تسجيل السكان (1950) ليوفر آلية لتحديد الفئة العرقية لكل شخص، وقد أدى تطبيقه إلى تشتيت الأسر وتفتيت البيوت، فعلى سبيل المثال، تم تصنيف أحد الوالدين على أنه أبيض والآخر على أنه ملون، وهو

(1) ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 92.
(2) المرجع نفسه، ص 93.
(3) المرجع نفسه، ص 93.
(4) المرجع نفسه، ص 93.

الأمر الذي سيؤدي إلى الفصل بينهما مما سينتج عنه تشريد الأبناء وتدمير هذه الأسرة بموجب قانون لم يراع فيه الجانب الإنساني والأخلاقي بل لم يراع فيه أي من الجوانب. كما أنشأ قانون حظر الزيجات المختلطة (1949) وقانون الفجور (1950) حدودًا قانونية بين الأجناس من خلال جعل الزواج والعلاقات الجنسية غير قانونية عبر اللون. وفي سنة 1953، وبعد أن قضت إحدى المحاكم بأن الفصل العنصري غير قانوني، إذا لم تكن المرافق العامة للمجموعات العرقية المختلفة متساوية (مثل غرف الانتظار في محطات السكك الحديدية)، أقر البرلمان قانون حجز المرافق المنفصلة لإضفاء الشرعية على مثل هذه الحالات لعدم المساواة[1].

أما في مجال الفصل التعليمي، فقد حرصت أول مدرسة فتحت أبوابها بكيب تاون سنة 1658م على تعليم أبناء الأفارقة والعبيد مبادئ الدين المسيحي واللغة الهولندية، ليصبحوا مؤهلين في خدمة البيض لا غير، كما غيَّرت الكنيسة الهولندية الإصلاحية بداية من سنة 1676م نظرتها تجاه السود وأبناء العبيد، حيث بدأت تطالب رسميا بضرورة إيجاد مدارس منفصلة لأبنائهم[2].

إعتقد البيض أن تعليم السود سيؤدي حتما إلى جملة من التناقضات مستقبلا، كون التعليم الأكاديمي والمهني غير ملائم لهم بمساهمته في تحرير وتنشيط عقولهم، الأمر الذي سيجعلهم يتطلعون إلى رفض أوضاعهم المأسوية، بل الأصلح لهم والأجدر بهم هو التعليم الزراعي الذي سيبقيهم في حالة خدمة دائمة راضين بالعيش في المعازل، متقبلين أحوالهم مهما كانت متردية وغير إنسانية، بإعتقادهم أن تعليم السود يجعلهم كسولين، عنيدين ومتمردين، مما يؤدي بهم في النهاية إلى النفور من الأعمال اليدوية[3].

أجبر قانون البانتو التعليمي الصادر سنة 1953 جل المدارس التابعة للكنيسة على غلق أبوابها، وقد أغلق "فيرفورد" الباب في وجه تعليم السود، حين أعلن صراحة عن موقفه من الإندماج بين البانتو والبيض سنة 1954م بالقول: "يجب أن يعلم البانتو بحيث يخدم بيئته من كل الأوجه ولا مكان له في البلد الأوروبي فوق مستوى أنواع بعض الفلاحة، ولا فائدة من حصوله على تعليم يرمي إلى الإندماج داخل الجماعة الأوروبية حيث لا يمكن أن يندمج"، وقد تعمدت حكومة الأبارتيد وضع عقبات حتى لا ينجح قانون تعليم البانتو منها:

- تخصيص مدرس واحد لكل 65 تلميذا من أطفال البانتو وهو ما سينعكس سلبا على المستوى التحصيلي للتلاميذ.
- تعيين مجالس محلية منتخبة أو مجالس تفتقر للخبرة.
- فصل كل تلميذ رسب مرتين فصلا نهائيا.
- حرمان المتخلفين ذهنيا من حق التعليم مدى الحياة.
- ربط تعليم أبناء السود بمدى مساهمة الآباء في نفقات التغذية المدرسية والمباني.

---

(1) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.190.

(2) رشيد العايدي، محمد الطاهر بنادي، "مظاهر الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (التعليم أنموذجا 1948-1994م)"، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، المجلد:21، العدد:29 أكتوبر 2021، ص ص 765-776.

(3) جديون س.وير، المرجع السابق، ص 245.

- تخلى الحكومة عن تزويد التلاميذ الأفارقة بالكتب، مع سوء إعداد المدرسين[1].

ولن يكون حال أفارقة جنوب إفريقيا أقل إيلاما من الوضع في الجارة روديسيا الجنوبية، عندما عبر عليه أحد الصحفيين البريطانيين قائلا: "أن الوسيلة الوحيدة التي قد يستطيع الإفريقي أن يتعلم بها فنا من الفنون، أو صناعة من الصناعات، هي أن يُحكَم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات على الأقل، فتستخدمه الحكومة في عمليات البناء والإنشاء".

الفصل في المجال الديني والعقائدي

في المجال الديني نجد اليهودية التي تعتبر أن بني إسرائيل هم شعب الله المختار، وأن غيرهم من الأمم والشعوب يعتبرون عبيداً لهم، وتتضح هذه العقيدة بوضوح من خلال كتب اليهود المقدسة كالتوراة والتلمود، وقد أثرت هذه العقيدة اليهودية في شعوب أخرى كثيرة، على غرار "البوير" الذين تأثروا بها في حروبهم ضد القبائل الإفريقية المحلية، حيث كانوا يتمثلون هذه العقيدة ويؤمنون بها؛ متخذين منها مرتكزا عقائديا لسياستهم العنصرية، علما بأن الكنيسة المسيحية بمذاهبها وطوائفها المختلفة هي الأخرى كانت تشعر بهذه النزعة الإستعلائية، وعلى ذلك بينت الكنيسة رسالة الجنس الأبيض المسيحي، ونخص هنا بالذكر الكنيسة الإصلاحية الهولندية، والتي مثلت واحدة من حركات الإصلاح الديني التي شهدتها أوروبا وخرجت بها عن سيطرة الكنيسة الكاثوليكية.

عاشت الكنيسة الهولندية تناقضا صارخا، حيث نجدها بالرغم من السمة الإصلاحية التي دعت لها، من خلال ما توحي به من تقدم وانفتاح، إلا أنها عاملت الأفارقة السود بنوع من التشدد والتطرف، رافضة دخولهم إلى المسيحية زاعمة بذلك أنها تحافظ على النقاء العنصري، والحقيقة أنها كانت تعمل على إبقائهم عبيدا للبوير بمقتضى هذه العقيدة[2].

أثرت الديانة البروتستانتية تأثيرا بالغا على البوير، حيث اعتبروا أنفسهم أبناء الله كبني إسرائيل تماما، بل وصل بهم الأمر إلى أن شبهوا خروجهم من مستعمرة الكيب في سنة 1836 كخروج بني إسرائيل من مصر بقيادة النبي موسى عليه السلام، وأصبحت حكومة بريطانيا في نظرهم كفرعون وجنوده، والواقع أن العنصرية البيضاء في جنوب أفريقيا، كانت نتاج لنظريات التفوق الأوروبي التي سادت في أوروبا الحديثة، منتجة مجموعة من الأفكار الغريبة عن العالم كالداروينية، الآرية، النازية، الأنجلوساكسونية والصهيونية[3].

لا شك أن وقوف الأفريكانر إلى جانب دول المحور في الحرب العالمية الثانية له ما يبرره؛ فقد وجدوا في الفكر النازي ما يدعم عقيدتهم العنصرية، وهو الطرح الذي على أساسه نشأت في سنة 1947 فكرة عقائدية عنصرية جديدة تسعى لإيجاد أمة مميزة في عنصرها وفي جذورها العرقية، خصوصا بعد أن إستند الأفريكان على فرضيات عديدة أهمها:

- أن الهولنديين هم أول من وصل إلى جنوب أفريقيا قبل العناصر المسيحية البيضاء الأخرى من الإنجليز وغيرهم،

---

(1) رشيد العايدي ومحمد الطاهر بنادي، المرجع السابق، ص ص 765-776.

(2) H.P. Sampson, **The Principe of Apartheid**, Voortrekker Press, Johannesburg, 1966, p.65.

(3) Gorge Jabbour, **Settler Colonialism in Southern Africa and Middle East**, Palestine Liberations Organization Research Center, Beirut, 1970, p.20.

- إعتقادهم بأن عنصرهم هو العنصر الوحيد من بين العناصر البيضاء الأخرى الذي ليس له بلد أوروبي يرعاه،
- إعتقادهم التام بأن علاقتهم مع الأفارقة السود علاقة ودية، لم يحاولو فيها فرض الحضارة الأوروبية عليهم، وأن سبب الإضطرابات العنصرية التي حدثت بينهم ترجع أساسا إلى النزعات الإنسانية الليبرالية الخاطئة؛ كالنشاط التبشيري والتعليم الغربي والقوى المناهضة للمسيحية.

تكتل الأفريكان داخل الحزب الوطني الذي مثلهم سياسيا، بعد أن اتخذ من الفرضيات المذكورة أعلاه وأفكار عنصرية أخرى برنامجا سياسيا خاض به الإنتخابات في سنة 1948م، حيث حقق فوزا ساحقا، والذي بقيت سيطرته متواصلة بتحقيقه للأغلبية في كل الاستحقاقات الانتخابية التي خاضها.

وموازاة مع ذلك أصدرت الحكومة الإفريقية قانون التفريق العنصري في الكنائس، وسن الدستور لكل من البيض والسود ومضت الحكومة العسكرية بعزم وإصرار في تطبيق جميع مبادئ العنصرية وكل مظاهرها في البلاد.

إن مشكلة التفرقة في جنوب إفريقيا مشكلة كبيرة حقا لأنه أصبح كما ادعت الحكومة العنصرية من الواجب على البيض وهم جماعة صغيرة نزحت إلى جنوب القارة السوداء، واستقرت في أراضيها أن يكافحوا في سبيل المحافظة على تقاليدهم وثقافاتهم وعلى الدماء الأوربية التي تجري في عروق أبنائهم، وما السبيل إلى صون مقومات جنسهم إذا لم يتبعوا سياسة تحول دون الطوفان الذي يهدد حياتهم وكيانهم.

المطلب الثاني: أهم النصوص القانونية العنصرية المطبقة على السود 1948

زاد اكتشاف الذهب والماس في جنوب إفريقيا من تأكيد السياسة الاستيطانية الإحلالية للمستعمر التي انتهجها منذ تواجده، وللحفاظ على المكاسب التي حققها، وحرصا منه على إنتزاع هذه الأراضي من سكانها الأصليين وتملكها؛ أصدروا تباعا سلسلة من القوانين التمييزية التي كرّست تواجدهم بالمنطقة لأطول مدة ممكنة وتسيُدها بصفة فردية وبدون منازع، مكنت هذه الحكومة من انتهاج سياسة صارمة تجاه الأفارقة السود والملونين؛ برزت سماتها في التفرقة العنصرية أساسا، وفي القوانين التي سنت لتعطي البيض حق السيطرة اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا؛ وقد شملت سياسة الفصل العنصري مختلف جوانب الحياة العامة: في التعليم، الكنيسة، حق الانتخاب، التمثيل، التملك، حرية التنقل، السكن، العمل، الاقتصاد والأرض، وقد أصدر الحزب الوطني الحاكم أكثر من مائتي قانون وإجراء، وكرس ما كان قد سبق ذلك منذ سنة 1933، والتي كان من أهمها ما يلي:

قانون التشرد لسنة 1809 وقانون احتجاز أطفال الهوتنتوت الفقراء لسنة 1811

أصدرهما البريطانيون بعد حكمهم للمنطقة مباشرة معتقدين أنهم بذلك سيتمكنون من القضاء على ظاهرة التشرد وحالات السلب والنهب المتكررة في المنطقة، والواقع أن السلطات البريطانية هدفت من وراء ذلك إلى تحقيق مكاسب خاصة؛ تمثلت أساسا في الإستفادة من أطفال السود المشردين وتدريبهم ليصبحوا عُمالا في مزارع البيض ومنازلهم[1].

[1] Robert Lacour Gayet, op.cit, p.39.

قـانون المنـاجم والأشغال لسنة 1911

صدر هذا القانون بعد عام واحد من تأسيس إتحاد جنوب إفريقيا، حيث كان أول تشريع عنصري يسُن والذي يقضي بتوفير العمال وإجبارهم على العمل في المناجم، مع منع السود من القيام بأي عمل يتطلب مهارة مهما كان نوعه، وبهذا ضمنت الحكومة إلزام الأفارقة السود على العمل وفق مخططاتها الموضوعة، وفي نفس الوقت حماية العمال البيض من ذوي التعليم المتوسط من منافستهم لهم، كما نجحت أيضا في سياستها العنصرية في هذا المجال خصوصا بعد قطعها الطريق أمام إمكانية ممارسة الأفارقة السود لأي عمل يتطلب شهادة أو مهارة، وقصر نشاطهم في العمالة الرخيصة فقط، لا سيما بعد سنها لقانون يحرمهم من حق الحصول على أي شهادات أو كفـــاءات علميـــة تثبت وتـؤكد خبـرتهم العمليـة أو المهنية.

قانون أراضي السكان الأصليين لسنة 1913م

أصدره البرلمان الجنوب إفريقي سنة 1913م، حيث تم بمقتضاه منع السود من حق شراء الأراضـي فـي المناطق التي تتبع رسميا للبيض، ومن حق وراثة الأرض أو الإستفادة منهـا بأي شكل من الأشكال، وقد خصص هذا القانون حوالي 87 % من أراضي جنوب إفريقيا للبيض.

لقد حدد هذا القانون مناطق تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 22 مليون فدان، أو حوالي 7 في المائة من مساحة اتحاد جنوب إفريقيا، على أنها تشكل الاحتياطيات العقارية وأوصى بضرورة زيادتها بشكل كبير، موصيا بضرورة إضافة حوالي 18 مليون فدان إضافية إلى المنطقة المخصصة بموجب قانون أراضي السكان الأصليين، لكن تلك التوصيات قوبلت بعاصفة احتجاج من البيض ولم يتم سنها، وفي سنة 1936 أنشأ تشريع جديد صندوق جنوب إفريقيا للسكان الأصليين، بإدارة البيض تمكّن من شراء المزيد من الأراضي للأفريكان من الأموال التي قدمها البرلمان، ومع حلول سنة 1939 أدت مشتريات الصندوق إلى رفع الاحتياطيات الإفريقية المتزايدة إلى 1.7 % من مساحة جنوب إفريقيا[1].

والجدير بالذكر أن الظاهرة القانونية للبانتوستانات؛ كانت "محميات" السود التي أُنشِئت في ظل هذا القانون، أي قبل 35 عامًا من ظهور نظام الأبارتيد، إذ لم تشكل هذه المحميات سوى 07 % من أراضي البلاد الزراعية، على الرغم من أن السود شكّلوا في تلك الفترة حوالي ثلثي السكان، كما منعهم القانون الجديد من امتلاك أراضٍ في مناطق البِيْض أو السكن في هذه المناطق دون إثبات توظيف لدى شخص أبيض، وهذا البند حَوَّل المهاجرين السود فعليا لعُمّال مأجورين، مع العلم أن دولة الأورانج الحرة التي حكمها البوير؛ قد طبقت قيودا قانونية مشابهة مُسبقًا بداية من سنة 1876م[2].

---

(1) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.163.

(2) ديفد وايتهاوس، المرجع السابق.

مرسوم ديربان لتحويل الأراضي رقم:14 لسنة 1922 The Durban Land Alienation Ordinance

وهو تشريع صدر ضد الهنود، وقد هدف هذا المرسوم إلى تمكين مجلس مدينة ديربان من استبعاد الهنود من ملكية أو شغل الممتلكات في المناطق البيضاء[1].

إرتبط سماح حكومة البيض بعمل الأفارقة بدل العمال البيض، عمليا بتوجه الحكومة الاقتصادي، حيث أن الأزمة الإقتصادية العالمية أدت إلى تدني أسعار الذهب في الأسواق العالمية، مما أجبر حكومة الإتحاد أن تتخذ بعض الإجراءات لمواجهة هذا الأمر؛ وذلك إما بتخفيض إنتاجها من الذهب وإما أن تستبدل العمال البيض بعمال أفارقة يقومون بذات العمل بسعر أرخص؛ وبحكم أن الإجراء الأول غير مقبول إقتصاديا في ظل وجود خيارات وبدائل أخرى، إلا أنها إختارت الخيار الثاني، والذي عارضه العمال البيض بشدة، وقد أثبت العمال الأفارقة مهارة فائقة في عملية استخراج الذهب، الماس والتعدين، الأمر الذي جعلهم ينافسون العمال البيض من ذوي التعليم المحدود الذين رأوا أنفسهم مهددين بالأعمال الدنيا مثلهم مثل الأفارقة السود، فضغطوا بإسم إتحاداتهم العُمَّالِيّة على الحكومة من أجل المحافظة على مكانتهم المتميزة، التي سارعت في الإستجابة لهذه المطالب؛ مُصْدِرة سلسلة من القوانين العنصرية نسج خيوطها البرلمان من بين أهمها:

قانون التسوية الصناعية رقم 11 لسنة 1924

حظر هذا القانون انتساب العمال الأفارقة إلى اتحادات البيض، كما منعهم من حق المطالبة بحقوقهم، وحظر تسجيل النقابات العمالية السوداء، بدأ العمل به في: 8 أفريل 1924، وتم إلغاؤه بموجب المادة 86 من قانون التسوية الصناعية رقم: 36 لسنة 1937[2].

قانون فاتورة الخمور لسنة 1926 The Liquor Bill Act

بموجب هذا القانون؛ لا يمكن توظيف الهنود والأفارقة من قبل حاملي التراخيص، كما لا يُسمح لهم بالتواجد في المباني المرخصة ومُرَكبات إمداد الخمور، وقد تأثر بهذا التشريع العنصري 3000 عامل هندي يشتغلون في تجارة الجعة حيث أُحيلوا بمقتضاه على البطالة.

قانون الجنسية والعَلَم لسنة 1927

طبقت أيضا قوانين الفصل العنصري والفصل العنصري المطبقة على الهنود من (1859-1994)، حيث يحرم قانون الجنسية والعلم الهنود من حقهم في أن يصبحوا مواطنين بالتجنس. الهنود غير معترف بهم كمواطنين من جنوب إفريقيا، كما حرم قانون معاش الشيخوخة لسنة 1927 الهنود من المعاشات بالقول: "لا توجد أحكام معاشات تقاعدية للهنود"، كما حظر قانون الخمور لسنة 1927 على السكان الأصليين والهنود للعمل في تجارة الخمور[3].

---

(1) South African History Online (SAHO), **Apartheid Legislation 1850s-1970s**, Seen in: 05/06/2021, Via-Link:
https://www.sahistory.org.za/article/apartheid-legislation-1850s-1970s
(2) Ibid.
(3) Ibid.

ثم جاءت بعدها **قوانين الحواجز اللونية لسنة 1926**؛ التي تهدف لحماية العمـال البيض من زحف العمالة السوداء، و**قانون تمثيل السكان الأصليين رقم: 12 لسنة 1936**، بدأ العمل به في 10 جويلية 1936 والذي بموجبه تم إسقاط أسماء الأفارقة الناخبين، بعد أن جعلوا لهم سجلات خاصة بهم حيث تم تمثيلهم في جميع أنحاء الاتحاد بأربعة أعضاء من مجلس الشيوخ البيض، وشمل الأمر كذلك باقي الملونين من غير السود، بعد أن قامت حكومة الإتحاد بالحد من حركة الهنـود والملـونين والآسيويين، عند استصدارها لقانون ملكية الأرض وتمثيل الهنود، التي حددت لهم بموجبه مناطق معينـة للعيش والتجارة فيها، وكذا قانون تمثيل الناخبين والذي يخص الملونين، حيث وُضِعوا بموجبه في سجل منفصل في منطقة الكيب، وقد أُلغي العمل بهذا القانون بموجب المادة 15 من قانون التمثيل بين جمهورية جنوب إفريقيا والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي رقم: 46 لعام 1959[1].

وقد عملت حكومة الحزب الوطني التي سلكت نهجا عنصريا صريحا بإعلانها ممارسة نظام الفصل العنصري، وحتى تغطي على هذه السياسة اللاإنسانية سنّت مجموعة من القوانين لِتُشَرِّع من خلالها كل الممارسات العنصرية التي تقوم بها، والتي كان أهمها:

قانون حظر الزواج المختلط رقم: 55 لسنة 1949 Prohibition of Mixed Marriage Act

صدر هذا التشريع سنة 1949 بموجب القانون رقم: 55، والذي صادق عليه البرلمان بالأغلبية، ويُعد من أول قوانين وتشريعات الفصل العنصري في المجال الإجتماعي، والذي يقضي بنقاء العنصر الأبيض والحد من زواج الأوروبيين مع العناصر الأخرى من سود وملونين، معتبرا أي نوع من أنواع ذلك الزواج باطلا وجريمة يعاقب عليها القانون، حتى وإن تم ذلك الزواج خارج جنـوب إفريقيا[2].

أظهر القوميون في النقاش البرلماني حول هذه القضية قلقهم من تزايد تسلل الملونين إلى المجموعة البيضاء، مع العلم أنه عند سن هذا القانون في سنة 1949، تم تسجيل حوالي 75 زواجًا مختلطًا مقابل 28000 زواج أبيضا[3].

قانون تعديل قانون الفساد الأخلاقي (الفجور) رقم 21 لسنة 1950

هو أحد القوانين التشريعية للفصل العنصري التي صدرت عن برلمان جنوب إفريقيا في المجال الإجتماعي سنة 1950م، وهو تشريع قانوني معدِّل لقانون الفجور رقم: 05 لسنة 1927 الذي يمنع أي "علاقة جنسية غير مشروعة" (مما يعني ممارسة الجنس خارج إطار الزواج) بين ذكر "أوروبي" (أي أبيض) وأنثى "أصلية" (أي سوداء)، أو العكس، تم بموجبه فرض عقوبة تصل إلى السجن خمس سنوات على الرجل وأربع سنوات على المرأة، كما يحظر "قوادة" النساء بغرض ممارسة الجنس بين الأعراق، والسماح عن علم باستخدام الأماكن لممارسة الجنس بين الأعراق؛ حيث تصل عقوبة هذين الجريمتين إلى السجن لمدة خمس سنوات[4].

---

(1) South African History Online (SAHO), **Apartheid Legislation 1850s-1970s**, OP.CIT.

(2) SAIRR, **A Survey of Race Relations in south Africa 1948-1949**, Ravan Press, Johannesburg, 1949, p.29.

(3) Ibid.

(4) Wikisource, **Immorality Act**, 1927, Seen in: 04/06/2021, Via-Link: https://en.wikisource.org/wiki/Immorality_Act,_1927

في حين تم تعديله بموجب قانون 1950، الذي شُرّع لتوسيع حظر ممارسة الجنس بين "الأوروبيين" وجميع "غير الأوروبيين"، ومن ثم فإنه أصبح يدخل في نطاق فعل الأشخاص ذوي الأصول المختلطة والأشخاص المنحدرين من أصل آسيوي، وقد جاء تعديل سنة 1950 بعد عام واحد من إقرار قانون حظر الزيجات المختلطة، الذي يحظر الزواج بين البيض وغير البيض، وألغي هذا القانون بموجب قانون الفجور لسنة 1957، الذي تضمن القسم 16 منه حظرًا مشابهًا لممارسة الجنس بين البيض وغير البيض، ليرفع الحظر عنه نهائيا بموجب قانون تعديل الفجور وحظر الزيجات المختلطة لسنة 1985[1].

قانون تسجيل السكان رقم 30 لسنة 1950 The Population Registration Act

تمت الموافقة على هذا القانون من قبل البرلمان في: 22 جوان 1950، ونُشر ودخل حيز التنفيذ رسميا في:07 جويلية 1950، وألغي العمل به رسميا في: 28 جوان 1991 بموجب قانون إلغاء قانون تسجيل السكان رقم: 114 لسنة 1991.

خول هذا القانون للحكومة الحق في تصنيف جميع السكان في جنوب إفريقيا وفق انتمائهم العرقي، إلا أنه إشترط أن يتم ذلك بواسطة لجنة خاصة يرأسها وزير الداخلية، وقد عرّف هذا القانون المواطن المحلي؛ بأنه كل من ينحدر من قبيلة محلية أو عنصر أفريقي بالمنطقة، بينما عرّف المواطن الأبيض؛ بأنه كل من ينتمي إلى الجنس الأبيض الأوروبي[2]، في حين جاء في مادته الثالثة بأنه يُقصد بمصطلح "الشخص الملون" الشخص الذي ليس أبيض اللون أو من السكان الأصليين[3]، وقد أدت هذه السياسة العنصرية إلى نتائج كارثية على طبقة الملونين والسود بعد أن قسّم بين عناصرها واصلا به الأمر إلى حد التفريق بين الأسرة الواحدة بعد أن إعتمد على تقسيم المجموعات العرقية من السود والملونين إلى مجموعات أصغر[4].

قانون مناطق المجموعات العرقية رقم: 41 لسنة 1950 (Group Area Act)

يمثل هذا التشريع أخطر وأخبث القوانين السياسية التي شرّعها البرلمان وسعت لتنفيذها حكومة جنوب إفريقيا العنصرية، حيث سعت بموجبه على تفكيك المجموعات العرقية التي يجمعها عنصر مشترك، من خلال تخصيصها لكل عنصر عرقي أو جماعة مناطق بعينها ليسكنها، وإستنادا لهذا القانون لا يحق لأي شخص ينتمي لمجموعة ما أن يمتلك أراضي في المنطقة المخصصة لمجموعة عرقية أخرى، كما تم بمقتضاه ترحيل ونقل تجمعات سكانية بكاملها لمجرد رغبة البيض في إمتلاك تلك الأراضي أو المطالبة بتخصيصها لهم، وكان سبب اتخاذ هذا القانون، نتيجة للضغط المتواصل من العناصر البيضاء المقيمة في المناطق الفقيرة التي استجابت الحكومة مرغمة لمطالبها، قد شمل؛ فيما يخص عملية النقل والترحيل

---

(1) Wikisource, **Immorality Act**, 1927, OP.CIT.

(2) SAIRR, **A Survey of Race Relations in south Africa 1949-1950**, Ravan Press, Johannesburg, 1950, p.24.

(3) Wikisource, **Population Registration Act, 1950**, Seen in: 04/06/2021, Via-Link: https://en.wikisource.org/wiki/Population_Registration_Act,_1950

(4) SAIRR, **A Survey of Race Relations in south Africa 1949-1950**, OP.CIT, p.24.

العناصر الهندية أيضا[1]، ولكن ألغي العمل به بموجب المادة: 44 من قانون مناطق المجموعات رقم: 77 لسنة 1957[2].

قانون قمع الشيوعية رقم: 44 لسنة 1950

تم تمرير القانون نتيجة خوف حكومة الحزب الوطني من التأثير الذي قد يكون للحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا على الطبقة العاملة الأفريكانية، إلا أن جوهره كان موجها إلى باقي التشكيلات السياسية الأخرى التي عارضت سياسات الحكومة العنصرية بشدة، حيث إعتبر نشاط الحزب الشيوعي ونشر الشيوعية غير قانوني، وبذلك فإن هذا التعريف الواسع الذي حدده القانون لمصطلح الشيوعية، أصبحت أي معارضة سياسية غير برلمانية للحكومة، عمل مجرم يعاقب عليه القانون، وبموجبه يحق للسلطة معاقبة أي مجموعة فعلت أي شيء يهدف إلى إحداث تغيير سياسي، اقتصادي، صناعي واجتماعي من خلال الترويج للإضطراب أو الإضراب، باستخدام أعمال غير قانونية أو تشجيع مشاعر العداء بين الأجناس الأوروبية وغير الأوروبية. وقد منح القانون وزير العدل سلطة تقييد أو حظر أي شخص يرى أنه يمارس أنشطة شيوعية، وكان من بين ضحاياه في الخمسينيات من القرن الماضي "ألبرت لوتولي"، "موسيس كوتاني"، "جي بي ماركس"، "نيلسون مانديلا"، "أوليفر تامبو"، "يوسف دادو"، والتر سيسولو"، "دورا تامانا"، "جوزي مباما"، "إيلي وينبرغ"، "بيتي دو تويت"، "دان تلوم"، "النائب نيكر"، "ريج سبتمب"ر و"جو سلوفو"، كما تم بمقتضاه عزل بعض الشيوعيين من مقاعدهم في البرلمان ومجلس مقاطعة كيب؛ وهم "سام كان"، "فريد كارنسون"، "بريان بانتنج" و"راي ألكسندر"، وقد تم إلغاؤه وإبطال العمل به بموجب المادة 33 من قانون تعديل الأمن الداخلي والترهيب رقم: 138 لسنة 1991[3].

قانون سلطات البانتو رقم: 68 لسنة 1951

كان أول تشريع سُنَّ لدعم خطة الحكومة المتعلقة بالتنمية المنفصلة في البانتوستانات، وقد نصّ على إنشاء هياكل حكم منفصلة للمواطنين السود، كما تم بمقتضاه إلغاء مجلس تمثيل السكان المحليين، الذي كان يعد الهيئـة الوحيـدة القائمة آنذاك لتمثيل الأفارقة السود بصورة غير مباشرة واستبدل بإعادة السلطات للزعماء التقليديين، وقد ألغى هذا القانون جميع المجالس المحلية والمجالس العامـة التي تمثل فيها الزعامات التقليدية في مناطق البانتو، وعلى الرغم من حرص الحكومة على تطوير، تلك المناطق إلا أنها كانت حريصة في نفس الوقت بأن تظل مناطق البـانتو مـصدرا للعمالـة الرخيصة[4]، ونتيجة لمعارضة الفئات غير البيضاء له، أصدرت الحكومة مزيدا من القوانين العنصرية هادفة من خلالها إلى مزيد من التأكيد على تقسيم التجمعات العرقية وفصل بعضها عن بعض.

---

(1) SAIRR, **A Survey of Race Relations in south Africa 1950-1951**, Ravan Press, Johannesburg, 1951, p.06.

(2) South African History Online (SAHO), **Apartheid Legislation 1850s-1970s**, OP.CIT.

(3) Ibid.

(4) SAIRR, **A Survey of Race Relations in south Africa 1950-1951**, OP.CIT, p.06.

قانون البانتو التعليمي (التربوي) Bantu Education رقم: 47 لسنة 1953

أحدث هذا القانون تغييرات في النظام التعليمي، إذ فصل التعليم ووضع تعليم الأفارقة تحت الإشراف المباشر لوزير شؤون السكان الأصليين؛ بهدف صريح هو كفالة حصولهم على تعليم منفصل ومن ثم متدن، وبالرغم من كونه قانونا فيه إجحاف في حق السود، وهدفه عنصري إلا أن البيض حاربوه أيضا، كونهم كانوا يرون أن تعليم السود سيؤدي حتما إلى جملة من التناقضات مستقبلا، كون هذا النمط من التعليم غير ملائم لهم وسيجعلهم يتطلعون إلى رفض أوضاعهم المأسوية بمساهمته في تحرير عقولهم، بل الأصلح لهم والأجدر بهم هو التعليم الزراعي؛ الذي سيبقيهم في حالة خدمة دائمة راضين بالعيش في المعازل، ويتقبلون أحوالهم مهما كانت متردية وغير إنسانية، معتقدين بأن تعليم السود يجعلهم ينفرون من الأعمال اليدوية[1].

كما أوصت لجنة تقرير المبادئ والأهداف والغايات السليمة لتعليم الإفريقيين المُشَكَّلَة سنة 1949 على ضرورة تعليم الأفريكانية والانجليزية في المراحل البدائية للتعليم؛ وذلك لأجل إعداد أطفال البانتو للتعامل مع المجتمع الأوروبي والقيام بأعمالهم ومتطلباتهم على أكمل وجه، وقد أعلنها صراحة "فيرفورد" بموقفه من الإندماج بين البانتو والبيض سنة 1954 بالقول: "يجب أن يعلم البانتو بحيث يخدم بيئته من كل الأوجه ولا مكان له في البلد الأوروبي فوق مستوى أنواع بعض الفلاحة، ولا فائدة من حصوله على تعليم يرمي إلى الإندماج داخل الجماعة الأوروبية حيث لا يمكن أن يندمج"[2]، وهو الشيء الذي فسح المجال أمام دائرة الشؤون المحلية من أن تبتكر مناهج تعليمية تكرس الفصل العنصري، غير أن واقع الحال ومن أجل إظهار حقيقة تواجد الرجل الأبيض بجنوب إفريقيا، جعل المدرسين الملونين يدونون ملاحظتين في كل ورقة للامتحانات؛ الأولى "لأغراض الامتحانات فحسب" والثانية كلمة "الحقيقة" وتوضع على رأس كل صفحة[3].

قانون السلامة العامة رقم: 03 لسنة 1953 Public Safety Law

خول هذا القانون للحكومة صلاحيات إصدار قوانين الطوارئ؛ التي استخدمت لاحتجاز الناشطين السياسيين إلى أجل غير محدد بدون محاكمة، وهو ما سيؤدي حتما إلى تقييد حقهم في الحرية، كما سمحت هذه التدابير أيضا بتعذيب الناشطين السياسيين أثناء فترة احتجازهم[4].

تضمّن قانون السلامة العامة (1953) بندًا يمكّن الحكومة من إعلان حالة الطوارئ في أي منطقة من الدولة أو كل مناطقها وتحكم بالإعلان، إذا اعتبرت أن سلامة الجمهور أو الحفاظ على النظام العام مهددان بشكل خطير وأن القانون العادي غير كافٍ للحفاظ عليه[5].

---

(1) جديون س.وير، المرجع السابق، ص 245.

(2) محمد نصر مهنّا، المرجع السابق، ص 100.

(3) Muriel Horrell, **The Education of the Colored community in south Africa 1652-1970**, SAIRR, Johannesburg, 1970, p.30.

(4) الأمم المتحدة، **الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: لجنة القضاء على التمييز العنصري**، "التقريران الدوريان الأولي والثاني المقدمان من دولة فلسطين بموجب المادة 9 من الاتفاقية، الواجب تقديمهما في عام 2017"، المرجع السابق.

(5) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.199.

قانون المرافق المنفصلة رقم: 49 لسنة 1953 The Reservation Separate Amenities

أجاز هذا التشريع تخصيص المرافق العامة للعرق الأبيض وحده دون غيره، وقد برز تكريس هذا القانون جليا من خلال ظهور شواطئ وحافلات ومستشفيات ومدارس وجامعات منفصلة، و لأجل تأكيد هذه السياسة العنصرية الإنفصالية لجأت الحكومة إلى إستخدام لوحات تحمل عبارة "للبيض فقط" في الأماكن العامة، ولم يُستَثْنَ من هذا الإجراء حتى مقاعد الجلوس في الحدائق ومواقف إنتظار الحافلات، ووُفرت للسود خدمات أدنى بكثير من تلك المقدمة للبيض، وبدرجة أقل، للهنود والملونين، وقد خَصص قانون حجز الوظائف لسنة 1956 عدداً من المهن والوظائف للبيض، بموجب سياسات العمل السابقة التي وضعها البيض[1].

قانون الحكم الذاتي للبانتو رقم 46 لسنة 1959

كرّس هذا القانون سياسة الحزب الوطني العنصرية حول ما سمي بإيجاد "أوطان" مستقلة اسميا للسود، من خلال إقتراحه إحداث ما أطلق عليه تسمية "وحدات الحكم الذاتي للبانتو" وتخويلها صلاحيات إدارية، مع الوعد بأن تحصل هذه الوحدات على الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي في وقت لاحق، كما استحدث قانون مؤسسة البانتو للاستثمار لسنة 1959 آلية لنقل رؤوس أموال إلى هذه الأوطان بغية إيجاد فرص عمل فيها، وقد ساهم القانون المتعلق بجنسية أوطان السود لسنة 1970؛ في تغيير حالة السكان الذين يعيشون في جنوب أفريقيا بحيث أصبحوا مواطنين لأحد الأقاليم العشرة المتمتعة بالحكم الذاتي، ولم يعودو مواطنين لجنوب أفريقيا[2]، إن الهدف من ذلك واضح، وهو ضمان أن يشكل البيض أغلبية السكان في جنوب أفريقيا؛ عن طريق جعل كافة "البانتوستانات" العشرة تختار "الاستقلال".

أدى فصل السكان السود عن بعضهم البعض في جنوب إفريقيا، إلى تمكين الحكومة من الادعاء بعدم وجود أغلبية من السود، كما قلل من احتمال توحدهم في منظمة قومية واحدة، خصوصا بعد أن تم تصنيف كل أسود جنوب أفريقي كمواطن، على أنه أحد أفراد البانتوستانات[3]، والواقع أن هذا النظام ظاهريا يُفترض أنه منحهم حقوقًا سياسية ومدنية كاملة، لكنه عمليا وفعليا أزالهم نهائيا من الجسم السياسي للأمة الجنوب افريقية.

وكتأكيد على هذا المنحى الذي اتخذته الحكومة، تم نقل السود من جنوب إفريقيا قسراً من المناطق الريفية المصنفة على أنها "بيضاء" إلى "الأوطان" التي تم تخصيصها لهم، بعد أن باعت الحكومة أراضيهم بأسعار متدنية للمزارعين البيض، وتشير الإحصائيات أنه من سنة 1961 إلى سنة 1994؛ تم ترحيل أكثر من 3.5 مليون شخص قسراً من منازلهم وإيداعهم في البانتوستانات، وقد زادت قوانين المرور التي فَرضت على السود حمل تصاريح (شبيهة بجوازات السفر) لدخول المناطق "الخاصة بالبيض" في البلد من تعقيد أمورهم، حيث أصبحوا عرضة للفقر واليأس، وهو الأمر الذي عُدَّ إيذاناً بمرحلة جديدة في الاستراتيجية الخاصة بالبانتوستانات [4].

---

(1) الأمم المتحدة، **الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري...**، المرجع السابق.
(2) المرجع نفسه.
(3) HISTORY.COM EDITORS, **Apartheid**, Written in: 07/10/2010, Seen in: 09/06/2021, Via-Link: https://www.history.com/topics/africa/apartheid.
(4) الأمم المتحدة، **الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري**، المرجع السابق.

قانون تصاريح المرور Pass Law

وهو قانون عنصري لا يقل تمييزا عن القوانين السابقة، بحيث حتم على كل الأفارقة السود إجبارية الحصول على إذن مسبق من مكاتب العمل المحلية؛ إذا ما أرادوا العمل في المناطق الحضرية، أو حتى إذا أراد أحدهم الخروج من قريته أثناء ساعات حظر التجول؛ فيجب عليه أن يتحصل على إذن مسبق، وإلا فإنه سوف يتعرض للعقوبة[1].

يعود أصل هذا التشريع إلى القرن الثامن عشر، عندما كان العبيد مجبرين على حمل وثائق موقعة من قبل أسيادهم أثناء فترة غيابهم عن منازل أسيادهم، ولهذا تم تشريع بعض قوانين المرور لضمان عدم فَقْدُ المزارعين البيض لعُمالهم الأفارقة السود، فقد كان في نظرهم أنه من غير القانوني، أن يغادروا المزارع التي كانوا يعملون فيها دون تصريح (وثيقة الهوية) يقدمه له صاحب المزرعة، كما تم سن قوانين أخرى لمنعهم من العيش في المدن باستثناء الذين يشتغلون كعمال لدى البيض، وقد بلغ الأمر قمة العنصرية بحلول سنة 1930 في الترانسفال، حيث كان على الأفريقي الأسود الذي يدخل منطقة حضرية معلنة؛ أن يقدم تقريرًا إلى مسؤول خلال أربع وعشرين ساعة وكذا الحصول على تصريح للبحث عن عمل، ويحق لهذا المسؤول أن لا يصدر له تصريحًا بالموافقة؛ إلا إذا كانت تصاريحه الأخرى سليمة، ويبقى هذا التصريح ساري المفعول لمدة ستة أيام فقط، إذا فشل الأفريقي الأسود خلالها في تقديمها بناء على طلب مسؤول، فسيتم سجنه أو طرده من المدينة[2].

تصاعد التشريع القمعي إعتبارا من منتصف خمسينيات القرن العشرين، بعد إصدار جملة من القوانين العنصرية، كان أولها "قانون تجمعات الشغب" لسنة 1956، "قانون المنظمات غير المشروعة" لسنة 1960، "قانون التخريب" لسنة 1962، "قانون تعديل القانون العام" لسنة 1966، "قانون الإرهاب" لسنة 1967، و"قانون الأمن الداخلي" لسنة 1976[3].

أعطت هذه السلسلة من التشريعات الشرطة سلطات واسعة؛ لا حدود لها لاعتقال أي شخص دون محاكمة مع احتجازه إلى أجل غير مسمى في الحبس الانفرادي، دون الكشف عن هويته ودون السماح له بالوصول إلى أي شخص باستثناء المسؤولين الحكوميين، وقد أجازت هذه القوانين للحكومة إمكانية حظر أي منظمة، وحظر عقد اجتماعات أي فرز ومنع المنظمات من تلقي الأموال من الخارج[4].

قانون تعديل قوانين البانتو لسنة 1964

بموجب هذا القانون الذي صدر سنة 1964 مُنحت حكومة الأبارتيد سلطات خاصة على الأفارقة، أخطرها تمكين الحكومة من طرد أي أفريقي أسود من أي مدينة أو منطقة زراعية للبيض وفي أي وقت كان[5].

ساهمت معظم هذه القوانين القمعية في منع المحاكم من التحقيق في طرق استخدام المسؤولين للسلطات المفوضة لهم، على الرغم من أن بعض القضاة سعوا إلى حماية الأفراد المضطهدين من خلال إيجاد تفسيرات إنسانية في القوانين، فإن قدرتهم على القيام بذلك بقيت محدودة للغاية.

---

(1) SAIRR, **A Survey of Race Relations in South Africa 1950-1951**, OP.CIT, p.10.

(2) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.199.

(3) Ibid, p.166.

(4) Ibid, p.166.

(5) Ibid, p.199.

المطلب الثالث: آثار قوانين الفصل العنصري على الأفارقة السود

كان لتقسيم مناطق البانتو العنصري إلى عشر وحدات أساسية (أوطان)، والتي عرفت بالمعازل Bantustan تأثيرات سلبية متعددة على السكان المحليين كان أبرزها الآثار النفسية التي جعلت من الأفارقة السود؛ يشعرون بمركب النقص والدونية أمام الجنس الأبيض خصوصا وباقي الأجناس الأخرى عموما، وذلك بسبب سواد بشرتهم؛ وهو ما جعل البعض منهم يرتبون في وطنهم في أدنى درجات السلم الاجتماعي .

ساهمت القوانين العنصرية المطبقة على الأفارقة السود في جعلهم يعيشون بعيدا عن أسرهم وأهليهم، بسبب عملهم في المصانع والمناجم المتواجد أغلبها في المدن، الأمر الذي أدى إلى تفشي المظاهر السلبية داخل عائلاتهم كإدمان المخدرات، شرب الخمور، ممارسة أعمال البغي، الفجور، السلب، النهب، القتل وإلى غير ذلك من الأمراض الاجتماعية الأخرى التي انتشرت في تلك الفترة، كما أن بُعْد الأباء عن أسرهم وأبنائهم أدى إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية لاسيما الفساد الأخلاقي والتربوي والانحرافات السلوكية، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على الُأسر الإفريقية التي أصبحت بسبب تلك القوانين تعاني الإحباط والمرارة.

المبحث الثالث: ردود الفعل الداخلية والخارجية تجاه تطبيق نظام الأبارتيد العنصري

المطلب الأول: ردود الفعل الداخلية تجاه تطبيق نظام الأبارتيد العنصري

الفرع الأول: المقاومة الإفريقية التي سبقت تطبيق نظام الأبارتيد العنصري

حتى لا نبخس حق الأفارقة القدامى من دورهم في مقاومة الإستعمار والإستيطان الأوروربي لجنوب إفريقيا، وجب أن نُبْرِز أن مقاومة أحفادهم لم تكن من وحي حاضرهم، بل كانت إستمرارا لكفاح سابقيهم، الذين بدأوا مقاومتهم بمجرد التواجد الأوروبي بأراضيهم، لتشهد إرتفاعا في وتيرتها بداية من أوائل القرن التاسع عشر، بتأسيس شاكا (1787-1828م) لمملكة الزولو عن طريق الإلحاق العسكري للشعوب المجاورة، رغم الأعداد القليلة للبيض آنذاك، غير أنه بوفاته بعقود إجتاح البيض أجزاء متعددة من جنوب إفريقيا مُخَلِّفِين عدة مجازر ومذابح في حق الأفارقة، كما قاموا بتهجير من بقوا منهم أحياء بالرغم من المقاومة المسلحة الشديدة من شعب الزولو.

حاول البيض إستغلال هزيمة الزولو فقاموا بتحريض القبائل على بعضها البعض بواسطة دعم ورشوة القادة التقليديين، وفي حال رفض بيع زعماء القبائل المتواجدين لذممهم وضعوا زعماء "تقليديين" جدد ليكونوا عملاء لهم، مُدَعِمِين إياهم بأموال كافية لتأسيس شبكة أنصار مبنية على المحسوبية.

ورغم مساعي البيض التفريقية بين القبائل الإقريقية ومنهجة العلاقات، لاسيما بعد دس فكرة تَحَدُثْ شخص واحد نيابة عن كل القبيلة، وهي الظاهرة التي لم تكن تُمَيِّز سير العلاقات القبلية الداخلية[1].

ولكن هذه المساعي التفريقية كانت لها نتائجا عكسية، حيث استمرت الروابط القبلية بالتطور في ظل حكم البيض، الذين استعملوا كل الطرق الممكنة وغير الممكنة لتجميدها، وهو ما أشار إليه "مايكل تشيغ" بالقول: "كان الإفريقيون فيها خلاق هوياتهم الجديدة، ولم يكونوا أدوات بائسة للاستغلال الاستعماري"، وبالرغم من أن الروابط القبلية كانت أكثر ضعفا لدى الطبقة الوسطى المتمدنة، والتي كانت فئة صغيرة، أغلبها محامون، حرفيون، موظفون ومتعلمون، حاولوا ربط علاقات وثيقة مع المجتمع الأبيض رغم عدم ترحيب هذا المجتمع بهم، وهو الأمر الذي زاد من هذا العزل العرقي من تعزيز تعريفهم ذواتهم ضمن الأغلبية السوداء.

لقد تجلت هذه المقاومة من خلال الآتي:

1.الجمعيات السياسة والتنظيمات الجماهيرية

1.1 المؤتمر الوطني الإفريقي 1912

بهزيمة تمرد "بامباتا" انتهت حروب المقاومة، لذا كان على الأفارقة إيجاد طرق جديدة للقتال من أجل أرضهم وحريتهم. ففي سنة 1911 دعاهم "بيكسلي كا إيساكا سيم" "Pixley ka Isaka Seme" إلى نسيان اختلافات الماضي والاتحاد معًا في منظمة وطنية واحدة بالقول: "نحن شعب واحد. هذه الانقسامات، هذه الغيرة، هي سبب كل مشاكلنا اليوم"، وبالتالي ففي 1912/01/08، اجتمع رؤساء وممثلو المنظمات الشعبية والكنسية وغيرهم من الشخصيات البارزة في "بلومفونتين" وشكلوا المؤتمر الوطني الأفريقي،

[1] ديفد وايتهاوس، المرجع السابق.

ليعلن أعضاؤه مباشرة عن هدفه المتمثل في جمع الأفارقة معًا كشعب واحد للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم، وقد أسس أعضاء هذه الفئة النخبوية المؤتمر الوطني الجنوب أفريقي للسكان الأصليين (South African Native National Congress)، ليتحول إسمه سنة 1923 إلى المؤتمر الوطني الإفريقي (The African National Congress)، وسُمّي بذلك الاسم تيمنا بالمؤتمر الوطني الهندي، الذي تشاركوا معه أفكارا مشابهة وعنصريات اجتماعية مماثلة أيضا، وقد شكل الحزب تقدما من ناحيتين، أولا عن طريق تأكيده إمكانية الأفريقيين إعادة تأسيس حكم السود، وثانيا، أنهم لن ينجحوا إلا بالتنظيم كقوة وطنية، وليس كقوى قبلية منفصلة[1]. وقد تمثلت أهدافه في توحيد الأفارقة جميعا ليكونوا شعبا واحدا، مع ضرورة الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم؛ كما أكد قادته الذين كان أغلبهم مُحامون على أن أهم واجباتهم تتمثل أساسا في إيصال صوت الشعب لدى حكومة البيض من أجل إستعادة حقوق الأفارقة السود، مؤكدين على ضرورة الحديث كثيرا عن الشعب بدلا من الكلام كثيرا إلى الشعب[2].

ومع ذلك، اختلف بعض قادته مع الإجراءات المتشددة مثل الإضرابات والاحتجاجات، وجادلوا بأن الحزب يجب أن يحقق أهدافه عن طريق الإقناع، على سبيل المثال، من خلال مناشدة بريطانيا، لكن تم تجاهل نداءات الوفود التي زارت بريطانيا سنة 1914 للاحتجاج على قانون الأراضي ومطالبتها مرة أخرى في سنة 1919 بالاعتراف بالحقوق الأفريقية[3].

بعد إقالة رئيسه "جوميد" سنة 1930 والذي كان قد تولى رئاسته سنة 1927 شهد نشاط الحزب فترة ركود وأصبح غير نشط في الثلاثينيات من القرن الماضي خاضعا لقيادة محافظة، إلا أنه بتولي ألفريد زوما رئاسته مابين سنتي (1940-1949) تشكلت معارضة حقيقية في البلاد رفقة تنظيمات أخرى، حيث ناضل حزب المؤتمر في سنة 1943 من أجل التخلي عن سياسة النقل الإجباري، إلغاء تصاريح المرور، الإسكان وتدمير المناطق السكنية الإفريقية[4].

أدت الهجمات المتزايدة على حقوق السود وصعود القومية الأفريكانية المتطرفة إلى الحاجة إلى استجابة أكثر تشددًا من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، حيث جلبت العنصرية القاسية أيضًا تعاونًا أكبر بين منظمات الأفارقة والملونين والهنود، إذ وَقَّعَ المؤتمر الوطني الأفريقي والكونغرس الهندي في سنة 1947؛ إتفاقية تنص على الدعم الكامل لحملات بعضهما البعض، كما تم سنة 1944 تشكيل عصبة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي. وقد أسس القادة الشباب في رابطة الشباب -ومن بينهم نيلسون مانديلا ووالتر سيسولو وأوليفر تامبو- أفكارهم على القومية الأفريقية. وكانوا يعتقدون أن الأفارقة لن يتم تحريرهم إلا بجهودهم الخاصة. وكانت رابطة الشباب تهدف إلى إشراك الجماهير في النضالات القتالية[5].

وبانتقال الناس إلى المدن في الأربعينيات للعمل في المصانع والصناعات الجديدة، سرعان ما وجدت الأفكار المتشددة لعصبة الشباب دعمًا بين السكان الجدد في المدن، وضعت رابطة الشباب برنامج عمل يدعو إلى الإضراب والمقاطعة والتحدي، حيث تم تبنيه من قبل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في سنة

---

(1) ديفد وايتهاوس، المرجع السابق.

(2) ريتشارد جيبسون، **حركات التحرر الإفريقية**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص 69.

(3) African National Congress, **ANC History (A brief history of the African National Congress)**, written in: 25 January 2010, Seen in: 14/11/2021, Via-Link: https://www.anc1912.org.za/history/

(4) John Cope, **South Africa**, 2rd Ed, Praeger Publishers, New York, 1967, p.146.

(5) African National Congress, **ANC History (A brief history of the African National Congress)**, OP.CIT.

1949، وقد شجع نجاح حملة التحدي التي دعا لها الحزب لمزيد من الحملات ضد قوانين الفصل العنصري، مثل قانون مناطق المجموعات وقانون التعليم في البانتو.

بدأ سقف مطالب الحزب الذي كان أحد أعضاء مؤتمر الشعب في الإرتفاع، حيث اجتمع تحالف المؤتمر لتنظيم مؤتمر الشعب -وهو مؤتمر لجميع شعوب جنوب إفريقيا- مقدما مطالب الناس لنوع جنوب إفريقيا الذي يريدونه، ودعت المطالب الشعب إلى الحكم وتقاسم الأرض من قبل العاملين فيها. لقد طالبوا بالمنازل والعمل والأمن والتعليم المجاني والمتساوي. تم تجميع هذه المطالب في ميثاق الحرية الذي تم تبنيه في مؤتمر الشعب في "كليبتاون" "kliptown" بمقاطعة "جاوتنغ" في 26 جوان 1955[1].

وفي السنة نفسها، أعلنت الحكومة أنه يجب على النساء حمل التصاريح، لكنهن قمن بشن حملة ضخمة في جميع أنحاء البلاد، كما قُدن حملة مسلحة ضد صالات البيرة البلدية. وفقًا للقانون، كان من غير القانوني للمرأة أن تصنع البيرة التقليدية. داهمت الشرطة المنازل ودمرت الخمور المخمرة حتى يستخدم الرجال صالات البيرة البلدية، وردا على ذلك، هاجمت النساء صالات البيرة ودمرن المعدات والمباني، كما نظمن حملة مقاطعة ناجحة للغاية لمبنى البيرة[2].

كان هناك العديد من النضالات المجتمعية الأخرى في الخمسينيات. وصلت المقاومة في المناطق الريفية إلى آفاق جديدة. في العديد من المناطق، قاد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي حملات ضد تصاريح دخول النساء والإبعاد القسري وقانون سلطات البانتو. هذا الأخير أعطى للحكومة البيضاء سلطة عزل الرؤساء الذين اعتبروهم مزعجين حيث استبدلوا بأولئك الذين سيتعاونون مع النظام العنصري.

حمل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي السلاح ضد حكومة جنوب إفريقيا في سنة 1961، وأوضحت مذبحة المتظاهرين السلميين وما تلاها من حظر لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي أن الاحتجاج السلمي وحده لن يجبر النظام على التغيير، حيث ذهب الحزب للعمل السري مشكلا ما عرف بـ "رمح الأمة" "Umkhonto we Sizwe" (MK)، للرد بكل الوسائل الممكنة في قوتنا للدفاع عن شعبنا ومستقبلنا وحريتنا"، وخلال نشاطه لمدة 18 شهرًا فقط، نفذ التنظيم 200 عمل تخريبي، إلا أنه وفي سنة 1963 داهمت الشرطة المقر السري واعتقلت القيادة، أدى ذلك إلى محاكمة ريفونيا حيث اتهم قادته بمحاولة إحداث ثورة عنيفة[3].

لا يمكن أن نقول عن هذا الحزب أكثر مما قاله عن تنظيمه في ديباجة كتاب المؤتمر الوطني الرابع والخمسين له المنعقد بناسريك (جوهانسبرغ) سنة 2017 بالقول أنه: "تأسس المؤتمر الوطني الأفريقي في سنة 1912 للدفاع عن حقوق الشعوب الأفريقية وتعزيزها بعد التدمير العنيف لاستقلالها وإنشاء اتحاد التفوق الأبيض في جنوب إفريقيا؛ وحيث أنه في سياق تحقيق هذا الهدف التاريخي، برز المؤتمر الوطني الأفريقي لقيادة نضال جميع القوى الديمقراطية والوطنية لتدمير دولة الفصل العنصري واستبدالها بجنوب إفريقيا موحدة وغير عرقية وغير متحيزة جنسياً وديمقراطية. سيحكم الشعب ككل ويتمتع الجميع بحقوق متساوية؛ وحيث أنه من خلال نضالات وتضحيات أعضائه عبر الأجيال، أصبح المؤتمر الوطني الأفريقي معروفًا بأنه المنظم الرئيسي والملهم لانتفاضة شعبية واسعة ضد الفصل العنصري، والتي تشمل مجموعة كبيرة

---

(1) African National Congress, **ANC History (A brief history of the African National Congress)**, OP.CIT.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

من النقابات الاجتماعية والثقافية والدينية والعمالية والمنظمات المهنية والسياسية؛ وحيث أن الهدف الأساسي للمؤتمر الوطني الأفريقي لا يزال يتمثل في بناء مجتمع موحد وغير عنصري وغير متحيز جنسياً وديمقراطي ومزدهر في جنوب إفريقيا"[1].

2.1 الحزب الشيوعي 1920

تم تأسيس الحزب الشيوعي سنة 1920 من طرف مجموعة صغيرة من المهاجرين اليهود والبريطانيين المنشقين عن إحدى الكنائس البريطانية، في بداية تكوينه لم يكن مقتنعا بإنخراط السود في صفوفه، حيث نشط كجمعية سياسية بيضاء بدليل أنهم في سنة 1922 دعموا بشكل رسمي حزب العمل الأبيض في أحد إضراباته، تحت شعار "فلنتحد ونكافح من أجل جنوب أفريقيا بيضاء"، ليترك الحزب عنصريته بعد عامين ويصبح متعددة الأعراق[2].

وبوضع الحزب؛ السود بمحاذاة البيض على قدم المساواة، أصبح لديهم قبول وتجاوب من الجماهير وبعض الأحزاب الوطنية، حتى أن مانديلا كتب حول هذا الأمر قائلا: "أن الشيوعيين فقط هم الذين كانوا مستعدين لمعاملة الإفريقيين معاملة البشر الأنداد، وهم الذين كانوا مستعدين ليأكلوا معنا، ويتحدثوا معنا، ويعيشوا معنا ويعملوا معنا. إنهم الجماعة السياسية الوحيدة التي كانت مستعدة للعمل مع الإفريقيين لتحصيل الحقوق السياسية والموقع الإجتماعي"، في حين صرح القس جيمس كالاتا الأمين العام للمؤتمر الوطني الإفريقي ما بين سنوات 1936-1949 "أن الشيوعيين ليس لهم تأثير يستحق القلق"، ولم يشفع لهم موقف مانديلا من أن يناصبهم الوطنيون الشباب في حزب المؤتمر الإفريقي العداء، حيث كانوا يعتقدون أنهم مفسدون للقومية الإفريقية، ويروجون لبرنامج أجنبي[3].

ونظرا لعدم استجابة الحكومة لمطالبه تحول إلى المسيرات، كالتي نظمها سنة 1944 والتي ضمت 20.000 إفريقيا، وتلتها مسيرات أخرى إستمرت لأكثر من سنة، تُوِّجَت بمسيرة مليونية بلغ تعداد المتظاهرين فيها ما يفوق 850.000 وقعوا كلهم على لائحة مطلبية كان أهم ما جاء فيها، إدانة وإلغاء تصاريح المرور، المطالبة بحق تقرير المصير، ورفض العنصرية وهيمنة البيض.

والواقع أنه مهما قيل عن الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي؛ فإنه يبقى الحزب الوحيد الذي ضم جميع الأعراق، ولا ينكر أحد من الأفارقة أن الإتحاد السوفياتي الذي يدعمه، والذي خرج منتصرا من الحرب العالمية الثانية، ساهم فعليا في دعم الوطنيين بالسلاح، المؤونة والتدريب.

3.1 المؤتمر الهندي لجنوب إفريقيا (1919)

تم تأسيس المؤتمر الهندي لجنوب إفريقيا(South African Indian Congress (SAIC في وقت متأخر من سنة 1919 بعد بداية متواضعة، كان عليه أن يقود النضال على المستوى الوطني، من

---

(1) African National Congress Constitution, **ANC Constitution**, as amended and adopted at the 54th National Conference, Nasrec, Johannesburg 2017, Issued by the African National Congress, Marshalltown, p.2.

(2) سامبسون انطوني، **مانديلا: السيرة الموثقة**، تر: هالة النابلسي وغادة الشهابي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 93.

(3) المرجع نفسه، ص 94.

خلال مبادرة من المجلس الهندي البريطاني (CBIC) في الكيب، عقدت الجلسة الأولى للكونغرس الهندي لجنوب إفريقيا (SAIC) في كيب تاون في الفترة الممتدة من 26 إلى 30 جانفي 1919، بعد الفشل في المحاولة الأولى في سنة 1917، بعد رسالة إلى الرأي العام الهندي بتاريخ 21 ماي 1918 دعا من خلالها مرة أخرى إلى مؤتمر وطني، وقد برر في خطابهما الرئيس أ. إسمال وأمين السر أ. إسماعيل الدعوة إلى مثل هذا المؤتمر على أساس: "في ضوء الإعاقات والمضايقات التي تثقل كاهل الهنود ... فقد تقرر دعوة مندوبين من كل جنوب إفريقيا ... لأن الأمور التي تؤثر علينا سوف تنجرف ببساطة وتبقى في ظروفهم الحالية غير المرضية، ما لم نتكاتف ... ونعرض متاعبنا على السلطات. .... يجب ألا يغيب عن الأذهان أن الهدف الرئيس الذي نسعى من أجله لرفع مكانة رعايا صاحب الجلالة (الهنود) وأن هذه النهاية المرغوبة والجديرة بالثناء لن تتحقق أبدًا حتى نرفع تظلماتنا إلى الأمام بطريقة موحدة وحازمة. ومع ذلك، فقط بعد تأجيلات أخرى في أوت وأكتوبر افتتح جيه إكس ميريمان المؤتمر الأول لـ SAIC في 26 جانفي 1919"[1].

في خطابه الافتتاحي، لفت رئيس مجلس الإدارة، الشيخ إسماعيل (رئيس مركز المعلومات والاتصالات)، انتباه المندوبين إلى القائمة الطويلة لممارسات التمييز العنصري التي تضطهد الهنود، والجهود الحربية للهنود في جنوب إفريقيا. وأضاف أنهم كانوا يجتمعون لمناقشة الإجراءات التي يجب اتخاذها بشأن القضايا الوطنية، وأن تلك السنوات التسع من الاتحاد لم تؤد إلا إلى زيادة مظالمهم وإعاقاتهم التي تم التهرب منها أو تجاهلها من قبل الحكومة، وبالتالي، تم تشكيل الكونجرس الهندي لجنوب إفريقيا (SAIC) بشكل غير رسمي في سنة 1919 لدعم مصالح المجتمع الهندي. كان ذلك فقط في المؤتمر الوطني الثالث للمنظمات الهندية، الذي افتتحه عمدة ديربان "والتر جيلبرت جي بي"، وتم انتخاب عمر الحاج عامود جافيري أول رئيس له، واعتمد SAIC على الالتماسات والإفادات إلى السلطات ونداءات المساعدة إلى حكومة الهند، التي كانت آنذاك تحت السيطرة البريطانية[2].

خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، تم تحدي القيادة SAIC من قبل بعض المناضلين الذين دافعوا عن المقاومة غير العنيفة للقوانين العنصرية المتشددة، مع ضرورة التعاون مع الأغلبية الأفريقية، ومن بينهم الدكتور ج. ناكر والدكتور يوسف م. دادو. كان الرجلان مقتنعين بأن الكونجرس الهندي الجنوب أفريقي لن يتقدم في نضاله إلا إذا تعاون مع المنظمات الوطنية التي تمثل الأفارقة والملونين، وقد بذل كل من الدكتور نيكر والدكتور دادو كل جهودهما لبناء الوحدة داخل حركة التحرر الوطني في جنوب إفريقيا، فتم انتخابهما لقيادة مؤتمر ناتال الهندي (NIC) في سنة 1945 ومؤتمر ترانسفال الهندي (TIC) سنة 1946 على التوالي[3].

قادا NIC وTIC بشكل مشترك حملة مقاومة سلبية من سنة 1946 إلى سنة 1948 راح ضحيتها ما يقرب من 2000 رجل وامرأة في السجن احتجاجًا على قانون يقيد ملكية الأراضي الهندية (قانون ربط الأراضي وقانون حيازة الأراضي الآسيوية وقانون التمثيل الهندي). أشار الهنود إلى هذا القانون باسم "قانون الغيتو" ورفضوه في مجمله على الرغم من أن Smuts قد منحهم حق الامتياز "جزئيًا"، معتبرين أن نوع التمثيل الذي قدمه لهم أقل شأناً، دون أي تعويض عن التعدي على حقهم في ملكية الأرض. في جوان 1946 شن الهنود في ديربان حملة مقاومة سلبية ضد هذا الفعل.

---

(1) South African History Online (SAHO), **South African Indian Congress (SAIC)**, OP.CIT.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

صعد نجم الدكتور GM Naicker، رئيس المؤتمر الهندي للنتال Natal، عالياً بعد مخاطبة تجمع للمقاومة السلبية في 26 جوان 1946، وفي السنة التالية في 9 مارس 1947، وقعت مجموعات المؤتمر الهندي في ترانسفال وناتال اتفاقية تعاون مع المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، وأطلق على الاتفاقية اسم "ميثاق الأطباء الثلاثة" ووقعه الدكتور دادو، الدكتور نيكر والدكتور زوما من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، كما قام الدكتور نيكر والدكتور دادو في شهر مارس أيضًا، بزيارة الهند للتشاور مع القادة الهنود بشأن الوضع في جنوب إفريقيا ولحضور مؤتمر العلاقات الآسيوية.

في سبتمبر 1948، تم انتخاب قيادة جديدة للحزب ضمت الدكتور دادو والدكتور نيكر لقيادة SAIC، وتم تعيين الدكتور نيكر كرئيس، في سنة 1952، عينت لجنة التخطيط المشتركة المكونة من ممثلين عن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والكونغرس الهندي الجنوب أفريقي الزعيم نيلسون مانديلا "رئيسًا متطوعًا"، والهندي إسماعيل كاتشاليا نائبا، لقيادة ثلاث مراحل من العصيان في حملة التحدي. تم القبض على أكثر من 8.000 شخص خلال حملة التحدي، منهم ما يقارب 6.000 شخص في الكيب الشرقية. وفي ديسمبر 1952 قبل نهاية الحملة مباشرة، حدث تحد تم الترويج له بشكل خاص في جيرميستون عندما دخل 40 متطوعًا بلدة سوداء دون التصاريح المطلوبة. ضمت المجموعة سبعة من البيض بقيادة م. ك. مانيلال نجل غاندي وباتريك دنكان، حيث تم القبض على أفرادها، وكان البيض السبعة أول بيض من جنوب إفريقيا أدينوا بتهمة العصيان المدني ضد حكومة الحزب الوطني، وقد كان لدى SAIC أعضاء في UMkhonto we Sizwe عندما تم تشكيلها في سنة 1961[1].

4.1 منظمة الملونين الجنوب أفريقية (SACPO) 1953

مثلت جميع المجموعات العرقية السوداء الأخرى، وقع الملونون أيضا ضحية للفصل العنصري والتشريعات القمعية التي سنتها الحكومات الاستعمارية والمتعاقبة منذ فترة وجيزة بعد تأسيس جمهوريات رأس الرجاء الصالح وناتال وبوير، غير أن الحزب الوطني "NP"، بعد توليه السلطة سنة 1948، جعلهم متطرفين بسياسته وقوانينه، حيث ألغت هذه التشريعات بعض الامتيازات التي كان يتمتع بها الملونون Coloreds قبل إدخال وإضفاء الطابع المؤسسي على سياسة الفصل العنصري من قبل NP. ومن بين هذه التشريعات التي كان لها تأثير مباشر على السكان الملونين قانون مناطق المجموعات لسنة 1950، قانون تسجيل السكان لسنة 1950 وقانون التمثيل المنفصل للناخبين لسنة 1951. وقد أعرب الملونون، الذين يتمتعون بحقوق تصويت محدودة ووضع اجتماعي متميز، عن أسفهم الشديد لهذه التشريعات الصارمة التي تفرض الفصل الاجتماعي والسكني والسياسي[2].

في ظل هذه الوقائع، اتخذت السياسة الملونة اتجاهًا آخر في الخمسينيات. قبل تطبيق الفصل العنصري، كانت هناك منظمات سياسية قائمة مثل منظمة الشعوب الأفريقية (APO)، والاتحاد الوطني للشعب الملون (CPNU)، وحركة الوحدة غير الأوروبية (NEUM) التي عززت المصالح الملونة. ومع ذلك، تعرضت هذه المنظمات للشلل والضعف بسبب عدم اتساقها وتضارب التكتيكات والأساليب التي تم

(1) South African History Online (SAHO), **South African Indian Congress (SAIC)**, OP.CIT.
(2) South African History Online (SAHO), **South African Coloured People Organisation (SACPO)**, Seen in: 16/11/2021, Via-Link:
https://www.sahistory.org.za/article/south-african-coloured-people-organisation-sacpo

تبنيها لتحدي الحكومة. هذا الأمر جعل العلاقة بين المنظمات الملونة والمنظمات السياسية الأخرى التي تواجه نفس التحديات، مهم للغاية.

فضّلت أكبر منظمة سياسية ملونة في ذلك الوقت، CPNU بقيادة جورج جولدنج، سياسة التفاوض والتسوية، وسيطر الملونون الريفيون المعتدلون والمحافظون على عضويتها. على الجانب الآخر من النهج التكتيكي حافظت حركة الوحدة غير الأوروبية (NEUM) والشركات التابعة لها، وتحديداً رابطة المعلمين في جنوب إفريقيا، وبقايا APO القديمة واتفاقية عموم إفريقيا؛ جذريًا على مقاربتها، متبنية ومستخدمة عدم التعاون والمقاطعة كتكتيكاتها ونهجها تجاه الحكومة وحركات التحرير الأخرى[1].

تغير الوضع فقط مع تشكيل منظمة الملونين في جنوب إفريقيا (SACPO) في وقت لاحق مؤتمر الملونين (CPC) في سنة 1953.

منذ سنة 1954، شرعت SACPO في سلسلة من المقاطعات والاحتجاجات. وفي سنة 1954، قامت SACPO بمقاطعة الحافلات في كيب تاون إحتجاجا على إدخال الفصل العنصري في الحافلات، ثم تبعت المقاطعة تعبئة للرأي الملون ضد مجلس حيازة الأراضي، الذي تم تأسيسه للتحقيق في تطبيق قانون مناطق المجموعة في شبه جزيرة الكيب.

انخرطت SACPO في احتجاج آخر على قانون التمثيل المنفصل للناخبين لسنة 1956، حيث أزال هذا القانون الملونين أخيرًا من قائمة الناخبين العامة ووضعهم في قائمة منفصلة، كما قام بتزويد مجلس الشيوخ بأنصار القوميين لتأمين أغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ، ونَصَّ القانون على انتخاب اثنين من أعضاء مجلس المقاطعات البيض في كيب تاون من قبل الملونين، كما نص على تشكيل مجلس اتحاد شؤون الملونين (UCCA)، الذي تم إنشاؤه لاحقًا في سنة 1959، لتقديم المشورة للحكومة بشأن المسائل المتعلقة بالألوان بالتنسيق مع وزير إدارة شؤون الملونين[2].

لم تأت معارضة هذا القانون فقط من SACPO، فقد رفضت NEUM أيضًا القانون مطالبة بسحب التصويت الملون. في أفريل 1957، رفض مؤتمر SACPO القانون وقرر المطالبة بحقوق الامتياز الكاملة للجميع، كما قررت مقاطعة انتخابات سنة 1958 لانتخاب نواب برلمانيين من البيض عن الملونين، إلا أنه بِخِلاف المُتَوَقَع، تم عكس قرار مقاطعة الانتخابات بعد نصيحة من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في مؤتمره لسنة 1957 في ديسمبر. في المؤتمر، قرر كونغرس الديمقراطيين الجنوب أفريقيين (SACPO) دعم المرشح Piet Beyleveld من SACOD، الذي وقف كممثل ملون. احتشد الحزب الشيوعي الوطني وراء مرشحي الحزب المتحد، في حين قاطع حزب NEUM الانتخابات. كان أداء مرشح SACOD محبطًا خلال الانتخابات مع 900 صوت فقط لصالحهم. كانت هذه الانتخابات آخر حملة كبرى لـ SACPO.

بعد أن وجه حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، في مؤتمره الوطني المنعقد في ديسمبر 1953، اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب بدعوة الحركات السياسية الأخرى إلى مؤتمر الشعب لصياغة ميثاق الحرية، والتي أصبحت SACPO واحدة منها، رفقة مشاركين آخرين هم SAIC و SACOD، وقد شكلت هذه المنظمات الأربع (ANC و SAIC و SACPO و SACOD) تحالف الكونغرس، إذ أعطى تشكيلها تعبيرا رسميا عن ظهور وحدة عبر الحدود العرقية والطبقية، فتأسست لجنة العمل المشترك للعمل التحضيري لمجلس

(1) South African History Online (SAHO), **South African Coloured People Organisation (SACPO)**, OP.CIT.
(2) Ibid.

الشعب، والذي إنعقد في كليبتاون في الفترة من 25 إلى 27 أوت / سبتمبر 1955، والذي تبنى ميثاق الحرية[1].

بعد حملة ميثاق الحرية، قُبض على بعض الأعضاء البارزين في SACPO واتُهموا بالخيانة العظمى في سنة 1956. أصبحت SACPO تُعرف باسم مؤتمر الملونين (CPC) بعد مؤتمرها الذي إنعقد في ديسمبر 1959.

شاركت SACPO / CPC بنشاط في اليوم الوطني للاحتجاج الذي دعا إليه حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في أعقاب مذبحة شاربفيل التي قادها مؤتمر عموم إفريقيا (PAC). بعد حالة الطوارئ الحكومية، في أعقاب المذبحة وما تلاها من حظر لحركات التحرير، تم اعتقال قادة آخرين للحزب الشيوعي الصيني وأرسل آخرون إلى المنفى وبعد حله في سنة 1966، انضم العديد من قادته في المنفى إلى PAC وANC، خاصة بعد أن فتح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي عضويته لجميع الأعراق في سنة 1969[2].

الواقع أن فشل المنظمات الملونة في قيادة أو تنظيم حملة كبرى مثل SAIC وANC في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي ضد الحكومة البيضاء، لم يكن مفاجئًا بسبب إفتقار المنظمات الملونة إلى التماسك والتعاون فيما بينها وبين حركات التحرير الأخرى، والتي كانت عناصر ضرورية لتحقيق النصر على المحن والأزمات التي أحدثتها التشريعات التمييزية والقمعية للحكومة البيضاء.

5.1 منظمة طلاب جنوب إفريقيا (SASO)

في سنة 1968 تم تأسيس منظمة طلاب جنوب إفريقيا بعد أن قرر بعض أعضاء الحرم الجامعي الأسود التابع لجامعة ناتال (المجلس التمثيلي للطلاب) الانفصال عن الاتحاد الوطني لطلاب جنوب إفريقيا (NUSAS). تم إنشاء SASO الذي كان شديد التأثر بتشكيل الحركة المسيحية الجامعية (UCM) في سنة 1967، والتي كانت حركة دينية متعددة الطوائف سمحت للطلاب من جامعات مختلفة بالاجتماع على أساس منتظم. في وقت لاحق، في سنة 1968 خلال اجتماع UCM، شكل الطلاب السود كتلة سوداء رأت بأن هناك حاجة لتشكيل منظمة طلابية للسود بشكل حصري، ليقرر المؤتمر الحزبي تنظيم مؤتمر لهؤلاء الطلاب، وبعد عقد المؤتمر الذي حضره ثلاثون عضوًا من مختلف المدارس الثانوية من جامعات بلاك، في ماريانهيل، ناتال تم إنشاء SASO. في السنة التالية في جويلية 1969، عقدت SASO مؤتمرها الافتتاحي الذي عقد في جامعة الشمال بالقرب من بيترسبيرج (بولوكواني حاليا). وفي هذا المؤتمر، تم انتخاب ستيف بيكو[3] أول رئيس لها، وقد لعب طلاب من جامعة ناتال دورًا محوريًا في تشكيل هذا الهيكل الطلابي.

---

(1) South African History Online (SAHO), **South African Coloured People Organisation (SACPO)**, OP.CIT.

(2) Ibid.

(3) ولد في 1946/12/18، كان تلميذًا ذكيًا ومتفانيًا. شعر بالإحباط بسبب قوانين الفصل العنصري التي جعلت من الصعب على السود أن يتعلموا، لذا تعهد بمحاربة النظام. بدأ بيكو العمل بقيادة منظمة طلاب جنوب إفريقيا التي من خلالها روج لفكرة تسمى الوعي الأسود. كان هدفها بناء شعور بالثقافة المشتركة بين السود في جنوب إفريقيا. وطالب بيكو زملائه الطلاب بالوقوف ضد النظام الجائر. اعتبر قادة الحزب الوطني في جنوب إفريقيا بيكو تهديدًا، وعليه منع من التدريس أو إلقاء الخطب. لكنه واصل قيادة حركة جديدة ضد الفصل العنصري. في عام 1977 تم القبض عليه، وقامت الشرطة بضربه وتعذيبه حتى دخل في غيبوبة. لم يشف منها قط، توفي بيكو في 1977/09/12 متأثرا بجروح في المخ.
(See) Matt Doeden, **Nelson Mandela World Leader for Human Rights,** Lerner Publications Company, Minneapolis, 2015, p.31.

كان قرار الانفصال عن NUSAS مدفوعًا بشكل كبير بظهور الوعي الأسود (BC) الذي أسسه ستيف بيكو. كانت BC فلسفة جديدة متأثرة بتطور "اللاهوت الأسود" بين طلاب جامعة ناتال السود. رفضت حركة الوعي الأسود التي أسسها بيكو فكرة أن البيض يمكن أن يلعبوا دورًا في تحرير السود. قال بارني بيتيانا (صديق بيكو): "كان الشيء الرئيس هو حمل السود على التعبير عن نضالهم ورفض قيام المؤسسة الليبرالية البيضاء بإعطاء وصفات للناس".

في منتصف السبعينيات، وخلال أول مجلس طلابي عام (GSC) لـ SASO، تم تعديل الديباجة الأولى "المحافظة" لتأكيد الوعي الأسود واستقلال الطلاب السود للعمل وفقًا لإرادتهم الحرة ردًا على الفصل العنصري والعنصرية بشكل عام. وفي جويلية 1972 ولتشجيع مشاركة الكبار وتعزيز أهدافهم العريضة، أسس قادة وممثلي SASO من حوالي 27 منظمة سوداء جناحًا للبالغين لمنظمتهم، اتفاقية الشعب الأسود (BPC) تحت رئاسة ويني كجوير.

كانت السبعينيات فترة فاصلة بالنسبة لـ SASO. مدفوعة بروح حازمة قدمت SASO مشاريع مجتمعية وسياسية لنشر أفكارها حول الاعتماد على الذات والوعي الأسود. كانت هذه المشاريع تستهدف المدارس والمجتمعات السوداء. سرعان ما أصبحت المشاريع السياسية في المدارس من أهم مشاريع SASO في برنامجه. كان الهدف من مشروع المدارس هو إنتاج جيل جديد من القادة الشباب، مستعد لمواجهة التحديات التي يواجهها السود. والأهم من ذلك أن السبعينيات كانت فترة بدأت فيها المنظمة في تعريف نفسها على أنها قوة تعارض الدولة والفصل العنصري.

كما دعت SASO قادة الوطن إلى الانسحاب من هياكل الفصل العنصري والتوقف عن كونهم "سفراء القهر"، أما فيما يتعلق بموضوع التعليم، تبنت SASO موقفًا أكثر راديكالية وواضح من خلال رفضها لنظام الفصل العنصري التعليمي للسود (نظام تعليم البانتو). في جويلية 1971، تبنت SASO إعلان حقوق الطلاب الذي يمثل خروجًا عن نهجها الحذر السابق. ما جعل الإعلان متطرفًا هو تضمينه في فقراته الحق في المعارضة مع أساتذة الجامعات. وقد سبق هذا الإعلان إعتماد بيان سياسي قسم سكان جنوب إفريقيا إلى مجموعات من "أولائك الذين يشكلون جزءًا من الحل (السود)" وأولائك "الذين يشكلون جزءًا من المشكلة (الأشخاص البيض)"[1].

بعد اعتماد هذه السياسات، نظمت SASO "لجنة التعليم" لدراسة الطرق الممكنة لجعل التعليم وثيق الصلة بالسود في جنوب إفريقيا. وفي سنة 1972 طردت رئيسها الثالث "ثيمبا سونو" الذي دعا إلى الاستخدام العملي لمنصات التنمية المنفصلة لتعزيز النضال من أجل التحرير. وفي سنة 1972، قدمت اللجنة "بيان تعليم السود" ليتم اعتماده من قبل المؤتمر العالمي الثالث. حيث اتخذ بيان التعليم الأسود منعطفًا مختلفًا حيث رفض التعليم العنصري وفكرة أن الجامعات هيئات محايدة في عملية اكتساب المعرفة. رأت SASO أن دورها في هذه السنوات مرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحول العلاقات العرقية في جنوب إفريقيا من خلال صياغة مصير سياسي مستقل عن أي منظمة سياسية وحكومة. علاوة على ذلك، أرادت إحياء الفخر بالثقافة الأفريقية وأنظمة المعرفة لإلهام الفخر بالهوية السوداء والجذور السوداء. عندما أصبح الوعي الأسود أكثر راديكالية.

في 26 فيفري 1973، أصدر وزير العدل الجنوب أفريقي، السيد "بيلسر"، أوامر حظر لثمانية من قادة SASO. التي إعتبرته مؤشرا على أنه يؤيد التحرير "الحقيقي" للسود. من سنة 1973 حتى سنة 1977

[1] South African History Online (SAHO), **African Peoples Democratic Union of Southern Africa (APDUSA)**, OP.CIT.

تاريخ حظرها، ومع ازدياد قمع الدولة تم إدراجه في سنة 1974 كمنظمة "متأثرة" بموجب قانون التنظيم المتأثر لسنة 1974. وهذا يعني أن SASO لم يعد بإمكانها الاعتماد على التمويل الأجنبي لتحقيق أهدافها. بعد انتفاضات مدرسة سويتو وكيب الغربية في 16 جوان 1976، تم فرض قيود وأوامر حظر على قادتها. تم اعتقال "ستيف بيكو" بشكل مستمر وتعرض للضرب في النهاية من قبل فرع الأمن في الشرطة. وتوفي بعد ذلك في سجن بريتوريا المركزي في 12 سبتمبر 1977 [1].

في 19 أكتوبر 1977، تم حظر SASO والمنظمات المرتبطة بها في كولومبيا البريطانية من قبل الدولة. أصبحت منظمة غير قانونية وأصبح الارتباط بها غير قانوني أيضًا.

6.1 النقابات العمالية

لعبت النقابات العمالية دورا لا يستهان به في المقاومة الإفريقية للفكر العنصري، كونها ساهمت في نمو الوعي القومي لدى العمال السود، خصوصا بعد ظهور "نقابة العمال الصناعيين والتجاريين" "Industrial and Commercial Union" التي كانت أول نقابة عمالية في جنوب إفريقيا منذ تأسيسها سنة 1919م[2].

بين سنوات 1939 و1948، أبلغ مفتشو الشرطة والإدارات عن أكثر من مائة اضراب في مناجم الذهب والفحم إلى إدارة الشؤون المحلية، دام أطول إضراب أربعة أيام دعا إليه اتحاد عمال المناجم الأفارقة في ويتواترسراند في أوت 1946، عندما قام 74 ألف عامل بإيقاف ثمانية مناجم ذهب، بعد أن رفضت غرفة المناجم قبول التوصيات الإصلاحية للجنة الحكومية. طالب الاتحاد خلاله بحد أدنى للأجور يبلغ عشرة شلن في اليوم، سكن عائلي، إجازة مدفوعة الأجر، وطعام أفضل، إلا أن الحكومة ردت على ذلك بوحشية حيث قامت باعتقال قادة الإضرابات، وطرد بعض الرجال، وقتل 12 عاملا، وإصابة أكثر من 1200 آخرين[3].

كان نشاط الحركة العمالية دؤوبا ومستمرا، حيث بمجرد صدور تشريع أو قانون يحد أو يقيد الحريات والحقوق، تقوم بمناهضته بالدعوة إلى الإضرابات كما هو الحال بين سنتي 1957-1958م حين نجحت في تسعة إضرابات رفعت بموجبها من أجور العمال من أصل مائة وثلاثة وسبعين إضرابا دعت إليها، كما كللت جهودها بالنجاح سنة 1957م في مقاطعة الحافلات التي شارك فيها قرابة مائة ألف عامل نتيجة لزيادة أسعار التذاكر.

إن الحكومة سمحت بإنشاء نقابات السود في السبعينات نتيجة لإضرابات ديربان، لتتضاعف عضوية النقابات ثلاثة أضعاف ما بين سنوات 1980 و1982، من 220 ألف حتى 670 ألف نقابي، حيث إنخرط ربع هؤلاء في "النقابة الوطنية لعمال المناجم" المُنشأة حديثا تحت زعامة "سيريل رامافوزا"، والذي انضم بدوره لاحقا للمؤتمر الوطني كإداري، في حين انضم ثلاثة آلاف شخص من معمل "سيكوندا" إلى نقابة العمال الكيميائيين بعد سنة 1984 [4].

---

(1) South African History Online (SAHO), **African Peoples Democratic Union of Southern Africa (APDUSA)**, OP.CIT.

(2) Palmberg Mai, **The Struggle for Africa**, Zed Press, London, 1983, p.248.

(3) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, pp.180-179.

(4) ديفد وايتهاوس، المرجع السابق.

7.1 حركة الوعي الأسود

تعد حركة الوعي الأسود التي ظهرت في فترة السبعينات أحد العوامل الرئيسة في إستمرار المقاومة الجنوب إفريقية، والتي دعت إلى الإعتماد على النفس والمقاومة اللاعنيفة، مستوحية بعض أفكارها من "فرانز فانون" لا سيما ما تعلق منها بِعُنْصُرَي التمكين والتوعية، مؤكدة على ان إعتزاز السود لن يأت بالضرورة من ممارسة العنف، وهو ما اكده "سام نولوتشونجو" "Sam Nolutschungu" بالقول: "إنه رغم أن كتابات فرانز فانون كانت تُقرأ على نطاق واسع كما أثرت أفكاره عن العزلة في المجتمع الاستعماري في العديد من منظري الوعي الاسود، فليس هناك سوى القليل من الأدلة على أنهم ناقشوا أفكاره عن العنف كثيرا، ولا دليل البتة على أنهم شاركوه فيها، ولا ينظر إليها في أي مكان على أنها عملية تحرير للعقل، بل على أن دورها الأساسي لا يحل كما ينبغي إلا بعد تحقيق الوعي بوسائل أخرى"[1].

كما شدد "ستيف بيكو" زعيم الحركة هو الآخر على ضرورة إتباع نهج اللاعنف، بالرغم من أنه قد يكون وقع ضحية لهذه السياسة السلمية المنتهجة، حيث توفي تحت وقع التعذيب حين احتجز داخل احد مراكز الشرطة سنة 1977م، إلا أن بعض الناشطين يرون أن تبني سياسة اللاعنف هو تكتيت استراتيجي يدفع الحكومة إلى تأجيل قمع الحركات المناهضة للفصل العنصري، ويعطي الوقت للإعداد الجيد والانتقال للمرحلة الموالية وهي الكفاح المسلح[2]، إن المقاومة السلمية أضحت وسيلة دعم معنوي للمقاومة المسلحة سابقا، وبهذا فقد كانا يكملان بعضهما البعض.

اقتنع قادة المقاومة بأن الذي سوف يُعجل بانهاء نظام الفصل العنصري ليس القوة وحدها، بل وجبت ضرورة الاستفادة من ضعف الحكومة أيضا التي تعاني اقتصاديا، كما زاد من ضعفها تخلي غالبية الشعب عنها والإلتفاف حول المقاومة، وعليه فان هذا التحول السلمي لم يكن وليد الصدفة بل خلقته الضرورة، وهو الأمر الذي غلَّب كفة السود على البيض.

2.دور المقاطعة في القضاء على الفصل العنصري في جنوب إفريقيا

يروى الكاتب اليهودي ب. ميخائيل في مقال صدر له في "هآرتس" قائلا: "في فيفري 2011 كنت في زيارة في جنوب إفريقيا... وسألت المرشد الذي هو رجل أبيض من جنوب إفريقيا، ما الذي كسركم؟ ما الذي جعلكم تتراجعون وتنهون الابارتيد وتؤيدون أحزاب فريديريك دي كلارك ونيلسون مانديلا، وتُحدثون التحول الذي يصعب تصديقه، من نظام قمعي أبيض إلى ديمقراطية كاملة؟ فأجاب بلا تردد "المقاطعة هي التي حررتنا"، وأردف قائلا: "هل السبب هو النقص في الوقود والسلاح وعدم وجود الاستثمارات؟ فأجابني بِلاَ موضحا: "لم تكن هذه هي المشكلة...المقاطعة الثانية هي التي حسمت الأمر...المقاطعة الثقافية، الرياضية، السياحية، الفنية والأكاديمية. الدول التي طلبت فجأة عدم منح تأشيرات الدخول، الجامعات التي أغلقت بواباتها بشكل فجائي، الفنانون الذين لم يصلو، المسابقات التي أغلقت في وجه رياضيينا، الألعاب الأولمبية التي تم إخراجنا منها. كل ذلك هو الذي عمل على ليّ ذراعنا...أو فتح أعيننا...ببساطة مَلَلْنَا من أن

---

[1] مايا كارتر هالورد وجولي م. نورمان، **فهم اللاعنف ملامح وسياقات**، تر: هشام صالح عبد الله، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2018، ص 121.

[2] المرجع نفسه، ص 121.

نَكُون منبوذين، مللنا من أن نكون كلمة نابية دوليا، والناس ملّوا من أن يَكُونوا شياطين العالم، كنا نريد أن نصبح طبيعيين، ودي كليرك ومانديلا إقترحاعلينا الحل ونحن بدورنا وافقنا"[1]

كما أحرزت حركات مقاطعة الحافلات في مقاطعات "ايفاتون وألكسندر وجوهنسبرغ" نجاحا شجع مواطني جنوب أفريقيا على الإستمرار في الاحتجاجات الوطنية، فقد ساهمت حركة مقاطعة الحافلات في خلق مناخ من المقاومة الوطنية، وبالرغم من عدم مشاركة المؤتمر الوطني الأفريقي في حركة مقاطعة الحافلات، إلا انه دعا على أثر نجاحها إلى مقاطعة الشركات القومية ومنتجاتها، فقد شهدت أواخر الخمسينيات عددا من الأنشطة والحركات الأخرى نتاجا لما أفضت إليه حركة مقاطعة الحافلات من إحساس الأفارقة بمزيد من الثقة بقوتهم وبفاعلية الكفاح الوطني[2].

الفرع الثاني: المقاومة المسلحة

لم يكن أسلوب "المقاومة السلمية" كافيا لوحده كونه لم ينجح، وزاد من تعنت وإصرار حكومة البيض في تطبيق سياسة الفصل العنصري، معتقدة بأن هذه السياسة تدل على ضعف الأفارقة السود وإستسلامهم للأمر الواقع، وهو ما جعل السود يفكرون في طريقة أخرى أكثر نجاعة ينهون بها هذا التمييز المسلط في حقهم داخل وطنهم.

أثار مانديلا بصفته عضو في المؤتمر الوطني الإفريقي موضوع الكفاح المسلح على اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الإفريقي، وما كان ليثير هذا الموضوع لولا إقدام الحكومة على حظر جميع نشاطات الحزب، وبالرغم من ذلك فإن إقتراحه في بدايته لم يلق ترحيبا وقوبل بالرفض، إلا أن إقتناع الزعيم "لوثولي" رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي بأن الكفاح المسلح لا يمكن تفاديه، مقترحا على الحاضرين ضرورة أن يكون التنظيم العسكري مرتبط بالمؤتمر الوطني الإفريقي وتحت سيطرته التامة، كما حذر من أن لا تصبح المقاومة المسلحة مبررا لتجاهل الواجبات الأساسية للتنظيم وباقي أساليب النضال المجربة، فالمقاومة المسلحة في بدايتها على الأقل لن تكون عصب الحركة، وعُين على رأس التنظيم العسكري "مانديلا"، الذي شكل القيادة العليا للتنظيم الجديد برئاسته، مطلقا عليه اسم "رمح الأمة"[3]، وقد أصدر"مانديلا" بيانا بعنوان "النضال حياتي" بتاريخ 26 جوان 1961 جاء فيه: "إن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي لا بد أن ينتقل الآن إلى المرحلة الثانية من النضال بالعمل السري، والكفاح ضد النظام العنصري، وتحويل مطلب الميثاق الوطني، إلى تعبئة الجماهير من أجل دولة الشعب، بكل الشعب ومن أجل الشعب، وطالب الجماهير بالضغط الجماعي، وعدم التعاون مع النظام العنصري"، كما أصدر بيانا آخر جاء فيه: "لقد انقضى عهد المقاومة السلمية وحدها، ولم يكن الخيار خيارنا، لقد واجهت الحكومة العنصرية، كل مطلب سلمي بالقوة والعنف ...إن الأمم في وقت تجد نفسها أمام طريقين لا ثالث لهما: الكفاح أو الاستسلام. وقد جاء هذا الوقت على جنوب إفريقيا، ونحن لن نستسلم، وليست أمامنا فرصة أخرى، سوى أن نضرب بكل ما يتاح لنا من قوة، لندافع عن حقوق شعبنا من أجل مستقبلنا وحريتنا".

---

(1) حلمي محروس، "عن المقاومة الناعمة!"، موقع الحقيقة الدولية للدراسات والبحوث، بتاريخ: 2017/02/04، زيارة بتاريخ: 2021/10/23، متاح عبر الرابط الآتي: http://factjo.com/Articles.aspx?Id=456

(2) أحمد عبد الحكيم وآخرون، **حرب اللاعنف.. الخيار الثالث**، أكاديمية التغير والدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص ص 198-199.

(3) نيلسون مانديلا، **التجربة...الحصاد**، تر: مصطفى أبو إدريس، دار ليتل، جوهانسبيرغ، 2000، ص ص 176-177.

نفذ تنظيم "رمح الأمة" أول عملياته المسلحة، في 16 ديسمبر 1961 بالهجوم على مكاتب الحكومة ومحطات الكهرباء في "جوهانسبرج ""وبورت إلازبيث"، و"ديربان"، وذلك بالتزامن مع ذكرى الانتصار العسكري للمهاجرين الهولنديين على زعيم الزولو في معركة "نهر الدماء" التي وقعت في إقليم "الناتال" سنة 1838[1].

استغل حزب المؤتمر الوطني سمعته لدى بعض الدول الإفريقية فطلب منها المساعدة والدعم بعد أن شرح لها أهدافه وحقيقة معاناة شعب جنوب إفريقيا بشكل عام بموجب تطبيق نظام الفصل العنصري[2]، مرشحا "مانديلا" ليكون موفدا للحزب في "مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية" الذي عقد في فيفري سنة 1962 في العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا"[3]، وقد صرح "مانديلا" في إحدى لقاءاته مع رئيس البعثة الجزائرية في المغرب، إن الفدائيين يحتاجون إلى قاعدة عسكرية قوية خارج البلاد، ومكاتب في الخارج لتعبئة الدعم الدبلوماسي الدولي، وأنه لابد من النضال في الجبهة السياسية لأن وجهة النظر العالمية أهم من نهر متدفق من المحاربين[4]، وفور عودته إلى جنوب إفريقيا ألقي عليه القبض بتاريخ 24 جويلية 1962، وحوكم بتهمتَيْ تحريض الناس على الإضراب والسفر خارج البلاد بدون جواز سفر، حيث حكم عليه في الأولى بثلاث سنوات والثانية بسنتين، بمجموع خمس سنوات كاملة[5].

الفرع الثالث: إمتزاج الكفاح المسلح مع المقاومة السلمية (حركة الوعي الأسود)

بإنشقاق طالب كلية الطب "ستيف بيكو" سنة 1969 على القيادة البيضاء لـ:"الاتحاد الوطني لطلبة جنوب إفريقيا"، ظهرت حركة "الوعي الأسود" كجيل جديد من الثوار السود مشبع بالأفكار الثورية والتحررية، فأسس "منظمة الطلبة الجنوب إفريقيين السوداء" التي انبثق عنها حزب جديد هو "ميثاق الشعب الأسود"[6].

بحلول سنة 1973 حتى اكتسح "الوعي الأسود" مجتمعات السود، تاركين حزب المؤتمر الوطني الافريقي يعيش فترة جمود وعزوف الكثير من أتباعه عن تأييده[7].

كان لفرض حكومة البيض اللغة الأفريقانية على جميع أطفال مدارس السود وقع شديد على الأفارقة السود، أدى إلى حالة عكسية لم تحسب لها الحكومة حساب، حيث امتزج الكفاح المسلح مع المقاومة السلمية من جديد بداية من سنة 1976م، وقد تجسدت هذه الحالة العكسية باندلاع ثورة "سويتو" برفضها للتعليم بلغة البيض وتَجَاهُل لغاتهم، والتي ردت عليها الشرطة مطلقة النار على المتظاهرين، نتج عنه قتل صبي بالثالثة

---

(1) نيلسون مانديلا، **التجربة...الحصاد**، المصدر السابق، ص 192.

(2) المصدر نفسه، ص 197.

(3) سامبسون انطوني، المرجع السابق، ص 184.

(4) نيلسون مانديلا، **التجربة...الحصاد**، المصدر السابق، ص 192.

(5) نجاح عبد الباري حسن مسلم، **الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنفية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: روجر هيكوك، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين، السنة الجامعية 2016/2015، ص 40.

(6) ميسون العطاونة الوحيدي، **مقاومة الإحتلال والفصل العنصري في فلسطين جنوب إفريقيا**، الإتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، رام الله، 2014، ص 41.

(7) نجاح عبد الباري حسن مسلم، المرجع السابق، ص 41.

عشرة من عمره، وبالمقابل قام المحتجون بقتل اثنين من البيض لتمتد أعمال الشغب والإضرابات إلى خارج "سويتو" لتصل "الكيب"[1]، وقد تحدث "مانديلا" عن هذه الواقعة فيما بعد قائلا: "إنها أطلقت صرخة أشد من مجزرة "شاربفيل"، كما كتب بيانا تم تسريبه خارج السجن أعرب فيه عن دعمه للثورة، وحث على الحاجة إلى الوحدة والعمل في آن واحد، ليختم البيان بالقول: "اتحدوا، عبئوا طاقاتكم، تابعوا القتال، فبين سندان العمل الجماعي ومطرقة الكفاح المسلح، سنسحق الأبارتايد، وحكم الأقلية العنصرية البيضاء"[2].

وكإستراتيجية وتكتيك من أجل المحافظة على عدم تفكك حركة التحرر وكذا السعي وراء حركة الوعي الأسود حتى تصبح جزء من حركة تحرير موحدة، نادى مانديلا لتحويل الشباب نحو سياسات أكثر إعتدالا بعيدة عن العنف، وحتى يستلهم الهمم كتب في مقال له: "الواقعيون فيهم أدركوا أن العدو لن يُهزم بالخطابات الملتهبة والحملات الجماعية والتلويح بالقبضات والحجارة وقنابل البترول وأنه لا بد من تجنيد جيش حرية منضبط، تحت إمرة قيادة موحدة، ويستخدم أسلحة حديثة، ويدعمه شعب موحد، إذا أردنا أن نكلل بالغار"[3].

كان لسياسة اللاعنف التي إستلهمها السود في جنوب إفريقيا من "غاندي"، والتي دعا إليها "أوليفر تامبو" رئيس المؤتمر الإفريقي في 20 أوت 1983، خصوصا بعد تأسيسه منظمة جديدة هي "الجبهة الديمقراطية الموحدة"، والتي فاق عدد مناضليها مليونين ونصف مليون (2.500.000) عضو ممثلة في ستمائة وخمسون (650) جمعية سياسية، وكان نشاطها إستمرارا لـ"حملة التحدي" ضد قوانين المرور في الخمسينيات، مقاطعة الحافلات والمدارس، واضرابات العمال في الستينيات والسبعينيات[4].

والواقع أن التكتيكات والتقنيات التي استخدمها الأفارقة في النضال ضد الفصل العنصري كانت متعددة وذات إستراتيجية، وقد شملت ما يلي[5]:

1. الاحتجاج والإقناع: تجسدا فيما يلي:

✓ المظاهرات الجماهيرية والمسيرات،

✓ التصريحات العامة مثل ميثاق الحرية، المعتمد في مؤتمر الشعب بكيب تاون، في 26 جوان 1955،

✓ مسيرات جنائزية وخطب كمناسبات للاحتجاج على الفصل العنصري وإحياء ذكرى ضحايا القمع، خاصة عندما تم حظر المظاهرات،

---

(1) نجاح عبد الباري حسن مسلم، المرجع السابق، ص 41.

(2) سامبسون انطوني، المرجع السابق، ص ص 407-408.

(3) المرجع نفسه، ص ص 417- 418.

(4) ميسون العطاونة الوحيدي، المرجع السابق، ص 101.

(5) Lester R. Kurtz, **The Anti-Apartheid Struggle in South Africa (1912-1992)**, pp.4-5-6, written in: January 2010, Seen in: 05/06/2021, Via-Link: https://www.researchgate.net/publication/47617653 The_Anti-Apartheid_Struggle_in_South_Africa_1912-1992

✓الصحافة والإعلان البديلان؛ الإقرارات كطريقة للالتفاف على الرقابة (على سبيل المثال، استخدم مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في جنوب إفريقيا شهادات خطية لكتاب، سلوك الشرطة أثناء احتجاجات البلدات في سنة 1984)،

✓النصب التذكارية والذكرى السنوية (على سبيل المثال، دق أجراس الكنائس والوقفات الاحتجاجية لإحياء ذكرى سنة 1960 من متظاهري "شاربفيل" Sharpeville برصاص الشرطة، وتم الإعلان عن يوم "سويتو" لإحياء ذكرى انتفاضة 1976)،

✓إضاءة الشموع كل ليلة خلال موسم عيد الميلاد،

✓كانت الموسيقى سمة رئيسة للحركة الجنوب أفريقية، كما كان الغناء والرقص وترديد شعارات الحرية أمرًا شائعًا،

✓قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة،

✓تم إنشاء سجل للفنانين والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضهم في جنوب إفريقيا كجزء من مقاطعة ثقافية دولية؛

✓الملابس الرمزية:

- ملابس خضراء، سوداء وذهبية ترمز إلى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي المحظور، وقد تم ارتداؤها حتى في المحكمة أثناء المحاكمات؛
- ارتداء قمصان حزب المؤتمر الوطني الأفريقي؛
- شارة سوداء يرتديها النائب المستقل جان فان إيك في البرلمان حدادًا على 40 سنة من حكم الحزب الوطني؛
- مسيرة احتجاجية سلمية من 200 رجل وامرأة ضد معرض للأسلحة الإلكترونية سنة 1982.

✓حرق العلم، واستبدال علم جنوب أفريقيا بعلم المؤتمر الوطني الأفريقي.

2. عدم التعاون:

✓الإضرابات و"البقاء بعيدا" التي تنظمها المجموعات العمالية، وخاصة مؤتمر نقابات عمال جنوب إفريقيا؛

✓المقاطعات الاقتصادية مثل تلك التي نظمها "مخسيلي جاك" "Mkhuseli Jack" وآخرين في بورت إليزابيث.

✓مقاطعة المدرسة.

✓العقوبات الدولية وسحب الاستثمارات والمقاطعة.

- ✓ المقاطعة الرياضية والثقافية.
- ✓ الإمتناع عن دفع الإيجارات.
- ✓ إنشاء مؤسسات بديلة، على سبيل المثال:
  - لجنة أزمة التعليم الوطنية،
  - لجان الشوارع ولجان المناطق،
  - محاكم الشعب،
  - حدائق بديلة مسماة على اسم أبطال الحركة (على سبيل المثال: نيلسون مانديلا بارك، ستيف بيكو بارك).

3. العصيان المدني: تمثل أساسا في:

✓قرار مجلس الكنائس في جنوب إفريقيا (جويلية 1987) الذي شكك في شرعية الحكومة وقوانينها مثل قانون مناطق المجموعات، وقوانين التعليم وقانون المرافق المنفصلة،

✓استخدام نظام تسجيل مواليد بديلا، والذي دعا إليه مجلس جنوب إفريقيا للكنائس التي تتحدى قانون تسجيل السكان؛

✓اقترحت غرفة التجارة الأمريكية برنامج عصيان مدني للشركات في جنوب إفريقيا، وكمثال على ذلك:

- إضراب السجناء السياسيين عن الطعام (1989) مما أدى إلى إطلاق سراح مئات المعتقلين وزيادة الحذر في الحجز دون محاكمة.

✓رفض الخدمة العسكرية في جنوب إفريقيا (مما أدى إلى توقيف العديد من الأشخاص)؛

✓"رفع الحظر" غير الرسمي عن أنفسهم من قبل المقاومين الذين منعهم النظام، (مما فرض قيودًا على سفرهم وأنشطتهم وطلب منهم إبلاغ السلطات بشكل دوري وكذلك منع الصحافة من الاستشهاد بهم)؛

✓يمنع قانون منع الزواج المختلط الأزواج من رجال الدين من الزواج.

4. التدخل اللاعنفي:

✓قاد رئيس الأساقفة "ديزموند توتو" مسيرة احتجاجية إلى شاطئ للبيض فقط في ويسترن كيب سنة 1989؛ فظهر غير البيض في مستشفيات البيض والمحطات الطبية لتلقي العلاج الطبي؛ روج الاتحاد الوطني لعمال المناجم لاعتصام وقت الغداء في مقصف (حانة) أبيض بالكامل، وكان العمال الأفارقة السود يستخدمون غرف تغيير الملابس والمراحيض والحافلات المخصصة للبيض فقط، كجزء من حملة التحدي لسنة 1989؛

✓زحف بدون تصاريح،

✓عندما أُعْطِي أمر الركض بالتفرق "الركض من أجل السلام"، فعلوا ذلك بالفرار من الشرطة ولكن على طول الطريق المخطط له، وكان ذلك سنة 1985.

الفرع الرابع: دور مجزرة شاربفيل في تحويل ميزان القوى

في وقت مبكر من بعد ظهر يوم 21 مارس 1960، أطلقت شرطة جنوب إفريقيا النار على حشد كبير من المتظاهرين الذين كانوا يتحدون ممارسة الحكومة للفصل العنصري في مدينة شاربفيل في جنوب ترانسفال، حيث أنه وبمجرد أن هدأ إطلاق النار، لقي 69 أفريقيًا مصرعهم وأصيب ما بين 180 و300 آخرين. في نفس اليوم، وعلى مدار الأسابيع الثلاثة التالية، أسفرت مواجهات أخرى عن سقوط المزيد من الضحايا بالإضافة إلى تصاعد الغضب من جانب العديد من الأفارقة[1].

في الواقع، ساعدت مذبحة شاربفيل على إشعال المقاومة المسلحة التي قدمها العديد من أعضاء حزب المؤتمر الأفريقي (PAC) والمؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، وهذا بدوره أقنع الحكومة بحظر كل من حزب العمل السياسي وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي وإصدار أحكام بالسجن مدى الحياة للعديد من القادة الأفارقة، بمن فيهم المحامي نيلسون مانديلا.

أدت أحداث شاربفيل "Sharpeville" إلى فرض قيود حكومية على التجمعات العامة وتحركات لحظر منظمات السود الرئيسة، مثل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي و PAC، مما يدل على اللجوء إلى تطبيق الحدود التعسفية طويلة الأمد ذات الطبيعة السياسية، وقد حدث ذلك مع استمرار الإضرابات والمظاهرات في التنديد بعنف الشرطة في 21 مارس والفصل العنصري بشكل عام، من خلال إعلان الحكومة حالة الطوارئ ونشر لوائح الطوارئ، الشيء الذي سمح للمسؤولين المحليين بمنع التجمعات السياسية واعتقال واحتجاز الأفراد الذين يعتبرون تهديدًا للسلامة العامة. وعلى مدار الأشهر العديدة التالية، قام نظام جنوب إفريقيا، بالاعتماد على أحكام حالة الطوارئ، باعتقال 12000 من غير البيض، بما في ذلك العديد من القادة السود مثل رئيس حزب المؤتمر الوطني الأفريقي "ألبرت لوتولي" وشخصيات بارزة أخرى في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، PAC، والمؤتمر الوطني الهندي[2].

أسفرت مذبحة شاربفيل وتصعيد الإجراءات القمعية عن إدانة عالمية، حيث دعا مجلس الأمن جنوب إفريقيا إلى إنهاء الفصل العنصري ومعاملتها القاسية لغير البيض، وقد كانت نتائج هذه الحادثة المأسوية عكس ما توقعه الطرفان (الحكومة والسود) وهذا ما أشار إليه "فرانك ويلش" بالقول: "بدأت شاربفيل في جعل جنوب إفريقيا دولة لا يمكن المساس بها دوليًا"، كما شبه ما حدث في شاربفيل بالأحداث التي وقعت في الهند سنة 1919، عندما قتل الجنود البريطانيون 379 رجلاً وامرأة وطفلًا في مدينة البنجابية أمريتسار. كما قارن شاربفيل بمقتل أربعة طلاب في جامعة ولاية كينت بولاية أوهايو سنة 1970، أو قتل 13 مدنياً بعد ذلك بعامين في ما سُمِيَّ "الأحد الدامي" في لندنديري بأيرلندا الشمالية[3].

كان من نتائج هذه المذبحة بفترة وجيزة، أن اختار قادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وPAC التوجه إلى العمل السري وبدء المقاومة العسكرية ضد حكومة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا والحدود

---

(1) Robert C. Cottrell, OP.CIT, p.02.
(2) Ibid, p.09.
(3) Ibid, pp.09-10.

التعسفية المقيدة عنصريًا التي دافعت عنها، وأشار سوبوكوي لاحقًا إلى أن شاربفيل مكن الأفارقة من التغلب على مخاوفهم من انتهاك المراسيم الاستعمارية، مصرحا في وقت لاحق صرح "كوامي نكروما أنه: "أصبح أمرًا محترمًا أن نذهب إلى السجن" ويظهر ما أسماه كوامي نكروما "خريجي السجن" عملا مشرفا بالقول: "جردنا الرجل الأبيض من هذا السلاح ضدنا"[1].

تحولت المقاومة من استراتيجيات اللاعنف إلى استراتيجيات حرب العصابات، حيث بمجرد إستصدار جملة من التشريعات الأمنية، القضائية والإدارية... تحولت حملة الحقوق المدنية إلى حرب أهلية من نوع ما، وقد زاد في تأكيد هذا التحول وترسيخه بعد أن أضافت حكومة جنوب إفريقيا إلى إرثها تشريعات أخرى في الفصل العنصري متحولة بذلك إلى دولة بوليسية قمعية، وهو الأمر الذي ولّد الصدام كون العنف لا يُوَلِدُ إلا العنف، بل يجعله أكثر عنفا ودموية ومتصاعدا بإستمرار.

إنتفاضة سويتو Soweto وإستمرار الكفاح

بالرغم من نجاح الحكومة بين سنتي 1960 و1961 في إعادة فرض تطبيق القانون والنظام خلال العقد التالي وأكثر من ذلك، من خلال اعتقال المعارضين وحظر منظماتهم، إلا أن الإجراءات المماثلة في سنتي 1976 و1977 فشلت في تحقيق نفس التأثير، حيث سرعان ما أصبحت مقاومة السود لنظام الفصل العنصري أكثر قوة من ذي قبل.

فرض المرسوم المتوسط الأفريكاني الذي صدر في سنة 1974 على جميع المدارس السوداء استخدام الأفريكانية والإنجليزية في مزيج (50-50) كلغات للتعليم، وقد بُنِيَّ هذا المرسوم على بند من دستور 1909 يعترف فقط باللغة الإنجليزية والأفريكانية كلغات رسمية، حيث قابله السود بالإمتعاض الشديد، ونما الاستياء داخلهم حتى 30 أفريل 1976 عندما أضرب الأطفال في مدرسة "أورلاندو ويست جونيور" في "سويتو" رافضين الذهاب إلى المدرسة، لينتشر تمردهم في العديد من المدارس الأخرى في سويتو، كما شكل الطلاب لجنة عمل نظمت مسيرة سلمية حاشدة يوم 16 جوان 1976، إلا أن هذه المسيرة السلمية تحولت إلى أعمال شغب ومواجهات مع الشرطة التي لم تتوان في محاصرة الطلبة وإطلاق النار عليهم مسفرة عن مقتل 23 شخصًا في اليوم الأول من أعمال الشغب، وفي اليوم التالي تم نشر 1500 ضابط شرطة مدججين بالسلاح في سويتو، أطلق العديد منهم النار عشوائياً مما أدى إلى مقتل 176 شخصا[2].

بعد انتفاضة سويتو، عمت ثقافة الاحتجاج لدى السكان السود في جنوب إفريقيا، حيث انخرط الطلاب، العمال، الأطفال، الكبار، الرجال، النساء، المتعلمون وغير المتعلمين في الجهود المبذولة لتحرير البلاد من الفصل العنصري، فنقل الشعراء والروائيون والمسرحيون والمصورون والرسامون رسالة المقاومة إلى جماهير واسعة، كما كتب الأطفال كتابات ضد الفصل العنصري على الجدران، وإرْتَدَتْ الحشود ألوان حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وغنت أغاني حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في الجنازات[3].

في 19 أوت 1983 قام آلاف المندوبين من جميع الأعراق -منهم أعداد متزايدة من الشباب البيض- يمثلون 575 منظمة منها نقابات عمالية، هيئات رياضية، جماعات مجتمعية، ومنظمات نسائية وشبابية

---

(1) Allister Sparks, **The Mind of South Africa**, Alfred A. Knopf/Borzoi Publishers, 1st ed, New York, 1990, p.235.

(2) ديفد وايتهاوس، المرجع السابق.

(3) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.228.

بتأسيس الجبهة الديمقراطية المتحدة (UDF) لتنسيق المعارضة الداخلية للفصل العنصري، وقد أعلن المؤتمرون أنهم يهدفون إلى إقامة جنوب إفريقيا موحدة ديمقراطية وخالية من البنتوستانات (الأوطان) ومجموعات المناطق وقائمة على إرادة الشعب[1].

خلال السنوات الثلاث التالية، كانت هناك مقاومة قوية لنظام الفصل العنصري في كل مدينة وفي كل وطن تقريبًا في البلاد، ففيما بين سنتي 1983 و1984 قاطع العمال المقيمون في "سيسكي" حافلات الركاب التي كانت تقلهم إلى شرق لندن، كما تمت مقاطعة شركات الحافلات عندما حاولت زيادة الأسعار على "ويتواترسراند"، واندلعت أيضا مظاهرات دامية عندما قامت المجالس الأفريقية بعد أن حددت الحكومة زيادة الإيجارات، والتي شكلت تهديدا لمصدر دخلها الرئيسي، وبحلول نهاية العام أفادت الإحصاءات الرسمية عن مقتل 175 شخصًا في مثل هذه الحوادث، بما في ذلك أربعة من السود، كما أبلغت الحكومة عن ثمانية وخمسين حادثة تخريب ضد إدارات الدولة، مستودعات البنزين، منشآت الطاقة وخطوط السكك الحديدية، وستة وعشرون هجومًا على الشرطة[2].

كانت سنة 1985 أكثر اضطرابًا حيث أدت المقاطعة المدرسية ومقاطعة الحافلات إلى أعمال عنف واشتباكات بين سكان البلدة وقوات الأمن، وهجمات على الشرطة السود والمستشارين، وشملت الاضطرابات الريفية مقاومة لقرار الحكومة بنقل مجتمع أفريقي من وطن "بوفوثاتسوانا" إلى وطن "كواندبيلي لأغراض سياسية"، ونتيجة لذلك ارتفع عدد هجمات التمرد المسجلة إلى 136، وبلغ عدد القتلى المسجلين في أعمال العنف السياسي 879، كما كان هناك 390 إضرابًا شارك فيها 240 ألف عامل، وقد استمرت الاحتجاجات حتى سنة 1986، الشيء الذي أدى إلى إنهيار الآلية الرسمية للحكومة المحلية في أجزاء من البلدات السوداء، وخوفًا على حياتهم استقال العديد من أعضاء المجالس السوداء وتولت مجموعات غير رسمية مهامهم[3].

سرد "تاميلا" الكثير من الشرح حول تجربة جنوب إفريقيا في الاجتماع الذي عُقِد في مقر مركز مؤسسة "بديل" بفلسطين بتاريخ: 2009/04/21 رفقة عدد من المسؤولين السياسيين والنقابيين وممثلين عن قوى وفاعليات مختلفة قائلا: "إن العالم كله كان يريد من الحركة التحررية الجنوب افريقية أن تتراجع عن مواقفها، وعلى الأقل عن مصطلحاتها أي التخفيف من حدة الوصف ضد النظام العنصري الأبيض، وقد كنا نرفض ذلك على اعتبار أن التراجع قليلاً يجر إلى تراجعات في العمق والجوهر، وهذا ما كان مرفوضاً جملة وتفصيلاً. وقد كنا قد أعلنا النضال على أربع جبهات هي جبهة الشعب، وجبهة العمل السري، وجبهة العمل مع القوى الديمقراطية الأخرى التي لم تكن تؤمن بالكفاح المسلح، فأقمنا علاقات معها لمواجهة النظام العنصري جماهيرياً، مشيراً إلى انه وحينما بدأت المفاوضات مع النظام الأبيض رفضنا وقف الكفاح المسلح كما رفضنا كشف الأوضاع التنظيمية السرية، وقد إستمر هذا حتى لدى المراحل النهائية من المفاوضات حيث بقيت الحركة التحررية عند موقفها رغم كل الضغوط الدولية وحتى الضغوط العنيفة التي كانت أجهزة امن النظام الأبيض تستخدمها والتي تمثلت في مهاجمة الجماهير وإرتكاب المجازر بحقها، وذلك كمحاولة لزعزعة الثقة بالحركة التحررية التي كانت ترد بعمليات هجومية ضد جيش النظام الأبيض الذي كان يستخدم التصعيد العسكري كلما تقدمت المفاوضات واقتربت من انجاز معاهدة سلام، ولذلك كنا ندرك مدى

---

(1) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, pp.228-229.
(2) Ibid, p.229.
(3) Ibid, p.229.

الخطأ في أن نترك المفاوضات وحدها، إذ كان لا بد أن نعزز العلاقة مع الجمهور والتمسك بالكفاح والعمل السري"[1].

المطلب الثاني: ردود الفعل الإقليمية تجاه الفصل العنصري

الفرع الأول: موقف منظمة الوحدة الإفريقية من سياسة الفصل العنصري

بمجرد إنشائها سنة 1963 سخرت منظمة الوحدة الإفريقية جميع هياكلها لمناهضة الاستيطان العنصري في جنوب إفريقيا، وذلك بإنشائها لجنة سميت بلجنة التحرير الإفريقية، ولقد أولت المنظمة عناية فائقة لحركة التحرير ضد الفصل العنصري مدخرة كل جهودها في تقديم العون لضحايا التفرقة العنصرية[2]. وقد جسدت أول فعل عملي لها فيما بين 22 و25 ماي 1963 حين عقدت مؤتمرها في أديس أبابا متخذة مجموعة من الإجراءات ضد حكومة جنوب إفريقيا بسبب سياسة الفصل العنصري، تمثلت أساسا فيما يلي:

1. تقديم منح دارسية وتسهيلات تعليمية مع إتاحة فرص التوظيف في الحكومات الإفريقية للاجئين من جنوب إفريقيا.

2. تأييد التوصيات المقدمة لمجلس الأمن والجمعية العامة من اللجنة الخاصة التابعة لأمم المتحدة بشأن سياسة التفرقة العنصرية لحكومة جنوب إفريقيا.

3. إرسال وفد من وزراء خارجية كل من ليبيريا، تونس ومدغشقر ليبلغ مجلس الأمن عن الوضع المتفجر القائم في جنوب إفريقيا.

4. تنسيق إجراءات فرض عقوبات على حكومة جنوب إفريقيا.

5. قطع العلاقات الدبلوماسية لجميع الدول الإفريقية مع جنوب إفريقيا[3].

وقد جاء ضمن قرارات مجلس الوزراء المنعقد في "لاجوس" (نيجيريا) من 24 إلى 29 فيفري 1964 في دورته الثانية بخصوص سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ما نصه: "إن مجلس الوزراء المنعقد في لاجوس (نيجيريا) من 24 إلى 29 فيفري 1964 في دورته الثانية، مذكرا بقراراته السابقة بشأن التفرقة والتمييز العنصري، وخاصة القرار الذي وافق عليه مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات المنعقد في أديس أبابا في ماي 1963، وبعد أن درس تقرير لجنة التحرير، وبعد أن إستمع إلى التقرير الخاص بنشاط وفد وزراء الخارجية الذي أعطاه مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات لشرح وتأييد الموقف الإفريقي أمام مجلس الأمن، لتقرر جملة من التوصيات أهمها:

1. إعتبار موقف جنوب إفريقيا تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

---

(1) مؤسسة بديل، **مركز بديل يستضيف زعيم نقابي من جنوب إفريقيا وينظم له زيارة ميدانية في مدينة بيت لحم ومخيماتها**، زيارة بتاريخ: 2021/11/01، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.badil.org/ar/press-releases/3823.html

(2) نعيم قداح، **التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 85.

(3) فرغلي علي تسن هريدي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف، الاستعمار، الاستقلال**، ط1، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 333.

2. إدانة حكومة جنوب إفريقيا سياسيا وأدبيا بإعتبارها دولة عضو في هيئةالأمم المتحدة.

3. تأييد وتشجيع منظمة الوحدة الإفريقية في الهيئات الدولية المختلفة بقصد تحقيق القضاء على سياسة الفصل العنصري.

4. حث الدول الإفريقية على الدقة في تنفيذ العقوبات الإقتصادية، الدبلوماسية، السياسية والعسكرية التي قررتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

5. اتخاذ اجراءات ردعية برفض إعطاء أي طائرة أو سفينة أو أية وسيلة أخرى ذاهبة إلى جنوب إفريقيا أو قادمة منها الحق في إستخدام مجالها الجوي أو البحري[1].

كما جاءت قرارات مؤتمر القمة الثاني المنعقد بالقاهرة في 1964 مؤيدة لقرارات سابقه، حيث حضرت فيه بقوة مسألة الفصل العنصري، أين تمت الدعوة لقطع العلاقات صراحة مع جنوب إفريقيا، والكف عن تزويدها بالترول وكافة المنتجات البترولية، بالإضافة إلى الدعوة إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين أبرزهم "نيلسون مانديلا"[2].

في أكتوبر 1965 طالب مجلس رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المنعقد في "أكرا" بغانا خلال دورته الثانية من جميع الدول الإفريقية أن تفرض حظرا صارما على إرسال الأسلحة، الذخيرة والمعدات العسكرية إلى جنوب إفريقيا، وطالب الحكومة الفرنسية بصفة خاصة، بالالتزام بقرارات مجلس الأمن، وأن تتوقف عن إرسال العتاد العسكري إلى نظامها[3].

كما انتقد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في الجزائر سنة 1968 الدول الغربية لتأييدها حكومة جنوب إفريقيا العنصرية[4].

وقد ظلت هذه المنظمة بالرغم من ظروف معظم دولها إقتصاديا، تدعم بلا هوادة الحركة الوطنية لجنوب إفريقيا منددة بسياسة الفصل العنصري، إلا أن هذا الدعم بقي غير كاف، إذ أن نجاحه مكفول بتظافر كل جهود المجتمع الدولي، وبعيدا عن المصالح الخاصة للدول خصوصا بعد ظهور المعادن الثمينة بجنوب إفريقيا، الأمر الذي جعل منها قطبا إستثماريا مدرا للأرباح بإمتياز.

الفرع الثاني: موقف جامعة الدول العربية من سياسة الفصل العنصري

كانت جامعة الدول العربية سباقة في اتخاذ موقف من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا إذ وبمجرد الإعلان عن تشكيل حكومة جنوب إفريقيا سنة 1948م، سارعت معظم دول العالم إلى الاعتراف بها، في حين أصدر مجلس الجامعة العربية قرارا بإرجاء الدول العربية الاعتراف بها مادامت هذه الحكومة لا تمثل الأغلبية وتنتهج سياسة الفصل العنصري، كما بحث مجلسها الذي عقد في أفريل سنة 1960م قضية

---

[1] فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص 333.

[2] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص ص 599-601.

[3] حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر: من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية**، ج1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 819.

[4] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص ص 603-604.

الفصل العنصري في جنوب إفريقيا واضطهاد الأقلية للأغلبية الساحقة من أجل البلاد والوطنيين وما ترتب على ذلك من أحداث خطيرة تهدد الأمن والسلام في المنطقة، حيث شجب هذه السياسة وحث على وقف أعمال العنف الجارية هناك، داعيا إلى التعاون مع المجموعة الأسيوية والإفريقية وسائر الدول المؤيدة لها لاتخاذ خطة مشتركة في هذا الشأن بالتعاون مع الأمم المتحدة وهيئاتها ولجانها المختلفة وسائر المحافل الدولية، وأيضاً مضاعفة الجهود بشتى وسائل الإعلام لتبصير الرأي العام العربي والعالمي لقسوة سياسة الفصل العنصري داعيا إلى التعاون الدولي للقضاء عليها دعماً للسلام العالمي[1].

في سبتمبر 1964م صعد مجلس الجامعة العربية من موقفه اتجاه الأبارتيد بعد أن ربط بينه وبين الممارسات العنصرية للصهاينة ضد الفلسطينيين، وتشابه الكفاح الوطني للشعبين، فأصدر قراراً دعا فيه جميع الدول، وبصفة خاصة الدول التي مازالت لها علاقات دبلوماسية قنصلية واقتصادية مع حكومة جنوب إفريقيا أن تقطع هذه العلاقات وأن توقف أي صورة أخرى من صور تشجيع سياسة التمييز العنصري، كما أدان المجلس التمييز العنصري في جميع صوره في إفريقيا وفي جميع أنحاء العالم، مطالبا بإطلاق سراح الزعيم جنوب الإفريقي (نيلسون مانديلا) وسائر القوميين المعتقلين، كما دعا جميع الدول المنتجة للبترول أن توقف تصدير الزيوت والبترول إلى جنوب إفريقيا، داعيا الدول الإفريقية لتطبيق قرار أديس أبابا سنة 1963 في مقاطعة بضائع جنوب إفريقيا[2].

وفي مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد في الجزائر فيما بين 26 و28 نوفمبر 1973 أصر على قطع العلاقات مع جنوب إفريقيا، البرتغال وروديسيا من قبل الدول العربية التي لم تقم بذلك بعد[3].

كما أكد زعماء الدول العربية في بيانهم الختامي بعد مؤتمر الجزائر الذي انعقد سنة 1988 على إدانة الممارسات العنصرية في جنوب إفريقيا بمختلف أشكالها، والتحالف العنصري بين الكيان الصهيوني ونظام بريتوريا، والتضامن الكامل مع شعوب جنوب إفريقيا وناميبيا، ودعمهم لحركات التحرر فيها من أجل إنهاء الفصل العنصري وتمكين شعوبها من استرجاع حريتها[4].

المطلب الثالث: المواقف الدولية من تطبيق نظام الأبارتيد العنصري

الفرع الأول: موقف هيئة الأمم المتحدة من سياسة الفصل العنصري

رفعت المشكلة للأمم المتحدة منذ ميلادها من قبل الهنود، حيث أُدرجت مسألة القضاء على نظام التمييز العنصري المعروف بـالفصل العنصري في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشائها، عندما طلبت الحكومة الهندية في 22 جوان 1946 بإدراج المعاملة التمييزية للهنود في اتحاد جنوب أفريقيا في جدول

---

(1) سالم محمد علي كتي، "التعاون السياسي بين الدول العربية والدول الإفريقية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 2921، بتاريخ: 2010/02/18، زيارة بتاريخ: 2021/10/30، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20203931

(2) المرجع نفسه.

(3) طلال محمد نور عطار، **جامعة الدول العربية بين الواقع والتحدي**، شركة المدينة المنورة، جدة، 1999، ص 69.

(4) المرجع نفسه، ص 69.

أعمال أول دورة للجمعية العامة[1]، وبموجب القرار رقم: 395 المؤرخ في 02 ديسمبر 1950، أعلنت الجمعية العامة أن سياسة" الفصل العنصري" تقوم بالضرورة على عقيدة التمييز العنصري.

كما قررت بين سنوات 1952-1961 مقاطعة النظام العنصري في جنوب أفريقيا، ومقاطعة النظام ذاته في روديسيا سنة 1965[2].

صدر أول قرار اعتمده "مجلس الأمن" كأول إجراء اتخذه فيما يتصل بجنوب أفريقيا، في 1 أفريل 1960 بموجب القرار رقم: 134، أدان فيه سياسات حكومة جنوب أفريقيا وأعمالها بعد مقتل 69 متظاهرا أفريقيا سلميا في "شاربفيل" على أيدي أفراد من قوات الشرطة في 21 مارس، لذا دعا من خلاله المجلس حكومة جنوب أفريقيا إلى التخلي عن سياستي الفصل والتمييز العنصريين، كما دعا المجلس ذاته بموجب القرار رقم: 181 المؤرخ في 07 أوت 1963 كافة الدول إلى الكف عن بيع وشحن الأسلحة والذخيرة والمركبات العسكرية إلى جنوب أفريقيا، ليصبح هذا الحظر مفروض إلزامياً على الأسلحة في 04 نوفمبر 1977[3]، وقد كان النظام الذي وضعته بريتوريا لتجاوز الحظر الدولي والحصول على أسلحة يشمل العديد من الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس[4].

وفي 02 ديسمبر 1968، طالبت الجمعية العامة من كافة الدول والمنظمات أن تعلق المبادلات الثقافية والتعليمية والرياضية وغيرها من المبادلات مع النظام العنصري والمنظمات أو المؤسسات التي تمارس الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، كما أنشأت في 01 جانفي 1976 مركز مناهضة الفصل العنصري، ليقوم مجلس الأمن في خطوة غير مسبوقة بموجب القرار رقم: 554 المؤرخ في: 17 أوت 1984 باعتبار الدستور العنصري الجديد لجنوب أفريقيا لاغ وباطل[5]، كما سمحت هيئة الأمم المتحدة للزعيم "نيلسون مانديلا" بتاريخ: 22 جوان 1990 بإلقاء خطاب له أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في نيويورك، وكان ذلك أول مثول له أمام منظمة دولية.

لقد صدرت عدة اتفاقيات دولية بشأن التفرقة العنصرية، منها الإتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العنصري الصادرة بقرار من الجمعية العامة في 1965/12/21 والتي أصبحت سارية المفعول منذ 1969/01/04، وكذلك الإتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها والتي أقرتها الجمعية العامة في 30 نوفمبر 1973 والتي لم تصبح سارية المفعول إلا بتاريخ 18 جويلية 1976[6]، والاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية المنعقدة بنيويورك في 10 ديسمبر 1985.

---

(1) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، **الأمم المتحدة في جنوب إفريقيا (الأمم المتحدة شريكة في الكفاح ضد الفصل العنصري)**، تاريخ الاسترداد: 2021/11/01، على الرابط: https://undg.org/ar/un-in-action/south-africa

(2) عزيز الردام، **المقاطعة الإقتصادية لإسرائيل**، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1979، ص ص 26-27.

(3) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المرجع السابق.

(4) TV5MONDE ،**Afrique du Sud: la France a joué un rôle central pour armer le régime de l'apartheid**، écrit le: 14/09/2017، vu le: 07/11/2021, Via-Link: https://information.tv5monde.com/afrique/afrique-du-sud-la-france-joue-un-role-central-pour-armer-le-regime-de-l-apartheid-191629

(5) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المرجع السابق.

(6) زياد عطا العرجا، **دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة وحتى عام 2012**، ط1، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، 2014، ص 75.

لكن رأت الحكومة أن نظام الفصل العنصري الذي طبقته هو من صميم شئونها الداخلية، وهو من ضروريات وجود النظام نفسه، كما أنها كانت تمثل قاعدة مهمة للمجتمع الغربي من حيث المصالح الإستراتيجية والاقتصادية، الأمر الذي جعلها تستند على تأييد هذه القوى ووقوفها حجر عثرة أمام أية محاولة لفرض عقوبات دولية ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا. وإذا ما تم ذلك بالفعل فمن الصعوبة بمكان تطبيق وتنفيذ هذه العقوبات، ومهما حدث من أمر يبقى موقف هيئة الأمم المتحدة الرافض لسياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا واضح لا يستطيع أن ينكره أحد، وما تصريح الزعيم "نيلسون مانديلا" إلا تأكيد لذلك حين قال: " إننا نقف هنا اليوم لنحيي الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، بصفة فردية وجماعية على حد سواء على انضمامها إلى صفوف جماهير شعبنا في كفاح مشترك أفضى إلى إنعتاقنا ودفع بحدود العنصرية إلى الوراء"[1].

الفرع الثاني: مواقف الدول الكبرى من سياسة الفصل العنصري

أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة الفصل العنصري

بالرغم من أن الأمم المتحدة لم تدخر جهداً منذ سنة 1952 في التنديد بسياسة الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب إفريقيا ضد الأغلبية الساحقة من مواطني هذه البلاد، والتي تدعوها إلى التخلي عن هذه السياسة، وإعلان الأمم المتحدة بأن سياسة الفصل العنصري هي "إنكار لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة، وأنها جريمة ضد الإنسانية وعقبة كأداء في وجه التنمية الاقتصادية وعائق في وجه التعاون الدولي والسلام"، إلا أن كل هذه النداءات الموجهة لحكومة جنوب إفريقيا بالكف عن ممارسة سياسة الفصل العنصري ذهبت أدراج الرياح، بل إن الأمم المتحدة فشلت في تطبيق قرارها الذي وافقت عليه ثلثا دول العالم في نوفمبر 1962 والذي قررت فيه قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع حكومة جنوب إفريقيا، بسبب انتهاكها المتواصل لحقوق الإنسان وتشبثها بنظام الأبارتيد، عندما ضربت الدول الكبرى والغرب بهذا القرار عرض الحائط، فازدادت الاستثمارات الأميركية في هذا البلد من سنة 1961 إلى سنة 1965 بين 15% إلى 25% سنويا، كما ارتفع عدد الشركات الأميركية العاملة فيه من 90 شركة ومؤسسة إلى 160 شركة ومؤسسة، من بينها كبريات الشركات المتعددة الجنسيات. وأصبحت المؤسسة الأنجلو أمريكان كوربوريشن، تنتج في سنة 1976 40% من ذهب جنوب إفريقيا و30% من الفحم واليورانيوم، وتشرف على كل مبيعاتها من الماس في السوق العالمي، وظل التعاون العسكري ومبيعات الأسلحة مزدهرين بين الدول الغربية، ومعها إسرائيل من جانب ودولة جنوب إفريقيا من جانب آخر[2]، والجدول التالي يوضح ذلك.

---

[1] الأمم المتحدة، **الأمم المتحدة شريكة في الكفاح ضد الفصل العنصري**، زيارة بتاريخ: 2021/11/01، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.un.org/ar/events/mandeladay/un_against_apartheid.shtml

[2] شفيق إمام، "ما قل ودل: العاشر من ديسمبر يوم له تاريخ في عامي 1948 و2013"، مجلة الجريدة، العدد: 4874، بتاريخ: 2013/12/15، تاريخ الاسترداد: 2021/11/02، على الرابط: http://m.aljarida.com/articles/1462370973798762200/

جدول يوضح العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع جنوب إفريقيا (الصادرات والواردات والاستثمار المباشر)، 1950-1990.

السنة	مجموع صادرات الولايات المتحدة نحو جنوب افريقيا (مليون دولار)	مجموع واردات الولايات المتحدة من جنوب افريقيا (مليون دولار)	مجموع الاستثمار المباشر لجنوب افريقيا (مليون دولار)	مجموع عائدات الولايات المتحدة من الاستثمار المباشر مع جنوب افريقيا (نسبة مئوية)
1950	126	142	140	9.29
1955	268	96	257	14.79
1960	288	108	286	11.89
1965	438	226	528	14.58
1970	536	290	868	16.60
1975	1.302	840	1.582	4.49
1980	2.463	3.321	2.350	28.30
1985	1.205	2.071	1.394	2.51
1990	1.732	1.698	775	21.03

المصدر:

Alex Thomson, **U.S. Foreign Policy Towards Apartheid South Africa, 1948–1994 Conflict of Interests Towards South Africa**, 1st Ed, Palgrave Macmillan, New York, 2008, p.11.

لم تكن حكومة الحزب الوطني على وشك التنازل، كما صرح بذلك رئيس الوزراء "مالان": "إن القيام بما يطالب به الرأي العام العالمي سيعني الانتحار من قبل جنوب إفريقيا البيضاء"[1].

كانت سياسة الولايات المتحدة بشأن الصراع العنصري الهندي الجنوب إفريقي في ظل كل من إدارتي ترومان وأيزنهاور هو تشجيع التفاوض بين الطرفين، وتجنب أو على الأقل الاعتدال اتجاه أي قرار إدانة ناشئ.

دفعت الهند بالقول أن السياسات العنصرية كانت "تهديدًا للأمن الدولي" لكن الولايات المتحدة (على عكس حلفائها في المملكة المتحدة وفرنسا) دعمت النقاش حول هذه المسألة في الجمعية العامة، معترفةً بالتزام جميع الدول الأعضاء بدعمه بشكل عام، بل ونجحت في السير في هذا الإطار بشأن هذه القضية بالذات حين أيدت واشنطن عددًا من القرارات التي أكدت من خلالها دعمها العام لحقوق الإنسان ، لكنها تجنبت أي إدانة محددة لحكومة جنوب إفريقيا، فعلى سبيل المثال تحدث تشارلز أ.سبراغ " Charles A. Sprague"، نيابة عن الوفد الأمريكي أمام الجمعية العامة في سنة 1952 بأن الولايات المتحدة قبل كل شيء، قدّرت مُثُل المساواة والحياة والحرية والسعي وراء السعادة، كما يشهد على ذلك تاريخ بلاده، وقد

(1) Ibid, p.23.

واصل "تشارلز أ. سبراغ" شرحه أمام الجمعية حول هذا "النهج الجماعي" بشكل أكبر حين قال: "على الرغم من أن الولايات المتحدة "قلقة للغاية" بشأن الوضع في الاتحاد، دعونا لا ننسب الغرض الشرير أو الافتقار إلى الذكاء إلى شعب جنوب إفريقيا، وبدلاً من ذلك يجب أن يكون موقفنا هو موقف مساعدة الجوار في إيجاد حلول عادلة لمشاكل الطائفة الصعبة التي تواجهها في مجال العلاقات بين الأعراق".

والواقع أنه على الرغم من الأدلة الدامغة على العواقب السلبية للفصل العنصري، حافظت إدارتا ترومان وأيزنهاور على هذا الموقف، حيث رفضت الولايات المتحدة إدانة جنوب إفريقيا بسبب الفصل العنصري، وبدلاً من ذلك سعت إلى تغيير نهج بريتوريا وتعديله بمرور الوقت، وقد عبر عن ذلك مندوبها "هارولد ريجلمان" "Harold Riegelman" للجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة في سنة 1959 بالقول: "إن تعهداتنا المشتركة بموجب ميثاق الأمم المتحدة تتضمن بعض الالتزامات التي تعتبر مُثلًا يجب أن نسعى نحوها، بدلاً من المعايير التي يمكن تحقيقها على الفور"، معترفا بأن على الولايات المتحدة أن تتصرف "بتواضع" في هذه القضية، بسبب مشاكلها العرقية الخاصة[1].

شجعت الأحداث في إفريقيا عامة وجنوب إفريقيا بالخصوص الحكومة الإمريكية على اتخاذ موقف أكثر صرامة ضد الفصل العنصري، من خلال دعم الدول المستقلة حديثًا، أو التي على وشك أن تصبح مستقلة، وعليه يجب كسبها إذا أريد لإستراتيجية الاحتواء أن تنجح، وأنه لا يمكن خسارة هذه الدول الجديدة أمام الكتلة السوفيتية، لذلك كان لا بد من كسب حرب الدعاية، مع اعتبار الولايات المتحدة حليفة للنضال القومي وليست عقبة أمامه، ولهذه الغاية أعيد تنظيم وزارة الخارجية في سنة 1958 لتشمل مكتبًا مخصصًا لأفريقيا[2].

وفي هذا الشأن أكد "فريد هادسل" "Fred Hadsel" القائم بأعمال مدير المكتب الإقليمي لجنوب إفريقيا في سنة 1956 أن سياسة الولايات المتحدة لا تزال "تحافظ على العلاقات الودية القائمة بين هذه الحكومة وحكومة الاتحاد، ولا سيما بسبب الأهمية الاستراتيجية لجنوب إفريقيا وإنتاج المعادن"، لكنه أكد ذلك بالتعليق في الوقت نفسه: "تسعى سياسة الولايات المتحدة إلى تجنب إظهار أي مظهر، بأي شكل من الأشكال، بتأييد أو ضمان الفصل العنصري"[3].

وبحلول سنة 1958 صوتت الولايات المتحدة للمرة الأولى لصالح قرار يواجه بريتوريا، وقد أخبرها المندوب الأمريكي "جورج مكجريجور" "George McGregor" أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة لم "تُدِنْ جنوب إفريقيا لسياساتها العنصرية، إلا أن الفصل العنصري تسبب بالفعل للأمريكيين في "الأسف والقلق" بعمق" فيما يتعلق بمعاملة الجالية الهندية في جنوب إفريقيا، وقد سارعت وزارة الخارجية الأمريكية بإصدار تعليمات للسفير فيليب كرو بزيارة ألبرت لوتولي رئيس حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، بعد فترة وجيزة من "حظره" من قبل حكومة جنوب إفريقيا سنة 1959[4].

كان إطلاق النار في شاربفيل ولانجا "Sharpeville and Langa" في 21 مارس 1960 هو الذي أدى إلى تغيير نهج الإدارات الأمريكية المستقبلية فيما يتعلق بالفصل العنصري، عندما قتلت شرطة جنوب إفريقيا 76 محتجًا غير مسلح بقانون مناهضة المرور في هاتين المدينتين، وأصابت 178 آخرين، حيث

---

(1) Alex Thomson, OP.CIT, p.25.
(2) Ibid, p.26.
(3) Ibid, p.27.
(4) Ibid, pp. 27-28.

وفي هذا الظرف أشار "هنري كابوت لودج" "Henry Cabot Lodge" ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلى أن عمليات إطلاق النار هذه "تسببت في الصدمة والضيق خارج حدود جنوب إفريقيا"، لذلك أيد وفد الولايات المتحدة رفع مستوى المناقشة حول هذه المسألة من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن، ليعلن "لودج" أن الولايات المتحدة "تأسف بشدة للخسائر في الأرواح التي حدثت في جنوب إفريقيا" معتبرا أن سياسة الفصل العنصري هي السبب المحدد لهذا الخلط، وبتشجيع من وفد الولايات المتحدة تمت صياغة قرار مجلس الأمن رقم: 134 (1960)، الذي دعا من خلاله بريتوريا إلى التخلي عن "سياسات الفصل والتمييز العنصريين"، وقد صوتت الولايات المتحدة لصالح هذا القرار[1].

إن ما يدعو للغرابة أن الفعل الأولي الذي أدى إلى هذا التحول في اللغة الأمريكية تجاه الفصل العنصري كان خاطئًا، فعندما أصدرت وزارة الخارجية بيانًا صحفيًا تناولت فيه حادثة شاربفيل في اليوم التالي لإطلاق النار، حيث كان نصه كالتالي: "في حين أن الولايات المتحدة، من الناحية العملية، لا تعلق عادة على الشؤون الداخلية للحكومات التي تتمتع بعلاقات طبيعية معها، لا يسعها إلا أن تأسف للخسارة المأساوية في الأرواح الناتجة عن التدابير المتخذة ضد المتظاهرين في جنوب افريقيا، والذي صدر دون تصريح من وزير الخارجية، حيث أقترح "أيزنهاور" "Eisenhower" أنه يجب إخبار حكومة جنوب إفريقيا بشكل خاص أنه على الرغم من "أننا نشعر بالأسى الشديد بسبب الأحداث في جنوب إفريقيا، فإننا لا نعتبرها من أعمالنا أن ندلي بتصريحات عامة مثل هذا، ويؤسفني رسميًا القيام بذلك[2].

كما سجلت وزارة الدفاع غضبها من البيان الصحفي لوزارة الخارجية، معتبرة أن هذا البيان قد عرّض للخطر إمدادات المعادن الإستراتيجية والوصول إلى موانئ جنوب إفريقيا، إلا أنه على الرغم من الغضب، يبدو أن إصدار بيان شاربفيل الأولي أقنع صانعي السياسة في واشنطن العاصمة بمراجعة لغتهم فيما يتعلق ببريتوريا، ومن حيث لغتها الدبلوماسية، اتخذت الولايات المتحدة الآن قرارًا لرفع مخاوفها بشأن حقوق الإنسان على قدم المساواة مع مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية فيما يتعلق باتحاد جنوب إفريقيا، ومع ذلك على الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم: 134 (1960) قد حدد طبيعة خطاب الولايات المتحدة في المستقبل الموجه ضد الفصل العنصري، اختار أيزنهاور عدم التضحية بالمصالح الإستراتيجية أو الاقتصادية للولايات المتحدة كجزء من هذا الاحتجاج، وسوف يستمر التعاون الاقتصادي والاستراتيجي دون قيود.

في الواقع بعد ستة أشهر من القرار رقم: 134 وقعت بريتوريا وواشنطن اتفاقية تسمح للولايات المتحدة بإيواء محطات استكشاف الفضاء وتتبع الصواريخ العسكرية في ترانسفال[3].

إن الولايات المتحدة اهتمت بالمصالح الاقتصادية أينما كانت، وعليه فقد عارضت جميع الإدارات الأمريكية من ترومان إلى بوش العقوبات الاقتصادية ضد حكومة الفصل العنصري، لذلك لم يصبح العمل من هذا النوع حقيقة واقعة إلا عندما تدخل الكونجرس الأمريكي وفرض إجراءات عقابية في منتصف الثمانينيات، متجاوزًا حق النقض التنفيذي في فترة رئاسة ريغان عند هذه العملية. كانت السياسة الأمريكية الرسمية تتعارض أيضًا مع رأي الأغلبية من النخبة في الولايات المتحدة، من خلال المقارنة، وبالرغم من انتقادها الخطابي للفصل العنصري أو من خلال الإبقاء على حظر الأسلحة فإن سلسلة عمليات النقض التي ألقيت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمنع العقوبات الاقتصادية، أبانت الوجه الحقيقي للإدارة

---

(1) Alex Thomson, OP.CIT, p.28.
(2) Ibid, p.28.
(3) Ibid, p.29.

الأمريكية، وذلك من خلال هذا الموقف السلبي الذي أدى إلى إعاقة إرادة الأغلبية، الأمر الذي جعل النقاد يصورون الولايات المتحدة على أنها تدعم حكم الأقلية في جنوب إفريقيا، والحقيقة أنه مقابل هذا الموقف المخزي استفادت شركاتها بشكل كبير من اقتصاد الفصل العنصري حيث حققت أرباحًا في هذا السوق طوال فترة الثمانينيات.

لقد تبنت الإدارة الأمريكية منذ ذلك الحين ما عرف باسم سياسة "الارتباط البنّاء" التي تهدف حسب رأيها إلى تشجيع عملية التحول السلمي والمحكوم في جنوب إفريقيا عن طريق تحسين الظروف المعيشية للسود، وخلق المزيد من الفرص أمامهم وزيادة قدراتهم التفاوضية، والعمل على تحقيق إصلاحات داخلية من شانها تقويض الحواجز الاجتماعية واللونية في الخدمات العامة، وذلك بغية الوصول في النهاية إلى "اقتسام السلطة" بين البيض والسود في أجهزة الحكم، وليس الوصول إلى صيغة "صوت واحد للرجل الواحد" ولذلك دعت الإدارة الأمريكية شركاتها إلى تجاهل الحاجز اللوني في التوظيف والتدريب داخل جنوب إفريقيا تحت زعم أن المقاطعة الاقتصادية غير بناءة لأنها ستضر بأوضاع السود من جهة، وستؤدي إلى تكريس عقلية الحصار ومن ثم العنف والتشدد لدى البيض من جهة أخرى وستكون بمثابة حرب اقتصادية لن تفضى إلى الوصول إلى النظام الاقتصادي الحر المرغوب من جهة ثالثة[1].

في التحليل النهائي سواء استنادًا إلى إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على أساس العقوبات الإيجابية أو السلبية، لم تكن أي إدارة أمريكية خلال سنوات الفصل العنصري مستعدة لاتخاذ أي من المقاربتين للوصول إلى استنتاجها المنطقي، والحقيقة أنه بدلاً من ذلك تراجع كل رئيس وحاول تحقيق التوازن بين المصالح الإستراتيجية والاقتصادية وحقوق الإنسان، وعلى الرغم من استعداد نيكسون وفورد وريغان لربط الولايات المتحدة ببريتوريا إلى حد كبير، إلا أنهم كانوا محاصرين بمخاوف حقوق الإنسان، في حين ذهب جونسون وكارتر إلى حد بعيد في مسار المواجهة، خائفين من الإضرار بالمصالح الاقتصادية الأمريكية.

لم يكن بوسع الولايات المتحدة بعد أن وقعت في فخ هذا العمل المتوازن المستحيل، أن تمنع أي بديل واقعي للعقوبات العقابية التي رفضتها، نتيجة لذلك استسلمت السياسة الأمريكية في نهاية المطاف لانتفاضات البلدات في منتصف الثمانينيات، حيث فرض الكونجرس إرادة رأي النخبة الأمريكية، حيث حرر قانون مناهضة الفصل العنصري الشامل لسنة 1986 إدارات ريغان وبوش وكلينتون إلى حد كبير من قيود موازنة المصالح، ونتيجة لذلك كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الفصل العنصري في جنوب إفريقيا في أفضل حالاتها بعد أكتوبر 1986، إذ تمت إقامة اتصالات مع المعارضة السوداء للجمهورية، واستمر الحوار مع حكومة الحزب الوطني، وتم تحقيق وساطة محدودة.

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع تحمل الصمت في مواجهة نظام يحاول إضفاء الشرعية على الظلم، كما قال "أبراهام لنكولن": "ما هو خطأ أخلاقيًا لا يمكن تصحيحه سياسيًا"[2]، بالإضافة

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص 264.

[2] Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, **The Anti-Apartheid Act of 1985**, (United States Senate and The Subcommittee on International Finance and Monetary Policy), Ninety-Ninth Congress (On First Session On S. 635 to Express the Opposition of The United States to the System of Apartheid in South Africa, and for Other Purposes), april 16, may 24, and june 13, 1985, printed for the use of the committee on banking, housing, and urban affairs, p.33.

إلى أن معظم النجاحات التي تحققت في هذه الفترة الأخيرة جاءت فقط نتيجة أن بريتوريا نفسها فتحت الأبواب أمام إمكانية قيام جنوب إفريقيا الديمقراطية غير العرقية.

ثانيا: موقف الإتحاد السوفياتي من سياسة الفصل العنصري

بدأت العلاقات بين البلدين بتاريخ 21 فيفري 1942 لتستمر حتى سنة 1956 مع مغادرة الدبلوماسيين السوفيات لجنوب إفريقيا بعد إغلاق السفارة السوفيتية في بريتوريا، مع العلم أن هذه العلاقات سبقتها فترة وجيزة من الاتصال الدبلوماسي بين الحكومة القيصرية والاتحاد من سنة 1912 حتى 1917، وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي وجنوب إفريقيا حليفان ظاهريًا خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أنهما لم ينخرطا في أي تعاون عسكري كبير، ولم يقاتلا قوى المحور في نفس الأجزاء من العالم، حيث خدمت قوات جنوب إفريقيا بشكل رئيسي في شمال إفريقيا بينما قاتلت القوات السوفيتية بشدة ضد الجيش النازي في الإتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية) [1].

كانت علاقات الإتحاد السوفيتي متطورة مع حركة التحرير في ناميبيا وجنوب إفريقيا، وبالأخص مع المؤتمر الأفريقي لجنوب إفريقيا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتباط هذا الأخير بالحزب الشيوعي الجنوب إفريقي، وقد استقبل السوفييت كل من يحتاج إلى العلاج الطبي، ورتبوا لأنشطة الاستضافة والمستشفيات، وأنشطة منسقة لطلاب جنوب إفريقيا[2].

ونتيجة لقطع العلاقات الاقتصادية مع نظام الفصل العنصري، ألغى السوفييت عقدهم لبيع الماس لشركة "De Beers"، إلا أن ذلك لم يمنعهم بعد ذلك من إبرام عقد مع مُشْتَرٍ بديل يُعرف باسم منظمة البيع المركزية، والتي تم تسجيلها على أنها بريطانية، ولكن السوفييت كانوا يعلمون أنها كانت تحت سيطرة شركة "De Beers"، وقد تم تجديد هذا الترتيب بشكل دوري من قبل الأطراف المعنية على مدى السنوات التالية، وقد استحوذت الشركات التابعة لـ "De Beers" على جميع الماس غير المصقول الذي باعه الاتحاد السوفيتي في السوق المفتوحة، ووفقًا ل"هاري أوبنهايمر" رئيس "De Beers" بلغت قيمة التجارة إلى الاتحاد السوفيتي في سنة 1977 ماقيمته 500 مليون دولار، الأمر الذي جعل من "دي بيرز" أكبر مورد للعملة الصعبة في الاتحاد السوفيتي[3].

مما لاشك فيه أن سقوط حكومة جنوب إفريقيا واستبدالها بنظام اشتراكي ظل هدف موسكو النهائي في جنوب إفريقيا، وقد سعى الإتحاد السوفيتي لتحقيق ذلك من خلال مواصلته لدعم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي الجنوب أفريقي (SACP)، اللذين يتعاونان بشكل وثيق، بإعتبار ذلك وسيلة أساسية لزعزعة استقرار حكومة الفصل العنصري الموالية للغرب، حيث اتبع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي أيديولوجية ماركسية لينينية سعى من خلالها لإقامة مجتمع اشتراكي متعدد الأعراق في البلاد، وسعياً لتحقيق هذا الهدف حافظ حزب المؤتمر الوطني الأفريقي على علاقات وثيقة مع الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا والجماعات الأخرى المرتبطة مباشرة بالاتحاد

---

(1) K. M. Campbell, **Soviet Policy Towards South Africa**, Palgrave Macmillan, London, 1986, pp.48-49.

(2) Lena Dallywater & others, **Southern African Liberation Movements and the Global Cold War 'East' Transnational Activism 1960–1990**, De Gruyter, Oldenbourg, 2019, p.63.

(3) Sue Onslow & Anna-Mart van Wyk, **Southern African in the Global Cold War, Post-1974**, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, 2013, p.457.

السوفيتي[1]، وهذا ما ورد في شهادات حرب العصابات وسجلات الشرطة والجيش البرتغالي، أنه تم التعرف على مركز تدريب لتعليم العسكريين الأجانب وهو "مركز التدريب الشمالي" في موسكو، والذي كان يمثل المحور المركزي للتدريب العسكري المقدم في الأراضي السوفيتية إلى حرب العصابات في جنوب إفريقيا[2].

في الواقع أنه بعد تقييم الإستراتيجية السابقة بشكل إيجابي كعامل مساهم في فتح فرص جديدة للدبلوماسية من خلال التسوية والترويج لفكرة "جنوب إفريقيا الجديدة"، يتجسد ذلك في تصريح السيد "بيك بوتا" "Pik Botha" في مقابلة مع الأسبوعية السوفيتية "New Times" بقوله: "لقد شللنا أنفسنا بالفصل العنصري"[3].

ثالثا: موقف بريطانيا من سياسة الفصل العنصري

يذكر المؤرخون أنه عندما اتخذت بريتوريا إجراءات صارمة في الثمانينيات لقمع التمرد الأسود، كانت "مارغريت تاتشر" في عدة مناسبات الزعيمة الدولية الرئيسة الوحيدة التي تجادل ضد مبدأ العقوبات، حيث صرحت أمام البرلمان البريطاني في سنة 1987 بما يلي: "نعتقد أن العقوبات لا تؤدي إلا إلى تقوية المواقف، وأول من يعاني هم السود في جنوب إفريقيا، الذين ستتعرض وظائفهم ودخلهم للخطر"، كما قدمت في الوقت نفسه نفسها على أنها "صديقة مخلصه" للرئيس "ب.و بوتا" "P.W Botha" رجل الفصل العنصري القوي، الذي دعته إلى لندن في سنة 1984 عندما عامله العالم كله وكأنه منبوذ، بينما حثته على انفراد على تفكيك الفصل العنصري والإفراج عن مانديلا، كما أثبتت المراسلات التي رفعت عنها السرية منذ ذلك الحين، وقد كتبت له في العام التالي ما يلي: "لقد وجدت نفسي معزولة عندما عارضت العقوبات، فكنت هدفاً للإهانات واتهمت بتفضيل الوظائف البريطانية على حياة الأفارقة (...) لقد وضعت أملاً كبيراً في التأكيد الذي أعطيتني إياه لاتخاذ إجراءات لإنهاء التمييز العنصري وتطبيق مبدأ مشاركة جميع الطوائف في الحياة السياسية"، وأضافت في رسالتها "أؤمن إيمانا راسخا بضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة في الأشهر المقبلة" ، قبل أن تحث الرئيس بوتا على إطلاق سراح مانديلا من السجن، الذي كان يعتبر في ذلك الوقت شهيدا بسبب لونه منذ سنة 1964 بالقول: "ما زلت أعتقد كما أخبرتك أن الإفراج عن نيلسون مانديلا، سيكون له تأثير أكبر من أي خطوة أخرى تقريبًا يمكنك اتخاذها"[4]، وعندما لم تجد تجاوبا من "بوتا" أخبرته بعد بضعة أشهر أنها "محبطة، بل ومذعورة"، لكنها دافعت في العلن عن مواقفها الخاصة، ولم تكن تخشى الظهور على أنها داعمة للنظام المكروه، كما أن إعلان الجمهورية سنة 1961 أدى إلى فتور في العلاقات بين بريطانيا وجنوب إفريقيا[5].

---

(1) Sue Onslow & Anna-Mart van Wyk, OP.CIT, p.119.
(2) Lena Dallywater & others, OP.CIT, p.116.
(3) André du Pisani, **International Affairs Bulletin**, South African Institute of International, Volume 15, No. 3,1991, Johannesburg, p.62.
(4) Belga News, **Margaret Thatcher et l'apartheid: une relation ambiguë et controversée**, écrit le: 12/04/2013, vu le: 06/11/2021, Via-Link: https://www.rtbf.be/info/monde/detail_margaret-thatcher-et-l-apartheid-une-relation-ambigue-et-controversee?id=7970215

(5) إبراهيم أحمد نصر الدين، المرجع السابق، ص 256.

كانت استجابة دول الكومنولث لنظام الفصل العنصري بأنها غير متناسقة، حيث بمجرد بدء تطبيق هذا النظام لأول مرة، اتفقت العديد من دوله على أن العنصرية داخل جنوب إفريقيا هي قضية داخلية ولا تتطلب اهتمام وتدخل المجتمع الدولي.

ومع ذلك وفي سنة 1960، تغير هذا الموقف السلبي من الفصل العنصري في أعقاب الأحداث التي عُرفت فيما بعد باسم "مذبحة شاربفيل"، التي تم فيها قتل وجرح نحو 250 من السود، حيث قوبل هذا الحدث المأساوي بإدانة دولية، مما تسبب في زيادة التوتر بين جنوب إفريقيا وبقية دول العالم[1].

زادت جنوب إفريقيا من عزلة نفسها عندما قطعت العلاقات مع النظام الملكي البريطاني، وبالتالي أصبحت جمهورية. ونتيجة لهذا التغيير، كانت بحاجة إلى إعادة تقديم طلب إلى الكومنولث. ومع ذلك، أصبح من الواضح أن العديد من الدول الأعضاء ستعارض جنوب إفريقيا بسبب سياسات الفصل العنصري، مما أدى إلى انسحابها من الكومنولث في 31 ماي 1961 وهو نفس اليوم الذي ظهرت فيه الجمهورية إلى حيز الوجود.

وبالرغم من أن العديد من دول الكومنولث أصبحت تنظر إلى الفصل العنصري بشكل متزايد على أنه تهديد للوئام العالمي، مقترحة تنفيذ عقوبات اقتصادية نجد المملكة المتحدة العضو الأكثر نفوذاً في الكومنولث تعارض هذه الاستراتيجية بسبب علاقتها التجارية المفيدة مالياً مع هذا النظام[2].

وبحلول الثمانينيات من القرن الماضي اشتدت المعارضة الشعبية للفصل العنصري إلى الحد الذي يتطلب اتخاذ إجراءات حكومية، حيث اجتمع قادة الكومنولث في سنة 1986 للاتفاق على خطة لفرض عقوبات اقتصادية ضد حكومة جنوب إفريقيا، وقد وقعت 48 دولة من أصل 49 على خطة عمل، وكانت بريطانيا الدولة الوحيدة التي عارضت الفكرة.

عارضت رئيسة الوزراء "مارغريت تاتشر" بشدة العقوبات الاقتصادية، معتقدةً أنها لن تحقق هدفها وستكون ضارة بطموحات بريطانيا الاقتصادية، مع العلم أن موقفها هذا لا يعني أنها دعمت الفصل العنصري، حيث أكدت مصادر متعددة أنها لا تحب نظام الفصل العنصري وتعارض اعتقال زعيم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي"نيلسون مانديلا".

والواقع أن الملكة إليزابيث لا تتفق مع معارضة تاتشر للعقوبات، وكانت قلقة من أن تصرفات رئيس الوزراء قد تؤدي إلى حل الكومنولث، بالإضافة إلى ذلك، فهمت الملكة الآثار المستقبلية لكون بريطانيا على الجانب الخطأ من التاريخ، وتأكيدا لذلك نشرت صحيفة صنداي تايمز مقالاً في 20 جويلية 1986 جاء فيه بالضبط، في صحيفة نيويورك تايمز: ""وصفت الملكة في التقارير الصحفية الأخيرة، بأنها قلقة من أن معارضة السيدة "تاتشر" الشديدة للعقوبات تهدد بتفكيك الكومنولث الذي يضم 49 دولة"، وورد أيضا "أن الملكة تعتقد أن حكومة حزب المحافظين بقيادة السيدة "تاتشر" تفتقر إلى التعاطف ويجب أن تهتم أكثر بأعضاء المجتمع الأقل حظًا، حسبما ذكرت صحيفة صنداي تايمز"[3].

---

(1) Zac Francis, **Britain and Apartheid**, written in: 19/04/2020, Seen in le: 08/11/2021, Via-Link: https://www.anewseducation.com/post/britain-and-apartheid.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

إلا أنه وعلى الرغم من اعتراضات "تاتشر"، صوتت المملكة المتحدة في سنة 1986 لفرض عقوبات محدودة على حكومة جنوب أفريقيا أخيرًا، كما وافق جميع أعضاء الكومنولث، وقد يكون سقوط جدار برلين سنة (1989) والنهاية المتصورة للحرب الباردة سنة (1991)؛ قد لعبا دورًا في إنهاء الفصل العنصري، حيث لم تعد هناك حاجة لجنوب إفريقيا لمحاربة الشيوعية وفقدت قيمتها الاستراتيجية بين الحلفاء الغربيين[1].

رابعا: موقف فرنسا من سياسة الفصل العنصري

في خلال دوراتها رقم: 20، 21 و22 المنعقدة ما بين سنوات 1965-1967 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات بشأن مسألة الفصل العنصري ووفقا لما جاء في هذه القرارات إدانتها لحكومة جنوب إفريقيا على رفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وعلى استمرارها في تطبيق سياسة الفصل العنصري، وقد ذكرت اللجنة الخاصة بجنوب إفريقيا في تقريرها الخاص إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن في جوان 1966 أن رفض الشركاء الرئيسين لجنوب إفريقيا في التجارة بما في ذلك ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن (فرنسا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) المساهمة في عمل اللجنة، يشكل سابقة مقلقة للغاية قد تكون لها عواقب وخيمة[2]، وبهذا تكون فرنسا رفقة حليفتيها قد ساهمت في التواطؤ مع حكومة الأبارتيد وتعطيل سير وتنفيذ العدالة في أعلى هيئة دولية في العالم.

ووفقًا لعمل منظمة أسرار مفتوحة "Open Secrets" الجنوب أفريقية غير الحكومية، قدمت فرنسا أسلحة للنظام العنصري في جنوب إفريقيا على مدى عقود، في انتهاك للحظر الدولي، حيث كانت منذ السبعينيات واحدة من الركائز الأساسية لشبكة دولية تزود الأسلحة لقوة الفصل العنصري الأبيض في جنوب إفريقيا، في انتهاك للحظر الدولي الذي فرضته الأمم المتحدة في سنة 1963، وهذا ما كشفه الباحث الجنوب أفريقي "هيني فان فورين" "Hennie van Vuuren" مدير المنظمة غير الحكومية الجنوب أفريقية Open Secrets ، في كتابه الفصل العنصري البنادق والمال، هذا الاستطلاع المكون من 600 صفحة والذي تم إجراؤه على أساس أكثر من مليوني وثيقة أرشيفية والعديد من المقابلات يكشف عن أحد أكثر جوانب الفصل العنصري سرية، "في باريس، أنشأت بريتوريا مكتبًا سريًا، داخل سفارتها التي تم بناؤها في سنة 1974 والتي تعمل كنقطة عبور لشراء الأسلحة في جميع أنحاء أوروبا الغربية... هناك حوالي ثلاثين عميلًا من جنوب إفريقيا يعملون هناك لصالح الهيئة العامة لجنوب إفريقيا المسؤولة عن برامج أسلحة شركة "أرمسكور" "Armscor" المملوكة للدولة، والتي حسب تقارير منظمة "Open Secrets" تمتلك 844 حسابًا مصرفيًا في 196 بنكًا في 27 دولة على الأقل، بما في ذلك سويسرا وبلجيكا، والتي تلعب أدوارًا رائدة في واحدة من أكبر مخططات غسيل الأموال في العالم[3].

---

(1) Zac Francis, OP.CIT.

(2) محمود متولي ورأفت الشيخ، **إفريقيا في العلاقات الدولية**، ط1، دار الطباعة للثقافة والنشر، القاهرة، 1975، ص ص 348-349.

(3) TV5MONDE, **Afrique du Sud: la France a joué un rôle central pour armer le régime de l'apartheid**, OP.CIT.

أرست فرنسا بالفعل أسس علاقة مع نظام الفصل العنصري لبيعها الأسلحة. وقد تجسد ذلك في سنة 1969 من خلال زيارة وزير دفاع جنوب إفريقيا[1] في ذلك الوقت لفرنسا، الذي تمت دعوته من قبل شركة Thomson-CSF الفرنسية لاختبار الصواريخ.

كان التحالف حقيقيا بين النظام العنصري وفرنسا، وقد تم تشكيله في سرية تامة من خلال أجهزة المخابرات والصناعيين والسياسيين، قصد التهرب من الحظر، وللالتفاف عليه عرضت فرنسا على بريتوريا إرسال الأسلحة عبر زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا)، كما قدمت فرنسا في سنة 1987 نماذج أولية من أحدث صواريخ "ميسترال" على أمل أن يتم اختبارها من قبل جنوب إفريقيا في الحرب في أنغولا، وفي سنة 1988 واجهت فرنسا تهمة الاتجار غير المشروع بالأسلحة بينها وبين نظام الفصل العنصري، بعد أن تم إغتيال الناشطة في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي "دولسي سبتمبر" في قلب باريس بخمس رصاصات في رأسها بالقرب من مقر حزبها[2]، إلا أن هذا لم يمنعها من أن تكون هي الدولة الغربية الأولى التي استقبلت "نيلسون مانديلا" في جوان 1990 بعد إطلاق سراحه من السجن[3].

خامسا: موقف ألمانيا من سياسة الفصل العنصري

كان لألمانيا الغربية ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا علاقات وثيقة للغاية، على الرغم من العقوبات الدولية سنة 1951، تم افتتاح القنصلية العامة لألمانيا الغربية في كيب تاون سنة 1955، بدأت المفاوضات حول اتفاقية ثقافية في سنة 1956، بدأت محاكمة 156 من أعضاء المعارضة بتهمة الخيانة العظمى. طلب الادعاء في جنوب إفريقيا مساعدة بون في هذه المحاكمة المهمة وحصل عليها دون تأخير. كان أحد المتهمين في هذه المحاكمة نيلسون مانديلا.

لم ينتقد نظام الأبارتيد كثيرًا في ألمانيا الغربية وحتى من قبل دبلوماسييها خلال الخمسينيات من القرن الماضي، وعليه فقد كانت العلاقات الثنائية خلال هذه الفترة جيدة.

كانت جنوب إفريقيا من أوائل الدول التي ألغت ديونها الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا بعد أن اتحد البلدان في موقف قوي مناهض للشيوعية، وقد ساعدت ألمانيا الغربية جنوب إفريقيا في محاكمة "الخونة" -حسبهم- من خلال تمرير وثائق حول حظر الحزب الشيوعي في ألمانيا الغربية في سنة 1956، لا تزال وجهات النظر الألمانية حول السكان السود في جنوب إفريقيا يتم التعبير عنها بلغة تتوافق مع النازية، ففي سنة 1954 كتب "رودولف هولزهاوزن" "Rudolf Holzhausen"، أول سفير ألماني في جنوب إفريقيا التالي: "أن الزنجي الجنوب أفريقي بطبيعته كسول، فوضوي، غير موثوق به وغير مناسب للتفكير بنفسه، بشكل عام يكون أداؤه أقل من أداء العامل الأوروبي، وأثناء العمل يتطلب إشرافًا مستمرًا... من السمات الرائعة للزنجي الجنوب أفريقي أنه لا يُظهر أي شعور بالولاء أو الامتنان للرجل الأبيض على كل الخير الذي تم توفيره له"، كما أعلن الرئيس "هاينريش لوبكي" قبيل انتخابه في سنة 1959، أنه يعلم

---

(1) كان وزير الدفاع آنذاك هو "بيتر ويليم بوتا"، رئيس وزراء جنوب إفريقيا المستقبلي في ظل نظام الفصل العنصري من 1978 إلى 1984، ينظر:
(TV5MONDE, **Afrique du Sud: la France a joué un rôle central pour armer le régime de l'apartheid**, OP.CIT).

(2) Ibid.

(3) Aude MAZOUE, **La France et l'apartheid, de l'indifférence à l'intransigeance**, écrit le: 06/12/2013, vu le: 07/11/2021, Via-Link: https://www.france24.com/fr/20131206-nelson-mandela-mitterrand-relations-france-afrique-du-sud-apartheid

أن "المشاكل العرقية في جنوب إفريقيا في أيد أمينة"، وبالرغم من الاحتجاجات الدولية الضخمة ضد الفصل العنصري في الأمم المتحدة في أوائل الستينيات من القرن الماضي، إلا أن وزارة الخارجية الألمانية أوصت بمزيد من ضبط النفس تجاه جنوب إفريقيا، وقد كانت التجارة هي الرابط الرئيسي بين بون وبريتوريا إذ كانت ألمانيا الغربية ثالث أهم شريك تجاري لجنوب إفريقيا (بعد المملكة المتحدة والولايات المتحدة)، كما مارست جمهورية ألمانيا الاتحادية هي الأخرى تمييزا عنصريا في مجال الشؤون الثقافية، كانت قد استفادت منه الأقلية البيضاء إلى حد كبير، وخاصة أولئك الذين يتحدثون الأفريكانية والألمانية[1].

وبمرور الوقت أصبح الحفاظ على العلاقات الوثيقة مع جنوب إفريقيا أكثر صعوبة بالنسبة لبون، حيث ضغط عدد متزايد من الدول الأفريقية في الأمم المتحدة لفرض عقوبات على دولة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى ذلك تعرضت ألمانيا الغربية للتحقيق الدولي عندما أتهمتها ألمانيا الشرقية، التي تسعى للحصول على اعتراف دبلوماسي في القارة الأفريقية، بأنها تتمتع بعلاقات ممتازة مع "الفاشيين والعنصريين والعسكريين" في جنوب إفريقيا، وقد نشرت دعاية ألمانيا الشرقية سلسلة مستمرة من الادعاءات مفادها بأن بون قدمت أسلحة وغازات سامة وحراسًا لمعسكرات الاعتقال إلى جنوب إفريقيا، وأن النازيين القدامى كانوا نشيطين للغاية في رأس الرجاء الصالح[2].

وبحلول منتصف الستينيات، تبنت وزارة الخارجية علنًا موقفًا أكثر انتقادًا للفصل العنصري في جنوب إفريقيا، على أمل أن ألا يؤثر الخطاب النقدي على الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية القائمة، وتماشى هذا النهج مع موقف الحزب الاشتراكي الديمقراطي بشأن جنوب إفريقيا، عندما أصبح ويلي برانت وزيراً للخارجية في سنة 1966، الذي أيد الموقف النقدي الواضح بشأن الفصل العنصري إلا أنه كان يجب عليه عمليا إدانة الفصل العنصري خطابيًا وبتصريح رسمي حتى أثناء الحفاظ على العلاقات التجارية وتعزيزها[3].

والواقع أن السياسة الخارجية الألمانية تجاه جنوب إفريقيا كانت تخضع لقيود سببها كل من الماضي النازي الألماني ومبدأ "هالشتاين"، في حين أن عقيدة هالشتاين أصبحت أقل أهمية في أواخر الستينيات من القرن العشرين، لم يكن بوسع ألمانيا الغربية أن تتجاهل صراحة الرأي العام الدولي بنفس الطريقة التي فعلت بها فرنسا.

أما ألمانيا الشرقية فقد احتل الفصل العنصري عندها مركز الصدارة في هذه الإستراتيجية الجديدة منذ سنة 1960، حيث قامت حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية بتعليم كوادر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وتدريب مقاتليه كجزء من إعادة توجيه واسعة النطاق للسياسة الخارجية لألمانيا الشرقية تجاه إفريقيا.

حتى أن حكومة ألمانيا الديمقراطية إستضافت في 1974 مؤتمر مناهضة الفصل العنصري وقامت بحملة دعائية للاحتفال بالسنة الدولية لمكافحة الفصل العنصري للأمم المتحدة في أواخر سنة 1977 وبداية

(1) Susanna Schrafstetter, "A Nazi Diplomat Turned Apologist for Apartheid: Gustav Sonnenhol, Vergangenheitsbewältigung and West German Foreign Policy towards South Africa", German History, Vol. 28, No. 1, Oxford University Press, Oxford, 2010, pp. 44–66.
(2) Ibid, pp. 44–66.
(3) Ibid, pp. 44–66.

سنة 1978، كما دعمت حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، كما ساعدت رفقة الضباط الكوبيين والسوفييت جماعات التمرد العسكرية لتشكيل تهديد عسكري موثوق به لجنوب إفريقيا[1].

في عام 1985 اشتكى "ديزموند توتو" في مقابلة مع مجلة "دير شبيغل" الألمانية الغربية من أن "كل من يعارض الفصل العنصري يوصف بأنه شيوعي في جنوب إفريقيا"[2].

[1] Peter Costea, 'Easter Europe's Relations with the Insurgencies of South Africa (SWAPO and the ANC) 1972-1988', Eastern European Quarterly, 24, 3 (1990), pp. 291-295.
[2] Susanna Schrafstetter, OP.CIT, pp. 44–66.

المبحث الرابع: نهاية نظام الأبارتيد وقيام جمهورية جنوب إفريقيا 1994

المطلب الأول: سير المفاوضات

تسارعت الأحداث في جنوب إفريقيا، وإنطلاقا من شهر جوان 1976، شكل رد الفعل القمعي والوحشي لحركة التمرد الطلابية في "سويتو" بداية النهاية بالنسبة لحكومة الأبارتيد، حيث لم تعرف البلاد من ذلك التاريخ الهدوء والاستقرار، ونتيجة لإستخدام الحكومة العنف لمواجهة المعارضة، التي أخذت تزداد قوة وبوتيرة متصاعدة، ازداد تلاحم الكثير من الملاحقين والمظطهدين بحزب المؤتمر الوطني الأفريقي المحظور، هذا الأخير الذي كان أقدم وأهم التجمعات المناوئة لسياسة الفصل العنصري.

إن هذا التطور في الأحداث جعل النظام يفكر جديا في التراجع عن مجموعة من الإجراءات التي إنتهجها النموذج المتطرف في تطبيق سياسة الفصل العنصري في خمسينيات القرن الماضي، وكانت السلطات وقتها قد طبقت هذه السياسة في كل المجالات، بتطرف فظ، وبتعيين "نيلسون مانديلا" رئيسا للجبهة الديمقراطية المتحدة متعددة الأعراق (multi-racial United Democratic Front – UDF)، والتي تأسست لمحاربة الإصلاحات التي أقدم عليها رئيس جنوب أفريقيا "بيتر فلهلم بوتا" (P.W. Botha)، وكانت حكومة بوتا من الحزب الوطني؛ قد سمحت للمواطنين الملونين والهنود بانتخاب برلماناتهم التي ستكون لها السيطرة على التعليم والصحة والإسكان، ولكن الأفارقة السود استبعدوا من هذا النظام، فرأى فيه مانديلا وكذا جبهة UDF على أنه محاولة لتقسيم الحركة المناهضة للفصل العنصري على أسس عرقية[1]، وكانت خطة بوتا تقضي من خلال هذا الإجراء بحشد فئات أكثر لتأييد سياسة الفصل العنصري، وتقتضي في ذات الوقت، كسب تأييد المواطنين "السود" للنظام القائم وذلك من خلال تحسين أوضاعهم المادية وإصلاح البنية التحتية التي يعيشون في إطارها، أو على الأقل تأمين سلطان البيض بنحو مستديم، من خلال العمل على تقاسم السلطة من أجل الحفاظ على الهيمنة.

إلا أن فشل هذه الخطة وعدم تحقيقها للأهداف الإستراتيجية المرجوة منها، كانت لها نتائج عكسية، حيث ومنذ 1984 تصاعد الكفاح ضد سياسة الفصل العنصري وتفاقم الصراع في المناطق التي خصصها النظام العنصري للسكان الأصليين، وكان رد فعل الحكومة على هذه الأحداث المتسارعة والتطورات أكثر قمعا ووحشية من خلال تسخير الجيش والشرطة بتشكيلها لفرق مختلفة مهمتها اغتيال المتمردين[2].

تصاعدت أعمال العنف في أنحاء البلاد، وازدادت المخاوف من حرب أهلية، وتحت ضغط من المجتمع الدولي، أرغمت البنوك متعددة الجنسيات التوقف عن الاستثمار في جنوب أفريقيا، مما أدى إلى ركود اقتصادي، حتى أن العديد من البنوك ورئيسة وزراء بريطانيا "مارغريت تاتشر"، طالبت من بوتا ضرورة إطلاق سراح مانديلا حتى تتم تهدئة الأوضاع التي تنذر بالإنفجار في أي لحظة، رغم اعتبارها لمانديلا بأنه ماركسي متشدد وخطر، وقد استجاب بوتا للطلب عارضا عليه في فيفري 1985 الإفراج من السجن بشرط "التخلي عن العنف كسلاح سياسي دون قيد وشرط"، إلا أن مانديلا رفض وأصدر بيانا عَبْر

---

(1) محرز العماري، "نيلسون مانديلا"، جريدة اليوم، العدد: 4874، بتاريخ: 2013/12/06، زيارة بتاريخ: 2021/11/10، متاح عبر الرابط الآتي: http://elyaum.info/2013-12-06-14-10-10/12

(2) آندرياس أكيرت، "جنوب إفريقيا بين عامي 1989-1990: نهاية سياسة التمييز العنصري"، تر: عدنان عباس علي، مجلة فكر وفن، عدد ديسمبر، معهد غوته، برلين، 2009، المصدر: كتاب "قصص عالمية (Globale Geschichten)، 1989.

إبنته "زندزي" افتتحه بقوله "ما الحرية المعروضة عليَّ، في حين أن منظمة الشعب (ANC) لا تزال محظورة؟ فقط الأحرار يمكنهم التفاوض، سوى الرجال الأحرار، لا يمكن للسجين أن يتدخل في عقود ".

لقد زارته في سجنه "سبع شخصيات بارزة"، مثلت وفدا دوليا من أجل التفاوض للوصول إلى تسوية، ولكن رفض حكومة نظام بوتا التعاون أفشل المهمة، معلنة في جوان حالة الطوارئ دافعة بالشرطة لفض الاضطرابات، وبالمقابل عادت الحركة المناهضة للفصل العنصري للمقاومة والكفاح، فشن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي 231 هجوما في سنة 1986 و 235 في سنة 1987، مما دفع بالحكومة إلى تسخير الجيش والفرق شبه العسكرية اليمينية لمحاربة المقاومة، ومن أجل زرع الفتنة بين أبناء الشعب الواحد وخلق الفرقة بينهم مولت الحكومة سرا حركة الزولو انكاثا القومية لمهاجمة أعضاء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

رغبة من نيلسون مانديلا في وضع حد للعنف الدائر بين الحكومة والوطنيين، طلب التحاور مع بوتا إلا أن طلبه قوبل بالرفض، إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يجتمع سرا بوزير العدل "كوبي كوتسي" Kobie Coetsee سنة 1987، تلتها 11 جلسة على مدى ثلاث سنوات، وقد رتب Coetsee لمفاوضات بين مانديلا وفريق من أربعة رموز للحكومة ابتداءا من شهر ماي سنة 1988، ووافق الفريق على إطلاق سراح السجناء السياسيين وإضفاء الشرعية على حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بشرط نبذه للعنف بشكل دائم وكسر الروابط مع الحزب الشيوعي وعدم الإصرار على حكم الأغلبية، وكما كان متوقعا رفض مانديلا الشروط، وأصر بأن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي سينهي الكفاح المسلح عندما تتخلى الحكومة عن العنف[1].

كان لتنحي "بوتا" عن رئاسة الحزب الوطني في مطلع سنة 1989 تغيرا جذريا في سياسة الحزب، حيث حل محله دي كليرك في رئاسة الحزب، وعلى عكس إعتقاد المتتبعين الذين رأوه يمينيا متطرفا، كونه قد جاء من صفوف البوير، أي من صفوف المستوطنين البيض الذين أسسوا النظام العنصري أصلاً، إلا أنه بعد أشهر قليلة من إنتخابه في سبتمبر رئيساً لجنوب إفريقيا فاجأ الجميع بإصداره قراراً يقضي بالعفو عن الكثير من قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وكان من بين الذين إستفادوا من قرار العفو "ولتر سيسولو" و"أحمد كاترادا".

وفي خطابه المثير الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية للبرلمان، أعلن "دي كليرك" في الثاني من فيفري سنة 1990، عن جملة من القرارات أهمها: منح حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر الإفريقي والحزب الشيوعي الترخيص لمواصلة النشاط السياسي ثانية، وإطلاق سراح "نيلسون مانديلا"، الذي غادر في فيفري 1990 زنزانته من سجن فيكتور فيرستر بعد تسعة أيام من هذا الإعلان، مستقلا سيارة نقلته إلى كيب تاون[2].

المطلب الثاني: محادثات كوديسا (1991-1992)

رغم إستماتة المحافظين المتشددين داخل الحزب الوطني بتعنتهم عدم إجراء إصلاحات، إلا أن بروز جناح داخله طالب بضرورة رسم ملامح نظام سياسي يهدىء من العقيدة العنصرية، ونفس الأمر حدث مع حزب المؤتمر الوطني الذي دخل في نقاش حاد بين أعضائه بعدما وصل إلى نتيجة ربط من خلالها العدول عن منهج الكفاح المسلح والتركيز على المقاومة السلمية، بعد أن رهن وقف العمل المسلح والشروع في

(1) محرز العماري، المرجع السابق.
(2) آندرياس أكيرت، المرجع السابق.

المفاوضات بالاستجابة لجملة من الشروط، من ضمنها رفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح السجناء والاتفاق على آلية لوضع مشروع دستور جديد، وحرصا من الحكومة على تهدئة الأجواء وإثبات حسن النية أقدم "دي كليرك" على إصدار جملة من القرارات كان أهمها: إطلاق سراح مانديلا، ورفع حالة الطوارئ في جوان 1990، وإلغاء بعض القوانين العنصرية، كما أفرج عن المعتقلين السياسيين لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي مع رفع المنع المفروض على التنظيمات السياسية للسود، وقد أعقب هذه القرارات عقد إتفاق رسمي بين الطرفين بتاريخ 04 ماي 1990 عُرف بـ"دقيقة جروت شور"، من خلاله تم تحديد الآليات والميكانيزمات الأساسية لإجراء المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية للنزاع[1].

الواقع أن تاريخ جنوب إفريقيا في الفترة الواقعة ما بين فيفري 1990 وأفريل 1994 اتصف بإضطرابات عارمة وأحداث دموية كثيرة، ذهب ضحيتها أربعة عشر ألف شخص، في حين تحدث بعض الكتاب عن ثلاثين ألف قتيل، وبسبب ماهية الطرف الذي سيحكم البلاد مستقبلاً ونوعية المصالح التي سيتكفل بتحقيقها الحكام الجدد، وبشأن الهيكل الحكومي الذي ستكون عليه جنوب إفريقيا مستقبلاً طالت المفاوضات بين الحكومة وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، بل كادت أن تنتهي بالإخفاق في العديد من المرات، وجرى تعليقها لبضعة شهور فعلاً[2]،

وقد قضت المصلحة المشتركة للطرفين بضرورة عقد مؤتمر وطني للسلام، أسفرت عنه اتفاقية سلام وطني في سبتمبر 1991، كما هدأت "لجنة غولدستون" التي أنشأها "دي كليرك" الأطراف المتنازعة وبالأخص السود بعد القرارات المتخذة لا سيما منها التحقيق في أحداث العنف، وإقالة وزيري الدفاع والشرطة وتنقية جهاز الأمن من العناصر المتطرفة[3].

في 14 سبتمبر1991، حاولت الكنيسة ورجال الأعمال والمدنيون المعنيون بجنوب إفريقيا وقف الفوضى من خلال عقد مؤتمر في فندق كارلتون في جوهانسبرج، حيث وَقَّعَ الزعماء الثلاثة (مانديلا ودي كليرك وبوثيليزي) ورؤساء باقي الأحزاب على ميثاق شرف يحظر جميع الأطراف من الترهيب أو التهديد أو قتل أعضاء بعضهم البعض، لكن "بوثيليزي" ومن أجل إثبات قوته، سخر ألفي (2000) حافلة يستقلها مسلحين من محاربي الزولو طافوا خارج الفندق، وهو ما جعله يخطىء في تقدير الموقف ويفسد المؤتمر، وقد واصل إستفزازه للمؤتمرين حين رفض في حفل التوقيع مصافحة مانديلا ودي كليرك. ولإنجاح المفاوضات إلتقى "دي كليرك" و"مانديلا" على انفراد عدة مرات، وعقب هذه السلسلة من الاجتماعات وضع قادة عشرين منظمة سياسية في أواخر نوفمبر 1991 القواعد الأساسية للمحادثات، والتي كان من المقرر أن يجتمع فيها مؤتمر من أجل جنوب إفريقيا الديمقراطية (CODESA) المكون من اثني عشر (12) وفداً من كل طرف مشارك برئاسة قاضيين (أحدهما أفريكاني والآخر هندي)، مهمته كتابة دستور مؤقت، يتم بموجبه إجراء انتخابات للجمعية التأسيسية، والتي ستكتب دستورًا نهائيًا وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في الوثيقة المؤقتة[4].

سعى المؤتمرين لفرض إطار قانوني لنظام جديد قائم على التوازن بين أغلبية ديموغرافية تطمح لهجر وضع الأقلية السياسية-التي مورست ضدها عنوة وتمييزا رغم أنهم السكان الأصليون للبلاد-، وأقلية

---

(1) أحمد إدعلي، "المصالحة والحقيقة في جنوب أفريقيا: بحث في منجزات العدالة الانتقالية ومآزقها"، مجلة سياسات عربية، العدد: 47، تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، الدوحة، ص 25.

(2) آندرياس أكيرت، المرجع السابق.

(3) أحمد إدعلي، المرجع السابق، ص 25.

(4) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, pp. 251-252.

حاكمة -نصبت نفسها بالقوة رغم أنهم سكان غير أصليين جاءوا من أوروبا- مستعدة لتقبل خسارة السلطة في مقابل بعض الإمتيازات والضمانات[1].

بدأت أشغال هذه المباحثات أو ما سمي أيضا "اتفاقية إرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا" (The Convention for a Democratic South Africa CODESA) في 20 ديسمبر 1991 في مركز التجارة العالمي خارج جوهانسبرج، وقد حضر ما يقرب من ثلاثمائة مندوب، معظمهم من الأفارقة، وكثير منهم من النساء، وكانت هناك وفود من الحكومة ومن ثمانية أحزاب سياسية ومن عشرة أوطان مختلفة، كما قاطعته بعض الأطراف بهدف إفشال المؤتمر وعملية التفاوض، كحزب المؤتمر الأفريقي (PAC) ومنظمة الشعب الآزانية (AZAPO) على الجانب الأفريقي، وحزب المحافظين وآخرون، وفي الجلسة العامة من اليوم الأول أيد سبعة عشر (17) من الوفود وثيقة مهمة للغاية (إعلان نوايا يحدد المكونات الأساسية لدستور مؤقت) على أن تنص على الاقتراع العام، ووثيقة الحقوق بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، وسلطة قضائية مستقلة تتمتع بسلطة إعلان بطلان التشريع، وإلغاء حكومات الوطن، ودمج أراضيها في مجموعة جديدة من المقاطعات، وانتهى اليوم بصدام بين الرئيسين "دي كليرك" و مانديلا بعد هجوم الأول على حزبه[2].

وحماية لمصالح السكان البيض، وضع دي كليرك وزملائه عقبات دستورية في حالة أن يصبح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي هو حزب الأغلبية، فقد سعوا إلى عرقلته ليكونوا قادرين على تضمين ما يكفي من تلك العقبات في الدستور للحفاظ على سلطة كبيرة في أيدي البيض، مؤكدين على وجوب:

- أن يتم تقاسم السلطة السياسية في جنوب إفريقيا الجديدة، وينبغي أن يتناوب قادة الحزبين أو الثلاثة الأكثر نجاحًا على الرئاسة.
- أن يضم مجلس الوزراء أعضاء من تلك الأحزاب.
- أن تتطلب القرارات الوزارية والبرلمانية دعم ثلثي أو أكثر من مجموع أعضائهم.
- وثيقة الحقوق يجب أن تحمي المجموعات العرقية والإثنية وكذلك الأفراد.
- تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات.
- أن يكون تعديل الدستور بأكمله صعبًا للغاية، وذلك بجعله جامدا غير مرن[3].

وبإصرار "دي كليرك" على وجوب أن يضع الدستور الجديد قيودًا أكثر على سلطة الأغلبية، تعثرت المفاوضات (كوديسا) وكادت أن تتوقف، وأسفر هذا الوضع عن أربعة أشهر من الصراع المتصاعد في جميع أنحاء البلاد، كان من أخطر نتائجه حادثة دموية في 17 جوان 1992، عندما قام سكان نزل الزولو

(1) Xavier Philippe, **La démocratie constitutionnelle Sud-Africaine: Un modèle? Pouvoirs**, vol. 2, no. 129, 2009, p157, accessed on: 11/11/2021, at: https://bit.ly/35pxmBa
(2) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, pp. 251-252.
(3) Ibid, p.253.

في "بويباتونج" بشن هجوم شرس على مستوطنة أكواخ وقتلوا 45 شخصًا معظمهم من النساء والأطفال، ليعلق مانديلا جميع المحادثات مع الحكومة، وتعود من جديد الإضطرابات ويرتكب الجانبان فظائع[1].

كانت جنوب إفريقيا على حافة الإنهيار، بعدما عمت الفوضى وتدهور الاقتصاد، إلا أن ضغط الحكومات الغربية على جميع الأطراف للتعاون في إيجاد حل سلمي، أدى بـ: "دي كليرك" و"مانديلا" إلى التوصل لإستنتاج مفاده أنه من الضروري إعادة المفاوضات إلى مسارها الصحيح، وقد أدى التدهور في علاقتهما الشخصية إلى جعل ذلك صعبًا، إلا أنه على الرغم من الاختلافات الجوهرية وكراهية كل منهما للآخر، فقد ارتبط دي كليرك ومانديلا بالتزام مشترك بعملية السلام، ليضطرا في 26 سبتمبر 1992، إلى التوقيع على سجل تفاهم يتضمن مطالب مانديلا، وبعد مناقشات ساخنة، وافقت اللجنة التنفيذية في أكس على الدستور المؤقت والذي يجب أن يحترم العقود الحالية للموظفين المدنيين والقضاة والشرطة والعسكريين، وأن ينص على فترة تقاسم إجباري للسلطة في مجلس الوزراء[2].

سارت المفاوضات بين الحزبين الرئيسيين على أحسن حال بما يكفي لعقد منتدى جديد متعدد الأحزاب في 1 أبريل 1993، وقد ضمت هذه الهيئة جميع المنظمات السياسية الرئيسة في البلاد باستثناء جبهة العمل الدولية وحزب المحافظين، اللذين واصلا معارضتهما للعملية، وعلى الرغم من بعض التجاوزات، عمل مندوبوا المنتدى المتعدد الأحزاب ببطء ولكن بثبات من أجل وضع الدستور المؤقت، وقد لعب مندوبوا ومستشاروا الحزب الديمقراطي الصغير -الحزب الذي يقوده محترفون بيض ليبراليون مثقفون- دورًا رئيسا في عملية الصياغة.

في 3 جوان 1993 حدد المنتدى تاريخ 27 أبريل 1994 موعدا لإنتخاب المجلس التشريعي الجديد، وفي 17 نوفمبر من السنة نفسها، استسلم دي كليرك على مضض لمانديلا مرة أخرى ووافق على أن القرارات في مجلس الوزراء لن تتطلب أغلبية خاصة، وفي اليوم التالي وافقت في جلسة عامة على الدستور المؤقت.

في ديسمبر 1993 أقر برلمان جنوب إفريقيا القديم الذي يهيمن عليه البيض التشريع اللازم للتصديق على الوثيقة، وبالتالي توفير الاستمرارية القانونية بين النظام القديم والنظام الجديد، كما أنشأ مجلسًا تنفيذيًا انتقاليًا متعدد الأحزاب، والذي أصبح حكومة الأمر الواقع حتى الانتخابات، ولجنة انتخابية مستقلة، كانت مسؤولة عن تنظيمها.

يذكر دي كليرك في سيرته الذاتية أنه قال في خطابه الختامي أمام المنتدى المتعدد الأحزاب: "لقد أظهرنا أنه كان من الممكن للأشخاص ذوي الآراء والمعتقدات المتباينة على نطاق واسع أن يتوصلوا إلى اتفاقات أساسية وسليمة من خلال التسوية، ومن خلال النقاش المنطقي ومن خلال التفاوض. لقد أَضَفْتُ أن الدستور الانتقالي كان حصيلة أحلام أجيال من جنوب إفريقيا المحرومين من حق التصويت. وقد قدم ضمانًا معقولًا لاستمرار الأمن لأولئك الذين حصلوا على حق التصويت ... مخاوف وآمال ملحة"[3].

---

(1) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.254.
(2) Ibid, pp.254-255.
(3) Ibid, pp.256-257.

المطلب الثالث: الانتخابات العامة وإعلان قيام جمهورية جنوب افريقيا 1994-2009

خوفا من إستمرار تصاعد العنف، أصر دي كليرك ومانديلا على إجراء الإنتخابات، والتي كانت أول إنتخابات تعددية شفافة تجرى بطريقة ديمقراطية لأجل إختيار 400 نائب في الجمعية الوطنية، وقد تم إختيار طريقة التصويت على أساس القائمة النسبية لإختيار ممثلي الشعب، ومرت هذه الإنتخابات بدون حوادث على نحو سلمي، بلغ عدد المصوتين فيها 86 في المائة من الناخبين[1]، وفي 6 ماي 1994 أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة نتائج الإنتخابات، إلا أن الحزب الوطني والحزب الديمقراطي إحتجا على نتائجها وشجبا إعلان اللجنة، بينما أعلنت بعثة مراقبة الاتحاد الأوروبي أنها: "لم تحقق ما توقعه الجنوب أفريقيون والأجانب على حد سواء". ومع ذلك، فإن اللجنة الانتخابية المستقلة، مراقبوا الكومنولث ومنظمة الوحدة الأفريقية أكدوا أنها كانت حرة ونزيهة إلى حد كبير.

كانت هناك، وبلا شك، العديد من الأخطاء في العملية، ومع ذلك، كانت الأرقام الرسمية الإجمالية قريبة جدًا من استطلاعات الرأي قبل الانتخابات وربما كانت انعكاسًا دقيقًا للواقع، حصل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي على 62.65 في المائة من الأصوات بمجموع 252 مقعدًا في الجمعية الوطنية، بينما حصل الحزب الوطني على 20.39 في المائة من الأصوات وبمجموع 82 مقعدًا، وإنكاثا 10.54 بالمائة من الأصوات وبمجموع 43 مقعدًا[2]، يذكر أنه تم تعيين الجزائري "الأخضر الإبراهيمي" كمبعوث خاص من الأمم المتحدة ليشرف على الإنتخابات ويقود عددا كبيرا من الموظفين توزعوا على مكاتب الإقتراع عبر مختلف البلاد[3].

انتخب مانديلا رئيسا ومبيكي نائبا أول للرئيس، ودي كليرك نائبا ثانيا له، تطبيقا لبنود الدستور بوصفه زعيم ثاني أكبر حزب فاز في الإنتخابات، وقد حصل الحزب الوطني على 5 مناصب وزارية أخرى وفاز حزب الجبهة الإسلامية بثلاثة مقاعد في مجلس الوزراء، وأصبح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي هو حزب الأغلبية في سبع من المحافظات التسع، كما فازت جبهة الحرية بزعامة فيلجوين بـ 2.17٪ فقط من الأصوات (9 مقاعد في الجمعية الوطنية) ، وفاز الحزب الديمقراطي بـ 1.73٪ فقط (7 مقاعد) ، و1.25٪ PAC فقط (5 مقاعد)، وطبقا لهذه النتائج اعتبر بعض المهتمين بالجانب السياسي أن هذه الانتخابات كانت عبارة عن إحصاء عرقي وإثني[4].

وبمصادقة برلمان دولة جنوب افريقيا بعد نقاشات ماراطونية في منتصف سنة 1995 على قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة، تم تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة، التي بدأت أعمالها في أفريل 1996، وبتقديمها في سنة 1998 لتقريرها كانت قد أنهت أشغالها، وقد عاد لها الفضل في معرفة بعض الحقيقة، الأمر الذي أدى إلى جبر ضرر عدد كبير من الضحايا لمجرد معرفتهم الحقيقة، في ظل معاناة وآلام تكبدوها وحملوها طيلة عقود، وقد تعززت لأول مرة منذ قيامها الديمقراطية في هذه الدولة الحديثة، بعدما كانت دولة عنصرية واضطهاد بإمتياز، وكان الفضل للعدالة الانتقالية في تدعيم ركائز وأسس استمرارية هذه الدولة الفتية، بعدما اختارت إحدى آليات العدالة الانتقالية المتمثلة في لجنة الحقيقة، المفاوضات وجبر الضرر،

---

(1) عبد الفتاح ماضي، **الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية- العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين (قطر)، 2021، ص 251.

(2) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.264.

(3) سامبسون انطوني، المرجع السابق، ص 699.

(4) Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.264.

وأرجأت العمل بآلية المحاكم الجنائية الدولة، كما كان الحال في محكمة نورمبورغ، يوغوسلافيا ورواندا، وقد طبقت مثل هذا المسعى العديد من الدول التي شهدت حروبا داخلية، كما هو الحال في الجزائر، العراق، لبنان، مصر وغيرها من الدول.

أظهرت التجربة الجنوب أفريقية في مجال العدالة الانتقالية أن فرص نجاح جهود المصالحة أو فشلها مرهونة بنظام التاريخية، والتي تعني العلاقة التي يقيمها أي مجتمع مع ماضيه، فالمصالحة الفعلية التي تضمن جبر الضرر المادي والمعنوي لا تتحقق من دون ما اصطلح عليه "بول ريكور" سياسة الذاكرة العادلة التي تضمن إنزال الماضي منزلته، وتقي من انحرافات الذاكرة، وهذه السياسة يكمن جوهرها في استخراج قيمة مثالية من الذكريات الصادمة المؤلمة، وحتى تقوم الدولة وتستمر في الوجود وجب على المهتمين بها الإقتناع بأن الصدمة تحيلنا إلى الماضي والقيمة المثالية توجهنا نحو المستقبل.[1]

من هنا جاءت أهمية بناء الذاكرة في إعادة بناء الهوية الجمعية وزاوجت جنوب أفريقيا بين مسعى تنشيط الذاكرة للحيلولة دون طمسها، والحداد المهدئ لفورة الذاكرة والمانع لظهور "ذاكرة زائدة" تجعل السكان مستغرقين في الماضي. وإضافة إلى هذه العوامل الداخلية، لم تكن تجربة العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا لتنجح في تثبيت الوضع السياسي الجديد، لولا ضغوط القوى الدولية والإقليمية على نظام الفصل العنصري، ومن دون مساندتها لجهود المصالحة.

[1] بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، تر: جورج زيناتي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009، ص 144.

الفصل الرابع

الحركة الصهيونية وقيام الكيان الصهيوني (إسرائيل)

المبحث الأول: مفهوم الحركة الصهيونية ومرتكزاتها الفكرية

المبحث الثاني: دور الحركة الصهيونية في تأسيس دولة إسرائيل

المبحث الثالث: تطبيق نظام الفصل العنصري تجاه الفلسطينيين

المبحث الرابع: ردود الفعل الداخلية والخارجية (الدولية) تجاه تطبيق نظام الفصل العنصري

المبحث الخامس: أسباب عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة

المبحث الأول: مفهوم الحركة الصهيونية ومرتكزاتها الفكرية

المطلب الأول: تعريف الصهيونية

الفرع الأول: تعريف الصهيونية لغة

يعتقد أغلب الباحثين أن الأصل اللُّغوي لكلمة الصِّهيونية (ZIONISM)، مشتق من لفظ "صِهيُون" (Zion)، وقد جاء هذا الإشتقاق من كلمة "صهيون" التوراتية، وهو اللفظ المرادف لأورشليم القدس وأرض إسرائيل[1]، كما اعتبرت كلمة كنعانية أيضا، حيث اقترن اسمها مع القدس، التي يعود تاريخ إنشائها إلى الألف الثالثة قبل الميلاد، وقد عرفت القدس باسم يبوس أو بابوس، نسبة إلى القبيلة العربية التي سكنتها، وقد بنت هذه القبيلة قلعة حصينة على الرابية الجنوبية الشرقية، وعرفت باسم "حصن يبوس"، ثم أقيمت الأسوار حوله، وعرف الحصن والجبل باسم صهيون، ومعنى هذه الكلمة بلغة يبوس "الحصن" أو "الجبل المتعرض للشمس"[2]، وبهذا تكون لها معان متعددة، هي:

1. الجبل المشمس أو الجاف.
2. وتعني أيضاً؛ الحصن.

كما أن لها دلالات مُخْتلفة عند النَّصارى، حيث تعني "الكنيسة" أو "مملكة الرب" أو "العالم المقدس.

والراجح أنها تنسب إلى صِهْيُون، الذي هو اسم لأحد الجبال الأربعة التي أقيمت عليها (مدينة القدس القديمة)، وهذه الجبال هي:

1. صِهْيُون: وهو جبل يقع في الجنوب الغربي من مدينة "القدس"، أقام عليه العرب اليبوسيون حصنهم الذي بقي تحت نفوذهم، إلى غاية سيطرة نبي الله "داود" عليه السلام عليه[3].

2. مُوْرْيَا (MORYA): ومعناه "المختار" وهو الجبل الذي بنى عليه العرب اليبوسيون مدينة القدس أوَّل مرَّة؛ والذي يعرف باسم هضبة الحرم، وهو يحتضن المسجد الأقصى ويبلغ ارتفاعه نحو 770م.

3. أَكْرَا: يقع إلى الشمال الشرقي من جبل "صهيون"؛ وهو يقع –بدوره- في الجنوب الغربي من المدينة وعلى هذا الجبل تقع (كنيسة القيامة) التي هي أقدس بقاع الأرض بالنسبة للطوائف المسيحية قاطبة.

4. بَزِيتَا: ويقع بالقرب من باب "الساهرة" (أحد أبواب المدينة) ويعرف الآن باسم "باب هيرودوس"، ويقع في الجانب الشمالي من سور المدينة المقدسة، ويعتبر امتدادًا بشكلٍ أو بآخر لجبل "صهيون"[4].

---

(1) يوسف حسن المصري، **عالم خفايا الصهيونية: سر أبناء صهيون**، ط2، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2015، ص 80.
(2) محمد علي البار، **القدس والمسجد الأقصى عبر التاريخ مع دراسة تحليلية للقضية الفلسطينية**، ط2، دار الفقيه، القاهرة، 2013، ص 86.
(3) أحمد محمد الأصبحي، **تطور الفكر السياسي: رواده، اتجاهاته، إشكالياته**، ج3، دار البشير، عمان (الأردن)، 2000، ص 189.
(4) دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، **مدينة القدس، جبالها وتلالها ووديانها**، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (WAFA)، زيارة بتاريخ: 2021/11/25، متاح على الرابط الآتي:

وجبل صهيون الحقيقي تل بُنِي على هيكل أورشليم[1]، وذلك حسبما ذكره الكتاب المقدس بالقول: (أما أنا فقد مسحت ملكي على صهيون جبل قدسي)[2].

تعود جذور كلمة (الصِّهيونيّة) إلى (صِهْيون) في الكتاب المقدَّس، حيث ذُكرت في الأسفار المُلحقة (169) مرة، وذكرت في العهد الجديد (07) مرات في مرة في إنجيل يوحنّا، ومرة في إنجيل متَّى، مرتين (02) في رسالة بولس الرسول لأهل رومية، مرة واحدة في رسالة بولس الرسول للعبرانيين، مرة واحدة في رسالة بطرس الرسول الأولى، ومرة واحدة أيضا في سفر رؤيا يوحنا اللاهوتي، كما ذُكرت كلمة (بنت صِهْيون) -التي تُشير إلى اليهود- في التَّوراة (14) مرَّة[3]، وكمثال على ذلك ما جاء في (تَرَنَّمِي وَافْرَحِي يَا بِنْتَ صِهْيَوْنَ، لأَنِّي هأَنَذَا آتِي وَأَسْكُنُ فِي وَسَطِكِ، يَقُولُ الرَّبُّ) [4].

وقد ذكرت كلمة "حصن صهيون" مرتين (02) على النحو الآتي:

- (وَأَخَذَ دَاوُدُ حِصْنَ صِهْيَوْنَ، هِيَ مَدِينَةُ دَاوُد)[5].
- (وَقَالَ سُكَّانُ يَبُوسَ لِدَاوُدَ: لاَ تَدْخُلْ إِلَى هُنَا. فَأَخَذَ دَاوُدُ حِصْنَ صِهْيَوْنَ، هِيَ مَدِينَةُ دَاوُد)[6].

ولكلمة الصهيونية دلالات متعدّدة ومتداخلة أبرزها الدين، السياسة، الزمان والمكان، ويمكن توضيح بعض منها؛ كالآتي:

1. الدَّلالة الدِّينيّة:

ويقصد بها الجبل المقدس، وكدليل على ذلك ما جاء في الكتاب المقدس (سفر التكوين)، الإصحاح الأول، فقرة (2):

- (أنا فقد مسحت ملكي على صهيون جبل قدسي)[7].
- (لأنّ الرّب قد اختار (صهيون) .. اشتهاها مسكناً له)[8].

---

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9556

(1) وليم إدي، **الكنز الجليل في تفسير الإنجيل: شرح سفر الرؤيا**، ج3، دار البشير، عمان (الأردن)، 2000، ص 189.

(2) سفر المزامير، الإصحاح (2)، الفقرة: 6.

(3) تراث الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، **صهيون في كل الكتاب المقدس**، موقع الأنبا تكلا هيمانوت (St-Takla.org)، زيارة بتاريخ: 2021/12/02، متاح على الرابط الآتي: https://st-takla.org/Bibles/BibleSearch/search.php?

(4) سفر زكرياء، الإصحاح (2)، الفقرة: 10.

(5) سفر صموئيل الثاني، الإصحاح (5)، الفقرة: 7.

(6) سفر أخبار الأيام الأول، الإصحاح (11)، الفقرة: 5.

(7) سفر المزامير، الإصحاح (2)، الفقرة: 6.

(8) سفر المزامير، الإصحاح (132)، الفقرة: 13.

●(وتسير شعوب كثيرة ويقولون: هلم نصعد إلى جبل الرب، إلى بيت إله يعقوب، فيعلمنا من طرقه ونسلك في سبله. لأنه من صهيون تخرج الشريعة، ومن أورشليم كلمة الرب)[1]، يقصد بالشريعة؛ شريعة اليهود.

●(رنِّمُوا للربِّ السَّاكنِ فِي صِهْيُون)[2].

وتأكيدا لأهمية الأصل الديني يقول "هربرت بارس" في شرحه لطبيعة الصهيونية: "تعلم اليهود أنهم نفوا لأنهم إرتكبوا الخطيئة وعندما أخطأوا يكفرون عن خطاياهم يعودون إلى أرض الميعاد"، وقد استغل زعماء الحركة الصهيونية هذه المقولة أبشع استغلال لكي يوجهوا بقوة أنظار اليهود نحو فلسطين للبحث عن هوية، الأمر الذي خلق رابطة وحدوية (مفبركة) بين اليهود في الشتات وبين مقولة أرض الميعاد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إرتبطت العاطفة اليهودية بمعاداة السامية الحديثة، فتوجه اليهود نفسيا وفكريا نحو حل مشترك ببناء وطن خاص بهم، معتمدين في ذلك على الدوافع التي تثير العواطف التاريخية أو المعاصرة سواء كانت الإيجابية أم حتى السلبية منها[3].

جاء في موسوعة تاريخ أقباط مصر أن كلمة "صهيون" في الكتاب المقدس تشير إلى كل من مدينة داود ومدينة الله، والتي مع تقدمها تحول معناها من الإشارة إلى مدينة مادية محسوسة أساساً لتحمل معنى روحي.

يبقى أهم إستخدام لكلمة "صهيون" هو المعنى اللاهوتي الذي تحمله حسب الكتاب المقدس، فتستخدم الكلمة للإشارة البلاغية إلى إسرائيل كشعب الله في القول: "وَبَنُو الَّذِينَ قَهَرُوكِ يَسِيرُونَ إِلَيْكِ خَاضِعِينَ، وَكُلُّ الَّذِينَ أَهَانُوكِ يَسْجُدُونَ لَدَى بَاطِنِ قَدَمَيْكِ، وَيَدْعُونَكِ: مَدِينَةَ الرَّبِّ، صِهْيَوْنَ قُدُّوسِ إِسْرَائِيلَ"[4]، ويتواصل المعنى الروحي لصهيون في العهد الجديد، حيث حملت المعنى المسيحي لملكوت الله الروحي، أورشليم السماوية في سفر العبرانيين: "بَلْ قَدْ أَتَيْتُمْ إِلَى جَبَلِ صِهْيَوْنَ، وَإِلَى مَدِينَةِ اللهِ الْحَيِّ. أُورُشَلِيمَ السَّمَاوِيَّةِ، وَإِلَى رَبَوَاتٍ هُمْ مَحْفِلُ مَلاَئِكَةٍ"[5]، وكذلك في القول: "ثُمَّ نَظَرْتُ وَإِذَا خَرُوفٌ وَاقِفٌ عَلَى جَبَلِ صِهْيَوْنَ، وَمَعَهُ مِئَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعُونَ أَلْفًا، لَهُمُ اسْمُ أَبِيهِ مَكْتُوبًا عَلَى جِبَاهِهِمْ"[6]، كما أشار الرسول بطرس إلى المسيح كحجر الزاوية لصهيون بالقول: "هأنذا أضع في صهيون حجر زاوية مختاراً كريماً، والذي يؤمن به لن يخزى"[7].

2. الدَّلالة الزمانية

في رحابه يخرج (المسيح المنتظر) وهو ظهوره في العصر المسيحاني، حيث ورد ذكر ذلك في الكتاب المقدس بالقول: "لأَنَّهُ يُولَدُ لَنَا وَلَدٌ وَنُعْطَى ابْنًا، وَتَكُونُ الرِّيَاسَةُ عَلَى كَتِفِهِ، وَيُدْعَى اسْمُهُ عَجِيبًا،

---

[1] سفر أشعياء، الإصحاح (2)، الفقرة: 3.

[2] سفر المزامير، الإصحاح (9)، الفقرة: 11.

[3] عبد الكريم الحسني، **الصهيونية: الغرب والمقدس والسياسة**، ط1، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 471.

[4] سفر إشعيا، الإصحاح (60)، الفقرة (14).

[5] رسالة بولس الرسول إلى العبرانيين، الإصحاح (12)، الفقرة: 22.

[6] سفر رؤيا يوحنا اللاهوتي، الإصحاح (14)، الفقرة: 1.

[7] رسالة بطرس الرسول الأولى، الإصحاح (2)، الفقرة: 6.

مُشِيرًا، إِلهًا قَدِيرًا، أَبًا أَبَدِيًّا، رَئِيسَ السَّلاَمِ"[1]، وكذلك "لِنُمُوِّ رِيَاسَتِهِ، وَلِلسَّلاَمِ لاَ نِهَايَةَ عَلَى كُرْسِيِّ دَاوُدَ وَعَلَى مَمْلَكَتِهِ، لِيُثَبِّتَهَا وَيَعْضُدَهَا بِالْحَقِّ وَالْبِرِّ، مِنَ الآنَ إِلَى الأَبَدِ، غَيْرَةُ رَبِّ الْجُنُودِ تَصْنَعُ هذَا"[2].

3. الدَّلالة السِّياسيّة:

لا يقصد بالكلمة فقط (جبل صهيون) كجبل مقدس، وإنما تطلق حسبهم على:

- مدينة القدس.
- كل فلسطين.
- إسرائيل الكبرى حسب ما ورد في سفر التكوين "لنسلك أعطي هذه الأرض، من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات"[3].
- عاصمة العالم كلّه في زمن (المسيح المنتظر).

الواقع أنه من خلال البحث في الكتاب المقدس، نجد أن المرة الأولى التي ذُكِر فيها إسم "صهيون" وردت في سفر صموئيل الثاني "وَأَخَذَ دَاوُدُ حِصْنَ صِهْيَوْنَ، هِيَ مَدِينَةُ دَاوُد"[4]، وهذا ما يدل على أن النبي داوود قد إنتزعه بالقوة إنتزاعا، أي أنه كان موجودا في الأساس قبل أن يصل للمدينة، فقد كان صهيون في الأصل إسم حصن اليبوسيين القديم في مدينة أورشليم، ليتحول بعد سيطرة داوود عليه، ويصبح يشير ليس فقط إلى الحصن بل إلى المدينة التي بها الحصن، ثم بعدما أخذ داود "حصن صهيون" سميت المدينة بعد ذلك "مدينة داود"، حيث جاء في الكتاب المقدس: "حِينَئِذٍ جَمَعَ سُلَيْمَانُ شُيُوخَ إِسْرَائِيلَ وَكُلَّ رُؤُوسِ الأَسْبَاطِ، رُؤَسَاءَ الآبَاءِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَى الْمَلِكِ سُلَيْمَانَ فِي أُورُشَلِيمَ، لإِصْعَادِ تَابُوتِ عَهْدِ الرَّبِّ مِنْ مَدِينَةِ دَاوُدَ، هِيَ صِهْيَوْنُ"[5]، وأيضا: "وَقَالَ سُكَّانُ يَبُوسَ لِدَاوُدَ: (لاَ تَدْخُلْ إِلَى هُنَا). فَأَخَذَ دَاوُدُ حِصْنَ صِهْيَوْنَ، هِيَ مَدِينَةُ دَاوُدَ"[6]. وكذلك: "حِينَئِذٍ جَمَعَ سُلَيْمَانُ شُيُوخَ إِسْرَائِيلَ وَكُلَّ رُؤُوسِ الأَسْبَاطِ، رُؤَسَاءَ الآبَاءِ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ، إِلَى أُورُشَلِيمَ لإِصْعَادِ تَابُوتِ عَهْدِ الرَّبِّ مِنْ مَدِينَةِ دَاوُدَ، هِيَ صِهْيَوْنُ"[7]، ليتسع هذا المعنى ليشمل الهيكل والمنطقة المحيطة به؛ ببناء النبي سليمان للهيكل في أورشليم، وما يدل على ذلك ما جاء في الكتاب المقدس "أَمَّا أَنَا فَقَدْ مَسَحْتُ مَلِكِي عَلَى صِهْيَوْنَ جَبَلِ قُدْسِي"[8]، وأيضا" جَمِيلُ الارْتِفَاعِ، فَرَحُ كُلِّ الأَرْضِ، جَبَلُ صِهْيَوْنَ. فَرَحُ أَقَاصِي الشِّمَالِ، مَدِينَةُ الْمَلِكِ الْعَظِيمِ"[9]، وكذلك " يَفْرَحُ جَبَلُ صِهْيَوْنَ، تَبْتَهِجُ بَنَاتُ يَهُوذَا مِنْ

---

[1] سفر إشعيا، الإصحاح (9)، الفقرة: 6.

[2] سفر إشعيا، الإصحاح (9)، الفقرة: 7.

[3] سفر التكوين، الإصحاح (15)، الفقرة: 18.

[4] سفر صموئيل الثاني، الإصحاح (5)، الفقرة: 7.

[5] سفر الملوك الأول، الإصحاح (8)، الفقرة: 1.

[6] سفر أخبار الأيام الأول، الإصحاح (11)، الفقرة: 5.

[7] سفر أخبار الأيام الثاني، الإصحاح (5)، الفقرة: 2.

[8] سفر المزامير، الإصحاح (2)، الفقرة: 6.

[9] سفر المزامير، الإصحاح (48)، الفقرة: 2.

أَجْلِ أَحْكَامِكَ.*طُوفُوا بِصِهْيَوْنَ، وَدُورُوا حَوْلَهَا. عُدُّوا أَبْرَاجَهَا"[1]، وما ورد أيضا بالقول: "لأَنَّ الرَّبَّ قَدِ اخْتَارَ صِهْيَوْنَ. اشْتَهَاهَا مَسْكَنًا لَهُ"[2]، ثم أصبح إسم صهيون يشير إلى مدينة أورشليم، وأرض اليهودية، وشعب إسرائيل بكامله، ويوضح ذلك ما ورد في سفر أشعيا: "عَلَى جَبَل عَال اصْعَدِي، يَا مُبَشِّرَةَ صِهْيَوْنَ. ارْفَعِي صَوْتَكِ بِقُوَّةٍ، يَا مُبَشِّرَةَ أُورُشَلِيمَ. ارْفَعِي لاَ تَخَافِي. قُولِي لِمُدُنِ يَهُوذَا: «هُوَذَا إِلهُكِ"[3]، وسفر ارميا: "فَيَأْتُونَ وَيُرَنِّمُونَ فِي مُرْتَفَعِ صِهْيَوْنَ، وَيَجْرُونَ إِلَى جُودِ الرَّبِّ عَلَى الْحِنْطَةِ وَعَلَى الْخَمْرِ وَعَلَى الزَّيْتِ وَعَلَى أَبْنَاءِ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ. وَتَكُونُ نَفْسُهُمْ كَجَنَّةٍ رَيَّا، وَلاَ يَعُودُونَ يَذُوبُونَ بَعْدُ"[4]، وسفر زكريا: "لأَنِّي أَوْتَرْتُ يَهُوذَا لِنَفْسِي، وَمَلأْتُ الْقَوْسَ أَفْرَايِمَ، وَأَنْهَضْتُ أَبْنَاءَكِ يَا صِهْيَوْنُ عَلَى بَنِيكِ يَا يَاوَانُ، وَجَعَلْتُكِ كَسَيْفِ جَبَّارٍ"[5]، والخريطة التالية توضح ذلك.

خريطة مجسمة توضح موقع جبل صِهْيُون

المصدر: عزت اندراوس، **عِلْيَة صهيون**، موسوعة تاريخ أقباط مصر، زيارة بتاريخ: 2021/12/03، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.coptichistory.org/untitled_6890.htm

الفرع الثاني: تعريف الصهيونية اصطلاحا

يشير المسيري إلى أن مصطلح "صهيونية" يصعب تعريفه بشكل مباشر، إلا أنه أورد له عدة تعريفات بشكل غير مباشر، مع تنبيهه إلى أن هذا المصطلح يثير إشكالية من حيث اختلاط التعريفات بالإعتذاريات والديباجات والمنظورات المختلفة بحيث لا يمكن التفرقة بين الواحد والآخر، كما يشير -في

[1] سفر المزامير، الإصحاح (48)، الفقرات: 11-12.

[2] سفر المزامير، الإصحاح (132)، الفقرة: 13.

[3] سفر اشعيا، الإصحاح (40)، الفقرة: 9.

[4] سفر ارميا، الإصحاح (31)، الفقرة: 12.

[5] سفر زكريا، الإصحاح (9)، الفقرة: 13.

الوقت ذاته- إلى نزعات وحركات ومنظمات سياسية غير متجانسة، بل متناقضة أحيانا في هدافها ومصالحها ورؤيتها للتاريخ، أو في أصولها الإثنية أو الدينية أو الطبقية[1].

كما تعرف الحركة الصهيونية بأنها: "الحركة الهادفة إلى عودة اليهود إلى وطن أجدادهم إرتس في إسرائيل حسبما جاء في الوعد الإلهي والآمال المشيحانية لليهود"[2].

وفي تعريف غير بعيد عن سابقه، يقول عنها البروفسور "بنيامين نويبرغير" بأنها: " الحركة الوطنية التي تتمسك بفكرة استرداد الشعب اليهودي لوطنه -أرض إسرائيل- وعودة الحياة اليهودية السيادية فيه"[3].

وفي تعريف آخر يذهب الكاتب المغربي "الطيب بوعزة" إلى القول بأن: "الصهيونية حركة ظهرت في القرن التاسع عشر استجابة لمشكلات أوروبية، وقد استثمرت التراث الثقافي اليهودي والدعم الأوروبي فانتهت إلى إقامة دولة عنصرية في فلسطين، مرتكزة في إقامتها لدولتها هذه على جدلية الإجلاء والتوطين، إجلاء للفلسطينيين أصحاب الأرض وتوطين اليهود بدلا عنهم"[4].

وحسب حسين التريكي فهي: "الحركة العالمية التي تعهدت الأجيال اليهودية المتعاقبة بتحقيق هذه التدابير الإلهية الخاصة بطرق تتكيف مع الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإستراتيجية والعسكرية للمكان والزمان الذي تتحرك فيه تنفيذا للتعليمات التي يصدرها المجلس الأعلى اليهودي"[5].

في حين عرفتها الموسوعة اليهودية بأنها: "حركة ترمي إلى عزل الشعب اليهودي على قواعد عملية في وطن خاص بهم، وتشير إلى الأخص إلى شكل الحركة الجديدة التي تتطلب وطنا لليهود في فلسطين؛ معترفا به إعترافا عموميا ومؤمنا تأمينا شرعيا بحسب القاعدة التي أسسها ثيودور هرتزل سنة 1896 ومنذ ذلك التاريخ تسلطت الحركة على التاريخ اليهودي أو أشغلته[6].

يشكك المسيري في أساس المصطلح الصهيوني، ويعزو ذلك لعدة أسباب أهمها: "أن الحركة الصهيونية نشأت في الغرب في البلاد الاستعمارية، ثم تبناها يهود العالم الغربي لأغراض مختلفة، فالصهيونية ليست عالمية من ناحية النشأة؛ لأن يهود العالم كانوا يتواجدون داخل التشكيل الحضاري الغربي مع نهاية القرن التاسع عشر، وهي المرحلة التي نشأت فيها الصهيونية، طارحة نفسها منذ البداية على أنها رؤية كاملة وشاملة للحياة اليهودية والتاريخ اليهودي والإنسان اليهودي، وعلاقته بالطبيعة -الأرض- الهوية اليهودية ... الخ أي: أنها طرحت نفسها برؤية الكون.

---

(1) عبد الوهاب المسيري، **تاريخ الفكر الصهيوني: جذوره ومساره وأزمته**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص 13.

(2) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مج 6، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص ص 13-14.

(3) يوسف حسن المصري، **عالم خفايا الصهيونية: سر أبناء صهيون**، ط2، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2015، ص 79.

(4) الطيب بوعزة، **مصطلح "الصهيونية".. نحو صياغة تعريف بديل**، شبكة الجزيرة الإعلامية، بتاريخ: 2009/01/13، تاريخ الاسترداد: 2021/11/22، على الرابط :
https://www.aljazeera.net/opinions/2009/1/13/2-بديل-تعريف-صياغة-نحو-الصهيونية-مصطلح

(5) حسين التريكي، **هذه فلسطين .. الصهيونية عارية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 35

(6) Isidore Singer, **The Jewish Encyclopedia: A Descriptive Record of The History, Religion, Literature, And Customs of The Jewish People From The Earliest Times to The Present Day, Israel, And Anti-Semitism Dangerous Conflation**, Vol. XII (12), Funk And Wagnalls Company, London, 1905, p.666.

وقد أدركت منذ البداية على أنها حركة علمانية شاملة ترفض العقيدة اليهودية، وترفض الإيمان بأية منطلقات أخلاقية، أو دينية متجاوزة لعالم المادة، والقوى السياسية والطبيعة والصراعات الفكرية[1].

يعرفها "عبد الكريم الحسني" بأنها: "الصهيونية هي حركة سياسية يهودية تدعو إلى اشتقاق فكرة وطنية من الديانة اليهودية لكي تكمل العناصر الأساسية التي تقام عليها الدول، فإذا كان الدين اليهودي يميز معتنقيه فإن هؤلا ء لا بد أن يكون لهم وطن يجمعهم على أساس الثالوث (اليهودية، شعب الله المختار وأرض إسرائيل)"[2]، كما يضيف لتعريفه السابق بأن: "الصهيونية في الحقيقة هي أيضا حركة أيديولوجية يهودية لكنها غير متجانسة وتشمل على سبيل المثال جمعية إشتراكية الصهاينة مثل بوروشوف الدينية التي تأسست في روسيا، وجمعية الحاخامات الصهاينة، وحركة القوميين مثل "زئيف جابوتنسكي"، والجماعة الثقافية الصهيونية"[3].

وما توجيه تصريح بلفور إلى شخص البارون إدمون دي روتشيلد إلا دليل على فضله وفضل قوته المالية في خدمة هذه الحركة، وهو الأمر الذي جعل منها تطلق عليه لقب أبي "اليشوف" –بمعنى أب عمليات الاستعمار والمستعمرات الصهيونية في فلسطين التي ما كان لها أن تستمر لولا رعايته المالية لها-، وقد عبر عن دوره هذا بالقول: "لولاي لما كان بإمكان الصهيونية أن تنجح، إلا أنه لولا الصهيونية كان عملي سيتلقى ضربة مميتة"[4].

يذهب "يوآل رفائيل" أبعد من ذلك، بإعتقاده أنه ظاهريا تبدو كلمة "صهيونية" مشتقة من كلمة "صهيون"، لكن -حسبه- الحقيقة غير ذلك، فهي كلمة مترجمة عن الألمانية، وليست عبرية، بدليل أن المصطلح استخدمه الدكتور (نتان بيرنباوم) للمرة الأولى، في الصحيفة الوطنية الصهيونية الأولى في ألمانيا، حتى أنه لم يكن من السهل "أقلمة" الكلمة مع اللغة العبرية، التي كانت جذرية ومتعددة المصادر، كما شهد المصطلح تطور في المعنى على صعيد اللغتين الألمانية والعبرية، حيث أطلقت في البداية كلمة "صهيونية" على الحركة الوطنية، أو حركة (محبة صهيون)، ثم بدأت تظهر شيئا فشيئا كحركة سياسية اتسمت بالغموض بداية، لتتحول مع ظهور هرتزل، وبالتحديد خلال عقد المؤتمر الصهيوني الأول، الذي كان يهدف إلى إظهار حركة "محبة صهيون" على الساحة السياسية، غير أن الفكرة لم تحظ بقبول الكثير من نشطاء الحركة، الذين أعلنوا رغبتهم في مواصلة العمل في إطار مشاريع استيطانية، دون هدف سياسي، على المديين القريب والبعيد، وكان هذا الظرف هو الذي جعل هرتزل يرى أن الفرصة توضحت أمامه للتمييز بين حركته وحركة "محبة صهيون"، من خلال إدخال معنى جديد لمصطلح "الصهيونية"، والقول بأنها حركة سياسية تتطلع إلى "خلق مأوى آمن من خلال حكم معلن لشعب إسرائيل في (أرض-إسرائيل)[5].

وحسب اليهود فإن الصهيونية التي نشأت في القرن التاسع عشر لم تخترع فكرة العودة ولا كيفية تطبيقها، وإنما جمعت بين فكرة قديمة وحركة ناشطة وجعلتهما مؤهلتين معا لتلبية حاجات العهد وروحه، وعليه فهي ترجمة معاصرة لفكرة قديمة اشتق اسمها من كلمة "صهيون" التوراتية، وهو الاسم المرادف

---

(1) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مج 6، المرجع السابق، ص 16.
(2) عبد الكريم الحسني، المرجع السابق، ص 67.
(3) المرجع نفسه، ص 68.
(4) Frederic Morton, **The Rothschilds: A Family Portrait**, 1st Ed, Atheneum, New York,1962, p.205.
(5) يوآل رفائيل، **الصهيونية...النظرية والتطبيق**، تر: نور البواطلة، ط1، دار الجليل للنشر والأبحاث والدراسات الفلسطينية، عَمَّان (الأردن)، 2000، ص ص 11-12.

التقليدي لأورشليم القدس وأرض إسرائيل، ومنه فهي أيديولوجية تمثل التطلع المستمر لليهود في أنحاء العالم إلى استرداد وطنهم القومي التاريخي (صهيون)، أرض إسرائيل[1]، وبذلك يعود الأمل اليهودي في العودة إلى الوطن القومي إلى اليهود الذين هجروا إلى بابل قبل حوالي 2500 سنة- وهو الأمل الذي تحول إلى حقيقة في نهاية المطاف[2].

لقد وصفها "هرتزل" قائلا: "الصهيونية ليست حزبا، إذ يمكن الوصول إليها من جميع الأحزاب، لأنها شاملة لجميع الأحزاب في حياة الشعب، الصهيونية هي الشعب اليهودي، الآخذ في التبلور"[3].

وتتجسد خطورة الحركة وإستراتجية اليهود الغامضة من أجل بلوغ غايتهم بتأسيس دولتهم، في قول "هرتزل": "... لو كان رجال الحكومة التركية على شيء من بعد النظر، لكانوا وضعوا نهاية لأعمالي، وكانوا يستطيعون أن يفعلوا ذلك منذ وصولي إلى القسطنطينية، كل ما كان عليهم أن يفعلوه لوضع حد لأعمالي، هو أن يطردوني من البلاد... إن خطتي غير مفهومة، ولهذا فإنها ما تزال مسموحا بها، لا يقف في وجهها أحد، لقد سمحت لي الحكومة التركية بأن أكمل رحلتي، وإذا لم تكن ظنوني مخطئة فأنا الآن صاحب نفوذ سياسي"[4].

وقد ظهرت هذه التسمية لتمييز الحركة عن النشاط الشوفيني -الذي هو إعتقاد متعصب ومغالي للوطن والقومية، يعتمد العنجهية والعنف في التعامل مع الرأي المخالف لذلك-، وكان أول من استخدمها هو "ماتياس أيهر" (بيرنباوم) [1864-1937] في مقالته "Selbst-Emancipation" المكتوبة باللغة الألمانية، والتي تعني ترجمتها "**التحرر الذاتي**" سنة 1886[5]، معمقا تأصيلها في كتابه: البعث القومي للشعب اليهودي في وطنه كوسيلة لحل المشكلة اليهودية) لسنة 1893م، وقد هدف من وراء صياغة هذا المصطلح إلى تحقيق أمرين:

* استغلال الاسم المقدس (جبل صهيون) من أجل إستنهاض العزائم الفاترة لليهود.

* الحصول على الدَّعم السّياسيّ من النَّصارى لما للجبل من قداسة عندهم.

ومن خلال هذه التعاريف المتداخلة وغير المتجانسة يمكن تعريف الصهيونية بأنها:"حركة ذات طبيعة سياسية تتميز بالعنصرية والتطرف، قامت على فكرة دينية، لتكون إستعمار إحلالي -بمعنى إحلال شعب مكان شعب آخر- إستيطاني، معتقدة أنّ حل (المسألة اليهودية) يتمثل في تأسيس الوطن القومي لليهود على أرض فلسطين".

---

(1) موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، **هرتصل والحركة الصهيونية**، زيارة بتاريخ: 2021/11/20، متاح عبر الرابط الآتي: https://mfa.gov.il/mfaar/informationaboutisrael/thehistoryofthejewishpeople/thehistoryinbrief/pages/herzl%20and%20zionism.aspx.

(2) موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، **هرتصل والحركة الصهيونية** المرجع السابق.

(3) يوآل رفائيل، المرجع السابق، ص 12.

(4) تيودور هرتزل، **يوميات هرتزل**، تعليق. أنيس صايغ، تر: هلدا أنيس شعبان، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968، ص 123.

(5) Isidore Singer, OP.CIT, p.666.

المطلب الثاني: الأسس الإيديولوجية للعنصرية الصهيونية

عملت الحركة الصهيونية على إيجاد جملة من الأسس الإيديولوجية المختلفة، لتصوغ منها نظرية متكاملة لإضفاء شرعية على عنصريتها، وذلك من خلال استهدافها لإيجاد مبررات تاريخية، عرقية، قومية ودينية وحتى قانونية، لحق اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين العربية، ومن أهم الأسس الإيديولوجية التي قامت عليها العنصرية الصهيونية يمكن ذكر ما يلي:

أولا: وحدة الشعب اليهودي "نظرية العرق"

ظهرت فكرة التفوق والاختيار والاستعلاء والنقاء العرقي لأول مرة في التاريخ البشري عندما أطلق أحبار اليهود فكرة شعب الله المختار، ودَوَّنَهَا كَتَبَة التوراة على لسان يَهوه في جوهر التعاليم اليهودية[1]، لذا يعتقد الصهاينة إنطلاقا من التعاليم التوراتية والتلمودية أن البشرية تنقسم إلى يهود وغير يهود، واليهود وحدهم هم البشر، وغيرهم حيوانات خلقت على هيئة البشر لخدمتهم. وتربط الصهيونية بين اليهودية والشعب اليهودي العالمي، والأمة اليهودية، لتسويغ تفوقها وفرض هيمنتها على المنطقة العربية والعالم، وتهدف إسرائيل من خلال الإصرار على الإيمان بتفوق العرق اليهودي إلى توحيد جميع أوساط الشعب الإسرائيلي العلمانيين منهم والمتدينين بإيجاد قاسم مشترك بينهم[2].

تستخدم الإيديولوجيات العنصرية نظرية "النقاء العرقي" لتبرير ممارسة العنصرية والفصل العنصري، ويرفض علماء الإجتماع والأنثروبولوجيون قبول فكرة وجود أعراق بيولوجية متفوقة بين بني البشر، وذلك بسبب المصائب والويلات والكوارث التي جلبتها نظرية "التفوق العرقي" على البشرية، ويستخدم اليهود وغيرهم من العنصريين نظرية "النقاء العرقي"، لتبرير الاستعمار الجديد والاستعمار الاستيطاني، واضطهاد الشعوب وتحقيق نظرية "المجال الحيوي" على حساب الشعوب المضطهدة[3].

تعد فكرة أن "اليهود يُشكِّلون أمة عالمية واحدة، وأنهم العرق الأنقى والأفضل"؛ هي أحد أهم الأسس الإيديولوجية للعنصرية الصهيونية، وقد استمدت الحركة الصهيونية نظرية العرق الأعلى، من النظرية العرقية التي سادت وانتشرت في القارة الأوروبية خلال القرن السابع عشر، واستندت فكرة العرق اليهودي الأنقى إلى الأسس التالية:

1. اعتبار العرق اليهودي من الأعراق الرئيسة في العالم، وأن هذا العرق حافظ على وحدته، رغم التأثيرات المناخية عليه، كما حافظت السمة اليهودية على نقاوتها.

2. محاولة إيجاد بعض الخصائص والصفات المميزة في العرق اليهودي، التي تجعل منه شعبًا قادرًا على صنع المعجزات، وكما يقول الصهيوني"ليو بنسكر": "إن اليهود يؤدون دورا أهم من أي دور تؤديه الشعوب الأخرى في العالم المتحضر".

---

(1) حسين غازي، **العنصرية والإبادة الجماعية في الفكر والممارسة الصهيونية**، إتحاد الكتب العرب، دمشق، 2002، ص 57.

(2) المرجع نفسه، ص 58.

(3) المرجع نفسه، ص 58.

3. محاولة إبراز ما سماها "هرتزل" الرسالة الحضارية للشعب اليهودي عندما قال: إن الدولة اليهودية ستكون عبارة عن حصن منيع للحضارة في وجه الهمجية.

وعليه فإن الركيزة الإيديولوجية الأولى للعنصرية الصهيونية تقوم على أساس "أن اليهود أمة واحدة وأنهم العرق الأنقى والأقوى[1].

ثانيا: مقولة الاختيار الإلهي للشعب اليهودي

يتجلى معنى الاختيار في أن الله اختار بني إسرائيل دون غيرهم لتبليغ رسالته التوحيدية إلى باقي البشر الذين يعبدون الأوثان، ليتحول هذا الاختيار إلى نتيجة غير طبيعية، يتمثل في أنه تعدى تبليغ رسالة التوحيد للبشرية جمعاء، ليصبح اختيارا للدخول في علاقة خاصة مع الإله، الذي أصبح معبودا لليهود دون سواهم[2]، ويعتبر اليهود أن الإله يحل في الأرض لتصبح أرضا مقدسة، ويحل في الشعب ليصبح شعبا مختارا، مقدسا وأزليا، وقد جاء في سفر التثنية: "لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وقد اختارك الرب لتكون له شعبا خاصا فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض"[3]، وجاء في سفر اللاويين: "وَتَكُونُونَ لِي قِدِّيسِينَ لأَنِّي قُدُّوسٌ أَنَا الرَّبُّ، وَقَدْ مَيَّزْتُكُمْ مِنَ الشُّعُوبِ لِتَكُونُوا لِي"[4]، فاليهود يرون أنهم شعب مختار، مميز بالرسالة التي خصه الله بحملها عن باقي الشعوب، كما يزعمون أنهم حلت عليهم القداسة بحلول الإله فيهم[5].

والحقيقة أنه ثمة ربط صهيوني بين مقولتي "الشعب المختار" و "أرض الميعاد" لتسويغ عودة اليهود إلى "أرضهم الموعودة في فلسطين"، حيث يعد مفهوم "أرض الميعاد" أو "صهيون" مفهوم ديني، فهو المكان الذي اختاره الرب واصطفاه لـ "شعبه المختار" بغرض السكن فيه، وينبثق من ذلك اعتبار الإستيطان في صهيون من "المتسفوت" Mitzvot أي "واجب ديني مقدس فرضه الإله على اليهود"، ولهذا فهو ارتباط ديني قام به اليهود عبر التاريخ، وفقا لذلك المعتقد، ولكن "الأرض المقدسة" لم ترتبط عند جل دعاة الصهيونية بهذا المعنى الديني، فصهيون عند هرتزل مجرد فرصة للإستيطان والإستثمار، بينما لم يهتم ليون بنسكر كثيرا بموقع المنطقة المختارة للإستيطان[6].

ينبثق مفهوم "الإستعادة" عند الصهيونية أي "استعادة أرض الميعاد" بعد إحاطتها بجملة من النصوص التوراتية والتلمودية لتبرير سياسة التوسع والإحتلال للأرض[7].

---

(1) خالد القشطيني، **الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص ص 50-59.

(2) المرجع نفسه، ص ص 50-59.

(3) سفر التثنية، الإصحاح (14)، الفقرة: 2.

(4) سفر اللاويين، الإصحاح (20)، الفقرة: 26.

(5) عبد الله محمد أبو علم، **اليهود لا مواثيق ولا عهود**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمَّان-الأردن-، 2016، ص 64.

(6) نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2011، ص 64.

(7) نادية سعد الدين، المرجع السابق، ص 65.

لقد ركزت الأيديولوجية الصهيونية على الربط بين "الأفكار والنظريات العرقية" للشعب اليهودي وبين "مقولة الرغبة الإلهية"، وتتضمن هذه الفكرة أن الشعب اليهودي قد اختير من قبل الله، ليكون الشعب المختار، أو ثمة اختيار إلهي للشعب اليهودي، وقد حاولت الفلسفة اليهودية، الربط بين هذه المقولة وبين رسالة الشعب المختار.

والإختيار بالنسبة لليهود هو أمر رباني، ولم يكن مشروطا و لا سببا له، فهو من إرادة الله التي لا ينبغي أن يتساءل عنها أحد، وهذا الإختيار ليست له علاقة بالخير أو الشر، ولا بالطاعة أو المعصية، فهو لا يسقط عن الشعب اليهودي حتى ولو أتى هذا الشعب بالمعاصي، إذ أن حب الله للشعب المختار يغلب على عدالته، ولذلك لن يرفض الإله شعبه، في أي وقت من الأوقات، مهما بلغت خطاياه، بل يذهب أحد المفسرين اليهود؛ بأن الله هو الذي إختار الشعب اليهودي، فالإختيار ملزم له هو وحده وليس ملزما للشعب[1].

وبما أن مفهوم "الإختيار" لدى اليهود له أصول ثابتة في الديانة اليهودية، فإننا نجد كثيرا منهم يرفضون الصهيونية بسبب ان فكرة الإختيار الديني عند الصهاينة قد تحولت إلى أفكار عنصرية سياسية، فيصير العنصري اليهودي عنصرا متفوقا، ويمنح هذا التفوق اليهود حقوقا معينة تلغي حقوق الأخرين، ولذا يصبح من حقهم الإستيلاء على فلسطين وطرد سكانها، وبدلا من أن يخضع اليهودي لقوانين ديانته فإن عليه أن يخضع للقوانين العلمانية السائدة بغض النظر عما إذا كانت تتفق مع القوانين الدينية أم لا[2]، وبهذا أرادت العنصرية الصهيونية من خلال ربط أفكارها السياسية بالأفكار والمقولات الدينية إعطاء مبررات أخلاقية ودينية لتصرفاتها العنصرية.

ثالثا: الإعتماد على قوة عالمية إستعمارية

ما كان للحركة الصهيونية أن تصل لتأسيس دولتها والإستمرار في بسط نفوذها إلى هذه المرحلة المتقدمة، مهما بلغته من قوة وتنظيم، لولا وقوف القوى الإستعمارية الكبرى إلى جانبها، متجاهلة أصحاب الحق الشرعيين، بل سعت الحركة قبل تأسيس الدولة وبعدها؛ بالعمل على ربط مصالحها بمصالح القوى الكبرى، لذلك قامت إسرائيل التي أنشئت كمشروع صهيوني غربي، وضعت أسسه كل من فرنسا، ألمانيا، بريطانيا ثم الولايات المتحدة الإمريكية، التي رأت فيها حليفا عسكريا وسياسيا قويا لها في المنطقة، وهو الأمر الذي جعلها تؤكد على إستمرار إلتزامها بحماية إسرائيل عسكريا وإقتصاديا، تكنولوجيا وحتى سياسيا، لاسيما الولايات المتحدة الإمريكية، وهذا التحيز والتأييد المادي والمعنوي فاق كل التوقعات، وفاق حتى ما تعارفت عليه الأعراف الدولية، وأقره القانون والمجتمع الدوليين، من خلال مساندة وتأييد الدولة الصهيونية المغتصبة لأرض الشعب الفلسطيني الأعزل صاحب الأرض، الذي تم قتله وتشريده وممارسة الفصل العنصري ضده، في المناطق التي لا تزال محتلة من أرضه وحتى التي تم إسترجاعها (الضفة والقطاع)، في ظل صمت دولي وعربي رهيب.

وعليه فالحركة الصهيونية كانت ولا زالت حليفا أساسيا للقوى الإستعمارية، التي رأت فيها الضامن لمصالحها، وفي سياق هذه المصالح المتبادلة بين الطرفين، حيث لا يمكن لأي طرف أن يستغني عن الآخر،

---

[1] عامر مصالحة، **اليهودية: ديانة توحيدية أم شعب مختار**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان– الأردن–، 2005، ص 32.

[2] عمرو عبد العلي علام، **الأسطورة الزائفة: رحيل الصهيونية والبحث عن بديل (دراسة في الأدب الإسرائيلي)**، ط2، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 37.

إذ بدون الدعم الغربي خصوصا بريطانيا التي كانت السبب الرئيس في إنشاء دولة إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت ولا تزال السبب الرئيس في إستمرار إحتلالها لفلسطين، وبسط نفوذها على المناطق المجاورة لها.

رابعا: مقولة الحق التاريخي لليهود في فلسطين العربية

سعى الصهاينة من خلال عنصريتهم، إلى إيجاد مبرر تاريخي لإستيطانهم فلسطين، ومن هذه المبررات محاولة إبراز أن الشعب اليهودي قد سكن من قبل في فلسطين، وأن هذه الأرض قد منحها الله لهم، وأنهم قد تشتتوا نتيجة لعوامل مختلفة، وأن شتاتهم ليس سوى مرحلة عابرة في تطور التاريخ اليهودي، وأنهم سوف يعودون إلى فلسطين، وقد حاول العديد من كُتابهم تبرير عودة اليهود بمبررات مختلفة، دينية، وسياسية، وهذه النزعة ليست جديدة بل نجد أسسها في القرن السادس عشر، وفي المراحل التاريخية اللاحقة[1].

شكلت مقولة الحق التاريخي لليهود في فلسطين العربية مرتكزا أساسيا للصهيونية العنصرية، معتبرة أن فلسطين، ليست سوى "الأساس والمنطق" للعودة إلى أرض إسرائيل التي لا تتطابق مع امتداد الوطن العربي، حسب زعمهم.

خامسا: فكرة معاداة السامية

إن عبارة "معاداة السامية" هي أفكار معدة سلفا لمعاداة وكره اليهود، وكان أول من استخدم هذه العبارة هو الصحفي الألماني "ولهلم مار" سنة 1879، مشيرا من خلالها إلى كراهية اليهود وبُغْض الاتجاهات السياسية التحررية والعالمية والدولية المختلفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي غالبًا ما كانت متعلقة باليهود، ومن أكثر المظاهر التي تجلت فيها معاداة السامية عبر العصور هي المذابح والإعتداءات المدبرة ضدهم من قبل المواطنين المحليين والتي عادة ما أيدتها سلطات الدولة، والتي كان السبب الغالب وراءها هو الاتهامات الدموية والإشاعات القروية التي تدعي أنهم كانوا يستخدمون دماء الأطفال المسيحيين في طقوسهم الدينية[2].

لقد تعرض عدد كبير منهم للهولوكوست (المحرقة)، والتي كانت عبارة عن إبادة تحت إشراف الدولة وقتل ليهود أوروبا من قبل ألمانيا النازية والمتعاونين معها في الفترة ما بين 1933 و1945، وقد عدت هذه الحوادث بمثابة أقصى مثال لمعاداة السامية عبر التاريخ.

هذا وقد كانت "حركة الوحدة الألمانية" (Voelkisch Movement) المتسمة بظاهرة الخوف من الأجانب وكراهية الأجانب، بأعضائها من الفلاسفة والمتعلمين والفنانين الألمان، الذين اعتقدوا أن الروح اليهودية تتعارض مع الكينونة الألمانية؛ وراء الاعتقاد القائل بأن اليهود "غير ألمان"، ولتأكيد هذا المسعى أضفى الباحثون في علوم الإنسان العنصرية بعدًا علميًا يدعم هذه الفكرة.

---

[1] ميشيل شيحة، "جذور الفكر الصهيوني وسياسة التمييز العنصري في إسرائيل"، مجلة جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، مج 19، ع 02، 2003، ص ص 385-420.

[2] موسوعة الهولوكوست، **معاداة السامية**، زيارة بتاريخ: 2021/12/04، متاح على الرابط الآتي:
https://encyclopedia.ushmm.org/content/ar/article/antisemitism

وبنشر أدولف هتلر لكتابه "كفاحي" Mein Kampf، الذي أرجع فيه سبب مشاكل ألمانيا معهم، حيث بيعت منه ملايين النسخ، الأمر الذي زاد من العداء تجاههم وشجع على إخراجهم منها، وبتولي الحزب النازي السلطة سنة 1933، أمر بالمقاطعة المعادية لليهود وبحرق كتبهم، كما أنه سن القوانين المعادية لهم، وفي سنة 1935، صنفتهم قوانين نورمبرغ حسب دمهم، آمرة بالفصل الكلي بين "الآري" و"غير الآري" مقننين بالتالي التفاضل العنصري بينهم وبين باقي الأعراق غير الآرية بما فيها اليهود، كما شهدت ليلة التاسع من نوفمبر سنة 1938، والتي سميت "بـليلة الزجاج (البلور) المكسور" Kristallnacht، تدمير النازيين لمعابدهم وكسر نوافذ المتاجر التي يمتلكونها في كل أنحاء ألمانيا والنمسا[1].

وبالرغم من أن سبب معاداة الشعوب لليهود، هم اليهود أنفسهم، حيث يقول المؤرخ اليهودي الفرنسي "برنارد لازار" في هذا الشأن: "إن الأسباب العامة التي أدّت إلى (اللاسامية)، كانت دائمة نتيجة خطأ اليهود أنفسهم وليس خطأ الذين عارضوهم"، إلا أنهم إستغلوا هذا لكسب التأييد الدولي تجاههم، حيث يقول هرتزل: "إن معاداة السَّاميّة قد تضم في ثناياها إرادةً سماويةً لخيرنا إذ أنها تضطرنا إلى ضم صفوفنا"، كما جاء في بروتوكولات حكماء صهيون: "إننا محتاجون إلى انفجاراتهم المعادية للسامية".

سادسا: الأسس السياسية للإيديولوجية الصهيونية العنصرية

ساعدت عدة عوامل المشروع الصهيوني، فحقيقة مشروع الدولة بدأ أساساً كفكرة لم يسبقها تراكم مادي على الأرض، بل على العكس؛ الخريطة سبقت الأرض، والنظرية سبقت الممارسة، والبيت القومي سبق البيت الفردي. وتغري هذه الأوضاع بالتعامل مع فلسطين بصفتها ورقة بيضاء خالية، يمكن أن ترسم عليها الحركة الصهيونية، وأن تخطط لما تشاء، من دون أن تكون واعية تماماً للعنف الذي تسقطه النظرية الرمادية على الواقع الحي المركب الذي لا يقبل المقولات الجاهزة. فضلاً عن ذلك، فإن غياب الوحدة على الأرض والتراكم المادي خلقا ضرورة ملحة لتأسيس منظمات وهيئات تنسيقية تقوم بمهماتها بشكل مركزي وتنسق باستمرار بين الجاليات اليهودية في العالم وبين الاستيطان اليهودي في فلسطين[2].

إن مجمل التطوارت التي شهدتها أوروبا، بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية أدت إلى ظهور نزعات قومية يهودية، نادت بإحياء ما أسمته (بالأمة اليهودية)، والتقت هذه النزعات مع نزعات العنصرية واللاسامية التي انتشرت في ذلك الوقت، وحازت على التفاف حولها في الدول ذات التواجد اليهودي الكبير مثل روسيا، بولونيا، وأمريكا[3].

لقد دعا هرتزل إلى أبعد من ذلك في كتابه دولة اليهود حين قال: "إن اليهود بقوا شعبا واحدا، وعرقا متميزا، وأن قوميتهم لا يمكن أن تتقوض، لذلك لا يوجد غير حل واحد فقط للمسألة اليهودية هو؛ دولة

---

[1] موسوعة الهولوكوست، **معاداة السامية**، المرجع السابق.

[2] رائف زريق، **إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية**، فصل من كتاب (دليل إسرائيل العام 2020)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، زيارة بتاريخ: 2021/12/03، متاح على الرابط الآتي:

https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650183

[3] أديب ديمتري، **نفي العقل**، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1993 ص 140.

اليهود". هذا القول يدلل على مدى عنصرية هرتزل التي وصلت إلى درجة دعا فيها إلى تدمير كل ما هو عاجز عن البقاء، معتبرا أن القوة سابقة على الحق، وأن العلاقات بين الأمم يحكمها هذا المنطق[1].

والواقع أن الأسس السياسية للنظرية الصهيونية العنصرية، هي مزيج مركب من العناصر السابقة، حيث حاولت من خلال عملية الدمج، والتركيب بينها الوصول إلى ما يعرف اليوم "بالصهيونية السياسية" التي تضمن أن اليهود يشكلون أمة واحدة، وأن دولة إسرائيل تعد الممثل الشرعي لذلك الجزء من الأمة الموجودة في إسرائيل، وأن المنظمة الصهيونية هي الممثل الشرعي الذي يمتاز بالشمولية والكمال في نظر اليهود المنتشرين في شتى أنحاء العالم، وأن هدفها هو إيجاد مظاهر التعاون والتنسيق بين الأمة اليهودية ودولة إسرائيل، وإن الصهيونية المعاصرة تهدف إلى إظهار إسرائيل كدولة فوق الدول والقانون، وذلك في محاولة منهم (أي من الصهاينة) لتبرير أعمالهم العدوانية، ونشاطهم التخريبي في كل مكان من هذا العالم[2].

سابعا: محاولة الصهيونية الربط بين إيديولوجيتها العنصرية والأفكار الاشتراكية

تجسدت العلاقة بين الصهيونية والإشتراكية في ظهور الصهيونية الإشتراكية، التي هي تيار في الحركة الصهيونية دعا إلى ربط تحقيق المشروع الصهيوني بواسطة نظام حكم اشتراكي في فلسطين، ومن أشهر مُنظري هذا التيار كان "دوف بوروخوف" الذي حاول المزج بين الماركسية والصهيونية، وتلاه "نحمان سيركين" الذي حاول إيجاد معادلة توفيقية بواسطة اشتراكية بناءة. وانتشرت أفكار وأطروحات الصهيونية الاشتراكية في أوساط المهاجرين اليهود من أبناء الهجرة الثانية، وجرى التعبير عنها بواسطة أحزاب سياسية منها: حزب (بوعالي تسيون)، (عمال صهيون)، (حزب أحدوت هعفودا)، (اتحاد العمل)، حزب (مباي)، (حزب عمال ارض إسرائيل)، (حزب العمل)، (هشومير هتسعير)، (مبام)، و(حزب العمال الموحد) [3].

وقد زاوجت الحركة بين مقولات الماركسية حول المساواة والعدالة وأفكارها العنصرية، مستغلة ذلك في الدعوة إلى إقامة وطن مستقل ليهود العالم، بإعتبارهم يشكلون أمة واحدة، حيث يقول "بوروخوف": "أن الطبقة العاملة اليهودية لا تستطيع مع افتقارها لقاعدة إقليمية خاصة أن تقوم بالنضال الطبقي في أحوال عادية، ولكنها في نطاق دولة يهودية فقط يمكنها أن تجعل ظروف النضال طبيعية ويمكنها أن تتابع بنجاح كفاحها من أجل الإشتراكية"[4].

كان تبني الحركة الصهيونية لبعض الأفكار الإشتراكية مقصودا ومفتعلا، هادفة من ورائه لمحاربة التأييد الواسع للجماهير اليهودية للإشتراكية، وبالرغم من إدخالها للفكر الإشتراكي إلى إديولوجيتها، إلا أنها جردته من مضامينه التقدمية الحقيقية، مستخدمة أدوات ووسائل محددة لترسيخ مقولة "التعاون بين الطبقات"، من أجل أن تستهدف اعتراف الطبقات الكادحة بقيادتها، كونها النخبة أو الصفوة الغنية في المجتمع، وكان "هرتزل" قد أيد مسبقا هذه الفكرة، عندما طالب بإقامة "الجمهورية الأرسطوقراطية" التي

---

(1) ميلينا روجنسكايا، **الصهيونية العنصرية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص 24.

(2) ميشيل شيحة، المرجع السابق.

(3) مدار، **الصهيونية الإشتراكية**، موقع مركز مدار، زيارة بتاريخ: 2021/12/04، متاح عبر الرابط الآتي:

https://www.madarcenter.org/موسوعة-المصطلحات/1698-الصهيونية-الاشتراكية

(4) حسن أبو حمود، **علم الإجتماع السياسي**، ط2، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2002، ص ص 146-147.

تشكل الأساس للدولة الصهيونية المقبلة، لقد سعت هذه الإيديولوجية لإستغلال اليهود لتنفيذ مخططاتها التوسعية وتحقيق مصالحها الاقتصادية والاجتماعية من خلال تبني ودمج مختلف النظريات العرقية لا سيما منها الدينية، الجغرافية والسياسية [1].

المطلب الثالث: الحجج الصهيونية في الإدعاء بملكية اليهود لفلسطين

الفرع الأول: الحجج الصهيونية الدينية، التاريخية، القومية والإنسانية في الإدعاء بملكية اليهود لفلسطين

أولا: الحجج الدينية

بالغ الصهاينة في استشهادهم بالكتاب المقدس، بإعتباره مصدرا لإدعاءاتهم من أجل تأكيد ملكيتهم لفلسطين، معتبرين أن حقهم فيها يقوم على أساس إيمانهم بالوعود التي قطعها الله لإبراهيم وذريته من بعده، إسحاق ويعقوب، حيث قطع وعده لإبراهيم، ومما جاء فيه: "وقال الرب لأبرام (إبراهيم): اذهب من أرضك ومن عشيرتك ومن بيت أبيك إلى الأرض التي أريك... فأخذ أبرام ساراي امرأته ولوطا ابن أخيه وكل مقتنياتهما التي اقتنيا والنفوس التي امتلكا في حاران. وخرجوا ليذهبوا إلى أرض كنعان ... وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض. وظهر الرب لأبرام وقال: لنسلك أعطي هذه الأرض"[2]، وجاء في التوراة أيضا: "وقال الرب لأبرام: بعد اعتزال لوط عليه السلام عنه: ارفع عينيك وانظر من الموضع الذي أنت فيه شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها ولنسلك إلى الأبد"[3]، وجاء فيها أيضا: "في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقا قائلا: لنسلك أعطي هذه الأرض، من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"[4].

والواقع هي أنّ وعد الله لهم ارتبط بشرط الولاء له والمحافظة على عهوده ومواثيقه، وبما أنهم نقضوا عهودهم ومواثيقهم معه، فقد تبرأ منهم وغضب عليهم، وذلك بنسخه لوعده لهم بحسب ما ورد في الإصحاح الأول من "سفر هوشع": "لا أعود أرحم بني إسرائيل بل أذهب بهم ذهابا، فإنّكم لستم بشعبي ولا أنا لكم"[5]. وهو ما جعل أنبياء العهد القديم يفسرون سقوط القدس وتدميرها سنة 586 ق.م وسبي اليهود بأنّه إلغاء للوعد الذي قطعه الله لهم، زد على ذلك أن الوعد الإلهي كما تثبته التوراة غير محصور في اليهود، فهو لنسل "إبراهيم" عليه السلام عامة، والعرب جزء من نسله عن طريق ابنه "إسماعيل عليه السلام"، بالإضافة إلى أن اليهود الحاليين لا يمكن أن يكونوا من نسل اليهود القدامى، الشيء الذي يجعلهم مستثنين من الوعد الإلهي وغير معنيين به، حيث ما ثبت تاريخيا أنّ اليهود الذين غزوا فلسطين قديما تمّ طردهم من قبل البابليين والآشوريين والرومان، كما اعتنقت جموع كثيرة منهم المسيحية بعد مجيئها، واهتدى عدد منهم إلى الإسلام بعد ظهوره، وقد هاجر بعضهم إلى شمال إفريقيا، آسيا، أوروبا ثم إلى أمريكا، مما أدى إلى امتزاج دمائهم بدماء الشعوب التي سكنوا معها، وعلى النقيض من ذلك فقد دخلت في الديانة اليهودية الكثير من الأقوام

---

[1] ميشيل شيحة، المرجع السابق.

[2] سفر التكوين، إصحاح (12)، فقرة: (1، 5-7).

[3] سفر التكوين، إصحاح (12)، فقرة: (13-14).

[4] سفر التكوين، إصحاح (12)، فقرة: (15-18).

[5] سفر هوشع، إصحاح (01)، فقرة: (06 و09).

الأخرى كالرومان واليونانيين في القرنين الأول والثاني للميلاد، والسلافيين والألمان في العصور الوسطى، وبعض العرب في الجزيرة العربية[1].

وبالرجوع إلى ما أقرته المادة: 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بتحديد مصادر القانون الدولي ومنابع قواعدها القانونية، فإننا نجد أن الدين ليس من ضمنها، وعليه يمكن أن نستنتج إجماع فقهاء القانون الدولي على أن الدين ليس مصدرا من مصادر الإلتزامات في القانون الدولي[2]، وبهذا يكون الإعتماد على ما ذكر في الكتب المقدسة ليس له أيّ اعتبار في هذا القانون، كونه لا يعترف بالتوريث الإلهي كسبب من أسباب السيادة، ولا بنظرية ملكية الرب للأرض.

مع العلم أن الحجج الدينية في نظر اليهود أنفسهم تبقى حججا واهية، وهو الأمر الذي أكده "ناحوم غولدمان" (رئيس المؤتمر اليهودي العالمي)، عندما بيَّن بوضوح الهدف الحقيقي لاختيار فلسطين هدفا للصهيونية وقاعدة للاستعمار، عندما قال في محاضرة له في "مونتريال" في كندا سنة 1947 نشرتها جريدة الاتحاد الوطني الناطقة بالفرنسية عدد: 12 سنة 1953: "لم يختر اليهود فلسطين لمعناها التوراتي والديني بالنسبة إليهم، ولا لأن مياه البحر الميت تعطي بفعل التبخر ما قيمته ثلاثة آلاف مليون دولار من المعادن وأشباه المعادن، وليس أيضاً لأن مخزون أرض فلسطين من البترول يعادل عشرين مرة مخزون الأمريكتين مجتمعتين، بل لأن فلسطين هي ملتقى طرق أوروبا وآسيا وإفريقيا، ولأن فلسطين تشكل بالواقع نقطة الارتكاز الحقيقية لكل قوى العالم ولأنها المركز الاستراتيجي للسيطرة على العالم".

في حين يناقض هذا الرأي تماما "بن غوريون" رئيس الوزراء اليهودي الأسبق الذي قال سنة 1948م بعد أن وقف ممثلاً لليهود في الأمم المتحدة: "قد لا تكون فلسطين لنا عن طريق الحق السياسي أو القانوني، ولكنها حق لنا على أساس ديني فهي الأرض التي وعدنا الله وأعطانا إياها من الفرات إلى النّيل، ولذلك وجب على كل يهودي أن يهاجر إلى فلسطين، وأن كل يهودي يبقى خارج (إسرائيل) بعد إنشائها، يعتبر مخالفاً لتعاليم التَّوراة، بل إن هذا اليهودي يكفر يومياً بالدين اليهودي"، وكذلك موشي ديان الذي قال سنة 1967: "إذَا كُنَّا نملك التَّوراة، ونعتبر أنفسنا (شعب التَّوراة)، فمن الواجب علينا أن نمتلك جميع الأراضي المنصوص عليها في التَّوراة".

ثانيا: الحجج التاريخية

يحاجج اليهود في ملكيتهم لأرض فلسطين، بأن لهم حق تاريخي فيها، مدعين ذلك من خلال أنه لهم فيها فيما مضى دولة متطورة، بلغت أوج قوتها وازدهارها في عهد مملكتي إسرائيل ويهودا، اللتين ورثتا مملكة النبي سليمان، كما يعتقدون أيضا بأن حقهم فيها يستند على أن أجدادهم قد سكنوها فترة من الزمن بدءً من إبراهيم، إسحاق ويعقوب عليهم السلام حتى سنة 135م عندما شتتهم الرومان في تمردهم الأول ضدهم، وكذلك زعمهم أيضا أنّهم أول من بنى القدس وسكنها، متخذين منها عاصمة لمملكتهم، مدّعين بأنّها لم تكن

---

(1) رشيد العايدي، محمد الطاهر بنادي، "الادعاءات الصهيونية على أحقيتهم في السيادة على فلسطين (دراسة تاريخية-قانونية)"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، جامعة حمه لخضر–الوادي- الجزائر، المجلد:12، العدد:02، ج2، سبتمبر 2021، ص ص 444-461.

(2) أبو عبد الملك سعود بن خلف النويميس، **القانون الدولي العام**، مكتبة القانون والإقتصاد، الرياض، 2014، ص ص 83-84.

يوما عاصمة لغيرهم، وهو في رأيهم ما يعطيهم الحق في استعادتها كعاصمة لهم واستئناف السيادة المقطوعة عليها لأسباب خارجة عن إرادتهم[1].

والواقع أن إسرائيل ترمي باستنادها على هذا الأساس إلى التأسيس لمفهوم التقادم المكسب للإقليم كوسيلة من وسائل اكتساب السيادة، حيث يرى محمد طلعت الغنيمي: "أن الحق التاريخي هو الحق الذي أُكتسب نتيجة تقادم العهد بممارسته واستعماله، مما يعني أنه يوازي التقادم المكسب في القانون الدولي"[2].

ويمكن لهذا الادعاء بالحق التاريخي أن ينتج آثاره القانونية، شريطة توفر أسباب التقادم المكسب، والمتمثلة في: أن يكون محل وضع اليد إقليما تابعا لدولة أخرى، وأن يستمر وضع اليد على الإقليم محل التقادم مدة طويلة، وأن يكون وضع اليد على الإقليم هادئا دون مقاومة أو منازعة[3].

والحقيقة أنّ شروط الإدعاء اليهودية غير متوفرة؛ كون اليهود ليسوا أول ولا آخر من حكم المدينة وسكن فيها، كما أنّ إقامتهم فيها وفي فلسطين عامة لم تدم أكثر من الشعوب الأخرى، فالمدينة كما تثبت مختلف الروايات التاريخية، بأن اليبوسيين هم أول من بناها قبل 3000 سنة من الميلاد على الأقل، واحتفظوا بها إلى أن دخلها "داوود عليه السلام" سنة 1000 ق.م، وحكمها الآشوريون، البابليون، الفرس، الرومان والمسلمون. ورغم أنّ الحكم اليهودي في القدس دام حوالي 518 سنة إلّا أنّ فترته جد قصيرة، مقارنة بتلك التي خضعت خلالها لسيطرة العرب، كما أنّ الوجود اليهودي بها لم يكن هادئا ومستقرا، ففي كل مرة استطاعوا فيها السيطرة على المدينة كانوا يواجهون بمقاومة شديدة من سكانها الأصليين، وبغزوات عسكرية من الشعوب المجاورة لإخراجهم منها والقضاء على وجودهم فيها، وقد انقطعت علاقة اليهود بالمدينة لمدة تزيد عن 18 قرنا خضعت فيها القدس لسيادة دول متعددة[4].

وبناءً عليه، فإنّ شروط التقادم المكسب لم تتحقق، بما يعني أنّ الادعاء الصهيوني بضم جزءً من فلسطين خاصة القدس على أساس الارتباط التاريخي أمر زائف تاريخيا وقانونيا، بل إنّ حقهم المزعوم قد سقط بالترك والتقادم المُسقط، وفضلا عن ذلك فإنّ التقادم في حد ذاته لم يعد يتلاءم مع روح العصر، لأنّه يتناقض مع مبدأ هام في القانون الدولي المعاصر، وهو مبدأ حق تقرير المصير لشعب الإقليم.

وبالرجوع إلى ما سبق ذكره فإن شروط التمسك بالحق التاريخي، غير متوافرة لأسباب يمكن إجمالها في الآتي:

1. سنة 1917م عند ادعاء اليهود للحق التاريخي، لم تكن لهم في فلسطين سلطة سياسية تمارس مظاهر السيادة ممارسة فعلية.

2. انتهت مظاهر السيادة للسلطة اليهودية منذ سنة 586 ق.م.

---

(1) رشيد العايدي، محمد الطاهر بنادي، "الادعاءات الصهيونية ...، المرجع السابق، ص ص 444-461.

(2) محمد طلعت الغنيمي، **قضية فلسطين أمام القانون الدولي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1967، ص 56.

(3) حسام أحمد محمد هنداوي، **الوضع القانوني لمدينة القدس**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص ص 24-26.

(4) رشيد العايدي، محمد الطاهر بنادي، "الادعاءات الصهيونية...، المرجع السابق، ص ص 444-461.

3. إنعدام شكل الدولة بالنسبة للحركة الصهيونية، وعليه فإن تمسكها بالحق التاريخي لا يعتد به في القانون الدولي[1].

وبما أن قواعد الإثبات بالموازاة مع الحق التاريخي تختلف عنها بالنسبة للقواعد العامة، فانه في هذه الدعوى يقع عبء الإثبات على المتمسك بالحق التاريخي وهو الطرف الذي يمارس السلطة بنية اكتساب السيادة، ولما كان هذا الطرف هو الشعب العربي، فإن الحق التاريخي يتحول إلى دفع يدفع به العرب دعوى الإسرائيليين في فلسطين. وعملا بأحكام قواعد القانون الدولي فإن الدولة التي تدفع بهذا الحق، تصبح غير مطالبة ببيان قواعد القانون الدولي التي تؤكد حقها، ولكن تبقى ملتزمة فقط ببيان الوقائع التاريخية للدفع الذي تتمسك به[2].

ثالثا: الحجج القومية

يحاجج مؤسسوا الحركة الصهيونية في إدعاءاتهم بحقهم في فلسطين؛ على دعوى مفادها أن اليهود يشكلون شعبا أو أمة، حيث رفعت الحركة منذ إنعقاد أول مؤتمراتها في بازل سنة 1897م شعارات (الشعب اليهودي)، (الوطن القومي) و(الأمة اليهودية)، تجسد ذلك من خلال ما جاء في إعلان الاستقلال بأن المؤتمر قد أعلن (...حق الشعب اليهودي في تحقيق مجتمعه القومي في بلاده الخاصة به...)[3].

والحقيقة أنه لا يمكن قبول هذا الإدعاء بأنهم قومية، وأن الإسرائيليين الآن هم أحفاد العبرانيين واليهود القدامى، فاليهود اليوم هم طائفة دينية اجتماعية تضم جنسيات مختلفة كالفلاشا الأثيوبيين، الخزر التركي والأوروبي، الذين أكدت الدراسات الأنثروبولوجية استحالة انتمائهم إلى جنس واحد.

يعتبر "المسيري" اليهود بأنهم ليسوا شعبا وإنما جماعات يهودية تضطلع بدور الجماعات الوظيفية وتعيش بين مختلف الشعوب، وتتحدد طبيعة وظيفتها ووجودها في الهرم الإنتاجي بين المهنيين وبالقرب من أعضاء الطبقة الحاكمة باعتبارهم أداة في يدها لامتصاص فائض القيمة من المجتمع ولإنجاز أغراض أخرى. وقد تحول بعض أعضاء هذه الجماعات إلى عمال انخرطوا في صفوف الطبقات العاملة المختلفة[4].

ولكن ما يجب التأكيد عليه أن الاعتماد على هذا السند تزامن مع ظهور القوميات الجديدة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، خصوصا بعد بروز الصهيونية كحركة قومية يهودية نشطت سياسيا في أوروبا مع نهاية القرن التاسع عشر، واضعة نصب عينيها هدفا وحيدا هو إنشاء دولة يهودية في فلسطين.

وقد تكرس هذا الفكر وجسد على أرض الواقع في ظهور ما سمي بقانون القومية اليهودية الذي تم إقراره في شهر أوت 2018، حيث نقل القومية اليهودية العنصرية من حيز الأفكار إلى حيز التقنين والتشريع، وقد نصّ هذا القانون الذي يحمل إسم (قانون أساس: إسرائيل-الدولة القومية للشعب اليهودي) على أن "دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي، يحقق فيها تطلعاته بتقرير مصيره وفقا للتقاليد الثقافية والتاريخية" وأن حق تقرير المصير الوطني في دولة إسرائيل يعود حصرا للشعب اليهودي"، كما ينص على أن "القدس هي عاصمة إسرائيل، اللغة العبرية هي اللغة الرسمية، وأن اللغة العربية لها وضع

---

(1) محمد إسماعيل علي السيد، **مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين (دراسة في إطار القانون الدولي العام)**، عالم الكتب، القاهرة، 1975، ص 62.
(2) المرجع نفسه، ص ص 62-63.
(3) زراص النفاثي، **إتفاقات أوسلو وأحكام القانون الدولي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 18.
(4) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مج 3، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 226.

خاص" وجاء فيه أيضا أنه: "تعتبر الدولة تطوير إستيطان يهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته"[1].

رابعا: الحجج الإنسانية

رأت الحركة الصهيونية أن حقها في السيادة على فلسطين يرتكز أيضا على الحق الإنساني معتبرين أن قيام دولة لهم هو أمثل حل للقضاء على مشاكلهم، خصوصا بعد الإضطهاد الذي لحقهم بدءً بهدم دولتهم وإنتهاءً بتقتيلهم وتشريدهم من طرف النازية التي عرّضتهم لإبادة جماعية في أوروبا فيما عرف بالهولوكوست، وعليه فهم ملزمون بجمع هذا الشتات وتخليصه من الظلم والتعذيب والتقتيل، وهو ما يجعل إقامة دولتهم حاجة إنسانية ملحة وحق إنساني لا يحتاج إلى مماطلة.

ولكن حتى وإن سلمنا جدلا بأن إدعاءاتهم بتعرضهم للقتل والتشريد من طرف الألمان يعطيهم الحق في التعويض، فإن هذا الأمر لا يجعلهم يطالبون بوطن في الأراضي العربية لها أصحابها الشرعيون يمتلكونها منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا.

وهذه جملة من القوانين التي صدرت خلال هذه الفترة ضد اليهود في ألمانيا أهمها:

- قانون لحماية الدم والشرف الألمانيين، بتاريخ: 15 سبتمبر 1935.
- تعليمات من "غورينغ" يأمر بتجميع اليهود في مساكن منعزلة، بتاريخ: 17 جانفي 1937.
- تدمير كافة الكُنُس في جميع أنحاء الرايخ، بتاريخ: 10 نوفمبر 1938.
- مرسوم يتيح البيع الإلزامي للأملاك العقارية اليهودية، بتاريخ: 3 ديسمبر 1938.
- مرسوم يسمح للسلطات المحلية بحظر الشوارع أمام اليهود في بعض الأيام، بتاريخ: 03 ديسمبر 1938.
- التدمير بإستعمال النار للكتب في ألمانيا النازية.
- حرمان اليهود من عربات المطاعم في القطارات، بتاريخ: 30 ديسمبر 1939.
- يدفع اليهود ضريبة خاصة "Sozialausgleichsabgabe" على الدخل مكان الهبات للحزب النازي المفروضة على أعضائه، بتاريخ: 24 ديسمبر 1940.
- منع إقامة علاقات صداقة مع اليهود، بتاريخ: 24 أكتوبر 1941.
- مقترح من مستشارية الحزب بمنع اليهود بتقديم شكاوى، بتاريخ: 9 سبتمبر 1942[2].

---

[1] رشيد العايدي، محمد الطاهر بنادي، "الادعاءات الصهيونية..."، المرجع السابق، ص ص 444-461.

[2] علي محمد علي، **الوعد الباطل: وعد بلفور**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، [د.ت]، ص 06.

الفرع الثاني: الحجج الصهيونية القانونية في الإدعاء بملكية اليهود لفلسطين

قبل سنة 1917، لم تكن لليهود أي حجج قانونية يدّعُون من خلالها ملكيتهم لفلسطين، حيث بدأت تتجمع لديهم الأسانيد التي يُحاجون بها خصومهم بمجرد حصولهم على وعد بلفور في 1917/11/02، ومن ثَم ما رتبته مواد صك الانتداب البريطاني على فلسطين وبعدها قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة لسنة 1947[1].

أولا: وعد بلفور 1917

عُدَّ هذا الوعد بمثابة أول سند قانوني لليهود حصلوا عليه من اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا، وبالرغم من أنه لم يكن إلا وعدا على شكل خطاب موجه إلى شخص واحد، هو الصهيوني البريطاني اللورد روتشيلد، فقد احتج به الإسرائيليون بحقهم في فلسطين، إلا أنه يبقى باطلا وغير قانوني ولا يمثل أي قيمة تاريخية أو قانونية، وقد كان رد الرئيس جمال عبد الناصر على القيمة القانونية لهذا الوعد كافيا حين قال: "لقد أعطى من لا يملك وعدا لمن لا يستحق ثم استطاع الاثنان من لا يملك ومن لا يستحق بالقوة والخديعة أن يسلبا صاحب الحق الشرعي حقه فيما يملكه وفيما يستحقه"[2].

كما أن بلفور نفسه الذي توفي سنة 1930م قبل 18 سنة من قيام إسرائيل لم يتوقع كل هذه العواقب لتصريحه، بالرغم من إدراكه أن السعي وراء تحقيق الأهداف الصهيونية يهدد الحقوق الأساسية للفلسطينيين، كما يذكر أيضا أن سبب دعمه للإستيطان اليهودي في فلسطين هو رغبته في رؤية أوروبا فارغة من اليهود، معتبرا أن الصهيونية محاولة جادة للتخفيف من البؤس المستمر منذ زمن طويل على الحضارة الغربية بوجود جسد في وسطها يُنظر إليه منذ فترة طويلة على أنه غريب وحتى معادي[3].

ثانيا: وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني 1922

لعبت عصبة الأمم دورا متحيزا ضد الفلسطينيين ولصالح اليهود من أجل نسج مؤامرة قضت بمنحهم وطنا قوميا بفلسطين. وتجلى ذلك في نص الانتداب البريطاني على فلسطين الذي أصدرته عصبة الأمم حيث نص في ديباجته على وعد بلفور.

وبإصدار هذا الصك في 24 جويلية 1922م والذي بدأ نفاذه في 29 سبتمبر 1923م، سعت من خلاله عصبة الأمم وعلى رأسها بريطانيا بمنحه صفة رسمية وقانونية خصوصا بعد إعتماده من مجلسها، ومما لاشك فيه أن مواده فُصِّلت على مقاس اليهود لاسيما منها المواد (2)، (4)، (6)، (7)، (13)، (14)، (22)، (25)، وبهذا أصبح اليهود الذين يشكلون أقلية داخل فلسطين هم الأصل وجب خدمته ومراعاة شؤونهم وتنفيذ كل مشاريعهم[4].

وحتى نؤكد على الدور الصهيوني في اتخاذ هذا القرار، فإنه يتوضح ذلك من خلال ما جاء في المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح في 03 فيفري 1919 والتي ورد فيها ما يلي:

---

(1) رشيد العايدي، محمد الطاهر بنادي، "الادعاءات الصهيونية..."، مرجع سابق ص ص 444-461.
(2) زراص النفاثي، المرجع السابق، ص 18.
(3) David Cronin, **Balfour's Shadow: A Century of British Support for Zionism and Israel**, Pluto Press ,London, 2017, pp.3-5-6.
(4) زراص النفاثي، **إتفاقات أوسلو وأحكام القانون الدولي**، المرجع السابق، ص 18.

"إننا نلح باختيار بريطانيا كدولة منتدبة، لأن ذلك يتفق ورغبة يهود العالم، وعصبة الأمم يجب أن تعمل في إختيارها للدولة المنتدبة على تحقيق رغائب الأهالي ذوي الشأن"[1].

ثالثا: قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة 1947

لقد استعملت الوكالة اليهودية كل الطرق المشروعة وغير المشروعة من أجل إقناع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP)، التي تمثلت مهمتها في دراسة النزاع بفلسطين، بأحقيتها عليها، حيث قدمت حججا من التوراة والتاريخ وحتى جرائم الإبادة التي تعرضوا لها عبر العصور، وبهذا علقوا آمالا كبيرة على قرار اللجنة، في حين تخوف عرب فلسطين من قرارها بسبب مقاطعتهم لها، وبالتحديد حين تأكدوا بأن هيئة الأمم المتحدة ستبني قرارها على التقرير الذي ستصدره هذه اللجنة[2]، وقد قاطعتها الهيئة العربية العليا، في حين قدمت لها الوكالة اليهودية 100 ملف مقابل ملفين (02) قدمهما العرب لها.

والحقيقة التي يجب ألا نغفل عنها هو أنه حتى ولو قدم العرب ملايين الحجج على ملكيتهم لفلسطين ولم يستطع اليهود تقديم ولو حجة واحدة فإن قرار التقسيم كان سيصدر ولصالحهم.

وبالفعل حدث ما كان متوقعا وصدر القرار الأممي رقم: 181 بتاريخ 1947/11/29م الذي قسم فلسطين بين اليهود والعرب، وبطبيعة الحال رفض العرب القرار لأنه اغتصب جزءً من أرضهم وقبله اليهود كونه سيهيئ لهم الأمر لإقامة دولتهم بفلسطين.

وكما كان مخططا له منذ سنة 1897م، وتحقيقا للمخططات الصهيونية وتنفيذا لرؤية تيودور هرتزل الذي دعا لتأسيس دولة لليهود، أعلن "ديفيد بن غوريون" في 14 ماي 1948م ميلاد دولة إسرائيل بقوله: "في هذا اليوم حيث تنتهي الوصاية البريطانية، وبموجب الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي، وطبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، نعلن قيام دولة إسرائيل في فلسطين".

وبالرغم أن القرار الأممي رقم: 181 بتاريخ 1947/11/29م الذي قسم فلسطين بين اليهود والعرب، كانت تشوبه عيوب قانونية شكلية وأخرى موضوعية مما جعله باطلا، إلا أنه تم إقراره[3]، ولم يتم رفضه من طرف العرب والمسلمين وحدهم، بل أن هناك من رفضه من اليهود، كما هو حال اليهودي "آفي شليم" الذي صرح بأن هذا القرار هو قرار ظالم، ولكن لا يمكن اعتباره غير شرعي لأن الظلم وعدم الشرعية ليسا شيئا واحدا، إذ أن ما هو شرعي لا يكون عادلا بالضرورة، وما إبرام إسرائيل لمعاهدات هدنة سنة 1949 مع جيرانها العرب (لبنان، سوريا، الأردن ومصر)؛ هي الحدود الوحيدة المعترف بها دوليا آنذاك؛ إلا دليل على الشرعية[4]، كما أضافت لإدعاءاتها نظريات قانونية تحاجج بها في

---

(1) رشيد العايدي، محمد الطاهر بنادي، "الادعاءات الصهيونية..."، المرجع السابق، ص ص 444-461.

(2) Alain Grech et Dominique Vidal, **Palestine 1947 un partage avorté**, Editions Média-Plus, Constantine, 2008, p.15.

(3) للإطلاع أكثر على عيوب القرار الشكلية والموضوعية ينظر: (رشيد العايدي، محمد الطاهر بنادي، "الادعاءات الصهيونية..."، المرجع السابق، ص ص 444-461).

(4) آفي شليم، **إسرائيل وفلسطين: إعادة تقييم وتنقيح وتنفيذ**، تر: ناصر عفيفي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص 25.

سيادتها على الأراضي الفلسطينية خارج الحدود المرسومة لها في قرار التقسيم، وكان من بين أهم هذه النظريات؛ نظرية الغزو الدفاعي ونظرية ملء فراغ السيادة[1].

[1] للتوسع أكثر حول هذين النظريتين ينظر: (رشيد العايدي، محمد الطاهر بنادي، "الادعاءات الصهيونية...، المرجع السابق، ص ص 444-461).

المبحث الثاني: دور الحركة الصهيونية في تأسيس دولة إسرائيل

المطلب الأول: مساعي الصهاينة أمام حكام الدولة العثمانية في منحهم فلسطين

كانت الدولة العثمانية أفضل مكان عاش فيه اليهود بحرية وراحة طوال تاريخهم، فحتى في القرن التاسع عشر لم يكونو يتمتعون بالحرية الدينية ولا حتى الحق في الحياة في معظم الدول الأوروبية.

قابل العثمانيون اليهود أول مرة على أراضي الدولة البيزنطية التي فتحوها، وكان يُطلق على هؤلاء اليهود الذين يتحدثون اللغة الرومية اسم "الرومانيوت"، وفي عهد السلطان العثماني مراد الثاني لجأ اليهود الذين طُردوا من فرنسا إلى الدولة العثمانية، كما لجأ إليها أيضاً اليهود الأشكيناز الذين طردهم ملك بافاريا سنة 1470، كما استقبل السلطان العثماني "بايزيد الثاني" عشرات الآلاف من يهود السفارديم؛ الذين فروا من الإسبان سنة 1492، واستقروا في العديد من الولايات العثمانية وفي مقدمتها سلانيك، إسطنبول وإزمير، وفي سنة 1660 لجأت إلى الدولة العثمانية أيضا مجموعة جديدة منهم الذين نجوا من المذابح في بولندا وأوكرانيا.

سمح العثمانيون أيضا لليهود بالشراء لصالح بناء وإنشاء الأوقاف الخاصة بهم بالقدس، لليهود القاطنين والزوّار، ومن ذلك حُجَّة تعود إلى القرن 16، نجد فيها أن ناظر وقف منارة حارة اليهود قال أمام القاضي: "إن الجاري في الوقف أربعة حوانيت تحت يد اليهود، ويطلب رفع يدهم عنها، فقال المتكلم على الحوانيت إنه تم شراء الحوانيت منذ سنة 755هـ/1353م من وكيل بيت المال آنذاك، وخوفا من ضياعها قام المشتري بوقفها على اليهود القاطنين والقادمين إلى القدس"[1].

أول تنفيذ عملي لفكرة الإستعمار اليهودي حدث سنة 1837م على يد اليهودي البريطاني الثري "موشي مونتفيوري" (1784-1885)، الذي أنشأ أول مستعمرة يهودية في أرض فلسطين، التي كانت حينها تحت الحكم المصري[2]، كما استطاع أن يحصل على ضمانات من الدولة العثمانية بالحماية والإمتيازات، وذلك بعد زوال حكم محمد على في فلسطين، وقد قدر عدد اليهود فيها سنة 1837 بنحو (1500)، وأصبح عددهم سنة 1840 نحو (10.000)، وازداد العدد في سنة 1860 إلى نحو 15 ألف، ليبلغ سنة 1881 نحو 22 ألفا.

كما سمح العثمانيون لهم بشراء العقارات والدور الملاصقة لأماكنهم الدينية لإحداث توسعات فيها، فقد ورد في وثيقة شراء اليهود بيتًا ملاصقا للكنيس الكائن بِحَارَةِ اليهود وضمُّوه إليه، واللافت أنهم في ذلك العصر استطاعوا بسهولة كبيرة؛ التمازج مع البنية الاجتماعية المكونة لسكان بيت المقدس، فقد تاجروا في حاجات السكان اليومية، وسيطروا على صناعة المنسوجات والمجوهرات والصرافة، ومهروا في بعض المهن مثل الطب، بل وصل بعضهم إلى منصب رئيس الأطباء بالمدينة[3].

---

(1) محمد شعبان أيوب، **عاشوا بين المسلمين.. قصة الوجود اليهودي بالقدس أيام العثمانيين**، موقع الجزيرة نت، يوم: 2019/03/26، زيارة بتاريخ: 2021/12/11، متاح عبر الرابط الآتي:
https://www.aljazeera.net/news/alquds/2019/3/26/

(2) محمد رفيع، "أثر وإنسان.."، صحيفة الرأي الأردنية، يوم: 2016/11/17، زيارة بتاريخ: 2021/12/11، اطلع عليها عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://alrai.com/article/1026296/

(3) محمد شعبان أيوب، **عاشوا بين المسلمين.. قصة الوجود اليهودي بالقدس أيام العثمانيين**، المرجع السابق.

بتاريخ 21 مارس 1865م أصدرت السلطات العثمانية؛ النظام الخاص للطائفة اليهودية التي تعيش ضمن أراضي السلطنة العثمانية؛ قانون "نظام الحاخام خانة"، ليصبح اليهود بموجبه مثلهم مثل العامة؛ لهم كلمة أيضاً في إدارة الجماعة مثل رجال الدين المسيحيين، مما أكسب إدارة الجماعة نظاما ديمقراطيا، وأدى تنظيم الوضع الاجتماعي والقانوني لليهود بشكل مشابه لغيرهم من الجماعات غير المسلمة في الدولة العثمانية، إلى غضب الأوساط المسيحية[1].

لا شك في أن وعد بلفور كان نتيجة مباشرة لفشل المساعي الصهيونية في الدولة العثمانية، التي لم يلجأ سلطانها إلى دخول السباق العالمي لنيل تأييد الصهاينة، وكان صدور الوعد البريطاني، هو النقطة الفاصلة في تاريخ القضية الفلسطينية[2].

أدرك السلطان عبد الحميد الثاني مساعي اليهود للاستيطان في فلسطين، فرفض مطالب الزعيم الصهيوني "ثيودور هرتزل" بفتح باب الهجرة إلى فلسطين.

وكان "نيولنسكي" قد نقل رأي السلطان عبد الحميد إلى هرتزل في: 19 جوان 1896 كما يلي: "لا أقدر أن أبيع ولو قدمًا واحدة من البلاد، لأنها ليست لي، بل لشعبي. لقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم...، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا...، لم يرضَ[رجالنا] بالتسليم وفضّلوا أن يموتوا في ساحة القتال... ليحتفظ اليهود ببلاييهم، فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثثنا، ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان"[3].

وشَرَّعَ السلطان عبد الحميد الثاني؛ قانونًا يمنع دخولهم إلى فلسطين إلا حُجّاجا أو زائرين، بالإضافة إلى دفع 50 ليرة تركية، والتعهد بمغادرتها خلال 31 يوما من تاريخ أول زيارة لها.

كان تصريح "إسرائيل زانجويل" فيه جرأة وتحد كبيرين، حيث قال: "إن فلسطين وطن بلا شعب، فيجب أن تعطى لشعب بلا وطن، وأن واجب اليهود في المستقبل أن يُضَيّقوا الخناق على سكان فلسطين العرب حتى يضطروهم إلى الخروج منها"[4]، وقد تنبهت الحكومة العثمانية لتطلعاتهم، وعلى رأسهم منظمة أحباء صهيون، التي كانت تُجاهر صراحة بالدعوة للهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، واتخاذها وطنا لهم، الأمر الذي جعلها تتخذ خطوات عملية وجادة تجاه هذه المساعي اليهودية، حيث شددت من تعليماتها سنة 1882م إلى متصرف القدس، آمرة إياه بعدم السماح لأي يهودي روسي أو بلغاري النزول من السفينة التي نقلته إلى موانئ يافا، حيفا، حبرون، صفد وطبريا، مع عدم السماح له بالذهاب إلى أية أماكن أخرى

---

(1) شمس الدين العجلاني، **نظام الحاخام خانة**، بتاريخ: 2008/07/01، موقع مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، زيارة بتاريخ: 2021/12/10، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=139458&ac=2

(2) محمد شعبان صوان، **الدلالات العثمانية لصدور الوعد البريطاني وعملية تهويد فلسطين**، موقع تركيا بوست، بتاريخ: 2017/07/03، زيارة بتاريخ: 2021/12/09، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://turkiye-post.net/p-208536/

(3) وزارة الإرشاد القومي، **ملف وثائق فلسطين**، ج1، ط1، وزارة الإرشاد القومي (الهيئة العامة للاستعلامات)، القاهرة، 1969، ص 66. أيضا: (محمد عمارة، **في فقه الصراع على القدس وفلسطين**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2005، ص ص 41-42).

(4) محمد كمال الدسوقي وعبد التواب عبد الرزاق سلمان، **إسرائيل: قيامها-واقعها-مصيرها**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص 13.

في الدولة العثمانية عن طريق السفن، وقد كان رفض الحكومة العثمانية صارما، مما جعل من منظمة أحباء صهيون تسعى لإستعمال وساطة بعض الساسة الأمريكيين، قصد السماح لهم بالهجرة نحو فلسطين والاستيطان فيها"[1].

وللحد من محاولات اليهود الروس الذين هاجروا بأعداد كثيرة خلال عملية الإستيطان، سارعت الحكومة العثمانية بتاريخ: 21 جانفي 1883 بإصدار مذكرة وجهتها لجميع رؤساء البعثات الدبلوماسية في اسطنبول، تمنع من خلالها استيطان اليهود في فلسطين، ونتيجة لاعتراض الدول الأوروبية على هذه المذكرة، تم سحبها وتخفيفها، وذلك بإصدار قرارات جديدة سنة 1884 تقضي بالسماح لهم بدخول فلسطين وتحديدا الأماكن المقدسة، شريطة أن لا تزيد مدة إقامتهم عن شهر واحد لا غير، وكان لضعف الدولة العثمانية وكذلك الضغط السياسي من ممثلي الدول الأوروبية على الحكومة العثمانية، الدافع وراء تعديل بعض القوانين، وفي سنة 1887 استصدرت الحكومة جملة من القوانين الجديدة، تم بموجبها تمديد الإقامة للحجاج اليهود إلى ثلاثة (03) أشهر بدلا من شهر واحد[2].

ومن أجل التصدي لتحايل اليهود على القوانين، ومنعا لإستقرارهم في فلسطين تحت ذريعة زيارة الأماكن المقدسة، استحدث السلطان عبد الحميد الثاني نظام "الشارة الحمراء"، حيث كان على الزائر اليهودي منذ وصوله إلى فلسطين أن يسلم جواز سفره إلى السلطات العثمانية هناك ويتم استبداله مؤقتا ببطاقة حمراء اللون يسمح لحاملها بالإقامة في الأراضي المقدسة لمدة لا تزيد عن الثلاثة أشهر[3].

ورغم تشديد إجراءات الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، من قبل الحكومة العثمانية، فإن عدد اليهود فيها إستمر في الزيادة، ليشهد أرقاما مخيفة تدل على التسيب أو التواطؤ العثماني، حيث إرتفع عددهم ما بين سنتي 1882-1897 من 24 ألف إلى 50 ألف شخص، ليبلغ عدد الوافدين سنة 1905 وحدها 3450 وافدا يهوديا، الأمر الذي جعل أهالي فلسطين يقدمون شكوى ضد متصرف القدس، الذي كان حينها "رشيد باشا"، متهمين إياه بنقل الأراضي لليهود بطرق غير قانونية، حيث تم عزله سنة 1906، وعُيّن مكانه "علي أكرم بك" الذي قام فور توليه منصبه؛ بإرسال رسالة إلى إتحاد التحالف الصهيوني في اسطنبول، يبلغهم من خلالها بأمر منعه لأي عملية بيع غير قانونية للأراضي الفلسطينية لفائدة اليهود[4].

قابل فشل المساعي الصهيونية في إنتزاع فرمانا أو وعدا عثمانيا بالحصول على فلسطين واتخاذها موطنا لهم،-بسبب إصرار السلطان عبد الحميد الثاني على مواقفه في الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية-، فشل ذريع في الجانب الآخر للحكومة العثمانية في التصدي مرة أخرى للهجرة اليهودية، وإيقاف هذا الاستيطان الممنهج، وكان من أسباب هذا الفشل؛ هو ضعف جهازها الإداري في تطبيق القوانين التي تمنعهم من ذلك، تقديم اليهود الرشاوى للموظفين العثمانيين في فلسطين، عدم منع

---

(1) أحمد نوري النعيمي، **أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين**، ط1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مركز الدراسات الفلسطينية)، بغداد، 1982، ص 20.

(2) عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004، ص ص 237-238.

(3) أحمد نوري النعيمي، **الدولة العثمانية واليهود**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006، (ها) ص 93.

(4) أحمد نوري النعيمي، **أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين**، المرجع السابق، ص ص 61-63.

الحكومة العثمانية اليهود من شراء للأراضي في فلسطين بشكل تام، وتعاون بعض المسؤولين العثمانيين في متصرفية القدس مع الجمعيات الصهيونية العالمية.

وبظهور "ثيودور هرتزل" على مسرح الأحداث، بات نشاط اليهود ومساعيهم للحصول على فلسطين، يمتاز بالدقة، التنظيم والإستراتيجية، حيت كانت له أهداف محددة وخطة واضحة المعالم، فبدأ نشاطه بربط إتصالات؛ مع كل من وزير المستعمرات البريطاني "جوزيف تشامبرلن"، ووزير الخارجية اللورد "سالزبوري"، وبالرغم من الحصار الذي ضُرِب عليه من قبل بعض اليهود، مثل الحاخام "يعقوب شاؤول اليسار" والحاخام "موشيه هاليفي"، الذي أرسل له سنة 1895 برسالة بصفته كبير حاخامات القدس، يدعوه فيها إلى معارضة الحركة الصهيونية، والتي جاء فيها: "أود أن أخبرك أنه أصبح من المحظور حاليا، وبما يتماشى مع قوانين الحكومة، الإشتراك في صحيفة هستسفيراه (الصافرة)، خاصة أنها تنشر مقالات كثيرة عن الصهيونية التي نعارضها جميعا"، كما حرضه على مقاطعة زيارة هرتزل لفلسطين سنة 1902[1].

مَارَسَ الصهاينة داخل الدولة العثمانية في البداية؛ نشاطهم المتمثل في نشر أفكارهم بسرية تامة، بسبب مُعارضة الحكومة لكل الأنشطة القومية بما فيها النشاط اليهودي، إلا أنه وبداية من سنة 1906 بدأت الحركة تجهر تدريجيا بنشر أفكارها، ليزداد نشاطهم بوتيرة متسارعة، ويكشفون عنه بشكل علني بعد حدوث الثورة التركية بقيادة حركة تركيا الفتاة سنة 1908، أين نجح بعض زعماءها في الاتصال تدريجيا ببعض الشخصيات العثمانية من خلال مساعدة الحاخام "حاييم ناحوم" كبير حاخامات إسطنبول، بالإضافة إلى إتصالات أخرى مع مجلس المبعوثان العثماني اليهودي[2].

وبموجب القوانين التي طبقتها الحكومة العثمانية على رعاياها من اليهود، أصبح (الحاخام باشي) يمثل جميع اليهود في الدولة أمام الحكومة العثمانية، وتقع عليه المسؤولية في متابعة أوضاع أبناء الطائفة اليهودية، وأيضا المصادقة على إختيار الرؤساء المحليين، الذين ينتخبون من قبل ممثلين من "الملة" المحلية، علما أن هؤلاء لا تتم الموافقة على تعيينهم؛ إلا بعد صدور فرمان سلطاني من الحكومة، حيث كانت لهم مكانتهم في الهيئة الدينية الرسمية للدولة، وبحكم مناصبهم أصبحوا أعضاء في المجالس الإدارية في الولايات[3].

وتنفيذا لطلبات هرتزل التي دونها في كتابه "الدولة اليهودية"، قام الصهاينة بجهود دبلوماسية حثيثة لإقناع الدول الكبرى بممارسة ضغط سياسي على الدولة العثمانية؛ من أجل إنتزاع وعد منها بالحصول على وطن قومي لليهود يضمن لهم إستقلالهم الذاتي، إلا أن محاولات الدول الكبرى، التي استجابت للطلب الصهيوني باءت بالفشل، وقوبلت بالرفض القاطع من الجانب العثماني.

رغم الحظر الذي فرضه السلطان عبد الحميد الثاني على الهجرة اليهودية، إلا أن اليهود نجحوا في تأسيس أول مستعمرة لهم في فلسطين، وهي مستعمرة "ريتشون ليتسيون" Richon Lezion، واسمها يعني الأولى في صهيون، والتي تأسست سنة 1882 على يد مجموعة من الشباب القادمين من روسيا،

---

(1) صموئيل إتينجر، **اليهود في البلدان الإسلامية 1850-1950**، تر: جمال أحمد الرفاعي، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص 228.

(2) المرجع نفسه، ص 228.

(3) أحمد نوري النعيمي، **أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين**، المرجع السابق، ص 18.

لتتشكل بعدها مستعمرة "بتاح تكفا"، وتعني باب الأمل، كما أسس بعض المهاجرين منهم من بولندا مستعمرة "بيسود حمالاه"، ليتوزع اليهود الذين هاجروا نحو فلسطين في البداية على يهودا، السامرة، وشمال الجليل وجنوبيه، وقد كان تموين تلك المستوطنات الزراعية، وكذا الدعم المادي لسكانها من قبل أحد الأثرياء اليهود هو "ادموند دي روتشيلد" لمدة تفوق خمسين (50) سنة، ثم أسس بعد ذلك مستعمرة عسكرون، التي سميت تيمنا بذكرى والده "زكرون يعقوب" بالضفة الغربية لنهر الأردن[1].(ينظر الملحق رقم:02، 03، 04، 05 و06، ص ص 361-365).

وبما أن اليهود الصهاينة قد أوضحوا نيتهم المبيتة بتأسيس وطن قومي لهم بفلسطين، خصوصا بعد تأسيسهم لمنظمات عسكرية، فقد وقعت صدامات دامية بين الطرفين الفلسطيني واليهودي، وهو الأمر الذي دفع بقيام مجموعة من الوجهاء المحليين للقدس؛ بتقديم إلتماس إلى الحكومة المركزية في الآستانة؛ طالبوا من خلاله بمنعهم من الهجرة نحو فلسطين ومنعهم كذلك من شراء الأراضي من العرب في القدس، ولم يتأخر موقف السلطان عبد الحميد الثاني، حيث كان حاضرا في 1891/06/28 مُعلنا عن موقفه من القضية بالقول: "ليس من الجائز أن نسمح قبول اليهود في الدولة العثمانية لأنهم طردوا من كل مكان، لأن قبولهم يعني بأن هؤلاء سوف يُكَوّنون حكومة يهودية في القدس وما دامت هناك فكرة إرسال هؤلاء إلى الولايات المتحدة فمن باب أولى إرسالهم بواسطة السفن مباشرة"، كما منع السماح لليهود الروس من الدخول للأراضي العثمانية، لِيُغير من موقفه بعد سنتين ويصدر تعليمات تسمح لهم بزيارة القدس فقط دون الإقامة فيها[2].

وعلى الرَّغم من إخفاق جهود هرتزل عند السُّلطان عبد الحميد الثاني؛ فقد كتب قائلاً: "يجب تملُّك الأرض بواسطة اليهود بطريقةٍ تدريجيَّةٍ، دونما حاجةٍ إلى استخدام العنف، سنحاول أن نشجِّع الفقراء من السُّكَّان الأصليّين على النُّزوح إلى البلدان المجاورة بتأمين أعمالٍ لهم هناك، مع حظر تشغيلهم في بلدنا. إنَّ الاستيلاء على الأرض سيتمُّ بواسطة العملاء السِّرّيّين للشَّركة اليهوديَّة الَّتي تتولَّى بعد ذلك بيع الأرض لليهود. علاوةً على ذلك تقوم الشَّركة اليهوديَّة بالإشراف على التِّجارة في بيع العقارات، وشرائها، على أن يقتصر بيعها على اليهود وحدهم"[3].

إنَّ السلطان عبد الحميد الثاني كان يعرف أهداف الصَّهيونيَّة؛ حيث ورد في مذكَّراته السِّياسيَّة ما يلي: "لن يستطيع رئيس الصَّهاينة هرتزل أن يقنعني بأفكاره، وقد يكون قوله: "ستحلُّ المشكلة اليهوديَّة يوم يقوى فيها اليهوديُّ على قيادة محراثه بيده"، صحيحاً في رأيه، أنَّه يسعى لتأمين أرضٍ لإخوانه اليهود، لكنَّه ينسى أن الذَّكاء ليس كافياً لحلِّ جميع المشاكل.. لن يكتفي الصَّهاينة بممارسة الأعمال الزِّراعيَّة في فلسطين، بل يريدون أموراً مثل تشكيل حكومةٍ، وانتخاب ممثِّلين، إنّني أدرك أطماعهم جيّداً، لكنَّ اليهود سطحيُّون في ظنِّهم: أنَّني سأقبل بمحاولاتهم. وكما أنَّني أقدِّر في رعايانا من اليهود خدماتهم لدى الباب العالي، فإنّي أعادي أمانيهم، وأطماعهم في فلسطين"[4].

---

(1) عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق، ص 241.

(2) أحمد نوري النعيمي، **أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين**، المرجع السابق، ص ص 54-55.

(3) هدى درويش، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية: منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين**، ج1، ط1، دار القلم، دمشق، 2002، ص 319.

(4) السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية 1891-1908**، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986، ص ص 34-35.

كتب هرتزل قائلاً: "أقرُّ على ضوء حديثي مع السُّلطان عبد الحميد الثَّاني: أنَّه لا يمكن الاستفادة من تركيَّا إلا إذا تغيَّرت حالتها السِّياسيَّة، أو عن طريق الزَّجّ بها في حروب تهزم فيها، أو عن طريق الزَّجّ بها في مشكلاتٍ دوليَّةٍ، أو بالطَّريقتين معاً في آنٍ واحد"[1].

وعن القدس يقول السلطان عبد الحميد الثَّاني: "لماذا نترك القدس.. إنَّها أرضنا في كلِّ وقتٍ، وفي كلِّ زمانٍ، وستبقى كذلك، فهي من مدننا المقدَّسة، وتقع في أرضٍ إسلاميَّةٍ، لا بدَّ أن تظلَّ القدس لنا"[2].

وبناءً عليه اتَّخذ كلَّ التَّدابير اللَّازمة في سبيل عدم بيع الأراضي إلى اليهود في فلسطين، كما عمل جاهداً على عدم إعطاء أيِّ امتيازٍ لهم من شأنه أن يؤدِّي إلى تغلُّبهم على أرض فلسطين. وفي هذه الحالة لا بد أن تتكاثف جهود المنظَّمات الصَّهيونيَّة بغية إبعاده من الحكم. ويعزِّز هذا القول هرتزل عندما قال: "إنِّي أفقد الأمل في تحقيق أماني اليهود في فلسطين، وإنَّ اليهود لن يستطيعوا دخول الأرض الموعودة، ما دام السُّلطان عبد الحميد قائماً في الحكم، مستمرَّاً فيه"[3].

لكنّ ما يجب التأكيد عليه هنا هو أنّ الصّهاينة استعملوا كلّ الوسائل وأظهروا دهاء لا يضاهى وقد ساعدهم في تحقيق مشروعهم، تجزّؤ الإمبراطوريّة العثمانيّة حتّى أنّ الكثير منهم كانوا يقولون إنّ الاستيطان في أرض تعود لأقوام جاهلة متخلفة أمر يسير التّحقيق وليس حلما رومانسيّا. وبما أنّ تحقيق المشاريع يستدعي وسائل من أجل إنجازه، فإنّ الصّهاينة عملوا على تكوين الفرق المقاتلة وتدريبها في البلدان الأوروبية من قبل أن تبدأ الهجرة إلى فلسطين.

المطلب الثاني: مساعي الصهاينة أمام البريطانيين في منحهم فلسطين

لم ينس البريطانيون مساعدة "ناثان روثشيلد" لهم من خلال تمويله للحملة العسكرية بقيادة "ولنجتون" في معركة "ووترلو" ضد نابليون بونابرت، كما لم ينسو قبلها مساعدة اليهود لهم بتحويل أنجلترا لمملكة بروتستانتية، من خلال إنجاح ثورة "كروميل" وأنصاره من البروتستانت البيوريتان (بما تحمله الكلمة، من أفكار بشأن الإصلاح الديني الروحاني والسياسي الذي يطالب بتقييد سلطة الملك، وتحقيق الإستقلال للكنيسة إضافة إلى قناعتهم بأن العالم يقترب من نهايته وأن خلاص المسيحيين يتطلب عودة اليهود إلى الأرض المقدسة في فلسطين)، بقيادة الحاخام "منشه بن إسرائيل"، والتي على إثرها تم إعادتهم إليها ثانية سنة 1649م بعد أن طردهم منها الملك "إدوارد الأول" بموجب مرسوم ملكي سنة 1290م، والتي دخلوها أول مرة منذ العصور الوسطى، وتحديدا مع غزو وليام الفاتح لإنجلترا سنة 1066م[4]، حيث تدل الوثائق التي عثر عليها في كنيس "مولهايم" من بينها رسالتين، على العلاقات المتطورة بين الطرفين، وكانت الأولى مرسلة من "أوليفر كروميل" إلى الربي "بن عزرا برات" بتاريخ 16 جوان 1647م، هذا نصها: "في مقابل التمويل، سوف أعيد اليهود إلى إنجلترا، ولكن ذلك مستحيل طالما ظل تشارلز الأول حيا، ولا يمكن إعدامه دون محاكمة، ولا نملك الآن سببا وجيها لمحاكمته وإعدامه"، بينما حملت الثانية رد الربي "بن

---

(1) علي محمد الصلابي، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية**، المكتبة العصرية، بيروت، 2010، ص 62.

(2) السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني**، تقديم وترجمة. محمد حرب، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، عمان (الأردن)، 2019، ص 39.

(3) أحمد نوري النعيمي، **الدولة العثمانية واليهود**، المرجع السابق، ص 168.

(4) Anthony Ludovici, **The Jews in England**,Vol.3, Boswell Publishing Company, London, 1938. p.2.

عزرا برات" في: 12 يوليو 1648م، وكان نصها: "سوف نقدم التمويل اللازم حالما يختفي تشارلز، وتُعلن إعادة اليهود إلى إنجلترا، ينبغي إعطاء تشارلز فرصة للهرب، وحينئذ يكون القبض عليه ثانيا سببا وجيها لمحاكمته وإعدامه، والتمويل سيكون سخيا، غير أنه لا تفاوض حول شروطه قبل بدء المحاكمة[1].

وتقديرا من كرومويل لخدمات اليهودي الإنجليزي "أنتونيو فرناندیز كارفاخال" وجهاز مخابراته اليهودي الدولي في إنجاح ثورته، والإنتصار على الملك تشارلز الأول، منحه حق إحتكار توريد الأغذية والحبوب للبحرية البريطانية[2]، وكذلك بالتمويل الذي وفره حاخام أمستردام "منشه بن إسرائيل" لكرومويل، عبر بنوك اليهود في هولندا، وبالتنسيق مع كارفاخال في انجلترا، وبشبكة التجسس التي أقامها كارفاخال من اليهود ، وأعان بها كرومويل، أصبح منشه بن إسرائيل، كما يصفه المؤرخ اليهودي الألماني "هينريش جريتز": "الرجل الذي فاز بأنجلترا لليهودية"[3].

وقد كان لكتاب "أمل إسرائيل" Spes Israelis الذي ألفه "منشه" الأثر البالغ في البريطانيين، حيث ما تضمنه من نبوءات تخبر عودة الأسباط إلى وطنهم، والتي لا بد أن تتحقق وتكتمل، وكذلك من كل مكان في الأرض سوف يجمع الرب الأسباط في البلاد القريبة من الأرض المقدسة، وتحديدا في أشور ومصر، كما أخبر إشعياء، ومن هذين البلدين سيعودون إلى أورشليم (القدس)، كما تعود الطيور إلى أعشاشها، وأنه أيضا سوف يتوحد الأسباط في أرضهم تحت قيادة ملك واحد، هو الهامشيحاه بن داوود، وسوف تظل مملكتهم إلى الأبد، ولن يُخرجهم أحد من أرضهم بعد ذلك[4]، كما ساعد حكم النخبة الحاكمة التي كانت في عهد كرومويل واقعة تحت تأثير العهد القديم بشكل واضح، بدليل أنه عندما، شكل كرومويل برلمانا من الصالحين والقديسين في إطار إصلاحاته الداخلية سنة 1653م، كان هذا المجلس مكونا من سبعين شخصا حسب مجلس السنهدرين[5] اليهودي، وطالب الجنرال "هاريسون" General Hareson، وهو أحد أعضاء البرلمان بتطبيق التشريعات التوراتية في إنجلترا.

والحقيقة أن أخبار العودة والإجتماع بفلسطين، لم تكن سوى هدفا بعيد المدى لليهود، حاملا للمشروع اليهودي، وهذا دليل على أن مشروعهم يسير مع التاريخ ويلتبس بأحداثه في كل العصور ومع جميع الأمم، ولا شك أنه خلال العودة الثانية لليهود إلى إنجلترا، صارت هذه الأخيرة حاضنة لمشروعهم الذي سوف تتزعمه الحركة الصهيونية فيما بعد، وهو الأمر الذي أكده "ناحوم سوكولوف" بالقول: "يمكن القول بلا مبالغة، إنه كان خلف هذا الحدث الكبير عقيدة كتابية ومسيانية، وفي الحقيقة فإن إعادة توطين اليهود في إنجلترا هي المهد الذي نشأت فيه الصهيونية"[6].

---

(1) Archibald Ramsay, **The Nameless War**, Britons Publishing Company, London, 1952, p.11.

(2) بهاء الأمير، **بذور المشروع اليهودي في الشام**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2020، ص 180.

(3) Heinrich Graetz, **History Of The Jews**, Vol.5, Jewish Publication Society Of America, Philadelphia, 1895, p.19.

(4) Menasseh Ben Israel, **The Hope Of Israel**, Didecated By The Auther To The High Court, The Parliament Of England, And To The Council Of State, Printed By: R.I, For Livewell Chapman At The Crown In Popes Head Alley, London, 1652, p.53.

(5) السنهدرين: هي صيغة عبرية للكلمة اليونانية "سندريون" التي تعني مجلس. وقد كان هذا الاسم يطلق على الهيئة القضائية العليا المختصة بالنظر في القضايا السياسية والجنائية والدينية المهمة في المناطق التي كان يعيش فيها اليهود في فلسطين. ينظر(عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ج4، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 63).

(6) Nahum Sokolow, **History Of Zionism 1600-1918**, Vol.1, Longmans Green & Co., New York, Calcutta And Madras,1919, p.17.

كانت بريطانيا أول دولة أوروبية تحصل على تصريح رسمي بإقامة قنصلية بالقدس، حيث يذكر "ألبرت مونتفيوري هيامسون": "كان تنصيب قنصل لبريطانيا في القدس سنة 1839م أكثر الأعمال نفعا لليهود في الأرض المقدسة"، وبدأ البريطانيون العمل مباشرة، حيث يقول هيامسون: "إذا تعرض أي يهودي، سواء كان نمساويا أو فرنسيا أو من أي دولة أورروبية أخرى، لإضطهاد أو سوء المعاملة، وتَنَكَّرَ له قنصل دولته، يجب على القنصل الإنجليزي أن يضعه تحت رعايته ويتولى قضيته"، كما تم تكليف القنصل "يونج" في 31 جانفي 1839م بأن يُقدم الحماية لليهود، ويُعِد على جناح السرعة تقرير عن تعداد اليهود في فلسطين وأحوالهم، وإرساله إلى وزير الخارجية "بلمرستون"[1].

كانت مصالح اليهود وحمايتهم الشغل الشاغل لبريطانيا عن طريق قنصليتها في القدس، بل وصل الأمر إلى حد إنشغال القنصل البريطاني؛ بحمايتهم ورعايتهم على حساب المسيحيين من أهل القدس، الذين كرهوه لمواقفه تجاههم، وبحماية بريطانيا لهم سجل التاريخ سابقة لم يشهد لها القانون الدولي ولا الأعراف الدولية مثيلا، حيث وصفها المؤرخ اليهودي البريطاني هيامسون بالقول: "أن تضع دولة أجنبية تحت حمايتها رعايا دولة أخرى يقيمون في مناطق تابعة لدولة ثالثة"[2].

وفي 24 نوفمبر 1840م، أرسل وزير الخارجية بالمسترون رسالة إلى السفير البريطاني في الأستانة، بونسونبي إحتوت على ما يلي: "أرسل إلى معاليكم نسخة من المذكرة التي قدمتها لي الجمعية العامة لكنيسة اسكتلندا، وتدعوني فيها لإتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الشعب اليهودي في الشرق، خصوصا في سوريا/الشام، ولضمان حرية الإعتقاد، ودخول الإرساليات البروتستانتية إلى هذه المنطقة من العالم، وبخصوص هذه المذكرة ينبغي أن أشير لكم أنها أثارت إهتماما عميقا جدا في عقول عدد كبير من الأشخاص في المملكة المتحدة، وسوف يحوز السلطان مؤازرة طبقات عديدة وقوية في هذا البلد/بريطانيا، إذا قام بإصدار مرسوم أو تصريح، يمنح به هؤلاء اليهود حق الإستقرار في أي مكان يختارونه من المناطق التركية، خصوصا في سوريا/الشام، مع ضمان الأمن التام لأشخاصهم وممتلكاتهم، وحرية التنقل ذهابا وإيابا، ومن المرجح أن يُسهم مثل هذا التصريح إلى حد كبير؛ في منح الثقة لليهود الذين يرغبون في الإستيطان في فلسطين، إذا أعقبه موافقة الباب العالي على أن يرفع اليهود شكواهم إلى الحكومة التركية من خلال موظفي القنصلية البريطانية في أورشليم/القدس، أو من خلال السفارة البريطانية في الأستانة، ولا شك أن الحكومة التركية سوف تجني فوائد عظيمة لو إقتنع عدد كبير من اليهود الأثرياء بالمجيء والتوطن في المناطق العثمانية، لأن ثرواتهم سوف توفر أعمالا للناس، وذكاؤهم سيكون مفيدا في ترقية الصناعة، ومن ثم ستزدهر موارد الدولة"[3].

في الواقع، كان التماسك الاجتماعي والاستقرار للمجتمع الفلسطيني هو الذي دفع اللورد "بالمرستون"، في سنة 1840، عندما أنشأت بريطانيا قنصلية في القدس، إلى اقتراح إنشاء مستعمرة يهودية أوروبية "للحفاظ على المصالح الكبرى للإمبراطورية البريطانية[4].

---

[1] بهاء الأمير، المرجع السابق، ص ص 189-191.

[2] المرجع نفسه، ص ص 191-192.

[3] المرجع نفسه، ص 194.

[4] Joy Bonds et. al., **Our Roots Are Still Alive – The Story of the Palestinian People**, Institute for Independent Social Journalism, Peoples Press, New York, 1977, p.13.

إن توقيع "محمد علي" على إتفاقية لندن في 15 جويلية 1840م ساهم في إذكاء فتيل حركة إعادة اليهود إلى فلسطين في بريطانيا، وتحويلها إلى مشروع سياسي ممهدة لمولد الحركة الصهيونية، حيث يقول "ناحوم سوكولوف" عن ذلك: "بعد أن وقعت القوى الكبرى، في: 15 جويلية 1840م، إتفاقية لندن لإحلال السلام في شرق المتوسط، رفض محمد علي مقترحاتها، فاندلعت الحرب، واضطر محمد علي لتوقيع معاهدة لندن، في 18 جويلية 1841م، وتخلى عن مطالبه بخصوص سوريا، في مقابل أن يكون حكم مصر وراثيا في أسرته، وكانت هذه نقطة تحول شديدة الأهمية في تاريخ فلسطين، ففي هذه اللحظة صار في إمكان اليهود أن يستعيدوا أرضهم، إذا توافرت لهم منظمة تعمل من أجل تحقيق هذا المشروع، وإنجلترا هي البلد الوحيد في العالم في ذلك الزمان؛ التي كانت تحتضن هذه الفكرة، وقد أثارت هذه الأحداث التي تجري في الشرق إهتمام اللورد شافتسبري بشدة، وحفزته لبذل جهود أكبر"[1].

وحسب بهاء أمير يكون محمد علي بهذا العمل؛ قد ساعدهم في وضع المشروع اليهودي على الطريق الصحيح، من خلال معاهدة لندن، وقطع الشام عن مصر بتكوينه لدولته التي تستنزف الدولة العثمانية، وهو ما أدى إلى فتح فلسطين والقدس أمام اليهود، وجاهزيتها لإستقبالهم[2].

وبعد أسبوع من إتفاق لندن القاضي بإخراج محمد علي من الشام، كتب اللورد شافتسبري قائلا: "يبدو أن كل شيء قد صار جاهزا لعودة اليهود، وطريق ملوك الشرق قد أصبح مُعبدا، وإذا ضمنت القوى الغربية الخمس الحماية للجنس العبري، فسوف يعودون إلى فلسطين بأعداد كبيرة، وببركة الإله، سوف أقوم بإعداد مذكرة، وأدعمها بكل ما يمكنني جمعه من شواهد وبراهين، وواثقا من رحمة القدير وحكمته، سوف أضعها أمام وزير الخارجية"، وفي 24 أوت 1840م كتب شافتسبري في يومياته: "أخبرني بالمرستون أنه أرسل تعليمات إلى اللورد بونسونبي، لكي يبدأ في إجراء مفاوضات مع رشيد باشا في القسطنطينية/الأستانة، بخصوص حماية اليهود والسماح بعودتهم إلى فلسطين، وهذه مقدمة لتكرار مرسوم قورش (بعودة اليهود إلى فلسطين وبناء الهيكل)" [3].

قدم رئيس ديوان الملكة وعضو مجلسها الخاص شافتسبري في: 25 سبتمبر 1840م إلى وزير الخارجية بالمرستون مذكرة[4] رسمية مكتوبة معنونة بـ: "مخطط لإستعمار فلسطين"، إقترح فيها خطة لتسوية مسألة سوريا، دعا من خلالها إلى منح فلسطين لليهود، وبالرغم من فشل مسعاه، إلا أن هذه المذكرة صارت دليل ودستور للحكومات البريطانية جميعها في التعامل مع فلسطين.

وفي يوم 17 ماي 1854م قال أيضا شافتسبري: "لقد كتبت اليوم إلى السير "موشيه مونتفيوري"، لأعلم موقف اليهود من الخطة التي فاتحت فيها بالفعل "كلاريدون" (وزير الخارجية)، وأرسل "كلاريدون" إلى اللورد "ستراتفورد" (سفير بريطانيا في الآستانة)، لكي يحرك السلطان من أجل إصدار فرمان يمنح اليهود حق شراء الأراضي في سوريا، وسوف يكون ذلك شبيها بمرسوم قورش. الإمبراطورية التركية في طريقها للإنحلال سريعا، وجميع الأمم والقوميات في قلق، وسوريا ضائعة بلا سكان، وهذه المناطق الشاسعة والخصبة ستصبح بلا حاكم ولا قوة تسيطر عليها، ولا أحد يمكنه ملأها، لا الأوربيين ولا الأمريكان، ولا

---

[1] Nahum Sokolow, OP.CIT, p.125.

[2] بهاء الأمير، المرجع السابق، ص ص 206-207.

[3] المرجع نفسه، ص ص 191-192.

[4] للإطلاع على نص المذكرة المترجم كاملا، ينظر: (بهاء الأمير، المرجع السابق، ص ص 208-209).

الآسيويين، ولا الأفارقة، ثمة بلد بلا أمة، والإله بحكمته ورحمته يوجهنا الآن نحو أمة بلا بلد، شعبه المحبوب، أبناء إبراهيم وإسحاق ويعقوب"، وقد إستعار "إسرائيل زنجويل" (1864-1926) مقولة "فلسطين بلد بلا شعب، لشعب بلا بلد" ليتخذ منها هو والحركة الصهيونية شعارا لهما، حيث قال: "فلسطين بلد بلا شعب، واليهود شعب بلا بلد"[1].

لقد توضحت نوايا بريطانيا في دعم تأسيس الوطن القومي لليهود وإعادة إسكانهم بفلسطين، بتأسيس صندوق استكشاف فلسطين سنة 1864م، الذي كان تحت الرعاية الرسمية للملكة فكتوريا ملكة إنجلترا، كما ساهمت وزارة الحربية البريطانية بدعم هذا الصندوق أيضا من خلال تفريغ عدد من الضباط للعمل على تحقيق أهدافه وخصوصاً من المهندسين أمثال الكابتن "كلود كاوندر"، الكابتن "دارين تشارلز"، اللورد كتشنر"، و"ت.أ لورانس"، وقد أعلن مؤسسو الصندوق أنه مؤسسة تهتم بالبحث الدقيق والمنظم في الآثار والجيولوجيا والتاريخ؛ وعادات وتقاليد الأرض المقدسة ومطابقتها مع ما ورد في التوراة، بمعنى أن البحث العلمي يجري توظيفه لخدمة الأهداف التوراتية[2]، من خلال استعادة مجد فلسطين ومكانة القدس ومجدها وأبهتها، واستعادة أسماء الأماكن المذكورة في التوراة.

كما نشر الكابتن "دارين" عدة مجلدات من أهمها "إحياء القدس" و"مذكرات عملية مسح فلسطين"، بالإضافة كذلك إلى كتاب "أرض الوعد"، الذي دعا فيه إلى أن تتولى شركة الهند الشرقية، تنمية موارد فلسطين، وخصوصاً مواردها الزراعية والتجارية، كما دعا إلى تدريب المستوطنين اليهود على إدارة شؤونهم تمهيداً لتسلمهم حكمها وإدارة شؤونها[3].

كانت ألمانيا أول دولة طلب هرتزل مساعدتها في فلسطين، وذلك قبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول، عندما وصله خبر أن القيصر الألماني "ولهلم" ينوي زيارة فلسطين، فقدر أن السياسة الألمانية تولي اهتماماً كبيرا للسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية في المشرق العربي، وعلى الأثر أرسل هرتزل رسالة إلى دوق "بادن" الأكبر بتاريخ 1898/11/09 يطالبه من خلالها بمساعدة الحركة الصهيونية على تحقيق أهدافها[4]، واستجاب الألمان لكن جهودهم أمام الدولة العثمانية باءت بالفشل.

إنه ونتيجة لتصاعد الهجرة اليهودية من روسيا وأوروبا الشرقية إلى بريطانيا، خاصة منذ سنة 1881 سجل تحول في التوجهات الصهيونية، لا سيما بعد عمليات الإضطهاد ضد يهود روسيا، بعد محاولة اغتيال القيصر هناك، وكنتيجة لهذه الهجرة أبدت الأوساط الحكومية البريطانية انزعاجاً واضحا تجاه المسألة، فشكلت لجنة ملكية لتبحث الأمر، استدعي لهذه اللجنة هرتزل بتاريخ: 04 جوان 1902، للشهادة أمامها،

---

(1) Israel Zangwill, **The Return To Palestine**, New Liberal Review, London, 1901, p.628.

(2) أسعد رزوق، **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1974، ص 39.

(3) حسين عمر حمادة، **آثار فلسطين بين حرب الهياكل العظمية التوراتية اليهودية ووثائق الاكتشافات الأثرية العلمية والإدانة الدولية الكبرى**، منشورات دار قتيبة، دمشق، 1983، ص 59.

(4) حسن صبري الخولي، **سياسة الإستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين**، مج 1، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1973، ص 77.

فاستغل هرتزل اللقاء عارضا أمامها رؤيته لحل المسألة اليهودية قائلا: "إن مشكلة هجرة اليهود من شرق أوروبا لن تتوقف، فأين لهؤلاء اليهود أن يذهبوا؟ إن الحل الوحيد أن يوجد لهم وطن يُعترف به قانونيا وشرعياً كوطنهم هُمْ"، وكان "جوزيف تشامبرلين" (1836-1914) حينها وزيرا للمستعمرات و"آرثر بلفور" قد تسلم رئاسة الحكومة، وبتولي اللورد "كتشنر" زمام وزارة الحرب، تحولت بريطانيا من سياسة الإنتظار تجاه الدولة العثمانية إلى الدعوة صراحة بإحتلال فلسطين فورا، لتأمينها كجبهة أمامية للموقع البريطاني في مصر وكَجِسْر إلى الشرق.

كما شهدت هذه الفترة أيضا تولي "جيمس آرثر بلفور" (1848-1930) منصب وزارة الخارجية ورئاسة الوزراء البريطانية، والذي صرح أنه ليس من مصلحة أي بلد أن يكون فيه يهود مهما بلغت وطنيتهم وإنغماسهم في الحياة اليومية، الأمر الذي دفع بهم إلى مهاجمته واصفين تصريحاته بالمعادية للشعب اليهودي بأسره، ولعل ضغط اليهود هو ما دفع ببلفور في النهاية إلى أن يخطب ودهم ويتقي شرهم؛ بإستصداره للتصريح الذي عُرِفَ بإسمه في 1917/11/02م، وقبل هذا التاريخ كان "وايزمان" من المؤمنين بأن بريطانيا هي الدولة الوحيدة، التي قد تساعد الصهيونية على تحقيق أهدافها، وما أن سنحت الفرصة له للقاء مسؤولين بريطانيين حتى استغلها، ففي ديسمبر 1914م، بعد أن إجتمع مع "تشارلز سكوت" بوزيرين بريطانيين، "لويد جورج" و"هربرت صموئيل"، وهو أول يهودي يدخل الحكومة البريطانية، للبحث في مستقبل اليهود.

وعموما يمكن القول أن هذا التغيير في الحكومة البريطانية، قد فسح المجال واسعاً أمام المشروع الصهيوني لكي يتبلور وتكتمل فصوله، وذلك لأن "لويد جورج" كان من المؤيدين للمذكرتين اللتين تقدم بهما "هربرت صموئيل" إلى الحكومة البريطانية في النصف الأول من سنة 1915م بشأن الاحتفاظ بالسيطرة البريطانية على فلسطين بعد الحرب والسماح لليهود بالهجرة إليها. وازداد "لويد جورج" تمسكا بهذا الرأي علّه يستطيع التحرر من الإلتزامات التي فرضتها بريطانيا على نفسها تجاه حلفائها، بموجب تلك الإتفاقية بشأن فلسطين، وإخضاع البلد مع انتهاء الحرب لسيطرة بريطانيا وحدها[1].

تعود علاقة "لويد جورج" بوايزمان إلى أوائل سنة 1916م، عندما حدث نقص في نوع من المتفجرات، فاستدعى لويد جورج بصفته مسؤولاً عن التسليح "وايزمان"، وذلك بتوصية من سكوت، محرر مانشستر جارديان، وكلفه بإيجاد طريقة لإنتاج ذلك النوع من المتفجرات، ويروي لويد جورج في مذكراته عن الحرب أنه شعر بتقدير عميق لوايزمان بعد نجاحه في مهمته، وإنتاج ذخائر كانت ضرورية للمجهود الحربي البريطاني، وأبلغه أنه سيطلب من السلطات المختصة مكافأة له، إلاّ أن وايزمان أخبره أنه لا يريد مكافأة لنفسه بل لشعبه[2].

وفي إجتماع عُقِد بين الحكومة البريطانية والصهاينة والموجودين بها بتاريخ 1917/02/07م، بدأت مفاوضات رسمية بينهما حضرها عن الجانب الصهيوني اللورد روتشيلد، سوكولوف ووايزمان، بينما مثّل بريطانيا بصفته الخاصة فقط مارك سايكس عضو مجلس الحرب البريطاني، وخلال الإجتماع أعرب

(1) Clive Bigham, **The Prime Ministers of Britain 1721-1921**, E.P. Dutton, New York, 1922, p.341.
(2) George Lloyde, **The Truth About The Peace Treaties**, V. Gollancz, London,1938, p.1130.

معظم الصهاينة عن معارضتهم لإقامة أي حكم دولي في فلسطين، ورغبتهم في أن تحكم بريطانيا البلد وحدها، لأن اليهود على حد تعبير وايزمان في كل أنحاء العالم يثقون ببريطانيا، ويعلمون أن القانون والنظام سيسودان في ظل الحكم البريطاني، الذي لن يتدخل في النشاط الإستيطاني أو التطور الثقافي لليهود هناك، وذلك بعكس فرنسا التي تحاول فرض الروح الفرنسية في البلدان الخاضعة لحكمها، وأكد وايزمان في هذه الجلسة أن اليهود سيهاجرون إلى فلسطين لتأسيس أمة يهودية فيها ويُكَوِّنُون هناك يهوداً مائة بالمائة، لا عربًا ولا دروزًا ولا بريطانيين، وأن أي حكم في البلد لن يفرض أية قيود على الهجرة اليهودية إليه.

وفي 1917/07/18م قدم اللورد "روتشيلد" بالنيابة عن المجموعة الصهيونية إلى بلفور، بناء على طلبه مشروع قرار يتضمن إصدار تصريح رسمي وعلني يتبنى المطالب الصهيونية، من أجل عرضه على الحكومة، طالبا بموجبه من بريطانيا أن تعلن قبول مبدأ الإعتراف بفلسطين وطناً قومياً للشعب اليهودي، وكذلك طالب مشروع القرار بمنح القومية اليهودية حق الحكم الذاتي في فلسطين، وحرية هجرتهم إليها، وإقامة شركة استيطان يهودية لإعادة تأسيس البلد وتطويره اقتصاديًا على أن توضع التفاصيل لتنفيذ ذلك مع ممثلي المنظمة الصهيونية[1]، وفي نفس التاريخ قدم وايزمان رسالة مشابهة إلى مارك سايكس.

قررت الحكومة البريطانية في 1917/09/03م مبدئيا وبعد عدة تعديلات الإستجابة لإعلان تصريح يتبنى مطالب اليهود، مقترحة في النهاية تسهيل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، إلا أن ظروف الحرب أدت إلى تأجيله[2]، الأمر الذي لم يعجب الصهاينة مُواصِلين ضغوطاتهم واتصالاتهم، وبتاريخ 1917/10/03م قدم وايزمان وروتشيلد مذكرة أخرى إلى الحكومة البريطانية، لِيُثْبِعاهَا في 1917/10/09م ببرقية إلى الولايات المتحدة الإمريكية، يبلغ فيها "براندیس": "بأنه من الضروري، ليس فقط الحصول على موافقة الرئيس الإمريكي وتوصياته لإصدار التصريح دون تأخير، وإنما ينبغي على براندیس نفسه والصهاينة والإمريكيين، وكذلك بعض الصهاينة البارزين في أمريكا إعلان تأييدهم أيضا"[3].

وفي1917/10/31م اجتمعت الحكومة البريطانية مُقِرة موقفها النهائي من طلبات الصهاينة، لِيُعلن بلفور بتاريخ 1917/11/02م بصفته وزيرا للخارجية التصريح الذي عرف بإسمه "وعد بلفور"، وبعد مصادقة الحكومة البريطانية على هذا القرار، اتجه سايكس نحو وايزمان الذي ينتظر بالقرب من مكان الاجتماع مبشرا إياه، "دكتور وايزمان أنه صبي، ويصف وايزمان ردة فعله على هذه البشرى بقوله: "حسنا لم أحب هذا الصبي في البداية، إنه لم يكن كما توقعت"[4].

---

(1) Weizmann Chaim, **Trial and Error The Autobiography of Chaim Weizmann,** Shocken Books Inc., New York, , 1960, p.356.
(2) George Lloyde, **War Memories**, Vol.2, Odham Press, London, 1938, p.348.
(3) Weizmann Chaim, OP.CIT, p.260.
(4) Ibid, p.262.

إن التصريح الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يعدو أن يكون تصريحا سياسيا لا يقوم على سند شرعي، وليست له قيمة قانونية ولا يلزم إلا الجهة التي أصدرته، كما أنه لا يتمتع بأية قيمة قانونية في العلاقات الدولية للأسباب التالية:

1. إن الحكومة البريطانية كدولة منتدبة على فلسطين ليس لها الحق في أن تتنازل عن أي جزء من إقليم الدولة الخاضعة للإنتداب.

2. اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس العصبة ولجنة الانتداب العامة بأن السيادة على الأقاليم الخاضعة للإنتداب ثابتة لشعوب تلك الأقاليم وليست للدولة المنتدبة.

3. إذا كان تصريح بلفور يقضي بإنشاء دولة يهودية في فلسطين، فإنه يكون متناقضا تماما مع الأسس التي قام نظام الانتداب من أجلها.

4. إذا كان تصريح بلفور يعني إنشاء دولة يهودية في فلسطين، فانه يتعارض مع موقف دول الحلفاء، التي اعترفت مع عصبة الأمم مستقلة بفلسطين دولة عربية.

5. إن تصريح بلفور لا يعدو أن يكون أكثر من تصريح صادر من دولة إلى فرد، لا تدخل هذه العلاقة في نطاق العلاقات الدولية، كما أنه يتعارض مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

أما فيما يخص قرار الإنتداب البريطاني على فلسطين، فإن الفقه الدولي قد اثبت أن الدولة المنتدبة لا تملك حق السيادة على الشعب الفلسطيني، فهي ثابتة للشعب الفلسطيني الخاضع للإنتداب، وأنه ليس من حق الدولة المنتدبة أن تفرض أو ترتب حقوقا للغير على فلسطين، وبذلك كانت هذه أولى خطواتها العملية في مشروع بريطانيا ويهود العالم لإعادة اليهود إلى الأرض المقدسة وإستعادتهم لأورشليم وتأسيس الدولة اليهودية.

في لقاء مع نظيرها الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" بلندن يوم 2017/11/02، خلال إحتفالات الذكرى المئوية لـ"وعد بلفور" صرحت رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي" إن: "المملكة المتحدة فخورة بدورها الذي لعبته في تأسيس دولة إسرائيل"، مضيفة "نستذكر اليوم مرور 100 عام على وعد بلفور بفخر وإحترام"، مشيرة أن "العلاقات والصداقة بين لندن وإسرائيل مستمرة في التطور على مدار أعوام طويلة"[2].

وخلال مؤتمر القمة العربي المنعقد بنواكشوط بتاريخ 2016/7/25 طالب رئيس دولة فلسطين محمود عباس، من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المساعدة في إعداد ملف قانوني لرفع قضية ضد

---

[1] محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 24.

[2] مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، فلسطين اليوم (نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني)، عدد: 4452، يوم: 2017/11/03، بيروت، 2017، ص 28، اطلع عليها عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.alzaytouna.net

الحكومة البريطانية لإصدارها وعد بلفور، وتنفيذه كسلطة انتداب بعد ذلك، الأمر الذي تسبب في نكبة شعبنا وتشريده، وحرمانه من العيش في وطنه، وإقامة دولته المستقلة[1].

والواقع أن بريطانيا بصفتها سلطة للإنتداب، قامت بالإخلال بكل إلتزام رئيسي ورد في صك الإنتداب تجاه الأصل، أي الإقليم الفلسطيني والشعب الفلسطيني، في الوقت الذي قامت برعاية الإستثناء، وهو "الوطن القومي اليهودي". وهنا تقع المسؤولية القانونية لبريطانيا، أي أن مسؤوليتها القانونية تقوم على الإخلال بالتزام دولي على نحو مقصود ومبرمج وهادف، وهو أنها قامت بكل ما من شأنه بحرمان الشعب الفلسطيني من تطوير مؤسساته، ومصادرة وبناء قدراته الذاتية والإنتاجية لكي يكون قادرا على ممارسة حق تقرير مصيره، وفي الوقت ذاته، عدّلت قوانين الأراضي لتسهيل إنتقال الملكية العقارية إلى المستوطنين الأوروبيين، وشرّعت قوانين للهجرة، الجنسية والإقامة لتمكين المستوطنين من اكتساب الجنسية الفلسطينية والإقامة فيها مع حق التملك والعمل، وسهّلت لهم تطوير مؤسساتهم العسكرية والإقتصادية والإدارية التي كانت جاهزة للإنقضاض على مؤسسات الدولة، حين غادرت سلطة الإنتداب الإقليم الفلسطيني. إن تصرفات سلطة الإنتداب كان سلوكا يتناقض مع إلتزاماتها بالمحافظة على الحقوق المدنية والدينية، والحقوق الأخرى للجاليات غير اليهودية في فلسطين[2].

وحتى لا تذهب جهود البريطانيين بعد إستصدارهم تصريح بلفور سدى، ومن أجل كسب ود الصهاينة في الحرب العالمية الأولى، واستغلالا لميزة الدعاية لهذه المغازلة البريطانية للصهيونية، أُلقيت منشورات فوق الأراضي الألمانية والنمساوية، كما تم توزيع منشورات على الجنود اليهود في جيوش ألمانيا وحلفائها في أوروبا الوسطى، معلنين أن "ساعة الفداء اليهودي قد حانت...يعطي الحلفاء أرض إسرائيل لشعب إسرائيل...هل ستنضم إليهم وتساعد في بناء وطن لليهود في فلسطين؟ ...توقفوا عن محاربة الحلفاء الذين يقاتلون من أجلكم ومن أجل جميع اليهود...انتصار الحلفاء يعني عودة الشعب اليهودي إلى صهيون"[3].

وعلاوة على ذلك، اعترف وايزمان وبعد عدة سنوات، لم يتردد كل من بلفور ورئيس وزرائه ديفيد لويد جورج في إخبار الزعيم الصهيوني أنه باستخدام عبارة "الوطن القومي" في الإعلان، "كنا نعني دولة يهودية"[4].

كان التحيز البريطاني لليهود صارخ، وفي بعض الأحيان عنيف وقاس، وحتى لو كان ضد رعاياهم مهما بلغت مناصبهم السامية في الدولة، وهو الأمر الذي حدث لوزير الدولة لشؤون الهند "إدوين مونتاجو" والذي هو يهودي، حيث تمت تنحيته من منصبه، عندما جادل بأن نظام الحكم في ظل الانتداب البريطاني يميز ضد العرب لصالح الأقلية اليهودية الصغيرة، لأنه كما يتضح من وثائق مجلس الوزراء في هذه الفترة،

---

(1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، **الرئيس يطلب مساعدة العرب لرفع قضية ضد بريطانيا لإصدارها وعد بلفور**، زيارة بتاريخ:2021/12/05، متاح على الرابط الآتي:
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=Xkwerxa698517224031aXkwerx

(2) أنيس فوزي قاسم، **وعد بلفور في القانون الدولي**، حلقة نقاش"وعد بلفور: مئوية مشروع استعماري.. أي مستقبل للمشروع الصهيوني؟!"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بالاشتراك مع المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، والمركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، بيروت، 2017/11/17.

(3) Aharon Cohen, **Israel and the Arab World**, 1stEd, Funk & Wagnalls Co., New York, 1970, p.124.

(4) Anthony Nutting, **Balfour and Palestine, a legacy of deceit in The Balfour Project**, Site of The Balfour Project, written in: 8/7/2013, (accessed On 05/12/2021) Via-Link: http://www.balfourproject.org/balfour-and-palestine/

لم تَنْوِ الحكومة البريطانية أبدًا السماح للأغلبية العربية بأي تصويت في تشكيل مستقبل بلدهم. وقد كتب بلفور إلى لويد جورج في فيفري 1919 مُعبرا: "نقطة ضعف موقفنا هي بالطبع أننا في حالة فلسطين نرفض عمداً وبحق قبول مبدأ تقرير المصير". وأضاف أنه إذا تمت استشارة السكان الحاليين، فإنهم سيعيدون "بلا شك" حكمًا مناهضًا للصهيونية. وردًا على "جورج ناثانييل كرزون" (1859-1925)، قال بلفور ذلك بشكل قاطع: "في فلسطين، لا نقترح حتى الخوض في شكل التشاور مع رغبات السكان الحاليين للبلاد...القوى الأربع العظمى ملتزمة بالصهيونية. والصهيونية، سواء كانت صحيحة أم خاطئة، جيدة أم سيئة، متجذرة في تقاليد طويلة الأمد، في الاحتياجات الحالية، في الآمال المستقبلية، ذات أهمية أعمق بكثير من رغبات وأحكام مسبقة لـ: 700.000 عربي الذين يعيشون الآن في تلك الأرض القديمة"[1].

وبالمقابل، فإن الحكومة البريطانية وعلى لسان رئيسة وزرائها، تيريزا ماي، أكدت ما يلي: "إننا نشعر بالفخر من الدور الذي لعبناه في إقامة دولة إسرائيل"، ونشعر كذلك بـ"الفخر" بالذكرى المئوية لصدور "وعد بلفور"، بل أقامت احتفالاً مهيباً بهذه المناسبة بحضور رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، كما أصدرت الحكومة البريطانية بيانا ردّت فيه على المطالبين بالاعتذار عن إصدارها ذلك التصريح بقولها: "إن تصريح بلفور هو بيان تاريخي، ولا تعتزم حكومة صاحبة الجلالة الاعتذار عنه، نحن فخورون بدورنا في خلق إسرائيل". وذكرت الحكومة أن التصريح صدر في الحرب العالمية الأولى، وفي فترة أفول نجم الإمبراطورية العثمانية"، وفي هذا السياق فإن تأسيس وطنٍ قوميٍ للشعب اليهودي في الأرض التي لهم بها علاقة تاريخية ودينية قوية كان عملاً صائباً وأخلاقياً أيضاً". إلا أن الحكومة لم تشرح لماذا كان صائباً أو أخلاقياً إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بالذات وفي تلك الفترة التاريخية. ولم تتردد الحكومة البريطانية في ردها أن تذكرنا بأن تصريح بلفور قد طالب بحماية الجاليات غير اليهودية في فلسطين "ولاسيّما حقهم في تقرير مصيرهم"، إلا أنها لم تحلل لنا الأسباب التي فشلت فيها بريطانيا من إنجاز هذه الحماية لا سيّما وهي دولة الانتداب في تلك الفترة[2].

ساهم الانتداب البريطاني وبشكل ممنهج ومدروس، في انتهاج أربعة مناهج رئيسة في سياسته لتثبيت الكيان الصهيوني في فلسطين تمثلت في:

1. حق انتزاع الأراضي الفلسطينية:

تمحورت منهجية هذه السياسة حول الأراضي؛ كما يلي:

- فتح باب التشريعات على مصراعيه بفتح السياسية البريطانية أمام اليهود ليتملكوا قطاعات كبيرة وواسعة في فلسطين.

- تشجيع وحشد اليهود في الأراضي الموات "الأميرية" التي بلغت آنذاك نحو 45% "تقديرا" من مساحة فلسطين، حيث أصدرت قانون الأراضي الموات المؤرخ في 16 فيفري 1921 والذي يقضي بتعديل التشريعات العثمانية فيما يتعلق بهذه الأراضي. (ينظر الملحق رقم:07، ص 366).

(1) Anthony Nutting, OP.CIT.
(2) Ibid.

●حياد الدستور الفلسطيني الذي أصدرته إدارة الانتداب البريطانية عن الأهداف التي سطرت له، إذ وضع كل ثروات فلسطين الطبيعية من المعادن، المناجم والأنهار تحت تصرف المندوب السامي البريطاني وبشكل مطلق.

●خُوّلت للمندوب السامي كل الصلاحيات، في أن يؤجر أو يهب الأراضي العمومية لمن يشاء. وتحقيقاً للنزاهة والإنصاف البريطاني فإن الدستور الفلسطيني اشترط أن يتم كل ذلك وفق ما جاء في صك الانتداب، وعليه فقد كان من البديهي أن تكون كل هذه الهبات لصالح الكيان الصهيوني؛ إذ أن سياسة الانتداب البريطاني آنذاك كانت قائمة على هدف انتزاع الأراضي من أصحابها الأصليين بيد ومنحها للكيان الصهيوني باليد الأخرى. وقد شكل قرار المندوب السامي البريطاني "هربرت صمويل" بإلغاء القوانين العثمانية، التي كانت تمنع اليهود من امتلاك الأموال غير المنقولة في فلسطين الأساس، الذي استند عليه اليهود في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، ومصادرتها، والتي كانت تبلغ نحو(13.500.000) كيلومترًا مربعا والتي تتجاوز نصف مساحة فلسطين، بينما تحتفظ بريطانيا تحت مسمى الأراضي "الأميرية" بنحو (12.000.000) كم^2، ويقتصر الوجود اليهودي على مساحة (650) ألفًا كم^2[1].

●تعمدت إدارة الانتداب، منذ منتصف العشرينات إلى سن تشريعات خاصة بانتزاع واقتلاع الأراضي من يد ملاكها وأصحابها العرب، استولت من خلالها بريطانيا على مساحات كبيرة وشاسعة من الأراضي تحت مسوغات وذرائع متفاوتة؛ منها القيام بتوسيع الطرق المؤدية من وإلى المستعمرات الإسرائيلية، واحتياج المشروعات الصهيونية للأراضي وذلك من أجل استكمال منشآتها، فعلى سبيل المثال، القيام بانتزاع لمنشأة روتنبيرج لتوليد الكهرباء؛ مساحة 18 ألف دونم من الأراضي الخصبة المملوكة للعرب تحت ذريعة توسيع تلك المنشأة.

2. دعم وتشجيع الهجرة اليهودية

كان لإنتزاع البريطانيين للأراضي من أيدي أصحابها ومنحها كهبة للصهاينة، قد أغرى العديد من المهاجرين اليهود بالقدوم إلى فلسطين، كما شجعت إدارة الانتداب الهجرة الصهيونية، من خلال فتحها المجال واسعاً لقدوم المهاجرين تحت مسمى؛ أن صك الانتداب يشجع على الهجرة اليهودية، وبذريعة أن اليهود القادمين ذوي كفاءات فنية، علمية، تقنية ومهنية عالية، وباستطاعتهم المساهمة في تقدم وترقية البلاد. كما غضت سلطة الانتداب الطرف في كثير من الأحيان عن الهجرة غير الشرعية، وسمحت بالتجاوزات العددية المقررة وخاصة في الظروف التي بدأت تشهد صعود الحكم النازي في ألمانيا. وحينما كان عدد اليهود مع بدء الانتداب في فلسطين 50 ألف بتعداد أقل من 7% من السكان، واجهت بريطانيا تحديات كبيرة في تطبيق مخططها بتهويد فلسطين، والقاضي بإقامة الوطن القومي لليهود، نتيجة الفارق الكبير بين عدد السكان العرب، واليهود باعتبارهم أقلية قومية، إلا أنها تغلبت عليها بفتح أبواب الهجرة أمامهم من شتى أنحاء العالم، محدثة تفوقًا يهوديًا في عدد السكان.

وضعت بريطانيا فلسطين تحت الحكم العسكري، منذ أواخر سنة 1917 وحتى نهاية جوان 1920، ثم حولتها إلى الحكم المدني، وعينت اليهودي الصهيوني "هربرت صمويل" أول مندوب سام لها (1920-1925)، حيث شرع في تنفيذ المشروع الصهيوني ميدانيا، وتابع المندوبون "السامون" المسيرة نفسها، غير

[1] مأمون شحادة، **دور بريطانيا في تثبيت الكيان الصهيوني في فلسطين**، ديوان العرب، بتاريخ: 2009/02/18، زيارة بتاريخ: 2021/12/05، متاح عبر الرابط الآتي: https://diwanalarab.com/

أن أكثرهم سوءً ودهاءً ونجاحا في التنفيذ كان "آرثر واكهوب" (1931-1938)، حيث وصل المشروع الصهيوني في عهده إلى درجات خطيرة، بعد أن شجعت بريطانيا الهجرة اليهودية، فزاد عدد اليهود من 55 ألفا (08 % من السكان) سنة 1918 إلى 650 ألفا (31 % من السكان) سنة 1948[1]، كما أسهمت تلك السياسة بتهجير العديد من الفلسطينيين قسرًا تحت تهديد العصابات الصهيونية، والنفوذ العسكري البريطاني الداعم لها، وتم الاستيلاء على أملاك وأراضي النازحين، وكذلك إقامة المستوطنات لاستيعاب اليهود المهاجرين، وهكذا استمرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبتسهيل من حكومة الانتداب التي ساعدتهم على امتلاك الأراضي بعدة طرق منها: كان تسجيل الأراضي العربية يتم باسم الدولة المنتدبة، ولم تسجل باسم صاحب الأرض رغم إثبات ملكيته لها.

- استخدام بريطانيا للقوة العسكرية ضد العرب من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم والرحيل عنها، كما حدث في وادي الحوارث قرب طولكرم، وسهل مرج بن عامر.

- التضيق الاقتصادي البريطاني على المُلاك بفرض ضرائب باهضة على الأراضي، مما أوقع صاحب الأرض تحت طائلة الديون التي لم يستطيع سدادها، فيضطر لبيعها لسداد الديون المتراكمة عليه، مسهلة بالمقابل لليهود شراء الأراضي العربية، من خلال منع المزارعين الفلسطينيين من تصدير منتجاتهم حتى تتدهور أسعارها، ولا يتمكنون من تسديد الديون والضرائب فيضطروا لبيعها لليهود.

- شراء المنظمة الصهيونية لأراض مسجلة لعائلات لبنانية وسورية بثمن بخس، قدرت مساحتها بآلاف الدونمات، كما هو الحال مع عائلات آل سرسق وآل التيان وآل خوري وغيرهم، حيث شهدت سنتي 1868 و1869 تحولا، بنقل ملكيات حوالي 17 قرية من أراضي مرج عامر لآل سرسق وآل توييني، وهي الأراضي نفسها التي سُلبت فيما بعد، إضافة إلى أراض لآل سلام، وآل تيان، وآل الخوري، وآل القباني، وآل عمران، وآل الصباغ، وغيرهم إلى الجمعيات الصهيونية[2].

استطاع الصهاينة شراء أكثر من نصف مليون دونم في الفترة الواقعة بين 1931–1935، وقد بلغت مساحة الأراضي التي سيطر عليها اليهود حتى سنة 1947 حوالي 6.8 % من مساحة فلسطين، والتي قدرت بحوالي 1.588.365 دونما سواء أكان عن طريق البيع أم عن طريق منحها كهبة من حكومة الانتداب لليهود.

3. التشجيع والدعم للمشروعات الاقتصادية اليهودية.

مواصلة لسياستها الخاصة بتهويد أرض فلسطين، خصت سلطة الانتداب الشركات والمنشآت الصهيونية بالكثير من امتيازات المشروعات الاقتصادية التنموية الكبرى في فلسطين، لتصبح وتتحول فيما بعد إلى عصب القطاع التنموي، الاقتصادي، الإنمائي والصناعي مع قيام الدولة، وأهم هذه المشروعات والمنشآت؛ كانت منشأة روتنبيرج للكهرباء، منشأة استغلال مياه البحر الميت، ومشروع منطقة الحولة. ومن خلال ذلك يتضح أن فكر الرأسمالية الصهيونية تَصَيَّدَ الأراضي الخصبة والمواقع ذات البعد الإستراتيجي؛

---

(1) قسم الأرشيف والمعلومات: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص 08.

(2) بلال عوض سلامة، **في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2021، ص 40.

كمنطقة الجليل والحولة لتؤسس عليها مشروعاتها ومنشآتها الاقتصادية برعاية بريطانية، سمحت سلطات الإنتداب للصهاينة وحدهم دون غيرهم، من خلال عقود الامتياز التي امتازت بها تلك المشروعات، باحتكار كل الثروات بما فيها الثروات المعدنية وغير المعدنية. ونتيجة لهذه الصفة العنصرية الاحتكارية؛ تمكن الكيان الصهيوني في النهاية من وضع يده على كل الموارد الطبيعية لتلك البلاد، وقد ساعدت هذه المشروعات المشروع الصهيوني من عدة جوانب، فمن جانب ساهمت في إنشاء المزيد من المستوطنات على حساب الأراضي العربية، كما قامت بفتح الآفاق لآلاف المهاجرين الجدد للعمل فيها، إذ أن نصوص دستور الوكالة اليهودية لا تجيز العمل لغير اليهود في هذه المشروعات، وساعد على ذلك الإعفاء الضريبي للسلع والموارد التي تستوردها هذه الشركات، إضافة إلى دعم، تشجيع وتوسيع الصناعات اليهودية، مما أدى إلى إرتفاع الإنتاج الصهيوني أمام تراجع الصناعات العربية التي واجهتها عقبات تقنية[1].

4. قمع الشعب الفلسطيني

قامت السلطات البريطانية بقمع المقاومة الفلسطينية، والتصدي لثورتي البراق 1929، والقسام 1936، ودعم جرائم العصابات الصهيونية، والتي من أشهرها "الأرغون" و"شتيرن" و"الهاغاناه"، ومصادرة أراضيهم، وتسهيل ارتكاب المجازر لإجبار الفلسطينيين على النزوح عن أرضيهم قصد مصادرتها، وعند انسحاب بريطانيا من فلسطين منهية بذلك إنتدابها، تركت الأراضي الأميرية تحت تصرف الوكالة اليهودية، والتي سلمتها أيضا الإدارة في كامل المناطق التي إنسحبت منها، المطارات، ومستودعات السلاح، الأمر الذي شَكَّلَ انتهاكًا خطيرًا لالتزاماتها بالحفاظ على السلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي بموجب نص المادة: 22 من عهد العصبة.

إن مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، وحتى قيام دولة إسرائيل، قد أطلق العنان لبدء الاستيطان الفعلي فيها، حيث تم تكثيف عمليات تملك اليهود للأراضي الفلسطينية، وتدفق الهجرة اليهودية، إذ شهدت هذه المرحلة الموجات الثالثة، الرابعة والخامسة من هذه الهجرات، وهو ما أدى إلى ضياع أرض فلسطين، وفق تخطيط صهيوني وإدارة بريطانية جسدته على أرض الواقع، لتثبيت اليهود فيها[2]

المطلب الثالث: إعلان قيام دولة إسرائيل

عند الساعة الرابعة زوالا من يوم 14 ماي 1948م، فاجأ المجلس اليهودي المُجتمِع في تل أبيب العالم وبالخصوص العرب، بتصريحهم أن القيام الفعلي للدولة الصهيونية؛ سيكون في الساعة الثانية عشرة من صباح يوم 15 ماي 1948م، وهو ما تم فعلا، حيث جاء في وثيقة الاستقلال: "وإننا لنقرر أنه ابتداءً من اللحظة التي ينتهي فيها الانتداب الليلة، ليلة 6 ماي العبري عام 5708 حسب التقويم العبري، الموافق 15 ماي عام 1948 ميلاديا، وإلى أن تقام سلطات الدولة المنتخبة والنظامية طبقا للدستور الذي يضعه المجلس التأسيسي المنتخب في موعد لا يتأخر عن مطلع أكتوبر عام 1948، يقوم مجلس الشعب مقام مجلس الدولة المؤقت وتكون هيئته التنفيذية، أي مديرية الشعب-هي الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية التي تسمى

[1] مأمون شحادة، المرجع السابق.
[2] المرجع نفسه.

إسرائيل"[1]، مع العلم أن هذا التاريخ كان اليوم المحدد سلفا من بريطانيا لإنهاء إنتدابها على فلسطين، ليكون هذا الحدث بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير، بعد سلسلة من الضربات والهزائم، جعلت العرب ينظرون إلى ضياع فلسطين دون أن يحركوا ساكنا. (ينظر الملحق رقم: 08، ص 367).

في البداية أطلق الصهاينة على الأرض التي إحتلوها؛ إسم "إسرائيل"، وهي تسمية استعارتها من التوراة للتدليل على الإسم العبري لفلسطين؛ الذي هو "إيرتس يسرائيل" أي "أرض إسرائيل"، إلا أن هذه التسمية لقيت موجات من النقد، الشيء الذي دفع بحكومة "بن غوريون"، وهي الحكومة الأولى في الدولة الناشئة، إلى تغيير الإسم إلى "دولة إسرائيل"، ولهذه التسمية الأخيرة التي تم ترسيمها، بدلا من "الدولة اليهودية" التي اختارها هرتزل، أسباب نذكر منها:

1. إيجاد تناسق بين إسم "دولة إسرائيل" كمصطلح سياسي، والاسم العبري لفلسطين "أرض إسرائيل" كمصطلح جغرافي.

2. المواطنة داخل دولتهم الناشئة حديثا، لا تنطبق على العناصر اليهودية فحسب، على أساس الانتماء الديني، وإنما أيضاً على كل من يقيم داخل إسرائيل من العرب الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، حيث اعتبر هؤلاء العرب في عداد المواطنين الذين يتمتَّعون بالجنسية الإسرائيلية، وبذلك يكونون قد آثروا الصفة العنصرية الكامنة في إسم إسرائيل على الصفة الدينية في لفظ "اليهود"[2].

3. إن مصطلح "الدولة اليهودية" يثير إشكالية على مستوى الجغرافية السياسية للدولة المعلنة، فالدولة المملكة التي ظهرت قديماً باسم "مملكة يهودا"، لم تكن تشمل إلا القسم الجنوبي من فلسطين من دون ساحل البحر، الأمر الذي لا يفي بحاجات المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي في السيطرة ليس فحسب على جغرافية فلسطين التاريخية، وإنما أيضاً يتجاوزها إلى المجال العربي المجاور بما يستجيب لحاجات الدولة في الأمن العسكري، السياسي والاقتصادي[3].

4. إطلاق الصفة "الإسرائيلية" على الدولة يفتح طريق الهجرة إليها أمام العديد من عناصر اليهود العلمانيين في الشتات اليهودي، فهؤلاء يفرّقون بين اليهودية كهوية ثقافية حضارية واليهودية الدينية التي ترى في الدين اليهودي العامل المقرر في تكوين الجماعة اليهودية. من هنا، أصدرت الحكومة الإسرائيلية «قانون العودة» في الخامس من جويلية 1950، الذي أصبح بموجبه اليهودي المقيم خارج إسرائيل، هو الآخر "إسرائيليا". وعليه، فقد ارتسمت وفق هذا القانون المعادلة الآتية: كل يهودي هو إسرائيلي، ولكن ليس كل إسرائيلي يهودياً. وبموجب هذه المعادلة بات كل يهودي مقيم داخل إسرائيل أو خارجها هو إسرائيلي بشرط إعلان ولائه لإسرائيل. من هنا اكتسبت تسمية الدولة بـ"دولة إسرائيل" كمصطلح سياسي معاصر، دلالة مختلفة تماماً عن الدولة اليهودية التوراتية المحدودة، وكذلك عن الدولة اليهودية الدينية التي تضم كل يهود العالم على أساس الرابطة الدينية وحدها[4].

---

(1) الكنيست الإسرائيلي، **وثيقة الإستقلال**، زيارة بتاريخ: 2021/12/14، متاح على الرابط الآتي:
https://m.knesset.gov.il/ar/About/Pages/Declaration.aspx

(2) رشاد عبد الله الشامي، **إشكالية الهوية في إسرائيل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، الكويت، 1997، ص ص 113-114.

(3) محمد مراد، "الدولة اليهودية": إشكاليات الهوية، الجغرافيا السياسية، الديمغرافيا"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد: 75، جانفي 2011، بيروت، ص 47.

(4) المرجع نفسه، ص ص 47-48.

قد بلغ تأييد الغرب لإعلان اليهود لدولته مبلغه، حيث لم تمض دقائق معدودات على الإعلان الصهيوني، حتى أعلن الرئيس الإمريكي "هاري ترومان" تأييده لهذا الإعلان معترفا بإسرائيل دولة ذات سيادة، لتكون بذلك الولايات المتحدة أول دولة تعترف بإسرائيل كدولة مستقلة في 14 ماي 1948، بإصدر رئيسها بيان إعتراف عقب إعـــلان إسرائيل الاستقـلال فـــي نـفـس الـتـــاريـخ، وقـــد تـم تـــأسيس العلاقـــات الدبلوماسيـــة بين الطرفين، عندما قدم السفير الأمريكي "جيمس غروفر ماكدونالد" أوراق اعتماده في 28 مارس 1949[1].(ينظر الملحق رقم: 09، ص 370).

وبالرغم من تأخر الإتحاد السوفياتي عن الموقف الإمريكي، إلا أنه أعلن تأييده لقيام دولتهم بعد ثلاثة أيام؛ في الـ 18 من ماي 1948، ليكون بذلك أول دولة تمنحها اعترافًا قانونيًا كاملًا، وهو الذي كان أبرز الرافضين منذ عهد لينين للأهداف الصهيونية الرامية إلى تأسيس كيان سياسي لها فوق الأراضي الفلسطينية، لتتوالى بعد ذلك الإعترافات بها كدولة ذات سيادة من العديد من الدول. (ينظر الملحق رقم: 10، ص 372).

لقد تظافرت عدة جهود في خلق دولة اليهود؛ فمنها ما كان يعتمد على نشاط اليهود في حد ذاتهم، من مخططات وتنظيمات، وإستراتيجية دقيقة محددة الأهداف والمعالم، وكذا في ظل تهاون الدولة العثمانية وغفلتها، عما يحاك ضدها من مخططات لإنتزاع هذا الوطن عن جسمها أو حتى تواطؤ بعض موظفيها لمتصرفية القدس تحديدا، بالإضافة إلى خيارات ورغبة الدول الكبرى في زرع جسم غريب داخل الأمة العربية حتى لا تأخذ بزمام التطور مستقبلا، وأيضا إيمانا من بعض دول الغرب بالصهيونية المسيحية أين يشترك الصهاينة اليهود والمسيحيون في عقائد دينية كالإيمان بالمسيح المخلص.

وقد كان لـ: "ثيودور هرتزل"، الذي سعا إلى إيجاد حل لمشكلة اليهود مسيرة متواصلة، في تأسيس الدولة اليهودية، وبالرغم من أنه لم يكن لديه أي موارد مالية، أو قوة سياسية، يعتمد عليها لتحقيق ما يجول في خاطره، وكان يدرك أن النقاشات الأيديولوجية، أو نشر المقالات في الصحف اليهودية محدودة الانتشار، لن يحدث أي تغيير في وضع يهود أوروبا، لذا كان بحاجة ماسة إلى خطوة تسهم في تحريك المجتمع الأوروبي، وإحداث تغير جوهري في وضع الشعب اليهودي، الذي سيهجر أرض الشتات، ويعود حسبه إلى أرضه، ونتيجة لإستحواذ هذه الفكرة على جل اهتمامه، عكف على وضع كتابه (دولة اليهود)، الذي أنجزه في غضون خمسة أيام من 13 حتى 17 جوان 1895، ليتمكن من كتابة المسودة الأولى، التي كانت صفحاتها الخمس بمثابة خطاب موجه إلى عائلة روتشيلد.

وانطلاقا من قناعته، بأن كتابه يتضمن أسسا يمكن أن تحدث ثورة في حياة الشعب اليهودي، كتب يقول: "لقد خشيت على نفسي، في بعض الأحيان من الجنون، الأفكار التي سكنتني، كانت أشبه بعاصفة هوجاء أرّقتني، ورغم أن حياة الإنسان لا تكفي لتحقيق كل شيء، بيد أنني سأترك هنا إرثا روحيا لكل شخص"[2].

وضع في كتابه أسس دولة نموذجية مثلما يراها، حيث قال في مقدمة الكتاب: "ينبغي أن أحمي خطتي، لئلا ينظروا إليها على أنها رسم لمدينة فاضلة، فهي ليست دولة مثالية نموذجية... ويخيل إلى أن وضع اليهود في مختلف الأماكن، سيئ للغاية، الأمر الذي لا يجعل لأي مقدمات أخرى أي ضرورة، مؤكدا

---

[1] موقع السفارة الأمريكية في إسرائيل، **السياسة والتاريخ**، زيارة بتاريخ: 2021/12/13، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://il.usembassy.gov/ar/our-relationship-ar/policy-history-ar/

[2] يوآل رفائيل، المرجع السابق، ص ص 14-15.

على أن إيجاد حل قومي-سياسي، للمسألة اليهودية، هو هدف تاريخي، تحقيقه منوط باليهود أنفسهم فقط"، ويقول حول ذلك: "اليهود الذين يتطلعون إلى إقامة دولتهم، سيحظون بها وسيكونون جديرين بها"[1].

كان هرتزل على يقين تام بحل المشكلة اليهودية، حيث ذكر في النص الأصلي لكتابه قائلا: "بمقدوري حل المسألة اليهودية، أعرف أن الأمر يبدو أشبه بضرب من الجنون، وأدرك أنهم سيتهمونني، بادئ الأمر، بالجنون ولأكثر من مرة، إلى أن تثبت للجميع، حقيقة كل ما أقول"، إلا أنه ربط هذا الحل من خلال اللعب على وتر دعم الدول الكبرى، مؤكدا على أن حل المسألة اليهودية، ينبغي أن يكون جزءا من السياسة الدولية[2].

لقد وصف خطته بالقول أنها: "بسيطة في المبدأ، ومعقدة في التنفيذ"، مؤكدا على أن نجاحها مقرون بضرورة توفر عنصرين مهمين أولهما: "الهيئة اليهودية"، التي ستعمل كهيئة سياسية، تكون مسؤولة عن المسائل الوطنية، وعلى وجه الخصوص، المفاوضات السياسية، والتي عليها أن تتفاوض مع حكومات، يتوقع أن توافق على منح اليهود "سيادة على أرض محايدة"، وتتولى عندئذ إدارة شؤونها كحكومة مؤقتة، في حين كان على الشركة اليهودية، لعب دور شركة "تشارتر" التي ستتم إقامتها في لندن، وفقا للقوانين البريطانية، برأسمال يصل إلى 50 مليون جنيه إسترليني، وستستخدم كمصدر مالي لتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها، وثانيهما: "شركة يهودية"، تعمل كمؤسسة إدارية وظيفية، تدير شؤون الهجرة، اليهودية، وتتولى مهمة تصفية أملاك اليهود في الشتات، وتأسيس مجتمع يهودي، في الأرض الجديدة[3].

في رواية "الأرض القديمة الجديدة" Altneuland التي صدرت سنة 1902، وصف هرتزل بالتفصيل شكل "الدولة اليهودية"، متوقعا أن تقوم سنة 1923، حيث تحدث فيها عن دولة نموذجية من النواحي الأدبية، الاجتماعية، التجارية، العسكرية وجميع شؤون الحياة اليومية، وقد فَضَّل أن يكون شكل الحكم ملكيا ديمقراطيا أو جمهوريا أرستقراطيا، فالشعوب باعتقاده، غير مهيأة للديمقراطية المطلقة، ويرى أن اليهود ليسوا أفضل من بقية شعوب العالم[4]، متجاهلا بهذا الطرح فكرة شعب الله المختار.

أما الأرض التي ستقام عليها الدولة اليهودية مستقبلا، فقد قرر هرتزل، أن تكون ملكا قوميا، ولن تكون تحت ملكية خاصة إلى الأبد، كما تناول مسألة الدين والدولة، بالدعوة إلى ضرورة الفصل بينهما، وتحقيقا لتطلعاته التي تتعارض مع أي صورة للثيوقراطية-أي الحكم الديني في الدولة، يدعو إلى تبجيل الحاخامات، ومنحهم أكبر قدر من الاحترام والتقدير، مع عدم السماح لهم في المقابل بالتدخل في إدارة أي من شؤون الدولة، لتنحصر مهامهم داخل الكنس فقط، تماما مثلما يتمركز الجيش في ثكناته ولقد رسم في مخيلته صورة لجيش صغير نسبيا قوامه 10% من الشعب.[5]

---

(1) يوآل رفائيل، المرجع السابق، ص ص 15-16.

(2) المرجع نفسه، ص 16.

(3) المرجع نفسه، ص ص 16-17.

(4) المرجع نفسه، ص ص 17-18.

(5) المرجع نفسه، ص ص 18-19.

وقد أكد المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في "بازل" بسويسرا تكاثف اليهود وتوحدهم حول كل من ينادي بتأسيس وطن قومي لهم، حتى أن هرتزل قال عنه: "في بازل أسست الدولة اليهودية"، وهو ما أكد عليه أيضا "دافيد بن غوريون"، من خلال العبارات، التي أطلقها في إطار خطاب ألقاه سنة 1947، بمناسبة مرور خمسين عاما على عقد المؤتمر الصهيوني الأول بالقول: "في هذا المؤتمر، أعيدت نشأة الشعب اليهودي، الذي يدرك حقيقة كونه شعبا، ويعلن رغبته في أن يكون ثانية، ككل الشعوب، مستقلا في وطنه"، والذي عقد في صيف سنة 1897 لمدة ثلاثة أيام متواصلة، إذ تَمَّ فيه لأول مرة تكوين هيئة يهودية منظمة، كافحت من أجل إقامة دولة للشعب الذي تشتت بين مختلف الأمم، ونفي من "أرضه" –حسب زعمهم- قبل ذلك بألف وثمانمائة عام، ليقرروا مصيرهم بأنفسهم، وليحددوا المسار الذي سينتهجونه، والذي تحققت نتائجه بعد خمسين عاما، عندما تقرر خلال اجتماع الهيئة العمومية للأمم المتحدة، إقامة دولة يهودية لشعب إسرائيل في أرض-إسرائيل[1].

وفي كتاب التحرر الذاتي، الذي ألفه الزعيم اليهودي "يهودا ليف ليئون بينسكر"، ذكر ما يلي: "إن شعب إسرائيل في المهجر، ليس شعبا حيا، بل هو شبح شعب، يخيف أمم العالم، وهذا الخوف إلى جانب عوامل اقتصادية واجتماعية، هو المنهل الذي تستقي اللاسامية جذورها منه، وحل مشكلة اللاسامية، يكمن في السعي من أجل التحرر الذاتي، الصحوة القومية، وتثبيت اليهود في أرض تكون لهم، وليس في الحملات الإعلامية، التي تشجب كراهية اليهود"، ونظرا لأهمية هذا الكتاب فقد قال عنه هرتزل: "لو قرأت كتاب (التحرر الذاتي)، لما وضعت كتاب دولة اليهود"[2].

وبتسليم حركة "أحباء صهيون" المشعل للحركة الصهيونية، التي قال عنها هرتزل: "سبقت الحركة الصهيونية هرتزل الذي لم يكن يعلم بنشاط جمعيات "حوففي تسيون"[3] التي أقيمت في روسيا نهاية القرن التاسع عشر، والتي دعت إلى الهجرة إلى أرض إسرائيل والاستيطان فيها"، عندما بعث نشطاء حركة "محبة صهيون" في جوان 1896، من مدينة (مينسك) الروسية، كتابا إلى الحركات الصهيونية في شتى أنحاء أوروبا، جاء فيه: "لقد أدرك "محبو صهيون" الوطنيون في السنوات الأخيرة الماضية، أن الطريق الذي نسير فيه، ليس هو الطريق الصحيح... فالعمل على أرض الواقع يفتقر إلى الوحدة والتكاتف، بسبب غياب أسس نظرية مبلورة على نحو جيد... المؤتمرات التي عقدت حتى الآن، لم تتمكن من تعديل هذا الوضع السيئ، لأنها تمحورت حول شؤون عملية، ولم تطوق المسألة اليهودية من كافة جوانبها"[4].

---

[1] يوآل رفائيل، المرجع السابق، ص ص 20-21.

[2] المرجع نفسه، ص ص 21-22.

[3] كلمة عبرية تعني، أحباء صهيون أو هواة صهيون، وقد أطلق هذا الإسم على جمعيات صهيونية نشأت في روسيا سنة 1881 بعد صدور قوانين مارس التي فرضت قيوداً على الأقلية اليهودية هناك بين سنتي 1881 -1883، وعلى حركة المهاجرين اليهود من روسيا وبولونيا ورومانيا إلى فلسطين (الهجرة الأولى 1881 – 1904)، وكان هدف هذه الحركة محاربة اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، و"العودة إلى صهيون". وقد اتخذت من عبارة "إلى فلسطين" شعاراً لها، ودعت إلى الاستعداد للهجرة لشراء الأراضي فيها، ومساعدة الاستيطان اليهودي هناك. وقد عدت بمثابة همزة الوصل بين ما أطلق عليه "طلائع" الصهيونية في منتصف القرن التاسع عشر وبداية الصهيونية السياسية مع ظهور تيودور هرتزل وانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول سنة 1897. ينظر: (الموسوعة الفلسطينية، **أحباء صهيون**، بتاريخ: 2013/05/20، زيارة بتاريخ: 2021/11/29، متاح على الرابط الآتي: https://www.palestinapedia.net/

[4] يوآل رفائيل، المرجع السابق، ص 23.

وبهذا يكون هرتزل أول من نجح في استقطاب الاهتمام الدولي بالقضية اليهودية وحوَّل الشعب اليهودي إلى لاعب على الساحة السياسية الدولية. والحركة الصهيونية التي نشأت على أساس المبادرات التي قدمها هرتزل أقامت لها هيئات، آليات تنظيمية، سياسية واقتصادية لتنفيذ رؤيتها وإيديولوجيتها.

إن هذه الحركة حددت وأعلنت هدفها الرئيس؛ المتمثل في إقامة الوطن القومي للشعب اليهودي على أرض إسرائيل على أساس "خطة بازل"، إلى جانب الحركات التي رفضت فكرة إحياء الوطنية اليهودية، انضوت تحت مظلة الصهيونية مجموعات مختلفة مثل الصهيونية الدينية والصهيونية الاشتراكية، والتي كانت تسعى إلى تحقيق الهدف ذاته؛ وهو إقامة وطن قومي لليهود، وهي المبادرة التي توّجت بإقامة دولة إسرائيل سنة 1948 [1].

ومما لا يدعو مجالا للشك أن جوهر فكرة الصهيونية يتمثل في "إعلان إقامة دولة إسرائيل" من خلال "وثيقة الاسقلال" التي تمت تلاوتها في 14 ماي 1948، وإعلان قيام الدولة في اليوم الموالي.

إن الصهاينة لم تكن لتكفيهم السيطرة على فلسطين وحدها، بل طموحهم كان وسيبقى أكبر من ذلك، بدليل عدم تصورهم أو وضعهم لحدود إسرائيل، وهو الأمر الذي يجعلنا نؤيد الإعتقاد الذي يزعمونه في تصور دولتهم من خلال ما جاء في سفر التكوين: "من نهر مصر إلى نهر الفرات العظيم"[2]، وبهذا يصر المتدينون من الإسرائيليين على أن حدود إسرائيل؛ قد أنشأها الله مرة واحدة وإلى الأبد[3]، والتصريح الذي ورد في الكتاب السنوي لسنة 1955 لدولة إسرائيل حينما وردت فيه الفقرة التالية: "إن إنشاء الدولة الجديدة لا يلغي بأي حال من الأحوال الحدود التاريخية لأرض إسرائيل"، حتى أن "ديفيد بن غوريون" أنكر حدوث أي عدوان خلال حرب 1967، كون سيناء حسب مفهومه "ترتبط تاريخيا بفلسطين، وأنه لا يمكن أن يرتكب الإنسان عدوانا على نفسه"[4].

يصر الصهاينة بأن اليهود في جميع البلدان يشكلون كيانًا قوميًا واحدًا وليس مجرد طائفة دينية، وأن هذا الكيان القومي له الحق في تقرير المصير، والذي يحق له ممارسته من خلال استعادة وطنه التاريخي أو "الذي منحه الله"، أرض إسرائيل، ومع ذلك، فإنه يمكن تفنيد هذا الطرح الصهيوني من خلال طرح السؤال التالي: هل يشكل مجموع اليهود أمة بالمعنى العلماني الحديث، ينطبق عليها حق تقرير المصير القومي؟

وللإجابة عليه يمكن القول بأن هذا الادعاء بالأمة هو في أحسن الأحوال مشكوك فيه للغاية، وقد تم إنكاره في الواقع من قبل العديد من اليهود أنفسهم، الذين أكدوا بشكل مقنع أن الهوية اليهودية ليست قومية ولكنها في الأساس مسألة ارتباط ديني أو خلفية، وقد أنكر الصحفي البارز والعضو البارز في اللجنة

---

[1] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، **هرتزل والحركة الصهيونية**، زيارة بتاريخ: 2021/11/20، متاح عبر الرابط الآتي: https://mfa.gov.il/mfaar/informationaboutisrael/thehistoryofthejewishpeople/thehistoryinbrief/pages/herzl%20and%20zionism.aspx.

[2] سفر التكوين، الإصحاح (18)، الفقرة: 15.

[3] Oliver Leaman, **Jewish thought: an introduction**, 1st Ed, Routledge, New York, 2006, p.155.

[4] مارتين مونو، **إسرائيل كما رأيتها**، تر: حليم طوسون، ط1، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1972، ص20.

الخارجية المشتركة لليهود البريطانيين "لوسيان وولف"، جهود حاييم وايزمان للحصول على ما كان يُعرف باسم وعد بلفور، عندما واجهه بكتابة رسالة مقلقة إلى جيمس دي روتشيلد بتاريخ 31 أوت 1916[1].

[1] Moshé Machover & Others, "Zionism, Israel, And Anti-Semitism Dangerous Conflation", Current Issues in Depth, Issue N^{O}. 2, The Institute for Palestine Studies, Washington, 2019, p.07.

المبحث الثالث: تطبيق نظام الفصل العنصري تجاه الفلسطينيين

المطلب الأول: إعلان تطبيق نظام الفصل العنصري على الفلسطينيين

بمجرد الإعلان عن تأسيس دولة إسرائيل؛ بدا واضحا توجهها نحو سياسة الفصل العنصري، تجاه مختلف القوميات غير اليهودية في فلسطين، وبدرجة أكبر العرب والمسلمين منهم، وقد استمد الصهاينة عنصريتهم من الكتاب المقدس، حيث جاء في سفر العدد: "فَتَطْرُدُونَ كُلَّ سُكَّانِ الأَرْضِ مِنْ أَمَامِكُمْ، وَتَمْحُونَ جَمِيعَ تَصَاوِيرِهِمْ، وَتُبِيدُونَ كُلَّ أَصْنَامِهِمِ الْمَسْبُوكَةِ وَتُخْرِبُونَ جَمِيعَ مُرْتَفَعَاتِهِمْ* تَمْلِكُونَ الأَرْضَ وَتَسْكُنُونَ فِيهَا لأَنِّي قَدْ أَعْطَيْتُكُمُ الأَرْضَ لِكَيْ تَمْلِكُوهَا* وَتَقْتَسِمُونَ الأَرْضَ بِالْقُرْعَةِ حَسَبَ عَشَائِرِكُمْ. اَلْكَثِيرُ تُكَثِّرُونَ لَهُ نَصِيبَهُ وَالْقَلِيلُ تُقَلِّلُونَ لَهُ نَصِيبَهُ. حَيْثُ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ"[1]، ومما لا يدعو أي مجال للشك، أن هذه الفقرات تشير إلى إلزامية الحرب، وهو ما أكده موسى بن نحمان[2] في فكرة تبرير الحرب، عندما يصف الحرب لغزو الأرض بأنها حرب إلزامية، وليست شيئًا يجب القيام به، عندما نشعر بالرغبة في القيام بذلك، بل واجب علينا في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن، بالرغم من أن هناك نصوصا أخرى مثل Megillat Esther تخالفه في هذا الطرح، وتأخذ بالتوجه القائل، بأن هذا الالتزام الإيجابي يكون إلزاميًا فقط، عندما يعيش اليهود في الأرض وليس بعد أن يتم نفيهم، ومنه يُعتقد أن الالتزام بالعيش في إسرائيل كان مجرد وصية، وبالتالي لا يلزم ذكره على وجه التحديد[3].

لقد توضحت نوايا هرتزل العنصرية، من خلال ما ورد في مذكراته حول كيفية تهجير وطرد الفلسطينيين من أرضهم في مذكراته سنة 1895 بالقول: "عندما نحتل الأرض التي ستجلب منافع فورية إلى الدولة التي ستقبلنا، علينا أن نستولي -وبصورة لطيفة- على الملكية الخاصة في الأرض التي تخطط لنا. سنسعى لتهجير السكان المعدمين عبر الحدود من خلال تدبير الوظائف لهم في بلاد الإنتقال، لكننا سنمنعهم من القيام بأي عمل في بلدنا. أن أصحاب الأرض سيحتفلون بنا، وعمليتا الإستيلاء على الملكية وترحيل الفقراء ينبغي أن تجريا معا بصورة متمكنة وحذرة"[4].

كما سار على خطاه "إسرائيل زنجويل" حين صرح بشكل علني في خطاب ألقاه بمدينة مانشستر حول رأيه بشأن عملية الترحيل بالقول: "إن لفلسطين كما هي قائمة سكانها الآن، وفي قضاء القدس من كثافة السكان الآن ما يفوق كثافة السكان في الولايات المتحدة مرتين، إذ فيه إثنان وخمسون نسمة في الميل المربع الواحد، وليس منهم سوى 25 في المائة من اليهود. لذا علينا أن نستعد لطرد القبائل العربية، صاحبة الملكية، بحد السيف كما فعل أجدادنا"[5].

---

(1) سفر العدد، الإصحاح (33)، الفقرات 52-53-54.

(2) ويُعرف أيضاً باسم "نحمانيدس" وكذا اسم "رامبان"(1194-1270)، وهو أحد كبار حاخامات اليهود، وكان حاخام جيرونا في أراجون (إسبانيا)، وكان يُعَد أكثر علماء اليهود اطلاعاً وثقافة في عصره، وقد كتب تعليقات على التلمود كما كتب دراسة قبَّالية في مراسم الحداد. وعارض موسى ابن نحمان دراسة الفلسفة، ولكنه طالب بعدم تحريم دراسة كتابات موسى بن ميمون، وقد استقر نحمانيدس في فلسطين سنة 1267 حيث كتب تعليقاً على العهد القديم يعتمد أساساً على العقل، وإن لم يستبعد القبَّالاه تماماً، وقد كان موسى بن نحمان من أوائل المفكرين القبَّاليين الذين نادوا بتناسخ الأرواح، فأعطى الفكر القبَّالي شرعية، وهو ما ساهم في ذيوعه وهيمنته فيما بعد على الفكر الديني اليهودي. ينظر: (عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مج 5، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 236).

(3) Oliver Leaman, OP.CIT, p.155.

(4) نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني 1882-1948**، مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، 1992، ص 11.

(5) المرجع نفسه، ص 12.

ومن المثير للاهتمام أن نتذكر أيضًا أن جابوتنسكي قد حدد اندفاعه الاستعماري في عقيدة نقاء الدم، موضحا هذا في رسالته حول الحكم الذاتي: "يستحيل على الرجل أن يندمج مع أناس تختلف دمائهم عن دمه لكي يندمج، يجب أن يغير جسده، يجب أن يصبح واحداً منهم بالدم. لا يمكن أن يكون هناك استيعاب. لن نسمح أبدًا بأشياء مثل الزواج المختلط لأن الحفاظ على السلامة الوطنية مستحيل إلا عن طريق النقاء العرقي ولهذا الغرض سيكون لدينا هذه الأرض حيث سيشكل شعبنا سكانًا طاهرين عرقياً"، وذهب جابوتنسكي كثيرا في تفسيره لهذا الموضوع مفصلا إياه بالقول: "مصدر الشعور القومي ... يكمن في دم الرجل ... في نوعه العنصري والفيزيائي وفي ذلك وحده. ... تتحدد النظرة الروحية للرجل بشكل أساسي من خلال بنيته الجسدية. لهذا السبب نحن لا نؤمن بالاستيعاب الروحي. من غير المعقول، من وجهة النظر المادية، أن يهودي مولود لعائلة من دم يهودي نقي يمكن أن يتكيف مع النظرة الروحية لألماني أو فرنسي. قد يكون مشبعًا تمامًا بهذا السائل الألماني، لكن نواة بنيته الروحية ستبقى يهودية دائمًا"[1].

لم يقتصر تبني المذاهب الشوفينية عن النقاء العرقي ومنطق الدم على جابوتنسكي أو التحريفيين، بل وضع الفيلسوف الليبرالي "مارتن بوبر" صهيونيته بالتساوي، مكانه في إطار العقيدة العنصرية الأوروبية بقوله: "أعمق طبقات كياننا يحددها الدم. إن أعمق تفكيرنا وإرادتنا ملوَّنة به"[2].

تشير "الصنداي تايمز" في عددها الصادر في 1969/6/15، بأن "غولدا مائير" (1898-1978) صرحت بما يلي: "... ليس هناك شعبٌ فلسطيني ... ولم يكن الأمر أنَّنا جئْنا وأخرجْناهم من الدّيار واغتصبنا أرضهم، فلا وجود لهم أصلا".

والواقع أن عدم وجود دستور معتمد في إسرائيل؛ ليس محض صدفة، بل هو تخطيط ممنهج من الصهاينة، وذلك لجملة من الأسباب أهمها:

1. أن "بن غوريون" أراد عدم صياغة دستور؛ لأنه يضطر لأن يُرسِّم الأملاك، وخاصة ما يتعلق بملكية الأرض، لأن أغلبية الأراضي قبل سنة 1948 كانت باسم الفلسطينيين، وفي حال وجود دستور، تؤول تلقائيا هذه الأراضي لأصحابها الفلسطينيين.

2. إن وجود دستور؛ يجبر إسرائيل على تحديد حدود دولتها، وهذا ما لا يريده بن جوريون؛ فقد كان يطمح لتحقيق حلم الدولة العبرية من البحر إلى النهر.

3. أن تأثير التيارات والأحزاب الدينية على عدم إقراره، كان كبيرا، بما يتعلق بمشروعهم "أرض إسرائيل الكبرى"، فقرار التقسيم آنذاك، لم يكن يتماشى ومشروعهم الاستيطاني الكبير.

4. عدم توفر ظروف تؤكد استقرار الأجهزة الإدارية والقضائية في إسرائيل[3].

---

[1] Jabotinsky's Letter on Autonomy, 1904. Cited in Lenni Brenner, **The Iron Wall: Zionist Revisionism From Jabotinsky to Shamir**, Zed Books Ltd, London,1984 p.29.

[2] Lenni Brenner, **The Iron Wall: Zionist Revisionism From Jabotinsky to Shamir**, Zed Books Ltd, London,1984 p.31.

[3] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (WAFA)، **قوانين الأساس بعد عام 1948**، زيارة بتاريخ: 2021/12/18، متاح على الرابط الآتي:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4898

ومن هنا لا يختلف إثنان على أن الحركة الصهيونية، هي حركة عنصرية هدفت في طروحاتها إلى إنشاء دولة قائمة على أساس عنصري، لا تتسع سوى لليهود وحدهم، وهو الأمر الذي تم لها فعلا، إذ بمجرد إعلان تأسيس هذه الدولة التي كان للصهيونية الدور الرئيس في نشوئها، طبقت أفكارها العنصرية بدون تردد، حيث بدأت في سن القوانين العنصرية الواحدة تلو الآخرى تدريجيا إلى غاية يومنا هذا.

الواقع أنّ قوانين إسرائيل العنصرية تشكل مجتمعة؛ أساس النظام العنصري المفروض على الشعب الفلسطيني ككل، بما في ذلك الفلسطينيون على كلا جانبي الخط الأخضر، إضافة إلى اللاجئين والمنفيين المحرومين من حقهم في العودة إلى بلادهم، وقد دونت هذه القوانين في تشريعات الكنيست والأوامر العسكرية التي تحكم الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المطلب الثاني: أهم النصوص القانونية العنصرية المطبقة على الفلسطينيين

فبالرغم من أن إعلان الدولة العبرية، دعا إلى إقرار دستور، بتاريخ لا يتجاوز 1 أوت 1948، وإصدار رئيس الحكومة المؤقتة "دافيد بن غوريون" آنذاك؛ أمرا ينص على استمرار سريان مفعول قوانين الانتداب البريطاني، بما لا يتعارض مع التغيير الناشئ عن إقامة الدولة، وتحديده للجمعية التأسيسية المنتخبة كجهة منوط بها وضع الدستور وإقراره، إلا أن هذه المهمة، ظلت تنقل إلى هيئات أخرى، وبالرغم من توقعات أن تكون هذه التسوية والتسويات اللاحقة آنية أو مؤقتة، إلا أنه ما زال الأمر المذكور مع تعديلاته المفصلة في "أمر أصول الحكم والقانون" الصادر عن مجلس الدولة المؤقت في 19 ماي 1948 ساري المفعول حتى هذا اليوم. مع ذلك، شرع الكنيست الإسرائيلي منذ الخمسينيات، بسن قوانين أساس، أصبحت مع مرور الزمن ما يشبه إلى حد ما الدستور، والتي تنظم أعمال السلطات وحقوق الإنسان في بعض المجالات، ولكن عدم وجود دستور كامل، وعدم وضوح أفضلية القوانين الأساسية على القوانين العادية، تجبر المواطنين والمؤسسات على التوجه للمحكمة العليا لتفسير النظام القانوني في العديد من حالات الغموض؛ ما يجعل مكانة المحكمة العليا أقوى من المقبول في دول أخرى[1]، وأبرز هذه القوانين العنصرية هي كالتالي:

قانون العنزة السوداء 1950

كما كان حال الجزائريين مع الإستعمار الفرنسي، الذي لم تسلم منه حتى حيواناتهم، بإصدار فرنسا قوانين وقيامها بإجراءات قمعية لمنع الرعاة من الاقتراب من الغابات، كان الأمر مشابها مع إخوانهم الفلسطينيين، الذين تفنن معهم الصهاينة في سنّ قوانين ضدهم وحتى ضد ماشيتهم وحيواناتهم، وهو الأمر الذي ينسجم مع فكرة أن الاستعمار ليس حدثاً وينتهي، وإنما بنية مستمرة يطول تفكيكها، وأحياناً يطول كثيراً، أقر الكنيست الإسرائيلي قانون "حماية النبات–أضرار الماعز"، في جويلية 1950، الذي كان الهدف منه، مثلما جاء في رسالة وجهتها وزارة الزراعة الإسرائيلية إلى لجنة الاقتصاد التابعة للكنيست، هو "القضاء على قطعان الماعز المتنقلة"، والقصد هو الماعز السوداء، حتى أن عضو الكنيست "جمال زحالقة" علق قائلا: "أخيرا أصبحت الماعز السوداء والماعز البيضاء سواسية. هذا هو يوم عيد للماعز السوداء ولمربي الماعز السوداء".

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (WAFA)، **قوانين الأساس بعد عام 1948**، المرجع السابق.

ينصّ هذا القانون عملياً على منع تربية ورعي الماعز السوداء الفلسطينية، عبر فرض إجراءات صارمة تجعل امتلاك قطعان الماعز بشكل قانوني أمراً مستحيلاً، فالمسموح به وفق هذا القانون هو حيازة الماعز ورعيها في أراضي ملكيةٍ خاصة على أساس رأس ماعز واحد في 40 دونماً من الأراضي البعلية، أو 10 دونمات من الأراضي المروية.

كما رأى المدير العام لوزارة الزراعة بأن "موضوع الماعز هو موضوع جدي وخطير ولا يمكن الاستهتار به. البلد أصبح قفراً وخراباً بسبب العرب وبسبب الماعز. لقد تخلصنا من العرب، وفي قدرتنا التخلص من الماعز.."

كان السبب المباشر لسنّ هذا القانون هو أن الماعز السوداء انقضّت على أغراس شجيرات الصنوبر التي غرسها "هكيرين هكييمت" (الصندوق القومي اليهودي)، في إطار حملة إسرائيلية محمومة بعد النكبة هدفت إلى محو وإخفاء آثار مئات القرى الفلسطينية المهجرة، وإلى سدّ الطريق نهائياً على عودة اللاجئين الذين هُجّروا قبل سنّ القانون بعام أو عامَين. وكذا عملية الزرع المهووس لأجل خلق منظر أوروبي مشابه لما اعتادت عليه أعين المستوطنين القادمين من بعيد، إضافة إلى خلق وقائع على الأرض، إذ يهدف التحريش إلى تثبيت الاستيلاء على الأرض، وجعلها احتياطاً يمكن تحويل استعماله إلى أغراض المشروع الإسرائيلي الصهيوني في أي وقت.

وقد صادق الكنيست نهائيا على إلغاء قانون تقييد تربية قطعان الماعز السوداء بتاريخ 2018/5/8، بعد قرابة الثمانية والستون سنة مقرا بعنصريته، حيث جاء في شرح مقدمة القانون: "قانون حماية النباتات (أضرار الماعز) لسنة 1950 افترض أنه يجب تقييد تربية الماعز لأنها تضر بأحراش البحر الأبيض المتوسط. نحن نعتقد أن القانون هو قانون عنصري تم تشريعه لأسباب سياسية ويهدف للقضاء على أحد مصادر الرزق الرئيسية لقسم كبير من عرب البدو في النقب. زد على ذلك، فإن الماعز السوداء لا تلحق الضرر بالطبيعة فحسب إنما تساهم في التوازن البيئي"[1].

قانون العودة 1950

هو تشريع إسرائيلي، صدر في 5 جويلية 1950، ودخل حيز النفاذ في 1952/07/14، أُعطِي بموجبه اليهود حق الهجرة والاستقرار في إسرائيل، ونيل جنسيتها. وتم أول تعديل له في سنة 1970، إذ بموجب هذا التعديل أصبح يشمل أصحاب الأصول اليهودية وأزواجهم. وقد وصفه "عبد الوهاب المسيري" بالقول "أنه قانون الترانسفير، وهو القانون الذي يشتمل على الهدف الأساسي لبناء دولة إسرائيل"[2].

تبدو مظاهر الفصل العنصري في هذا القانون جلية، فهو من ناحية يمنح كامل الحقوق الليبرالية للهجرة لليهود وعائلاتهم، معتبرا أن المُواطَنة الإسرائيلية "تمنح لكل يهودي يعبر عن رغبته بالاستقرار في إسرائيل" و "أنّ كل يهودي له الحق أنّ يأتي إلى البلاد كمهاجر إلى الدولة الحديثة"، وبذلك فهو يشير حصراً للمهاجر اليهودي، مع العلم أنّ قانون المواطنة الإسرائيلي (1952) ينص بشكل واضح على أنّه، بموجب قانون العودة، يصبح كل "مهاجر" مواطناً إسرائيلياً، ومن ناحية أخرى، نجد أنّ سبعة ملايين فلسطيني

(1) جمال زحالقة، "الصهيونية والعنزة البيضاء"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد: 125، شتاء 2021، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ص 35-61.
(2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (WAFA)، **قوانين الأساس بعد عام 1948**، المرجع السابق.

أجبروا على اللجوء من المنطقة خلال سنوات 1948 و1967، منكرين عليهم حقهم في العودة وتقرير المصير في ذلك الوقت، ومغيبين بشكل واضح عن الإطار الذي جاء في هذا القانون[1].

قانون الجنسية 1952

يفصِّل قانون الجنسية لسنة 1952 التشريعات الخاصة بمسائل الهجرة، وينص على حق اليهود بالقدوم إلى إسرائيل (موطن أسلافهم المزعوم)، وعلى التكفل بتسهيل هجرتهم. وتنص المادة 14 فقرة (أ) من قانون الجنسية الإسرائيلي: إن اليهود الذين يحصلون على الجنسية الإسرائيلية؛ لا يتوجب عليهم التخلص من جنسياتهم الأصلية.

يحدد هذا القانون أن هذه الجنسية تُكتسب بحكم البنود الستة التالية فقط:

1. بحكم قانون العودة (لليهود فقط)؛
2. بحكم الإقامة (في إسرائيل)؛
3. بحكم الولادة؛
4. بحكم الولادة والإقامة؛
5. بحكم التجنس؛
6. بحكم المنح (منح الجنسية)[2].

وقد تحدت إسرائيل المجتمع الدولي من خلال تطبيق قانونها التمييزي والعنصري لسنة 1952، حيث فرضت وضعا مؤقتا وقابلا للإلغاء؛ وهو وضع "الإقامة الدائمة" في القدس للفلسطينيين، بحيث يقتضي منهم استمرار إثبات كون "مركز حياتهم" في المدينة، وإذا ما فشلوا في إثبات ذلك، فإنّ الإقامة سوف تلغى منهم، الأمر الذي سيؤدي إلى إخراجهم من المدينة مباشرة وبالقوة، وحتى منتصف سنة 2020، كان هذا مصير قرابة 15,000 فلسطيني[3].

قانون الدخول إلى إسرائيل 1952

صدر هذا القانون من أجل تحديد وضبط كافة الطرق لدخول إسرائيل، والذي بصدوره تم الفصل بين الأقارب، والأزواج، وحتى بين الآباء وأبنائهم، وذلك طبقا لمواده المعقدة وكذا إجراءات تنفيذها، ومثال ذلك ما نجده في المادة 18 (ج)، والتي جاء فيها أنه: "إذا كان أي شخص، في السادس عشر من كيسليف 5708[4] (29 نوفمبر 1947)، من سكان المنطقة التي أصبحت أراضي إسرائيل، وغادر هذه المنطقة قبل

---

(1) سوزان باور، **الهيكل القانوني للفصل العنصري**، تر: ميساء عبد القادر، مستل من موقع القانون من أجل فلسطين، بتاريخ: 2020/06/03 https://law4palestine.org/ar/، زيارة بتاريخ: 2021/06/13، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:

(2) وزارة الخارجية الإسرائيلية، **تسجيل مواطن إسرائيلي في خارج البلاد**، زيارة بتاريخ: 2021/12/20، متاح على الرابط: https://mfa-gov-il.translate.goog/MFAAR/MinistryOfForeignAffairs/Consularservices /Pages /re- gistration-of-an-Israeli-citizen-out-of-Israel.aspx?

(3) **سوزان باور، الهيكل القانوني للفصل العنصري**، المرجع السابق.

(4) التقويم الشهري والسنوي العبري، وهو يوافق تحديدا 1947/11/29 للميلاد.

ذلك التاريخ، وهو يتقدم بطلب، في غضون عامين من مع دخول هذا القانون حيز التنفيذ، للسماح له بالعودة إلى إسرائيل، يجوز لوزير الداخلية منحه تأشيرة دخول لهذا الغرض، حيث أن تحديد هذه المدة بعامين على أقصى تقدير فيه إجحاف وإعتداء على الحرية الشخصية وحتى الملكية العامة، فطالما الشخص له أهل، سكن، إقامة، وأملاك، فله كامل الحق في العودة متى شاء"[1].

قانون ملكية الأرض 1953

سهّل قانون ملكية الأرض الصادر سنة 1953 من عملية الاستيطان اليهودي للأراضي التي لم تكن مملوكة من قبل أصحابها، حيث أسفر عن استيطان ما يقارب 1.2 مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، وقد قامت إسرائيل بتطبيق إجراءات تشريعية لمصادرة الأراضي الفلسطينية، على الرغم من تجريمها بموجب المادة (2) من قانون اتفاقية الفصل العنصري، وإستند المشروع الاستعماري للمستوطنات الإسرائيلية بصورة أساسية على المصادرة الواسعة النطاق والمنتظمة لأراضي اللاجئين الفلسطينين وأملاك الأشخاص المصنفين على أنهم "غائبون" أو "أشخاص تم طردهم، أو هربوا، أو غادروا البلاد بعد 29 نوفمبر 1947، بشكل رئيس بسبب الحرب"، تم بعدها إعادة توزيع أراضيهم وأملاكهم للمستوطنين الإسرائيليين من خلال سلطة التنمية المنشأة حديثا[2].

قانون أملاك الغائبين 1950

هدف هذا القانون الذي صدر سنة 1950 للاستحواذ على الممتلكات، إذ سمح للوصي على أملاك الغائبين بأن ينقل ملكية الأرض إلى هيئة محددة، كانت قد أسست في العام عينه، وعرفت باسم سلطة التنمية، هذه السلطة قامت في المقابل بنقل ملكية الأرض وحق التصرف فيها لصالح الصندوق القومي اليهودي، وقد نقلت هذه الهيئة ما يقارب 2.4 مليون دونم، من الأرض التي يملكها "الغائبون/المغيبون"، ونتيجة لذلك تضاعف امتلاك الصندوق القومي للأراضي 3 مرات مقارنة بما كان عليه الحال في سنة 1941[3].

والحقيقة أنه لم تكن أرض ما اصطلح عليه بأملاك "الغائبين" هي المستهدفة فقط، حيث أن العديد من المواطنين العرب الفلسطينيين الذين لم يتركو منازلهم، بل أجبروا على ترك أراضيهم، وعلى سبيل المثال، فقد استخدمت أنظمة الدفاع/الطوارئ لسنة 1945 التي ورثت عن الانتداب البريطاني، في إعلان المناطق التي يسكنها العرب كمناطق مغلقة، مما أدى إلى منع سكانها من الوصول إلى أراضيهم، علما بأن بعض من هذه الأراضي صودرت نهائيا بدون أي أساس "قانوني" لهذه المصادرة، وقد ألحقت هذه التشريعات بقانون استملاك الأراضي الذي صدر سنة 1953 لضمان قانونية مصادرة الأرض، سواء تلك العائدة للغائبين أم لغير الغائبين، خلال وبعد 1948، وتمت العملية

---

(1) Center for the Defence of the Individual (Hamoked), **Entry into Israel Law 5712-1952**, Seen in: 20/12/2021, Via-Link: https://hamoked.org/files/2011/2240_eng.pdf.
أيضا: (شبكة مواقع الأناضول، **نص قانون "القومية" الذي صوت عليه الكنيست الإسرائيلي**، زيارة بتاريخ: 2021/12/21، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
(التقارير/الأناضول-تنشر-نص-قانون-القومية-الذي-صوت-عليه-الكنيست-الإسرائيلي /https://**www.aa.com.tr/ar**/ وثيقة/1208172-

(2) سوزان باور، **الهيكل القانوني للفصل العنصري**، المرجع السابق.

(3) جيري ليستون، **نظرة على السياق التاريخي للمنظومة القانونية لتخطيط الأراضي في فلسطين**، تر: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، زيارة بتاريخ: 2021/12/21، متاح عبر الرابط الآتي:
https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/2919.html

بواسطة إضفاء الشرعية بأثر رجعي على أعمال الاستيلاء على الأرض، استناداً إلى مبرر الحفاظ على "الأمن" و"التنمية"[1].

بلغت نسبة سيطرة الحكومة الإسرائيلية مع حلول سنة 1952 على 92%، من الأرض التي تم استعمارها داخل حدودها، ويتضمن هذا الرقم تلك الأرض التي حولت ملكيتها لصالح الصندوق القومي اليهودي، غير أن ذلك لم يعنِ نهاية الجهود المبذولة لمصادرة المزيد منها، ولم يكن إختيار الأراضي المراد السيطرة عليها عفويا وإعتباطيا، بل كان مدروسا وممنهجا من حيث أولوية الإستهداف، إذ قام الصهاينة باستهداف المناطق ذات الكثافة السكانية العربية الكثيفة كما هو حال "الجليل"، التي أوضح حولها رئيس اللجنة المسؤول عن عملية التسوية بها "يوسف فايتس"، بأن الهدف من العملية كان "تهويد الجليل".

قانون أساس أراضي إسرائيل 1960

تمت المصادقة عليه في 25 جويلية 1960 خلال الدورة الرابعة للكنيست كقانون أساس: أراضي الشعب. ويحظر هذا القانون تمرير ملكية أراضي الدولة، أراضي سلطة التطوير أو أراضي الصندوق القومي لإسرائيل، سواء بالبيع أو أي طريقة أخرى، باستثناء أنواع معينة منها أو صفقات حددت بهذا الخصوص في القانون. ولا يتضمن القانون أي بنود خاصة[2].

قانون "ضم القدس" 1967

صادق عليه الكنيست الإسرائيلي في 27 جوان 1967، وتعد المصادقة عليه مخالفة صريحة للمادة 47 من معاهدة جنيف الرابعة التي تحرم ضم الأراضي المحتلة؛ وفي سنة 1968، صدر قرار الشؤون القانونية والإدارية (التعديل رقم 11) ليستكمل قانون العام 1967 الذي أرسى الأرضية القانونية لسريان القانون الإداري الإسرائيلي على القدس الشرقية؛ وفي 30 جويلية 1980 أصدرت الحكومة الإسرائيلية القانون الأساس الذي يعتبر القدس عاصمة إسرائيل[3].

وهو بهذا الإجراء لا يسعى فقط لضمها سياسياً، واعتبارها عاصمة أبدية لدولة الاحتلال، بل كان مخطط السور العنصري إنهاء ذلك الملف من طرف واحد، طرف الاحتلال القوي المدعوم أمريكياً والمستفيد من ضعف الشرعية الدولية ومؤسساتها، ويُعدُّ جدار الفصل في منطقة القدس حلقة من سياسة الفصل العنصري التي بدأ تنفيذها من شمال الضفة حتى جنوبها ومن شرقها حتى غربها، باعتبارها آخر السيناريوهات والمخططات لتوسيع حدود بلدية القدس من جهاتها الثلاث: الشمالية والجنوبية والشرقية، وتتمثل خطورة هذا الإجراء في أنه يستبق الحل الدائم؛ ويضم تجمعات استيطانية لبلدية الاحتلال، بحيث تعتبر الدولة العبرية مصير التجمعات الاستيطانية عندما يحين التفاوض حول التسوية الدائمة؛ خارج نطاق التفاوض.

---

(1) جيري ليستون، المرجع السابق.

(2) الكنيست الإسرائيلي، **قوانين أساس الكنيست**، زيارة بتاريخ: 2021/12/18، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://main.knesset.gov.il/AR/activity/Pages/BasicLaws.aspx

(3) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (WAFA)، **سحب هويات المقدسيين**، زيارة بتاريخ: 2021/12/21، متاح عبر الرابط الآتي:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=cVvzZia27437135484acVvzZi

مشروع قانون لتعديل صلاحيات الطوارئ (الإعتقالات)-البنود المتفرعة من مشروع مكافحة الإرهاب 1979

يهدف هذا القانون إلى توسيع صلاحيات وزير الأمن، بالإستناد إلى قانون صلاحيات الطوارئ (الاعتقالات)-1979، بحيث يُمنحُ الوزير صلاحية لاحتجاز الأفراد رهن الاعتقال الإداري أو فرض تقييدات إدارية مختلفة عليهم (كتقييد الحركة والتنقل، حيازة أغراض معينة، التواصل مع أشخاص معينين وغيرها)، من خلال إلغاء شرط وجود "حالة الطوارئ" المعلنة وتحويلها لجزء من القوانين الثابتة. مع العلم أنه في الوقت الحالي يشترط للاعتقال الإداري وجود حالة طوارئ، والتي هي موجودة أصلا في إسرائيل قضائيا منذ سنة 1948، إلا أن مشروع هذا القانون يسعى لتثبيت وتأبيد قوانين الطوارئ الإشكالية التي تمس بشكل خطير بحقوق الإنسان[1].

قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل 1980

صادق عليه الكنيست في 30 جويلية 1980 خلال دورته التاسعة، حيث يرسخ القانون مكانة القدس كعاصمة لإسرائيل، ويضمن عدم تجزئتها ووحدتها ويركز التعليمات التي كانت موزعة في قوانين مختلفة، بخصوص مقر إقامة الرئيس، الكنيست، الحكومة ومحكمة العدل العليا. ويتناول مكانة الأماكن المقدسة ويضمن حقوق أبناء جميع الديانات ويصرح حول منح حق أولوية خاص بتطوير المدينة[2].

وتأكيدا على الرفض الأممي للقانون، ردّ مجلس الأمن بقرار دولي ملزم بالإدانة وعدم الاعتراف بهذا القانون، حيث أقر وبقوة بأنّ "القانون الأساسي في القدس لاغٍ وباطل ويجب أن يلغى على الفور"، والذي أُعتُمِد في الجلسة 2245، بأغلبية 14 صوتا مقابل لا شيء وإمتناع عضو واحد عن التصويت؛ هو الولايات المتحدة الأمريكية[3].(ينظر الملحق رقم: 11، ص 377).

القرار رقم: 282/88 الخاص بمركز الحياة الصادر سنة 1988

صدر سنة 1988، بينما تجسد تطبيقه عمليا بداية من سنة 1995، ومن أجل التضييق على الفلسطينيين؛ سنت سلطات الإحتلال معيارا جديدا لسحب الهويات، يتمثل فيما سمي "مركز الحياة"؛ القاضي بسحب هوية المقدسي إذا نقل مركز حياته إلى خارج الحدود البلدية للمدينة، بما يشمل الضفة والقطاع لمدة سبع سنوات[4].

---

(1) "عدالة" المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، **قوانين إسرائيلية جديدة تنتهك حقوق الفلسطينيين وتناهض الديمقراطية شباط [فيفري] 2018**، بتاريخ: 2018/02، زيارة بتاريخ: 2021/05/16، متاح عبر الرابط الآتي: adalah.org

(2) الكنيست الإسرائيلي، **قوانين أساس الكنيست**، المرجع السابق.

(3) United Nations (Security Council), **Resolution 478 (1980) of 20 August 1980**, Seen in: 20/12/2021, Via-Link: https://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/DDE590C6FF232007852560DF0065FDDB.

(4) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (WAFA)، **قوانين الأساس بعد عام 1948**، المرجع السابق.

قرار الحكومة الإسرائيلية رقم: 1813 (2002)

صدر في شهر مارس 2002، وقد اتخذته من أجل معالجة قضايا المقيمين غير القانونيين في إسرائيل، وصادق عليه الكنيست سنة 2003، وهدف الصهاينة من خلال هذا القرار إلى إيقاف منح "لم الشمل" لعائلات أحد أفرادها من أصل فلسطيني؛ وتزامن هذا القرار مع بناء جدار الفصل العنصري[1].

قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) 2003

تدعي إسرائيل أن هذا القانون الذي صدر في سنة 2003 كقانون طوارئ في البداية، قد أطلقته في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية، التي تم من خلالها استهداف الأماكن العامة في إسرائيل، بواسطة سلسلة من التفجيرات الإستشهادية، حيث جاء فيه قبل تعديله: "لن يسمح لأي شخص يحمل بطاقة هوية الضفة الغربية أو غزة بالانتقال إلى إسرائيل للانضمام إلى زوجته/زوجها هناك"[2]، ويمنع القانون لم شمل العائلات الفلسطينية التي فيها زوج أو زوجة من مواطني إسرائيل والآخر من سكان الضفة الغربية أو قطاع غزة (ولا يطبق على اليهود من سكان المستوطنات)، وقد تم تعديله مرة ثانية سنة 2007 بعد الأول الذي كان سنة 2005، ليوسع المنع ليشمل منع توحيد العائلات إذا كان أحد الأزواج من مواطني أو سكان إيران، لبنان، سوريـا والـعـراق[3].

ينص القانون على أنه: "لا يحق لوزير الداخلية أن يمنح القاطنين في منطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة) الجنسية على أساس قانون الجنسية، أو أن يعطيهم إذن إقامة في إسرائيل بناء على قانون دخول إسرائيل، ولا يجوز لقائد المنطقة أن يمنح أحد السكان المذكورين تصريحاً بالبقاء في إسرائيل، على أساس التشريع الأمني في المنطقة، وعوضاً عن منح الجنسية، فإنّ إسرائيل تصدر فقط إذن سماح مؤقت للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة للإقامة لمدة تراكمية لا تتجاوز الستة أشهر، والتي تسمح لهم بالعمل أو الحصول على العلاج الطبي فقط"[4].

حصل هذا القانون على إدانات واسعة من مجلس حقوق الإنسان الدولي، وقد لاحظ المقرر الخاص السابق في الأمم المتحدة "جون دوغارد" أنّ إنكار لمّ الشمل العائلي، بالإضافة إلى ممارسات أخرى مشابهة، تشير إلى نية إسرائيل في "الإقامة والحفاظ على سيطرة مجموعة عرقية (اليهود) على مجموعة عرقية أخرى (الفلسطينيين)"، وفي مقابل ذلك قام الصهاينة بنقل المستوطنين الإسرائيليين بشكل غير قانوني إلى الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، ويملك المواطنون الإسرائيليون حرية التنقل والدخول إلى جميع أنحاء إسرائيل ومعظم أرجاء الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)[5].

حذرت المحكمة الجنائية الدولية، من خلال قرارها الصادر عن دائرتها التمهيدية، من كون "الحرمان التعسفي من حق الفرد في الدخول إلى بلده، هو سلوك مشابه للجريمة ضد الإنسانية"، مضيفة أنّ "العذاب

---

(1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (WAFA)، **سحب هويات المقدسيين**، المرجع السابق.
(2) موقع BBC NEWS، **ما هو قانون "المواطنة" الإسرائيلي المثير للجدل؟**، بتاريخ: 2020/06/03، زيارة بتاريخ: 2021/06/13، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57737459
(3) "عدالة " المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، **قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)**، زيارة بتاريخ: 2021/12/21، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.adalah.org
(4) سوزان باور، **الهيكل القانوني للفصل العنصري**، المرجع السابق.
(5) المرجع نفسه.

الـذي يـعـانـي مـنـه الأشخاص المحـرومـون من العــودة، يسبب "مـعـانـــاة كـبـيـرة" أو إصـابـات خـطـيـرة للصحــة العـقـليـــة"[1].

القانون الخاص بالبطاقة المُمَغْنَطَة (البيومترية) 2009

صدر سنة 2009، وأقره الكنيست سنة 2012، وطبقته وزارة الداخلية سنة 2013؛ ويأتي في سياق سياسة (الترانسفير) التي تنتهجها إسرئيل ضد سكان القدس؛ فمن خلال هذه البطاقة الذكية التي تحوي بداخلها شريحة إلكترونية جد متطورة؛ تضم كافة بيانات صاحب الوثيقة، يمكن لسلطات الاحتلال استعراض كافة المعلومات عن أصحابها، ملامح وجوههم، بصماتهم أماكن إقامتهم ديونهم وغير ذلك، ومن خلالها أيضا يمكن تحديد طبيعة وعدد تنقلات أصحابها وأماكن إقامتهم؛ وبالتالي حصر وضبط الأشخاص الموجودين داخل القدس، وأولئك الذين يحملون هوية القدس ويسكنون خارجها؛ إستنادا لسحب هوياتهم وطردهم خارجها[2].

قانون منع التسلل رقم 1650 (2010)

دخل حيز التنفيذ في 13 أفريل 2010، والذي كان التعديل رقم 2؛ ويشمل المقدسيين المحرومين من حق الإقامة؛ لكنهم يعيشون في القدس؛ حيث يعتبرهم القانون "متسللين"؛ ما يعرضهم لدفع الغرامات والسجن لغاية 7 سنوات[3]، يعدل هذا القانون الأمر العسكري رقم: 329 بشأن منع التسلل، والذي كان قد أصدر سنة 1969، والذي يعتبر المتسلل أي شخص دخل إلى الضفة الغربية من الأردن أو سوريا أو لبنان أو مصر بدون تصريح من القائد العسكري العام لقيادة المنطقة الوسطى لقوات الإحتلال الإسرائيلي، وهدف القانون إلى منع اللاجئين الفلسطينيين من العــودة إلى ديــارهم، ومــنـع المقـاتـلـيـن المسلحين من دخــول الأراضـــي المحتلــة[4].

تعديل رقم 40 (2011) لقانون ميزانية الدولة (1985)

يطلق على هذا التعديل إسم "قانون النكبة" نظرا لخطورته وتأثيراته السلبية على الفلسطينيين، وقد صادق عليه الكنيست الإسرائيلي في مارس 2011، وهو يخول صراحة لوزير المالية بتقليص التمويل الحكومي أو الدعم للمؤسسات العامة التي تقوم بنشاط يعارض تعريف دولة إسرائيل كدولة "يهودية ديمقراطية" أو يحيي يوم تأسيس دولة إسرائيل على أنّه يوم حداد[5]، وهو بذلك إعتداء صريح على الحرية الشخصية بتقييده لحرية الفلسطينيين على التعبير عن آرائهم، كما سيساهم في ضرر كبير لمؤسسات تربوية وثقافية، وقد طــال هذا القانون بعض البرلمانيين الفلسطينيين في القدس، من خلال منعهم من التقدم لإعــادة

---

(1) سوزان باور، **الهيكل القانوني للفصل العنصري**، المرجع السابق.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه.
(4) مؤسسة الحق، **تحليل قانوني للأوامر العسكرية الإسرائيلية 1649 و1650: الترحيل والنقل القسري كجرائم دولية**، بتاريخ: 2010/04/26، زيارة بتاريخ: 2021/12/21، متاح عبر الرابط الآتي:
https://www.alhaq.org/ar/advocacy/2605.html
(5) "عدالة " المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، **تعديل رقم 40. (2011) لقانون ميزانية الدولة (1985)- "قانون النكبة"**، زيارة بتاريخ: 2021/12/22، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.adalah.org

التـرشـح مـرة أخـــرى في فلسطين، بـذريـعـة أنّ "إقـامـتـهـم الـدائـمـة" معـرضـة للفسـخ بسبـب "إخـلال الـولاء لـدولـة إسـرائيـل"[1].

قانون التنفيذ والإجراءات القانونية (1970)

شكل هذا القانون الذي تمت المصادقة عليه سنة 1970، أداة أخرى مهمة للاستيلاء الإسرائيلي الكاسح على أراضي الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، بينما يتم استخدام أوامر عسكرية في الضفة الغربية المحتلة لمصادرة الأراضي الفلسطينية بشكل غير قانوني باعتبارها أراضي "الدولة" الإسرائيلية فقط ليتم استيطانها فيما بعد أو تحويلها إلى متاحف أثرية، أو محميات طبيعية أو مناطق تدريب عسكرية[2]، وكمثال على ذلك تجسدت هذه الأوامر العسكرية في:

أمر بشأن تعليمات الأمن رقم: 1219 (تعديل رقم 54) 1988

وقد أصدر هذا الأمر التعديلي لأمر سنة 1970 قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة يهودا والسامرة بتاريخ 1988/02/25، حيث كان عبارة عن أوامر عسكرية عنصرية فيها تمييز عنصري واضح وصريح ممارس ضد الفلسطينيين بالخصوص، حيث جاء فيه أنه "يجوز لقائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة الإيعاز لإجراء إعادة محاكمة في الأمر المعطى به قرار والذي هو حيز التنفيذ"[3].

والواقع أن كل هذه القوانين تنتهك المواد 46، 47، 52، و55 من قواعد محكمة لاهاي لعام (1907)، والمواد 33 و49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام (1949) حيث تعتبر كجرائم حرب وانتهاكات جسيمة بموجب اتفاقيات جنيف.

قانون أساس كرامة الإنسان وحريته 1992

صادق الكنيست عليه في 17 مارس 1992 خلال دورته الثانية عشرة، ويحدد هذا القانون الحقوق الأساسية للإنسان في إسرائيل التي تستند إلى الاعتراف بقيمة الإنسان وقدسية حياته واعتباره إنسانا حرا، كما يهدف إلى: "حماية كرامته وحريته، وإلى إرساء قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية، وينص على حماية حياة الإنسان، جسده، أملاكه، حريته الشخصية وعلى حق الإنسان في إسرائيل في مغادرة البلاد والعودة إليها، حريته الشخصية وصيانتها، ويتضمن القانون فقرة تقييد بموجبها "لا يجوز المساس بالحقوق الواردة في هذا القانون إلا بقانون يناسب قيم دولة إسرائيل ويهدف لتحقيق غاية مناسبة وبما لا يتجاوز الحد المطلوب أو بموجب قانون، كما ذكر بموجب صلاحيات مفصلة فيه"، والقانون محصن من إجراء تعديلات بموجب أنظمة الطوارئ؛ ماعدا في حالات إستثنائية وبشروط محددة[4].

مما لا شك فيه أن هذا القانون فيه تناقض واضح وصريح، فنجده من ناحية أنه يهدف لحماية حياة الإنسان، ومن ناحية أخرى نجده يهدف إلى إرساء قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، فاليهودية ديانة، وهي تدعو بصريح الكتاب المقدس إلى التمييز كون اليهود هم شعب الله المختار وباقي الأجناس

---

(1) سوزان باور، **الهيكل القانوني للفصل العنصري**، المرجع السابق.
(2) المرجع نفسه.
(3) عمرام متسناع (قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة يهودا والسامرة)، **أمر رقم 1219 بشأن تعليمات الأمن (تعديل رقم 54) مؤرخ في: 25 /02/ 1988، جيش الدفاع الإسرائيلي**، زيارة بتاريخ: 2021/12/22، متاح عبر الرابط الآتي: http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/txt/205.htm
(4) الكنيست الإسرائيلي، **قوانين أساس الكنيست**، المرجع السابق.

(الأغيار) خلقوا لخدمتهم وهو الأمر الذي طبقوه عمليا وفعليا على باقي الشعوب غير اليهودية، حيث كان من الأجدر لهم، ذكر أن القانون يهدف لإرساء قيم دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية فقط، دون ذكر "يهودية"، لأن الدولة الإسرائيلية فيها العديد من القوميات، وديانات مختلفة أيضا لا سيما الإسلام والمسيحية.

جدار الفصل العنصري 2002

جدار الفصل العنصري هو حاجز طويل، تعود أصوله إلى ما بعد حرب جوان 1967م، حيث تم إعداد اقتراح برسم حدود قابلة للدفاع عنها من طرف واحد، والخروج من بقية المناطق التي تم احتلالها، بدأ الصهاينة في بنائه في 16 جوان 2002 في عمق الضفة الغربية، وتعود خلفيته التاريخية بعد أن وضع وزير "الأمن الداخلي" الإسرائيلي"، موشيه شاحل، خِطّة للفصل متزامناً مع إعلان "إسحق رابين" رئيس الوزراء "الإسرائيلي" عن رغبته في فك الارتباط مع الفلسطينيين، بقوله: "أخرجوا غزة من تل أبيب"، وقد أعلن الصهاينة أن الهدف من بنائه هو منع دخول سكان الضفة الغربية لفلسطين المحتلة أو إلى المستوطنات القريبة من الخط الأخضر وحماية الصهاينة أمنيا من عمليات المقاومة، إلا أن هذا الهدف الأمني لم يكن هو الوحيد، بل كانت هناك أهداف أخرى تجسدت فيما يلي:

1. تثبيت الأمر الواقع فيما يخص مساحة دولة إسرائيل، مما يجعله هدفا سياسيا ممثلا في سرقة أراضي الفلسطينيين ومصادرتها بشكل تدريجي ومبرمج وفق فترات زمنية مدروسة.
2. تقسيم وعزل التجمعات السكانية ومحاصرة الكثافة السكانية الفلسطينية.
3. توفير عمق استراتيجي أمني للكيان الصهيوني.
4. احتواء الضفة الغربية على مخزون مياه جوفية بحجم كبير.
5. تقزيم لمجال المفاوضات، إذا ما تم التفاوض يوما ما؛ يكون على الأراضي التي خارج الجدار، وبالتالي يمكن أن يكون الكيان الفلسطيني المستقبلي في أقل من 45% من مساحة الضفة الغربية، إبتلاع مدينة القدس وتفريغها من المقدسيين.

اعتمدت" إسرائيل" في بناء الجدار العازل على الأسمنت المسلح وبارتفاع يتراوح بين 4.5 إلى 8 أمتار في المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين؛ وسياج إلكتروني في المناطق ذات الكثافة المتدنية بالسكان، ويتراوح عرض مسار الجدار ما بين 60 – 150 مترا في بعض المواقع، ويمس الجدار من خلال مساره ثماني محافظات فلسطينية تضم 180 تجمعاً.

كانت نتائج بناء هذا الجدار كارثية على الفلسطينيين بجميع المقياس، حيث مست كل القطاعات الحيوية، إذ كان من نتائج هذا البناء:

<u>على الأرض:</u>

1. بلغت مساحة الأراضي المصادرة لأغراض إقامة الجدار (47921 دونما) من الأرضي الأميرية، وهي موزعة على النحو الآتي:

أ. 22530 دونماً في منطقة شمال الضفة الغربية.

ب. 19107 دونماً في منطقة وسط الضفة الغربية.

ج. 6284 دونماً في منطقة جنوب الضفة.

2. مساحة الأراضي المملوكة للأفراد، أو العائلات والتي تمت مصادرتها، حسب المصادر الفلسطينية، فقد بلغت 124323 دونماً تقع غالبيتها في منطقة القدس.

3. أما مساحات الأراضي التي تم عزلها داخل الجدار وأصبح من الصعوبة الوصول إليها، فهي:

أ.أراضٍ في شمال الضفة بمساحة 191336 دونماً.

ب. أراضٍ في وسط الضفة بمساحة 66023 دونماً.

ج. أراضٍ في منطقة جنوب الضفة 43763 دونماً.

4. عدد البيوت المهددة بالهدم 4656 بيتا ولا يشمل الرقم محافظة نابلس

5. فقدت محافظة قلقيلية 72 % من أراضيها الزراعية المروية.

6. من خلال بناء الجدار تسعى "إسرائيل" إلى إعلان حدودها الشرقية مع الضفة الغربية المحتلة وذلك باقتطاع حوالي 13% من مساحة هذه الأخيرة بادعاء أن المنطقة المذكورة فيها أغلبية سكانية إسرائيلية.

7. تصمم سلطات الاحتلال بوابات عسكرية على امتداد الجدار حوالي 73 بوابة يعمل منها 38 فقط.

على الزراعة والمياه:

1. تم تدمير أكثر من 35 ألف متر من أنابيب شبكة الري الرئيسة للزراعة.

2. تجريف 10 آلاف دونم زراعي.

3. اقتلاع 83 ألف شجرة زيتون من الرومي والمعمر وأشجار الحمضيات.

4. أكثر المناطق المتضررة من حيث مساحة الأراضي المصادرة والمجرفة، محافظة طولكرم.

على الناحية الإجتماعية:

1. يقدر طول الجدار وفق معظم الخرائط "الإسرائيلية" بحوالي 720 كيلومترا.

2. سيؤثر الجدار على حياة 210 آلاف فلسطيني يقطنون 67 قرية ومدينة بالضفة الغربية

3. سيجد سكان 13 تجمعا سكانيا يقطنه 11.700 فلسطيني أنفسهم سجناء في المنطقة ما بين الخط الأخضر والجدار العازل.

4. يسهم الجدار العازل في إفراغ المدينة المقدسة من أهلها العرب ومن مؤسساتهم وتهويدها في نهاية المطاف، ويتكون الجدار من 14 مقطعاً يعزل 64 تجمعا فلسطينيا يقطنها أكثر من 107 ألف فلسطيني، ويضم 107 مستوطنة "إسرائيلية" يقطنها قرابة الـ: 400 ألف مستوطن "إسرائيلي".

على الصحة:

1. 73% من الأسر غرب الجدار لا تستطيع الوصول للمؤسسات الصحية في المدن.

2. أظهر مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن 43% من الأسر التي أقيم عليها البحث، تفيد أن هناك عرقلة لحركة سيارات الإسعاف، تمارسها الحواجز المقامة على الجدار الفاصل.

على التعليم:

1. إن 3.2% من الطلاب الفلسطينيين في التجمعات التي تأثرت بالجدار قد تركوا التعليم بسبب الوضع الأمني وجدار الضم والتوسع.

2. إن 25.7% من الأفراد الفلسطينيين الذين تركوا التعليم في التجمعات التي تأثرت بالجدار، قد تركوا التعليم بسبب الوضع الاقتصادي المتردي لأسرهم.

3. أن 48.4% من الأسر التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم الأساسي أو الثانوي اتبعوا طرق بديله للوصول إلى (المدرسة) كطريقة للتأقلم مع الصعوبات التي تواجههم، والصور التالية توضح ذلك:

صور توضح معاناة التلاميذ في الإلتحاق بمدارسهم، بعد إنجاز جدار (الفصل العنصري).

المصدر: موقع اليوم 24، فلسطين.. اطلبوا العلم ولو خلف الجدار!، زيارة بتاريخ: 2022/01/14، متاح عبر الرابط الآتي: https://alyaoum24.com/236263.html. وأنظر أيضا (موقع دنيا الوطن، **جدار الفصل العنصري**، بتاريخ: 2014/01/11، زيارة بتاريخ: 2022/01/14، متاح على الرابط: https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/01/11/482878.html

عارض المجتمع الدولي والهيئات الدولية إنجاز هذا الجدار، حيث قامت محكمة العدل الدولية (ICJ) في سنة 2004، بإصدار فتوى رسمية تفيد بأنّ تشييد الجدار والنظام المرتبط به يتعارض مع القانون الدولي، مشددة على أنّ هناك إلتزاما واضحًا على إسرائيل لإنهاء هذا التصرف غير القانوني، بشكل رئيس عبر تفكيك الجدار، وإعادة الأراضي، وتقديم التعويضات إضافة لتقديم "تأكيدات و ضمانات بعدم التكرار"[1]،

[1] سوزان باور، **الهيكل القانوني للفصل العنصري**، المرجع السابق.

كما صوت 150 بلدا عضوا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، من ضمنهم جميع دول الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين حينها، لصالح القرار بعدم شرعية الجدار بينما عارضته 06 دول تتقدمها الولايات المتحدة و"إسرائيل".

وقد أظهر أيضا عدد من المحللين العسكريين المعروفين باعتدالهم السياسي مهاجمتهم لقادة الجيش، بعد أن شرعوا في إقامة الجدار ومن بينهم "رون دانئيل" المحلل العسكري للقناة الثانية في التلفزة "الإسرائيلية" حيث قال: "إذا كانت المؤسسة الأمنية تعي أن هذا هو الحل الأمثل لتوفير الأمن الشخصي، فلماذا لا تتسلح بالشجاعة الأدبية المطلوبة وتقول للحكومة بأنه لا مجال للدفاع عن الدولة إلا من خلف حدود عام سبعة وستين؟"، في حين علق الجنرال "إيفي إيتام" زعيم حزب المفدال الديني الوطني على موضوع الجدار بقوله: "إن من يريد إثبات انتصار الحركة الوطنية الفلسطينية على الحكومة "الإسرائيلية"، عليه أن ينظر إلى هذا الجدار الذي يعكف الجيش على إقامته حولنا، أي إنجاز يريده الفلسطينيون أكثر مما حققوه بإجبارنا على الانغلاق خلف الجدران الإسمنتية والأسلاك الشائكة"، بينما يصفه "بنحاس فالنتشتاين" أحد قادة المستوطنين في الضفة الغربية بجدار معسكر "أوشفيتز"، الذي هو أحد مراكز الاعتقال التي أقامها النازيون لليهود في بولندا أوائل الأربعينيات، مضيفا أن الفرق المهم هو أن "أوشفيتز" بناه أعداؤنا أما هذا الجدار "فنحن الذين نقيمه لأنفسنا".

ويرى أيضا "جفعاتي" "أن الجدار الفاصل غير ناجح أمنيا وأن الحل الأفضل في مواجهة المشكلة الأمنية هو مداهمة العدو في مكان إقامته حتى يتم إشغاله بوضعه الداخلي، ولا تكون لديه الفرصة للمواجهة".

قانون الإقصاء (قانون أساس: الكنيست (تعديل رقم 44)) 2016

صادق الكنيست على هذا القانون بتاريخ 20 جويلية 2016، الذي منح من خلاله لأعضائه صلاحية إقالة نائب في البرلمان في حال صوت 90 عضوا في الكنيست على القرار، وذلك على أساس الحالتين المفصلتين في البند 7(أ) من قانون أساس الكنيست:

1) التحريض العنصري، أو
2) دعم الكفاح المسلح ضد إسرائيل من قبل دول عدو أو منظمات إرهابية.

وبذلك فإن هذا القانون ينتهك المبادئ الأساسية لبعض الحقوق الدستورية مثل الحق بالترشح والانتخاب، فصل السلطات والحق بالتمثيل والمساواة، كما يحد من حرية التعبير.

الواقع أن هذا القانون يمكن الأغلبية اليهودية في الكنيست من إقصاء أعضاء البرلمان العرب والقوائم السياسية متى شاءت بحكم أنها تشكل الأغلبية داخل الكنيست، كما يساهم في إمكانية نزع الشرعية عن التمثيل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، ومن ضمنه المحاولات المستمرة لشطب المرشحين العرب أو القوائم السياسية العربية من المنافسة الإنتخابية[1].

[1] "عدالة" المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، **قوانين إسرائيلية جديدة تنتهك حقوق الفلسطينيين وتناهض الديمقراطية شباط [فيفري]2018**، المرجع السابق.

مشروع قانون منع الأضرار (تعديل- منع ضجيج مكبرات الصوت في دور العبادة) 2016

تمت صياغته سنة 2016، وهو يناهض القانون المعروف باسم "قانون المؤذن"؛ المواطنين المسلمين في إسرائيل، ويهدف إلى إسكات أصوات الآذان من المساجد الإسلامية في كل مناطق الدولة بمبرر التصنيف الجارف "ضجيج زائد". ورغم أن نص القانون يتعامل مع مصطلح "الضجيج الزائد" الذي يصدر عن مكبرات الصوت في "دور العبادة"، بحيث يبدو للوهلة الأولى كأن القانون ينطبق على الكُنُس والكنائس أيضا، أو على أي دور عبادة دينية أخرى، إلا أنه من الواضح أن القانون يستهدف آذان المساجد تحديدا، حيث ورد في مسودات القانون بشكل حرفي أن المواطنين "يعانون من الضجيج الذي يتسبب به آذان المساجد"، وهو بذلك يهدد الحق بحرية الدين والعبادة ويمس بالمشاعر الدينية للمسلمين، كما يمس بشكل جوهري بفروض دينهم، ومن ضمنها الآذان، وقد تمت المصادقة عليه يوم 12 فيفري 2017، بالقراءة التمهيدية ويجري تجهيزه الآن للقراءة الأولى[1].

قانون شرعنة المستوطنات في الضفة الغربية 2017

صودق عليه من طرف الكنيست بتاريخ: 06 فيفري 2017، تهدف إسرائيل من خلاله؛ لمصادرة مساحات شاسعة من أراضي الخواص التي يملكها الفلسطينيون في الضفة الغربية بقصد بناء مستوطنات، الأمر الذي لا يترك أي مجال للشك بأن هذا التشريع يُعد إنتهاكا صريحا للقوانين الدولية ولحق الملكية للفلسطينيين، ويُؤسس القانون منظومة تُستخدم لشرعنة وتقنين المستوطنات التي بُنيت على أراضي الخواص من الفلسطينيين من خلال مصادرتها بأثر رجعي. (تخطيط وتحديد مناطق بأثر رجعي).

يضع هذا القانون إجراءات جديدة لتشريع ما يقارب نصف البؤر الاستيطانية الإسرائيلية، كما يشرعن ما يقارب 3.500 مبنى بُني بشكل غير قانوني في المستوطنات، التي يعتبرها القانون الإسرائيلي "قانونية" رغم الإجماع الدولي الرافض لها، حيث نصت الوثيقة المؤسسة لمحكمة الجنايات الدولية –وثيقة روما- على أن نقل مجموعة مدنية تنتمي للقوة المحتلّة إلى المناطق التي تم إحتلالها يعتبر جريمة حرب، كما أن استخدام المنطقة المحتلة لأغراض سياسية ومدنية للقوة المحتلّة وتطبيق القانون عليها؛ هو إنتهاك آخر للقانون الدولي في هذا السياق.

ومن خلال رد الحكومة على إلتماس "المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل"-عدالة، في هذا الشأن، إستندت على الإدعاءات التالية:

1. الإستيطان اليهودي في أراضي الضفة الغربية يحقق القيم الصهيونية؛
2. سكن الإسرائيليين في هذه المنطقة "حق طبيعي"؛
3. المُشرّع الإسرائيلي هو مصدر صلاحيات القائد العسكري في الضفة الغربية، وهذا المُشرّع غير خاضع بتاتا للقانون الدولي؛
4. المستوطنون في الضفة هم مجتمع محلي بحسب القانون الدولي، وعلى القائد العسكري أن يهتم بحاجاتهم؛
5. القانون مبرر بسبب أهدافه السياسية، القومية والإجتماعية[2].

---

[1] "عدالة " المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، **قوانين إسرائيلية جديدة تنتهك...**، المرجع السابق.
[2] المرجع نفسه.

قانون كمينتس (تعديل 109 لقانون التخطيط والبناء 1965)

صادق عليه الكنيست بتاريخ 05 أفريل 2017م، صدر خصيصا ليوسع من الصلاحيات الإدارية للدولة؛ في هدم البيوت وتسليط العقوبات على مخالفات التخطيط والبناء، وكذلك يُقيّد من إمكانية التدخل القضائي ويُقلِّص إمكانيات النقض في القضايا المشابهة، وأساسه هو تعديل للفصل العاشر من قانون التخطيط والبناء (1965)، وهو موجه ضد الفلسطينيين في إسرائيل وفي القدس المحتلة بشكل واضح، الذين وجدوا أنفسهم مضطرين في كثير من الأحيان للتنازل عن ثمانية دونمات من أراضيهم الزراعيّة خارج بلداتهم، مقابل دونم واحد للبناء داخلها، وبذلك عملت "إسرائيل" على توسيع أراضيها من خلال الاستفادة من أزمة الإسكان التي خلقتها في المجتمع العربيّ، كما يُقَيِّد كذلك من إمكانية المتضررين في الإدعاء والدفاع عن أنفسهم أمام المحكمة ضد أوامر الهدم أو الإخلاء، فهو يبرر زيادة الهدم بواسطة مبدأ سيادة القانون[1].

قانون سحب الإقامة الدائمة من مقدسيين ينفذون عمليات ضد الاحتلال (2018)

أقر الكنيست هذا القرار في: 2018/03/07، وهو قانون صيغ بشكل فضفاض دون تحديد؛ إذ لم يقيّد معاقبة سحب الجنسية على من يرتكبون أعمال مقاومة الاحتلال فحسب؛ بل عدّ عدم الولاء لدولة الاحتلال سببًا لسحبها؛ وترك الأمر لتقديرات وزير الداخلية، الأمر الذي يجعل أي مواطن مقدسي في دائرة التهديد بإسقاط كل حقوقه في المواطنة؛ وفقط لكونه فلسطينيا"؛ ما يعد انتهاكًا صريحًا وفاضحًا لاتفاقية جنيف الرابعة، التي أكدت على أنه "يحظر نقل الأفراد أو الجماعات قسراً، وكذلك ترحيلهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو أراضي أي بلد آخر، بصرف النظر عن دوافعهم".

أمنت هذه القوانين العنصرية الغطاء لسلطات الاحتلال لحرمان الفلسطينيين المقدسيين من حقوقهم المشروعة، بما في ذلك حقهم في البقاء في مدينتهم؛ فسحبت بالاستناد إليها، هوياتهم؛ وطردتهم من المدينة، ويمكن تحديد أبرز الأسباب التي استخدمتها سلطات الإحتلال لسحب هويات المقدسين:

1- إلغاء حق الإقامة للأشخاص الذين يقطنون في ضواحي القدس الواقعة خارج حدود البلدية، وفي المحافظات المجاورة، وكذلك الذين يقيمون خارج فلسطين.

2- سحب هوية المقدسي إذا نقل مركز حياته إلى خارج الحدود البلدية للمدينة، بما يشمل الضفة والقطاع لمدة سبع سنوات على الأقل.

3- سحب هوية المقدسي إذا حصل على الإقامة الدائمة في تلك الدولة.

4- سحب هوية المقدسي إذا حصل على جنسية دولة أخرى.

5- سحب هوية المقدسي لأسباب أمنية[2].

ووفقا لمعطيات أوردتها منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية، فإنه منذ بداية احتلال إسرائيل للقدس سنة 1967 وحتى نهاية 2016، ألغت إقامة 14,595 فلسطينيا من القدس الشرقية على الأقل، وذلك

(1) "عدالة " المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، **قوانين إسرائيلية جديدة تنتهك...**، المرجع السابق.
(2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (WAFA)، **سحب هويات المقدسيين**، المرجع السابق.

بحسب وزارة الداخلية الإسرائيلية، وإنسجاما مع ذلك جاءت الخطة الكبيرة "2020" والتي تقضي بتخفيض عدد سكان القدس إلى 15%، وتخطط إسرائيل ليصل عدد الفلسطينيين في القدس 12% سنة 2030 من إجمالي عدد سكانها، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح عدد بطاقات الهوية المقدسية المصادرة، ما بين سنوات 1967-2020

السنة	عدد الحالات
1976-1967	1442
1986-1977	1405
1996-1987	1061
2006-1997	4361
2007	229
2008	4577
2009	720
2010	191
2011	101
2012	116
2013	106
2014	107
2015	84
2016	95
2017	35
2018	13
2019	40
2020	18
المجموع	14701

المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (WAFA)، **سحب هويات المقدسيين**، نفس المرجع.

إن هذه القوانين وغيرها كثير، تؤكد بالدليل القاطع على أنه توجد ممارسات فصل عنصري في هذا البلد فحسب، بل توجد هناك أيضًا قوانين فصل عنصري، وتأكيدا لذلك كتب "عاموس شوكن" في سنة 2008: "من الأفضل عدم تجنب الحقيقة: وجودها في الكتب القانونية يجعل إسرائيل دولة فصل عنصري"، كما يرى "جديون ليفي" أن بعض القوانين تلخص جوهر الصهيونية ومفهوم "الدولة اليهودية"، إنها تعكس الذرائع الأمنية المشبوهة التي تُنظِّم أي ظلم في هذا البلد، إنها تجسد التشابه المذهل بين اليمين القومي المتطرف واليسار الصهيوني، والاستخدام المراوغ الذي تقوم به إسرائيل للتدابير الطارئة والمؤقتة[1].

[1] Gideon Levy, **Israeli Apartheid? Look No Further Than This Racist Law**, Written in: 20/06/2021, Seen in: 20/12/2021, Via-Link: https://www.haaretz.com/opinion/.premium-israeli-apartheid-look-no-further-than-this-racist-law-1.9921372.

القانون الأساس إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي 2018

ينص هذا القانون على التفوق العنصري الصريح للشعب اليهودي، ويبرز ذلك من خلال ما جاء في المادة 1 (أ)، التي تنص على أنّ: "أرض إسرائيل هي الموطن التاريخي للشعب اليهودي، وعلى أساسها أقيمت دولة إسرائيل"، وهو الأمر الذي رتب مسحا ضمنيا للذاكرة التاريخية للشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، وتضيف المادة أيضا بأنّ "دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي"، وبذلك تجعل حق تقرير المصير لدولة إسرائيل مقتصرا على "الشعب اليهودي" حصراً، وقد كانت المادة الثالثة من القانون قاسية أيضا على الفلسطينيين والعرب بعد اتخاذ القدس عاصمة لدولة إسرائيل كاملة وموحدة، كما اعتبر أيضاً التقويم العبري كتقويم رسمي للدولة واللغة العبرية هي اللغة الرسمية فيها، ولم يكتف بهذا فقط، بل أعلن من خلال المادة السابعة منه أنّ الدولة تعتبر أنّ التطور في المستوطنات اليهودية هو أولوية قومية، حيث استشهدت محكمة الاستئناف الإسرائيلية بهذه المادة؛ في نوفمبر 2020، عندما أقرت سياسة البلدية التي حرمت الأطفال الفلسطينيين من الدخول إلى المدارس في مدينة الكرمل الإسرائيلية، مبررة قرارها بأنّ: "الكرمل؛ هي مدينة إسرائيلية تهدف إلى توطيد الاستيطان اليهودي في الجليل، وأنّ إنشاء مدرسة عربية أو حتى تمويل وسائل المواصلات لتلاميذ عرب من شأنه أنّ يغير من التوازن الديمغرافي أو يدمر من طابع المدينة اليهودي"[1].(ينظر الملحق رقم: 12، ص 379).

كما وضح رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" مقاصده من خلال تصريح له في 11 مارس 2019 بالقول: "إسرائيل ليست دولة لجميع مواطنيها. بناءً على قانون الدولة القومية الذي مررناه، إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي -ولهم فقط"[2].

والجدير بالذكر أنه خلال عملية التصويت قام أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة بتمزيق نص القانون؛ وهم يرددون "أبرتهايد، أبرتهايد"، فيما قام أعضاء الكنيست من الائتلاف بالتصفيق.

لقد علق عضو الكنيست "دوف حنين" (القائمة المشتركة) على قانون القومية بالتالي: "هذا القانون يدفع باتجاه أيديولوجية دولة إسرائيل الكبرى، هو يخلط بين أرض إسرائيل ودولة إسرائيل، ويلغي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبذلك يضر بشعب إسرائيل. لأنه لن يكون هناك مستقبل، فلن يكون سلام ولن يكون أمن لشعب إسرائيل-ما دام لن يكون هناك مستقبل وسلام وأمن للشعب الفلسطيني ودولته المستقلة".

كما أورد عضو الكنيست صالح سعد ما يلي: "ضميري لم يسمح لي أن أمكث في المستشفى في الوقت الذي يطرح فيه هذا القانون العنصري للتصويت. ألغت قوانين "نورنبرغ" حقوق اليهود. ألم تتعلمون شيئا من التاريخ؟ أنتم من تعرضتم للملاحقة على خلفية انتمائكم الإثني ومن المفضل أن لا تنسوا ذلك. الأقلية في إسرائيل تعاني من التمييز في كافة المجالات-التخطيط والبناء، الثقافة والرياضة، التربية والتعليم وأخرى-هذا القانون هو برميل مواد متفجرة من المحتمل أن ينفجر بوجه دولة إسرائيل. كفى للعنصرية"[3].

---

(1) سوزان باور، **الهيكل القانوني للفصل العنصري**، المرجع السابق.

(2) المرجع نفسه.

(3) الكنيست الإسرائيلي، **الكنيست تقر نهائيا قانون القومية وأعضاء القائمة المشتركة يمزقون نص القانون احتجاجا على تمريره**، زيارة بتاريخ: 2021/11/26، متاح عبر الرابط الآتي:
https://main.knesset.gov.il/AR/Pages/SearchResults.aspx?q

المطلب الثالث: مجالات تطبيق النصوص القانونية العنصرية في فلسطين

لم يترك الصهاينة مجالا واحدا لم يطبقو فيه سياستهم العنصرية، التي تدل على حقدهم الدفين تجاه الفلسطينيين، وبهذا عاش الفلسطينيون سواء كانوا سكان قطاع غزة والضفة الغربية أو عرب الداخل، في ظل الممارسة العنصرية الإسرائيلية، التي تعددت أساليبها وتنوعت، ولم يسلم منها الأطفال، النساء، الشيوخ، العجزة، القصر وباقي المدنيين، ولا حتى ماشيتهم وحيواناتهم.

ومن خلال عرضنا للقوانين العنصرية، التي إستصدرها الصهاينة للتضييق على الفلسطينيين وسلب حقوقهم، كما ذكرناه في المطلب الثاني من هذا المبحث أعلاه، يمكن أن نخلص إلى أن تطبيقها قد شمل جملة من المجالات أهمها:

الفرع الأول: سياسة الفصل العنصري في المجال الاجتماعي

يعدُ من أبرز الآثار الاجتماعية التي انعكست سلبا على أوضاع الفلسطينيين؛ تطبيق العصابات الصهيونية لسياسة الفصل العنصري عليهم، وبالمقابل معاملتها اليهود وباقي الطوائف الأخرى، باهتمام وحرص كبيرين، حيث لم تكتفِ الحركة الصهيونية بطرد السكان الأصليين؛ من بلادهم وتدمير الأراضي والاحتلال، وإنما تعدت ذلك لتتبع سياسة الفصل العنصري في تعاملها معهم، الذين تعتبرهم سكان من الدرجة الثانية، أما من يحتلون الدرجة الأولى؛ فهم من تعدوا على البلاد واستولوا على الأرض بقوة السلاح والطرد، وإنهم الشعب السامي حسب الادعاء الصهيوني، وبهذا نجد أن السياسة الإسرائيلية قائمة في أساسها على التمييز العرقي، فمعاملة السكان الأصليين مختلفة عن معاملة المستوطنين، وما هي إلا معاملة دونية في المجال الإجتماعي، ولم يسلم حتى المعتقلون الفلسطينيون داخل السجون الإسرائيلية من هذه السياسة، حيث طبقت عليهم أساليب غير إنسانية، خلفت أثارا نفسية سلبية ليس على المعتقل، فحسب بل أيضا على أسرته، من خلال ظهور علامات القلق والخوف والتوتر، نتيجة المعاملة القاسية ضده، ويبدو أن إسرائيل تستخدم الاعتقال كحرب نفسية على المعتقل، وعلى المجتمع ككل فهي تستخدم عمليات ترويعية أثناء الاعتقال، ومن خلال وسائل الضغوط النفسية، التي تمارس على المطلوبين والمعتقلين والمجتمع ككل، ويبقى القانون الإسرائيلي الوحيد في العالم الذي يناقض القانون الدولي صراحة، حيث ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 أن "كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته قانونا"[1]، بينما ينص القانون الإسرائيلي عكسه تماما بالقول: "لأجل إعتقال أي شخص عضو في تنظيم (إرهابي) ليس من الضروري أن يكون قد أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الأعمال القتالية وعلى هذا الأساس يتم تعريف أي شخص على أنه (مقاتل غير شرعي) وسيشكل إطلاق سراحه من الإعتقال خطرا على أمن الدولة، طالما لم يثبت العكس"[2]، حتى أن الطرق المخصصة لسير اليهود كانت ولا زالت مُحرّمة على العرب.

من خلال تعريف الفصل العنصري الذي هو: "أية تدابير تشريعية وأية تدابير أخرى تؤخذ لمنع جماعة أو جماعات عرقية معينة من المشاركة في المجالات السياسية والاجتماعية والحياة الاقتصادية والثقافية للبلد، وتتعمد خلق ظروف تحول دون التنمية الكاملة لهذه الجماعة أو الجماعات، وذلك من خلال حرمان أعضاء جماعة أو جماعات عرقية من الحريات وحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحقوق في

---

(1) هيئة الأمم المتحدة، **المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948**، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.

(2) فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، ط2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص 23.

التعليم ومغادرة البلاد والعودة إليها والحقوق في الجنسية، وحرية التنقل والإقامة"[1]، أن جعل من مقرر الأمم المتحدة الخاص بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في جانفي 2007، يصرح بالقول: "يبدو أن الاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري المبرمة عام 1973م، قد انتهكت بكثير من الممارسات، لا سيما تلك التي تحرم الفلسطينيين من حرية التنقل"[2].

خلف جدار الفصل العنصري أثارا وعواقب اجتماعية وإنسانية؛ انعكست سلبا بالخصوص على الطرق والمواصلات، مؤدية إلى تجزئة مناطق الضفة الغربية وتقطيع أوصالها، وذلك بتشريحها إلى عشرات من الجيوب التي تفصل التجمعات جغرافيا عن بعضها البعض.

وبذلك عانى الفلسطينيون من العبور على هذه الطرقات، حيث عبّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالقول: "هناك شبكة من الطرق التي هي في المقام الأول لاستخدام الإسرائيليين، تربط المستوطنات الإسرائيلية وغيرها من البُنَى التحتية ببعضها البعض وتربطها جميعا بإسرائيل، وقد خضعت حركة الفلسطينيين على هذه الطرق إما للتقييد أو المنع، وقد تصل في نهاية المطاف إلى تحويل المسار عنها، ونتيجة لذلك، فإن هذه الطرق أصبحت حواجز بامتياز[3].

كما تأثرت خدمات التعليم أيضا بنظام طرق الفصل العنصري، فعلى سبيل المثال قطعت قوات الاحتلال في جانفي 2004م، الأشجار على طول الطريق الرابط بين قريتي العروب وبيت أومر من محافظة الخليل، الواقعتين قرب شارع 60، الذي هو أحد الطرق التي يستخدمها الإسرائيليون للوصول إلى المستعمرات المُقامة جنوب الضفة الغربية، وذلك بحجة توفير الحماية لسيارات المستوطنين من رشق الحجارة، وطال الأمر كذلك حرية التنقل والحركة في بعض المناطق، حيث خططت السلطات المحتلة للوقف النهائي والتام لها بل نفذتها في بعض المناطق، والصورة التالية توضح ذلك.

---

(1) هيئة الأمم المتحدة، **المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها**، (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 3068(د-28) المؤرخ في: 30 نوفمبر 1973)، نيويورك، 1973.

(2) مركز العمل التنموي (معا)، **طرق الفصل العنصري**، صدر عن مركز العمل التنموي، رام الله، سبتمبر 2009، ص 2.

(3) الأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، **عملية المناشدة الموحدة (CAP) لعام 2008**، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، القدس الشرقية، 2008، ص 16.

صورة توضح الطرق المخصصة للفلسطينيين.

المصدر: مركز العمل التنموي (معا)، **طرق الفصل العنصري**، صدر عن مركز العمل التنموي، رام الله، سبتمبر 2009، ص5.

كما أدى الجدار العازل إلى إقامة المزيد من المستوطنات عبر مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، مما أوجد مساحات واسعة من الأراضي الشاسعة الخالية، التي بالإمكان استغلالها في إقامة مزيد من الأحياء الاستيطانية، فالجدار الذي يصل القدس بمستوطنة "معاليه أدوميم" كبرى مستوطنات الضفة الغربية، مكّن سلطات الاحتلال من استغلال الأراضي الواقعة بين القدس وتلك المستوطنة، في مشروع بناء إستيطاني تهويدي تحت مسمى "E1"، ضم آلاف الوحدات السكنية قصد استيعاب عشرات الآلاف من اليهود، الأمر الذي يجعل من الدولة الفلسطينية المنشودة في حال تأسيسها بدون تواصل جغرافي[1].

تهدف السلطة الإسرائيلية في تصميمها للبرامج والمناهج التعليمية إلى إعلاء صورة اليهود وتمجيد تاريخهم مع إبراز صورة واقعية وغير واقعية للانجازات؛ من أجل إعلاء صورة الشخصية اليهودية وإبراز بطولاتهم التي ترسخ مقولاتهم حول أنهم متميزون وأنهم شعب لا يقهر، فالعرب الذين يدرسون في جامعات خاضعة للسلطة الإسرائيلية، يجدون في هذه المناهج التعليمية ما يبرز الفصل العنصري بأشكاله المختلفة، حيث تضم المناهج التعليمية تقليلا من قيمة العرب، وإظهار لسلبيات المسلمين وإظهار العرب بصورة المتخلفين الذين لا يفقهون شيئا، وان تاريخهم ملئ بالفتن والخلافات، والانتصارات التي تحققت على أيديهم؛ ليس بفعل قوتهم، وإنما بفعل ضعف الشعوب الأخرى، كما افترضوا أن العرب لا حق لهم في فلسطين، وان اليهود هم من لهم الأحقية بهذه الأرض[2]، لذا يمكن القول أن هذه السياسة التمييزية أدت إلى عزوف الكثير من المتعلمين العرب عن الدراسة، كون الحال لم يقتصر على المناهج التعليمية وما تحويه من تشويه للتاريخ العربي في مقابل الإعلاء لتاريخ اليهود، بل تعداه إلى عدم وجود بيئة تعليمية مناسبة في صفوف الطلاب

---

(1) قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 –منتصف يوليو 2014**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015، ص 263.

(2) جمعية الخرجين في الكويت، **القضية الفلسطينية في أربعين عاما: بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخرجين في الكويت)**، مركز دراسات الوحدة العربية وجمعية الخرجين-الكويت، بيروت والكويت، 1989، ص 99.

العرب، حيث لم تقم الحكومة الإسرائيلية ببذل أي جهود لتطوير المدارس الخاصة بالطلاب العرب، إذ تفتقد هذه المدارس للمرافق الصحية والساحات والملاعب المدرسية، كما أن أقسام التدريس ضيقة ومظلمة وتعاني من الاكتظاظ، وعليه يمكن القول أن المدارس العربية في إسرائيل تفتقد العديد من الوسائل التعليمية التي تشجع الطلبة على التعلم والتعليم، كما تفتقد المقومات الصحية المناسبة، وفيما يتعلق بالمرحلة الجامعية فان الطلبة الفلسطينيين يشكلون 1 % فقط من مجموع الطلبة الجامعيين في إسرائيل، وذلك نتيجة للسياسة التعسفية القمعية المنتهجة من قبل السلطة الإسرائيلية، التي تقف حائلا دون مسيرتهم التعليمية[1].

الفرع الثاني: سياسة الفصل العنصري في المجال السياسي

أجبرت سلطات الاحتلال المواطنين الفلسطينيين على الرحيل القسري من قراهم، ونتيجة لهدمها عددا من المنازل قصد إقامة طرق، اضطر المزيد من المواطنين إلى هجرة آراضيهم، فعلى سبيل المثال، صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أراضي من قرية "عزبة طبيب" في محافظة قلقيلية، من أجل إقامة البنية التحتية الإسرائيلية، حيث صادرت في البداية 15 دونما لإقامة الطريق الالتفافي رقم: 55 شمال القرية، كما أدى بناء جدار الضم والفصل العنصري إلى مصادرة 180 دونما أخرى، و93 دونما إضافية إلى غرب الجدار.

في جانفي سنة 2008، أعلنت سلطات الاحتلال صراحة نيتها في إقامة طريق خاص بالإسرائيليين، لأجل خدمة مستعمرة "الفيه منشيه"، وهو الأمر الذي ترتب عنه هدم منازل مواطنين فلسطينيين، حتى يتم خلق بنية تحتية ملائمة للمستعمرات الإسرائيلية، ولتنفيذ ذلك أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر عسكرية بهدم معظم الأبنية المتواضعة القائمة في القرية[2].

ترى إسرائيل أن تمثيل أفراد من الأقلية العربية كوزراء عرب، في الحكومات الإسرائيلية أو تعيين نواب وزراء عرب في مناصب رسمية، في الجهاز التمثيلي الإسرائيلي هو جزء من المساواة، وأن هناك تمثيل سياسي للأقلية، وهذا كفيل بوجود جزء من العدالة المزعومة، ولكن الواقع عند السلطة الإسرائيلية يناقض ذلك، حيث تشمل سياسة التعيين السياسية أبرز مظاهر العنصرية، كون الحكومة الإسرائيلية تعتبر أن وجود الأقلية العربية داخل السلطة هو حدث مؤقت، وأنهم لا يستحقون الاعتراف بكافة الحقوق لا سيما الحقوق السياسية، الأمر الذي يجعل العرب غير ممثلين بشكل حقيقي في أجهزة النظام الإسرائيلي، ولو كان نظام الحكم القائم في إسرائيل غير عنصري لكان للأقلية العربية في إسرائيل 88 نائبا في الكنيست وثلاثة وزراء في مجلس الوزراء بالإضافة إلى تمثيل ملائم في مختلف الدوائر والمؤسسات، ومع ذلك فان عدد النواب العرب لم يتجاوز في الكنيست (مجلس النواب الإسرائيلي) حتى اليوم ثلث هذا العدد، ولم يحدث قط أن اشترك وزير عربي واحد في أي مجلس وزراء[3].

ساهم جدار الفصل العنصري وحده بتسجيل معاناة ومآسي متعددة على الفلسطينيين، وهو الوضع الذي أخرج الرئيس الإمريكي الأسبق جيمي كارتر عن صمته بالتصريح قائلا أنه: "عندما تربط إسرائيل الـ:200 مستوطنة أو نحو ذلك من المستوطنات مع بعضها بطريق، ثم تمنع الفلسطينيين من استخدام هذا

---

(1) ميشيل شيحة، المرجع السابق، ص ص 385-420.

(2) الأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، **عملية المناشدة الموحدة (CAP) لعام 2008**، المرجع السابق، ص 16.

(3) ميشيل شيحة، المرجع السابق، ص ص 385-420.

الطريق أو في كثير من الحالات تمنعهم حتى من العبور، فإن هذا يعني ارتكاب ما هو أسوأ مما شهدناه في جنوب إفريقيا من تجزئة وفصل عنصري"[1].

كانت لهذا الجدار آثار سلبية خطيرة جدا، تمثلت أساسا في سعي العصابات الصهيونية إلى تنفيذ ورسم حدود سياسية من أجل إعاقة إقامة الدولة الفلسطينية، وهو ما يعني رفض مشروع حل الدولتين جملة وتفصيلا، وهو الأمر الذي يجعل إقامتها من المستحيلات، خصوصا عند ضم التجمعات الاستيطانية اليهودية لبلدية القدس الكبرى ولمشروع القدس الكبرى.

لقد هَدَفَ بناء الجدار إلى تحويل شرق القدس والبلدات والأحياء والقرى الفلسطينية التابعة لها إلى معازل وسجون مغلقة من جميع الجهات، وهو ما يجعل من المستحيل على سكان هذه المناطق من الفلسطينيين التحرك والتنقل داخلها وفيما بينها بدون الموافقة الصهيونية، كما أدى أيضا إلى عزل مئات من المواقع المُقدسة والآثار الحضارية عن محيطها العربي والإسلامي.

الفرع الثالث: سياسة الفصل العنصري في المجال الاقتصادي

إن أبرز الجوانب التي تعكس عنصرية التمييز في المجال الاقتصادي، تبرز من خلال معدل الاشتراك في القوى العاملة، إذ نجد أن مستوى مشاركة أفراد العائلات العربية في القوى العاملة، أدنى بكثير من مستوى مشاركة المواطنين اليهود، فمعدل العاملين اليهود أعلى بكثير من العرب، كما أن عدد الأسر العربية ذات الأكثر من معيل، هو أقل بكثير من الأسر اليهودية التي لها ذات الصفات، أما بالنسبة لمستوى الدخل، فالفروق واسعة بين الطرفين، مجسدة العنصرية القائمة على التمييز في هذا المجال، فعند المقارنة بين معدلات دخل العائلات العربية والعائلات اليهودية، يظهر أن معدل دخل الأسر العربية لم يرقَ ليصل نصف معدل دخل العائلة اليهودية في الفترة الممتدة من 1992-2002، الأمر الذي يترجم المردود المنخفض للعمال العرب، ليعكس من إمكانية إنتشار البطالة بينهم، كما يتعرض الكثير منهم والعاملين عند أرباب العمل اليهود إلى الطرد لسبب أو لآخر، في حين نجد بعضهم يتخلون عن العمل من تلقاء أنفسهم، ربما بسبب المعاملة السيئة أو حتى النظرة الدونية لهم من قبل أرباب عملهم اليهود، حيث يتضح في استطلاع أجرته سلطة التطوير الاقتصادي الحكومية، أن نسبة الأكاديميين العرب المنخرطين في سوق العمل أقل من اليهود، وأن 24% من أصحاب العمل اليهود يرفضون تشغيلهم، كما أن معدل رواتب الأكاديميين العرب 55% من معدل رواتب اليهود، في حين أن الغالبية الساحقة من الأكاديميين العرب، لا تعمل في مهن تلائم كفاءاتها، وفي هذا السياق أوضح تقرير سلطة التشغيل أن البطالة بينهم 20% مقابل 5ر4% بين اليهود[2].

كما يشير الاستطلاع إلى الفجوات في الرواتب، فمعدل رواتب الأكاديميين العرب، بحسب تقارير سنة 2009، كان 7255 شيكلا، مقابل معدل 12120 شيكلا بين الأكاديميين اليهود، أي أن معدل رواتبهم يساوي أقل من 60% من معدل رواتب اليهود، وتتسع الفجوة في الرواتب بين الأكاديميين العرب ذوي

---

[1] مركز العمل التنموي (معا)، المرجع السابق، ص 2.

[2] برهوم جرايسي، **استطلاع رسمي يكشف عمق البطالة بين الأكاديميين العرب وضآلة رواتبهم**، موقع مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، زيارة بتاريخ: 2021/11/26، متاح عبر الرابط الآتي:
https://www.madarcenter.org/المشهد-الإسرائيلي/من-الارشيف/وثائق- وتقارير/1105-استطلاع-رسمي-يكشف-عمق-البطالة-بين-الأكاديميين-العرب-وضآلة-رواتبهم

المهن الحرة والحرفيين، فمعدل أجورهم بين العرب 8383 شيكلا، وبين اليهود 15683 شيكلا، أي أن معدل راتب هذه الشريحة من العرب يساوي حوالي 53% من معدل رواتب اليهود من الشريحة نفسها[1].

كان لنجاح إسرائيل في إذابة المجتمع الفلسطيني الريفي، من خلال تحويل أفراده من مزارعين وملاك أراضي، إلى طبقة من العمال المأجورين لدى أرباب عمل يهود، يتنافسون في تجسيد السياسة التعسفية ضد العمال العرب، الأمر الذي أوقع العائلات العربية بأزمة اقتصادية، خاصة زيادة الممارسة العنصرية من إسرائيل المتمثلة بفرض ضرائب على الأراضي التي تملكها تلك العائلات، وفي حال عدم دفع الضرائب يتم مصادرتها ومنحها لليهود، أما من دفعوا من العرب، فلا يتلقون أي دعم، بل يتم إهمال وضعهم كمزارعين محاولين بذلك إفشال محاولتهم الذاتية لتطوير إنتاجهم[2].

يتعرض الفلسطينيون المقدسيون في الوقت الحالي؛ لواحد وعشرون (21) ضريبة، فرضتها سلطات الاحتلال، وهي سياسة مفضوحة يسعى من خلالها المحتل الصهيوني لإفراغ القدس من أهلها، وهذه الضرائب هي:

1. ضريبة السكن –الأرنونا-: وتفرض هذه الضريبة على أي عقار يملكه المقدسي، في مدينته، وهي ضريبة ترتفع باضطراد.
2. ضريبة الأرض التراكمية: وتعود لسنة 1967م عند بيع الأراضي هناك ضريبة تراكمية بحيث تتم عملية البيع والشراء بين الفلسطينيين بأوراق غير رسمية تسبب الكثير من المشاكل.
3. ضريبة المثل: لا تقبل سلطات الاحتلال الإقرار الضريبي من المقدسيين عادة، وعليه يطلب منهم دفع ضريبة أخرى تسمى ضريبة المِثل، والتي هي متوسط دخل من يمارس نفس المهنة في الوسط الإسرائيلي، ما يستوجب دفع التاجر المقدسي دفع ضرائب تفوقه أرباحه.
4. ضريبة التلفزيون: يدفع بموجبها مرغما كل مقدسي عن مشاهدة البرامج التلفزيونية الإسرائيلية ما قيمته 300 دولار إمريكي سنويا.
5. ضريبة أمن الجليل: يُجبر سكان القدس على دفع تلك الضريبة لتعويض اليهود عن خسائرهم نتيجة هجمات عربية مزعومة عليهم.
6. ضريبة تحسين ملامح المدينة: تفرض عند استصدار تصاريح بناء في شرقي القدس تتراوح قيمتها الأولية بين 150.000 إلى600.000 شيكل ولا تشمل التراخيص الأخرى.
7. الملاحقة الضريبية والغرامات: يعاني التاجر المقدسي من مداهمات أذرع الاحتلال المختلفة، بهدف تكبيده ضرائب أو غرامات أو مخالفات بحجج وذرائع مختلفة.
8. ضريبة القيمة المضافة: يطبقها الاحتلال بنسبة 16.50%.
9. رسوم تجارية: على التاجر أن يدفع رسوما على اللوحات الإشهارية واللافتات التي تحتسب بالسنتيمتر.
10. ضريبة الدخل: ضريبة تصاعدية من 10% إلى 50% حسب شريحة الدخل السنوي.
11. ضريبة الأرباح الرأسمالية: تتراوح بين 25% و 30% على العوائد الاستثمارية والفوائد.
12. الضريبة على الشركات: تخضع الشركات للضرائب في المجمل بقيمة 35%.
13. التأمين الوطني: وهو ما يعرف باسم الضمان الاجتماعي، يجبى على دخل السكان، ويحدد سنويا حسب تقديرات ضريبة الدخل.

---

[1] برهوم جرايسي، المرجع السابق.

[2] ميشيل شيحة، المرجع السابق، ص ص 385-420.

14. التأمين الصحي: يحتسب بناء على مستوى الدخل الذي يتلقاه المؤمّن في العمل أو غير العمل وبناء على وضعه في التأمين كعامل أجير أو عامل مستقل.
15. الضريبة الجمركية: يتم فرضها على بعض المنتجات المستوردة إلى إسرائيل.
16. الضرائب الاستهلاكية: بعض المنتجات المستوردة تتحمل ضرائب أخرى تضاف إلى الرسوم الجمركية.
17. ضريبة الموانئ: تمثل 1.1% من القيمة المجتمعة للشراء والشحن والتأمين.
18. ضريبة السيارات: وتصل إلى 83% بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة.
19. ضريبة المحروقات: والمعروفة باسم "البْلُو"، وهي ضريبة مقطوعة على كل لتر وقود، قد تصل إلى 100 % من سعر الوقود، بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة.
20. ضريبة الأملاك: ضريبة سنوية بنسبة 3.5% من قيمة الأرض.
21. فرض الضرائب على المؤسسات الدينية: يحاول الاحتلال فرض ضريبة على الأوقاف الإسلامية والمسيحية، ولكنه لم ينجح حتى الآن.

وأمام هذا الوضع الكارثي يجد المقدسي نفسه؛ مطالبا بدفع ضرائب ورسوم تُشكل 46 % من دخله في أغلب الأحيان، حيث أصبح معظم السكان مَدِينِين لحكومة الاحتلال أو بلديته، بسبب الضرائب والغرامات وتأخير دفعها، ما اضطر أصحاب مئات المحلات في البلدة القديمة في القدس إلى إغلاقها.

الفرع الرابع: سياسة الفصل العنصري في المجال القانوني

شرعنت القوانين التي سنتها إسرائيل، لا سيما قانون أملاك الغائبين سنة 1950م، عملية الاستيلاء على أراضي اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من قُراهم ومُدنهم سنة 1948م، من خلال ما عُرف بأملاك الغائبين[1]، كما شكّل ترحيل السكان الأصليين "الفلسطينيين"، انتهاكا صريحا للقانون الدولي؛ ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م[2]، أحكام الصكوك والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيتي لاهاي لسنتي 1899 و1907[3]، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب 1949[4] (هيئة الأمم المتحدة، 2007)، والتي تحظر جميعها الترحيل؛ كشكل من أشكال العقاب في أراض محتلة، وهو ما يُشكّل مساسا بحقوق الإنسان.

رفضت هيئة الأمم المتحدة سياسة الفصل العنصري القانونية التي إنتهجتها إسرائيل تجاه الفلسطينيين، حيث تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة جملة من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، أهمها السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، اللاجئون الفلسطينيون، الأشخاص المشردون في سنة 1967، أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، قابلية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، المستوطنات الإسرائيلية، والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أشار مجلس الأمن

---

(1) حمود سعيد الموعد، **الأبارتيد الصهيوني -دراسة-**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 20.
(2) هيئة الأمم المتحدة، **إتفاقية جنيف الرابعة**، المادة 49 من إتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، نيويورك، 1949.
(3) إتفاقية لاهاي لسنة 1907، **المادة "49" من إتفاقية لاهاي لسنة 1907**.
(4) هيئة الأمم المتحدة، **إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية**. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 295/61، المؤرخ في: 13 أيلول 200، 2007.

الدولي في قراره رقم: 237 لسنة 1967[1] على أن حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الأراضي المحتلة هي: "أساسية وحقوق إنسان غير قابلة للمصادرة"، وتلك الحقوق تجد أساساً لها في الحماية التي يوفرها القانون الدولي، وخصوصاً في ظروف مثل الاحتلال العسكري، وفي حالة أسرى الحرب.

وبالرغم من أن معايير حقوق الإنسان والالتزامات فيما يتعلق بالسكان الأصليين منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لسنة 1949 "اتفاقية جنيف الرابعة"، واتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب 1949 'اتفاقية جنيف الثالثة'، واتفاقية لاهاي 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حال نشوب نزاع مسلح، واتفاقيتي لاهاي لسنتي 1899 و1907 المتعلقتين بقوانين وأعراف الحرب البرية، إلا أن سلطات الاحتلال ضربت بهذه القوانين عرض الحائط، بممارستها لسياسات التقتيل والتشريد، التهجير، التعذيب وكل ما من شأنه أن يحُط من قيمة المواطن الفلسطيني الأعزل.

وبالرغم من أن هذه التصرفات والقرارات أضرت بالجانب الفلسطيني، إلا أنه قد تَصْدُر قرارات أُممية في القريب العاجل لصالح القضية الفلسطينية، كما هو الشأن في القرارات التي صدرت يوم: 2020/12/02 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث اعتمدت بأغلبية أعضائها عدة قرارات منها أربعة تتعلق بالقضية الفلسطينية، وقرار بشأن الجولان السوري المحتل، من جانبه، قال المندوب الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة "جلعاد إردان": "إن القرارات تلك لا تفشل فحسب في تعزيز السلام، بل إن كل واحد منها مدمر للسلام"، مضيفا بأن هذه القرارات تتضمن مطالب تشمل: "إعادة توطين ملايين الفلسطينيين في إسرائيل وتجبرنا على التخلي عن سيادتنا على مواقعنا المقدسة، مثل هذه الخطوات ستدمر إسرائيل كدولة يهودية ولن نوافق عليها أبد"[2].

كما أصدر قضاة المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 05 فيفري 2021م، قرارا يقضي بأن المحكمة ومقرها لاهاي لها ولاية قضائية على جرائم حرب أو فظائع ارتكبت في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يفتح المجال أمام تحقيق محتمل، وقد اعترضت إسرائيل على القرار[3]، كما أضافوا أيضا أنه استند على قواعد الاختصاصات القضائية المنصوص عليها في وثائق تأسيس المحكمة، ولا يشمل أي محاولة لتحديد وضع دولة أو حدود قانونية، وكانت قد صرحت المدعية العامة للمحكمة "فاتو بنسودا" في ديسمبر 2019 بأن هناك: "أساسا معقولا للاعتقاد بأن جرائم حرب ارتكبت أو ترتكب في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة"[4].

---

[1] الأمم المتحدة (مجلس الأمن الدولي)، **قرار مجلس الأمن الدولي رقم: 237 لسنة 1967**.

[2] الأمم المتحدة، **من أخبار الأمم المتحدة**، بتاريخ: 2020/12/02، زيارة بتاريخ: 2021/03/01، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://news.un.org/ar/story/2020/12/1066922.

[3] Deutshe welle (DW), In: 05/02/2021, Seen in: 06/02/2021, Via-Link: https://www.dw.com/ar/

أيضا: (شبكة مواقع الأناضول، **نص قانون "القومية" الذي صوت عليه الكنيست الإسرائيلي**، المرجع السابق).

[4] Deutshe welle (DW), OP.CIT.

المبحث الرابع: ردود الفعل الداخلية والخارجية (الدولية) تجاه تطبيق نظام الفصل العنصري

المطلب الأول: ردود الفعل الداخلية تجاه تطبيق نظام الفصل العنصري على الفلسطينيين

لم تكن المقاومة الفلسطينية وليدة إعلان دولة الكيان الصهيوني سنة 1948 فحسب، بل سبقت ذلك بأكثر من خمسين سنة، فهي تعود للتواجد الصهيوني في حد ذاته، فأولى الصدامات الفلسطينية-الصهيونية، كانت بين الفلاحين والمستوطنين اليهود، في 29 مارس 1886، حين هاجم الفلسطينيون من خمسين إلى ستين فلاحاً يهوديا من قرية مستعمرة "بيتاح تكفا"، وأتلفوا المحاصيل وأصابوا خمسة منهم، وساقوا البقر والبغال من المستوطنة إلى المحكمة في يافا، بدعوى وجود الماشية والحيوانات على أرضهم وطالبوا بتعويضات، لتقوم مجابهة أخرى بين الطرفين في سنة 1891، حين قدم عدد كبير من وجهاء القدس مذكرة احتجاج إلى الصدر الأعظم في الآستانة يطالبونه، بالتدخل لمنع الهجرة اليهودية وتحريم إمتلاكهم للأراضي الفلسطينية، ليقوم في العام الموالي أهالي قرية الخضيرة وملبس "بيتاح تكفا"، حين لاحظوا تنامي عدد المستوطنات اليهودية في أراضيهم، بهجوم مسلح عليها أسفر عن سقوط قتلى من الجانبين[1].

يعتبر الهجوم الذي شنه الأهالي سنة 1898 على مستوطنة أقيمت في منطقة جرش؛ أول عمل عسكري ضد الوجود الصهيوني، كما شهدت سنة 1900 حملة ضخمة لجمع التوقيعات على عرائض تمنع بيع الأراضي للمهاجرين اليهود، ونشطت وسائل الإعلام العربية في هذه التوعية، فكانت لكتابات الشيخ نجيب نصار في الكرمل سنة 1908 وغيره، أثر كبير في زيادة وعي الجماهير العربية بما يدور في فلسطين.

تميزت المقاومة في هذه المرحلة بإنشاء الجمعيات والأحزاب، التي اتخذت من المقاومة المدنية والسلمية إستراتيجية لها، كما اختصت بعض هذه الجمعيات في المقاومة الإقتصادية عن طريق تشجيع الإقتصاد الفلسطيني وشراء الأراضي المهددة بالإنتقال إلى اليهود، مع عقد المؤتمرات الجماهيرية وتنظيم المظاهرات الحاشدة، بالإضافة إلى القيام بهجمات على المستوطنات الصهيونية، لتليها بعد ذلك مرحلتين حاسمتين من تاريخ المقاومة الفلسطينية ضد الصهاينة.

الفرع الأول: مرحلة المقاومة أثناء الإنتداب البريطاني على فلسطين

إن أول ثورة شعبية اندلعت في فلسطين؛ هي ثورة النبي موسى سنة 1920، والتي كانت احتجاجا على وعد بلفور وبدأت أحداثها في القدس، ثم امتدت إلى مختلف المدن الفلسطينية، وتتلخص أحداثها في أنه كعادة الفلسطينيين الإحتفال في أفريل بمناسبة النبي موسى، حيث ألقي في هذه السنة 1920 عدد من وجهاء الحركة الوطنية خطابات حماسية، كان من أهمها خطابات الحاج أمين الحسيني، موسى كاظم الحسيني وعارف العارف، لتسير بعد نهاية الخطابات جموع كبيرة في مظاهرات حاشدة طافت شوارع القدس، التي بمجرد وصولها باب يافا في القدس وقع انفجار قوي تبعه قذف الحوانيت اليهودية بالحجارة، ليشتبك المتظاهرون مع اليهود ثم مع الإنجليز الذين هبوا لحمايتهم، وكانت تلك الأحداث بداية الثورة الشعبية

[1] عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ط 10، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص ص 41-42.

التي استمرت أسبوعا كاملا، لم تستطع السلطات البريطانية إخمادها رغم إعلانها تطبيق الأحكام العرفية[1]، إلا بعد حصيلة من القتلى والجرحى بلغت من الجانب الفلسطيني 09 قتلى و251 جريحا، وكانت بعدها "ثورة يافا" التي إندلعت في 01 ماي 1921، والتي لم يكن صداها كبيرا كما هو حال ثورة النبي موسى، ولكنها كانت تمثل بداية استنهاض الوعي الوطني، وكان سببها نتيجةً لازدياد أعداد المهاجرين اليهود بفلسطين، الذين قاموا بإستفزاز العرب الفلسطينيين، خلال إستقبالهم للهجرات اليهودية بالمهرجانات والإحتفالات فقام بحارة يافا بإقرار التظاهر[2]، الذي انتهى بمهاجمة مركز الهجرة الصهيونية في (يافا)، لكن بريطانيا وقفت إلى جانب اليهود.

شهدت سنة 1929 مظاهرة عنيفة اشتبك فيها العرب مع الصهاينة، الذين أرادوا إقتحام المسجد الأقصى وإقامة إحتفالات دينية عند حائط البراق، واستمرت الإنتفاضة التي سميت بـ"ثورة البراق" خمسة أيام، خلفت 05 قتلى و211 جريحا من اليهود، ومقتل 05 وجرح 24 من العرب، وفي 24 أوت قام أهل الخليل بمهاجمة الحي اليهودي، متسببين بمقتل أكثر من ستين وجرح أكثر من خمسين يهوديا، ليقوم أيضا أهل صفد من العرب في 29 أوت بمهاجمة الحي اليهودي، فقتلوا عشرين وجرحوا 25 آخرين منهم، وإستمرت المواجهات بين الطرفين كانت حصيلتها النهائية مقتل 133 وجرح 239 يهوديا، وقتل 116 عربيا وجرح 232 آخرين، وفي 17 جوان 1930 أعدمت سلطات الانتداب البريطاني في سجن عكا قادة ثورة البراق: عطا الزير، محمد جمجوم وفؤاد حجازي[3].

تواصلت الثورات الشعبية مع تأسيس أول مجموعة ثورية بعد ثورة البراق خلال سنتي 1929-1930 والمسماة بجماعة "الكف الأخضر" والمكونة من 27 عنصرا تحت قيادة "أحمد طافش"، حيث تركز نشاطها شمال فلسطين (صفد وعكا)، وقامت بعمليات موجهة ضد اليهود والبريطانيين من خلال تكثيف نشاطها خلال الفترة المحصورة بين أكتوبر وديسمبر 1929، إلا أن الحملة البريطانية المكثفة ضدها قد وضعت حدا لنشاطها بالقضاء عليها في فيفري 1930، والقبض على قائدها[4].

كانت ثورة القسام سنة 1935 من أعظم الثورات الشعبية التي قام بها الفلسطينيون، حيث كان قائدها "عز الدين القسام"؛ يرى أن الطريق للثورة المسلحة ضد الإنتداب يتمثل في أربعة مراحل تتضمن:

1. الإعداد النفسي للثورة المسلحة، مع نشر روحها في أوساط القطاعات الشعبية في الريف والمدينة.

2. العمل على إنشاء حلقات سرية من أكثر الناس استعدادا للثورة وإيمانا بها، والتي تكون بالإعتماد على الأصول الشعبية للقيادة.

3. تشكيل لجان قيادية لجمع التبرعات ولشراء السلاح.

---

(1) Frances Newton, **Fifty Years in Palestine**, 1st Ed, Cold harbour Press, London, 1948, pp.133-135.

(2) مجدي حماد، **الصراع العربي الإسرائيلي: الأصول والمستقبل**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2013، ص 63.

(3) المتوكل طه، **حدائق إبراهيم: أوراق إبراهيم طوقان ورسائله ودراسات في شعره**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 313.

(4) نجيب الأحمد، **فلسطين تأريخا ونضالا**، ط1، دار الجليل للنشر، عمان (الأردن)، 1985، ص ص 193-194.

4. الثورة المسلحة[1].

وبعد نحو عشر سنوات من التنظيم والإعداد السري الجهادي، قرر إعلان الثورة في نوفمبر 1935، بعد أن وصل عدد المقاتلين الذين كانوا تحت إمرته إلى 200 مقاتل، إلى جانب 800 آخرين من الأنصار، شكل منهم مجموعات قيادية، بمهمات محددة هي: الدعوة، التدريب، الإستخبارات والمعلومات، العلاقات الخارجية، الأموال والتبرعات، وتعد هذه الإستراتيجية المنتهجة من قِبله غاية في الدقة والتنظيم، حيث يقول في شأن تقنية العمل والتسليح أبو إبراهيم الذي هو أحد رفاقه: "كان اليهود يبنون بناياتهم على شكل عسكري، وكثيرا ما حدثت صدامات بين العرب واليهود، وبينما كان اليهود محتاطين لأنفسهم، وكان العرب غير ذلك، وقد استغل اليهود ذلك، وكثيرا ما كانوا يسقطون قتلى وجرحى...، وإزاء ذلك، طلبنا من الشيخ أن ننتقل من الكلام إلى الفعل، وطلبنا أن نتسلح ونتدرب، وبالفعل اشترينا بندقية، وأحضرنا مدربا، وكانت تبدأ جلسة التدريب بأن يلقي الشيخ درسه، ثم تحولت دروس الشيخ من دينية إلى تحريضية على الجهاد، وكان المدرب يقوم في آخر الجلسة بتدريب الموجودين على البندقية واحدا تلو الآخر"[2].

وفي رواية أخرى يشرح أبو إبراهيم: "عندما قررنا أن نشتري السلاح، بعد أن أقنعنا الشيخ جمعنا من بعضنا النقود، ورصدنا ما جمعناه لشراء السلاح"، وقد فقد القسام وإخوانه عنصر المباغتة عندما كُشف أمرهم ومكانهم قبل أوانه، حيث كانوا يخططون للهجوم على إحدى المستعمرات اليهودية بيت ألفا"، وقد تمت محاصرة الشيخ وتطويقه مع مجموعة متكونة من عشرة أفراد بواسطة 400 شرطي معظمهم من الإنجليز، في أحراش بلدة "يعبد"، لتقوم معركة بين الطرفين إستمرت لأربع ساعات ونصف، استشهد فيها الشيخ القسام وإثنان من رفاقه، وقبض على ستة آخرين، في حين فقد البريطانيون 15 رجلا حسب المصادر العربية، بينما ذكرت التقارير البريطانية مقتل شرطي واحد وجرح آخر، وبإستشهاد القسام إزداد إيمان الفلسطينيين بضرورة مواصلة هذا النهج الذي بدأه بإتمام مسيرته[3]، ليصدق بذلك الشيخ في مقولته قبل بداية المعركة التي إستشهد فيها: "بأنه وإخوانه عود ثقاب سيشعل الثورة في البلاد"

في فيفري 1936 إنطلقت شرارة أعظم ثورة في تاريخ فلسطين خلال القرن العشرين هي "الثورة الفلسطينية الكبرى"، من جراء حادث بسيط، من خلال إصرار مقاول يهودي على عدم تشغيل أي عامل عربي في بناء ثلاث مدارس في مدينة يافا؛ تعاقد على بنائها مع الإدارة البريطانية، وهو الأمر الذي جعل من العمال العرب يتجمعون في موقع إحدى المدارس، وقاموا بمنع العمال اليهود من الوصول إليها، ونتيجة للجو المشحون والمناوشات بين الطرفين، قُتل أحد اليهود وأصيب آخر بجراح خطيرة في 15 أفريل 1936 خلال تحركات بعض المناضلين العرب على الطريق العام بين نابلس وطولكرم، ليرد اليهود في اليوم الموالي بإغتيال قرويين فلسطينيين داخل كوخهما في حقل على طريق يافا، وموازاة مع ذلك أعلن الشعب العربي في فلسطين الإضراب العام، الذي إستمر 176 يوما، قدم الشعب الفلسطيني خلاله، أقصى ما يمكن أن يقدمه شعب مستميت في البسالة، التضحية، الثبات والصبر، وقد لجأت الثورة إلى الكفاح المسلح أسلوبا، لانتزاع حقوقها من الاستعمار البريطاني، ولم تتوقف إلا عند اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939،

---

(1) يوسف رجب الرضيعي، **ثورة 1936-1939 في فلسطين: دراسة عسكرية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1982، ص 38.

(2) وليد حسن المدلل وعدنان عبد الرحمان أبو عامر، **دراسات في القضية الفلسطينية**، ط1، جامعة الأمة للتعليم المفتوح، غزة، 2013، ص 72.

(3) محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ط1، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2003، ص 279.

لأسباب ذاتية، وأخرى تتعلق بالتدخل العربي الرسمي لإنهاء الإضراب، والتحالف الفرنسي البريطاني عشية سنة 1939، وقد كان من بين نتائج هذه الثورة ما يلي:

1. استشهاد 5000 مقاتل وجرح 15,000 واعتقال 108 من قوات الثورة الفلسطينية.
2. مقتل 262 جندي بريطاني وجرح 550.
3. مقتل 300 وجرح 469 وأسر 4 من العصابات الصهيونية.
4. أحصت السلطات البريطانية العمليات العسكرية التي نفذها الثوار ما بين سنوات 1936 و1939، على النحو الآتي: 4076 في 1936، 598 في 1937 و4969 في 1939.
5. المقترحات السياسية الإنجليزية كانت تحاول إجهاض الثورة وزرع الشقاق بين الأشقاء الفلسطينيين.
6. ظهور شخصيات فلسطينية وعربية شاركت في الثورة كرموز بطولية مثل عبد الرحيم الحاج محمد، والشيخ فرحان السعدي، ويوسف أبو درة، وعبد الرحيم محمود، وعبد القادر الحسيني.
7. وقعت الدول العربية تحت الضغوط البريطانية لإطفاء لهيب الثورة مثل الأردن، العراق، السعودية.
8. ملاحقة الفرنسيين للثوار الذين لجئوا إلى لبنان وسوريا وقطع خطوط إمدادهم.
9. بداية الحرب العالمية الثانية ساهم في نهاية الثورة.

الفرع الثاني: المقاومة خلال الإحتلال الصهيوني لفلسطين

تميزت المقاومة داخل الوطن المحتل بحالة من المد والجزر وفقا لظروف واعتبارات تفاوتت بين مرحلة و أخرى، شهدت هبات جماهيرية وانتفاضات شعبية واسعة متفاوتة الحجم والقوة من أهمها:

1. أحداث سنة 1967: وقعت بعد مرور أشهر على هزيمة جوان، وخضوع بقية الأراضي الفلسطينية للإحتلال، وتحركت بشكل عفوي، ورفعت الروح المعنوية للفلسطينيين.
2. هبة 1974: إندلعت بعد نحو عام من حرب 1973، وغلبت عليها الشعارات الموالية لمنظمة التحرير رفضا للإحتلال، والوصاية التي حاولت فرضها بعض الأطراف الإقليمية.
3. إحتجاجات 1976: بعد منح الإحتلال الحق لليهود بالصلاة في الحرم القدسي، الأمر الذي أدى إلى إشعال موجة من الإحتجاجات، وتفجر المشاعر الدينية، وتعدي المستوطنين على أئمة الحرم الإبراهيمي في الخليل، وتمزيق القرآن الكريم ودوسه بالأقدام، وسادت هتافات: "بالروح.. بالدم .. نفديك يا أقصى، الأقصى لنا، للأقصى شعب يحميه، الله أكبر"[1].

[1] محمد خالد الأزعر، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والإنتفاضة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 124.

4. مظاهرات 1979: تعبيرا عن رفض اتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر و"إسرائيل" التي لم تحقق الحد الأدنى من حقوق الفلسطينيين، بل كرست إدعاءات الإحتلال، متبنية، بالكامل خطة "مناحيم بيغن" (1913-1992) للحكم الذاتي، القائمة على أساس التفرقة بين السكان والأرض، وإعتبار غزة والضفة أرضا "محررة" لا يتجزأ منها.

في الوقت الذي شهدت فيه عدد من البلدان العربية مظاهرات احتجاجية، فقد عمت الأراضي

المحتلة مظاهر غاضبة تخللتها مواجهات ميدانية مع قوات الإحتلال.

5. ثورة 1982: الأكثر شمولا وامتدادا منذ بداية الإحتلال، وبدأت أولى حلقاتها بإعتداء نفذه جندي إسرائيلي على المسجد الأقصى صبيحة يوم 11 أفريل، بعد أن قتل حارس الحرم، وأطلق النار على المصلين بشكل عشوائي، فاندفعت الجماهير للدفاع عن حرمة المسجد من كل مكان، وعمت التظاهرات والإضرابات التجارية الأراضي المحتلة أسبوعا متواصلا، واعتصم طلاب الجامعة الإسلامية بغزة وخرجت المسيرات الغاضبة، وتميزت المظاهرات برفع الرايات الخضراء المزينة بشعار التوحيد، مما دفع البعض لتسميتها "ثورة المساجد"، حيث بلغ عدد شهدائها 12 شهيدا، وعشرات الجرحى ومئات المعتقلين[1].

6. مرحلة الطعن بالسكاكين: برزت منذ أواسط سنة 1985 ظاهرة جديدة، نفذها فلسطينيون ضد المستوطنين "الإسرائيليين"، مما دفع بـ"شموئيل غورين" منسق الأنشطة العسكرية في الأراضي المحتلة ينصحهم بحمل أسلحة حين يمرون في المناطق العربية.

7. أحداث 1986: اشتعلت بعد أسبوعين من التوتر الذي أعقب مقتل مستوطن في القدس المحتلة يوم 15 أكتوبر طعنا بالسكين؛ فكان استشهاد طالبين ينتميان للكتلة الإسلامية بجامعة بيرزيت يوم 04 ديسمبر، وجاء إيذانا بتصاعد انتفاضة الحجارة، فأعلن الإضراب والحداد في الضفة والقطاع ثلاثة أيام، وبلغت حصيلة الشهداء 21 فلسطينيا[2].

وهكذا جاءت أهمية تلك الإنتفاضات الشعبية من طبيعتها الخاصة برفض الإحتلال ومقاومته، واتسامها بإتساع النطاق المكاني والإمتداد الزمني، وشمولها كافة أنماط المقاومة المدنية، كرفض الأوامر، ورفع المطالب، والإعتراض على إجراءات مصادرة الأراضي وأوامر الإبعاد، ورفع الأعلام والإضراب والتظاهر، وقليل من المقاومة العسكرية.

بعد إصابة الحركة الوطنية بانتكاسة كبيرة بعد الهزيمة التي وقعت، وقيام دولة الكيان، فقد استفاقت منها أواسط الخمسينات حين تشكلت "هيئة مقاومة الصلح" مع "إسرائيل"، وأصدرت نشرة "الثأر"، ولقيت رواجا كبيرا في أوساط مخيمات اللاجئين، لأنها عملت على كشف المحاولات السرية للتسوية مع الكيان الإسرائيلي، وما لبثت أن تحولت إلى "حركة القوميين العرب".

---

(1) مصطفى كامل السيد، **البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983، ص 53.

(2) عبد الرحمان أسعد ونواف الزرو، **الإنتفاضة: مقدمات وقائع آفاق**، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1989، ص 44.

ازدادت عمليات اختراق الحدود مع الكيان الإسرائيلي قبل سنة 1957، وتمت بشكل شبه يومي، وبالذات عبر قطاع غزة والضفة الغربية، حيث تشير التقارير التي أرسلتها السفارات البريطانية في تل أبيب، وعمان والقاهرة، إلى كثرتها، وإلى شكاوى "إسرائيلية" بسببها، حيث بلغت من جهة الأردن سنة 1952 وحدها 1533 عملية اختراق، بمعدل 4.1 عملية يوميا، بين صدامات مسلحة وإستهداف للمواقع العسكرية، وأسفرت عن سقوط 207 قتيلا و94 جريحا صهيونيا، وألقي القبض على 1851 شخصا بتهمة الوقوف خلفها[1].

وحسب تصريح أدلى به "بن غوريون" سنة 1956، فإن هناك 848 صهيونيا سقطوا بين قتيل وجريح، بسبب العمليات الحدودية بين سنوات 1951-1955، ولم تكن عمليات فدائية بالمعنى الكامل للكلمة، بقدر ما هي تحركات فردية من قبل الشبان الفلسطينيين، حيث شهدت سنة 1951 سقوط 137 قتيلا، كما إرتفع في السنة الموالية إلى 147، وواصل ارتفاعه سنة 1953 إلى 162، ثم 180 سنة 1954، ووصلت إصابات الصهاينة ذروتها سنة 1955 لتصل إلى 258 قتيلا، وتذكر إحصائية أخرى أن عدد القتلى منذ توقيع وقف إطلاق النار في مارس 1949 وحتى العدوان الثلاثي في أكتوبر 1956 بلغ 1176 قتيلا صهيونيا[2].

تصف بعض الدراسات التاريخية سنوات 1948-1956 على أنها "مرحلة التيه والضياع"، وشهدت في نهايتها مخاض المقاومة، غير أنها في منتصف الخمسينيات شهدت عمليات فدائية جريئة من قطاع غزة نحو الداخل، مدعومة من مصر، كما كانت سوريا تدعم عمليات مماثلة إلى حد بعيد على الحدود السورية-الفلسطينية المحتلة، وجاءت هذه المرحلة التاريخية لتشهد حالة من الجمود وقلة المبادرات في الأفق للإنطلاق، كما تلاشت الأماني بتحرير فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني، وعودة الشتات الفلسطيني إلى أرضه ووطنه، وبدأت النخب الفلسطينية في الشتات في التوجه نحو الاعتماد على الذات، بحيث عملت بقصد أو دون قصد على حصر القضية في جانبها الفلسطيني فقط[3].

ساهم في تشكيل نواة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في نوفمبر 1956 مجموعة من الشباب الفلسطينيين؛ منهم خليل الوزير وياسر عرفات، لينضم إليها بعد سنتين فاروق القدومي، كمال عدوان، خليل الحسن، ومحمد يوسف النجار، ليتم تأسيسها فعليا وينقل مقرها من الكويت إلى غزة، وفي سنة 1959 كوَّنت خلاياها الأولى في غزة، الضفة الغربية، الكويت ومخيمات الفلسطينيين في كل من سوريا، لبنان والأردن، وفي سنة 1962 شكلت جماعة الفدائيين التي عرفت فيما بعد باسم"العاصفة"، وخلال مؤتمر القمة العربي الأول سنة 1964 تمت الدعوة من قبل المؤتمرين إلى ضرورة إنشاء منظمة تحرير فلسطينية تعبر عن إرادة شعب فلسطين، وكذلك هيئة تطالب بحقوقه وتقرير مصيره، وهو الأمر الذي تم فعلا بعد إنتخاب "أحمد الشقيري" (1908-1980) رئيسا للجنة التنفيذية للمنظمة، لتحمل الحركة على عاتقها عملية المقاومة والتحرير، دون إنتظار أطراف خارجية، وبذلك باشرت نشاطها المسلح الذي عند بدايته، لم تكن العمليات العسكرية التي قامت بها ذات وقع شديد على الإحتلال بالرغم من كثرتها، حتى أن "مناحيم بيغن" (1913-1992) وصفها بالقول: "العمليات الأولى لفتح لم تكن بالزخم الكبير، لكنها كانت بداية مزعجة لـ"إسرائيل"، لذا لم تقف مكتوفة الأيدي أمامها"[4].

---

(1) وليد حسن المدلل وعدنان عبد الرحمان أبو عامر، المرجع السابق، ص 85.
(2) المرجع نفسه، ص 85.
(3) المرجع نفسه، ص 86.
(4) المرجع نفسه، ص ص 86-88.

بعد هزيمة 1967 شهدت أساليب المقاومة تطورا، بعد تسجيلها لعدة إنتصارات خلال أواخر الستينيات، السبعينيات والثمانينيات، ساهمت في بلورة أشكال النضال المناسبة، من خلال دراسة كل المؤشرات والمعطيات التي تحقق الانتصار وتجنب الهزيمة، وكان من بين أهم الأسباب التي جعلت المقاومة، تنجح في مسعاها خلال هذه الفترة هي:

1. عبرت عن مستوى من العمل المنظم أخضع خطواتها وإجراءاتها لنسق موحد.

2. لم يتخذ عملها القيادي طابعا معلنا، وعبثا حاول الاحتلال إيجاد طرف يفاوضه أو يساومه، ولم تجد محاولات "تلميع" بعض الشخصيات لأن تمثل قيادة للمقاومة.

3. لم تحدد هذه المقاومة المعتمدة على الفعل الجماهيري المنسق والمنظم وسائلها فحسب، بل وسائل البناء الاجتماعي والاقتصادي، في معركة طويلة الأمد تصيغ مجتمع المقاومة والثورة، منطلقة منن الاعتماد الذاتي والعودة إلى الأرض، والتمسك بالإنتاج المحلي.

4. نجحت في إيجاد صيغة من التكامل الميداني والعملي مع نظيرتها المسلحة، واستجابت الواحدة للأخرى، بل وتناغمت في مقاومة المحتل.

5. أخذت على عاتقها تنظيم حياتها واقتصادها، على غرار الاقتصاد المستقل الذي اعتمدته ثورات الشعوب لمناطقها المحررة، وحررت النشء من ثقافة الاحتلال، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح أبرز العمليات الفدائية التي نفذت بين سنتي 1967-1987.

الجهة المنفذة	إسم العملية	التاريخ	الحصيلة
فتح	عملية سافوي	1975/03/06	50 جنديا و50 مدنيا بين قتيل
فتح	عملية كمال العدوان (دلال المغربي)	1978/03/1	37 قتيلا 82 جريحا
الجبهة الشعبية	إختطاف الطائرات	1972/05/30	31 قتيلا 80 جريحا
الجبهة الشعبية	عملية الخالصة	1974/04/11	18 قتيلا 15 جريحا
الجبهة الشعبية القيادة العامة	عملية الطائرة الشراعية	1987/11/25	/
الجبهة الديمقراطية	عملية ترشيحا	1974/05/15	27 قتيلا وعشرات الجرحى
الجبهة الديمقراطية	عملية بيسان، طبريا، عين زيف والقدس	/	/
أيلول الأسود	عملية ميونيخ	1975/09/05	11 قتيل من الرياضيين
أسرة الجهاد	عشرات العمليات	حتى سنة 1980	عشرات الجرحى
التيار الإسلامي	إعداد سري تم إكتشافه	1987-1982	/
حركة الجهاد الإسلامي	عملية باب المغاربة	1986/10/16	80 بين قتيل وجريح

المصدر: وليد حسن المدلل وعدنان عبد الرحمان أبو عامر، المرجع السابق، ص ص 93-94.

كان أهم ما ميز هذه المرحلة هو إتخاد المقاومة لأشكال متعددة في مكافحة المحتل الصهيوني، تجسدت فيما يلي:

1. الالتحام الشعبي وحرب الشوارع
2. التظاهرات الشعبية
3. الإضراب التجاري والعصيان المدني
4. الحجارة والمقلاع
5. الحرائق المشتعلة
6. المتاريس والحواجز
7. حرب السكاكين
8. حوادث الدهس

استمرت المقاومة في تحقيق المزيد من الإنتصارات على العديد من الأصعدة بداية من سنة 1987، بالرغم من الردود العنيفة والقاسية من الصهاينة، حيث إعتمدت بنسبة 85% على سلاح الحجارة والمقلاع، لتأخذ لها تسمية عالمية "ثورة الحجارة" شاركت فيها النساء، الأطفال والشيوخ، وكل أطياف المجتمع الفلسطيني، وبلغ عدد حوادث رشق الحجارة ما بين سنتي 1988 و1991: 184.445 حادث، توزعت تواليا على النحو التالي: 39.000، 72.000، 37.000 و36.000 حادث[1]، كما اتخذت من الحرائق المشتعلة سلاحا ثانيا، حيث أحرقت المحاصيل الزراعية لمواجهة المحتل وتحطيمه إقتصاديا، لاسيما منها القمح، الغابات والمراعي، كما أحرقت المرافق العامة، المنشآت الزراعية والصناعية ودمرت خطوط الكهرباء والمياه التي تزود المستوطنين...وغيرها، وقد قدرت خسائر المساحات الزراعية التي تم حرقها في ظرف أربعة أشهر فقط بـ: 80 مليون دولار، بالإضافة إلى المتاريس والحواجز التي اتخذت منها سلاحا ثالثا[2].

إن ما ميّز هذه المرحلة هو إتخاد المقاومة فيها أيضا لأشكال أكثر تطورا وفتكا في مكافحة المحتل الصهيوني، يمكن ذكرها كالتالي:

1. قنابل المولوتوف والزجاجات الحارقة.
2. الكمائن العسكرية.
3. القوات الضاربة.
4. العمليات الاستشهادية.

(1) وليد حسن المدلل وعدنان عبد الرحمان أبو عامر، المرجع السابق، ص ص 95-96.
(2) المرجع نفسه، ص ص 95-98.

5. إطلاق النار والكمائن المسلحة.
6. تدمير المواقع العسكرية.
7. اقتحام المستوطنات.
8. حرب الأنفاق.
9. الصواريخ والقذائف.
10. صراع الأدمغة وحرب المخابرات.
11. أسر الجنود والمستوطنين.

والواقع أنه كلما تفنن الصهاينة في عنفهم ضد أصحاب الأرض الأصليين، لن يجدوا منهم إلا إستماتة وإستبسالا ومقاومة مستمرة، مع تنويع في طرق مقاومتهم، لأن للفلسطينيين هدف واحد لا غير هو على حد تعبير شيخ المناضلين "بهجت أبو غربية" (1916-2012) بعد هزيمة الجيوش العربية التي دخلت فلسطين بعد إعلان قيام دولة إسرائيل 1948/05/15: "هدفنا الأول هو استرداد ما ضاع من فلسطين. الوسيلة والأداة تشكيل تنظيم عسكري مسلح سري جدًا، يمول ويسلح بالضغط على الحكام والأثرياء العرب، ويقوم بشن حرب على الدولة الصهيونية لإسقاطها"[1].

المطلب الثاني: ردود الفعل الخارجية (الدولية) تجاه سياسة الصهاينة العنصرية

الفرع الأول: مواقف الدول العربية (دول الطوق)

1. موقف مصر

بتوقيع النظام المصري وإسرائيل اتفاقية "كامب ديفيد" في سنة 1978، تغير الموقف الرسمي المصري كليا تجاه القضية الفلسطينية، والرافض للإحتلال الإسرائيلي لفلسطيين، بوضعه حدا لثلاثين عاما من العمليات العسكرية بين البلدين شهدت خلالها خمس حروب لسنوات 1948، 1956، 1967، حرب الإستنزاف ما بين سنتي (1967-1970) و1973، ومن أجل إمتصاص غضب الشارع المصري، سعى نظام السادات لتبرير ما أقدم عليه من خلال تحريك أبواق النظام للترويج لجملة من الأسباب أهمها:

1. الإشادة والتغني بالنصر الكبير الذي تحقق باسترجاع سيناء.
2. إطلاق وعود للشعب المصري بتنمية بلده وتحسين مستوى معيشته، خصوصا بعد إنتهاء الصراع مع إسرائيل الذي استنزف موارد مصر وطاقاتها.
3. بتوقف هذا الصراع ستدفق المساعدات والإعانات الخارجية.

[1] بهجت أبو غربية، **من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية من النكبة إلى الإنتفاضة (1949-2000)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 18.

4. التأكيد على أن مصر سوف تحافظ على حضورها وقوتها بعد السلام الذي سيعم المنطقة العربية كلها.

وقد كانت هذه الأسباب وغيرها بمثابة المخذر للشعب المصري، إلا أنه بعد مرور أكثر من أربعة عقود على توقيع تلك الاتفاقية، لم يتحقق للمصريين ما وُعِدوا به من تنمية ورخاء، بل إن أوضاعهم المعيشية ازدادت سوءاً، وأُغرقت مصر بالديون، وتراجع دورها في المنطقة، وبدلاً من أن يعم السلام المزعوم، استمرت حروب إسرائيل العدوانية وسياساتها الاستيطانية والعنصرية، بل وصل التدخل الإسرائيلي في الشأن المصري مداه بأن وصل إلى المناهج التعليمية، حيث تعهدت زوجة الرئيس "حسني مبارك" السيدة "سوزان مبارك"، خلال الإجتماع الذي عقد في قصر رئاسة الجمهورية في سنة 1998 بالضغط على وزيري التربية والتعليم، والأوقاف، وكذلك مفتي الديار المصرية، من أجل تغيير المناهج بما يتوافق مع الرغبة الإسرائلية، وأكدت صحيفة "روزو اليوسف" المصرية أن السيدة مبارك إستلمت مبلغ 300 مليون دولار بعد مرور شهرين مباشرة من المحادثات التي تمت مع الإسرائيليين، ملزمة نفسها بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية طبع كتب مدرسية تخلو من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تهاجم اليهود، ولم تكتف بهذا الأمر بل وافقت على أن تشمل المناهج التعليمية آيات من التوراة، كما ستضم حقبة تواجد اليهود بمصر[1].

2. موقف الأردن

بعد أن نال الأردن إستقلاله سنة 1946، ونجح في تحويل إمارته إلى مملكة (المملكة الأردنية الهاشمية)، حاول الملك عبد الله الأول حل المشكلة الفلسطينية سلميا، من خلال إقناع العرب بقبول قرار التقسيم مبدئيا، إلا أنه فشل في مسعاه، فدخل الحرب سنة 1948، واستطاع الاحتفاظ بما يعرف الآن بالضفة الغربية كاملة، بما فيها القدس الشريف بعد معركة "باب الواد" بواسطة جيش قوامه ستة آلاف رجل، فيما خسرت باقي الجيوش العربية ولم تستطع الاحتفاظ بشيء[2].

كانت الضفة الغربية قد وقعت تحت السيادة الأردنية بما فيها القدس، في أفريل 1950 بعد اتفاقيات الهدنة لسنة 1949، حيث أصبح جميع الفلسطينيين فيها مواطنين أردنيين، وتمَّ الاعتراف بهم سياسياً في البرلمان، مع منحهم 30 مقعداً لكل من الضفة الغربية والشرقية، ليتمتعوا من خلال ذلك بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها الأردنيون في الضفة الشرقية، إلا أنه في حرب 1967 سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية والقدس الشرقية من الأردن، وشبه جزيرة سيناء وقطاع غزة من مصر، ومرتفعات الجولان من سوريا، وتعدُّ هذه المناطق بموجب القانون الدولي "محتلَّةً" لأنها لم تكن جزءاً من إسرائيل قبل الحرب، وأن عمليات

---

(1) عاطف أبو سيف وآخرون، **علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الإختراقات والإخفاقات**، مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله (فلسطين)، 2014، ص 422.

(2) موقع جريدة الدستور، "الأردن والقضية الفلسطينية.. رسالة ومواقف"، جريدة الدستور الأردنية، بتاريخ: 2011/05/08، زيارة بتاريخ: 2022/01/06، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:

http://www.addustour.com/articles/757067-الأردن-والقضية-الفلسطينية-رسالة-ومواقف

الغزو الإقليمي محظورة بموجب كل العهود والمواثيق الدولية[1]، واستمرت تبعية الضفة الغربية وشرق القدس للسيادة الأردنية، إلى أن قرر الأردن فك الإرتباط الإداري والقانوني معها في: 31 جويلية 1988[2].

تعد القضية الفلسطينية قضية الأردن المركزية الأولى، وينظر إليها بوصفها أولوية في سياسته الخارجية، ويرى فيها قضيةً محورية وأساسية لأمن المنطقة يمثّل حلُّها مفتاحَ السلام والاستقرار في العالم[3].

وتكرس الأردن جهودها من أجل التشديد على ضرورة إلتزام إسرائيل؛ بكل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة الداعية إلى إنسحابها من الأراضي التي احتلّتها في: 1967/06/04، ووقف جميع الإجراءات الأحادية وعلى رأسها الاستيطان، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، وإلتزامها كقوةٍ قائمة بالاحتلال بما ينص عليه القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وبخاصة قرارات مجلس الأمن الدولي رقم: 242، 252، 267، 446 و2334[4].

وقد اتسم الموقف الأردني تجاه مسألة القدس بالثبات، من خلال التأكيد على أن القدس الشرقية أرض محتلّة، السيادةُ فيها للفلسطينيين، والوصاية على مقدساتها الإسلامية والمسيحية هاشمية يتولّاها ملك المملكة الأردنية الهاشمية الملك عبد الله الثاني، ومسؤوليةُ حماية المدينة مسؤوليةٌ دولية وفقاً لالتزامات الدول بحسب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، كما وَقَّعَت إسرائيل والأردن اتفاقية سلام (وادي عربة) في 1994/10/26، أنهت حالة الصراع بين البلدين، وأخرجت الأردن من نطاق دول الطوق والمواجهة كأكبر خط مواجهة حدودية مع إسرائيل، وقد وضعت هذه الاتفاقية حدا لمقاطعتها الإقتصادية لإسرائيل، فاتحة بذلك مجالا للتعاون، تُوِّجَ بعقد سلسلة من الاتفاقيات مست مختلف المصالح بين البلدين[5].

شهدت العقود التي تلت ذلك، إقامة علاقات واسعة تركزت أساسا حول العلاقات التجارية عبر الحدود؛ التي من خلالها تم توظيف الآلاف من الأردنيين، وتوسيع مبيعات الغاز الطبيعي الإسرائيلي إلى الأردن، وتعاون وثيق في تخصيص الموارد المائية الشحيحة التي يعاني منها، بالإضافة إلى إقامة علاقات استراتيجية بشكل خاص، فيما يتعلق بالعلاقات العسكرية وتبادل المعلومات الإستخباراتية، إلا أنها لم تصل إلى درجة من الثقة الكاملة بينهما، كون كل دولة تضع مسافة من الآمان حول هذه العلاقة العسكرية، وخلال السنوات الأخيرة لم تستمر هذه العلاقات على حالها، بل شهدت تدهورا خصوصا بعدما شكّلت قضية مقتل القاضي الأردني في سنة 2014 عند مركز حدودي إسرائيلي على جسر ألنبي Allenby، مصدرَ خلاف بين البلدين، كونها لم تحل بعد، وازدادت الأمور تعقيدا بمقتل مواطنيْن أردنيَّين - أحدهما مالك عقار بريء- أثناء الرد على هجوم إرهابي على السفارة الإسرائيلية في عمّان من طرف حارس أمن إسرائيلي سنة

---

(1) حسن إسميك، **وحدوا الأردن وفلسطين - مرة أخرى**، بتاريخ: 2021/10/10، زيارة بتاريخ: 2022/01/06، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://foreignpolicy.com/2021/10/10/jordan-palestine-unite-annexation-israel-palestinians-hasan-ismaik-arabic/

(2) عاطف أبو سيف وآخرون، المرجع السابق، ص 424.

(3) موقع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين للمملكة الأردنية الهاشمية، **القضية الفلسطينية وعملية السلام**، زيارة بتاريخ: 2022/01/06، متاح عبر الرابط:
https://www.mfa.gov.jo/content/عملية-السلام

(4) موقع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين للمملكة الأردنية الهاشمية، المرجع السابق.

(5) عاطف أبو سيف وآخرون، المرجع السابق، ص 424.

2017، ونتيجةً لتعامل إسرائيل مع هذا الحارس كبطل قومي، شعر البلاط الملكي الأردني بالقلق من تعامل رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" مع تداعيات الحادث[1].

كان لتنصل إسرائيل من إلتزاماتها المتفق عليها سنة 2013 بخصوص المشاركة في "مشروع النقل بين البحر الأحمر والبحر الميت" (المعروف أيضاً باسم "مشروع قناة البحرين الأحمر-الميت"/"مشروع قناة البحر الأحمر-البحر الميت")، والذي كان من المفترض توفيره لمياه الشرب المحلاة (المزالة ملوحتها) لكل من الضفة الغربية ومنطقة العقبة في المملكة، معتبرة إياه "غير اقتصادي"، كما أثار بناء إسرائيل لـ "مطار رامون" بالقرب من إيلات جدلاً بين البلدين، والذي تم افتتاحه سنة 2019، ويبعد أقل من ستة أميال عن "مطار الملك حسين الدولي"، وأقل من نصف ميل من الحدود، حيث قدمت عمّان شكوى إلى "منظمة الطيران المدني الدولية" التابعة للأمم المتحدة، في سنة 2015، والذي ادّعت فيها أن قرب المسافة يمكن أن يعترض الممرات الجوية[2].

3. موقف سوريا

رغم حداثة إستقلال سوريا الذي كان في 25 ماي 1946 إلا أن هذا لم يمنعها من أن تكون سباقة في الدفاع عن القضية الفلسطينية، حيث كانت تؤمن بأن فلسطين ما هي إلا جزء من الوطن السوري التاريخي، حيث بمجرد وصول خبر تقسيم فلسطين الذي كان في 1947/11/29 إلى دمشق أضربت المدينة جمعاء، ليقوم جمهور غاضب يزيد عن 10.000 مواطن سوري بإقتحام السفارتين الإمريكية والبجليكية، والمركز الثقافي السوفياتي، أما في حلب فقد قام المتظاهرون بحرق عدد من بيوت اليهود، و11 كنيسا يهوديا، كما قاموا بقتل بعضهم[3].

ككل العرب لم تدخر سوريا أي جهد في الدفاع عن الأراضي الفلسطينية بمجرد إعلان إسرائيل قيام دولتها بفلسطين في 1948/05/14، وبالرغم من قلة الجيش السوري مقارنة بالجيش الصهيوني إلا أنه حارب وحقق انتصارات عديدة هناك، وحتى تستعد الحكومة لهذه المعركة، فقد أصدرت خمسة قوانين من المجلس النيابي في 1948/5/15 استعداداً للمعركة هي:

1. القانون رقم: 400 المتعلق بنظام الأحكام العرفية في أراضي الجمهورية السورية، وتعيين السلطات التي تأمر بهذه الأحكام وتنفذها.

2. القانون رقم: 401، ويقضي بإعلان الأحكام العرفية في الأراضي السورية لمدة ستة أشهر من تاريخ 1948/5/15.

3. القانون رقم: 402، ويقضي بفتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الدفاع الوطني باسم (النفقات المختلفة الطارئة بسبب الأعمال الحربية والحركات العسكرية.

---

(1) ديفيد شينكر وغيث العمري، **إعادة العلاقات بين إسرائيل والأردن إلى المسار الصحيح**، بتاريخ: 2021/03/12، زيارة بتاريخ: 2022/01/06، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aadt-allaqat-byn-asrayyl-walardn-aly-almsar-alshyh

(2) المرجع نفسه.

(3) عبد الرحمن جدوع التميمي، **الموقف السوري من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1977-1981**، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمّان (الأردن)، 2016. ص ص 17-18.

4. القانون رقم: 403 ويقضي بإضافة 5.700.000 ليرة سورية إلى اعتمادات وزارة الدفاع وتحديد مصادر تأمين هذا المبلغ.

5. القانون 405، ويقضي بمنح معاشات تقاعدية لعائلات العسكريين الذين يستشهدون في العمليات الحربية بمعدل 75% من راتب الدرجة العليا للمرتبة الأعلى، وبالترفيعات الاستثنائية والضمائم الحربية[1].

وقد سبق هذه القوانين القانون رقم: 256 الذي إستصدرته الحكومة السورية في 15 ديسمبر 1947، الذي فرض خدمة العَلَم الإلزامية، والذي تم تعزيزه بجملة تدابير أخرى أهمها وقف التسريحات من الجيش، ودعوة نفر من المسرحين إلى الخدمة، وقد تمكنت القيادة بفضل هذه الترتيبات من تشكيل ثلاثة أفواج إضافية من المشاة (الفوج الثامن، والفوج التاسع، والفوج الحادي والأربعين)، وفوجاً إضافياً من المدفعية (فوج المدفعية الثالث).

أصدر الحاكم العسكري، وهو رئيس مجلس الوزراء، في 1948/5/17 ثلاث قرارات عرفية: القرار رقم:1 القاضي بمنع الطيران فوق الأراضي السورية ليلاً على جميع الطائرات الأجنبية، والقرار رقم:3 الذي يحظر اقتراب السفن والزوارق الأجنبية من شواطئ ومرافئ البلاد، والقرار رقم: 9 القاضي بإعلان (حالة الحصار البحري) في مياه فلسطين، ثم أصدر الحاكم العسكري القرار العرفي رقم: 15 في 1948/5/22، الذي بموجبه تم منع التجول في منطقة العمليات الحربية بعمق عشرة كيلومترات[2].

اختارت القيادة السورية أفضل لواء من الألوية الثلاثة التي يمتلكها الجيش السوري، من حيث التدريب والتسليح والتنظيم للقيام بالعمليات الحربية، وهو "لواء المشاة الأول" بقيادة العقيد عبد الوهاب الحكيم، ووضعته تحت تصرف (اللجنة العسكرية العليا)، بينما كان لواء المشاة الأول يضم الوحدات التالية:

- فوج المشاة الأول بقيادة المقدم "بشير الحواصل" ويشمل ثلاثة سرايا مشاة وسرية قيادة.
- فوج المشاة الثاني بقيادة المقدم "حسن غنام" ويشمل كالفوج الأول، مثلا ثلاثة سرايا مشاة وسرية قيادة
- كتيبة مدفعية تتضمن ثلاث بطاريات من عيار 75مم.
- كتيبة مدرعات تتضمن سريتي مصفحات "مارمون" (15 مصفحة) وسرية دبابات "رينو" 37 (10 دبابات) بقيادة الرئيس "صبحي عبارة".
- مفرزة مخابرات (إشارة).
- فصيلة إنشاءات (هندسة عسكرية) بقيادة "سليمان ناجي".

---

[1] موقع وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية، **دور الجيش السوري في حرب فلسطين**، زيارة بتاريخ: 2022/01/07، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
http://www.mod.gov.sy/index.php?node=554&cat=911

[2] موقع وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية، **دور الجيش السوري في حرب فلسطين**، المرجع السابق.

●سرية قيادة وخدمات إدارية وطبية[1]، وكان مجموع عدد أفراد اللواء، في بداية شهر أفريل 1948 (1811) ضابطاً وجندياً، مع وحدة نارية واحدة للمشاة و100 قنبلة لكل مدفع.

في حرب الأيام الستة سنة 1967، استولت إسرائيل على كامل منطقة الجولان حتى بحيرة طبريا ونهر الأردن، واحتلتها من سوريا، وجراء ذلك قامت الحكومة الإسرائيلية بسلسلة من الإجراءات العملية بهدف تهويدها، تزامنت آليا أثناء سير العمليات العسكرية، من خلال عمليات الطرد الواسع للسكان، والتدمير السريع للتجمعات السكنية، ليتبعها لاحقا شروع الإسرائيليين بإقامة النقاط الاستيطانية، أولاها أقيمت بعد أسابيع قليلة على الإحتلال[2]، وبما أن إسرائيل هي المتحكم في زمام الأمور بالمنطقة والمسيطر عليها عسكريا وإستراتيجيا، فإنها تدرك جيدا أن الجبهة السورية تعد الأكثر هدوءا، إذ لم تطلق رصاصة واحدة منذ احتلال إسرائيل للجولان سنة 1967، ولهذا فالمشكلة عند إسرائيل ليست في التوصل إلى إتفاق على الورق حول الجولان، خصوصا و أن بعض رؤساء حكومات سابقين في إسرائيل، دعوا إلى ضرورة الانسحاب من الجولان مقابل تسوية سلمية مع سوريا، بل يجب تأخير أي مفاوضات من هذا الشكل، وعدم الدخول فيها في الوقت الحالي، وترك مجال البدء فيها للجانب السوري، حتى لا يتعرضوا لضغوط دولية[3].

وعشية الإحتلال الإسرائيلي للجولان في 05 جوان 1967 كان عدد سكانه يبلغ نحو 103 آلاف موزعين على نحو 313 قرية ومزرعة، أرغمت إسرائيل معظمهم على مغادرة أراضيهم، لم يبقَ منهم بعد الإحتلال سوى مجموعة قليلة منهم يقيمون في خمس قرى هي: مجدل شمس، مسعده، بقعاتا، عين قنية والغجر، وقد بلغ سكان هذه القرى المحتلة حوالي 20 ألف نسمة سنة 1990، ولقلب المعادلة الديمغرافية شرعت إسرائيل في تمكين المستوطنين اليهود المقيمين بالجولان، حتى وصل عددهم سنة 1990 إلى حوالي 25 ألف يهودي يتوزعون على 37 مستوطنة، ليتفوقوا بذلك عدديا على السكان العرب السوريين بالهضبة[4].

إستمرت إسرائيل في شن هجمات على مواقع عسكرية في داخل سوريا، مستهدفة بالدرجة الأولى إيران، ليحاول الجيش السوري إعتماد إستراتيجية جديدة من خلال الرد على العدوان الإسرائيلي بداية من الأشهر الأولى لسنة 2018، حيث تم إسقاط مقاتلة إسرائيلية من طراز F16 بواسطة صاروخ مضاد للطائرات، على إثر إسقاط طائرة مسيرة إيرانية، كما قامت الدفاعات الجوية السورية بتدمير صاروخين إسرائيليين أطلقا على ريف دمشق، لتقوم بعدها إسرائيل بهجوم عنيف على عشرات الأهداف السورية، يعد الأوسع نطاقا منذ سنة 1974 [5].

---

[1] موقع وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية، **دور الجيش السوري في حرب فلسطين**، المرجع السابق.

[2] مجدي حماد، **مستقبل التسوية: 30عاما من سلام عابر**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2009. ص 431.

[3] عبد الحميد كيالي وآخرون، **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015م**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان (الأردن)، 2008. ص 98.

[4] رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية**، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 2001. ص 170.

[5] محسن محمد صالح وآخرون، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2018-2019**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2020، ص 297.

4. موقف لبنان

شغلت القضية الفلسطينية في البداية بال الكثير من الساسة والزعماء العرب، ومن بينهم رئيس الحكومة اللبنانية "رياض الصلح"، الذي كان اهتمامه بالقضية الفلسطينية عند حضوره المؤتمر الإسلامي العام، الذي عقد في القدس في جانفي 1931، وإنتهى بانتخاب لجنة تنفيذية ومكتب دائم للجنة أصبح رياض الصلح عضوا فيهما[1].

شارك لبنان ضمن الجيوش العربية التي حاربت إسرائيل، فَقَدَ خلالها الكثير من الإمكانيات البشرية والمادية، الأمر الذي جعل إسرائيل تتمادى في عنجهيتها وتجتاح أراضيه فارضة حصار على بيروت سنة 1982، أجبرته وتحت الضغط الأمريكي ببدء مفاوضات بين البلدين في 28 ديسمبر 1982 إستمرت حتى 17 ماي 1983 أسفرت عن إتفاق بينهما عرف باسم معاهدة 17 ماي صودق عليها من طرف مجلس النواب اللبناني في 14جوان 1983 تضمنت جملة من البنود أهمها:

1. إلغاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل.
2. الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان في فترة ما بين 8 و12 أسبوعا.
3. إنشاء منطقة أمنية داخل الأراضي اللبنانية تتعهد الحكومة اللبنانية بأن تنفذ ضمنها الترتيبات الأمنية المتفق عليها في ملحق خاص بالإتفاق.
4. تشكيل مكاتب إتصال بين البلدين والتفاوض لعقد إتفاقيات تجارية[2].

لكن الشارع اللبناني لم يقتنع بهذا الإتفاق لتحدث جملة من الإضطرابات والإعتصامات الشعبية، جعلت من الحكومة اللبنانية تخضع لمطالب الشعب وتلغي نهائيا ذلك الإتفاق في 05 مارس 1984.

وبقيت المناوشات بين البلدين تحدث من فترة إلى أخرى، لتنفجر بين إسرائيل وحزب الله اللبناني سنة 2006 حربا لم يسهم في وقفها إلا قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701، ومنذ ذلك التاريخ تتسم العلاقات بين البلدين بطابع الحذر الشديد، مع التهديد المتبادل بين الطرفين[3].

مع بداية سنة 2018 قامت إسرائيل بالإستمرار في انتهاج سياستها العدوانية تجاه لبنان، من خلال تنفيذها لعملية تفجير داخل الأراضي اللبنانية نفذتها حركة الموساد، استهدفت أحد إطارات حركة حماس في مدينة "صيدا" وهو "محمد عمر حمدان"[4]، وبالرغم من فشل العملية إلا أنها جعلت الوضع يتكهرب من جديد بين البلدين بعدما كان حذرا.

---

(1) حسان ريكان خلف، "موقف الحكومة اللبنانية من قرار تقسيم فلسطين عام 1947"، مجلة مداد الآداب، عدد: 12، الجامعة العراقية – كلية الآداب، بغداد، 2016، ص ص 634-652.
(2) عاطف أبو سيف وآخرون، المرجع السابق، ص 434.
(3) المرجع نفسه، ص 435.
(4) محسن محمد صالح وآخرون، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2018-2019**، المرجع السابق، ص 303.

الفرع الثاني: مواقف الدول الأجنبية

1. موقف الولايات المتحدة الأمريكية

مخطئ من يرهن إعتقاده بأن جذور الإنحياز الأمريكي لإسرائيل، تعود إلى نفوذ وضغط اللوبي الصهيوني فحسب، وإلى ما تمليه المصالح بين الطرفين، فالواقع أن حقيقته أعمق وأدق من هذا الطرح بكثير، فهو جزء لا يتجزأ من العقيدة المسيحية البروتستانتية، بإعتباره إلتزاما دينيا أخلاقيا قبل أي شي آخر، كون أن كل من يعتبر نفسه مسيحيا بروتستانتيا ملتزما؛ يرى في قيام دولة "إسرائيل" تجسيدا لنبوءة الرب عن أرض الميعاد لليهود، لهذا السبب فإن تأييد "إسرائيل" يختلف عن تأييد أي دولة أخرى، وفقا لمعتقدات ما يسمى باليمين الأمريكي أو المحافظين الجدد أو الإنجليكينيين (أتباع الكنسية الإنجليكية أو الإنجليكانية)[1].

ساندت الولايات المتحدة الأمريكية الحركة الصهيونية منذ بداية نشاطها، إذ بمجرد الإعلان عن تصريح بلفور في الثاني من نوفمبر 1917 كان الرئيس الإمريكي ولسون قد سارع إلى الموافقة على نص التصريح الذي تمت إستشارته عليه مسبقا، حيث أصدر بيانا بخصوصه لصالح الشعب الإمريكي بالقول: "أنا مقتنع أن دول الحلفاء بالإتفاق التام مع حكومتنا سترسي في فلسطين أسس (كومنولث) يهودي"[2].

أثناء الحملة الإنتخابية للرئاسيات الإمريكية سنة 1944 تنافس المُرَشَّحَيْن "روزفلت" و "ديوبي"، لِيُعلن كل منهما تأييده للقرار اليهودي بإنشاء دولة لهم في فلسطين، كما وجه خلالها "روزفلت" جملة من الرسائل إلى زعماء اليهود في إمريكا يحثهم من خلالها؛ بأن يعلنوا تأييده لقرار تحويل فلسطين دولة يهودية، وأن يعلنوا أيضا أن حكومته لم توافق على ما جاء به الكتاب الأبيض، ليؤكد هذا المسعى رسميا بعد إعادة إنتخابه رئيسا سنة 1945 بتعهده مساعدتهم على تأسيس دولة يهودية في فلسطين[3].

بالرغم من فشل الصهاينة في دفع توصية بمشروع قرار مزدوج من الكونجرس في 27 جانفي 1944، تُشِيد بإدعاءاتهم في فلسطين، حيث جاء في التوصية: "أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستخدم وساطتها وتتخذ الإجراءات اللازمة للوصول إلى هدف فتح أبوابها على مصراعيها أمام اليهود، وذلك لإقامة مستعمراتهم فيها، ولتصبح بالتالي قاعدة ديمقراطية حرة مشيدة من جديد وبوحي من المخطط الصهيوني"، فقد إصطدم قرار مصادقة رئيس الجمهورية بمعارضة كل من الجنرال "مارشال" ووزارة الخارجية، إلا أنه بوفاة روزفلت في 1945/04/12، وإرتقاء نائبه "هاري ترومان" (1884-1972) رئيسا، وتحت الضغط الصهيوني، إنصاع هذا الأخير للتصريح على أنه وحزبه يؤكدان على ضرورة قبول 100.000 من اليهود سنويا بالهجرة إلى فلسطين[4]، وحاول الملك عبد العزيز آل سعود أن يرد عليه فيما يخص هذا الإجراء، برسالة شكك من خلالها ما كُتِب بتاريخ 15 أكتوبر 1946 (ينظر الملحق رقم: 13، ص 381)، وكان رد ترومان صريحا ومباشرا كونه سارع إلى التعقيب على رسالة الملك عبد العزيز بموجب مراسلة مؤرخة في 28 أكتوبر 1946، حاول من خلالها إقناعه بالموافقة على جعل فلسطين وطن قومي لليهود (ينظر الملحق رقم: 14، ص 383)، وكان للأمريكان لا سيما الرئيس ترومان الفضل الكبير في

---

(1) سلمان علي حسين العزي، **إسرائيل والتحولات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2010**، دار دجلة، بغداد، 2018، ص 202.

(2) حسني أدهم جرار، **نكبة فلسطين: عام 1947-1948 ((مؤامرات وتضحيات))**، ط1، دار المأمون للنشر والتوزيع، عَمَّان (الأردن)، 2008، ص 19.

(3) المرجع نفسه، ص ص 19-20.

(4) المرجع نفسه، ص ص 30-31.

إستصدار قرار تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، من خلال الضغط الرهيب الذي مارسه على الدول المصوتة تارة بالتهديد وأخرى بالإغراء، حيث لم يكتف بإعطاء التعليمات للوفد الأمريكي في الأمم المتحدة، بالتصويت إلى جانب التقسيم في 20 نوفمبر 1947، بل طلب من المسؤولين الرسميين الأمريكيين أن يمارسوا نفوذهم؛ من أجل إقناع الحكومات الأخرى بالتصويت على التقسيم بالقول: "بأمر مباشر من البيت الأبيض، فإن على المسؤولين الرسميين الأمريكيين أن يحشدوا كل طاقاتهم من أجل ممارسة كل أنواع الضغط المباشر وغير المباشر على الحكومات، وخارج العالم الإسلامي، والتي كانت معروفة بأنها متشككة في التقسيم أو معارضة له"[1].

حتى أن ترومان نفسه مورس عليه ضغط شديد بإعترافه، من خلال ما صرح به قائلا: "إن البيت الأبيض قد تعرض لأمواج عارمة متواصلة من الضغط لا أعتقد أنني صادفت من قبل ضغطا عنيفا ودعاية موجهة إلى البيت الأبيض مثلما واجهت في هذه المناسبة"[2]، وفي عهده إعترفت الولايات المتحدة بإسرائيل كدولة مستقلة لتكون بذلك أول دولة تعترف بها قبل تأسيسها حتى على أرض الواقع في 1948/05/14، من خلال إصداره لبيان اعتراف عقب إعلان إسرائيل الاستقلال في نفس التاريخ، لتتأسس العلاقات الدبلوماسية بصفة رسمية بعد تقديم السفير الأمريكي "جيمس غروفر ماكدونالد" أوراق اعتماده في 1949/03/28[3].

وقد كان موقف "إيزنهاور" للفترة ما بين نوفمبر 1956 ومارس 1957 حول إنسحاب إسرائيل من غزة؛ تأكيد عملي وفعلي على أن الولايات المتحدة الأمريكية بإستطاعتها تغيير الوضع غير العادل في المنطقة[4].

نجح اللوبي الصهيوني بشكل متواصل في الضغط على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، من خلال الإبقاء على حصة المساعدات الأميركية لإسرائيل، والتي قدرت قيمتها التراكمية خلال الفترة بين 1951 و2016 بنحو 145 بليون دولار، منها 60 في المائة قُدِمت على شكل مساعدات عسكرية[5].

وبمجيء "دونالد ترامب" للحكم دخلت العلاقات الإمريكية الإسرائيلية مرحلة غير مسبوقة في علاقات البلدين، حيث أعلن "ترامب" صراحة عن مواقفه العنصرية ضد الفلسطينيين، وبالمقابل الدعم المطلق لإسرائيل لاسيما اتجاه حل الدولتين، الاستيطان، القدس وقضية اللاجئين، وتجسدت مواقفه العنصرية بإنحيازه الصارخ، من خلال إشارته في حملته الانتخابية إلى أن حل الدولتين ليس ممكناً؛ طالما أن الفلسطينيين لا يعترفون بإسرائيل كدولة يهودية ولا يتوقفون عن التحريض، وهو الطرح الذي أكد عليه خلال لقائه "نتنياهو" في البيت الأبيض يوم 2017/2/15، كما صرح أنه لا يوافق في الوقت ذاته على أن إسرائيل هي دولة إحتلال، وأن أي انسحاب من الضفة الغربية ينبغي أن يكون في إطار حدود بإمكان إسرائيل حمايتها، ليستمر في إستفزازه للفلسطينيين من خلال تصريحاته المنحازة، بعد تأكيده على أنه لا توجد أية مشكلة في المستوطنات الإسرائيلية والجدار العازل، معتبرا أن القدس ستبقى "العاصمة الأبدية

---

(1) سلمان علي حسين العزي، المرجع السابق، ص 202.

(2) محمد فيصل عبد المنعم، **فلسطين والغزو الصهيوني**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970، ص 19.

(3) موقع السفارة الأمريكية في إسرائيل، **السياسة والتاريخ**، زيارة بتاريخ: 2021/12/13، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://il.usembassy.gov/ar/our-relationship-ar/policy-history-ar/

(4) حسني أدهم جرار، المرجع السابق، ص 55.

(5) نبيل محمود السهلي، **الإدارات الأميركية والقضية الفلسطينية: تحليل سياسات، متابعات**، موقع مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، زيارة بتاريخ: 2022/01/04، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.prc.ps/الإدارات-الأميركية-والقضية-الفلسطين/

الموحدة لإسرائيل"، الشيء الذي دفع وزير البُنى التحتية الإسرائيلي "يوفال شتاينيتس" إلى القول "إن وزارته تنوي القيام بأعمال الاستيطان الواسعة النطاق في الضفة الغربية"، في حين اعتبر وزير التعليم الإسرائيلي "نفتالي بنيت" أن مواقف الرئيس الأميركي المسبقة والداعمة لإسرائيل ستقضي على فكرة الدولة الفلسطينية[1]، ليختم هذه الوقاحة بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى مدينة القدس بتاريخ 2018/05/14، وهو الأمر الذي لم يتجرأ أي رئيس إمريكي على فعله[2].

2. موقف الاتحاد السوفياتي

خلال الأسبوع الأول من إستلام لينين الحكم سنة 1917 بعد الثورة البلشفية مباشرة، أصدرت حكومته المنصبة حديثا قرارين رئيسين؛ تمثل الأول في إعتبار العداء لليهود جريمة يعاقب عليها القانون –كون الأغلبية الساحقة من زعماء الحزب البلشفي كانوا من اليهود-، في حين تجسد القرار الثاني في إعلان الحكومة السوفياتية برئاسة لينين تأييدها الكامل لحق اليهود في وطن قومي لهم في فلسطين[3].

قال المندوب السوفياتي "سيمون تسارابكين" أمام اللجنة السياسية المؤقتة في جلسة 13 أكتوبر 1947: "إن الحجج القانونية والتاريخية التي يقدمها العرب ليست الآن بذات شأن فأهميتها قانونية جدا بعد أن أقرت الأمم المتحدة قرار التقسيم... وليس للإتحاد السوفياتي رغبة في الدخول في الجدل البيزنطي مع العرب. فيكفي أن نعلم بأن اليهود عانوا ويعانون من الإضطهاد... ومن الظلم أن لا نساعدهم على ضمان مثل هذا الوطن... ومن الحق الشرعي الكامل لليهود أن يفرضوا سيادتهم على وطن في فلسطين فلا يكونوا تحت رحمة العرب..." ليضيف قائلا "... إن الإتحاد السوفياتي يدعو ويؤيد ويعمل من أجل إقامة الدولة اليهودية وضمانها.. والإتحاد السوفياتي سيساعد في ذلك بكل الوسائل.."[4].

يعد الإتحاد السوفياتي أول من إعترف بدولة إسرائيل اعترافا قانونيا كاملا في 18 ماي 1948، إلا أن إسرائيل ظلت تنظر إليه على أنه دولة معادية لفترة طويلة، معتبرة إياه بأنه يدعم الموقف العربي، خصوصا من خلال صفقات السلاح التي زود بها الدول العربية في حربها ضدها، الأمر الذي أدى إلى إضطراب العلاقة بين البلدين وتوترها خلال سنة 1953، حيث قطع الاتحاد السوفياتي علاقته الدبلوماسية معها في فيفري 1953، غير أنه أعادها مرة ثانية في جويلية من نفس السنة، لتنقطع من جديد في جوان 1967، بسبب رفض إسرائيل وقف إطلاق النار في حربها ضد الدول العربية، لتظل على حالها حتى سنة 1987، أين إستأنفت على المستوى القنصلي فقط، لتعود كاملة في سنة 1991 وتشهد جملة من الهجرات المتواصلة ليهود روسيا نحوها، الأمر الذي زاد في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين خصوصا في العلاقات التجارية التي تطورت بشكل كبير[5].

3. موقف بريطانيا

لا يختلف إثنان على أن التحيز البريطاني لصالح الصهاينة كان مفضوحا، فكان الأمر بداية بتصريح بلفور الصادر في 1917/11/02، لتوافق بعدها مباشرة على إيفاد البعثة الصهيونية إلى فلسطين، بعد أن

---

(1) موقع السفارة الأمريكية في إسرائيل، **السياسة والتاريخ**، المرجع السابق.

(2) نبيل محمود السهلي، **الإدارات الأميركية والقضية الفلسطينية**: تحليل سياسات، متابعات، المرجع السابق.

(3) عمر حليق، **موسكو وإسرائيل: عرض مدعم بالوثائق لجهود موسكو في خلق إسرائيل وإبقائها**، الدار السعودية للنشر، جدة، 1967. ص 31.

(4) المرجع نفسه، ص ص 127-128.

(5) عاطف أبو سيف وآخرون، المرجع السابق، ص ص 199-200.

صرح اللورد "روبرت سيسل" (Ropert Cecil)؛ وكيل وزارة خارجيتها في 1918/02/14، أن الحكومة البريطانية "قد خولت المنظمة "الصهيونية تعيين لجنة لبحث أحوال المستوطنات اليهودية في فلسطين، وأنها (أي الحكومة البريطانية) تنظر بعطف بالغ توصياتها[1].

استفادت الحركة الصهيونية من السياسة البريطانية الرامية إلى تهويد أجهزة الحكم في فلسطين، عندما عينت بريطانيا كبار الصهاينة في المناصب الحساسة على رأس الهرم الوظيفي، كما توضحت سياستها إلى تأسيس الوطن القومي اليهودي في وقت مبكر من إحتلالها لفلسطين، وذلك من خلال إصدارها قوانين أراض جديدة؛ بهدف تسهيل انتقال الأراضي من العرب إلى الصهاينة، وقد تزامنت تلك الإجراءات مع زيادة الهجرة الصهيونية نحوها، بالإضافة إلى ترسيخ الوجود الصهيوني فيها من خلال إستصدارهم للقوانين التي تربطهم بها، كقانون الجنسية (المواطنة) سنة 1925.

بقيت بريطانيا تصر على موقفها المنحاز للصهاينة والظالم للفلسطينيين، حيث صرحت "كارين بيرس" مندوبة بريطانيا الدائمة لدى الأمم المتحدة، أثناء مؤتمر صحفي عقدته بتاريخ 2019/11/01 في مقر الأمم المتحدة، بمناسبة تولي بريطانيا رئاسة مجلس الأمن الدولي، ردا على سؤال عما إذا كان يجب على الحكومة البريطانية الإعتذار أمام الفلسطينيين عن وعد بلفور الذي مهد الطريق لاحتلال أراضيهم، لترد بالقول: "كانت الحكومة البريطانية قد أكدت بوضوح في الذكرى الـ100 لتصريح بلفور أننا نفتخر بالدور الذي لعبناه لمساعدة إسرائيل في الوجود"[2].

4. موقف فرنسا

تعود العلاقات الفرنسية الإسرائيلية إلى ما قبل وجود إسرائيل، عندما منحت فرنسا "ديفيد بن غوريون" حق اللجوء بعد أن طردته بريطانيا من فلسطين، بسبب المجازر التي ارتكبها أثناء قيادته منظمة الهاغانا، كما صوتت فرنسا لصالح إنشائها في الأمم المتحدة سنة 1947، واعترفت بها دولة سنة 1949[3].

كانت فرنسا الممون الرئيس للتسليح الإسرائيلي التقليدي والنووي، قبل مجيء دوغول للسلطة، الذي قرر منع تزويدها بالأسلحة الفرنسية، الأمر الذي دفع بالصهاينة إلى السعي جاهدين للبحث عن وسائل كفيلة بإسقاطه، حيث كان لهم ذلك بعد إثارة جملة من الإضطرابات داخل فرنسا جعلته يقدم إستقالته عام 1969، حتى وإن كان بعض المتخصصين يؤكدون على أن السبب الحقيقي وراء الإستقالة هو موقفه من حرب 1967 [4].

من خلال دخول بعض الدول العربية بمشاريع تسوية مع إسرائيل، بعد الحرب على العراق سنة 1991، إستعادت فرنسا علاقاتها معها، من خلال الربط بين مشروع الشرق الأوسط الذي تهيمن عليه

---

(1) كامل خلة، **فلسطين والإنتداب البريطاني 1922-1939م**، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الغرب، 1982، ص 89.

(2) موقع إذاعة روسيا (RT)، **بريطانيا عن وعد بلفور: نفتخر بدورنا في مساعدة إسرائيل على الوجود**، منشور بتاريخ: 2019/11/02، زيارة بتاريخ: 2021/01/05، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://ar.rt.com/mnf9

(3) سلمان علي حسين العزي، المرجع السابق، (ها) ص 203.

(4) المرجع نفسه، ص ص 203-204.

إسرائيل والإتحاد الأوروبي، لتبقى العلاقة الإقتصادية بين البلدين تتطور من سنة لأخرى حتى وصلت سنة 2006 إلى أكثر من 6.1 مليار يورو[1].

أما في عهدة رئاسة "نيكولاي ساركوزي" الذي ينحدر من أصول يهودية، فقد تميزت العلاقة بين الطرفين بالتقارب الشديد، خصوصا بعد تصريح الرئيس الفرنسي بأن أمن إسرائيل خط أحمر، وأن قيامها معجزة، وهو الحدث الأهم في القرن العشرين، حيث أنه ومن خلال هذه العلاقة المميزة بين البلدين بدأت إسرائيل تفكر جديا بالدخول في علاقات مع بلدان إفريقيا، وهو الأمر الذي بدأ يتبلور فعليا بمساعدة فرنسية على حساب الدول العربية[2].

إستقرت فرنسا مؤخرا على رأي مفاده أنه لا يمكن تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي إلا من خلال حلّ الدولتين اللتين تتعايشان جنبًا إلى جنب بسلام وأمن وفقًا للقانون الدولي، وكانت علاقة فرنسا بها كدولة قد نشأت منذ سنة 1949، وهو التاريخ التي أقامت فيه معها علاقات دبلوماسية، لتتعداها فيما بعد إلى علاقات تاريخية وثقافية وإنسانية وطيدة، وحسب موقع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية فإن فرنسا: "دافعت منذ سبعين عامًا عن حق إسرائيل في الوجود والعيش بأمان وفي حقها في الانتماء إلى جماعة الأمم ذات السيادة. ويسهم وجود جالية فرنسية وفرنكفونية كبيرة في إسرائيل، ووجود الجالية اليهودية الأكبر في أوروبا في فرنسا، في توطيد العلاقة الثنائية الفرنسية الإسرائيلية"، لتصرح في ذات الوقت أنها "تُعدّ أيضًا صديقة الفلسطينيين وتدعم إقامة دولة فلسطينية تعيش بأمان في حدود آمنة ومعترف بها إلى جانب إسرائيل، على أن تكون القدس عاصمة هاتين الدولتين".

اتخذت فرنسا جملة من القرارات لصالح القضية الفلسطينية، التي بالرغم من أنها غير كافية ولكنها تعد خطوة مهمة قد تغير من الكثير من المعطيات الدولية لصالح الفلسطينيين، تمثلت أساسا في:

1. صوتت تأييدا للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية عضوًا مراقبًا في منظمة الأمم المتحدة، في 22 نوفمبر 1974، مؤكدة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

2. يُعد "فرانسوا ميتران" (1916-1996) أول رئيس فرنسي يعرض الهدف المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية أمام الكنيست الإسرائيلي في سنة 1982.

3. رفعت من درجة التمثيل الدبلوماسي للمفوضية العامّة لفلسطين في فرنسا في سنة 2010، التي أصبحت بعثة فلسطين وعلى رأسها سفير.

4. صوّتت لصالح منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في نوفمبر 2012.

5. صوتت لصالح رفع العلم الفلسطيني في منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2015.

6. تروّج اعتماد حلّ الدولتين في إطار (القرار رقم: 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة)، والحل العادل للاجئين في إطار (القرار رقم: 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة)، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في إطار (القرار رقم: 242 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة)،

---

[1] سلمان علي حسين العزي، المرجع السابق، ص 204.
[2] المرجع نفسه، ص ص 204-205.

والحفاظ على وضع القدس في إطار (القراران رقم: 476 و478 الصادران عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة).

7.ترى أن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية يمثل استحواذًا غير شرعي على الأراضي التي ينبغي أن تكون موضوع مفاوضات السلام بين الطرفين، القائمة على أساس حدود سنة 1967.

8.إدانة إستمرار سياسة الاستيطان التي أدت في سنة 2018 إلى الموافقة على بناء أكثر من 5618 وحدة سكنية جديدة، و6742 وحدة سكنية في سنة 2017.

9.لا تعترف فرنسا بأي سيادة على القدس بموجب القانون الدولي؛ ولا سيّما القرار رقم: 478 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في سنة 1980، إلى حين تسوية النزاع عبر التفاوض، الأمر الذي جعل من رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أنه لا يوافق على قرار الرئيس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس.

10.تأييدها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وسيادية وتتوفر لها مقوّمات البقاء.

11.تخصيصها مبالغ ضخمة لمساعدة الأراضي الفلسطينية (أكثر من 500 مليون يورو بين عامي 2008 و2017)، ويُقدّم ثلث هذه المبالغ تقريبًا إلى غزة وحدها[1].

12.أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية قرارا بتاريخ 22 ديسمبر 2014 يدعو من خلاله الحكومة الفرنسية إلى الإعتراف بالدولة الفلسطينية، والذي نال موافقة مجلس الشيوخ الفرنسي[2].

حتى أنه بعد إعلان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" لخطته للسلام في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين والمعروفة إعلاميا بـ "صفقة القرن"، وذلك من خلال مؤتمر جمعه برئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو".

يقول "هس" في كتابه "روما والقدس": "إذا كان عندكم شك في أن فرنسا سوف تساعد اليهود في تكوين مستعمرات، ربما تمتد من السويس إلى أورشليم/القدس، ومن ضفاف نهر الأردن إلى شواطىء البحر المتوسط، فاقرأوا الكتاب الذي صدر بعد أحداث سوريا، عن دار النشر الشهيرة دنتو، بعنوان: المشكلة الشرقية الجديدة، وقد كتبه مؤلفه "إرنست لاهاران" بطلب من الحكومة الفرنسية، لكنه عبّر عن روح الأمة الفرنسية، حين ألّح على الأخوة بيننا (اليهود والمسيحيون)، واستعادتنا لوطننا القديم، بناءً على دوافع سياسية وإنسانية خالصة، وليس على أسس دينية...بفضل"تعاطف الشعب الفرنسي وإهتمام السياسة الفرنسية، بعد أن تنتهي الجيوش الفرنسية المظفرة من الإطاحة "بنبوخذ نصر" الحديث، فسوف تتمم عملها بتخليص الأمة اليهودية، لأنه من المهم لفرنسا أن ترى الطريق الذي يوصل إلى الهند والصين مستوطنا بشعب يوالي فرنسا، لكي تتمكن من إتمام المشروع الذي آل إليها من الثورة العظمى، ولا توجد أمة يمكن أن تشترك مع

---

(1) موقع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، **إسرائيل/الأراضي الفلسطينية ـ تسع نقاط أساسية لفهم موقف فرنسا**، زيارة بتاريخ: 2021/12/28، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/dossier-pays/afrique-du-nord-et-moyen-orient/processus-de-paix/article/israel-territoires-palestiniens-9-cles-pour-comprendre-la-position-de-la-france.

(2) بلال شاكر الرشايدة، **فرنسا والقضية الفلسطينية من نابليون إلى ماكرون**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2021، ص 206.

الفرنسيين في هذه المهمة سوى اليهود، ويبدو أن كلا منهما خلق للآخر، ويتشابهان في روحهما القومية والإنسانية... وبخصوص إقامة مستعمرات يهودية على الطريق إلى الهند والصين، فلا يوجد نقص لا في العمالة والكفاءات اليهودية، ولا في رأس المال، فقط دعوا البذرة تُغرس تحت حماية القوى الأوروبية، وسوف تُزهر شجرة حياة جديدة بنفسها، وتُثمر فواكه يانعة"[1].

5. موقف ألمانيا

إرتبط العداء اليهودي الألماني بقوانين نورمبورغ التي ذكرناها سابقا، والتي كانت نتيجتها صدامات عنيفة ومواجهات دامية، إنتهت بما سمي عند اليهود بالمحرقة، إلا أنه بالرغم من الظلم الذي تعرضوا له داخل ألمانيا، فقد سعوا بإرادة منفردة منهم لعودة العلاقات معها، والواقع أن سبب سعي الصهاينة لإقامة علاقات مع ألمانيا الغربية مباشرة بعد أشهر قليلة من العدوان الثلاثي على مصر، لم يكن وليد الصدفة بل هو قرار مدروس اتخذ على أعلى مستوى، وذلك لإفتضاح أمر إسرائيل أمام شعوب قارتي إفريقيا وآسيا، التي تنظر إلى بريطانيا وفرنسا على أنهما دولتان إستعماريتان تضررت من سياستهما، الأمر الذي جعل إسرائيل تبحث عن السلاح من ألمانيا الغربية، كون دول العالم تستبعد حدوث أي علاقات سرية بين البلدين، لاسيما أن العداء القائم بين الطرفين لم يمر عليه وقت طويل، وهو الأمر الذي يساعد في جعل هذه الصفقة سرية، وبالرغم من فشل الصفقة في البداية، إلا أن الصهاينة كعادتهم إستعملوا ما هو مسموح وغير مسموح لإنجاحها ثانية، خصوصا بعد الوحدة بين مصر وسوريا في سنة 1958، اللتين بوحدتهما صارتا تحيطان بإسرائيل من الشمال والجنوب، كما أرعبهم أيضا إعلان إعتراف "ديغول" في سبتمبر 1959 بحق الجزائر في تقرير مصيرها، وكان لهم ذلك في 14 مارس 1960 في إمريكا، بعد لقاء جمع بين "أديناور" و"بن غوريون" تمخض عنه ولادة صفقة الأسلحة السرية[2].

مثلت اتفاقية التعويضات التي ما زالت مستمرة أبرز ملامح العلاقات الألمانية الإسرائيلية، والتي قدرت منذ بدأت سنة 1952 حتى الآن ما يقارب 22.1 مليار دولار، إلى جانب قروض ميسرة واستثمارات أسهمت بشكل واضح في بناء وتطوير الاقتصاد الإسرائيلي، وعملت على إرساء قاعدة صناعية متطورة في إسرائيل، ومن خلال بناء أسطولها البحري وشبكة السكة الحديد والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى جانب الاستثمار في قطاع البترول والأسمدة والصناعات الغذائية، والأهم من ذلك الإسهام بشكل ملحوظ في بناء القدرات العسكرية الإسرائيلية خاصة في ميدان الأسلحة، إذ شكلت الأسلحة الألمانية دورا كبيرا في قلب معادلة التوازن الإستراتيجي لصالحها، وهو ما عبر عنه "شمعون بيريز" بقوله: "لقد أعطتنا أمريكا المال، وأعطتنا فرنسا السلاح مقابل المال، وأعطتنا ألمانيا السلاح بلا مال"، ومنها صفقة سنة 1991 بعد توحيد الألمانيتين الغربية والشرقية، والتي قدرت بأكثر من 166 مليون دولار، تضمنت منظومة صواريخ متطورة من نوع "توماهوك"، وصواريخ مضادة للصواريخ نوع "باتريوت" وأجهزة إنذار، وتجهيزات للحماية من الغازات[3]، كما زودتها بغواصات من نوع "دولفين" قادرة على حمل رؤوس

---

(1) Moses Hess, **Rome And Jerusalem: A Study In Jewish Nationalism**, Translated From The German By: Meyer Waxman, Bloch Publishing Company, New York, 1918, pp.149-150 and 167-169.

(2) حسن مصطفى (العميد الركن)، **المساعدات العسكرية الألمانية لإسرائيل: استنتاجات ودروس**، ط1، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1965، ص ص 20-22.

(3) ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**، تر: أحمد عبد الله عبد العزيز، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص 140.

نووية، وما تمثيل ألمانيا للعلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية في الدول الإسلامية التي ما زالت تقاطع إسرائيل إلا دليل على الثقة المتبادلة بين البلدين[1].

لا أحد ينكر الآن أن ألمانيا تعتبر أهم شريك لإسرائيل، بعد الولايات المتحدة، ويتحجج الألمان بأن هذا الدعم سببه تاريخي، في حين يذهب بعض الباحثين إلى أن سببه النفوذ الصهيوني في ألمانيا الغربية، حيث كانوا يسيطرون على مقدرات ألمانيا كلها، الإقتصاد، الصحافة، الفن والمسرح، بالإضافة إلى الجيش، تموينه وقيادته، وقد عبرت عن هذا الدعم اللامحدود من خلال ما صرحت به المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" بعد الوحدة الألمانية ببضع سنوات بالقول: "إن أمن دولة إسرائيل يعتبر من أسس السياسة الألمانية، وبالتالي هناك إعتراف واضح بهذا الالتزام، وما نشاهده هو أن ألمانيا تحاول الموازنة بين الأمرين"[2].

المطلب الثالث: موقف المنظمات الإقليمية والدولية من النظام العنصري الصهيوني

الفرع الأول: موقف جامعة الدول العربية

ظلت القضية الفلسطينية حاضرة دوما على جدول أعمال جامعة الدول العربية (التي تأسست في القاهرة بتاريخ 22 مارس 1945، حيث ضمت سبع دول هي مصر، سورية، لبنان، العراق، السعودية، الأردن واليمن)، وتعود بداية الإهتمام بها إلى ما قبل إعلان دولة إسرائيل 1948، من خلال إستصدار أول قرار رسمي بشأن مقاطعة البضائع والمنتجات الصهيونية رقم: 16/الدورة 2/الجلسة11) المؤرخ في: 1945/12/02، كما تم التأكيد من خلال أول قمة عربية سنة 1946، على عروبة فلسطين، وعلى أن مصيرها "مرتبط بمصير دول الجامعة العربية كافة"، وأنها جوهر الصراع العربي الصهيوني، معتبرين أن الوقوف أمام خطر الصهيونية "واجب على الدول العربية والشعوب الإسلامية جميعا"[3]، وظلت الدول العربية من خلال جامعتها على مدى العقود الماضية تؤكد: "مركزية" هذه القضية، بوصفها "قضية العرب جميعاً"، معتبرة أن النضال من أجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين "مسؤولية قومية عامة، وعلى جميع العرب المشاركة فيها"، إضافة إلى أنه في أعقاب إستصدار هيئة الأمم المتحدة لقرارها رقم:181 المؤرخ في 1947/11/29، القاضي بتقسيم فلسطين، قوبل برفض عربي وغضب شعبي، عبرت عنه التظاهرات، من خلال عقدهم النية لإسقاطه بالقوة، فبادرت جامعة الدول العربية إلى تشكيل ما سمي بجيش الإنقاذ، وتكليف لجنة عسكرية لمتابعة موضوع المتطوعين وتجهيزهم بالسلاح، إلا أنه مع مرور الوقت أظهرت الوقائع أن الدول العربية لم تلتزم، في الكثير من الأحيان، بمضامين هذه القرارات، بل انتهجت بعضها، إزاء قضية فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي، توجهات لا تتوافق مع هذه المضامين، وما يؤكد ذلك ما ذكره العميد الركن طه الهاشمي رئيس الجبهة الشعبية المتحدة، وأحد قادة العرب المشرفين على استعدادات العرب لمنع قيام دولة الصهاينة، في مقال نشره يوم 15 ماي 1952 في جريدة "الجبهة الشعبية" العراقية، تحت عنوان "يوميات فلسطين" بالقول: "بتاريخ 21 ديسمبر 1947، أطلعني السيد جميل مردوم

---

[1] سلمان علي حسين العزي، المرجع السابق، ص ص 202-203.

[2] موقع DW [الموجة الألمانية]، **تعقيدات حساسة تمنع ألمانيا من الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين**، زيارة بتاريخ: 2021/12/30، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.dw.com/ar/تعقيدات-حساسة-تمنع-ألمانيا-من-الوساطة-بين-الفلسطينيين-والإسرائيليين/a-57573359.

[3] محمود عواد وزهير غنايم، **القرارات الخاصة بالقدس الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية**، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان (الأردن)، 2000، ص 31.

رئيس وزراء سوريا – في ذلك الوقت – على المقررات أو القرارات السرية التي قررتها اللجنة السياسية في الجامعة العربية وتتلخص في الآتي:

أولاً: شجب قرار تقسيم فلسطين، وبذل كل الوسائل الممكنة لتأسيس دولة عربية مستقلة وموحدة في فلسطين.

ثانياً: تخصيص عشرة آلاف بندقية لهذا الغرض... على أن تجمع هذه البنادق من الحكومات العربية وتسلم إلى اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية...

ثالثاً: تزود هذه البنادق بكمية من الذخيرة لا تقل عن أربعمائة طلقة لكل بندقية.

رابعاً: تخصيص مقدار كاف من المسدسات والرشاشات وغير ذلك.

خامساً: قيام الحكومات العربية بتجهيز ثلاثة آلاف متطوع كاملي العدة بسلاحهم وعتادهم وتجهيزاتهم.. على أن ترسل هذه القوات إلى سوريا قبل 15 جانفي 1948"[1].

والحقيقة أن الدول العربية نفذت النقطة الأولى بالإمتياز من خلال التخصص، كونها أحسن من يتقن الشذب والتنديد، أما النقطة الثانية والثالثة فلم تَفِ مُعظم الدول العربية بإلتزاماتها، ولم تنفذ قرارات جامعة الدول العربية، حيث لم يتم توفير عدد البنادق المتفق عليها لكل دولة ماعدا سوريا التي سلمت حصتها كاملة، في حين سلمت الحكومة العراقية، 1260 بندقية فرنسية فقط، من حصتها المقدرة بألفي بندقية، وسلمت حكومة لبنان للجنة العسكرية 550 بندقية فقط من مجموع حصتها المقررة وهي ألف بندقية، أما الحكومة المصرية وحصتها ألفي بندقية، فخالفت القرار المتفق عليه حيث سلمت 1200 بندقية إلى مفتي فلسطين بالقاهرة بدل أن تسلمها إلى اللجنة العسكرية، بينما أرسلت إلى اللجنة العسكرية 320 بندقية، والتي بعد فحصها تبين أن ثلاثة أرباع كل هذه البنادق غير صالح للاستعمال، وكانت حصة حكومة المملكة العربية السعودية ألفي بندقية، سلمت منها إلى اللجنة 1596 بندقية، 237 بندقية منها نمساوية قديمة لا يمكن الحصول على ذخيرة لها والباقي بنادق متنوعة، والتي بالفحص أيضا تبين أن 235 بندقية منها لا تصلح ميكانيكياً، أما البنادق الخديوية (النمساوية)، فقد ظلت عاطلة، كما كانت هناك 1034 بندقية لا تصلح للاستعمال إلا بعد تصليحها في المعامل، وبتاريخ 13 يناير 1948 أضاف العراق إلى حصته 500 بندقية، ووصلت من مصر 357 بندقية أخرى متنوعة بعد فحصها، وجدت 45 منها غير صالحة، وقد سلم الأردن الذي حددت حصته بألف بندقية إلى اللجنة 100 بندقية إنجليزية لا غير، بالإضافة إلى 15 مدفع رشاش، ناهيك عن عدد الطلقات المتفق عليها لكل بندقية غير كافية، حيث لم تلزم معظم الدول بحصصها، فمنها من لم ترسل ولا طلقة واحدة، ومنها من أرسلت 60 طلقة لكل بندقية، بدل العدد المتفق عليه وهو 400 طلقة[2].

كما أنه ومع مرور الوقت لم تعد قضية فلسطين "قضية العرب المركزية" و"مسؤولية قومية عامة"، بل طغت عليها، وخصوصاً في السنوات الأخيرة، قضايا ثانوية تصدرت جدول الأعمال الرسمي العربي، ولم يعد "الخطر الصهيوني" يمثّل تهديداً للأمن القومي العربي.

---

[1] شفيق أحمد علي، **في جنازة المقاطعة العربية ((لإسرائيل))!**، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 1997. ص 119.
[2] المرجع نفسه، ص 120.

توالت سقطات الجامعة العربية بعد قمة بيروت في سنة 2002 التي تبنت خلالها، "مبادرة السلام العربية"، حين إعتبرت أن انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة سنة 1967، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة (242، 338، 425)، وكذا تفكيك المستوطنات، بإعتبارها غير شرعية ومخالفة لأحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف لسنة 1949، مع التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين؛ يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 194، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من جوان 1967 تكون عاصمتها القدس الشرقية؛ هو الشرط الأساس لـ: "اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً"، ودخول الدول العربية "في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل، وإنشاء علاقات طبيعية معها في إطار هذا السلام الشامل"[1]، وحتى هذا الإنبطاح من قبل الجامعة العربية لم يكن كافيا لبعضها، حين سارعت دول منها إلى تطبيع علاقتها معها دون إلتزامها بهذا الشرط، ليتواصل مسلسل التنازلات العربية من خلال قرارات القمة العربية التي عقدت سنة 2008، والتي بالرغم من تشديدها على "ضرورة تحديد إطار زمني محدد لقيام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها تجاه عملية السلام والتحرك بخطوات واضحة ومحددة نحو تنفيذ استحقاقات عملية السلام القائمة على المرجعيات المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وكذلك مبادرة السلام العربية"، بالإضافة إلى ما جاءت به قرارات القمة العربية التي عقدت سنة 2009 في الدوحة (قطر)، التي عبّرت خلالها عن "الرفض التام لنوايا إسرائيل إعلانها دولة يهودية وكافة الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب الرامية إلى تغيير الواقع الديمغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة"، بدا واضحا التفريط في القضية الفلسطينية، التي تعتبر فلسطين التاريخية هي أرض فلسطين، وليست فلسطين بحدود 1967.

وفيما يخص القدس فقد احتلت قضيتها مجالا كبيراً في مداولات القمم العربية، من خلال تشديدها على أن تحرير القدس العربية "هو واجب والتزام قومي"، وقررت "قطع جميع العلاقات، مع أية دولة تعترف بالقدس، عاصمة لإسرائيل، أو تنقل سفارتها إليها"، كما ورد في قرارات القمة العربية التي عقدت سنة 1980، عقب قيام إسرائيل بإعلان "القدس الموحدة" عاصمة لها، وبقيت القمم العربية تؤكد "على عروبة القدس ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية لتهويدها"، وتطالب بتنفيذ "جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بها، وخصوصا القرار رقم: 252 (1968)، و267، و465 (1980)، و 478 (1980)، والتي تعتبر باطلة كل إجراءات إسرائيل المستهدفة تغيير معالم القدس الشرقية وهويتها"، وقد كان موقفها في القمة العربية التي عقدت سنة 2018، مشرف جدا بعد تأكيدها على: "بطلان وعدم شرعية القرار الأمريكي بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مع رفضنا القاطع الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، حيث ستبقى القدس الشرقية عاصمة فلسطين العربية، ونحذر من اتخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير الصفة القانونية والسياسية الراهنة للقدس حيث سيؤدي ذلك إلى تداعيات مؤثرة على الشرق الأوسط بأكمله"، إلا أن قراراتها في مواجهة بعض أعضائها بقيت حبرا على ورق، حيث لم يتم إحترامها، لاسيما منها القرار الخاص بقطع "جميع العلاقات، مع أية دولة تعترف بالقدس، عاصمة لإسرائيل، أو تنقل سفارتها إليها".

والواقع أنه من خلال تتبع مسار موقف جامعة الدول العربية وقراراتها من القضية الفلسطينية منذ قيامها سنة 1945 إلى غاية 2018، ومدى تأثير ذلك في المشروع الصهيوني نجدها بدأت بالرفض لهذا المشروع كاملاً من القمة، ثم بدأت تتراجع تدريجيا، في الوقت الذي يتقدم فيه المشروع الصهيوني خطوة فخطوة، إلى أن وصلت إلى "مشروع السلام" الذي يثبت المشروع الصهيوني، ويرسخه في المنطقة العربية

[1] المادة: 02 فقرة (أ- ب –ج) من (ق.ق: 224/ب د.ع (14) -2002/3/28)، ينظر (الأمانة العامة- إدارة شؤون مجلس الجامعة-، ق/14(03/02)/11-و(0098)، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (14)، بيروت،13و14 محرم 1423هـ، الموافق 27 و28 مارس 2002م، ص 15.

رسمياً من قبل أعلى منظمة عربية تمثل قرار العرب جميعاً، وتوحد أهدافهم تجاه القضية الفلسطينية. ويبين عجز العرب مجتمعين في طرد المحتل من الأراضي العربية، أو على الأقل إرجاع اللاجئين الفلسطينيين المشتتين عبر دول العرب إلى وطنهم.

ومن يدري لعله مستقبلا، في ظل الإنهزامات المتكررة للعرب أمام المشروع الصهيوني، قد تتغير المفاوضات مجددا من الإنسحاب إلى حدود 1967، إلى الانسحاب إلى حدود ما قبل انتفاضة الأقصى 2000/9/28، وهو الأمر الذي طالبت به إسرائيل رسميا، مما سيجعلنا قد نشهد – إذا لم يتدارك العرب الأمر بصفة إستعجالية، ويقومون بتغيير إستراتجيتهم في ردع الصهاينة- في قمم جامعة الدول العربية القادمة؛ قراراً عربياً جديداً يضاف إلى قراراتها السابقة على هذه الشاكلةً، وبخاصة أن السلطة الفلسطينية التي أمست في ظل قبولها بالخطة الأمريكية للسلام المسماة "خريطة الطريق"، تطالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ما قبل الانتفاضة.

الفرع الثاني: موقف هيئة الأمم المتحدة

بالرغم من موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على توصية مجلس الأمن وقبولها لعضوية إسرائيل بتاريخ 11 ماي 1949، لتصبح بذلك الدولة رقم: (59) في المنظمة، إلا أن القرار جاء مشروطا بالتزامها بميثاق الأمم المتحدة، كما جاء القرار ليذكر بالقرارين الصادرين في 1947/11/29 (قرار التقسيم)، وقرار: 1948/12/11 الخاص بعودة اللاجئين ودفع التعويضات لهم، فكانت بذلك الدولة الوحيدة التي قبلت عضويته مشروطة[1].

إن أول قرار اتخذته هيئة الأمم المتحدة حول الصراع العربي الصهيوني، كان قاسيا جدا في حق الشعب الفلسطيني ومجحفا لها، حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم: 181 بتاريخ: 29 نوفمبر 1947 إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها إلى دولة عربية وأخرى يهودية، في الوقت الذي كان العرب يشكلون أكثر من ثلثي سكان فلسطين، ومنحت لليهود، وهم أقلية، 56% من مساحتها، ولم يكونو في ذلك الوقت يملكون سوى 7% من أراضي فلسطين، وخصص لأهلها العرب 43% من أراضي فلسطين، ووضعت 1% منها في منطقتي القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية[2].

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم: 242 في 22 نوفمبر 1967، الذي أكد فيه عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، كما أصدر بتاريخ 22 أكتوبر 1973 قراره رقم: 338 الذي يدعو من خلاله إلى وقف إطلاق النار على كافة جبهات حرب أكتوبر التي بادرت فيها القوات المصرية والسورية بشن هجوم عسكري على جبهتي سيناء والجولان المحتلتين من قبل إسرائيل منذ حرب سنة 1967، وقد إمتنعت هذه الأخيرة عن تنفيذه بحجة أن القرار يدعو إلى (ولا يقرر) تطبيق قرار 242[3].

---

(1) فؤاد الحميدي، **كيف تم قبول إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة؟**، موقع عمون الإخباري (ammonnews)، بتاريخ: 2009/05/13، زيارة بتاريخ: 2022/01/08، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.ammonnews.net/article/38444

(2) مجدي عيسى، **القرارات الأممية والقضية الفلسطينية**، موقع مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، زيارة بتاريخ: 2022/01/08، متاح عبر الرابط:
https://www.prc.ps/القرارات-الأممية-والقضية-الفلسطينية/

(3) المرجع نفسه.

وكان القرار رقم: 3237 الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1974، قد منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب في المنظمة الدولية، ودعاها للاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب، كما نص القرار: 19/67 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 نوفمبر 2012 على منح فلسطين صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، كما دعا مجلس الأمن إلى النظر "بشكل إيجابي" إلى قبول طلب دولة كاملة العضوية فيها، الذي قدمه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في سبتمبر 2011[1].

وبالرغم من حق إستعمال الفيتو؛ الذي كثيرا ما دعمت به الولايات المتحدة الإمريكية إسرائيل، من خلال إنحيازها الكامل والمفضوح لها، بالإضافة إلى بريطانيا وفرنسا من تارة لأخرى، إلا أن الأمم المتحدة كهيئة دولية تسعى للأمن والسلم الدوليين، حافظت على توجهها في كثير من المرات على إنصافها للقضية الفلسطينية وانتقادها للمحتل الإسرائيلي، حيث أكد المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967 "ريتشارد فولك" خلال تقريره الصادر بتاريخ: 2012/05/25، لجوء إسرائيل التعسفي والواسع النطاق، من خلال إجراءات الإحتجاز الإداري، الأمر الذي أدى مرارا بالأسرى الفلسطينيين إلى الإضراب عن الطعام إحتجاجا على هذا الإجراء، كما أكد على وجود تصعيد للعنف من قبل إسرائيل في غزة، بالإضافة إلى ممارستها لعملية القتل المستهدف[2]، كما حثت لجنة القضاء على التمييز العنصري لهيئة الأمم المتحدة؛ على بذل إسرائيل كل جهد ممكن للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المجتمعين اليهودي وغير اليهودي، وأوصت بتوسيع نطاق العنصرية ليشمل التحريض القائم على الأصل الإثني، والبلد الأصلي، والإنتماء الديني، عند وجود تقاطع بين هذه العناصر، وذلك لضمان أيضا حماية متساوية حتى للأثيوبيين والروس والسفارديم، وأي مجموعات أخرى لا يضمن لها القانون الحالي الحماية الكافية، وأوصتها أيضا بضرورة تضمين القانون الأساس حظر التمييز العنصري ومبدأ المساواة، وتضمين القانون تعريفا للتمييز العنصري، مع توصيتها على المساواة في الحصول على الأراضي وفي حق الملكية، وإبطال جميع القوانين التمييزية كي تكفل للمجموعات المحلية غير اليهودية المساواة في الحصول على العمل والمستحقات الإجتماعية، فضلا عن حقها في المشاركة السياسية[3].

طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم: A/ES-10/L22 المؤرخ في: 21 ديسمبر 2017 الجميع بعدم تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية، وأكد أن أي قرار ينص على غير ذلك، باطل وليس له أي أثر قانوني، وهو القرار الذي جاء ردا على اعتراف الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وقراره نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس[4]، كما أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة منذ تأسيسه حتى نهاية 2018، 95 قرار إدانة ضد إسرائيل وحدها، فيما أصدر 142 قرار إدانة لدول أخرى في العالم، وتمتلك هذه الهيئة صلاحية مناقشة كل القضايا والحالات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتحقيق في وجود انتهاكات بهذا الخصوص.

---

(1) مجدي عيسى، المرجع نفسه.

(2) الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، **تقرير رقم: A/HRC/20/32 بتاريخ: 2012/05/25 معد من طرف المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 "ريتشارد فولك"**، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، البند السابع من جدول الأعمال (حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، ص 01.

(3) الأمم المتحدة (لجنة القضاء على التمييز العنصري)، **تقرير رقم: CERD/C/ISR/CO/14-16 بتاريخ: 2012/04/03 معد للنظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة: 09 من الإتفاقية**، لجنة القضاء على التمييز العنصري، الدورة الثمانون، ص ص 03-05.

(4) مجدي عيسى، المرجع السابق.

والواقع أنه حتى وإن كانت قرارات الجمعية العامة غير ملزمة، كونها عبارة عن توصيات ليس إلا، وأن قرارات مجلس الأمن التي تقع ضمن المادة السادسة وليس المادة السابعة؛ لا توجب عقوبة على عدم التنفيذ، إلا أن هذا لا يمنع من أن تكون أسانيد حجج قانونية تحتج بها الهيئات والمنظمات المحلية والدولية وكل من له شأن في الدفاع عن الفلسطينيين وحقوقهم.

المبحث الخامس: أسباب عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة

المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بدور الدول العربية في منع قيام دولة فلسطينية

يعتقد الكثير من الباحثين، أن القرارات التي اتخذتها الدول العربية؛ كانت السبب الرئيس في عدم قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، خصوصا في الفترة التي قامت فيها دولة إسرائيل، إذ كان من الأجدر لهم أن يقيموا دولتهم بداية على حدود ما قبل سنة 1948، ثم يواصلوا اتخاذهم للقرارات والإجراءات التي يرونها مناسبة في تلك الفترة، وقد نفى موقع "دفار ريشون" العبري، من أن يكون سبب عدم قيام دولة فلسطينية، يعود إلى النظام الإسرائيلي، بل أرجعه إلى فشل الأنظمة السياسية العربية في خلق قاعدة حقيقية للعمل السياسي، التي أصبحت أزمة عربية بالأساس وبامتياز، ومتورط فيها كل العرب، وهو ما جعل النظام الإسرائيلي نفسه يتخوف من أن تنهار السلطة الفلسطينية من تلقاء نفسها، لا بسبب الإجراءات الإسرائيلية؛ التي لا مبرر لها، ويرى أيضا أن الفهم الأعمق لأزمة السلطة الفلسطينية، يجب أن يدرس من خلال الأزمة المستمرة والتاريخية التي يعاني منها العالم العربي، ولذلك فإن فشل الفلسطينيين في الحصول على دولة أو بناء دولة، يأتي في السياق العربي وليس في السياق الإسرائيلي، ليضيف الموقع موضحا أن من يلقي باللوم على "إسرائيل" في موضوع فشل بناء الدولة الفلسطينية، وجب عليه أن يجد حلا للانقسام الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح، والذي ثبت أنه متجذر وغير قابل للحل، أو أن يأتي بحل سياسي لأزمة سوريا التي فشلت كل المباحثات والنقاشات حولها[1].

والواقع أن تحليل موقع "دفار ريشون" العبري؛ تجاهل أن احتلال إسرائيل لفلسطين وتواجدها بمنطقة الشرق الأوسط وسط الدول العربية، ومحمية من قبل القوى العظمى؛ كان السبب الرئيس في كل أزمات الوطن العربي، وحتى داخل الأنظمة العربية نفسها، وبين الأحزاب السياسية داخل الدولة الواحدة، ولا أحد يستطيع أن ينكر بأن بعض الدول العربية هي من ساهمت فعليا -عن قصد أو غير قصد-، بقبول عضوية إسرائيل لدى هيئة الأمم المتحدة، في 11 ماي 1949، بعدما كان طلبها الذي تقدمت به بعد سنة كاملة من قرار التقسيم في 1948/11/29 لم يُحظَ بالتأييد الكامل وقوبل بالرفض، حيث عللت بريطانيا حينها إمتناعها عن التصويت بالقول: "إسرائيل دولة ليس لها حدود ثابتة" لِيُعقِب عليها مندوب الولايات المتحدة –التي أيدت القرار- قائلا: "دولة إسرائيل تشبه بلادنا الأمريكية أيام نشأتها الأولى .. إذ لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية وقتها حدودا معروفة، نظرا لوجود غابات كثيفة، لم يكن الإنسان الأوروبي قد إكتشفها بعد"، وعَقَّبَ مندوب دولة فرنسا على تشبيه المندوب الأمريكي موضحا بأنه: "قياس مع الفارق، ولا ينطبق على حالة إسرائيل.. لأن إسرائيل دولة محاطة ببلاد قديمة ومطروقة منذ فجر التاريخ.. وهي البلاد العربية المعروفة الموقع والحدود على عكس دولة إسرائيل التي لا أحد يعرف لها حدودا ثابتة"[2].

لم يعِ العرب جيدا التعليل البريطاني والفرنسي، حيث بمجرد أن وضعت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى أوزارها وإنتهى القتال بين الطرفين في بداية سنة 1949، بعقد سلسلة إتفاقيات منفردة للهدنة الدائمة بين كل من مصر، الأردن، سوريا ولبنان من جهة، وبين إسرائيل من جهة ثانية، فضربت هذه الإتفاقيات المنفردة (إتفاقيات الهدنة) التي عقدتها هذه الدول العربية مع إسرائيل؛ الفلسطينيين في مقتل، كونها لم تكن

---

(1) محمد بدر، "هل فعلا هذه الأسباب تمنع قيام دولة فلسطينية؟"، موقع الحدث (صحيفة إقتصادية، إجتماعية وثقافية)، رام الله (فلسطين)، بتاريخ: 2019/02/11، زيارة بتاريخ: 2022/01/08، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.alhadath.ps/article/93269/هل-فعلا-هذه-الأسباب-تمنع-قيام-دولة-فلسطينية؟

(2) شفيق أحمد علي، المرجع السابق، ص ص 126-127.

فحسب سببا رئيسا في إعتراف كثير من دول العالم بإسرائيل، وإنما أيضا في انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة، التي قوبل طلبها في وقت سابق بالرفض.

بعد أيام قليلة من هزمهم للعرب في حرب 1948، قال "ديفيد بن غوريون" للإسرائيليين: "أيها الأصدقاء.. إحتفلوا بنصركم على العرب كما تشاءون، ولكن تذكروا جيدا أننا انتصرنا عليهم، لأنهم لم يعرفوا كيف ينتصرون علينا.. أعني أن نصرنا على العرب، لا يعود في جزء كبير منه إلى قوتنا التي لا تقهر حتى الآن.. وإنما يعود نصرنا في الحقيقة، وفي جزء كبير منه-كما تعلمون- إلى ضعف إرادة أعدائنا العرب، وعجزهم عن التوحيد، والتخطيط والتنظيم، بشكل علمي"[1].

كان الرفض العربي لقرار التقسيم والنتائج التي ترتبت لاحقا على حرب 1948، واتفاقيات الهدنة الدائمة التي وقعتها الدول العربية مع إسرائيل، قد حالت دون إقامة دولة فلسطين، رغم إعتراف بريطانيا بها في 1939/5/17 الذي كان الأول من نوعه، وقد ورد في شكل مشروع عرف باسم "كتاب مكدونالد الأبيض"، وكان من ضمن ما جاء فيه: "إن هدف حكومة جلالته هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة"، وبالرغم من أن المشروع إشترط عشر (10) سنوات لإقامتها وتكون على مرحلتين، بشراكة عربية يهودية في الحكم.

لم يتحقق الإعتراف البريطاني بهذه الدولة نتيجة لرفض طرفي الصراع الفلسطيني واليهودي ما احتواه المشروع، كما كان قرار التقسيم رقم: 181 المؤرخ في 1947/11/29 بمثابة إعتراف وإقرار دولي بإقامة دولة عربية فلسطينية إلى جانب دولة اليهود، حتى أن المندوب الأمريكي في "لجنة التوفيق" قد بذل محاولة أخيرة، بتقديمه جملة من المقترحات في 1949/07/18 في مؤتمر لوزان، تضمنت الدعوة إلى "قيام حكومة عربية في القسم العربي المعينة حدوده في قرار التقسيم، بعد التعديلات المقترحة وفقا لهدا القرار"[2].

وبالرغم من أن الفلسطينيين، الذين كانوا ممثلين "بالهيئة العربية العليا" قد تداركوا الوضع، واقترحوا على جامعة الدول العربية في أوائل شهر فيفري 1948، إقامة نظام مؤقت في البلاد؛ تحت مسمى الإدارة الفلسطينية العامة، لتتولى إعلان استقلال فلسطين كدولة ديمقراطية في 1948/05/15، غير أن الجامعة العربية لم توافق على هذا المشروع، حيث أعيد طرحة من جديد في أفريل 1948، ليتم رفضه نهائيا، فما كان من هذه الهيئة في جويلية 1948 إلا أن طالبت من مجلس الجامعة العربية بضرورة إنشاء حكومة فلسطينية، فكان الرفض أيضا سيدا لهذا الموقف، كونها لم تأخذ بهذا المقترح، وبالمقابل إقترحت عليها إقامة "إدارة مدنية لا يكون من اختصاصها الشؤون السياسية العليا"[3].

يقر الكاتب "حسام الدجني" تطبيع بعض الدول العربية مع إسرائيل، إنقلاب واضح وصريح على "مبادرة السلام العربية لسنة 2002، التي إشترطت إقامة علاقات مع إسرائيل، لا يتم إلا بعد انسحابها من الأراضي المحتلة سنة 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية"، مشددا على أن تلك

---

(1) شفيق أحمد علي، المرجع السابق، ص ص 167-168.

(2) محمد اشتية وآخرون، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عَمَّان (الأردن)، 2011. ص 61.

(3) المرجع نفسه، ص ص 61-62.

الدول "انقلبت على مبدأ الأرض مقابل السلام، وذهبت لخيار السلام مقابل السلام، الأقل تكلفة لإسرائيل وهو مبدأها السياسي في علاقات التطبيع[1]".

والواقع أن استمرار التطبيع من الدول العربية مع إسرائيل، لا ينفك أن يسهم في إفشال أي مسار سياسي لإقامة دولة مستقلّة، الأمر الذي جعلها تحصل على كل شيء، دون أن تقدّم أي شيء، وباتت أكثر تعنّتا فيما يتعلق بعملية التسوية.

المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بدور الفلسطينيين أنفسهم في منع قيام دولة فلسطينية

بعيدا عن مسؤولية إسرائيل المباشرة، تقع مسؤولية عدم قيام الدولة الفلسطينية وإنهاء الإحتلال الإسرائيلي، على الفلسطينيين وحدهم، فهم غير متوافقين في خياراتهم، ولا يمكنهم الإستمرار في أي خيار، إما بسبب عدم قدرتهم أو بسبب فقدانهم الرؤية السياسية الصحيحة، بالإضافة إلى الانقسام السياسي الذي تجذر في البنية السياسية والمجتمعية الفلسطينية، والذي انعكس على الخيارات الفلسطينية من خلال تأرجحها بين خيار المقاومة؛ الذي بات مرتبطا بالحسابات الإقليمية العربية، وخيار المفاوضات؛ الذي ظل مرهونا أيضا بمواقف الدول العربية والدولية، وحيث إن الإدارة الفلسطينية والعربية تفتقد القدرة على التأثير في سياسات وقرارات الدول الأخرى، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية المتحكمة بمستقبل بوصلة الصراع العربي الإسرائيلي، كما نجحت إسرائيل في الإستفادة من حالة الضعف الفلسطيني العربي، لتستمر في سياستها الإستيطانية وتغيير معالم الأرض بما يُصعب معه قيام الدولة الفلسطينية، في الوقت الذي تظل فيه مطمئنة لعدم صدور أي قرار ملزم من مجلس الأمن بسبب " الفيتو" الأمريكي، وعليه فالمسؤولية تقع على الفلسطينيين أولا، لأنهم لم يذهبوا إلى خيارات الشرعية الدولية في وقتها، ولم يحسنوا تفعيل خياراتهم الداخلية وخصوصا خيار المقاومة المدنية الشاملة[2].

يرى الكاتب الإسرائيلي "مناحيم بن" من خلال ما كتبه في صحيفة "معاريف" العبرية تحت عنوان "لماذا من الممنوع أن تقوم دولة فلسطينية"، أن من بين الأسباب الداعية لعدم إقامة دولة فلسطينية من وجهة نظره هو أنه: "الآن يوجد دولتين فلسطينيتين داخل حدود أرض إسرائيل، حيث توجد (فتح لاند) في الضفة الغربية، و(غزة لاند) في قطاع غزة، وللدولتين حكوماتهما وبرلماناتهما ومؤسساتهما التعليمية والقضائية والقوانين الخاصة بهما"[3].

نقلت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، أنه خلال مهرجان أقيم في رام الله يوم2018/11/11 فاجأ "محمود عباس" الجميع بقوله: "هناك مؤامرة أمريكية تتمثل بصفقة العصر، وهناك

---

(1) نور أبو عيشة، **33 عاما على وثيقة الاستقلال.. 5 أسباب تعطل إقامة دولة فلسطين (تقرير)**، موقع وكالة الأناضول (AA)، بتاريخ: 2021/11/15، زيارة بتاريخ: 2022/01/10، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.aa.com.tr/ar/-التقارير/-33-عاما-على-وثيقة-الاستقلال-5-أسباب-تعطل-إقامة-دولة-فلسطين-تقرير/2420956

(2) ناجي صادق شراب، "ماذا تبقى من حدود 1967؟"، فلسطين اليوم (نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني)، ع:2629، يوم: 2012/09/23، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2012، ص 29، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.alzaytouna.net

(3) محمد أبو علان، **الأسباب الإسرائيلية التي تمنع قيام دولة فلسطينية**، موقع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، رام الله (فلسطين)، بتاريخ: 2012/01/23، زيارة بتاريخ: 2022/01/09، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: http://miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=13400&CategoryId=2

مؤامرة لتنفيذ الصفقة، ومع الأسف هناك مؤامرة أخرى من حماس لتعطيل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وبناء عليه فقد قرر المجلس المركزي اتخاذ قرارات حاسمة في الأيام القليلة القادمة بما يتعلق في علاقتنا مع هذه الجهات"[1].

وما قبول الفلسطينيين بالإملاءات الصهيونية، إلا دليل على الإستسلام والخضوع التامين، وهو الأمر الذي يدفع بالإسرائيليين، إلى مواصلة تعنتهم والضغط عليهم لقبول مزيد من التنازلات، والمطالب غير المعقولة، وما رفضها لوجود أية سيادة فلسطينية، ولو على شبر واحد من الأرض والمياه والفضاء، حتى عندما قامت السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994 بعد توقيع اتفاقية أوسلو إلا دليل على ذلك، ولم يصل الأمر عند هذا الحد فحسب بل رفضت إسرائيل؛ مسمى (السلطة الوطنية الفلسطينية)، وكانت وما زالت ترفض التعامل معها أو استلام أية مراسلة تحت هذا المسمى، فارضة بالمقابل مسمى "السلطة الفلسطينية" دون كلمة الوطنية؛ بما تحيله هذه الكلمة إلى مفهوم الوطن والدولة، وحتى يومنا هذا فإن الهوية أو بطاقة التعريف التي يحملها سكان غزة والضفة، وحتى جواز السفر معنونان بـ"السلطة الفلسطينية" بدون كلمة الوطنية[2].

لكن بالرغم من إنقسام الساسة الفلسطينيين على أنفسهم، وخضوعهم الكامل للمحتل الصهيوني، وكذا الضغوط الدولية والإقليمية، إلا أن هذا كله وغيره، لم يُثْنِ من عزيمة الفلسطينيين في سعيهم الحثيث لإقامة دولتهم المنشودة، بالرغم من قلة الإمكانيات المتوفرة لديهم، فقد قام يوم الإثنين 15 نوفمبر 1988 الرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات" على إصدار "وثيقة الاستقلال"، التي أعلن فيها "قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف"، وهو الأمر الذي لم يتحقق على أرض الواقع[3].

أعلن الراحل ياسر عرفات، من قصر الأمم بنادي الصنوبر في العاصمة الجزائرية سنة 1988، وثيقة الاستقلال، وذلك في ختام أعمال الدورة الـ 19 للمجلس الوطني الفلسطيني (برلمان منظمة التحرير)، التي بدأت في 12 نوفمبر 1988، واستمرت 3 أيام، وقال عرفات، في نص الوثيقة، التي كتبها وحررها الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش: "إن المجلس الوطني يعلن، باسم الله، وباسم الشعب العربي الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف"، ويعدّ هذا الإعلان هو الثاني من نوعه، بعد الوثيقة الأولى للاستقلال، التي صدرت في أكتوبر سنة 1948، والتي أعلنتها آنذاك حكومة "عموم فلسطين" برئاسة الفلسطيني الراحل أحمد حلمي عبد الباقي، لتشكل بذلك بصيص أمل للفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلّة المنشودة، إلا أن هذا الأمل ظل وما زال يصطدم بعدد من التحديات التي أفرزها الواقع السياسي الفلسطيني والدولي[4].

---

(1) ناجي صادق شراب، "عباس بذكرى وفاة عرفات: "صفقة القرن" و "مؤامرة حماس" لتعطيل قيام الدولة الفلسطينية لن تمرا"، فلسطين اليوم (نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني)، ع:4786، يوم: 2018/11/12، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2018، ص 05، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.alzaytouna.net

(2) إبراهيم أبراش، **جذور وأسباب رفض إسرائيل قيام دولة فلسطينية؟**، موقع ميدل إيست أونلاين (Middle East Online.)، رام الله (فلسطين)، بتاريخ: 2020/06/08، زيارة بتاريخ: 2022/01/08، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://middle-east-online.com/جذور-وأسباب-رفض-إسرائيل-قيام-دولة-فلسطيني

(3) نور أبو عيشة، المرجع السابق.

(4) المرجع نفسه.

لقد كان من المفروض ووفقا لإتفاقات أوسلو، أن تقوم الدولة الفلسطينية في سنة 1999، وهنا يقع الخطأ الجسيم على الجانب الفلسطيني؛ الذي رهن نفسه لعملية المفاوضات، إلى أن خلقت إسرائيل واقعا على الأرض يصعب معه قيام الدولة الفلسطينية، أو ما أكده "مايكل فروند" المساعد السابق لنتنياهو في مقال له في جريدة "جيروزاليم بوست" وهو أن الخط الأخضر وهو حدود ما قبل 1967 بدأ يختفي وتزول معالمه من على الأرض بسبب شبكة الإستيطان الحلزونية التي تجعل "إسرائيل الكبرى" حقيقة واقعية، مؤكدا أن الخط الأخضر مات ودفن، ولم يعد له وجود أو معنى سياسي[1].

والواقع أن الأوضاع الداخلية الفلسطينية تمثّل تحديا آخر يضاف إلى باقي التحديات التي تُعيق تحقيق الفلسطينيين لحلم إقامة دولتهم المنشودة، وهو ما جعل إسرائيل تستغل هذا الوضع، محاولة فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، كما سهل الانقسام على الاحتلال انتقاله من مرحلة حل الصراع، إلى إدارة الصراع، وعليه وضمانا لقيام الدولة الفلسطينية، يبقى الفلسطينيون ملزمون بضرورة إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، من خلال إنهاء الانقسام السياسي، وإعادة بلورة منظمة التحرير الفلسطينية بالسماح بمشاركة كل الفصائل فيها، والاتفاق على رؤية وطنية موحدة.

أثبتت التجارب الطويلة من التفاوض بين الفلسطينيين والصهاينة، والتي إستمرت لأكثر من 20 سنة، إلى لا شيء، حيث لم تُفضِ إلى إقامة الدولة، لذا أصبح لزاما القيام بعملية مزاوجة بين مساري "المقاومة والمفاوضات السياسية وكل السبل المتاحة، التي من شأنها أن تحقق أهداف حقيقية، يتم الضغط من خلالها على إسرائيل، في سبيل إقامة الدولة المنشودة.

المطلب الثالث: الأسباب المتعلقة بدور إسرائيل في منع قيام دولة فلسطينية

كان الملك الأردني "عبد الله الثاني" أكثر جرأة في تصريحه، الذي بدا فيه متشائما حول الوضع السياسي الخاص بعملية السلام في المنطقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، من خلاله قوله أن: "الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تتخذ خطوات عملية وجادة تترجم الإلتزام الدولي بحل الدولتين"، ليضيف القول متسائلا: "ما الذي يمكن أن نتوقعه في حال عدم قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، هل يعتبر خيار الدولة الواحدة حلا؟"، وهو حسبه الأمر الذي سيؤثر على استقرار المنطقة، خصوصا في ظل تصرفات الحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة "بنيامين نتنياهو"، ووضع الإدارة الأمريكية بقيادة "باراك أوباما"، التي لا تبدو قادرة على اتخاذ أية مبادرة في الشرق الأوسط، نتيجة لأوضاعها الداخلية[2].

حتى أنه في الوقت الذي قبلت فيه السلطة الفلسطينية؛ العودة لطاولة المفاوضات مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي؛ متنازلة عن طلب وقف الاستيطان، إتضحت نوايا الجانب الإسرائيلي الحقيقية، الذي لم يكن يستخدم هذه المفاوضات، إلا كغطاء وتمويه لاستمرار مشاريع الاستيطان والتهويد للأرض الفلسطينية، لتكون بذلك لعبة سياسية لتعطي انطباعا أمام المجتمع الدولي بأنها تريد السلام، وقد عبر عن هذا الموقف الكاتب الإسرائيلي "مناحيم بن"، من خلال ما كتبه في صحيفة "معاريف" العبرية، تحت عنوان "لماذا من الممنوع أن تقوم دولة فلسطينية"، موضحا بأنه هناك جملة من الأسباب تمنع دولة الاحتلال الإسرائيلي من قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة بالقول: "اللجنة الرباعية، وهيئة الأمم المتحدة، والسلطة الفلسطينية تطالب

---

(1) ناجي صادق شراب، "ماذا تبقى من حدود 1967؟"، المرجع السابق، ص ص 28-29.

(2) حسن عصفور، **فلسطين دولة على قائمة الانتظار: اتفاق أوسلو ومفاوضات الفرص الضائعة**، ط1، المجمع الثقافي المصري، القاهرة، 2016، ص 263.

إسرائيل بتقديم رؤيتها؛ لموضوع الحدود على أساس قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود سنة 1967، مع إمكانية عملية تبادل محدودة للأراضي، علينا أن نتذكر أن مثل هذه الدولة ستشكل خطرا فعليا على وجود دولة إسرائيل، بالتالي عليها البحث عن خطة عمل بديلة"، ليضيف بأن: "قيام دولة فلسطينية سيؤدي في نهاية الأمر لسحب الجيش الإسرائيلي من المناطق والذي سيؤدي لسيطرة فلسطينية كاملة على هذه الأراضي، وفي ظل رفض الفلسطينيين لأية قوات رقابة دولية فعالة سيتم تهريب الأسلحة وتخزينها من قبل منظمات حماس والجهاد الإسلامي والقاعدة وحزب الله، وهذا يمكن أن يشكل خطرا أمنيا حتى على مدينة تل أبيب"، وحسبه أيضا أنه من خلال: "إقامة دولة فلسطينية محررة وغير خاضعة لرقابة وسيطرة الجيش الإسرائيلي ستؤدي لعودة العمليات ضد إسرائيل كما كانت قبل عملية السور الواقي في العام 2002، بالتالي يجب أن يسمح للجيش الإسرائيلي بالدخول واعتقال من يخططون أو ينفذون عمليات ضد إسرائيل كما هو الواقع الآن"[1].

ويذهب الكاتب بعيدا في رؤيته الحذرة والإستباقية؛ من أن إقامة دولة فلسطينية يعني مطالبة الفلسطينيين بإنشاء موانئ ومطارات ومعابر من أجل تهريب الأسلحة التي ستوجه ضدنا، وتجارب إسرائيل على حد زعمه في هذا المجال، وما تجربة اتفاقية معبر رفح إلا دليل واحد فقط على أمر كهذا، كما اعتبر أن العامل الديموغرافي من العوامل التي تحتم بذل كل الجهود لمنع إقامة دولة فلسطينية، ويقول في هذا السياق "حتى لو توصلنا لاتفاق مع الفلسطينيين، وقبلوا التنازل عن حق عودة اللاجئين إلى داخل إسرائيل، وقبلوا إسكانهم في حدود الدولة الفلسطينية، سيؤدي ذلك لخلل ديمغرافي كبير بين النهر والبحر، مما سيدفع الفلسطينيين في المستقبل للمطالبة بتوحيد البلاد تحت شعار: شخص واحد، صوت واحد، كما كان الأمر في جنوب أفريقيا"، بالإضافة إلى أن قيام دولة فلسطينية مستقلة سيهدد هوية الدولة اليهودية، من خلال تغيير العمال الأجانب في إسرائيل بعمال فلسطينيين، وستزداد السياحة إلى إسرائيل من كل الدول العربية، مما يجعلنا نشعر بأننا نصف دولة عربية، لنصبح بعد فترة زمنية ما دولة عربية كاملة، وليس من المستبعد أن تغير المطاعم والمقاهي أسمائها الأمريكية لأسماء عربية، لاستيعاب مزيد من السائحين العرب على حد تعبير الكاتب[2].

تزداد النظرة التشاؤمية من الكاتب، بإعتقاده أن موافقة دولة الاحتلال الإسرائيلي على قيام دولة فلسطينية؛ ستكون نتيجته الحرب الأهلية في إسرائيل، لذا يجب على حكومتها أن لا تتخذ أي قرار جنوني بإزالة المستوطنات من أراضي 1967، التي يرى بأنها أكثر من ضرورية، كما يعتقد أن قيام دولة فلسطينية سيؤدي حتما إلى تقوية عزيمة الفلسطينيين في فلسطين المحتلة سنة 1948، وهو ما سيعزز من مطالبتهم بأراضيهم التي تمت السيطرة عليها في "حرب التحرير" سنة 1948، أو السعي للمطالبة بتعويضات من الدولة[3].

والحقيقة أن الرفض الإسرائيلي لقيام دولة فلسطينية على أي شبر من فلسطين وخصوصاً الضفة الغربية، ليس تكتيكياً فقط كما يراه البعض؛ الهدف منه انتزاع مزيداً من التنازلات من الفلسطينيين، كالاعتراف بيهودية الدولة أو بضم مناطق من الضفة، وليس أيضا لأن الفلسطينيين يريدون الدولة عن طريق العنف والعمل المسلح أو لأنهم "إرهابيون" ودولتهم ستهدد إسرائيل والمنطقة كما تزعم إسرائيل، وبالتالي إن التزموا بنهج السلام وتخلوا عن سلاحهم ومقاومتهم والتزموا بالشرعية الدولية وقراراتها الخ،

---

(1) محمد أبو علان، **الأسباب الإسرائيلية التي تمنع قيام دولة فلسطينية**، المرجع السابق.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه.

فإن تل أبيب وواشنطن ستقبلان بمنحهم دولة على أرض فلسطين، بل هو موقف استراتيجي ومبدأي لفكرة قيام دولة فلسطينية حتى وإن تحول الفلسطينيون إلى مسالمين ومهادنين، لأن الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بدولة على أرض فلسطين يشككك بالرواية الصهيونية التوراتية حول أرض الميعاد وإسرائيل التوراتية، وما التلميحات التي أطلقت خلال خطة خارطة الطريق أو مع صفقة ترامب-نتنياهو، وكل ما تم إبداؤه من مرونة حول الموضوع، سوى مجرد مناورات مدروسة، لكسب مزيد من الوقت من أجل ضم العديد من الأراضي الفلسطينية[1].

والجدير بالذكر أنه في جميع المفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع الفلسطينيين، لم تكن الدولة الفلسطينية موضوعاً للنقاش، بما فيها اتفاقية أوسلو التي لم تتحدث عن دولة فلسطينية فقط، بل تعاملت مع الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما أراضٍ متنازع عليها، وكان المُخاطب فيهما الدول العربية التي شاركت في الحرب، التي استندت في هذه المفاوضات على قراري مجلس الأمن 242 و338 فقط، لأن هذين القرارين لم يذكرا كلمة فلسطين أو الفلسطينيين[2].

وكدليل على تورط الجانب الإسرائيلي في رفضه لقيام دولة فلسطينية مستقلة، أنه عندما أكّد الرئيس الأميركي "جورج بوش" على إثر خطاب له ألقاه في 2002/6/24 على إمكانية قيام دولة فلسطينية، مما جعل الرباعية الدولية تطرح خطة خارطة الطريق، حيث تم التطرق فيها لأول مرة إلى فرصة قيام دولة فلسطينية مؤقتة ومنزوعة السلاح وتبادل أراضٍ، ولجعل هذه الخطة تولد ميتة، وضع رئيس الوزراء الإسرائيلي "شارون" أربعة عشر شرطاً أو تحفظاً للقبول بها وقيام دولة فلسطينية، وكان قد سبق هذه الخطة في مارس بإجتياح للضفة الغربية في عملية السور الواقي، وفي الوقت نفسه كان يستعد للعملية العسكرية الثانية (الطريق الحازم)، وكانت مطالبه تتلخص فيما يلي:

- عدم إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين حول التسوية النهائية للصراع في المرحلة الحالية.
- يتوجب تأجيل إنشاء الدولة الفلسطينية قدر المستطاع.
- لإزالة المستوطنات أياً كانت حتى أكثرها عزلة.
- بدلاً من تقصير الخطوط عسكرياً يتوجب السعي لاحتلال مناطق فلسطينية لمدة طويلة بما في ذلك أجزاء من مناطق (أ).
- خطط شارون للاحتفاظ بمنطقتين أمنيتين: في الشرق كل غور الأردن، وفي الغرب كل منطقة التماس، وبمساعدة غلاف القدس، سيتم عزل القدس عن الفلسطينيين في الضفة الغربية بدرجة كبيرة[3].

وعلى خطى شارون، وضع نتنياهو عشرة شروط للقبول بوجود دولة فلسطينية، ملمحا أنه لن تتم صفقة ترامب-نتنياهو، إلا بضم إسرائيل لمنطقة الغور وشمال الضفة الغربية والمستوطنات، وبالتأكيد بعد ضم القدس، ليصرح في مقابلة مع صحيفة إسرائيل اليوم (يسرائيل هيوم) بتاريخ 28 ماي 2020: "إنه في حال موافقة الفلسطينيين على بسط السيادة الأمنية على كافة أراضي الضفة الغربية والأغوار، فإنهم

---

(1) إبراهيم أبراش، **جذور وأسباب رفض إسرائيل قيام دولة فلسطينية؟**، المرجع السابق.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه.

سيحصلون على كيانهم الخاص، الذي تحدده خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب (صفقة القرن)، بأنها (دولة) لهم".

حسب إحصائيات حركة "السلام الآن" الحقوقية الإسرائيلية، فإنه يوجد نحو 666 ألف مستوطن إسرائيلي و145 مستوطنة كبيرة و140 بؤرة استيطانية عشوائية (غير مرخصة من الحكومة الإسرائيلية) بالضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأن استمرار سياسة التوسّع الاستيطاني، والتهام الأراضي الفلسطينية، يجعل من إقامة الدولة الفلسطينية، أمر صعب جدا، هذا إن لم يكن مستحيلا.

توقفت مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية منذ أفريل 2014، لجملة من الأسباب أهمها رفض إسرائيل إطلاق سراح معتقلين قدامى، ووقف الاستيطان.

إن ما يؤكد رؤية إسرائيل برفضها لقيام دولة فلسطينية مستقلة، والإكتفاء بمناطق أو سلطات الحكم الذاتي، إستمرارها في بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، التي تقع داخل حدود الدولة الفلسطينية، وتجزئة الأراضي الفلسطينية؛ إلى "كانتونات" تحول دون قيام دولة متكاملة جغرافيا، ومن ثم سكانيا، الأمر الذي يجعل من هذه الإجراءات التعسفية، تسهم عمليا في أي إمكانية لتحديد حدود الدولة الفلسطينية، خصوصا إذا علمنا أن الحدود المتواصلة إقليميا، هي أحد أهم أركان الدولة، لأنه في نطاق هذه الحدود تمارس السيادة، وبذلك تنفي إسرائيل وجود أول عنصر من عناصر الدولة، وثانيا إلغاء العنصر الثاني من عناصرها، وهو عنصر السيادة، من خلال زعمها أن الأولوية للإعتبارات الأمنية الإسرائيلية، والتمسك بالحدود الأمنية، وبهذا فهي تلغي أي وجود لسلطات حقيقية لأي دولة فلسطينية، أو حتى سلطة فلسطينية، ليبقى العنصر البشري مجرد رقم، إذ ستتحول الحكومة إلى مجرد حكومة خدمات، وبنفي عناصر الدولة الداخلية تلغي إسرائيل الشخصية الداخلية، وتحاول أن تلغي الشخصية الخارجية لهذه الدولة، من خلال التحكم في شكل علاقاتها الخارجية، وفي شكل تحالفاتها، وفي مستوى تسلحها واقتصارها على النواحي الأمنية الداخلية المقيدة، بالرغم من التنازلات الكثيرة التي قدمها ويقدمها الفلسطينيون، لا سيما مواصلة الفلسطينيين التمسك بخيار الدولتين[1].

وهذا ما يفسر لماذا تصر إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية على عدم ذهاب الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة لتثبيت وجود دولتهم دوليا، والإصرار على خضوع الدولة الفلسطينية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وأي مفاوضات بشأنها ستأخذ في عين الإعتبار الواقع الإستيطاني والأمني الذي فرضته إسرائيل ويحول دون قيام أي دولة فلسطينية، أو على أدنى تقدير قيام دولة ولكن من دون حدود[2].

المطلب الرابع: الأسباب المتعلقة بدور البيئة الدولية واللوبيات الصهيونية في الدول الكبرى في منع قيام دولة فلسطينية مستقلة

يعتقد المحلل السياسي "مصطفى إبراهيم"، أن التغيرات البيئية والإقليمية، واختلال موازين القوى، يشكّل تحديا يقف حائلا دون إقامة الدولة، ليضيف بأن: "الضعف العربي والفلسطيني وعدم وجود وحدة عربية حقيقية، أثّر على المجتمع الدولي الداعم لإسرائيل"، في حين يرى المحلل السياسي الفلسطيني "عمر جعارة"، أن إقامة الدولة المُستقلّة أمر منوط بالإرادة الأمريكية وحدها، مؤكدا على أن: "إنشاء الدول وسقوطها، ليس قرارا ذاتيا أو إقليميا، إنما هو قرار أمريكي بالدرجة الأولى"، مستدلا في ذلك على "قدرة

(1) ناجي صادق شراب، **ماذا تبقى من حدود 1967؟**، المرجع السابق، ص ص 28-29.
(2) المرجع نفسه.

الولايات المتحدة في حماية وجود إسرائيل الغريبة في منطقة الشرق الأوسط، بجهود أمريكية عملاقة"، مشيرا في ذات الوقت على أن الولايات المتحدة معنية بمشروع حل الدولتين، من أجل الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، دون أن يمس ذلك مصالح إسرائيل وسيادتها وتفوّقها[1].

لكن ما هو مجسد على أرض الواقع، أن الإنحياز الأمريكي لإسرائيل، من شأنه أن يجهض حل الدولتين، في ظل عدم وجود جدية أمريكية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، إلى جانب الدولة الإسرائيلية.

والواقع أن سر تحيز الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الكبرى، ليس وليد الصدفة، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى اللوبي الصهيوني المتواجد بهذه الدول، ومدى سيطرته على مقدرات هذه البلدان، مما جعله يضغط ضغطا رهيبا عليها، إستطاع بفضله توجيه سياساتها الخارجية والداخلية، حيث نجد أهم اللوبيات الصهيونية التي تتحكم في زمام الأمور في أهم الدول تتوزع كالآتي:

1. النفوذ اليهودي في أمريكا:

يقدر عدد اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، ما بين 5.5 و5.8 مليون نسمة، مُشَكِّلِين ما نسبته (2%) من العدد الإجمالي لسكان الولايات المتحدة الإمريكية، أغلبهم أشكناز حققوا نفوذهم وأصبحوا على النحو الآتي:

- أكثر الأقليات ثراء في العالم:

▪ يتركز نفوذهم في الصناعات الخفيفة والمواد الاستهلاكية والترفيهية والمعلوماتية، ويسيطرون على نحو (10-12%) من الاقتصاد الأمريكي.

▪ يعتبرون الممولون الكبار لحملات الرئاسة بنسبة (60%) من التكاليف التي تعد باهضة الثمن، وهو ما يوازي (30) ضعف حجم اليهود السكاني.

- قدرة عالية على التنظيم وتكوين مجموعات الضغط:

▪ (إيباك) اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة-1954.

▪ ترسل بأكثر من (400) نسخة إعلامية بحثية متخصصة مجانية أسبوعيا لأعضاء الكونجرس وكبار المسئولين ووفود الدول إلى الأمم المتحدة.

▪ حتى سنة 2010، كان هناك حوالي (1000) منظمة مرتبطة بالصهيونية.

- حضور إعلامي قوي:

- يديرون أهم الشبكات التلفزيونية الأساسية: ABC, NBC, CBC, CNN, Fox

• الصحف: وول ستريت جورنال، الديلي نيوز، نيويورك تايمز اليومية، جريدة "الواشنطن بوست" وغيرها، أما المجلات الأسبوعية فيمتلكون الأقوى والأشهر منها عالميا وهما "التايم" و "النيوزويك"،

[1] نور أبو عيشة، المرجع السابق.

بالإضافة إلى مجلة "بزنس ويك"، كما يسيطرون على أشهر مجلات الخلاعة والدعارة مثل "بلاي بوي" و"كيو".

- السينما، كشركات "فوكس"، "بارامونت"، "مترو جولدن ماير"، و"يونيفرسال"[1].

- كما يسجل لهم حضور علمي وثقافي في الجامعات الكبيرة (هارفارد) على صعيد الأبحاث والدراسات العليا.

- التصويت في الانتخابات يضاعف قوتهم وتأثيرهم الانتخابي:

يشاركون بنسبة (92%) مقابل (54%) بين عامة الأمريكيين.

- يتركزون في المدن الكبيرة المهمة على صعيد صنع القرار.

- (70%) من نصارى أمريكا من البروتستانت الذين يؤمنون بالعهد القديم (التوراة).

وما يؤكد ضغط اللوبي الصهيوني وقوته ونفوذه، في توجيه دواليب الحكم داخل البيت الأبيض مقولة الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" التي قال فيها: "إنني رجل يشعر بالضعف والإنعزال، وهو يخاصم قوة عملاقة تتمثل في اللوبي الصهيوني"[2].

2. النفوذ اليهودي في بريطانيا

تعود جذور اللوبي الصهيوني في بريطانيا إلى ما قبل صدور "وعد بلفور"، عندما أعلنت حكومة بريطانيا "حق اليهود في إقامة وطن قومي" في فلسطين". وفي تلك الفترة الزمنية، كانت بريطانيا بمنزلة مركز لنشاط زعماء الحركة الصهيونية الذين راحوا يتحركون في الأوساط العامة والسياسية والأكاديمية والنقابية البريطانية لحشد التأييد من أجل تنفيذ مضمون وعد بلفور، وقد تشكلت أولى المنظمات المحلية للوبي الصهيوني إلى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، بإتحاد "الفدرالية الصهيونية" و"المجلس اليهودي البريطاني"، ليؤسسوا أول منظمة بريطانية داعمة لإسرائيل، أطلق عليها إسم "اللجنة البريطانية الإسرائيلية للشؤون العامة" BIPC، تم تمويلها بداية من "مايكل ساشر"[3].

عرفت بريطانيا تأسيس عدة منظمات للوبي الصهيوني، كان أشهرها، الإتحاد الصهيوني لبريطانيا العظمى وأيرلندا، والتي تأسست سنة 1899، والمركز البريطاني–الإسرائيلي للإتصال والأبحاث الذي تم تأسيسه في أفريل 2001، بعد تصفية اللجنة البريطانية–الإسرائيلية للشؤون العامة وإغلاقها سنة 1991، كما تم تأسيس مجلس القيادة اليهودي سنة 2003 والذي يرأس مجلسه 'مايك ديفيس" ليعمل على توظيف علاقات الأثرياء اليهود ونفوذهم في أوساط المجتمع البريطاني، لتنظيم لوبي يهودي يدعم القضايا التي تهم يهود بريطانيا السياسية منها وغير السياسية، بالإضافة إلى النداء اليهودي الإسرائيلي الموحد الذي كان قد سبقهم في التأسيس منذ سنة 1925، وحملة "فير بلاي" Fair Play سنة 2006 كان الهدف منها مواجهة

---

(1) إيهاب محمد عويص، **بشارات هائمة**، دار رواية للنشر، الرياض، 2015، ص ص 199-208.
(2) المرجع نفسه، ص 207.
(3) نواف عبد الحي التميمي، "اللوبي الصهيوني في بريطانيا: النشأة والنشاط"، مجلة سياسات عربية، عدد 21، جويلية 2016، ص ص 59-75.

حملات مقاطعة إسرائيل وأي حملات أخرى من شأنها أن تناهض الصهيونية، وحملة "قف معنا" التي أسست سنة 2012، وغيرها كثير[1].

هذا بالإضافة إلى تأسيس صحيفة "الوقائع اليهودية" The Jewish Chronicle سنة 1841 التي تعود ملكيتها إلى مؤسسة "كيسلر فاونديشن" الخيرية، وكذلك صحيفتا "جويش تلغراف" و"جويش نيوز" المهتمتان بتغطية أخبار الجالية اليهودية في شمال بريطانيا، وأيضا مواقع إخبارية إلكترونية، زيادة على مشروع "ما وراء الصور" الذي انطلق سنة 2009 وهو مشروع إلكتروني، يهدف لتقديم معلومات لمؤيدي إسرائيل لدعم حججهم في النقاش العام، كما استطاع اللوبي الصهيوني في بريطانيا كسب الكثير من الإعلاميين المؤيدين لإسرائيل على غرار "روبرت موردوخ" الذي يمتلك شبكة إعلامية ضخمة تضم العديد من الصحف والمجلات والمواقع، إلى جانب المحطات التلفزيونية، حيث تضم 800 مؤسسة إخبارية وإعلامية في بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، وإيطاليا و52 بلدا آخر، كما سيطروا على مجموعة Express News والتي تصدر كل من صحف: Daily Star و Sundy Express و Daily Express، وكان اليهودي ريتشارد ديزموند قد إشتراها سنة 2000[2].

وللضغط السياسي والمعنوي الصهيوني على الأفراد والمؤسسات، لا تكتفي منظمات اللوبي الصهيوني بأساليب "الترغيب" أو "التعبئة"، بل إنها لا تتورع عن اللجوء إلى أساليب "الترهيب" التي تصل إلى حد تشويه السمعة أو "الإغتيال المعنوي"، وفي هذا السياق، قال مدير المعهد اليهودي لأبحاث السياسات: "كانت القيادات الداعمة لإسرائيل في الجالية اليهودية تحث اليهود على حشد صفوفهم، والتعبير عن دعمهم الكامل لإسرائيل، وتعمل بموازاة ذلك على تهميش المنشقين على أساس معنا أو ضدنا".

ما يمكن قوله إجمالا عن علاقة بريطانيا بالصهاينة، والنفوذ الصهيوني داخل بريطانيا ما يلي:

- أن بريطانيا كانت مركز الصهيونية العالمية منذ الحرب العالمية الأولى.
- أبرز من تقلد مناصب سامية في الدولة، وكان صهيونيا وخدم الصهيونية بإمتياز هم: بالمرستون، وينستون تشرشل، بلفور، صموئيل هربرت، جون لويد.
- وصول دزرائيلي اليهودي الصهيوني إلى رئاسة الوزراء من خلال نفوذ اللوبي الصهيوني.
- أنشأ جوليوس رويتر وكالة رويتر منتصف القرن التاسع عشر.
- أمتلك اليهودي ليفونت فيها (280) دارا للسينما.
- يمتلك "اللود لوغريد" و "سيدني برنشتاين" شركات الإنتاج التلفزيوني (ATV - جرانادا – سيدني برنشتاين).
- (4) وزراء في حكومات "مارغريت تاتشر" (1979-1991) أشهرهم وزير المالية "نيجيل لاوسون"، ووزيران في حكومة جون ميجر(1991-1997) توليا أهم حقيبتين وزاريتين فيها هما: مالكولم ريفكند" وزيرا للخارجية، و "مايكل هوارد" وزيرا للداخلية.

---

[1] نواف عبد الحي التميمي، المرجع السابق، ص ص 59-75.
[2] المرجع نفسه، ص ص 59-75.

- الصهيوني ديفيد هارت، زعيم الصهيونية مستشارا سياسيا لتاتشر[1].

3. النفوذ اليهودي في روسيا

يشكل اليهود في روسيا حتى أواخر سنة 2018، ما يقارب 172.000 نسمة، ليشكلوا بذلك نسبة 1.1 % من مجمل السكان اليهود حول العالم، بما فيها إسرائيل[2]، وقد ظل النفوذ الصهيوني داخل روسيا يزداد، حتى إستطاع أن يحقق المكاسب الآتية:

- من (4) إلى (7) في المكتب السياسي للحزب الشيوعي يهود.
- في أول حكومة شيوعية، هناك (17) وزيرا يهوديا من أصل (22).
- هناك (425) يهوديا من بين (532) شخصية مهمة في قيادة الدولة والحزب الشيوعي.
- تم تمويل الثورة البلشفية على أيدي أثرياء يهود أمثال، "جاكوب شيف" و"فيليكس واربورغ" وغيرهما.

يعمل اليهود اليوم للسيطرة على الحياة التجارية والمالية والإعلام في روسيا الاتحادية من خلال:

- مجموعة "موست بنك" التي يملكها "فلاديمير غوسينسكي" رئيس مؤتمر المنظمات اليهودية في روسيا، وهو صاحب أكبر مؤسسة إعلامية غير حكومية (القناة التليفزيونية NTV).
- سيطرت موست في عهد "بوريس يلتسين" على الكرملين، فقد كان يطرد من ديوان الرئاسة؛ كل من ليس محسوبا على مجموعة موست، وقد تحالفت موست مع تاتيانا إبنة الرئيس بوريس يلتسين ومدير ديوانه تشوبايس.
- تعيين "بوريس بيريزوفسكي" نائبا لسكرتير مجلس الأمن القومي الروسي، من قبل يلتسين في أكتوبر 1996، وهو يحمل الجنسية الإسرائيلية، ويمتلك أكثر من (25%) من أسهم مؤسسة التلفيزيون القومي[3].

كما تدخّل الكونغرس اليهودي العالمي أو المؤتمر اليهودي العالمي الداعم بقوة للمصالح الإسرائيلية، في شهر ماي 2013 مع برلمانيين روس، وتباحث معهم، من أجل تقديم اقتراحات لدعم إسرائيل في البرلمان الروسي[4].

---

(1) إيهاب محمد عويص، المرجع السابق، ص ص 198-199.

(2) خالد عنبتاوي، **إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الأمريكية والعالم**، فصل من كتاب (دليل إسرائيل العام 2020)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تاريخ النشر الإلكتروني في: 2021/04/09، زيارة بتاريخ: 2022/01/12، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650183

(3) محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، المرجع السابق، ص ص 256-258

(4) خالد عنبتاوي، المرجع السابق.

الواقع أن حجم النفوذ الصهيوني في روسيا، وصل إلى مداه، لا سيما بعد تحكّمه في المؤسسات المالية والإعلاميّة، اللتين هما أهم مفصلين رئيسين في الفيدرالية الروسيّة، الأمر الذي جعلهم يرعبون كل من هم في دواليب الحكم، حتى الرئيس في حد ذاته، يتأكد ذلك من خلال سؤال وجهه الدكتور "فايز رشيد" لمستشارين سياسيين روس، بالقول: "لماذا لا يحارب بوتين هذا الدور التخريبي للّوبي الصهيوني في روسيا؟" ليجيبوه بقولهم: "بأن بوتين لا يستطيع فتح معركة مع أقطاب هذا اللوبي، وهم المتحكّمون في الاقتصاد الرّوسي"[1].

إستنادا لبعض الإحصائيات، يوجد في روسيا حاليا 96 بليونيرا أغلبهم يهود، لهم علاقات واسعة ومباشرة مع شخصيات نافذة عبر كل دول العالم، بما فيها رؤساء الدول الكبرى، على غرار "رومان ابراموفيش"، الذي يملك نادي «تشيلسي» لكرة القدم، الذي يعتبر صديقا مقرّبا "لكوشينر" وزوجته "ايفانكا ترامب" وتربطهم علاقات مميزة، وكذلك "أوليغ ديريباسكا" وغيرهم كثيرون، حيث يلعبون دورا تخريبيا في السياسة الروسية وتحويرها لصالح إسرائيل[2].

4. النفوذ اليهودي في فرنسا

إستطاع الصهاينة من خلال نفوذهم في فرنسا، التسلل إلى أعلى المناصب في الإدارة السياسية الفرنسية، وذلك بفضل إمتلاكها سلطة رأس المال، فأمدوا إسرائيل بالأسلحة الفرنسية، كما صدروا لها التكنولوجيا العسكرية الفرنسية، حتى تمكنت إسرائيل في ظرف وجيز من إنتاج الطائرات الفرنسية الأصل[3].

يذكر أن عائلة روتشيلد في فرنسا تمثل سلطة قوية من خلال تحكمها في أسواق لندن، باريس، روما، بروكسل، جوهانسبورغ وتل أبيب، الأمر الذي جعل الباحث الفرنسي "سيشار"يقول عن هذه العائلة: "تكاد عائلة روتشيلد تمثل حكومة يهودية عالمية، تستطيع التحكم في مصير أهم الشركات الصناعية والتجارية في ثلاث قارات، أوروبا، أمريكا وآسيا". وقد وصل نفوذ "مارسيل داسو" الصهيوني المتشدد والموالي لإسرائيل، وأحد أهم الماليين الصناعيين في فرنسا، إلى درجة أن شبهه المراقبون الإقتصاديون، بأنه دولة داخل دولة شركة "داسو" العسكرية الصناعية، التي تنتج طائرات "الميراج"، من خلال ضغطه على الحكومة لدعم مواقف إسرائيل شرق أوسطيا ودوليا، كما يدعم صهيوني فرنسي آخر هو "شبيلوف"، المشرف العام على شركة "توريامك" الصناعية، الصهيونية إذ قام ببناء مصنع لإنتاج المحركات النفاثة قرب تل أبيب بالشراكة مع الشركة الإسرائيلية "إيركرافت أند وستريز"[4].

أسهم الضغط الصهيوني داخل فرنسا في إنشاء صناعة جوية صهيونية وأعطتها ترخيصا لإنتاج طائرة الفوجا ماجستير Fouga Magister وماستير Master وقطع غيار الطائرات، كما أنشأت فرنسا بإسرائيل مصانع لصناعة الأسلحة المتطورة مثل الصواريخ بعيدة المدى والزوارق حاملة الصواريخ،

---

(1) فايز رشيد، **هل تدرك روسيا حقيقة إسرائيل؟**، موقع القدس العربي، بتاريخ: 2018/06/13، زيارة بتاريخ: 2022/01/12، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF؟إسرائيل-حقيقة-روسيا-تدرك-هل/

(2) المرجع نفسه.

(3) شاكر نوري، **اللوبي الصهيوني في فرنسا: من ثكنة عسكرية إلى كواليس الإليزيه**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص 121.

(4) المرجع نفسه، ص ص 121-122.

بالإضافة إلى تطوير الصواريخ المعروفة بأرض- أرض من خلال تعاونها مع شركة داسو تحت إشراف الحكومة الفرنسية، لصواريخ من طراز (660 م.د[1]) وطراز (620 م.د)، الذي يبلغ مدى الواحد منه حوالي 450 كلم، في حين تجلى التعاون الفرنسي الإسرائيلي في المجال النووي بداية من خمسينيات القرن الماضي، ببناء مفاعل نووي في "ديمونة". إن كل هذه المساعدات الفرنسية في المجالين العسكري والنووي، جعلت من الصهاينة يعترفون بأنه لولاها؛ لما إستطاعوا الصمود في حربي 1956 و1967[2].

وتحت الضغط الصهيوني يبقى المسؤولون الفرنسيون يؤكدون بإستمرار على عدم الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ما دامت ترفض الإعتراف بدولة الصهاينة، وكان تصريح الأمين العام للحزب الإشتراكي الحاكم والناطق بإسمه "ليونيل جوسبان" يؤكد قوة ونفوذ اللوبي الصهيوني في فرنسا، الذي قال فيه: "أنه لا يرى مانعا من نقل السفارة الفرنسية في إسرائيل إلى القدس المحتلة لأنها أكثر جمالا"[3].

(1) م.د أو MD: وهو حسب ما ترجحه المصادر الغربية، الحرفين الأولين من الإسم واللقب المختصر للمهندس الفرنسي، "مارسيل داسو" Marcel Dassault (1892-1986).
(2) شاكر نوري، المرجع السابق، ص ص 122-123.
(3) المرجع نفسه، ص 125.

الفصل الخامس

أوجه التشابه والإختلاف بين الأبارتيد والنظام الصهيوني والعلاقة بينهما

المبحث الأول: أوجه التشابه بين النظامين العنصريين

المبحث الثاني: أوجه الإختلاف بين النظامين العنصريين

المبحث الثالث: العلاقة والدعم المتبادل بين النظامين العنصريين

المبحث الأول: أوجه التشابه بين النظامين العنصريين

المطلب الأول: أوجه التشابه التاريخية والسياسية

شغلت كل من جنوب إفريقيا وفلسطين، من الناحية الإستراتيجية موقعا متميزا، جعلهما محل أطماع محتليهما، فعُدَّت جنوب إفريقيا، التي ساهم موقعها الإستراتيجي الهام، بأن جعلها تشرف على الخطوط البحرية التي تؤدي إلى المحيطين الأطلسي والهندي، مشكلا حافزا لإستيطان الأوروبيين وإستعمارهم للمنطقة، إذ بمجرد بروز هولندا كقوة بحرية عسكرية، إقتصادية، تجارية وإستعمارية كبرى، بعد تَحَرُّرِها مباشرة من إسبانيا؛ سارعت إلى تحويل نشاطها البحري إلى الهند؛ بعد أن ضَعُف نشاط البرتغال وإسبانيا مع انتهاء دور المدن الإيطالية؛ مما سمح لها بأن تصبح أكبر مركز تجاري في أوروبا؛ بعد سيطرتها على تجارة البهار بالشرق، حيث أنه وبتغيير إتجاه طريقهم نحو الهند؛ أقاموا العديد من المستعمرات الساحلية في ساحل غانا، وبنزولهم منطقة الكيب الحيوية بدأ عهدهم الجديد مع جنوب إفريقيا، الذي إفتتحوه بتأسيس "شركة الهند الشرقية الهولندية" سنة 1602م[1]، والتي كانت أضخم الشركات التجارية الأوروبية الحديثة التي تنشط في آسيا، ولم يكن دور الشركة التي كانت بمثابة قوة سياسية وعسكرية مقتصرا فقط على آسيا، بل كان أيضا في إفريقيا وإمريكا اللاتينية، وفي سنة 1652 تكرس أول تواجد رسمي للهولنديين فيها؛ من خلال إنشاء محطة تجارية لتزويد وتموين السفن التابعة للشركة، لتكون بمثابة قاعدة بحرية لها في طريقها نحو الشرق.

وكان الأمر سيّان بالنسبة لفلسطين التي هي عبارة عن جسر يربط بين القارات القديمة آسيا، أوروبا وإفريقيا، بالنسبة للبريطانيين مركز وقلعة لحماية سيناء وقناة السويس، كما ازدادت أهميتها بالنسبة لهم، كونها تقع على الطريق الرابط بين مركزي ثقل الممتلكات البريطانية، ولم يقبل العرب هذا الوضع، خصوصا وأن فلسطين عندهم تعد بمثابة قلب الوطن العربي، الأمر الذي جعلهم يسعون جاهدين، لاسترجاعها من البريطانيين، والوقوف في وجه المخطط الصهيوني الذي يدعمه البريطانيون، الساعين لتحويلها إلى دولة لليهود، وذلك لقناعتهم أنه إذا تم هذا الأمر، فسينهار الجسر البري الذي يربط المشرق العربي بمغربه، مما سيؤدي حتما إلى زيادة تعميق التمزق العربي وعرقلة أو استهداف أية مشاريع وحدوية للبلدان العربية، وهو ما يجعل من فلسطين أن تصبح قاعدة متقدمة للاستعمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2]، وهو الأمر الذي حدث فعلا.

إدعى كلا النظامين بأنهما إكتشفا أرضا خالية من السكان، حيث ذكر "جان ريبيك"، الذي يعد أول مستوطن تطأ قدماه أرض جنوب إفريقيا، بأنه اكتشف أرضا خالية من السكان، كما ادّعت الحركة الصهيونية أيضا أنّ فلسطين أرض بلا شعب.

سعى كلا النظامين لتطبيق الإستعمار الاستيطان الإحلالي، الذي يهدف إلى طرد السكان الأصليين ويجعل من بلادهم ملكا خالصا له وحده، وقد تحقق لهم ذلك، من خلال نجاح البيض في السيطرة على أراضي السكان الأصليين وتملكها، مستعملين كل الوسائل الممكنة وغير الممكنة، لينجحوا في الأخير في حكم البلاد، وتهميش مواطنيها الأصليين، ليصبحوا في الوقت الراهن من المواطنيين الأصليين للبلاد، كما كان الأمر مماثلا في فلسطين أين تمكن الصهاينة من طرد السكان الأصليين، وتملك أرضهم بشتى الوسائل،

---

(1) Paul Leroy-Beaulieu, OP.CIT, p.62.

(2) مهنا يوسف حداد، **الرؤية العربية لليهودية**، ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1989، ص 385.

ولم يكتفو بهذا فقط، بل جعلوها لهم وحدهم، ومن بقي من السكان العرب داخل الجزء المحتل، الذي أقاموا عليه دولتهم، أصبحوا أقلية مظطهدة، طبقوا عليها سياسة عنصرية رتبت عليهم العيش في وضع مأسوي داخل بلادهم[1].

مثلت سنة 1948م، حدثا تاريخيا بارزا للنظامين، شَكَّلتَ توقيتا مفصليا، تجسد في تطبيق نظام الفصل العنصري للبلدين، فقد كانت السنة التي أُعلِن فيها عن قيام دولة إسرائيل، والتي بمجرد تأسيسها على أرض فلسطين العربية، ككيان محتل وغاصب لأصحاب الأرض الأصليين، مارسوا عليها سياستهم العنصرية التي مازالت مستمرة حتى يومنا هذا، وهي كذلك نفس السنة أيضا، التي فاز فيها الحزب الوطني بالإنتخابات في جنوب إفريقيا، متسلما فيها دفّـة الحكم، مُعلنا شروعه في تطبيق نظام الفصل العنصري، الذي تم تكريسه كسياسة رسمية معلنة للدولة[2].

مثلما كان عليه الحال في جنوب إفريقيا، التي عمدت إلى تأسيس بانتوستانات للسكان الأصليين بمساحة لا تتعدى 13% من المساحة الإجمالية للبلاد، بعدما تمكنت من طردهم، وعزلهم داخلها من خلال تجزئتهم للبلاد، إلى مناطق مخصصة للبيض وأخرى مخصصة للسود، وسجن وتغريم أو حتى قتل أو نفي من رفض هذا الوضع منهم، مع فرضها لسلسلة من الإجراءات التقييدية على السود؛ لتحقيق تفوّق الأقلية البيضاء، وضمان أمنها، وإرساء نظام الفصل العنصري، نجد أيضا أن إسرائيل قامت باحتلال الأرض، وقتل وطرد عدد كبير من السكان الأصليين بالقوة، وتحويل أكثر من 750.000 فلسطيني من بيوتهم وأراضيهم في فلسطين؛ إلى لاجئين في الدول المجاورة وباقي بلدان العالم، لتعزل من تبقّى منهم في تجمّعات عربية محدودة المساحة، ومعزولة قدر الإمكان عن الوسط اليهودي؛ بل وتزاحمهم فيها من خلال بناء نقاط وبؤر إستيطانية فيها، لتسعى هي كذلك من أجل تحقيق تفوّق الأقلية اليهودية، وفي الحالتين تمّ إقتراف العديد من المذابح ضدّ السكان، وتم تطبيق النظام العنصري بواسطة أجهزة أمنية شديدة القسوة؛ كان للسجون والتعذيب دور هام ورئيس في فرضه[3].

ظلت جنوب إفريقيا تتغنى بأنها الدولة الوحيدة في كامل القارة الإفريقية، التي تطبق النظام الديمقراطي، وهو نفس الحال عند إسرائيل، التي إدَّعَت أيضا بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والواقع أنه حتى وإن إعتبرنا أن الدولتين كانتا ديمقراطيتين، فيمكن القول أن هذه الديمقراطية لم تمس إلا فئة معينة من السكان، كون هذا النظام بالكاد طُبِق على البيض دون غيرهم في جنوب إفريقيا، كما شمل اليهود وحدهم أيضا في إسرائيل دون سواهم، ليمارسا من خلاله نظاما ديمقراطياً فريداً من نوعه، الأمر الذي يجعلنا لا نصفه إلا بالديمقراطية العنصرية[4].

جمعت إسرائيل غالبية الطبقات الضعيفة والفقيرة والعجزة وهو نفس الأمر الذي شهدته جنوب افريقيا أين عمرها المضطهدون، الفقراء، المساجين والمنبوذون إجتماعيا وحتى الفارين بسبب عقيدتهم.

---

(1) نبيل محمود السهلي، **الإدارات الأميركية والقضية الفلسطينية: تحليل سياسات، متابعات**، موقع مركزالأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، زيارة بتاريخ: 2022/01/04، متاح عبر الرابط:
https://www.prc.ps/الإدارات-الأميركية-والقضية-الفلسطين/

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

أدت سياسة فصل السكان السود عن بعضهم البعض في جنوب إفريقيا، إلى جعل الحكومة تدعي بعدم وجود أغلبية من السود، وكتأكيد على هذا المنحى المتخذ من قِبَلِها، عمدت إلى نقلهم من جنوب إفريقيا قسراً من المناطق الريفية المصنفة على أنها "بيضاء" إلى "الأوطان" التي تم تخصيصها لهم، بعد بيع الحكومة لأراضيهم بأسعار متدنية للمزارعين البيض، إذ تشير الإحصائيات أنه منذ سنة 1961 إلى سنة 1994؛ تم ترحيل أكثر من 3.5 مليون شخص من السود قسراً من منازلهم وإسكانهم في البانتوستانات، وهو الأمر نفسه الذي حدث مع الفلسطينيين، حين عمد الصهاينة إلى تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى منطقة (أ)، (ب) و(ج)، وحتى مناطق H1 و H2 بمنطقة الخليل، كما يتوضح جليا تشكل البانتوستانات حول نابلس وحول رام الله والخليل وحتى في بيت لحم، وبالتالي عمليا سعت إسرائيل عمليا لتحويل الأراضي المحتلة إلى بانتوستانات.

يتشابه النموذجين الجنوب إفريقي والإسرائيلي، من خلال إعتماد حكومة الحزب الوطني في جنوب إفريقيا أواخر الخمسينات من القرن الماضي بوضع قبائل السود في مناطق معزولة، ودعمها بتشكيل حكومات في هذه المناطق، معترفة بها كأقاليم مستقلة، بحيث يكون لكل منطقة رئيس من الشعب الأصلي وعلم ونشيد وطني، وقد عُرفت بالبانتوستانات أو المواطن المستقلة، إلا أن هذه البانتوستونات بقيت تحت تبعية مباشرة للحكومة المركزية لدولة جنوب إفريقيا، تعتمد عليها بشكل كامل في الجانب المالي، وفي العلاقات الخارجية، وقد وُضعت لكل منها أجهزة أمنية، وَظّفت الجزء الكبير من أهاليها الأفارقة، ليس للدفاع عن أمنهم، بل للدفاع عن مصالح حكومة الأبارتهايد، وأمن المستوطنين[1].

وفي هذا الجانب تتماثل عنصرية الاحتلال الإسرائيلي مع عنصرية الأبارتيد في جنوب إفريقيا؛ حيث قامت إسرائيل بتجزئة المناطق الفلسطينية إلى بانتوستونات (كانتونات) معزولة عن بعضها بشكل شبه كامل، فهناك ما يسمى "داخل الخط الأخضر"، التي يُحظر على الفلسطينيين (سكان الضفة الغربية والقطاع) دخولها، إلا بموجب تصاريح خاصة، لا تُمنح بسهولة. وهناك منطقة القدس، التي أصبح مجرد دخولها مهمة شاقة وصعبة وأحياناً مستحيلة، وتتطلّب تصاريح خاصة. وهناك قطاع غزة والضفة الغربية التي صار التنقل فيما بينهما شبه مستحيل، وكل منطقة منهما صارت مغلقة ومحاطة بالجدران والأسلاك الشائكة والمعابر الحدودية التي يتحكم بها جنود الاحتلال. وحتى الضفة الغربية نفسها صارت مجزأة إلى ثلاث مناطق: شمال، وسط، وجنوب، وصارت كل مدينة وبلدة محاطة بالمستوطنات والحواجز العسكرية والطرق الالتفافية[2].

ساعدت بريطانيا كلا المجتمعين اليهودي داخل فلسطين، والبيض في جنوب إفريقيا من تحقيق أهدافهما بتأسيس الأولى لوطن قومي لها، وتسلم الثانية لزمام الحكم ونجاحها في تطبيق نظامها العنصري، وهذا الأمر تم بعد صدام دموي بين المجتمعين مع البريطانيين، إنتهى الأول بإنسحاب البريطانيين من فلسطين، بعد تهيئة الأوضاع للسيطرة عليها من قبل العصابات الصهيونية، كما وقعوا في الثانية صلحا مع الهولنديين سنة 1902، لم يُنهِ فقط سلسلة الحروب البويرية التي بينهما، بل منحتهم بريطانيا بموجبه أيضا المسؤولية الكاملة لإدارة وتسيير أمورهم المحلية ذاتيا، وهو الأمر الذي شجع على الوحدة بين كل الأجناس البيضاء من هولنديين وبريطانيين وغيرها داخل جنوب إفريقيا ضد بقية القوميات الأخرى غير البيضاء.

---

[1] عبد الغني سلامة، **أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب افريقيا – دراسة مقارنة**، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، زيارة بتاريخ: 2022/01/15، متاح عبر الرابط:
https://www.prc.ps/أوجه-التشابه-والاختلاف-بين-قضيتي-فلسط/

[2] المرجع نفسه.

لم تختلف أيضا وسائل وأدوات الكفاح، التي استعملها السود في جنوب إفريقيا، عنها عند الفلسطينيين في بلادهم المحتلة، حيث تكاد تكون متطابقة تماما، فقد مارس الفلسطينيون كافة أشكال النضال الوطني من مظاهرات، انتفاضات شعبية، مواجهات عسكرية، عمليات فدائية، تفجيرات، مقاومة مدنية سلمية، مواجهات سياسية ودبلوماسية، ومفاوضات مباشرة وغير مباشرة، وهي ذات الوسائل التي دعا المؤتمر الوطني الإفريقي سود جنوب إفريقيا إلى أن يكافح بها سياسة الفصل العنصري المنتهجة من قبل البيض، حيث بدأ نضاله معتمدا على أسلوب الحوار مع الحكومة، ثم بدأ بتصعيد المقاومة المدنية السلمية كالإضرابات وحملات التحدي والدعوة للعصيان المدني، ليتبنى بعدها الكفاح المسلح في مطلع الستينيات من القرن الماضي، ثم ركز جهوده على الساحة الدولية لممارسة الضغط على النظام عبر المقاطعة وفرض العقوبات، ليلجأ في الأخير إلى المفاوضات المباشرة[1].

شعوب البوير والبيض الذين حكموا جنوب إفريقيا، هم شعوب وافدة جاءت من أوروبا؛ بالرغم من أنها من الطبقات الأقل قيمة من المجتمع الأوروبي، وفيها حتى من عانى من الاضطهاد والظلم داخل مجتمعاتها الأصلية، إلا أنها بمجرد وصولهم لجنوب إفريقيا وحكمهم البلاد، إنتهجوا سياسة الفصل العنصري بين الزنوج؛ بإعتبارها عرق مميز وطبقة متفوقة، نفس الأمر شهدته فلسطين التي حكمتها شعوب وافدة، ليس فقط من أوروبا، بل أيضا من بقية دول العالم، عبارة عن شتات على شكل "دياسابورا"، وفد منهم في البداية أراذل القوم والطبقات الفقيرة، ليفد فيما بعد في هجرات منتظمة غالبية الفئات التي عانت من الفصل العنصري من قبل الأوروبيين، والذين بمجرد تأسيسهم لدولتهم، مارسوا أيضا نفس السياسية التمييزية التي كانت مطبقة ضدهم، بإعتبارهم هم أيضا شعب مختار وبقية الشعوب خلقت لخدمتهم.

كما رفضت مجموعات من السكان البيض في جنوب إفريقيا، سياسة الفصل العنصري وحاربوها، وكان منهم حتى من ساند السود بالإنضمام إلى كفاحهم لسياسة الفصل العنصري، التي طبقوها بمجرد الإعلان عنها، كما هو حال الجبهة الديمقراطية المتحدة (UDF)، التي ضمت أعدادا متزايدة من البيض مساهمين بذلك في عملية تنسيق المعارضة الداخلية للفصل العنصري، رفضت أيضا فئات واسعة من المجتمع اليهودي، -الذي كان يعيش في كنف الدولة الإسلامية، التي آوتهم بعد اضطهادهم من قبل الأوروبيين؛ دون تمييز أو تفرقة-، سياسة الفصل العنصري المنتهجة من قبل الصهاينة، بل رفضوا حتى قيام دولة إسرائيل نفسها، مؤكدين على أنها دولة عنصرية، على غرار حركة "ناطوري كارتا"، التي بقيت على موقفها المعارض، لقيام دولة إسرائيل من خلال رفضها التعاون معها، وهذا التوجه شجع "ياسر عرفات"، بأن يقوم بتعيين أحد قادتها وهو "الحاخام موشيه هيرش" وزيرا في السلطة الوطنية الفلسطينية.

إحتل البريطانيون كامل فلسطين سنة 1918، وبعد أن أعطوا الصهاينة وعدا بتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي من خلال "تصريح بلفور" في 1917/11/02، عملوا على تغيير التركيبة الإثنوغرافية فيها، حيث كان عدد اليهود في فلسطين سنة 1918 لا يتجاوز 56 ألف نسمة، قفز الرقم إلى 700 ألف نسمة بمجرد خروج البريطانيين منها، بعد أن عملوا على دعم قوة اليهود، ففي سنة 1918 لم يكن يتواجد بفلسطين

---

[1] روضة علي عبد الغفار، "لماذا تدعم جنوب أفريقيا القضية الفلسطينية؟"، موقع مجلة المجتمع الكويتية، بتاريخ: 2021/07/07، زيارة بتاريخ: 2022/01/20، متاح عبر الرابط:
https://www.mugtama.com/hot-files/item/126652-2021-07-07-10-55-38.html

جندي يهودي واحد، إلا أنه بعد رحيل البريطانيين، تركوا 60 ألف جندي يهودي مسلح ومدرب، مع ترسانة عسكرية قوامها ثلاثة مصانع للأسلحة، وطائرات مقاتلة[1].

لم تأتِ هذه النتائج من العدم، بل عبر سياسة مخطط لها بدقة من قبل البريطانيين مسّت كافة الأصعدة، فعلى الصعيد السياسي والإداري، تكفل أول مندوب لها في فلسطين، الذي هو اليهودي "هربرت صمويل" بإتخاذ التدابير اللازمة لضمان إنشاء وطن قومي لليهود، وإعترفت الحكومة البريطانية بالوكالة اليهودية كممثل سياسي لليهود في فلسطين، كما قامت حكومة الإنتداب على الصعيد الاقتصادي بوضع جملة من التشريعات هدفت من خلالها لسلب الأراضي وتسهيل عملية بيعها إلى اليهود، وعمدت هي على التنازل على الأراضي الحكومية وتمنحها إلى المؤسسات الصهيونية، بالإضافة إلى مساعدتها "الهاجانا" عسكريا، من خلال إرسالها لمجموعة من الضباط الإنجليز لتدريبها، كما غضت الطرف عن عمليات تهريب الأسلحة للصهاينة، ولم تكتفِ بهذا الحد، بل ساعدتهم في إنشاء المصانع العسكرية، وبالمقابل فرضت عقوبات صارمة وردعية ضد كل فلسطيني يحوز أي نوع من الأسلحة[2]، وبهذا الحال لم يكن أمام الصهاينة سوى أن يعلنوا دولتهم مباشرة بعد أن هيأت لهم بريطانيا مسببات النصر، بعد أن تركت لهم معسكرات جيشها وزودتهم بمختلف الأسلحة.

في جنوب إفريقيا، وبعد أن سيطر البريطانيون على كامل البلاد، في مارس 1902م باستسلام آخر مجموعات البوير المسلحة، تَمَّ توقيع "إتفاقية فيرينجنج" Vereeniging، التي بموجبها تم توحيد كامل أراضي ما يعرف حاليًا باسم جنوب أفريقيا؛ في جمهورية واحدة تحت قيادة التاج البريطاني، مع دفع تعويضات للبوير وإعطائهم نوعًا من أنواع الحكم الذاتي[3]، الذين بالرغم من هزيمتهم إلا أن السلطات البريطانية منحتهم المسؤولية الكاملة لإدارة وتسيير أمورهم المحلية ذاتيا، مع منحهم مبلغا ضخما من المال مقداره 3.000.000 جنيه إسترليني.

شهدت عمليات الوحدة السياسية تقدما ملحوظا، حيث تركز نشاط معظم أحزاب البوير والبريطانيين على ضرورة التضامن بين البيض والوحدة بينهما، ليوافق في الأخير البيض المجتمعين لفكرة سلطة تشريعية واحدة للمنطقة كلها، مع وجوب أن تكون وحدة سياسية تابعة للحكومة البريطانية[4]، وبتاريخ 13 ماي 1910، تم إعتماد مشروع قانون جنوب إفريقيا، وبهذا أصبحت إتحاد جنوب إفريقيا كيانا سياسيا رسميا عالميا، قام لصالح البيض المستعمرين على حساب السكان الأصليين، لتبدأ مع دولتهم هذه سلسلة من الإرهاب العنصري مثلما هو الحال في فلسطين[5]، وبهذه الوحدة البريطانية البويرية، والإمكانيات العسكرية والبشرية التي صارت تحت يد الدولة المُنشأة حديثا، لم يكن أمامها إلا أن تحافظ على هذا المكسب بإزاحة السكان الأصليين، من خلال سن قوانين عنصرية تعيق حركتهم وتحد من نشاطهم، وتجعلهم غرباء داخل دولتهم.

---

(1) أحمد سعيد نوفل وآخرون، **القضية الفلسطينية في أربعين عاما: بين ضراوة الواقع...وطموحات المستقبل**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 24.

(2) المرجع نفسه، ص ص 24-25.

(3) سامح رفعت، المرجع السابق.

(4) جديون س.وير، المرجع السابق، ص ص 190-191.

(5) المرجع نفسه، ص ص 191-194.

تسببت القيود الشديدة المفروضة على حركة التنقل من طرف النظامين العنصريين في كلا البلدين، من إلحاق أضرار كبيرة بِسُبُل عيش أصحاب البلدين الأصليين، حيث أدى هذا الوضع في فلسطين إلى إزدياد الفقر، كون الإجراءات المتخذة من قبل الصهاينة للحد من تنقل الفلسطينيين وإبطاء حركتهم، ساهمت في التأثير السلبي على نشاطهم المعيشي، خصوصا إذا علمنا أنهم يعتمدون بدرجة كبيرة على الزراعة المعاشية، وهو ما انعكس بالسلب أيضا على عدم قدرتهم في نقل محاصيلهم إلى الأسواق أو إلى مراعي المواشي، كما تسبب نظام الطُرق المبني على سياسة الفصل العنصري، في عدم صلاحية المنتجات الزراعية المعدة للبيع، خصوصا منها سريعة التلف، بسبب قضائها فترات طويلة على الطريق، أما التي حالفها الحظ ولم تتلف، فإن طول مدة وصولها إلى السوق، يقلل من قدرتها التنافسية أمام السلع المعروضة في الأسواق، بالإضافة إلى أن نظام الطُرق هذا، يؤدي أيضا إلى تأخير وصول آلاف الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في الوقت المحدد.

أكد هذا المسعى، البنك الدولي في تقريره للرصد الاقتصادي المؤرخ في 22 سبتمبر 2008 بالقول: "يمكن لسائقي المركبات الفلسطينية طلب الحصول على تصاريح خاصة لاستخدام هذه الطرق، ولكن (الحواجز الطيارة) التي تقام بشكل روتيني، تسبب ارتباكا وزيادة في التكاليف والمخاطر على نقل البضائع، فتشكل هذه النقاط مانعا آخر للنشاط الاقتصادي الفلسطيني، جراء (عدم التصريح لحركة المرور الفلسطينية (ما يضطرها لسلوك طرق ضيقة ومتعرجة وعديمة الصيانة، مع ما ينطوي عليه ذلك من أثر بالغ على كسب الرزق. (إذ يميز القائمون على هذه الحواجز السيارات الفلسطينية من لوحات تسجيلها الخضراء عن المركبات الإسرائيلية ذوات لوحات التسجيل الصفراء. وتتجلى بعض مظاهر هذا التمييز في تأخير سائقي وركاب السيارات الفلسطينية وغير ذلك من المشاكل المرتبطة بـ (نقاط التفتيش الطيارة)"، وهو ذات الأمر الذي عبّر عنه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالقول: "هناك شبكة من الطرق التي هي في المقام الأول لاستخدام الإسرائيليين، تربط المستوطنات الإسرائيلية وغيرها من البُنَى التحتية ببعضها البعض وتربطها جميعا بإسرائيل، وقد خضعت حركة الفلسطينيين على هذه الطرق إما للتقييد أو المنع، وقد تصل في نهاية المطاف إلى تحويل المسار عنها، ونتيجة لذلك، فإن هذه الطرق أصبحت حواجز بامتياز"[1].

نفس الأمر عاشه السود في جنوب إفريقيا، من خلال شل حركتهم، بداية بإصدار قانون التشرد، القاضي بمنع تجول الهوتنتوت في المستعمرات، مما حتم على المواطنين من غير البيض الحصول على تصاريح المرور للعبور من منطقة لأخرى، وقد زادت قوانين المرور التي فَرضت عليهم حمل تصاريح لدخول المناطق "الخاصة بالبيض" في البلد من تعقيد أمورهم، حيث أصبحوا عرضة للفقر واليأس، كما زاد من مأساتهم إصدار قانون تصاريح المرور العنصري، الذي حتم على كل الأفارقة السود إجبارية الحصول على إذن مسبق من مكاتب العمل المحلية؛ إذا ما أرادوا العمل في المناطق الحضرية، وإلا فإنهم سوف يتعرضون للعقوبة، كما ألزمت بعض المناطق، الأفارقة السود الذين يدخلون منطقة حضرية؛ أن يقدموا تقريرًا إلى المسؤول خلال أربع وعشرين ساعة وكذا ضرورة الحصول على تصريح للبحث عن عمل، ويحق لهذا المسؤول أن لا يصدر له تصريحًا بالموافقة؛ إلا إذا كانت تصاريحه الأخرى سليمة، ويبقى هذا التصريح ساري المفعول لمدة ستة أيام فقط، إذا فشل الأفريقي الأسود خلالها في تقديمها بناء على طلب مسؤول، فسيتم سجنه أو طرده من المدينة[2].

---

[1] الأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، **عملية المناشدة الموحدة (CAP) لعام 2008**، المرجع السابق، ص 16.

[2] Leonard Thompson, **The History of South Africa,** OP.CIT, p.199.

وبالرغم من هذا التشابه بين النظامين، إلا أنه وفقا لوصف الرئيس الإمريكي الأسبق "جيمي كارتر" يبقى النظام العنصري الإسرائيلي أشد عنفا وقسوة من نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا، حيث قال حوله: "عندما تربط إسرائيل الـ: 200 مستوطنة أو نحو ذلك من المستوطنات مع بعضها بطريق، ثم تمنع الفلسطينيين من إستخدام هذا الطريق، أو في كثير من الحالات تمنعهم حتى من عبور [العبور]، فإن هذا يعني إرتكاب ما هو أسوأ مما شهدناه في جنوب إفريقيا من تجزئة وفصل عنصري"[1].

إعتمد زعماء النظامين نفس لغة الخطاب العنصرية، حيث تكاد تكون التصريحات متماثلة، حتى أنها تطابقت في كثير من الأحيان، بدليل ما ورد في عبارات التصريح الذي أدلى به "فيرفورد" قائلا: "إننا نريد أن نحتفظ بجنوب إفريقيا بيضاء، وليس لهذا إلا معنى واحد هو السيادة، إنها ليست قيادة ولا توجيها، ولكنها ضبط وسيادة وإذا ما كنا متفقين على أن يحمي الرجل الأبيض نفسه عن طريق السيادة البيضاء، فليس أمامنا من طريق نسلكه إلا التنمية المنفصلة"[2]، وكذلك ما قام به الحزب الشيوعي الذي تم تأسيسه من طرف مجموعة صغيرة من المهاجرين اليهود والبريطانيين المنشقين عن إحدى الكنائس البريطانية، من خلال دعمه بشكل رسمي حزب العمل الأبيض في أحد إضراباته، رافعا شعار "فلنتحد ونكافح من أجل جنوب أفريقيا بيضاء"، وهو ذات الأمر تقريبا الذي صرح به الصهاينة، حيث ذكرت رئيسة وزراء الكيان الصهيوني السابقة "غولدا مائير" في تصريح لصحيفة "السنداي تايمز" بتاريخ 1969/05/15: "لا يوجد شعب فلسطيني... وكأننا نحن الذين جئنا لإخراجه من دياره والإستيلاء على بلده. فهم (الفلسطينيون) لا وجود لهم.."، كما ذكر أيضا "ديفيد بن غوريون" رئيس الوزراء اليهودي الأسبق سنة 1948، حين وقف ممثلا لليهود في الأمم المتحدة: "قد لا تكون فلسطين لنا عن طريق الحق السياسي أو القانوني، ولكنها حق لنا على أساس ديني فهي الأرض التي وعدنا الله وأعطانا إياها من الفرات إلى النّيل، ولذلك وجب على كل يهودي أن يهاجر إلى فلسطين، وأن كل يهودي يبقى خارج (إسرائيل) بعد إنشائها، يعتبر مخالفا لتعاليم التَّوراة، بل إن هذا اليهودي يكفر يومياً بالدين اليهودي"، ونفس المنحى ذهب إليه أيضا "موشي ديان" الذي قال سنة 1967: "إذَا كُنَّا نملك التَّوراة، ونعتبر أنفسنا (شعب التَّوراة)، فمن الواجب علينا أن نمتلك جميع الأراضي المنصوص عليها في التَّوراة".

لعبت المؤتمرات أيضا دورا متشابها، في تكريس البعد الإستعماري للبلدين، حيث شجع مؤتمر "برلين الثاني" المنعقد سنة 1884[3] في تقطيع أوصال القارة الإفريقية، وتجزئتها إلى دويلات، مع إقتسامها كمناطق نفوذ للدول الأوربية، والذي عمد من خلاله المُؤْتَمِرون لترسيم معالم الإستعمار، ووضع حد للإصطدام بين القوى المتصارعة، كما كان أيضا لمؤتمر "كامبل بانرمان" الصادر تقريره في سنة 1907 نفس المسعى، حيث توصلوا خلاله إلى إقرار بشأن الوسائل التي يمكن بموجبها الحيلولة دون إنهيار الإستعمار الأوروربي، برؤيته لضرورة إقامة حاجز بشري بين شطري العالم العربي، الذي تجمعه وحدة التاريخ، الدين، اللغة والمصير المشترك، لإعاقة وحدة الأمة العربية، التي ستمثل –بإتحادها- أكبر تهديد، بل ستكون على يديها الضربة القاضية، للإمبراطوريات الإستعمارية الغربية، لذلك نَصَحَ التقرير بأن يمثل

---

[1] مركز العمل التنموي (معا)، المرجع السابق، ص 2.

[2] United Nation, **Special Committee on the Policies of Apartheid of the Government of the Republic of South Africa: Apartheid in the Republic of South Africa**, P. Working paper N^{O} 1/66 in 1 July 1966.

[3] عقد بمدينة برلين (ألمانيا) في الفترة الممتدة من 1884/11/15 وإستمر إلى غاية: 1885/02/26.

هذا الحاجز أو (الإسفين) الغريب، مصدر قلق دائم في المنطقة، وسببا للتدخل الدائم في شؤونها، أي لا بد أن يكون عدو لأبناء المنطقة، وصديق للإستعمار[1].

كما إتهم الصهاينة الفلسطينيين، بالإرهاب من خلال إدعائهم بأنهم خطر على أمن الإسرائيليين والمنطقة ككل، وحتى على الأمن الدولي، وأن إرهابهم عابر للقارات، وأن هذه السياسة الردعية والعنيفة المنتهجة ضدهم، ستساهم في الحد من خطرهم، وأن إعتماد سياسة العنف والإعتقالات الإدارية والتعذيب وكل الأفعال الردعية غير القانونية، ستجعل الوضع الأمني بالمنطقة مستقر ومتحكم فيه، وهو ما جعل اللجنة الأمريكية اليهودية تصرح بالقول: "إن الإرهابيين الدوليين الذين يحركهم التطرف السياسي والديني، يمثلون خطرا جسيما على قيم العالم الغربي والولايات المتحدة واليهود، وعلى مصالحهم الدائمة. ويهدد المتطرفون الإسلاميون، بصفة خاصة، الأفراد والمؤسسات الإمريكية والإسرائيلية والغربية واليهودية في العالم كله"[2]، كما إدعى أيضا البيض في الجانب الآخر، بأن السود سيعتنقون الشيوعية، التي تشكل أفكارها خطرا على كل الدول، وهو ما جعلهم يصدرون قوانين لإعتقال وسجن الأفارقة السود حتى بدون محاكمات، بمجرد إتهامهم بالشيوعية، وأن هذه السياسة الردعية المنتهجة ضدهم ستجعل جنوب إفريقيا خالية منها، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه الصحفي "أندرو كيني" Andrew Kenny، في مقال نشر له سنة 1999 بالقول: "إن الفصل العنصري أنقذ جنوب أفريقيا من الشيوعية"[3]، كما قال أيضا "مولر" أحد أعضاء حكومة جنوب إفريقيا: "جنوب إفريقيا وإسرائيل هما الدولتان الوحيدتان في العالم الثالث اللتان تحولان دون تنفيذ مخططات الشيوعية"[4].

والواقع أن هذه الإتهامات، لا أساس لها من الصحة، وهي تضليل للرأي العام الدولي والمنظمات الحقوقية والإنسانية، وإعتمادها كذريعة لتجاوز القانون وتطبيق الأحكام العرفية، والقوانين العسكرية، هدف النظامين من خلالها للسيطرة على البلاد، بإسكات وردع أفراد الحركات التحررية، وتأبيد (جعله أبديا) الإحتلال ونظام الفصل العنصري، أو على الأقل جعلهما يستمرا لأطول مدة ممكنة، حيث نجد بعض هذه الإتهامات تنكشف من خلال بعض التصريحات، كما هو الحال مع الجنرال "كرولز" رئيس الأركان السابق للجيش الهولندي عندما قال: "إنني مقتنع أكثر من أي وقت مضى بأنه ليس من المفروض على جنوب إفريقيا أن تتوسل للحصول على التأييد وعلى الزوارق الحربية والأسلحة الحديثة الأخرى، بل العكس هو الصحيح إذ يجب على دول حلف الأطلسي أن تطلب من جنوب إفريقيا أن تفعل ما بوسعها للمحافظة على مركزها في القارة الإفريقية لكي تساعد دول أوروبا الغربية في حماية الطرق البحرية من جهة، وفي منع التغلغل السوفييتي في البلدان الإفريقية"[5].

كلاهما حدثت فيه هجرة، غيّرت من الأوضاع القائمة فيه، إلا أن الهجرة الخاصة بجنوب إفريقيا، كانت داخلية، وفي نفس القطر المستوطن فيه (الزحف الأكبر)، ولم تكن سوى مرة واحدة ودفعة واحدة نتيجة للصراع مع قوى أجنبية خارجية، في حين كانت الهجرة بفلسطين من الخارج إلى الداخل، من أوطان متعددة نحوها، كما أنها لم تكن هجرة واحدة، بل هجرات يهودية متعددة، وبالمقابل حدثت هجرة عكسية

---

(1) إبراهيم شلبي، **دراسات في المشاكل الدولية العربية**، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، [د.ت]، ص ص 22-23.
(2) إدوارد سعيد، المرجع السابق، ص 158.
(3) Adrian Guelke, **Rethinking the Rise and Fall of Apartheid: South Africa and World Politics**, palgrave macmillan, New York, 2005, p.1.
(4) محمود عباس (أبو مازن)، **إسرائيل وجنوب إفريقيا: لقاء العنصريين**، ط1، [د.ن]، رام الله –فلسطين، 1989، ص 14.
(5) المرجع نفسه، ص 15.

(تهجير) أو "ترانسفير" -كما يحب أن يسميه الفلسطينيون-، للفلسطينيين السكان الأصليين للبلاد، نتيجة النفي، التهجير القسري، الحروب والطرد... وغيرها، ليعيشوا بذلك مشتتين عبر مختلف دول العالم.

لم يدخل البيض واليهود جنوب افريقيا وفلسطين عن طريق الغزو، دخولا عسكريا من خلال الإحتلال المباشر للبلدين، أو بعد إمضاء هدنة، أو بأي شكل من أشكال الإستعمار، بل كانت بداية دخولهم على شكل جماعات صغيرة، فمنهم من كان يعاني الإضطهاد الديني، ومنهم من عانى ظروفا إجتماعية قاسية، كما كان هناك من يهدف لتحسين وضعه المادي (الإقتصادي)، لتتحول تدريجيا هذه الجماعات من دور الضحية والضعيف إلى دور المعتدي والطامع في السيطرة على البلاد التي ساعدته وقت حاجته، بعد إزدياد نفوذها وأصبحت أعدادها كبيرة، تمتلك وسائل مادية وعسكرية متنوعة.

رهن كلا النظامين العنصريين في جنوب إفريقيا وفلسطين بقاءهما وأمنهما، بمدى إستمرار صداقتهما للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، بدليل ما ذهب إليه بن غوريون، الذي كان يؤمن بأن بقاء إسرائيل وأمنها، يتطلب أن تضع "صداقتها للدول الأوروبية" في مكانة أسمى بدرجة كبيرة من "العواطف المجردة التي تسود بين الأسيويين"[1]، في حين رأت جنوب افريقيا أن إستمرار سيطرة القوى الكبرى على الشرق مرهون بمدى إستمرار العلاقة بينها وبين هذه الدول ومدى تطورها، حيث ذكر في هذا الشأن فيرفورد: "إنه إذا رفض الغرب أن يمدنا بالسلاح فإن ذلك سوف يضر الغرب أكثر مما يضرنا"[2].

تزامن توقيت دخول البلدين في مفاوضات رسمية مع أصحاب الأرض الأصليين لوضع حد للنزاع المسلح في البلاد، بداية من سنة 1990، حيث بدأت في جنوب إفريقيا، مفاوضات مباشرة مع النظام العنصري، بعد إطلاق سراح "نيلسون مانديلا"، بعد أكثر من سبعة وعشرين عاما، قضاها في السجن، أوصلت لانتخابات سنة 1994، أسفرت عن انتخابه؛ كأول رئيس أسود للبلاد، في أول انتخابات متعددة الأعراق، أما في فلسطين، فقد بدأ التحضير لإتفاقيات أسلو أيضا بداية من سنة 1990، من خلال دخول منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة "ياسر عرفات" المفاوضات مع إسرائيل، التي تمخض عنها تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بموجب قرار إنشاء صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-1993/10/12 في تونس، وبذلك يكون أول رئيس لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية، التي قامت فعليا في سنة 1994[3].

من أجل أن يحقق كلا النظامين العنصريين هدفهما، إستعملا وسائل إرهابية وإجرامية محرمة دوليا، وهو الأمر الذي جعل "ريتشارد كروسمان" يرى أن الإستعمار الإستيطاني الأوروبي بدأ بلغة حق الرجل الأبيض في نقل الحضارة إلى السكان الوطنيين الأقل تحضرا في آسيا وإفريقيا، وذلك بإحتلال القارتين إحتلالا ماديا ولو كان ثمن ذلك "القضاء على السكان الأصليين" وتلك طريقة غريبة لإدخال الحضارة إلى شعب بإبادته[4].

---

(1) ج. أرتوسكي، **إسرائيل وجنوب إفريقيا**، وزارة الإعلام – الهيئة العامة للاستعلامات-، [د.ب]، [د.ت]، ص 87.

(2) أسامة حميد خليل، "التصنيع الحربي وأثره في تدعيم التفرقة العنصرية في جمهورية جنوب إفريقيا 1948-1980"، مجلة آداب الفراهيدي، عدد 12، إصدار 41، ج 2، كلية الآداب (جامعة تكريت)، تكريت (العراق)، 2020، ص ص 237-261.

(3) إبراهيم أبراش، **المشروع الوطني الفلسطيني: من إستراتيجية التحرير إلى متاهات الإنقسام**، ط1، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، 2012، ص 108.

(4) رتشارد ب.ستيفر وعبد الوهاب المسيري، **إسرائيل وجنوب إفريقيا**، وزارة الإعلام – الهيئة العامة للاستعلامات-، [د.ب]، [د.ت]، ص 8.

المطلب الثاني: أوجه التشابه الاقتصادية

بالرغم من أن هدف المشروع الصهيوني من السيطرة على فلسطين، كان عقائديا بإمتياز، وكان بعيدا كل البعد عن الجانب الإقتصادي، إلا أن هذا لم يمنع الصهاينة قبل تأسيس دولتهم من شراء أجود الأراضي بفلسطين، كما هو حال عائلة "سرسق" اللبنانية، المنحدرة من الروم الأرثوذكس؛ الذين باعوا نحو 400 ألف دونم لليهود، بما فيها ملكيتهم في "مرج بني عامر"، التي تعد أراضيها من أجود الأراضي، لتبقى هذه العائلة بذلك صاحبة النصيب الأكبر والدور الأبرز في تحويل هوية الأراضي، فيما بعد من كونها عربية إلى يهودية، كما قام اليهود خلال فترة تواجدهم بها، منذ كانت تابعة للدولة العثمانية بإنشاء المستوطنات الزراعية أو الكيبوتسات، التي ستساهم حسبهم في الإكتفاء ذاتيا من حيث الغذاء، أما البيض في جنوب إفريقيا فهدفهم الإقتصادي واضح لا غبار عليه، حتى أنهم سلبوا السود كل أراضيهم، الخصبة منها وحتى غير الخصبة، ولم يتركو لهم إلا نسبة من أراضيهم لا تتجاوز 13% من المساحة الكلية للبلاد، ليجعلوهم يعملون عبيدا وخدما في أراضيهم وداخل بلادهم، كما حظروا عليهم شراء أي قطعة أرض خارج المناطق المحددة، كما أنه في سنة 1936 كرس قانون شركات وأراضي السكان الأصليين وضعا جديدا يقضي بتخصيص 12.7 % من الأرض لهم[1].

كلا الطرفين الجنوب إفريقي والفلسطيني، كانت لهما نفس الغاية من المقاطعة الإقتصادية المتخذة من قبل الشعبين، وهي إنهاء الاحتلال، الظلم والعنصرية، إلا أن المطالب السياسية لكل منهما كانت مختلفة. حيث دعا المؤتمر الوطني الإفريقي منذ نشأته إلى إقامة دولة يمقراطية غير عنصرية على كامل البلاد، يتعايش داخلها السود، البيض، الملونون وحتى الأسيويون جنبا إلى جنب، متساوون في الحقوق والواجبات، بينما هدف الفلسطينيون من خلال حملة مقاطعتهم لإسرائيل، إلى إنهاء الإحتلال بالدرجة الأولى، هذا في البداية، ولكن مع طرح السلطة الفلسطينية "حل الدولتين"؛ الداعي إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود الأراضي المحتلة لسنة 1967، أصبح الهدف هو تحقيق المساواة الكاملة بين الفلسطينيين من سكان إسرائيل، وبين السكان اليهود، وقد اتخذت السلطة الفلسطينية إجراءات عملية لتفعيل هذه الآلية، حيث صادق الرئيس محمود عباس في 2010/04/26 على قانون لحظر ومكافحة منتجات وخدمات المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، وإحلال المنتجات الوطنية محلها، وبموجب هذا القرار، يحظر على أي جهة حكومية تسجيل أية وكالة تجارية أو علامة تجارية أو إسم تجاري أو أية خدمة أخرى لأي شخص، إذا كان موضوعها يتعلق بمنتجات المستوطنات، ويشطب تسجيل أي شخص، وأية وكالة تجارية، أو أية علامة تجارية مسجلة في السجل الخاص بها، إذا ارتكب صاحبها أية مخالفة لأحكام هذا القرار، أو تداول منتجات المستوطنات أو استخدم وكالته لتداولها[2].

المطلب الثالث: أوجه التشابه الاجتماعية والثقافية

لم يبع الفلسطينيون أرضهم كما أشاع ذلك اليهود، بل حافظوا عليها حفاظهم على أعراضهم، على شاكلة إخوانهم الجزائريين، الذين يعتقدون "أن من باع أرضه فقد باع عرضه"، حيث تفند الإحصائيات الرسمية هذه المزاعم، التي أطلقها اليهود، وللأسف بقي يرددها الكثير من العرب والمسلمين، وحتى فئة من الفلسطينيين، فقد دلّت الأرقام أن مجموع ما تسرب إلى أيدي الصهاينة من أراضٍ، باعها لهم العرب

---

(1) محمود عباس (أبو مازن)، **إسرائيل وجنوب إفريقيا: لقاء العنصريين**، المرجع السابق، ص 07.

(2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، **مقاطعة منتجات المستوطنات (لمحة عامة)**، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (WAFA)، زيارة بتاريخ: 2022/01/23، على الرابط الآتي:
https://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=9271

الفلسطينيون قبل 1947، كان في حدود 260 ألف دونم بمعدل أقل من 1 % فقط من أرض فلسطين[1]، وذلك لأسباب يمكن حصرها في:

1. قانون استملاك الأراضي البريطاني،
2. تنفيذ أحكام محاكم بريطانية،
3. العوز والحاجة بسبب الضرائب والقروض.

بل أن كل ما إستطاع أن يتملكه الصهاينة من أرض فلسطين حتى سنة 1947، لم يَتَعَدَ نسبة 6.6 %، أما إحتلالهم لـ: 78% من مساحتها، تم بواسطة المجازر والتطهير العرقي من خلال التدمير والاستيلاء الذي مارسته العصابات الصهيونية. وكان الأمر مماثلا أيضا في جنوب افريقيا، حيث سيطر البيض على أخصب الأراضي وأجودها بالقوة، مانحين للسود نسبة أقل من 13 % من أراضي البلاد فقط، مستغلين تفوقهم في الإمكانيات المادية والعسكرية، في توزيع هذه الحصص.

يتجسد التشابه أيضا بين الشعبين الفلسطيني والسود في جنوب إفريقيا، من خلال نظرة الصحافة لهما، حيث يقول الكاتب الإسرائيلي "جوزيف لابيد" في مقالة له نشرها في صحيفة معاريف قبل حرب 1973: "الزنجي الذي يتعرض لأشد الإضطهاد في جنوب إفريقيا، لديه من الغذاء أكثر مما لدى ملايين الإفريقيين في الدول المتحررة، وهو الوضع الذي يصدق على العرب أيضا في إسرائيل حيث يتوفر لهم الغذاء والملبس الجيد ولكنهم جاحدون ويميلون إلى التنفيس عن غضبهم بإثارة الشغب، شأنهم شأن معظم الشعوب الخاضعة للإستعمار، ليؤكد أنه بفضل الصداقة مع دولة بيضاء ومنظمة وناجحة وتضم طائفة يهودية مزدهرة على الصداقة مع إفريقيا السوداء"[2]. وهو ما يؤكد النظرة العنصرية المقيتة للشعبين.

يحظى النضال الديمقراطي في جنوب أفريقيا وفلسطين بإعجاب متبادل بين البلدين، وحتى بإشادة وإعجاب كبيرين على المستوى العالمي، خصوصا في أوساط الشعوب المظلومة والمقهورة الساعية إلى استعادة حقوقها المسلوبة بفعل قوى خارجية أو داخلية. ولعل مرد ذلك إلى عوامل كثيرة، كان أبرزها: النجاح في إسقاط نظام الابارتيد الحاكم في جنوب أفريقيا، والتأسيس لنظام ديمقراطي يستند إلى مواطنة كاملة، لا تميز بين أي من مكونات البلد العرقية أو الإثنية في الحقوق والواجبات، وكذلك بحكم سيادة نهج النضال السلمي الذي يُعلي من القيم الإنسانية ويصونها على سائر الأشكال النضالية الأخرى، ما يحدّ من الخسائر البشرية، ويرفع من قيمة الحياة البشرية، بل ويصونها أيضا، بالإضافة إلى تأثير برنامج النضال التحرّري والتقدمي والإنساني الذي يحمل في طياته معاني وقيما سامية[3]، وحتى الأفارقة ككل، وبالخصوص سكان جنوب إفريقيا إنبهروا بصمود الفلسطينيين أمام أعتى قوة عسكرية شهدها العالم، من خلال تطبيقها لسياسة قمعية تفننت خلالها في تنفيذ أبشع طرق القتل، التعذيب، الطرد، التشريد، السجن، الإعتقال وغيرها من الأساليب الوحشية تجاههم.

---

(1) محسن محمد صالح، **هل باع الفلسطينيون أرضهم وتخلوا عنها لليهود؟**، موقع إضاءات، بتاريخ: 2020/06/21، زيارة بتاريخ: 2022/01/23، على الرابط الآتي:
https://www.ida2at.com/did-the-palestinians-sell-their-land-and-give-it-up-to-the-jews/

(2) ريتشارد ب.ستيفنز وعبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص ص 96-97.

(3) حيّان جابر، "في الإختلافات بين فلسطين وجنوب إفريقيا"، مجلة العربي الجديد، العدد 2118، السنة السادسة، 19 جوان 2020، لندن، ص 15.

المطلب الرابع: أوجه التشابه الدينية

كما إدّعت الكنيسة الإصلاحية الهولندية، بأنّ البيض المستعمِرين هم شعب الله المختار، وأن السود خُلقوا عبيدا لهم؛ وأن التباين بين الأجناس هو قضاء من الله، وأن حتمية خدمة السود للبيض هو أمر مقدر لهم، بإعتبارهم هم من نسل حام، الواجب عليه أن يكون في خدمة نسل سام، وقد استقوا هذه الأفكار من بعض نصوص العهد القديم[1]، إدّعت أيضا الصهيونية بأنّ اليهود هم شعب الله المختار، وأن باقي البشر ما هم إلا أغيار[2]، ليبقى الكتاب المقدس هو السند الرئيس في تبرير إستيطانهم لإسرائيل، مؤكدين على أن حقهم فيها يقوم على أساس إيمانهم بالوعود التي قطعها الله لإبراهيم وذريته من خلال قوله: "وقال الرب لأبرام (إبراهيم): اذهب من أرضك ومن عشيرتك ومن بيت أبيك إلى الأرض التي أريك... فأخذ أبرام ساراي امرأته ولوطا ابن أخيه وكل مقتنياتهما التي اقتنيا والنفوس التي امتلكا في حاران. وخرجوا ليذهبوا إلى أرض كنعان ... وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض. وظهر الرب لأبرام وقال: لنسلك أعطي هذه الأرض"[3]، وتؤكد آية أخرى من التوراة هذا الحق أيضا جاء فيها: "وقال الرب لأبرام: بعد اعتزال لوط عليه السلام عنه: ارفع عينيك وانظر من الموضع الذي أنت فيه شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها ولنسلك إلى الأبد"[4].

والواقع أنه في الوقت الذي أطلق فيه الغزاة الهولنديون على جنوب إفريقيا اسم "معسكر الأمل الجميل"، أطلق الأوائل من المستوطنين اليهود على فلسطين نشيد الأمل "هتكفا"، لينتج عن هذا الغزو فيما بعد نظامان عنصريان، قاما على بناء سياسي أيديولوجي يزعم التحضّر والتفوّق، يؤسّس للفصل بين الغزاة والسكان الأصليين[5].

كان المستوطنون الأوائل الذين دخلوا جنوب إفريقيا، أعضاء في الكنيسة الإصلاحية الهولندية (D.R.C)، وكذلك من تبعهم بعد نصف قرن تقريبا من الهوغونوتيين الفرنسيين، ومن بعدهم الألمان من البروتسانت، ليشكلوا بذلك جزءً من المعتقد البروتستانتي للديانة المسيحية، ليكون بذلك للدين دور كبير في صناعة جماعة البوير، والذين إدعوا أن ما يجمعهم كونهم بيض، مسيحيون ومتحضرون عكس السكان المحليين، الذين هم من السود، وثنيون، وبرابرة غير متحضرين[6].

المطلب الخامس: أوجه التشابه العسكرية

عكس تطور الإرتفاع التصاعدي لمنظومة الإنفاق الدفاعي في كلا البلدين، مدى تصاعد الصراع العنصري، ففي جنوب إفريقيا، انعكس ذلك منذ إطلاق النار في شاربفيل سنة 1960، حيث إرتفعت ميزانية الدفاع، من 44 مليون راند[7] في 1960-1961، لتقفز إلى 72 مليون راند في العام الموالي، ووصلت بعد

---

(1) رتشارد ب.ستيفر وعبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص 25.
(2) الأغيار: هم كل الأجناس والأقوام بخلاف اليهود، مهما كانت ديانتهم وقوميتهم.
(3) سفر التكوين، إصحاح (12)، فقرة: (1، 5-7).
(4) سفر التكوين، إصحاح (12)، فقرة: (13-14).
(5) نبيل محمود السهلي، المرجع السابق.
(6) Edward A. Tiryakian, **Apartheid and Religion**, Lancaster Press, Pennsylvanie, 1957, p.388.
(7) الراند: هي العملة الرسمية لدولة جنوب إفريقيا.

عشر سنوات، في 1970-1971 إلى 257 مليون راند، ومنذ ذلك الحين ظلت الزيادة ترتفع، حتى بلغت رقما كبيرا قدر بـ: 948 مليون راند للفترة 1975-1976[1].

سيزداد إجمالي الصادرات لجميع منتجي الأسلحة الإسرائيليين، بنحو خمسة عشر ضعفاً من 70 مليون دولار في سنة 1973 إلى ما يقارب 01 مليار دولار في سنة 1981[2]، والواقع أنه وبحلول سنة 1979، أصبحت جنوب إفريقيا أكبر زبون للسلاح الإسرائيلي، وبلغ إجمالي التجارة العسكرية بين البلدين ما يقدر بنحو 10 مليارات دولار خلال العقدين الأخيرين من نظام الفصل العنصري[3].

عمد البلدان إلى تقسيم العمل بينهما، حيث أنه في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بتقديم التكنولوجيات والتقنيات الضرورية مع تقديمها للخبرات اللازمة، تقوم جنوب إفريقيا بالمقابل بالتكفل بالنفقات المالية، كما ظلت العلاقات الصناعية الحربية بينهما تتطور بشكل واضح، تجسد في تقديم إسرائيل خبراتها لإنشاء مصنع للسلاح الجرثومي بجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى بناء غواصة نووية في القاعدة البحرية العسكرية في كيب تاون لصالح إسرائيل بموجب إتفاقية خاصة وقعت خلال الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك "شارون" إلى بريتوريا سنة 1981 [4].

المطلب السادس: أوجه التشابه القانونية

هناك العديد من التنظيمات القانونية التي تتشابه في كلا البلدين العنصريين، فمثلا في دولة جنوب افريقيا، نجد أن الأمر رقم: 91 الصادر في 1960/03/30، نص على ما يلي:

- يجوز للوزير أو القاضي أو لضابط البوليس أن يأمر بالقبض وبالحبس أو يعرض نفسه ويحبس بأمر القاضي أو بدون أمر أي شخص ما دام ذلك لصالح الرأي العام أو النظام أو لإنهاء حالة التوتر حسب ما يراه المذكورون (الوزير، القاضي وضابط البوليس).

- يجوز للوزير أن يبقي في الحبس أي شخص ممن حبسوا -كما هو مبين أعلاه- المدة التي يراها ويجوز له أن يخلي سبيله في أي وقت بشروط يحددها أو بدون شروط.

كما صدرت تعليمات سلبت المتهم حقه في الحضور شخصيا أمام المحكمة، لتضيف التعليمة رقم: 28 أنه يتعين على المقبوض عليه إثبات سوء نية الموظف، كما حرم بموجبها المتهم من الإتصال بمحام إلا بإذن من وزير العدل[5]، وهو التنظيم القانوني الذي يكاد يتفق مع مشروع قانون لتعديل صلاحيات الطوارئ (الإعتقالات)-البنود المتفرعة من مشروع مكافحة الإرهاب 1979، والذي يهدف أساسا إلى توسيع صلاحيات وزير الأمن، بحيث يُمنحُ صلاحية إحتجاز الأفراد رهن الاعتقال الإداري أو فرض تقييدات إدارية مختلفة عليهم (كتقييد الحركة والتنقل، حيازة أغراض معينة، التواصل مع أشخاص معينين وغيرها)، من خلال إلغاء شرط وجود "حالة الطوارئ" المعلنة وتحويلها لجزء من القوانين الثابتة. مع

---

(1) ABDUL S. MINTY, "Un rôle de dissuasion élargi à l'ensemble de l'Afrique australe", Le Monde diplomatique, N^0 262, 23ème Année, Paris, Janvier 1976, p.16.

(2) Sasha Polakow-Suransky**, The Unspoken Alliance: Israel's Secret Relationship With Apartheid South Africa,** Jacana Media, Cape Town, 2010, p.77.

(3) Ibid, p.293.

(4) سلطان حطاب، "إسرائيل في إفريقيا: دراسة لتطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية 1958-1985"، مجلة صامد الإقتصادي، السنة الثامنة، العدد 60، مارس-أفريل 1986، ص 98.

(5) محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص ص 110-111.

العلم أنه في الوقت الحالي يشترط للاعتقال الإداري وجود حالة طوارئ، والتي هي موجودة أصلا في إسرائيل قضائيا منذ سنة 1948، إلا أن مشروع هذا القانون يسعى لتثبيت وتأبيد قوانين الطوارئ، الإشكالية التي تمس بشكل خطير بحقوق الإنسان[1]، كما تجيز المادة: 111 من قوانين الأحكام العسكرية، والتي يطلق عليها إسم الإعتقال الإداري للحاكم العسكري، إعتقال أي مواطن، لمدة مستمرة دون أن يشرح له سبب التهمة الموجهة له، والتي غالبا ما تكون "خطرا على الأمن"[2]، وقد ألغي هذا القانون سنة 1966، وقد أصبحت مدة الإعتقال الإداري ستة أشهر لتخفض فيما بعد إلى أربعة أشهر، إلا أن هذا لم يمنع الصهاينة، من تجديد مدة الإعتقال بمجرد إنتهائها مرات عديدة.

لا تزال إسرائيل إلى اليوم تفرق بين المعتقل الفلسطيني والمعتقل الإسرائيلي، فالفلسطيني يحتجز لمدة ستة شهور قابلة للتجديد أعواما دون محاكمة، بينما الإسرائيلي تتراوح الفترة المسموحة باحتجازه خلالها بين أربعين وستين يوما، كما أن قرار الاعتقال يصدر بحق الفلسطيني من قيادات المناطق العسكرية، في حين يصدر بحق الإسرائيلي من وزير الدفاع وموقعا منه، بينما يخضع الفلسطيني لمحكمة عسكرية، يخضع الإسرائيلي لمحكمة مدنية، ويتمكن الفلسطيني من المراجعة القضائية بعد مرور ست وتسعين ساعة على توقيفه، بينما يراجعها الإسرائيلي بعد مرور أربع وعشرين ساعة على اعتقاله[3].

تنطبق على كلا نظامي الحكم في الدولتين، جريمة الفصل العنصري بعناصرها الأساسية الثلاثة؛ والمحددة بموجب اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي، وهي:

1. نية الإبقاء على نظام تُهيمن فيه مجموعة عرقية على أخرى؛
2. قمع منهجي ترتكبه مجموعة عرقية ضد مجموعة أخرى؛
3. عمل أو أعمال لا إنسانية،

بالإضافة إلى حالات "الابعاد القسري"، "نزع ملكية العقارات"، "خلق محتجزات ومعازل مفصولة"، حرمان الناس من "الحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق في حمل الجنسية"، التي تعد من الأفعال اللاإنسانية التي حددتها هاتين الإتفاقيتين[4].

---

(1) "عدالة " المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، **قوانين إسرائيلية جديدة تنتهك حقوق الفلسطينيين وتناهض الديمقراطية شباط [فيفري] 2018**، المرجع السابق.

(2) ردينة عبد المجيد، **سياسة إسرائيل التعليمية تجاه العرب في فلسطين المحتلة**، ط1، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمُّان (الأردن)، 2012، ص 46.

(3) شبكة الجزيرة الإعلامية، **الأبار تهايد.. إسرائيل وجنوب أفريقيا**، بتاريخ: 2012/09/23، تاريخ الاسترداد: 2022/01/27، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/programs/palestineunderthemicroscope/2012/9/23/الأبارتهايد-إسرائيل-وجنوب-أفريقيا

(4) هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، **تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والإضطهاد**، موقع Human Rights Watch، زيارة بتاريخ: 2022/01/30، متاح عبر الرابط:
https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469

كما ينطبق على النظامين أيضا جريمة "الاضطهاد" المرتكبة ضد الإنسانية والتي تعرف على أنها "حرمان جماعة من السكان أو مجموع السكان حرمانا متعمدا وشديدا من الحقوق الأساسية بما يخالف القانون الدولي، وذلك بسبب هوية الجماعة أو المجموع"، بما في ذلك على أسس عرقية أو قومية[1].

إحترم البيض جثث ورفاة السود الأفارقة في جنوب إفريقيا، حيث سلموا جثامينهم لأهاليم، لدفنهم حسب ما تمليه عليهم ديانتهم ومعتقداتهم، في حين بالغ الصهاينة المحتلين في خرقهم للمواثيق والقوانين الدولية التي تنص على حماية المدنيين، ومعاملة الأسرى والمسجونين، من خلال فرضهم وتسليطهم عقوبات قاسية بحق الفلسطينيين الأحياء، الذي أصبح أمرا معروفا لدى العالم بأسره، فالاغتيالات، الاعتقالات، الحصار، الحواجز العسكرية، هدم المنازل، مصادرة الأراضي، إقتلاع الأشجار ... كلها أشكال وأجزاء من هذه العقوبات، لكن الأمر الذي لا يمكن أن يستوعبه عقل بشر، أن يتخطى الاحتلال حد معاقبة الأحياء إلى الأموات الذين تحتجز جثامينهم، كما هو الحال في ما يعرف بمقابر الأرقام، مخالفا بذلك أبسط قواعد القانون الدولي، وذلك بسبب رفضها تسليم رُفات مئات الشهداء الفلسطينيين لعائلاتهم. ودفن الشهداء - فيما تسميه إسرائيل – "مقابر مقاتلي العدو"، وهي مقابر سرية جماعية تقع في مناطق محددة كمناطق عسكرية مغلقة. فيما يُطلق عليها الفلسطينيون "مقابر الأرقام"، حيث يدفن الشهداء هناك بشكل مجهول بأرقام محفورة على لوحات معدنية ملحقة بجثثهم أو برفاتهم.

إن احتجاز رفات الشهداء يعتبر من أكبر الجرائم الإنسانية والدينية والقانونية التي ترتكبها حكومة الاحتلال، وهي من قبيل جرائم الحرب، وأن كافة القوانين الدولية واتفاقيات جنيف الرابعة التي بينت معايير التعامل مع جثث الأعداء، ووفقا لمبادئ القانون الإنساني الدولي، فقد حددت المادة (17) من اتفاقية جنيف الأولى لسنة 1949 معايير التعامل مع جثث الاعداء، حيث نصت هذه المادة على "أنه يجب على أطراف النزاع ضمان دفن أو حفظ الجثث بصورة فردية بقدر ما تسمح به الظروف، على أن يسبق ذلك فحص دقيق، وإذا كان ممكنا بواسطة فحص طبي للجثث بغية تأكيد الموت والتعرف على الهوية وتمكين إصدار تقرير"، كما يجب حسب هذه المادة "التأكد لاحقا من تكريم الموتى حسب تقاليدهم الدينية ما أمكن، وأن تحترم قبورهم وأن تصنف حسب القوميات التي ينتمون إليها، وأن يتم حفظها بصورة ملائمة، وان يجري تعليمها بحيث يمكن العثور عليها دائما"[2].

---

[1] هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، المرجع السابق.

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، **إتفاقية جنيف الأولى، 1949**، بتاريخ: 1994/08/12، زيارة بتاريخ: 2022/01/30، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/7umf63.htm

المبحث الثاني: أوجه الإختلاف بين النظامين العنصريين

المطلب الأول: أوجه الإختلاف التاريخية والسياسية

نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا تم إسقاطه، ليصبح من الماضي، وقد تدخلت عدة عوامل في إنهياره والقضاء عليه نهائيا، في حين الأبارتيد الصهيوني ما زال مستمرا ومتواصلا، ولا توجد أي بوادر في الوقت الحالي عن التخلي عنه، أو حتى زواله تلقائيا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتي يبدو أن قيامها في الوقت الحالي؛ أمر صعب إن لم يكن مستحيلا، ما دامت إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، تتحجج في كل مرة بضرورة تقديم المزيد من التنازلات، حتى يتم الإعتراف بهذه الدولة الفلسطينية المنشودة[1].

كان للتنافس الإستعماري بين الدول الأوروبية دور بارز في نشوء دولة البيض، فبعد أن أخطأها البرتغاليون، كان أول من تنبه إليها هم الهولنديون، ثم تبعهم البريطانيون الذين أزاحوا الهولنديين من طريقهم، في مرحلة لاحقة في إطار صراعهم مع الفرنسيين؛ بعدما عرفوا أهمية هذه البلاد، نتيجة لوقوعها على خط التجارة الدولية، على محور الطريق بين مستعمراتها الآسيوية خصوصا منها الهند، وبعد أن تم توحيد كامل أراضي ما يعرف حاليًا باسم جنوب إفريقيا في جمهورية واحدة تحت قيادة التاج البريطاني بموجب إتفاقية فيرينجنج" Vereeniging، مع دفع تعويضات للبوير وإعطائهم نوعًا من أنواع الحكم الذاتي، صارت أشبه بمشروع استعماري محلي مستقل، لطبقة من البرجوازية الأوروبية البيضاء الطامعة، ولحفنة من البِيض المغامرين والهاربين من بلدانهم، والذين ظلوا على صلات تجارية قوية مع دول المركز في أوروبا.

في حين إعتُبِرت إسرائيل دولة وظيفية، تجسد تأسيسها من خلال مشروع أوروبي إستعماري، تبلور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لتكون أداة له، وموقعا متقدما يحمي مصالحه في واحدة من أهم المناطق في العالم، ويقف حائلا دون توحد هذه الدول، ومواصلة إستنزاف خيراتها، مع إبقائها في تبعية دائمة، تمنعها من الأخذ بمسببات النهوض والتطور، وما إستعمال حق الفيتو من قبل كبرى الدول، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، إلا دليل على أنها كانت وما زالت، تمثل مشروعا حيويا للحضارة الغربية، ما زال يستمد أسباب قوته، ومبررات وجوده من خلال العلاقات المتميزة بدول الغرب، وهو الأمر الذي صَعَّب على المجتمع الدولي من أن ينزع الشرعية عنها، أو حتى عزلها أو فرض عقوبات عليها، في حين أنه لم يجد صعوبة كبيرة في تخلّيه عن حكومة الأبارتيد في جنوب إفريقيا، ونزع الشرعية عنها، بعد أن كان قد عزلها وفرض عليها عقوبات تجارية، وأفرزت سياسة المجتمع الدولي هذه، إفتضاحه أمام الرأي العالمي، بعد انحيازه الصارخ لإسرائيل، من خلال تعامله بمعيار مزدوج مع ذات القضية العنصرية، وغضه الطرف عن ممارساتها وجرائمها وتجاوزاتها للقانون الدولي، بينما في حالة جنوب إفريقيا تركت لحالها ولم تستعمل أي دولة حق الفيتو لصالحها، بل بالعكس إستعملوه ضدها بما فيهم الدول الكبرى[2].

ساهمت السياسة العنصرية العلنية الرسمية لدولة جنوب إفريقيا، التي تبنّاها الحزب الوطني الحاكم، ومارسها بأكثر أشكالها بشاعة وفظاعة، بعدم حصولها على دعم العالم وتعاطفه معها، بل كانت تسهّل المهمة على المناضلين الإفريقيين لفتح جبهة دولية مضادة لها، في حين استطاعت إسرائيل بواسطة المكر، الخديعة،

---

(1) نبيل محمود السهلي، المرجع السابق.

(2) عبد الغني سلامة، **أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب افريقيا – دراسة مقارنة**، المرجع السابق.

المحاباة، الضغط والقيام بدور الضحية؛ ضحية المحرقة النازية، وضحية الدول العربية التي تتربص بها وتريد إلقاءها في البحر، لذلك حظيت بقبول بعض دول العالم، واعترافها بها[1]، وتجسد مكرها وخداعها في أنه بالرغم من أنها تمارس العنصرية والتمييز بين سكانها، إلا أنها تحاول جاهدة أن لا تعلن عن ذلك صراحة، وتموّه على ممارساتها بالحيل الإعلامية، ولكن القوانين التي إستصدرتها، وممارساتها ضد الأقليات، خصوصا منها ضد العرب تفضح ذلك.

في جنوب إفريقيا قَبِل الأفارقة السود السكان الأصليين للبلاد، على أن البيض الوافدين من مختلف الدول الأوربية، لا سيما هولندا وبريطانيا، بأنهم سكان أصليون أيضا، ليتعايشوا ويتشاركوا معهم في الحكم، وكل مجالات الحياة داخل دولة جنوب إفريقيا، في حين لم يتقبل الفلسطينيون فكرة أن اليهود هم أصحاب أرض وسكان أصليين للبلاد، وبالمقابل أيضا لم يتقبل الإسرائيليون أن العرب الفلسطينيين هم أصحاب الأرض الأصليين، بل أنكروا عليهم ذلك مدّعين، بأنهم أصحاب الأرض الشرعيين.

كان نظام الحكم في جنوب إفريقيا نظام فصل عنصري بإمتياز، سعى بالدرجة الأولى إلى التمييز بين أفراد مجتمعه، في حين يعد النظام الإسرائيلي؛ قد جمع ما بين الإحتلال والفصل العنصري الممنهج، والإستيطان الإحلالي، حيث لم يترك أي نوع من وسائل الإستعمار، إلا وطبقه على الفلسطينيين.

بالرغم من بشاعة كلا النظامين في قمع الثوار والتنكيل بهم، إلا أن مهمة الأفارقة السود في جنوب إفريقيا كانت أقل صعوبة، وممكنة التحقيق، كونها تتمحور حول تغيير شكل الحكم، من خلال إسقاط حكومة الأبارتيد، بينما في الحالة الفلسطينية، فهي صعبة التحقيق، وإزدادت تعقيدا بتغيير الحدود السياسية في الحد الأدنى، وهي تتمحور حول طرد محتل، مع إنشاء دولة فلسطينية كاملة السيادة، وهو الأمر الذي يظل غير متاح في الوقت الحالي، في ظل التسويف الإسرائيلي، ومن ورائه دعم الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا بعد قيام إسرائيل بإقتطاع مناطق إضافية، وبناء مستوطنات وبؤر إستيطانية بالضفة والقطاع، مع ضم القدس وإعلانها عاصمة لدولتها، الأمر الذي يجعل من قيام الدولة الفلسطينية غير ممكن، مما سيؤدي حتما إلى تغير المشهد السياسي بالكامل.

حافظ الهولنديون خلال بداية تواجدهم في جنوب إفريقيا –الذي أكدت أغلب المراجع على أنه كان صُدفة، ولم يكن مخططا له إطلاقا- على هدوءهم، متجنبين أي مواجهات مع السكان الأصليين، حيث أنه في خلال هذه المرحلة من الإستيطان، لم يتم تسجيل أي تصادم بين المستوطنين البيض والسكان الأصليين، إذ كان بإمكان المهاجرين الهولنديين إستخدام القوة، فور وصولهم إلى هذا المجتمع الجديد، إلا أن استقبالهم سلميا في ذلك المجتمع حال دون ذلك، وهو ما شجعهم على التفكير جديا في تحويل إستقرارهم المؤقت إلى إستيطان دائم، والذي إنتهى ببناء كيانهم الإستيطاني[2]، بينما إختلف الأمر نهائيا مع الصهاينة، كونهم خططوا للسيطرة على فلسطين، حتى قبل إعلان دولتهم بفترة طويلة، إستعملوا خلالها كل الوسائل الممكنة وحتى غير الممكنة، من رشوة، وساطات، ضغط، تزوير، هجرات سرية، شراء ذمم، عنف، قتل، تشريد وغيرها، وبالرغم من أن اليهود الذين طُرِدوا من فرنسا، واليهود الأشكيناز الذين طردهم ملك بافاريا سنة 1470، وحتى عشرات الآلاف من يهود السفارديم؛ الذين فروا من الإسبان سنة 1492، بالإضافة إلى اليهود الذين نجوا من المذابح في بولندا وأوكرانيا سنة 1660، لم يجدو لهم مأوى سوى عند المسلمين وتحديدا

---

(1) عبد الغني سلامة، **أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب افريقيا – دراسة مقارنة**، المرجع السابق.

(2) مجدي حماد، **النظام السياسي الإستيطاني: دراسة مقارنة-إسرائيل وجنوب إفريقيا**، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص 35.

الدولة العثمانية، التي أكرمت وفادتهم وجعلتهم مواطنين من رعاياها، إلا أنهم إستغلوا هذا التسامح الديني، وطعنوا الدولة العثمانية في الظهر، من خلال تجسيدهم لأول تنفيذ عملي لفكرة الإستعمار اليهودي بإنشاء أول مستعمرة في أرض فلسطين، ورغم محاربة العثمانيين لأطماعهم في فلسطين، لا سيما السلطان عبد الحميد الثاني، وحتى الأهالي الذين تصدوا لمشروعهم الإستيطاني، إلا أنهم فشلوا جميعا في التصدي لهم، لأسباب عدة كان أهمها التحيز البريطاني الصارخ لهم، والخيانات الداخلية، بالإضافة إلى الترتيبات والإستعدادات المبكرة من طرفهم، وكذا تفوقهم العددي من حيث الجنود والوسائل والعتاد.

رغم الحظر الذي فرضه السلطان عبد الحميد الثاني على الهجرة اليهودية، إلا أنهم نجحوا في تأسيس أول مستعمرة يهودية في فلسطين، وهي مستعمرة "ريتشون ليتسيون" Richon Lezion، واسمها يعني الأولى في صهيون، والتي تأسست سنة 1882 على يد مجموعة من الشباب القادمين من روسيا، لتتشكل بعدها مستعمرة "بتاح تكفا"، ثم مستعمرة "بيسود حمالاه"، ليتوزع اليهود الذين هاجروا نحو فلسطين في البداية على يهودا، السامرة، وشمال الجليل وجنوبيه، كما تأسست بعد ذلك مستعمرة عسكرون، ونتيجة لهذا التحدي بخلق دولة داخل دولة من خلال نية الصهاينة بتأسيس وطن قومي لهم بفلسطين، خصوصا بعد تأسيسهم لمنظمات عسكرية، وقعت صدامات دامية بين الطرفين الفلسطيني واليهودي، لتستمر هذه المواجهات حتى يومنا هذا.

يرى "جمال زحالقة" عضو الكنيست الإسرائيلي، أن الشعب الفلسطيني يعيش مفارقة عجيبة، حيث تتمنى الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين الذين أبعدوا عن ديارهم ووطنهم، أنه لو كان بمقدورهم أن يعيشوا في بلدهم وداخل ديارهم، ولو في ظل نظام أبارتيد وفصل عنصري كامل، لكنهم لم يحظو حتى بهذا الحلم الفلسطيني الغريب، ليبقى السكان على الأقل في وطنهم[1]، وهو الأمر الذي لم يعشه السود في جنوب إفريقيا، حيث أنه بالرغم من الفصل العنصري المطبق ضدهم، إلا أنهم ظلوا يعيشون داخل وطنهم.

إلى حد الآن حقق الصهاينة في فلسطين، ما عجز عن تحقيقه البيض في جنوب إفريقيا، حيث إستطاعوا أن يقيموا وطنهم القومي الذي خططوا لإقامته بأرض فلسطين، بعدما قاموا بطرد 720.000 فلسطيني من مجموع 850.000 فلسطيني بإسرائيل، حيث لم يتبق منهم سوى 130.000، ليجعلوا من ثلاثة أرباع سكان فلسطين التاريخية لاجئين ومشردين خارج بلادهم، وهو الهدف الذي كرست الصهيونية نفسها لتحقيقه، بدليل ما ذهب إليه "شمعون بيريز" سنة 1988، حين قال بصريح العبارة: "ها قد مرت مائة عام، وقد كرست الحركة الصهيونية نفسها لتحقيق أغلبية يهودية في بلد واحد، بلد الشعب اليهودي، (الدولة اليهودية). هذا يعني دولة يكون فيها اليهود أغلبية واضحة"، في حين لم يحقق البيض ما سعوا لتحقيقه بسقوط نظام الفصل العنصري الذي كرسوا كل إمكانياتهم لجعله نظاما دائما أو على الأقل يعيش لمدة أطول من التي عاشها بكثير، ليسقط سنة 1994 بنجاح حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، بعد تنظيم إنتخابات متعددة الأعراق، إنتهت بإنتخاب نيلسون مانديلا رئيسا لجنوب إفريقيا[2].

لم يقم الهولنديون ولا البريطانيون بتهديم أو تدمير أي قرية من قرى جنوب إفريقيا، طوال مدة تواجدهم بالبلاد، بل بالعكس حاولوا مساعدة السود في إسكانهم، حتى وإن كانت الأماكن التي وفروها غير لائقة وغير صحية ولا تتوفر فيها أدنى شروط النظافة، وهي عبارة عن معازل، يعاني فيها السكان من الإكتظاظ، إلا أنه ومقارنة مع ما فعله الصهاينة، فإنهم إستفادوا من أماكن، تخفف على الأقل عليهم حر الشمس وبرد

---

[1] شبكة الجزيرة الإعلامية، **الأبارتهايد.. إسرائيل وجنوب أفريقيا**، المرجع السابق.
[2] محمد صادق اسماعيل، المرجع السابق، ص 06.

الشتاء، نجد بالمقابل الصهاينة قاموا بأفعال لم يقم بها إلا قلة من المحتلّين، حيث دمروا أكثر من 400 قرية، وهذه بعض القرى التي أحصاها "إسرائيل شاهاك"، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح القرى الفلسطينية التي دمرها الصهاينة حسب كل منطقة.

الرقم	المنطقة	عدد القرى المدمرة
01	منطقة القدس	37
02	منطقة الخليل	15
03	منطقة طولكرم	10
04	منطقة غزة	45
05	منطقة عكا	25
06	منطقة الناصرة	4
07	منطقة صفد	76
08	منطقة الرملة	54
09	منطقة يافا	19
10	منطقة حيفا	45
11	منطقة طبريا	24
12	منطقة بئر السبع	1
13	منطقة الرملة	54
14	منطقة يافا	19
15	منطقة جنين	6
16	منطقة بيسان	22

المصدر: سامي الذيب، **التمييز ضد غير اليهود في إسرائيل: مسيحيين كانوا أم مسلمين**، تر: ماري شهرستان، ط1، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، 2003، ص 24.

إن مدة تأسيس دولة الصهاينة، أقل بكثير من مدة تأسيس نظام الأبارتيد بجنوب إفريقيا، حيث أنه وبإحتساب بداية تأسيس أول مستعمرة يهودية بفلسطين "ريشون لتسيون" سنة 1882 إلى غاية سنة 1948 تاريخ إعلان الدولة الإسرائيلية، نجد المدة لم تتجاوز قرنا من الزمن، في حين في جنوب افريقيا، فبعد إحتساب بداية تأسيس أول محطة تجارية سنة 1652 حتى سنة 1948، تاريخ إعلان النظام العنصري في جنوب إفريقيا، نجد المدة قاربت الثلاثة قرون من الزمن.

من خلال موقف مفاجيء وغير منتظر، جعلت إسرائيل علاقتها الودية والمتميزة مع جنوب افريقيا على المحك، بعد الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية، الذي صدر في جويلية 1961 بإصدارها بيانا وصفت فيه التفرقة العنصرية؛ بأنها "ضارة بمصالح الأغلبية غير البيضاء من أهالي البلاد"، كما إنتقدت في أكتوبر 1961 خطابا ألقاه مندوب جنوب إفريقيا "إريك لاو"، لتقوم بعد ذلك بتأييد قرار من الجمعية

العامة يستنكر سياسة التفرقة العنصرية بعد أن إعتبر أن جنوب إفريقيا "تستوجب اللوم وتتعارض مع كرامة الشعوب والأفراد وحقوقها"[1].

لم تلتزم جنوب إفريقيا الصمت تجاه هذا الموقف، حيث كان ردها قاسيا وعنيفا، بل محرجا في مجمله، حيث تساءلت صحيفة "الترنسفالي"، كيف يكون موقف إسرائيل من اللاجئين العرب الذين "يعيشون منذ ثلاثة عشرة سنة على حدود إسرائيل في ظروف رهيبة للغاية بسبب عدم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم الأصلية"، لتضيف بأن شعب إسرائيل يستند إلى العهد القديم وهو ذات الأمر الذي يفعله المواطن الأبيض في جنوب إفريقيا، كما ذكر "فيروورد" بأن اليهود "إغتصبوا إسرائيل من العرب، بعد أن عاش العرب في البلاد ألف عام. وأنا اتفق معهم في هذا، فإسرائيل دولة تقوم على التفرقة العنصرية شأنها في ذلك شأن جنوب إفريقيا"، حتى أنه ذكر في رسالة لة سربت نسخة منها إلى صحيفة "الصنداي برس" أن تصرفات إسرائيل تعتبر مأساة بالنسبة لليهود في جنوب إفريقيا، لتقوم الحكومة بعد ذلك، بإلغاء الإمتيازات الخاصة في تنظيمات النقد الأجنبي الذي يسمح للمنظمات اليهودية بتحويل النقود والسلع إلى إسرائيل[2]، إلا أن هذا الإختلاف كان مؤقتا، حيث بدأت تنخفض حدته، خلال حرب جوان 1967، متجسدة في إفراج حكومة جنوب إفريقيا عن 28 مليون دولار مرسلة من الجماعات الصهيونية إلى إسرائيل[3].

وتنطبق على هذا الوضع المشحون بين النظامين العنصريين مقولة: "إذا تخاصم السارقان ظهر الشيء المسروق"، فكلا الشعبين الأبيض في جنوب إفريقيا واليهودي في فلسطين، قد سرقا وطنين ليسا لهما.

يختلف نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا عن نظيره الإسرائيلي، حيث ظلت دولة جنوب إفريقيا طوال فترة الفصل العنصري تمارس التمييز العرقي والقمع ضد شعبها، أما في حالة إسرائيل، فإن الأخيرة بموجب القانون الدولي الإنساني، تمثل قوة إحتلال تسيطر على أرض أجنبية والشعب الذي يعيش عليها. ولكن في إطار الممارسة على أرض الواقع، يبدو الفارق بينهما بسيطا. فكلا النظامين يتشابهان في جزئيات كثيرة كممارسة الفصل العنصري، الاضطهاد، القمع، وتجزئة أوصال البلاد إلى أقاليم أو مناطق، أما الفارق الرئيس، فيتجلى في أن نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا كان أكثر صراحة ووضوحا، حيث تم تشريعه من قبل البرلمان، في حين القوانين التي تحكم الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تستند بشكل كبير على قرارات عسكرية غامضة وقوانين طوارىء متوارثة، لم تعد صالحة للتطبيق منذ عقود، أنكرتها كل القوانين والأعراف الدولية والقطرية [4].

أعلن قيام دولة جنوب إفريقيا منذ سنة 1961 على كامل أراضي البلاد بدون أن ينتقص منها شبر واحد، حيث تعايش الشعبان الأسود والأبيض وباقي القوميات على هذه الأرض، بمجرد سقوط نظام الأبارتيد سنة 1994، وإعلان مانديلا رئيسا للبلاد بعد فوز حزبه بالإنتخابات النيابية، في حين أعلن الفلسطينيون تأسيس دولتهم في 1988/11/15 بالجزائر، على مساحة لا تتجاوز نسبتها 23 % من فلسطين التاريخية،

---

(1) رتشارد ب.ستيفر وعبد الوهاب المسيري، المرجع سابق، ص 74.
(2) المرجع نفسه، ص 75.
(3) المرجع نفسه، ص 81.
(4) جون دوجارد، "نظام وممارسات الفصل العنصري في كل من جنوب إفريقيا وفلسطين"، مجلة حق العودة، عدد 46، السنة التاسعة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (مدار)، ديسمبر 2011، بيت لحم (فلسطين)، ص 10.

وبسيادة مبتورة عبارة عن سلطة فلسطينية إنتقالية ذاتية (حكومة فلسطينية) ومجلس منتخب (مجلس تشريعي) للفلسطينيين في الضفة والقطاع.

بُنِي المشروع الوطني الفلسطيني على بُعْدين، أحدهما عربي والآخر إسلامي، الأمر الذي لن يجعل من النجاح حليفا له، إلا إذا أقر كل طرف بإيديولوجية الطرف الثاني، لأنه في هذه الحالة؛ من لا يقف إلى جانب المشروع التحرري الوطني الفلسطيني، لا يمكنه أن يكون قوميا عربيا صادقا ولا إسلاميا صادقا، لذا يعتبر التوافق بين الفلسطينيين بمختلف إيديولوجياتهم ضروري وأكيد، لإنجاح قيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة، وبالمقابل لم يهتم الأفارقة السود في جنوب إفريقيا بالإيديولوجيات، التي حتى وإن كانت متواجدة كالفكر الشيوعي، الذي تبناه كثيرا من الأفارقة السود، إلا أن إعتناقها لم يؤثر على مشروعهم، الذي كان يرتكز بالأساس على إسقاط حكومة نظام الفصل العنصري[1].

في جنوب إفريقيا، حاولت السلطة الحاكمة توظيف الدِين لفرض سيطرتها على المجتمع، وإضفاء مشروعية دينية على نظامها العنصري، وأقنعت جمهورها بأن الممارسات العنصرية تمثل وصايا الرب، حتى صارت جزءاً من تعاليم الكنيسة الهولندية، ومع ذلك لم يلعب الدين دورا محوريا في الصراع بين البيض والسود. ولكن في الصراع العربي الصهيوني كان للدين حضور طاغٍ، وقد لعب دورا أكثر أهمية، وكان أكثر تأثيرا؛ فهو في صُلب العقيدة الصهيونية، وأساس إدعاءاتها التاريخية بملكية الأرض. ومن الملاحَظ أن الدين (في فلسطين وجنوب إفريقيا)، كان يُنتِج اليمين واليمين المتطرف في جانبي الصراع (اليمين المتدين أو القومي أو العرقي)، اللّذَيْن رغم تناقضهما الظاهري كانا متحالفيْن ضد القوى الوسطية التي تدعو لحل سلمي، وكانا يؤثران على الخارطة السياسية[2].

إن سعي إسرائيل لتعريف نفسها كدولة يهودية؛ جعل منها تختلف إختلافا جوهريا عن جنوب إفريقيا، كون هذا التعريف الإثني والديني غير موجود في دستور جنوب إفريقيا، لا الآن، ولا في فترة الفصل العنصري، لتصبح بذلك العنصرية الصهيونية هي مبدأ الدولة الرسمي المعلَن والمُتَّبع، وليس كما تحاول تصوير نفسها للعالم، على أنها دولة القانون والمساواة وحقوق الإنسان والنظام الديمقراطي الوحيد على مستوى الشرق الأوسط.

تخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن التعهدات والإلتزامات التي إتخذتها أمام شعبها، بالإستمرار في الكفاح حتى النصر، وتحرير البلاد من المحتلين لأرضه، حيث دعا المجلس الوطني الفلسطيني للاجتماع في قطاع غزة سنة 1997، بحضور الرئيس عرفات، وحضر الاجتماع الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، من أجل يتم التوقيع على الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي وضع سنة 1964، والذي يتحدث عن أرض فلسطين التاريخية وحق الشعب الفلسطيني في النضال والمقاومة المسلحة والشعبية، وحق التحرير وعروبة فلسطين...، كون الميثاق أصبح يتعارض مع اتفاقيات السلام، كما أن إسرائيل طالبت بإلغائه لأنه يتحدث عن الكفاح المسلح.

كانت نتيجة هذه الاتفاقيات، ترسيخ التنسيق الأمني وأصبحت لدينا معادلة جديدة هي: الأمن مقابل الأرض، بدل الأرض مقابل السلام، فالإسرائيليون يعطون الأرض للفلسطينيين، الذين يعطون بدورهم السلام للإسرائيليين، ولا يتأتى لهم ذلك إلا إذا أعادت لهم إسرائيل الأراضي التي إحتلتها سنة 1967.

---

(1) إبراهيم أبراش، **المشروع الوطني الفلسطيني: من إستراتيجية التحرير إلى متاهات الإنقسام**، المرجع السابق، ص 194.
(2) عبد الغني سلامة، **أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب افريقيا – دراسة مقارنة**، المرجع السابق.

الواقع أن البيان الختامي الذي صدر عن المؤتمر، كان مناقضا لكل الخطوات المتخذة من قبل قيادة السلطة الفلسطينية، والذي جاء فيه: "إن شعبنا يقف بحزم ضد إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، والذي تعد ثوابته محل إجماع وطني. وإن إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني هو إلغاء لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وتدمير الوحدة الوطنية الكفاحية للشعب الفلسطيني"[1]، في حين حافظ القادة السود على جميع تعهداتهم التي إلتزموا بها أمام شعبهم.

إختلفت الرؤى حول المشروع الوطني لكلا الشعبين، ففي الوقت الذي كان ينظر إليه السود الأفارقة، لا سيما قيادات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في دولة جنوب أفريقيا، على أنه مشروع موت أو حياة، لا يجب الحياد عنه، أو تجزئته أو التنازل عنه، من خلال حفاظهم على ثبات خطهم على مدى تاريخ ومراحل النضال، كما لم تقبل قيادة الحركة المناهضة للأبارتيد على مدى تاريخها، أية حلول جزئية أو بدائل، رغم بلوغ المصاعب والتعقيدات مداها، وحتى شدة الضغوط الداخلية منها والخارجية لم تثنِ من عزيمتها، كما لم تتسبب وحشية ودموية النظام، وإرتفاع عدد ضحاياه، في بعده عن مساره المرسوم، ليبقى الهدف واحدا واضح المعالم ولا يتغير، لا يسقط إلا بسقوط نظام الأبارتيد، وتحويل جنوب إفريقيا إلى دولة ديمقراطية واحدة غير عنصرية، يتساوى فيها البيض والسود وباقي الأجناس، وهو الأمر الذي تم لهم، من خلال قيادة حزب المؤتمر المدعومة بالقاعدة الشعبية، وبفضل التنظيمات القاعدية المدنية والنقابية والأهلية، التي استطاعت رغم كل الظروف المعقدة والمؤامرات، من النجاح في تحقيق هدفها المنشود بإزالة نظام الأبارتيد والتحرر من نيره، وخلق جنوب أفريقيا الحرة والديمقراطية.

كان الأمر مختلفا مع الفلسطينيين، حيث تشابكت عدة أسباب، لتساهم في إفراغ المشروع الوطني الداعي إلى تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة كاملة من محتواه، وتجزئته من خلال عقد اتفاقيات مرحلية، انتهت بإعلان نوايا فضفاض وواسع، سمي "إتفاقيات أوسلو"، لتتنازل بمقتضاه منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، عن هدفها الأسمى، وتقبل باستبدال الحلم الفلسطيني المتواضع بإقامة دولة مستقلة، ولو على 22 % من تراب فلسطين التاريخية، وتتنكر لعودة اللاجئين والقدس عاصمة الدولة، إلى إقامة سلطة وطنية فاقدة للسيادة، من خلال موافقة ومباركة فلسطينية قبلت تقسيم المناطق المحتلة إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج"، من دون تحقيق أدنى الشروط للمحافظة، على الأقل على الوضع القائم من حيث تغيير طبيعة المناطق المحتلة وتجميد الاستيطان، لتتحول بذلك حركة التحرر الوطني الفلسطيني من مشروع عودة وتحرر إلى مشروع حكم وسلطة تحت الاحتلال، وذلك بموافقة وتأييد وتوقيع قيادة حركة التحرر نفسها[2].

إن واقع الحال يُظهر أنّ الفلسطينيين أخفقوا في تحقيق وحدتهم الوطنية بعد الإنقسام سنة 2007 الذي حدث بينهم، في حين نجح الإفريقيون السود بذلك، بالرغم من سهولة تحقيقها عمليا في فلسطين مقارنة بالوضع في جنوب إفريقيا؛ فالفلسطينيون متجانسون إثنيا وعرقيا، ويتكلمون لغة واحدة، وليست بينهم نزاعات طائفية، ولا صراعات طبقية، وعدوّهم واضح ومحدّد، بينما كان شعب جنوب إفريقيا يتشكّل من مجموعات عرقية وقبائل عديدة من السود أنفسهم، فضلاً عن المجموعات العرقية الأخرى من الهنود

---

(1) الحسن بلال، **قراءات في المشهد الفلسطيني :عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص 312.

(2) باسل غطاس، **لماذا نجح النضال بجنوب أفريقيا ولم ينجح في فلسطين... مقاربة من داخل السجن**، موقع عرب 48، بتاريخ: 2020/05/15، زيارة بتاريخ: 2022/01/15، متاح عبر الرابط:
https://www.arab48.com/مقالات-وآراء/قضايا/15/05/2020/لماذا-نجح-النضال-بجنوب-أفريقياولم-ينجح-في-فلسطين-مقاربة-من-داخل-السجن

والملوّنين، وهؤلاء يتكلمون بلغات عديدة، ولكل جماعة تنظيم سياسي أو أكثر يعبّر عنه، وإنقسام هذه التنظيمات يعني إنقساما في بنية المجتمع، وما زاد من تعقيد المشهد نظام البانتوستونات، وإنقسام فئات عديدة من الشعب بين مؤيد ومعارض له؛ ولم يكن هناك إجماع كامل على تشخيص العدو وتحديد طبيعة المرحلة وتحديد الأولويات، وعلى المستوى السياسي كان هناك طيف واسع من التنظيمات السياسية التي لها رؤى سياسية متعددة ومتباينة، وصل الأمر بها إلى الاقتتال الداخلي، وفوق كل هذا لم يكن أمام السود والبيض والملونين من خيار سوى التوحّد والتعايش تجاوز الخلافات [1].

في سابقة خطيرة وغير مفهومة أقدمت السلطة الفلسطينية على إجراء تنسيق أمني بينها وبين إسرائيل، إلا أن المجلس المركزي الفلسطيني إتخذ قرارا بوقفه بأشكاله كافة معها؛ من خلال دورته المنعقدة بتاريخ 2015/03/05، إلا أن الرئيس "محمود عباس" أصر على الإستمرار في التنسيق الأمني من خلال عباراته الشهيرة والتي قال فيها: "إن التنسيق الأمني مع إسرائيل مقدس، وسوف يستمر سواء اتفقنا أو إختلفنا"[2]، وهو الأمر الذي لم يحدث إطلاقا في جنوب إفريقيا بين السود والبيض طيلة فترة حكومة الأبارتيد.

كان الأبارتيد في جنوب إفريقيا كسياسة غير رسمية؛ موجودا حتى قبل الإعلان عليه رسميا سنة 1948، حيث شهدت الحقبة ما بين سنوات 1910-1948، إقرار المستعمرين للعديد من من القوانين التي كرست الفصل، كان أهمها قانون أرض السكان الأصليين لسنة 1913، الذي قيّد إمكانية إقتنائهم للأرض وبناء السكن في 7.3 من مجمل الأرض التي جرى ترسيم حدودها حيزيا، والمسماة "محميات"، وقانون تمثيل السكان الأصليين رقم: 12 لسنة 1936.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف الاقتصادية

يعد هدف مشروع الإستعمار الأساس في جنوب إفريقيا ذو بعد إقتصادي نفعي، مقارنة مع هدف المشروع القومي الصهيوني، حيث توضح جليا منذ البداية، أن تأسيس المستعمرات الأولى في جنوب أفريقيا كان لأهداف اقتصادية بحتة، وكان الاستيطان خادما لمشروع ربحي، الذي بدأ مع تأسيس أول مستوطنة لها في منطقة الرجاء الصالح، مع بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، من خلال إقامة مجموعة من الهولنديين؛ محطة لتأمين احتياجات السفن القادمة من هولندا، التي إنضم إليها لاحقا مستوطنون جدد من هولندا، بلجيكا، ألمانيا وفرنسا، وبسبب حاجة هذه المستعمرة الجديدة للأيدي العاملة، تم جلب العبيد من المناطق القريبة، وحتى من دول مجاورة أخرى، مثل مدغشقر، أندونيسيا والهند، وبتطور هذه المستوطنة لاحقا صارت مدينة كبرى هي كيب تاون، لتتحول إلى عاصمة منطقة الرجاء الصالح، وقد ظلت هذه المناطق لفترة طويلة تابعة إداريا لشركة الهند الشرقية الهولندية، وعليه يمكن القول، أن العلاقة بين الاستعمار الأبيض في جنوب أفريقيا والسكان الأصليين، كانت عضوية تجسدت في توفر الأرض ووجود اليد العاملة، إذ ما كان للمستعمرة أن تكون؛ لولا وجود اليد السوداء العاملة، بينما يختلف الأمر تماما في فلسطين التي هدف الصهاينة من خلال السيطرة عليها، إلى تحقيق مشروع قومي يتمثل في إقامة وطن يهودي، بعيد كل البعد عن أي هدف اقتصادي أو ربحي، وقد عكس هذا الوضع، تعاملا متميزا مع السكان الأصليين في الدولتين، حيث تم التعامل مع السود في جنوب أفريقيا كمخزون حيوي وضروري للأيدي

---

[1] عبد الغني سلامة، **أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب افريقيا – دراسة مقارنة**، المرجع السابق.

[2] محسن محمد صالح وآخرون، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2018-2019**، المرجع السابق، ص 55.

العاملة الرخيصة، فيما شكل الفلسطيني بالأساس عائقا ملموسا يقف أمام تحقيق مشروع الكيان القومي الصهيوني، الأمر الذي جعل من المشروع الاستعماري في فلسطين مبني على المحو والإزالة[1].

ضبط القانون العثماني ملكية الأراضي وتوزيعها في فلسطين قبل الإستيطان الإسرائيلي، وحتى قبل الإحتلال البريطاني، حيث شكّلت الأراضي المشاعة 70% من الأراضي الفلسطينية حتى سنة الانتداب، وكان توزيعها يتم عن طريق القرعة بين السكّان القرويين في كل دورة؛ لتستفيد بزراعتها أسرة أخرى غير التي سبقتها، وهكذا كانت الأرض تخضع للتدوير بينهم، دون بيع أو شراء أو سندات للملكية، كما كانت الدولة قبل ذلك، تمنح الأرض للزعامات؛ ليحيلوها بدورهم إلى طالبيها من الفلاحين مقابل رسوم وضرائب يدفعها الفلاح، هذا الأخير الذي كان يُمنح سندا يثبت حقه في الأرض، وكانت تكفيه شهادات شفوية من أبناء قريته، لو أضاع وثيقته الثبوتية، وهو الوضع الذي لم يُرضِ الدولة العثمانية كثيرا؛ مما جعلها تصدر قانون الأراضي العثماني سنة 1858، لتتبعه بقانون آخر هو إعلان نظام الطابو سنة 1861، واللذان بموجبهما أكدت على وجوب التعريف بالأراضي وملكيتها، وتحديد حقوق المالكين، وقد حدد القانون خمسة أنواع منها هي:

1. الملك (الملكية الخاصة)،
2. الوقف (التابع للسلطات الدينية)،
3. الميري (أراضي الحكومة الزراعية تؤجرها لمن تشاء)،
4. الملك العام (الطرق والوعور والأحراش)،
5. أرض الموات (الأرض التي لا تصلح لشيىء) [2].

في حين كانت جنوب إفريقيا تسير على النظام القبلي، فعندهم كل شيخ قبيلة هو المسؤول عن جميع أفراد قبيلته، حيث كان أكثر إهتمام أفراد القبائل قبل الإستيطان البويري البريطاني، هو الرعي، القنص والصيد، وبدرجة أقل فلاحة الأرض؛ التي كانت لهم طريقة خاصة في زراعتها، وكانوا ينسحبون منها بمجرد أن يحسوا بالخطر.

لم يقم البيض في جنوب إفريقيا بحرمان السود من المياه، حيث إستعملوها بكل حرية في ري أراضيهم، ولباقي الإستعمالات اليومية، في حين عانى ولا زال يعاني الفلسطينيون وبالخصوص سكان غزة والضفة الغربية من ندرة المياه، التي تتعمد إسرائيل من خلال إجراءاتها للحد من قدرتهم من استغلال مياههم، وإجبارهم على تعويض النقص بشرائها من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت"، حيث بلغت الكمية المشتراة للإستخدام المنزلي 84 مليون م^3 سنة 2019، مُشَكِلة ما نسبته 20% من الكمية المتاحة البالغة 417.9 مليون م^3، يتزودون بها من خلال مصادر متعددة وبنسب متفاوتة، وبطرح ما نسبته 45.5% من المياه المتاحة للفلسطينيين غير الصالحة للإستخدام البشري، وذلك بربطها بكميات المياه الملوثة في غزة، فإن كميات المياه الصالحة للإستخدام المنزلي المتاحة للفلسطينيين تبدو قليلة جدا، كونها لا تتعدى 219.8 مليون م3

---

[1] هنيدة غانم وآخرون، **إسرائيل والأبارتهايد: دراسات مقارنة**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله (فلسطين)، 2018، ص ص 38-39.

[2] محمد يوسف سواعد، المرجع السابق، ص 171.

شاملة المياه المحلاة والمشتراة، ويعود السبب الرئيس للضـــعـــف في استخدام المياه السطحية، هو سيطرة إسرائيل على مياه نهر الأردن -التي منعتهم من الوصول إلى مياهه منذ سنة 1967-، وكذا البحر الميت[1].

بالرغم من قوة ونفوذ البيض في جنوب إفريقيا، خلال فترة تطبيقهم لنظام الفصل العنصري، إلا أنهم حافظوا على الوعد الذي قطعوه للسود، من الإبقاء على سيطرتهم لنسبة لا تتجاوز 13% من مساحة الأراضي الممنوحة لهم، في حين خالف بالمقابل الصهاينة -المسنودين بترسانتهم العسكرية، التي منتحهم التفوق العسكري، وكذا دعم الولايات المتحدة الأمريكية اللامشروط-، وعودهم وتنكروا لها، بداية من الإعتداء على ما قررته هيئة الأمم المتحدة بموجب القرار رقم: 181 المؤرخ في 1947/11/29، والذي قسم فلسطين عمليا إلى ثلاثة أجزاء، جزء من 42 % من الأراضي سيقيم عليه الفلسطينيون دولتهم، وجزء من 56 % من الأرض سيقيم عليه اليهود دولتهم، والجزء الأخير وهو يضم المنطقة التي تحيط بالقدس، يبقى خاضعا لحكم دولي، والواقع أن هذه القسمة منحت 1.456.000 نسمة من الفلسطينيين مساحة أقل من مساحة اليهود الذين لا يتجاوزون 709.000 نسمة، ليعلق عليها اليهودي "إيلان بابيه" بقوله: "إن خريطة الأمم المتحدة كانت وصفة مؤكدة للمأساة التي بدأت تتجلى للعيان منذ اليوم التالي لتبني القرار"[2]، حيث لم يكفهم ما حصلوا عليه من الأمم المتحدة، فبعدما لم يكن لهم أكثر من 5.5 % قبل هذا القرار، أصبح لديهم أكثر من 3700 كم^2 بمجرد إعلان دولتهم بمساحة تقدر بـ: 14 % من فلسطين، ليحتلوا بين الهدنتين الأولى والثانية في 1948/07/18 مساحات إضافية تفوق 9 % في كل من يافا، الرملة، اللد والجليل، لتصل الأراضي التي إحتلوها في 1948/10/31 بالجنوب وحده 13%، وبعد توقيع الهدنة مع مصر إحتلوا 42 % من فلسطين من بئر السبع إلى أم رشراش وإيلات، ليصبح بذلك أكثر من 78 % من فلسطين أراضٍ يهودية، إلا أن هذا لم يكفهم أيضا، فأخضعوها بالكامل للإحتلال الصهيوني[3].

كما إستغل الإحتلال الإسرائيلي تصنيف الأراضي حسب إتفاقية أوسلو إلى مناطق (أ، ب، ج) لإحكام السيطرة على أراضي الفلسطينيين، خاصة منها المناطق المصنفة (ج)، والتي تخضع بالكامل لسيطرته في مجال الأمن، التخطيط والبناء، حيث يستغل الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر ما نسبته 76% من مجمل المساحة المصنفة (ج)، فيما بلغت مساحة مناطق النفوذ في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية نحو 542 كم^2، والتي تمثل ما نسبته حوالي 10% من مساحتها، فيما تمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي 18% من مساحتها، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع؛ الذي عزل أكثر من 10% من مساحتها، وتضرر ما يزيد على 219 تجمع فلسطيني من إقامة هذا الجدار، كما وضع كافة العراقيل لتشديد الخناق والتضييق على التوسع العمراني للفلسطينيين، خاصة في القدس والمناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية، والتي ما زالت تقبع تحت سيطرة الإحتلال الاسرائيلي كاملة[4].

---

[1] علا عوض، **د.عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية في الذكرى الثالثة والسبعين لنكبة فلسطين**، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، زيارة بتاريخ: 2022/01/26، متاح عبر الرابط:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3984

[2] إيلان بابيه، **التطهير العرقي في فلسطين**، تر: أحمد خليفة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007، ص 45.

[3] محمد أبو سمرة، **رسالة إلى شعب إسرائيل**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمّان (الأردن)، 2007، ص 95.

[4] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، **البناء والهدم في المناطق C**، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (WAFA)، زيارة بتاريخ: 2022/01/31، على الرابط الآتي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5178

كان لضغط الإنتفاضة الفلسطينية الأولى سنة 1987، والتي جاءت نتيجة لتعبير الشعب الفلسطيني عن الغضب الذي طاله بسبب ما لحق به من تجاهل وإهمال عالميين، أن أسهمت في عدة نتائج كان من أهمها، قرار الأردن في 1988/07/31، الذي قضى بفك الإرتباط القانوني والإداري للضفة الغربية، وهو ما يفيد تنازل الأردن عن إدعاءاته بالسيادة على الضفة وإخلائه الطريق أمام منظمة التحرير لملء هذا الفراغ السياسي، ليكون قرار إعلان، الدولة الفلسطينية بالجزائر هو رد فعل المنظمة على قرار فك الإرتباط[1].

رغم عدم إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بقيام دولة فلسطين، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم: 188/43 في 1988/12/15 وقررت الإعتراف بدولة فلسطين، غير أن إسرائيل متمثلة في شخص رئيس وزرائها آنذاك "إسحاق شامير"، رفضت قيام دولة فلسطينية؛ فيما سماه شامير "أرض إسرائيل"[2].

في الوقت الذي نجد فيه نفوذ يهودي رهيب ومنقطع النظير في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد من بين مظاهره في الولايات المتحدة الإمريكية أن 71 % منهم يقيمون في 09 ولايات كبرى، هي نيويورك، نيوجرسي، فلوريدا، ماسوشوستس، ميريلاند، كونتيكات، كاليفورنيا، بنسلفانيا وايلينوي، وهي تدلي بـ: 202 صوتا من أصل 553 صوتا لأعضاء المجتمع الإنتخابي المكلف رسميا ومباشرة بإنتخاب الرئيس الإمريكي، والذين ينتخبون إستنادا إلى أصوات عدد الناخبين التي حصل عليها في مختلف الولايات خلال الإنتخابات العامة[3]، نجد بالمقابل نفوذ البوير أو البيض الذين تربطهم علاقة بجنوب إفريقيا، بالولايات المتحدة الإمريكية؛ لا يذكر إطلاقا أو يكاد يكون معدوما.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف الاجتماعية والثقافية

يمثل العرب الواقعين تحت نير الإحتلال الإسرائيلي داخل ما يسمى الخط الأخضر، الأقلية السكانية بحوالي 20%، في حين كان البيض في جنوب إفريقيا -وهم قوة الإحتلال والسلطة الحاكمة- يمثلون الأقلية بحوالي 15%، لذلك وخوفا من إنقلاب أوضاعهم بعد سقوط النظام العنصري، أصروا على وضع دستور جديد للبلاد؛ يحمي ويضمن حقوق الأقليات، ويساوي بين جميع المواطنين السود والبيض والملونين تحت قومية واحدة، ودولة واحدة موحدة، وهو الأمر الذي لم يحصل ولن يحصل مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، حيث إقترحوا تقديم دستور يحمي الدولة اليهودية الإثنية، ويُبقي على الأقلية الفلسطينية كهوية وطنية ناشطة ومؤثرة لكنها غير مندمجة، ولا تمتلك في حقيقة الأمر نفس حقوق اليهود[4].

في جنوب إفريقيا طُبِق نظام فصل بين السود والبيض، أي بين جنسين متباعدين ومختلفين، بينما إسرائيل، فبالإضافة إلى الفصل المُطَبق بين الفلسطينيين واليهود، طبقت عليهم فصل من نوع خاص، وهو الفصل بين الفلسطينيين أنفسهم، حيث أن أهل القدس مفصولون عن بقية سكان الضفة الغربية، وسكان غزة مفصولون عن سكان الضفة، وحتى عن بقية مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية، الأمر الذي حوّل الشعب

---

(1) مارك ليفين، **السلام المستحيل: إسرائيل/ فلسطين منذ 1989**، تر: أنوار عبد الخالق، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص 10.

(2) المرجع نفسه، ص 10.

(3) محمود عباس (أبو مازن)، **الإستقطاب الديني والعرقي في إسرائيل**، ط1، المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية، غزة (فلسطين)، 1998، ص 45.

(4) عبد الغني سلامة، **مقاربة بين جنوب إفريقيا وإسرائيل**، موقع سما الإخبارية (وكالة أنباء فلسطينية مستقلة)، تاريخ: 2018/07/25، زيارة بتاريخ: 2022/01/20، متاح عبر الرابط:
https://samanews.ps/ar/post/343616/مقاربة-بين-جنوب-إفريقيا-وإسرائيل-(2-من-2)-عبد-الغني-سلامة

الفلسطيني إلى أكثر شعب في العالم مقسم ومجزأ داخل بلده، ليبقى بذلك ما يحدث له؛ من قمع وتعسف وصمة عار في جبين المجتمع الدولي، والهيئات الدولية العاجزين كليا عن الوقوف في وجه الإحتلال الإسرائيلي، وكل من يدعمه على غرار الولايات المتحدة الإمريكيية.

بالرغم من أن إسرائيل تعتبر اللغة العربية لغة رسمية مثلها مثل اللغة العبرية، إلا أن واقع الحال يدل على عكس ذلك، كون اللغة العبرية تهيمن على عديد المجالات، فالقوانين واللوائح الوزارية وقرارات المحاكم، تصدر بهذه اللغة فقط، وحتى طلب الحصول على الجنسية الإسرائيلية يشترط التمكن منها، كما تعد إجبارية لغير اليهود في المدارس العربية في إسرائيل، في حين تعتبر اللغة العربية لغة إختيارية بالنسبة للطلاب اليهود في مدارسهم، كما أن التعليم في الجامعات الإسرائيلية يتم باللغة العبرية فقط، أضف إلى ذلك أن المؤسسات التعليمية العربية تخصص لها مبالغ مالية أقل من 20 % مما يخصص للمدارس اليهودية.

يبقى نظام الفصل العنصري مكرسا بإمتياز داخل النظام التعليمي الإسرائيلي، حيث يتم تعليم التلاميذ العرب والتلاميذ اليهود في مدارس منفصلة، زيادة على أن المناهج الدراسية في المدارس العربية يتم وضعها من قبل يهود دون مشاركة أو حتى إستشارة الهيئات العربية، وهو ما يخالف صراحة ما نصت عليه المادة: 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في قولها: "لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يُحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة، أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره، أو إستخدام لغتهم، بالإشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم"[1].

تختلف سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، عنها في فلسطين، حيث توفرت المناطق التي تم إنشائها بموجب تطبيق سياسات التطوير المنفصل "بانتوستونات" خصيصا للسود، على مرافق عامة حيوية قابلة للحياة، تضمنت بناء العديد من المدارس، وإنشاء المستشفيات والطرق للأفارقة الجنوبيين السود على الرغم من أن القانون لا يلزم بعمل ذلك، كما تم أيضا إنشاء المصانع في تلك الأقاليم المخصصة لتوفير فرص عمل للسود. بينما نظام إسرائيل فشل حتى بتوفير هكذا عنصر للفلسطينيين، هذا إن لم يكن قد أفشل إنجازها متعمدا، وعلى الرغم من إلزامها وفقا للقانون بتلبية الإحتياجات المادية للشعب الواقع تحت الاحتلال، إلا أنها تركت هذا كله للجهات المانحة الأجنبية والوكالات الدولية التي تكفلت بهذه المهمة، وتبعاً لذلك، تبقى ممارساتها الإستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة هي الأسوأ، حيث يتم إستغلال الأراضي والمياه من قبل تجمعات المستوطنين العدوانية، والتي لا مصلحة لها في رفاهية الشعب الفلسطيني، وذلك بمباركة من دولة إسرائيل وتحت رعايتها وتغطيتها[2].

في الوقت الذي تضامنت فيه معظم دول إفريقيا مع السود الأفارقة، ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، حيث قطعوا علاقاتهم مع حكومة الأبارتيد، ومنعوا عليها التوريد بالسلاح، كما قاطعوها إقتصاديا، هرولت بعض الدول العربية تباعا للتطبيع مع الإسرائيليين، في الوقت الذي كان يُنتظر منهم، أن يظلوا على الأقل صامدين على مواقفهم، وعدم تناسي دماء من سقط منهم شهيدا في سبيل هذه القضية العربية العادلة، أو حتى دعم إخوانهم الفلسطينيين بالأموال والعتاد ورفع معنوياتهم بالتشجيع والنصرة

---

[1] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، **المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2006، ص 34.

[2] جون دوجارد، "نظام وممارسات الفصل العنصري في كل من جنوب إفريقيا وفلسطين"، المرجع السابق، ص 10.

لقضيتهم، ليظلوا صامدين لوحدهم في وجه هذا المحتل الغاصب، بل ذهب بعضهم للإنقلاب على إخوانهم الفلسطينيين بدعمه لإسرائيل، وتمويلها حتى بالمشاريع الضخمة.

كل البيض الذين هاجروا إلى بلدان جنوب إفريقيا، كانت لديهم أوطان أصلية، حيث كان منهم من طرد منها، ومنهم من تركها لسبب أو لآخر، بينما لم يكن لليهود أي وطن أصلي، بل كانوا عبارة عن شتات يعيشون موزعين عبر مختلف دول العالم، لذا كان بإمكان البيض في جنوب إفريقيا، عدم إقحام أنفسهم في حروب وصراعات دموية، وعدم الإستيطان بهذه المنطقة، طالما كانت لهم جنسيات لا إختلاف عليها ودول معلومة ذات سيادة كاملة، يمكنهم الرجوع إليها بمجرد زوال الموانع التي أدت لهجرتهم، في حين إتخد الصهاينة من السلاح لغة في تحاورهم مع العرب لأنه لا وطن لهم أصلا عبر التاريخ.

بالرغم من أن الكثير من السكان السود في جنوب إفريقيا، قَبِلوا على أنفسهم في البداية من أن يُستعبدوا، حتى وإن كانوا يواجهون جيشا من البيض أكثر قوة وتسليحا منهم، إلا أنهم مع مرور الوقت بدأوا يرفضون وضعهم هذا، ليقوموا بردود فعل عنيفة وقومية، أعقبتها حركة تحررية مسلحة، ساهمت في التعجيل بإسقاط النظام العنصري الذي تبناه البيض، إلا أن الفلسطينيين حاربوا منذ البداية وإستبسلوا في الدفاع عن وطنهم، ولم يرضخوا لليهود الذين فاقوهم عدة وعتادا، مما أفقدهم المزيد من الشهداء، الأراضي، وزاد في أعداد مُشرديهم، وقُراهم المدمرة، ومع ذلك فإن هذا الوضع المأسوي لم يزدهم إلا إصرارا، ليواصلوا نضالهم بكافة الطرق السلمية منها وغير السلمية، ولكن مع مرور الوقت بدت السيطرة الإسرائيلية مفصول فيها، وأكثر عنفا وعنجهية، الأمر الذي جعل جزء كبيرا من الفلسطينيين خصوصا منهم الساسة، يُغَيِّرون من طريقة إدارة الصراع، من خلال قبولهم لمعاهدات سلام بين الطرفين لم تسجل على أرض الواقع، بل سجلت على الأوراق لا غير.

المطلب الرابع: أوجه الاختلاف الدينية

كان الفكر العنصري الصهيوني، مخطط له وهو عقيدة راسخة عند الصهاينة، لم يتولد مع إنشاء الدولة بل حملوه معهم في تعاليمهم الدينية وأفكارهم السياسية، حيث أنهم لم يطبقوه على المسلمين فقط، بل طبقوه على باقي الأجناس، حتى المسيحيين منهم الذين يشتركون معهم في الكتاب المقدس (العهد القديم)، لا سيما منهم البروتستانت، بل طال حتى اليهود بعضهم البعض على غرار الفلاشا، الصابرا، والسفرديم، بينما الفكر العنصري عند البوير والبريطانيين كان وليد تواجدهم في بلاد جنوب إفريقيا، ولم يكن الفصل مخطط له، إنما جاء بالتدريج وتلقائيا منذ تواجدهم بالبلاد من سنة 1652 حتى إعلانه رسميا في 1948، أين تظافرت عدة عوامل ومسببات في إعتماده كنظام حكم في البلاد من طرف البيض، كما لم يمارس الفصل العنصري ضد بني جنسهم، بل طال بدرجة أكبر السود ثم الأسيويين فالمُوَّلدين بدرجات أقل، كما لم يطبقو التمييز على المسيحيين مهما كان مذهبهم.

كان الأفارقة السود في جنوب إفريقيا؛ يتنقلون بين المعابد والكنائس بكل حرية من أجل القيام بعباداتهم، حتى أن المناطق التي كانت لهم فيها كنائس خاصة بهم لوحدهم للصلاة، لم يمنعو فيها من القيام بشعائرهم الدينية، بل خصصت لهم حكومة البيض ميزانيات خاصة للتعليم الديني، وأخرى لإدارتها وتسييرها، بينما في المقابل ظل الصهاينة، يحاربون المسلمين وحتى المسيحيين الفلسطينيين، بالتشديد عليهم في القيام بمناسكهم الدينية، بل وصل بهم الأمر إلى تخصيص أوقات معينة لدخول المسلمين المسجد الأقصى وأوقات أخرى لدخول اليهود، وفيه يتم اقتسام ساعات اليوم وأيام الأسبوع والشهر والسنة بين اليهود والمسلمين، ويفرض التقسيم الزماني على المسلمين مغادرة المسجد الأقصى من 07:30 حتى 11:00 صباحا، وفي

فترة الظهيرة من الساعة 1:30 حتى 2:30، والفترة الثالثة بعد صلاة العصر، يخصص هذا الوقت لليهود لأداء ثلاث صلوات في اليوم داخله، بحجة أنه لا صلاة للمسلمين في هذا الوقت، كما يتم تخصيص المسجد الأقصى لليهود خلال أعيادهم، والتي يقارب مجموع أعدادها نحو 100 يوم في السنة، إضافة إلى أيام السبت على مدار أيام السنة، أما التقسيم المكاني فيتم فيه تخصيص أماكن بعينها داخل المسجد الأقصى، ليمارس المسلمون واليهود شعائرهم الدينية بعيدا عن التقسيم الزماني، وهذا التقسيم يهدف لتكريس وجودهم في المسجد الأقصى من ناحية، وتخصيص أجزاء ومساحات من المسجد الأقصى يقطتعها اليهود ليحولوها لكنس يهودية لأداء صلواتهم فيها من ناحية أخرى، ويشمل التقسيم المكاني كذلك بسط السيطرة بالقوة على جميع الساحات الخارجية للمسجد الأقصى، أما الأماكن المسقوفة مثل مصلى قبة الصخرة والمصلى المرواني فتكون للمسلمين، ويشمل هذا التقسيم مخططات لبناء الكنيس اليهودي والهيكل، فلم تعد تخفى تلك المطامع، بل بات التصريح بها أمرا عاديا وحقا مشروعا كما يرى الجانب الإسرائيلي، كما قام الإحتلال خلال الفترات السابقة بشق طرق ومسارات خاصة باليهود لتعزيز التقسيم المكاني[1].

تعد إسرائيل الدولة الوحيدة التي قامت على أساس ديني خالص، حيث أنه وبمجرد إعلانها لقانون يهودية الدولة، جعلت منها دولة لليهود وحدهم وفقط، بالرغم من القوميات والديانات المختلفة التي تشكل مكوناتها السكانية، كالعرب، الدروز، الموارنة، الأرمن، الشركس وغيرهم من الأجناس، مما رتب مسح ضمني للذاكرة التاريخية للشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه في فلسطين التاريخية، كما رهن من خلاله حق تقرير المصير لدولة إسرائيل للفلسطينيين وجعله، مقتصرا على الشعب اليهودي وحده، الأمر الذي يجعل من غياب ردود أفعال دولية أو محلية حوله، يفتح أفاقا للإسرائيليين للتطلع بإتجاه أيديولوجية دولة إسرائيل الكبرى، في حين قامت دولة جنوب إفريقيا على أساس جمهوري برلماني بنظام قانوني مستمد؛ من القانون المدني الروماني، الهولندي، القانون العرفي الإنجليزي، والأعراف، وهي تقبل بسلطة وولاية المحكمة الجنائية الدولية، وترفض السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية[2].

لعب الدين دورا وإن كان جزئيا، في التعاون والتفاعل بين السود والبيض في جنوب إفريقيا، وذلك بحكم أن كثيرا من السود كانوا يدينون بنفس ديانة البيض، بل ويشتركون في نفس المذهب، إلا أنه في حالة فلسطين يختلف الأمر كليا، فقد زاد الدين من توسيع الهوة بين المسلمين والمسيحيين من جهة، واليهود من جهة ثانية، حيث كرس الإختلاف الديني هذه الفُرْقَة، وجعلها تبلغ مداها بداية من سنة 1948 بعد إعلانهم لدولتهم، وهو الوضع الذي يجعل من الإتفاق بينهم شبه مستحيل، هذا إن لم يكن مستحيلا خصوصا مع المسلمين.

قامت دولة إسرائيل على أربع خرافات هيمنت على وعي كثير من الأشخاص، كانت أولها هي "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، ليترجم هذا الادعاء بإنكار الهوية الفلسطينية أو الاستحقاق المشروع للأرض التي عاش فيها الشعب الفلسطيني طوال تاريخه المسجل، وكانت الثانية هي أسطورة الديمقراطية الإسرائيلية، وهو ما يترجم ديمقراطيتها العنصرية، بينما الخرافة الثالثة هي أن "الأمن" هو القوة المحركة للسياسة الخارجية الإسرائيلية، الأمر الذي جعلها تمتلك زمام القوة، لتكون رابع أكبر قوة عسكرية في العالم من خلال إمتلاكها لترسانة نووية، تدعي بحيازتها الدفاع عن نفسها، في حين كانت الخرافة الرابعة هي أن

---

[1] شيماء الحديدي، **ماذا تعرف عن التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى الذي تريده إسرائيل؟**، موقع نون بوست، تاريخ: 2015/09/18، زيارة بتاريخ: 2022/01/31، متاح عبر الرابط:
https://www.noonpost.com/content/8285

[2] قراءات إفريقية، **جنوب إفريقيا**، موقع قراءات إفريقية، زيارة بتاريخ: 2022/01/28، متاح عبر الرابط الآتي:
https://www.qiraatafrican.com/country/ZA

الصهيونية تعد المورث الأخلاقي لضحايا الهولوكوست، التي سقط فيها ستة ملايين يهودي ضحية للقتل الجماعي النازي[1].

والغريب في الأمر أنه بالرغم من بطلان الحجج الصهيونية، إلا أنها ظلت تدافع بمثل هذه الحجج في المحافل والهيئات الدولية وحتى المجتمع الدولي، بينما لم يدعِ البيض بمثل هذه الخرافات، وإكتفوا بسن القوانين العنصرية، متحدين بذلك الهيئات القانونية الدولية، ومختلف الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والفصل العنصري.

في الوقت الذي تضع فيه كل دول العالم دساتير، تحدد من خلالها المعالم الكبرى للدولة، نجد إسرائيل كعادتها تشذ عن القاعدة، ولا تضع أي دستور لدولتها، وذلك لأن رجال الدين اليهود يخشون من أن يتضمن هذا الدستور المقترح مادة تسن على المساواة بين الناس دون تمييز على أساس الدين، فهم يعتبرون اليهود فوق الجميع، وقد أعلن الحاخام الأشكنازي "شلومو غورين" أنه ضد تبني قانون مناهض للعنصرية، لأنه يعني إلغاء الحدود الفاصلة بين غير اليهود واليهود[2]، بينما نجد جنوب إفريقيا بالرغم من نظامها العنصري إلا أنها وضعت دستورا للبلاد.

لا خلاف على أن النظام السياسي في جنوب إفريقيا علماني، يقوم على فصل الدين على الدولة، بينما تدّعي إسرائيل بأن النظام السياسي الذي تحكم به البلاد علماني، قائم أيضا على فصل الدين عن الدولة، ولكن واقع الحال يدل على غير ذلك، بدليل ما تحظى به الفتاوى من مكانة قانونية في كل ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية، كما يتم إحباط الكثير من مشاريع القوانين في الكنيست، التي تتناقض بشكل صريح مع تعاليم التوراة، وحتى أن بعض التحالفات الحزبية لتأسيس الحكومة تقضي العمل بموجب فتاوى محددة، كما هو حال الإتفاق الإئتلافي بين حزب الليكود وحركة شاس الذي نص على ضرورة أن تحترم حكومة "بنيامين نتنياهو" الفتوى التي أصدرها زعيم الحركة الروحي "الحاخام عفوديا يوسيف" بشأن ضرورة الإلتزام بشروط التهود التي وضعتها المرجعيات الأرثوذكسية، والقاضية بإعتبار الكثير من المهاجرين الذين هاجروا من روسيا والدول التي كانت تشكل الإتحاد السوفياتي غير يهود، أما فيما يخص الفتاوى المتعلقة بالتسويات السياسية للصراع مع الفلسطينيين والعرب، فإن أغلب الساسة والزعماء الإسرائيليين يتباهون بإستنادهم إلى فتاوي الحاخامات في تحديد مواقفهم الإيديولوجية من هذا الصراع[3].

المطلب الخامس: أوجه الاختلاف القانونية

يتضح جليا تطبيق النظام العنصري في المجال القانوني في كلا الدولتين، من خلال وجود جهازان من القضاء في إسرائيل، هما القضاء العسكري الذي يحكم الفلسطينيين، والقضاء المدني الذي يحاكم بموجبه المستوطنون، وهو بذلك الأمر الذي يخالف جميع الأحكام والتشريعات وحتى الأعراف الدولية، التي تؤكد على تطبيق قانون واحد على جميع رعايا الدولة الواحدة، ليصبح إستثناءً تختص به الأراضي الفلسطينية

---

(1) Ralph Schoenman, **The Hidden History of Zionism**, Chapter 1: (The Four Myth), Seen in: 25/11/2021, Via-Link: **http://www.wbaifree.org/takingaim/hhz/ch01.htm.**

(2) سامي الذيب، **التمييز ضد غير اليهود في إسرائيل: مسيحيين كانوا أم مسلمين**، تر: ماري شهرستان، ط1، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، 2003، ص 18.

(3) صالح النعامي، **على خطى سدوم: إسرائيل بين الدين والعسكرة والفساد**، ط1، دار الكتاب الجامعي، العين (الإمارات العربية المتحدة)، 2011، ص ص 21-22.

دون سواها، بينما يوجد في جنوب إفريقيا جهاز قضائي واحد، ولكنه يطبق على كل مجموعة عرقية؛ الأحكام التي شرعها لها القانون.

في قضية الشعب الفلسطيني كان لصراعه مع الصهاينة أبعاد قانونية، دينية، قومية وحتى تاريخية من قِبَل الجانبين، أما في قضية جنوب إفريقيا، فقد ظل الصراع محصورا في الأبعاد العرقية والإثنية لا غير، ولكن دون خلافات على روايات قانونية أو تاريخية على ملكية الأرض؛ فقد كان كلٌ من السود والبيض - رغم اختلاف ألوانهم- يعرّفون أنفسهم بأنهم إفريقيون جنوبيون وفقط، كما كان أغلبهم ينتمي لنفس الديانة (المسيحية)، وبالمقابل فإن الوضع في فلسطين مختلف تماما؛ فالفلسطينيون والإسرائيليون -رغم تشابه بشرتهم- شعبان مختلفان، من أصول مختلفة، وينتميان لحضارتين متباينتين، لكل منهما دين مختلف، وتطلعات وطموحات مختلفة.

بالرغم من أن هيئة الامم المتحدة ساوت في البداية ولو مؤقتا، بين الأبارتيد والصهيونية بصدور قرار سنة 1975، حيث صار كليهما شكلا من أشكال العنصرية، فالأبارتيد تم تجريمه واعتباره شكلا من أشكال العنصرية بموجب جملة من القرارات أهمها:

❖ القرار رقم: 395 المؤرخ في 2 ديسمبر 1950، الذي أعلنت بموجبه الجمعية العامة أن سياسة" الفصل العنصري" تقوم بالضرورة على عقيدة التمييز العنصري.

❖ القرار رقم: 134 المؤرخ في 1 أفريل 1960، حيث اعتمده مجلس الأمن، في أول إجراء اتخذه في ما يتصل بجنوب أفريقيا، والذي أدان فيه سياسات حكومة جنوب أفريقيا وأعمالها بعد مقتل 69 متظاهر أفريقي سلمي في شاربفيل على أيدي أفراد من قوات الشرطة في 21 مارس، داعيا فيه حكومة جنوب أفريقيا إلى التخلي عن سياستي الفصل والتمييز العنصريين.

❖ القرار رقم: 3068 (د- 28) المؤرخ في 30 نوفمبر 1973، والذي بموجبه أقرت الجمعية العامة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

❖ القرار رقم: 554 المؤرخ في 17 أوت 1984، الذي أعلن فيه مجلس الأمن أن الدستور العنصري الجديد لجنوب أفريقيا لاغ وباطل.

في حين أن الصهيونية هي الأخرى، تم تجريمها واعتبارها شكلا من اشكال العنصرية، وظلت الأمم المتحدة تتبنى النتيجة النهائية للتقرير لأكثر من 15 سنة، عبر قرار جمعيتها العامة رقم: 3379 لسنة 1975، الذي اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال "العنصرية والتمييز العنصري" (ينظر الملحق رقم: 15، ص 388)، وذلك حتى تم إلغاؤه بضغط أميركي وإسرائيلي في ديسمبر 1991، ليتم سحبه وإعدامه نهائيا، كأنه لم يوجد ولم يصدر من الأساس.

وبالرغم من إلغاء القرار رقم: 3379 ، إلا أن المصادر التي إستند عليها لم تُلْغَ، وهي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 1904 (1963) "للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، وقرار الجمعية العامة رقم: 3151 (1973) المتعلق "بإدانة التحالف الآثم بين العنصرية في جنوب أفريقيا والصهيونية"، وإعلان المكسيك (1975) الذي أعلن أن التعاون والسلم الدوليين يتطلبان إزالة عدة أشياء منها الاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصرى، كما صدر في 15 مارس 2017، تقرير اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، ليؤكد مرة أخرى أنه ثَبُتَ على أساس تحقيق علمي

وأدلة لا يتطرق إليها الشك أن دولة الاحتلال الإسرائيلي "مذنبة بجريمة الأبارتايد" كالتي كانت في جنوب أفريقيا.

لما أراد المجتمع الدولي وخصوصا دوله الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الإمريكية، روسيا، بريطانيا وفرنسا، وضع حد لنظام الفصل العنصري بجنوب إفريقيا، لم يكلفهم الأمر سوى عقد إجتماع في 14 ديسمير 1989 واستصدار قرار يحمل رقم: (A/RES/S-16/1)، دعت من خلاله الجمعية العامة إلى إجراء مفاوضات لإنهاء الفصل العنصري وإقامة ديمقراطية غير عنصرية، بعد إقرار "الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي"، والذي إعتمدته بتوافق كل الآراء، وهو الحال الذي يجعلنا لا نشك مطلقا في أنه لو قرر المجتمع الدولي خصوصا دوله الكبرى، إنهاء هذا الإستيطان الصهيوني بفلسطين، أو على الأقل وضع آليات عملية لتأسيس دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، على أساس حل الدولتين.

لم يعترف أبدا السود الأفارقة بنظام الفصل العنصري الذي طبقه البيض في جنوب افريقيا، ومنذ إنشائه سنة 1948 حتى إسقاطه سنة 1994، حيث ظلوا صامدين بالرغم مما عانوه من قمع وقتل وتعذيب، بالإضافة إلى رفضهم لكل البدائل التي اقترحت عليهم، بينما إعترفت منظمة التحرير الفلسطينية، بكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بدولة إسرائيل، ليس هذا فحسب بل إعترفت بوجودها وحقها في العيش بأمن وسلام، وهو التصرف الذي إعتبره كثير من الفلسطينيين والمهتمين بالقضية الفلسطينية بالإنحراف الخطير، ومن النتائج السلبية والمرفوضة لإتفاقيات "أوسلو"، كونها تخلو من أي نص يدل على وجود دولة فلسطينية، حيث أن إعتراف إسرائيل أقر بأن منظمة التحرير الفلسطيتية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين، ولكنها لم تعترف بحقهم في وجود دولة.

بهدف ضمان الحفاظ على إبقاء هيمنتهم على كل مناطق إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، حافظ الصهاينة على هدف الحكومة المعلن، من خلال ما أقره "الكنيست" في 2018، بموجب قانون له مرتبة دستورية، أكّد فيه أن إسرائيل "دولة قومية للشعب اليهودي"، وأعلن أن حق تقرير المصير داخل تلك المنطقة "خاص بالشعب اليهودي"، معتبرا أن "الاستيطان اليهودي" هو قيمة وطنية، من أجل الحفاظ على سيطرة اليهود الإسرائيليين، وهو الفعل الذي لم يقم به البيض في جنوب إفريقيا، حيث أنهم أقروا تواجد السود بالدولة، ولكنهم مارسوا الفصل ضدهم بدون حرمانهم من حق المواطنة.

وفي الحالة الفلسطينية، يذكر "شاهاك" أن القوانين الإسرائيلية تتسم بالتمييز العنصري ضد غير اليهود، في ثلاثة مجالات أساسية: حقوق الإقامة، حق العمل، وحق المساواة أمام القانون. في ظل قوانين كهذه يصبح من المستحيل الحديث عن سلام بين إسرائيل والفلسطينيين الذين يشكلون كتلة تضم 850 ألف مواطن إسرائيلي (يتمتعون بحقوق أدنى)، مقيمين في إسرائيل، ومليوني شخص تحت الإحتلال، وما يقرب من أربعة ملايين لاجئ. وإذا أخذنا في الإعتبار أنه جرى توسيع نطاق القوانين الإسرائيلية، لتشمل القدس الشرقية، ومرتفعات الجولان، ومعظم الضفة الغربية، فإنه مما يبعث على الحيرة عدم وجود أي إشارة سواء في اتفاقي أوسلو أوالقاهرة، أو في الاتفاقات الأردنية- الاسرائيلية، إلى إلغاء هذه القوانين التي تتناقض، في صورة جوهرية، مع إمكان إقامة سلام حقيقي[1].

[1] إدوارد سعيد، المرجع السابق، ص 73.

تماشيا مع القانون الدولي، طوّر الفلسطينيون برنامجهم السياسي، أو ما يُسمى بالشرعية الدولية، وذلك حتى يكون خطابهم السياسي مفهوماً ومقبولاً من قبل المجتمع الدولي؛ فبعد أن كانوا يتبنون خطابا راديكالياً يدعو إلى تصفية إسرائيل، طرحوا برنامج الدولة الديمقراطية الواحدة على كل فلسطين التاريخية التي يتعايش فيها اليهود والعرب في دولة واحدة ديمقراطية، ثم يغيروا نهجهم بتبني خطابا براغماتيا يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967، وهو الحل الذي يُعرف بحل الدولتين، والذي يتبناه الآن المجتمع الدولي ويدعو الطرفين إلى تحقيقه[1]، وفي المقابل كان للمؤتمر الوطني الإفريقي برنامج واحد منذ نشأته، من خلال دعوته لإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية على جميع البلاد، يتعايش فيها البيض والسود والملوّنون جنبا إلى جنب، بحقوق متساوية، تحت مظلّة دولة موحّدة.

إكتفى البيض في جنوب إفريقيا بعد عزل السود في بانتوستانات، بدءا بقانون مناطق المجموعات العرقية رقم: 41 لسنة 1950، ثم قانون الحكم الذاتي للبانتو رقم: 46 لسنة 1959 الذي يهدف لإيجاد "أوطان" مستقلة إسميا للسود، ليساهم بعدهما القانون المتعلق بجنسية أوطان السود لسنة 1970؛ في تغيير حالة السكان السود الذين يعيشون في جنوب أفريقيا بحيث أصبحوا مواطنين لأحد الأقاليم العشرة المتمتعة بالحكم الذاتي، ولم يعودو مواطنين لجنوب أفريقيا، بينما واصل الصهاينة سياسة التقتيل والتنكيل بالفلسطينيين، بعد عزلهم في مساحة ضيقة، لا تتجاوز 23% من أرضهم التاريخية، بقطاع غزة والضفة الغربية وشرق القدس، حيث لم يكتفو بهذا فقط، بل إحتلوا هذه المناطق المحررة، ليبدأوا منذ سنة 1967 ببناء مستوطنات بها، حيث بلغت سنة 2010 أكثر من 144 مستوطنة حول الضفة الغربية والقدس فقط، وكان في محافظة القدس وحدها 22 مستعمرة، بعدما كانت مستعمرة واحدة (01) فقط سنة 1967 بكامل الضفة الغربية[2]، (ينظر الملحق رقم: 16، ص 390)

تعيش إسرائيل حالة من التناقض في القوانين، ففي الوقت الذي صادقت فيه على الإعلان العالمي للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري في العام 1979، وأعلنت انضمامها إليه، كما جاء في ما يُعرف بـِ "وثيقة الاستقلال": "على دولة إسرائيل أن تضمن المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية بشكل تام لكل مواطنيها، دون الالتفات إلى الدين، العرق، الجنس". كما عرّف القانون الإسرائيلي العنصرية بأنها "ملاحقة، إهانة، احتقار، عداء، عنف، التسبب بأضرار تجاه مجموعة سكانية بسبب اللون، أو الانتماء العرقي أو القومي أو الإثني، كما أن المحكمة الإسرائيلية العليا تعتمد في قراراتها المساواة كمبدأ أساسي في الدولة، كما تقرّ بحق التعبير عن الرأي، وبالحق بتكوين أحزاب سياسية، وبحق التظاهر، وتَعتبر أنّ نشر أقوال عنصرية، أو المس بالمشاعر الدينية، أو التمييز في العمل والتعليم، أو منع الانتفاع من المرافق العامة على خلفيات قومية أو عرقية أو دينية تعتبر كلها مخالفة للقانون، وتستوجب العقوبة، إلا أن كل هذه القوانين تبقى مجرد حبر على ورق، حيث ما يقوم به الكنيست من المصادقة على عشرات القوانين التي تضمن الحقوق الجماعية لليهود، والتي تكون عادة على حساب المواطنين العرب، كما تبنّت الحكومة عشرات القرارات، واتخذت مئات الإجراءات التي تنطوي على تفرقة عنصرية واضحة ضد المواطنين العرب، بدءً من رصد موازنات ضئيلة للقرى والمدن العربية، أو عدم اعترافها بعشرات القرى والتجمعات البدوية،

---

[1] عبد الغني سلامة، **أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب افريقيا – دراسة مقارنة**، المرجع السابق.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2011**، أوت 2012، رام الله-فلسطين، ص 19.

وإنتهاء بتنفيذ القانون بشكل عنصري وغير متساوٍ، الأمر الذي يؤكد إثبات عنصرية إسرائيل، ويجعل منها دولة أبارتهايد[1].

إنفرد اليهود في فلسطين بتناقضات صارخة في إستصدار القوانين وتطبيقها، التي بدل أن تستمد شرعيتها من القوانين الدولية، قرارات المحاكم الدولية، الفقه الدولي وغيرها من التشريعات المحلية، الإقليمية والدولية، راحت تستمد أحكامها من فتاوى الحاخامات اليهود، نازعة الشرعية عن أي قانون يتعارض مع التوراة، وهو الحال الذي يتوافق مع تصريح "زلمان ملميد" الحاخام الأكبر لمستوطنة "بيت إيل"، إحدى أكبر المستوطنات في الضفة الغربية، عندما قال: "لا شرعية لأي قانون يتناقض مع تعاليم التوراة، وضمن ذلك القوانين التي تتيح إصدار الأوامر لإخلاء المستوطنين عن الأرض التي يسيطرون عليها"[2]، في حين لم نلحظ هذا الإجراء السلبي عند البيض في جنوب إفريقيا، الذين من رغم عنصرية القوانين التي إستصدروها، إلا أنها لم تكن تستند إلى أي فتاوى أو تعاليم دينية.

[1] عبد الغني سلامة، **أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب افريقيا – دراسة مقارنة**، المرجع السابق.
[2] صالح النعامي، المرجع السابق، ص 33.

المبحث الثالث: العلاقة والدعم المتبادل بين النظامين العنصريين

المطلب الأول: العلاقة والدعم المتبادل سياسيا وعسكريا

من خلال الوقائع والممارسات العنصرية لنظامي الأبارتيد والصهيونية، يتضح جليا أن فكر وعقيدة الفصل العنصري، تتماثل وتتكرر في الحالتين، من خلال تأثر كل نظام بالآخر، بل وحتى سعي كل منهما لإستنساخ صورة النظام الآخر، وما نشوء علاقات متطورة ومتميزة بين البلدين إلا دليل على ذلك، خصوصا إذا علمنا أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم، التي إعترفت بنظام البانتوستانات في جنوب إفريقيا، ولم تكتفِ بهذا فقط، بل تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع البانتوستان المسمى حينها "بوفوتانسوانا"، وافتتحت له سفارة في تل أبيب[1].

الحقيقة أن المساعي الدولية لإقتراح وطن قومي لليهود، لا تعود لفترة حديثة، بل تعود إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر بإقتراح جنوب إفريقيا وطنا لليهود، والغريب في الأمر أنه تزامن مع تاريخ أول إستيطان لجنوب إفريقيا الذي كان تحديدا سنة 1652، وهو ما ذكره الأستاذ سليمان ناجي بالقول: "عندما إستتب الأمر في بريطانيا لربيب اليهودية (أوليفر كرومل)[2]، راودته نفسه أن يجزي أربابه اليهود بصنيع يذكرونه له مدى الأيام، فما كان منه إلا أن إستنبط لهم فكرة إقامة وطن قومي في إفريقيا الجنوبية، ومن ثم أطلق عليها إسم المسألة اليهودية، وهكذا سمع العالم لأول مرة بهذه البدعة المستحدثة سنة 1652"، ليوضح بأن أسباب فشل هذه الفكرة، -التي بالرغم من بقائها مدة من الزمن على مسرح الأحداث-، هو تزمت دعاتها، وضيق أفقهم، وضعف حجتهم، الأمر الذي جعل المحافل السياسية الدولية المتعاقبة، تتفادى دراستها، بعدم إعارتها أي إهتمام لها أو لمن إقترحوها[3].

كانت العلاقات التي قامت بين الشخصيات العليا في الدولتين المحتلتين، جد متطورة وتتميز بالإعتراف المتبادل، وهو الأمر الذي تجسد في شخصية كل من الجنرال "جان كريستيان سمطس" رئيس وزراء جنوب إفريقيا الأسبق، و"حاييم وايزمان" أول رئيس لدولة إسرائيل، حيث إستمرت علاقتهما لقرابة ثلاثة وثلاثين عاما، إعترف خلالها كلا الرجلين بشرعية وصحة موقف الآخر، حيث لم يُصْدِرَ أي تصريح، كما لم يسجل لهما أي موقف يدينا من خلاله النظامين العنصرين للبلدين، طوال الفترة الممتدة من سنة 1917 حتى وفاة سمطس سنة 1950[4].

كما يسجل التاريخ للرجلين خدمتهما لبلديهما، إذ لولا سمطس لأنهار الإتحاد الذي قام في جنوب إفريقيا سنة 1910، ولولا وايزمان لما صدر تصريح بلفور سنة 1917[5]، والحقيقة أن أول لقاء بين الرجلين لم يكن وليد الصدفة، بل كان مخططا له من قبل وايزمان، الذي نصحه به أحد أصدقائه بقوله: "ينبغي علينا أن نحاول إستمالة سمطس لتأييد قضيتنا، نظرا لأنه سيصبح عضوا في وزارة الحرب، مفضلا ذلك على قبول

---

(1) عبد الغني سلامة، **أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب افريقيا – دراسة مقارنة**، المرجع السابق.

(2) هو أوليفر روبرت كرومل Oliver Robert Cromwell (1599-1658)، ولد في مدينة هانتينغدون شرق انكلترا، جنرال عسكري وبرلماني انجليزي عارض سلطة الملك، وحل البرلمان ثم قاد الحكم بنفسه، توفي في لندن. ينظر (نضير الخزرجي، **التعددية والحرية في المنظور الاسلامي: دراسة مقارنة**، ط1، بيت العلم للنابهين، بيروت، 2011، ص (ها) 317.

(3) سليمان ناجي، **اليهود عبر التاريخ**، ط1، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2007، ص 9.

(4) رتشارد ب.ستيفر وعبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص 31.

(5) المرجع نفسه، ص 31.

عرض بقيادة القوات البريطانية في فلسطين"، وبالفعل تم هذا اللقاء في جوان 1917[1]، وقد أتت هذه العلاقة أُكلها، من خلال الموقف الذي عبر عنه سمطس، بعد إصدار حكومة ماكدونالد كتاب "باسفيلد الأبيض" في 1930/10/31 –الذي سحب فيما بعد-، والذي نص على ضرورة وقف الهجرة اليهودية وشراء الأراضي الزراعية، حيث بعث برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني كان نصها كالآتي: "بوصفي أحد المسؤولين عن تصريح وعد بلفور، أشعر بقلق بسبب الموقف السياسي الراهن في فلسطين الذي تعتبر نكوصا عن ذلك التصريح. لقد كان التصريح وعدا قاطعا للعالم اليهودي بأن سياسة إقامة وطن قومي سوف تنتهج على نحو فعال، وكان الغرض منه كسب نفوذ اليهود القوي لتأييد قضية الحلفاء في أحلك ساعات الحرب. كما وافقت عليه الولايات المتحدة والحلفاء الآخرون وأيده اليهود تأييدا مخلصا. فلا يمكن للبريطانيين تغييره من جانب واحد لأنه يمثل الآن تعهدا يجب الوفاء به. وكانت المراسم التي اقترنت بذلك التصريح من الذيوع والشهرة بحيث يمكن أن يكون هناك عدول عن تأييده. وأود أن ألح بإصرار على أن تصدر الحكومة تصريحا بأنها ستنفذ بالكامل تصريح بلفور على نحو يتسم بالإخلاص وأن سياسة الحكومة فيما يتعلق بفلسطين سوف تتغير تبعا لذلك"[2].

حتى أن مذبحة شاربفيل، حظيت بإدانة واسعة من معظم حكومات العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ما عدا إسرائيل، التي أكد "تشارلز هوبنشتاين" عضو هيئة النواب اليهود، من خلال تصريح له في لندن بعد أشهر قليلة من وقوع المذبحة قال فيه: "إن غالبيتنا يؤيد سياسة حكومة الإتحاد فيما يتعلق بالتفرقة العنصرية"[3].

المطلب الثاني: العلاقة والدعم المتبادل اقتصاديا

تجسدت العلاقات الإقتصادية بين البلدين، من خلال سلسلة الإجراءات التي إتخذها وزير المالية الإسرائيلي، والتي عبر عنها في قوله: "إن إسرائيل ستقوم كمحطة مناسبة لمنتجات جنوب إفريقيا تستوردها ثم تعيد تصديرها لأمريكا والسوق الأوروبية متجنبة الضرائب والمقاطعة السياسية للبلدين"، وهو ما دعا أحد الأكاديميين الإسرائيليين إلى القول بأن البلدين سيقومان بدور الحصن للعالم الحر خارج مناطقها المباشرة ومناطق إهتماماتها الإستراتيجية (الشرق الأوسط والجنوب الإفريقي) ليصبحا جزءا من شبكة عالمية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية[4].

ساهمت إسرائيل في دعمها لجنوب إفريقيا بتقلدها لدور الوسيط خلال فترة المقاطعة التي فرضت عليها، حيث تكفلت بإستيراد وتصدير السلع لها من أجل ضمان تدفق الحركة التجارية، كما إهتمت بتوسيع نطاق تجارة المعادن، والأحجار الكريمة، لا سيما منها الذهب والماس، وحرصا منها على كسر المقاطعة تجاهها، ظلت المستورد الأول للماس، كما بقيت تقدم لها السلاح ومختلف الموارد، حتى تتخطى الحظر المفروض على الأسلحة وقِطَع الغيار نحوها من جانب كل من بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة وغيرها من الدول[5].

---

[1] رتشارد ب.ستيفر وعبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص 36.
[2] المرجع نفسه، ص ص 37-38.
[3] المرجع نفسه، ص 71.
[4] عواطف عبد الرحمان وحلمي الشعراوي، **إسرائيل وافريقيا 1948-1985**، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، [د.ت]، ص ص 196-197.
[5] سعيد فاضل، "إسرائيل تتلمس خطاها نحو القارة الإفريقية من جديد"، مجلة الباحث العربي، عدد 10، مركز الدراسات العربية، لندن، 1987/01/10، ص 77.

عَبَّر وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي من أن التجارة بين البلدين، عرفت زيادة مضطردة، حيث بلغت الصادرات من إسرائيل لجنوب إفريقيا 808 مليون دولار سنة 1973، لتبلغ سنة 1980 ما قيمته 7903 مليون دولار، بالغة مداها سنة 1988 بقيمة إجمالية تقدر بـ: 10606 مليون دولار، وتتمثل وارداتها من جنوب إفريقيا في المنتوجات الزراعية، الأخشاب، الكاكاو والقطن، بينما تستورد ما نسبته 40 % من إستهلاكها من الفحم، بالإضافة إلى الحديد والصلب، والماس الذي تعتبر إسرائيل أحد أهم مراكز صقله في العالم[1].

في مجال الإستثمارات، أسهمت العديد من الشركات الجنوب إفريقية في دفع عجلة الإستثمار بإسرائيل مثل مؤسسة "صناعة أنابيب الصلب" التابعة لشركة "أفريكان جيت هولدنجر" و "مجموعة ديزيريه" للملابس و"مؤسسة الحديد والصلب"، و"شركة دوربيل"، والتي هي واحدة من أكبر شركات جنوب إفريقية للصناعات الثقيلة، حيث أنشأت فروعا لها بإسرائيل، كما دخلت في تحالف وتكامل مع نظيرتها من الشركات الإسرائيلية، من جهتها فقد كانت الإستثمارات بجنوب إفريقيا، في منحى تصاعدي وخاصة بعد حرب أكتوبر 1973، وأول مؤسسة إسرائيلية دخلت جنوب إفريقيا، كانت مؤسسة "كور" بهدف تشجيع الإستثمار المشترك، حيث دخلت في شراكة مع مجموعة "ساوت أفريكان أوكوده إنجرام" لإنشاء مصنع كيماويات زراعية، كما تم تأسيس شركة مشتركة "أجبور" لتأسيس وإدارة المصنع، وأنشات "معامل آسيا الكيماوية" من أجل تصنيع الأغذية الكاملة العناصر، كما قامت شركة "تاديران" وهي أكبر الشركات الإسرائيلية لصناعة الأجهزة الإلكترونية؛ ببناء مصنع ينتج البطاريات ومنتجات النيكل ومعدات الإضاءة للطوارئ، بالشراكة مع شركة "كونلايت سانت أفريكا"، كما أقامَتَا علاقات وثيقة تزداد بإنتظام في مجال التعاون العلمي والفني، يمتد إلى مجالات كثيرة مثل تنظيم إستغلال موارد المياه، الزراعة، البناء والتشييد، الأبحاث الخاصة بالمحيطات والإنتاج الصناعي، بما في ذلك صناعة المواد الكيماوية، الأسمدة، الإلكترونيات، هندسة الطيران وغيرها[2].

خلال مؤتمر أصحاب الملايين ذكر "بنيامين وبنستاين" رئيس وفد جنوب إفريقيا، أن الشركات جنوب الإفريقية تستخدم إسرائيل "كقاعدة مفيدة للغاية" من أجل تفادي العقوبات المفروضة عليها من قبل الدول الإفريقية، وأنها تتطلع من خلال ذلك، إلى أن يستثمر رجال الأعمال في جنوب إفريقيا أموالهم في إسرائيل "حتى أقصى حد تفرضه حكوماتهم"، وقد أوضحت صحيفة "راند ديلي ميل" في عددها الصادر بتاريخ 1976/04/14، أن الهدف من إقامة صناعات كاملة الصنع، ليست وسيلة لتفادي الحظر فقط، وإنما أيضا هي وسيلة "للإستفادة من إتفاقيات حرية التجارة المعقودة بين إسرائيل وكل من المجموعة الإقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة[3].

المطلب الثالث: العلاقة والدعم المتبادل عسكريا

شهدت العلاقات العسكرية والدعم المتبادل بين النظامين العنصريين، درجات متطورة جدا من التنسيق، كما قرر الحلف الأطلسي أن يتخذ من الدولتين العنصريتين جنوب إفريقيا وفلسطين، قاعدتين

---

[1] مصطفى محمد الحسيني، "علاقات إسرائيل وجنوب إفريقيا"، مجلة الملف، قبرص، جويلية 1987، ص ص 215-216.

[2] جمال مظلوم، "إسرائيل والسعي إلى الإرتباط بالتكتلات الإقتصادية العالمية"، مجلة دراسات، عدد 97، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، سبتمبر 1995، ص ص 87-90.

[3] ريتشارد ب.ستيفنز وعبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص 92.

خلفيتين لعملياته العسكرية، وقد أكد هذا المسعى "عبدول س.مانتي" سكرتير شرف الحركة البريطانية ضد النظام العنصري الإستيطاني في أحد أبحاثه المنشورة بـ "لوموند دبلوماتيك" لسنة 1976 حين قال: "قررت قيادة الحلف الأطلسي توسيع حدود نشاطها جنوبا وشرقا أي في جنوب الأطلسي وفي المحيط الهندي، بحيث يتم تطويق ومحاصرة القارة الإفريقية، ويتم كذلك استعمال جنوب افريقيا كقاعدة للعمليات وتأتي بعدها عدة بلدان في مقدمتها: إسرائيل..."[1].

تحدث سمطس خلال حفل استقبال أقيم في جوهانسبرج في 1919/11/03، تحت حماية الإتحاد الصهيوني لجنوب إفريقيا وهيئة النواب اليهود في جنوب إفريقيا، عن اليهود " كشعب له رسالة حضارية" في العالم، منوها بلغة العهد القديم، باعتبارها أساسا "لثقافتنا البيضاء" و"ثقافتكم اليهودية" على حد تعبيره[2].

ساهم صعود حركة كتلة الإيمان (غوش إيمونيم)، لا سيما بعد حرب الأيام الستة، إلى عزمها إستعمار الأراضي التي إحتلتها إسرائيل للتو، أولا وقبل كل شيء؛ الضفة الغربية، والتي عمدت إلى تغيير إسمها ليهودا والسامرة، وضم القدس الشرقية، بما في ذلك ساحة المسجد باسم أيديولوجية لخصها مؤسس المدرسة الدينية الحاخام "يهودا هكوهين كوك" بالقول: "يجب أن نُذَكِّر حكومة وشعب إسرائيل أنه لا يوجد تنازل على أرضنا"[3].

كانت العلاقة العسكرية بين البلدين جد متميزة، حيث قدّمت إسرائيل إلى حكومة جنوب إفريقيا الأسلحة المتطورة من طائرات من نوع (كفير) وصواريخ بحر- بحر من نوع (غبريائيل)، ودبابات، وغيرها من أجل استخدامها في العدوان على الدول الافريقية كناميبيا، الموزمبيق، أنغولا وغيرها، كما شمل التعاون مجال تطوير الأسلحة النووية والكيماوية وحتى الجرثومية، وهو الأمر الذي جعل من معظم دول القارة تحت تهديد مباشر، من حيث أمنها وسلامة شعوبها[4]، كما شهدت العلاقات أيضا تنسيق عسكري في المجال البحري، تمثل في بناء سفن من طراز "ريشيف" التي سميت في جنوب أفريقيا "مينيستر"، وكانت مزودة بمنظومة صواريخ بحر- بحر من طراز "جبريئيل" والتي سميت في جنوب أفريقيا "سكوربيون"، لتواصل إسرائيل أعمالها لصالح جنوب إفريقيا من خلال:

- استبدال مدفعية جيش جنوب أفريقيا بمدفعية أكبر من قياس 105 ميليمتر، ما حول سلاح الدبابات إلى سلاح القتال الرئيسي مع الجبهة مع أنغولا الشيوعية.
- تزويد جنوب أفريقيا بالقوة المعرفية الخاصة بمنظومة الرؤية وإطلاق النار الليلية، وكانت قاعدة تطوير منظومة "تايجر"، وهي منظومة رقابة الأسلحة النارية الجنوب أفريقية.
- عقد اتفاقيات وصفقات تزويد ذخيرة القذائف لمدفعية الطيران وقذائف الطائرات إضافة إلى تقديم الاستشارة للكليات القتالية في جنوب أفريقيا.

---

(1) ABDUL S. MINTY, Op.Cit, p.p 16-17.

(2) رتشارد ب.ستيفر وعبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص ص 15-16.

(3) DOMINIQUE VIDAL, "Israël, apartheid et messianisme", Le Monde diplomatique, N^0 712, 60ème Année, Paris, Juillet 2013, p.25.

(4) نظيرة محمود خطاب، "إسرائيل تدق أبواب إفريقيا من جديد"، مجلة شؤون عربية، عدد 47، جامعة الدول العربية (الأمانة العامة)، القاهرة، سبتمبر 1986، ص ص 174-188.

تمت إقامة مطارات وتحسين أسراب الطائرات العسكرية بما فيها طائرات 50 طائرة من طراز "ميراج" وبيع طائرات بدون طيار وتراخيص لإنتاجها وبيع طائرات إنذار من طراز 707 التي رَكَّبت بوينج عليها منظومة "فالكون" من إنتاج إسرائيل، كما أذاعت محطة تلفزيون "N.B.C" الإمريكية في أواخر شهر أكتوبر 1989 خبرا مفاده أن إسرائيل ساعدت جنوب إفريقيا في بناء صاروخ يحمل رؤوسا نووية أجريت تجارب إطلاقه في جويلية، مقابل حصول إسرائيل على اليورانيوم من جنوب إفريقيا، لكي تستخدمه إسرائيل في مجال برنامج أسلحتها النووية[1].

الواقع أن هذا التحالف العسكري المفضوح بين الدولتين، جعل لجنة معاداة التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة ومنظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا ومجلس السلم العالمي، ومنظمة الوحدة الإفريقية، تعقد إجتماعا حول التحالف بين نظام جنوب إفريقيا العنصري والكيان الصهيوني، وبنهاية اللجنة لأشغالها في 1983/07/14، أدانت بشدة في بيانها الختامي الطابع العدواني للتحالف بين الكيانين، مؤكدة على أن التعاون بينهما موجه أساسا ضد شعوب ناميبيا وجنوب إفريقيا وفلسطين وتهديد الدول العربية والإفريقية المستقلة[2].

[1] محمود عباس (أبو مازن)، **إسرائيل وجنوب إفريقيا: لقاء العنصريين**، المرجع السابق، ص 03.
[2] المرجع نفسه، ص 33.

خاتمة

من خلال ما تقدم عرضه يمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج أهمها:

- ❖ إن الفصل العنصري سواءً كان في جنوب إفريقيا أو فلسطين، ليس طبيعة إلهية، بل هو طبيعة بشرية خالصة، حيث طبقه البشر على جماعات مستضعفة، بل ظهر حتى قبل الخليقة بين آدم وإبليس، وأن إدعاء اليهود أو البيض؛ على أن الكتاب المقدس نص على تفضيل بشر على بشر، دليل آخر على تحريف آيات كثيرة من هذا الكتاب المقدس.

- ❖ لعبت الصدفة دورا في إستيطان البيض لجنوب إفريقيا، حيث أن إكتشاف أوائل البيض من الهولنديين للمنطقة لم يكن مخططا له إطلاقا، إذ حتم العطب الذي حدث لأحد سفن شركة الهند الشرقية الهولندية على رسوها ونزول طاقمها إلى البَرّ، حيث ساهم طول مدة قيامهم بالمنطقة إلى إستكشافها، الأمر الذي دعاهم إلى إقناع إدارة شركتهم بالاستيلاء على خليج تيبل (كيب تاون حاليا)، والتي بدورها لم تتأخر في إرسال حملة بقيادة "جان فان ريبيك" في سنة 1652م، ليبدأ بذلك عهد الإستيطان الأبيض بجنوب إفريقيا.

- ❖ تجسد أول ظهور للفصل العنصري بجنوب إفريقيا، من خلال طريقة تسيير "جان فان ريبيك" أول قائد لمستعمرة رأس الرجاء الصالح، التي خلقت شرخا كبيرا بين السكان الأصليين والبوير، حيث كان يحتقر قبيلة "خوي خوي" ويسيء الظن بأفرادها، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقة بين الجانبين وولّد صدامات إنتهت بإشتعال أول حرب بين الهولنديين والسكان الأصليين.

- ❖ تشابهت المخططات الهولندية والصهيونية في البداية، حيث لم تتعد عند الهولنديين إنشاء مركز تجاري، في حين لم تتعد عند الصهاينة إنشاء مستوطنات زراعية، وهي الإستراتيجية التي مهدت للإستيطان الفعلي للبلدين، من خلال أهدافهما المحددة والمرسومة بدقة؛ بإعتبارهما القاعدتين الأوروبيتين الخلفيتين للتوسع والسيطرة على البلدين.

- ❖ ساهم الدعم الخارجي، الذي حظي به كل من البيض في جنوب إفريقيا والصهاينة في فلسطين بتغليب كفتيهما ضد السكان الأصليين للبلاد، حيث تلقوا مساعدات عسكرية مباشرة من البريطانيين بالخصوص، إذ لولا هذا الدعم لعرفت مجريات الأحداث وقائع أخرى بطرد هؤلاء المستوطنين، أو على الأقل إرهاقهم وإطالة عمر الصراع معهم.

- ❖ إن ما أُلْحِق بالسود أو الفلسطينيين، من تهم تتعلق بالعنف والإرهاب، لم يكن ليحصل لولا أن الجنسين الأبيض بجنوب إفريقيا واليهود بفلسطين، بادروا بالعنف من خلال إغتصابهم لأرض هؤلاء السكان المسالمين، الذين كان رد فعلهم طبيعيا، وهو الواقع الذي يشهد عليه التاريخ، إذ لولا أن العنف لا يولد إلا عنفا مضادا، ما كان لهذين الشعبين المستضعفين أن يثورا في وجه من إغتصب وطنهم، حتى ولو كلف هذا إبادتهم.

- ❖ ترى الأوساط الدينية في إسرائيل، أن التنازلات المفرطة التي قدمتها السلطة الفلسطينية خلال إتفاقيات أوسلو، ما هي إلا تأكيد على ضعف الجانب الفلسطيني، الأمر الذي يجعل منها مقدمة للتنازل عن الضفة الغربية، التي تُعد عند اليهود بمثابة قلب "أرض إسرائيل"، المحظور على أي حكومة إسرائيلية التنازل عنها والإنسحاب منها.

- صحيح أن اليهود يشكلون لوبيات صهيونية قوية في كبرى الدول، لاسيما منها بعض دول أعضاء مجلس الأمن، مما يجعلهم يستعملون "الفيتو" في نقض القوانين التي تدين الصهاينة، إلا أن هذا لا يمنع أن تأييدهم لإسرائيل ينبع من عقيدة راسخة لدى العالم الغربي، تؤيد اليهود بحكم أنهم يتوافقون معهم في التوراة (العهد القديم) لا سيما منهم البروتستانت، ومعارضتهم للمسلمين، كونه فلسفة وعقيدة غربية، بدليل ما صرح به "يوجين روستو" مستشار الرئيس الإمريكي الأسبق جونسون بالقول: "إن الشواهد التاريخية، تؤكد أن أمريكا جزء مكمل للعالم الغربي، وذلك يجعلها تقف معادية للعالم الشرقي الإسلامي، بفلسفته وعقيدته، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف، في الصف المعادي للإسلام، وإلى جانب العالم الغربي، والدولة الصهيونية، لأنها إن فعلت غير هذا، فإنها تتنكر للغتها وفلسفتها وثقافتها ومؤسساتها".

- إن عدالة القضية الفلسطينية لا تقل عن أهمية عدالة قضية جنوب إفريقيا؛ فالاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية والعنصرية، لا تختلف كثيرا عن ممارسات نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا، ومطالِب الفلسطينيين بالحرية والاستقلال وإنهاء الاحتلال لا تقل وجاهة عن مطالب السود في جنوب إفريقيا، بإنهائه وإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية، فكلاهما يطالب بالعدالة والمساواة وإنهاء الظلم بكافة أشكاله، ولكن الموقف الدولي كال بمكيالين تجاه القضيتين، حيث وقف وقفة واحدة بجانب السود في جنوب إفريقيا، في حين تباينت مواقفه حول القضية الفلسطينية بين التأييد والرفض والصمت.

- سقط نظام الفصل العنصري بجنوب إفريقيا سنة 1994، وبسقوطه تحررت البلاد، لتسقط هذه المرة في فصل إقتصادي أشد قسوة من الأول، إذ بعد مرور قرابة العقدين، منذ نهاية هذا النظام الذي لم يشهد له العالم مثيلا إلا في فلسطين، لا زال البيض يسيطرون على قرابة 80% من سوق الأوراق المالية بجوهانسبورغ مقابل 4 % فقط للسود، و 16 % الباقية للأجانب من جنسيات مختلفة، كما ظلت 70% من الأراضي الزراعية تحت سيطرة الأقلية البيضاء أيضا، بالإضافة لسيطرة أربع تكتلات أجنبية على قطاع البنوك والمناجم والمصانع.

- إن إنهيار نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا، وسقوطه لم يبطل القوانين التي جرمته، ليبقى بذلك فعلا محرما دوليا ويعاقب عليه القانون، وعليه فإنه لا إستثناء في حظر الأبارتيد.

- إن قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين، يؤكد بما لا يدعو أي مجال للشك، بإستحالة إندماج اليهود مع غيرهم من الشعوب، لكونهم قد إستنفذوا كل المحاولات التي أتيحت لهم؛ لفعل ذلك على مدى كل هذه العصور، وحتى لا يحرجوا أمام العالم من عدم صحة هذه الفرضية التي باتت حقيقة مسلمة، لذا سارعوا إلى إصدار قانون يهودية الدولة. هذا لو إستمر لها القيام لمدة أطول من التي عرفتها، على الأقل على هذا النهج العنصري.

- يسيطر الدين على السياسة في إسرائيل، ويعد المرجعية الأساسية لأي قرار سياسي أو حكومي، وحتى القوانين التي يصدرها الكنيست، لذلك يمكن للحاخامات من خلال فتاويهم أن يهدفوا بشكل أساسي إلى نزع الشرعية عن أي قيادة إسرائيلية، تفكر جديا في التوصل لتسوية سياسية للصراع مع الفلسطينيين تسفر عن إنسحاب إسرائيل، ولو من أجزاء بسيطة من الضفة الغربية.

- إن المخطط القانوني للفصل العنصري الإسرائيلي، وضع مباشرة بعد قيام دولة إسرائيل في سنة 1948، وهو لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا، الأمر الذي جعل بعض الهيئات القانونية على غرار لجنة القانون الدولي تؤكد أن الفصل العنصري الإسرائيلي جريمة متراكمة، يمتد خرقها "طوال الفترة التي تبدأ بأول عمل من أعمال الانتهاك أو منع الحقوق ويستمر ما دامت هذه الأعمال والانتهاكات تتكرر بحيث تظل غير متوافقة مع الإلتزام الدولي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري".

- فشلت "إسرائيل" خلال السبعة عقود الماضية من أن تصبح دولة طبيعية في المنطقة، ورغم كل المحاولات الرامية لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية، وتوقيع معاهدات "سلام" مع عدد منها، إلا أن الرفض الشعبي لوجودها، باعتبارها دولة إحتلال تمارس الأبارتيد والتطهير العرقي على الشعب الفلسطيني، لا زالت هي الصورة السائدة على الرغم من هرولة الأنظمة العربية نحو التطبيع الهادف إلى تثبيت الواقع الإحتلالي.

- من غير المقبول أن تنطلي على المجتمع الدولي، المغالطة التاريخية التي يُروج لها الصهاينة، والقائلة بوجود أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض، حيث ظل اليهود طيلة فترة شتاتهم وتشردهم، يذكرون أرض فلسطين كحلم سياسي لإغتصابها، إلا أن كل الشواهد والبراهين، تفند مثل هذه الإدعاءات والمزاعم المغلوطة، وتأكيدا لرفض هذا الطرح يقول "موشي منوهين" في كتابه "إنحطاط الصهيونية في أيامنا": "عجبا لهذا العالم الذي يريد إنشاء دولة لشعب مر بفلسطين أو طغى عليها فترة من الزمن- ثم انتهى وجوده منها، واقتلعت جذوره من أرضها، إذا كانت هناك عدالة، فالأجدر أن تعطى للشعب الكنعاني الإيدومي الأولوية في إقامة دولة جديدة في فلسطين الذي استمر وجوده فيها خمسة آلاف عام".

- لم يكن هدف الصهيونية مجرد إستعمار فلسطين، كما هدفت الحركات الاستعمارية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، والذي كان إستغلال الشعوب الأصلية، كعمالة رخيصة أثناء إستخراج الموارد الطبيعية لتحقيق ربح باهظ، بل شذت عن هذه القاعدة، حيث لم يكن الهدف المعلن للحركة الصهيونية إستغلال الشعب الفلسطيني فحسب، بل أيضا تفريقه وسلب ممتلكاته، ليكون بذلك هدفها الأساسي هو إستبدال السكان الأصليين بمجتمع مستوطنين جديد، للقضاء على المزارعين والحرفيين وسكان فلسطين واستبدالهم بقوة عاملة جديدة تمامًا تتكون من السكان المستوطنين.

- في الوقت الذي فشل فيه مشروع البيض في جنوب إفريقيا؛ بعجزهم في تكوين دولة تقوم على أساس عنصري، من خلال تأبيد مشروعهم القاضي تكريس نظام الفصل العنصري، بالسيطرة على الحكومة، وإقصاء غير البيض من الحكم، مع جعلهم مواطنين ذوو درجات دنيا داخل بلادهم الأصلية، نجح المشروع الصهيوني على الأقل، لحد الآن في تحقيق أسمى هدف له، والمتمثل في تكوين وطن قومي لليهود بفلسطين، قائم على أساس ديني وقومي، مقصيا بذلك باقي القوميات لا سيما منها الأغلبية العربية من الفلسطينيين السكان الأصليين للبلاد.

- نفى الصهاينة نفيا مطلقا وكاملا لتاريخ الشعب الفلسطيني، الذي لا يستطيع أن ينكره أحد، ويرفضون حتى ملكيته للأرض، محاولين بذلك إحداث قطيعة للمكان مع ماضيه وحاضره، من خلال رسم صورة إبتدعوها عن ماضٍ يخدم التصور الجديد للدولة الصهيونية المحدثة، ولتنفيذ هذا التخيل مارسوا التطهير العرقي الدائم والمتواصل، الأمر الذي يجعل الفلسطينيين أمام كيان غير طبيعي،

بل هو مجرد كيان إقصائي يتوسم ديمومة الوضع الذي يسعى إليه، بإستعماله لكل الوسائل الممكنة وغير الممكنة لتكريس فكرة محو الوجود الفلسطيني البشري والجغرافي، وإستبداله بدولة يهودية لليهود وحدهم، من خلال تقديمه نظاما إستيطانيا إقصائيا يمارس فصلا عنصريا وتطهيرا عرقيا ومكانيا بحق كل ما هو فلسطيني.

- ❖ رهن إتفاق أوسلو القضية الوطنية الفلسطينية، في إطار سلطة الحكم الذاتي في الضفة وغزة بدلا من دولة الضفة وغزة، ومع وصول التسوية إلى طريق مسدود، عاد الحديث عند البعض عن الدولة الواحدة ثنائية القومية، إضافة إلى التخوفات من أن تكون الدولة القادمة دولة أو إمارة غزة فقط.

- ❖ في ظل الوضع المأسوي الذي يعيشه الفلسطينيون المشتتون في جميع أرجاء العالم، لا يسعنا أمام هذا الأمر الرهيب، إلا أن نقف إكبارا وإجلالا لموقف الصمود والبطولة والتحدي، الذي يقفونه آملين في رجوعهم إلى وطنهم مكللين بالنصر، لتبقى إرادة البقاء لديهم أقوى من العقبات الموضوعة أمامهم، وقوة وثبات المقاومة تزيد من تماسكهم، بالرغم من سياسة الإبادة الجماعية المعلنة من قبل الصهاينة المحتلين، رافضين بذلك أن يصبحوا مثالاً حديثاً للهنود الحمر في أمريكا، والذين شتتتهم الإمبريالية ومن بقي حيٌ منهم أجبر على العيش في "معازل" يهان فيها يوميا.

- ❖ أغلب القرارات الدولية التي تم إتخاذها؛ حول نظام الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، لم يكن سوى جملة من قرارات الشجب والتنديد، وتعابير واسعة عن الإدانة والاستنكار، وقرارات غير ملزمة، في حين مورس ضغط رهيب على حكومة الأبارتيد، شمل رفض واسع لنظامها العنصري، متبوع بقرارات ملزمة، مما أجبرها على أن تقوم بتفكيك نظامها العنصري من تلقاء نفسها.

- ❖ يعتبر نظام الأبارتيد الصهيوني المُطبق على الشعب الفلسطيني، أكثر بشاعة وفضاعة من أي نظام عنصري عرفته البشرية، حيث فاق نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا عنفا، بل فاق حتى النظام العنصري في ألمانيا النازية، مستمرا في تطبيق سياسته العنصرية، من خلال تحديه لكل المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية، وبالرغم كذلك من التجريم الدولي الذي طاله، وذلك حتى بشهادة وزير العدل الإسرائيلي "ي.شابيرو"، الذي قال في أحد تصريحاته: "إن النظام الذي أقيم في فلسطين منذ صدور قوانين الدفاع لا مثيل له في أي بلد متحضر، لم يكن مثل هذه القوانين موجودا حتى في ألمانيا النازية.

- ❖ الواقع بأنه إذا سلمنا بضرورة عيش اليهود في أرض فلسطين، وقبلنا بأن هناك إلتزامًا بالعيش فيها، فهل هذا يعني أنه يجب أن تكون هناك دولة يهودية؟ فظاهريًا، لا يوجد سبب يمنع اليهود من الشعور بأنهم ملزمون بالعيش في الأرض، ولكن ليس كحكام عليها، فسابقا عاش اليهود في فلسطين لسنوات عديدة كأقلية، أو حتى كأغلبية مضطهدة، وعليه يمكن استخدام هذا كأساس للحجة القائلة بأن على اليهود السيطرة على الأرض، وإلا فلن يتمكنوا من ممارسة دينهم أو العيش بحرية بالفعل.

- ❖ لا يمكن أن نُسلم بأن هدف إسرائيل من التطبيع مع العرب هو أن تتساوى معهم، ولكن الحقيقة هي أن نكون دولا مخترقة أمنيا وتابعة إقتصاديا ومنحلة أخلاقيا وفاشلة علميا.

- ❖ الواقع أنه بإزياد عدد الدول العربية والإسلامية لحظيرة التطبيع، سيؤدي حتما إلى تأثر المقاومة الفلسطينية من الدعم المالي واللوجستي، كما ستزداد الهوة إتساعا بين الدول العربية والإسلامية فيما بينها، مع عدم نسيان أن التطبيع ما هو إلا إقرار صريح وإعتراف رسمي بسيادة إسرائيل على أرض فلسطين العربية ودفن للقضية الفلسطينية، والحقيقة أن السعي لإقامة علاقات مع اليهود أعداء الأمة والدين لا ينطبق عليه إلا قول أبو الوفا بن عقيل رحمه الله حين قال: "إذا أردت أن تنظر إلى محل الإسلام من أهل الزمان، فلا تنظر إلى ازدحامهم في أبواب المساجد، ولا إلى ضجيجهم بلبيك، ولكن أنظر إلى مواطأتهم أعداء الشريعة".

- ❖ كل الحجج والأسانيد التي إستند إليها الصهاينة، من تاريخية، دينية، قومية، وإنسانية، بل وحتى القانونية منها، في الإدعاء بملكيتهم لفلسطين، تعد حججا وأسانيد واهية، ولا تستند لأي حقائق، والتي من خلال الملفات المقدمة من طرفي الصراع، تعد باطلة ولا أساس لها من الصحة، الأمر الذي جعل من المؤرّخ البريطانيّ "هربرت جورج ويلز" (1866-1946) يصرح بالقول: "كانت حياةُ العبرانيينَ في فلسطين تُشبه حياةَ رجلٍ يُصِرُّ على الإقامةَ وسطَ طريقٍ مزْدحمٍ، فتدوسُه الحَافلاَت والشَّاحنات باستمرارٍ [...]، ولم تكن مملكتهم سِوى حادثا طارئا في تاريخ المنطقة؛ ذلك التَّاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم".

- ❖ يؤكد اليهود بأنفسهم أنهم ليسوا السكان الأصليين لفلسطين، بل هم غزاة دخلوها بالتقريب حوالي 1210 ق.م، وهو التأريخ التقريبي لغزوهم أرض كنعان (فلسطين)، ومع ذلك لا يمكن أن ننكر تواجدهم بها خلال فترات زمنية محددة، ولكن ليس على كل فلسطين بل على أجزاء ومواقع محددة منها، شهدت خلالها دولتهم تناحرا وصراعات أدت بهم إلى الإنقسام والتشرذم.

<u>التوصيات</u>

وعليه نوصي بالتالي:

- ✓ ضرورة تثمين جهود المؤسسات التعليمية الجامعية، التي فتحت فضاءات علمية وطنية ودولية، لفضح نظام الأبارتيد الصهيوني الذي بقي مستمرا، وكشف جميع الممارسات العنصرية لإسرائيل ضد الفلسطينيين، مع طبع كل الأعمال والبحوث العلمية الأكاديمية الرائدة وذات القيمة العلمية، التي تناولت الظاهرة العنصرية بدقة وإسهاب، حتى يتمكن القارئ من الإطلاع عليها لتصحيح بعض المفاهيم والتصورات التي قد تكون خاطئة لديه.

- ✓ ضرورة عقد ندوات علمية أكاديمية مكثفة ومدروسة، عبر مختلف دول العالم، خصوصا منها العربية والإسلامية، للتعريف بسياسة الفصل العنصري الممارس من قبل الصهاينة ضد الفلسطينيين.

- ✓ الإستفادة من تجربة السود في جنوب إفريقيا، وكيف تمكنوا من الإطاحة بنظام الحكم العنصري في البلاد، من خلال الإطلاع على كل الوسائل التي إعتمدوها في تحقيق مسعاهم، والإستفادة أيضا من الأخطاء التي إرتكبوها خلال مسارهم النضالي والتي أخرت بلوغ هدفهم المنشود.

- ✓ ضرورة التأكيد على أن قضية فلسطين هي أهم قضية للأمة العربية والإسلامية، وهي تشكل محور إنشغالاتنا، وأن من تخلى عنها كمن تخلى عن دينه ووطنه وشعبه، مع ضرورة التصدي لكل ما من

شأنه أن يؤثر على دعم ونصرة القضية الفلسطينية، والعمل على التأكيد بأن أرض فلسطين ومقدساتها تعد من أولى الأولويات لكل العرب والمسلمين.

- ✓ حتى وإن طبّعت الحكومات العربية والإسلامية وجب على شعوبهم أن لا ينسوا الدعم المالي والمادي للشعب الفلسطيني، أما إدعاء المجيزين من الدول العربية للتطبيع –خصوصا منها التي لها حدود مشتركة مع فلسطين- بأنه يساهم في الدخول والخروج غير المشروط لشعوب الدول المُطبِّعة، مما يعطي دعما نفسيا للشعب الفلسطيني من خلال الحفاظ على ثباته مع شعوره بوقوف العرب معه ومساندتهم إياه، فيكفي أن تفتحوا فقط المعابر الحدودية التي بينكم لإخوانكم الفلسطينيين، وبذلك يتم تلقائيا كسر الحصار الاقتصادي، الذي يمارسه الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني عامة وأهالي القدس خاصة.

- ✓ ضرورة الإقرار بأن من طبّع مع إسرائيل من العرب والمسلمين، فقد أعلن بصريح العبارة إعترافه بالمحتل الصهيوني على أرض فلسطين، مانحا إياه كامل السيادة على المناطق التي إغتصبها، ومؤيدا له في كل الجرائم كالتهجير، الطرد والقتل التي إرتكبها في حق إخوانه الفلسطينيين.

- ✓ مهما توالت الأحداث وتطورت العلاقات بين الدول العربية والإسرائليين، لا يجب أن ننسى بأن الفلسطينيين أصحاب حق ودفاعهم مشروع، واليهود محتلون غاصبون للأرض.

- ✓ يجب على الفلسطينيين أن يضعوا نصب أعينهم ثبات الأفارقة السود على تحقيق أهدافهم.

- ✓ يجب على الفلسطينيين أن يتجاوزوا خلافاتهم السياسية، وأن يوحدوا رؤاهم في تصورهم لدولتهم المنشودة.

- ✓ يجب ألا نكتفي بحملات الإدانة والاستنكار (رغم أهميتها)، ولا بد من جهد سياسي، دبلوماسي وإعلامي لفضح الأبارتيد الإسرائيلي، وأن يبدأ المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية، وأن يفرض عقوبات صارمة على إسرائيل، لإرغامها على الانصياع للقانون الدولي، فقد آن الأوان لأن تواجه إسرائيل نفس المصير الذي انتهى إليه نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، لأنه مهما طال حكم هذا النظام فإن مصيره في النهاية إلى الزوال.

- ✓ إننا ندعو جميع الشعوب للتضامن والتعاضد مع الشعب الفلسطيني وتكثيف عزلة دولة إسرائيل العنصرية ورفع شعار حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم: 01

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2106 ألف (د-20) المؤرخ في 21 ديسمبر 1965، تاريخ بدء النفاذ: 4 جانفي 1969، وفقا للمادة 19.

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،

إذ تري أن ميثاق الأمم المتحدة يقوم على مبدأي الكرامة والتساوي الأصيلين في جميع البشر، وأن جميع الدول الأعضاء قد تعهدت باتخاذ إجراءات جماعية وفردية، بالتعاون مع المنظمة، بغية إدراك أحد مقاصد الأمم المتحدة المتمثل في تعزيز وتشجيع الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تري أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعلن أن البشر يولدون جميعا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة فيه، دون أي تمييز لا سيما بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي،

وإذ تري أن جميع البشر متساوون أمام القانون ولهم حق متساو في حمايته لهم من أي تمييز ومن أي تحريض على التمييز،

وإذ تري أن الأمم المتحدة قد شجبت الاستعمار وجميع ممارسات العزل والتمييز المقترنة به، بكافة أشكالها وحيثما وجدت، وأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر في 14 ديسمبر 1960 (قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)) قد أكد وأعلن رسميا ضرورة وضع حد لها بسرعة وبدون قيد أو شرط،

وإذ تري أن إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادر في 20 نوفمبر 1963 (قرار الجمعية العامة 1904 (د-18)) يؤكد رسميا ضرورة القضاء السريع على التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، بكافة أشكاله ومظاهره، وضرورة تأمين فهم كرامة الشخص الإنساني واحترامها،

وإيمانا منها بأن أي مذهب للتفوق القائم على التفرقة العنصرية مذهب خاطئ علميا ومشجوب أدبيا وظالم وخطر اجتماعيا، وبأنه لا يوجد أي مبرر نظري أو عملي للتمييز العنصري في أي مكان،

وإذ تؤكد من جديد أن التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون أو الأصل الاثني يشكل عقبة تعترض العلاقات الودية والسلمية بين الأمم وواقعا من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب والإخلال بالوئام بين أشخاص يعيشون جنبا إلى جنب حتى في داخل الدولة الواحدة،

وإيمانا منها بأن وجود حواجز عنصرية أمر مناف للمثل العليا لأي مجتمع إنساني،

وإذ يساورها شديد القلق لمظاهر التمييز العنصري التي لا تزال ملحوظة في بعض مناطق العالم، وللسياسات الحكومية القائمة على أساس التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية مثل سياسات الفصل العنصري أو العزل أو التفرقة،

وقد عقدت عزمها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء السريع على التمييز العنصري بكافة أشكاله ومظاهره، وعلى منع المذاهب والممارسات العنصرية ومكافحتها بغية تعزيز التفاهم بين الأجناس وبناء مجتمع عالمي متحرر من جميع أشكال العزل والتمييز العنصريين،

وإذ تذكر الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهنة التي أقرتها منظمة العمل الدولية في عام 1958، واتفاقية مكافحة التمييز في التعليم والتي أقرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام 1960،

ورغبة منها في تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، وفي تأمين اتخاذ التدابير العملية اللازمة في أقرب وقت ممكن لتحقيق ذلك،

قد اتفقت على ما يلي:

الجزء الأول

المادة 1

1. في هذه الاتفاقية، يقصد بتعبير "التمييز العنصري" أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفصيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، علي قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.

2. لا تسري هذه الاتفاقية على أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل بين المواطنين وغير المواطنين من جانب أية دولة طرف فيها.

3. يحظر تفسير أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية بما ينطوي على أي مساس بالأحكام القانونية السارية في الدول الأطراف فيما يتعلق بالجنسية أو المواطنة أو التجنس، شرط خلو هذه الأحكام من أي تمييز ضد أي جنسية معينة.

4. لا تعتبر من قبيل التمييز العنصري أية تدابير خاصة يكون الغرض الوحيد من اتخاذها تأمين التقدم الكافي لبعض الجماعات العرقية أو الاثنية المحتاجة أو لبعض الأفراد المحتاجين إلى الحماية التي قد تكون لازمة لتلك الجماعات وهؤلاء الأفراد لتضمن لها ولهم المساواة في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو ممارساتها، شرط عدم تأدية تلك التدابير، كنتيجة لذلك، إلي إدامة قيام حقوق منفصلة تختلف باختلاف الجماعات العرقية، وشرط عدم استمرارها بعد بلوغ الأهداف التي اتخذت من أجلها.

المادة 2

1. تشجب الدول الأطراف التمييز العنصري وتتعهد بأن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون أي تأخير، سياسة للقضاء علي التمييز العنصري بكافة أشكاله وتعزيز التفاهم بين جميع الأجناس، وتحقيقا لذلك:
(أ) تتعهد كل دولة طرف بعدم إتيان أي عمل أو ممارسة من أعمال أو ممارسات التمييز العنصري ضد الأشخاص أو جماعات الأشخاص أو المؤسسات، وبضمان تصرف جميع السلطات العامة والمؤسسات العامة، القومية والمحلية، طبقا لهذا الالتزام،

(ب) تتعهد كل دولة طرف بعدم تشجيع أو حماية أو تأييد أي تمييز عنصري يصدر عن أي شخص أو أية منظمة،

(ج) تتخذ كل دولة طرف تدابير فعالة لإعادة النظر في السياسات الحكومية القومية والمحلية، ولتعديل أو إلغاء أو إبطال أية قوانين أو أنظمة تكون مؤدية إلى إقامة التمييز العنصري أو إلى إدامته حيثما يكون قائما،

(د) تقوم كل دولة طرف، بجميع الوسائل المناسبة، بما في ذلك التشريعات المقتضاة إذا تطلبتها الظروف، بحظر وإنهاء أي تمييز عنصري يصدر عن أي أشخاص أو أية جماعة أو منظمة،

(هـ) تتعهد كل دولة طرف بأن تشجع، عند الاقتضاء، المنظمات والحركات الاندماجية المتعددة الأجناس والوسائل الأخرى الكفيلة بإزالة الحواجز بين الأجناس، وبأن تثبط كل ما من شأنه تقوية الانقسام العنصري.

2. تقوم الدول الأطراف، عند اقتضاء الظروف ذلك، باتخاذ التدابير الخاصة والملموسة اللازمة، في الميدان الاجتماعي والميدان الاقتصادي والميدان الثقافي والميادين الأخرى، لتأمين النماء الكافي والحماية الكافية لبعض الجماعات العرقية أو للأفراد المنتمين إليها، علي قصد ضمان تمتعها وتمتعهم التام المتساوي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا يجوز في أية حال أن يترتب على هذه التدابير، كنتيجة لذلك، إدامة أية حقوق متفاوته أو مستقلة تختلف باختلاف الجماعات العرقية بعد بلوغ الأهداف التي اتخذت من أجلها

المادة 3

تشجب الدول الأطراف بصفة خاصة العزل العنصري والفصل العنصري، وتتعهد بمنع وحظر واستئصال كل الممارسات المماثلة في الأقاليم الخاضعة لولايتها.

المادة 4

تشجب الدول الأطراف جميع الدعايات والتنظيمات القائمة على الأفكار أو النظريات القائلة بتفوق أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل اثني واحد، أو التي تحاول تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري، وتتعهد باتخاذ التدابير الفورية الإيجابية الرامية إلى القضاء على كل تحريض على هذا التمييز وكل عمل من أعماله، وتتعهد خاصة، تحقيقا لهذه الغاية ومع المراعاة الحقه للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللحقوق المقررة صراحة في المادة 5 من هذه الاتفاقية، بما يلي:

(أ) اعتبار كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وكل تحريض على التمييز العنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تحريض على هذه الأعمال يرتكب ضد أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل أثني آخر، وكذلك كل مساعدة للنشاطات العنصرية، بما في ذلك تمويلها، جريمة يعاقب عليها القانون،

(ب) إعلان عدم شرعية المنظمات، وكذلك النشاطات الدعائية المنظمة وسائر النشاطات الدعائية، التي تقوم بالترويج للتمييز العنصري والتحريض عليه، وحظر هذه المنظمات والنشاطات واعتبار الاشتراك في أيها جريمة يعاقب عليها القانون،

(ج) عدم السماح للسلطات العامة أو المؤسسات العامة، القومية أو المحلية، بالترويج للتمييز العنصري أو التحريض عليه.

المادة 5

إيفاء للالتزامات الأساسية المقررة في المادة 2 من هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الاثني، في المساواة أمام القانون، لا سيما بصدد التمتع بالحقوق التالية:

(أ) الحق في معاملة علي قدم المساواة أمام المحاكم وجميع الهيئات الأخرى التي تتولى إقامة العدل،)ب) الحق في الأمن على شخصه وفي حماية الدولة له من أي عنف أو أذى بدني، يصدر سواء عن موظفين رسميين أو عن أية جماعة أو مؤسسة،

(ج) الحقوق السياسية، ولا سيما حق الاشتراك في الانتخابات -اقتراعا وترشيحا-على أساس الاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم وفي إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات، وتولي الوظائف العامة علي قدم المساواة،

(د) الحقوق المدنية الأخرى، ولا سيما:

1. الحق في حرية الحركة والإقامة داخل حدود الدولة،
2. الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده،
3. الحق في الجنسية،
4. حق التزوج واختيار الزوج،
5. حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين،
6. حق الإرث،
7. الحق في حرية الفكر والعقيدة والدين،
8. الحق في حرية الرأي والتعبير،
9. الحق في حرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات السلمية أو الانتماء إليها، (هـ) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحقوق التالية:

1. الحق في العمل، وفي حرية اختيار نوع العمل، وفي شروط عمل عادلة مرضية، وفي الحماية من البطالة، وفي تقاضي أجر متساو عن العمل المتساوي، وفي نيل مكافأة عادلة مرضية،
2. حق تكوين النقابات والانتماء إليها،
3. الحق في السكن،

4. حق التمتع بخدمات الصحة العامة والرعاية الطبية والضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية،

5. الحق في التعليم والتدريب،

6. حق الإسهام علي قدم المساواة في النشاطات الثقافية،

(و) الحق في دخول أي مكان أو مرفق مخصص لانتفاع سواد الجمهور، مثل وسائل النقل والفنادق والمطاعم والمقاهي والمسارح والحدائق العامة.

المادة 6

تكفل الدول الأطراف لكل إنسان داخل في ولايتها حق الرجوع إلى المحاكم الوطنية وغيرها من مؤسسات الدولة المختصة لحمايته ورفع الحيف عنه على نحو فعال بصدد أي عمل من أعمال التمييز العنصري يكون انتهاكا لما له من حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتنافى مع هذه الاتفاقية، وكذلك حق الرجوع إلى المحاكم المذكورة التماسا لتعويض عادل مناسب أو ترضية عادلة مناسبة عن أي ضرر لحقه كنتيجة لهذا التمييز.

المادة 7

تتعهد الدول الأطراف بأن تتخذ تدابير فورية وفعالة، ولا سيما في ميادين التعليم والتربية والثقافة والإعلام بغية مكافحة النعرات المؤدية إلى التمييز العنصري وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين الأمم والجماعات العرقية أو الاثنية الأخرى، وكذلك لنشر مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وهذه الاتفاقية.

الجزء الثاني

المادة 8

1. تنشأ لجنة تسمي لجنة القضاء على التمييز العنصري (ويشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")، تكون مؤلفة من ثمانية عشر خبيرا من ذوي الخصال الخلقية الرفيعة المشهود لهم بالتجرد والنزاهة، تنتخبهم الدول الأطراف من بين مواطنيها ويخدمون بصفتهم الشخصية، ويراعي في تأليف اللجنة تأمين التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل الألوان الحضارية المختلفة والنظم القانونية الرئيسية.

2. ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة بأسماء أشخاص ترشحهم الدول الأطراف. لكل دولة من الدول الأطراف أن ترشح شخصا واحد من مواطنيها.

3. يجري الانتخاب الأول بعد ستة أشهر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية. ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة، قبل ثلاثة أشهر على الأقل من موعد إجراء أي انتخاب، بتوجيه رسالة إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم أسماء مرشحيها في غضون شهرين، ثم يضع الأمين العام قائمة ألفبائية بأسماء جميع هؤلاء المرشحين مع بيان الدول الأطراف التي رشحتهم، ويبلغ هذه القائمة إلى الدول الأطراف.

4. ينتخب أعضاء اللجنة في اجتماع تعقده الدول الأطراف بدعوة من الأمين العام في مقر الأمم المتحدة. وفي هذا الاجتماع، الذي يكتمل فيه النصاب بحضور ممثلي ثلثي الدول الأطراف، يفوز في

الانتخاب لعضوية اللجنة، المرشحون الذين ينالون أكبر عدد من الأصوات والأغلبية المطلقة لأصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين والمقترعين.

5. (أ) يكون انتخاب أعضاء اللجنة لولاية مدتها أربع سنوات، على أن تنتهي بانقضاء سنتين ولاية تسعة من الأعضاء الفائزين في الانتخاب الأول، ويقوم رئيس اللجنة، فور انتهاء الانتخاب الأول، باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء التسعة بالقرعة،

(ب) من أجل ملء المقاعد التي تشغر عرضا، تقوم الدولة الطرف التي انقطع خبيرها من مباشرة مهمته كعضو في اللجنة بتعيين خبير آخر من بين مواطنيها، رهنا بإقرار اللجنة لهذا التعيين.

6. تتحمل الدول الأطراف نفقات أعضاء اللجنة أثناء تأديتهم لمهامهم.

المادة 9

1. تتعهد كل دولة من الدول الأطراف بأن تقدم إلي الأمين العام للأمم المتحدة، لتنظر فيه اللجنة، تقريرا عن التدابير التشريعية أو القضائية أو الإدارية أو التدابير الأخرى التي اتخذتها والتي تمثل إعمالا لأحكام هذه الاتفاقية، وبأن تفعل ذلك:

(أ) في غضون سنة من بعد بدء نفاذ الاتفاقية إزاءها،

(ب) ثم مرة كل سنتين، وكذلك كلما طلبت إليها اللجنة ذلك. وللجنة أن تطلب مزيدا من المعلومات من الدول الأطراف.

2. تقوم اللجنة، عن طريق الأمين العام، بتقديم تقرير سنوي عن أعمالها إلى الجمعية العامة، ويجوز لها إبداء اقتراحات وتوصيات عامة استنادا إلى دراستها للتقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف. ويتم إبلاغ هذه الاقتراحات والتوصيات العامة إلى الجمعية العامة مشفوعة بأية ملاحظات قد تبديها الدول الأطراف.

المادة 10

1. تتولى اللجنة وضع نظامها الداخلي.

2. تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لمدة سنتين.

3. يتولى الأمين العام للأمم المتحدة تزويد اللجنة بأمانتها.

4. تعقد اللجنة اجتماعاتها عادة في مقر الأمم المتحدة.

المادة 11

1. إذا اعتبرت دولة طرف أن دولة طرفا أخري لا تضع أحكام هذه الاتفاقية موضع التنفيذ، كان لها أن تلفت نظر اللجنة إلى ذلك. وتقوم اللجنة حينئذ بإحالة رسالة لفت النظر إلي الدولة الطرف المعنية. وتقوم

الدولة المرسل إليها بموافاة اللجنة كتابيا، في غضون ثلاثة أشهر، بالإيضاحات أو البيانات اللازمة لجلاء المسألة مع الإشارة عند الاقتضاء إلى أية تدابير ربما تكون قد اتخذتها لتدارك الأمر.

2. عند تعذر تسوية المسألة تسوية مرضية لكلا الطرفين إما عن طريق المفاوضات الثنائية وإما بأي إجراء آخر متاح لهما، خلال ستة أشهر من بعد تلقي الدولة المرسل إليها للرسالة الأولي، يكون لأي من الدولتين حق إحالة المسألة مرة أخري إلى اللجنة بإشعار ترسله إليها كما ترسله إلي الدولة الأخرى.

3. تنظر اللجنة في أية مسائل محالة إليها وفقا للفقرة 2 من هذه المادة بعد الإستيثاق من أنه قد تم اللجوء إلى جميع طرق التظلم المحلية المتوفرة واستنفادها في القضية، وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما. ولا تنطبق هذه القاعدة في الحالات التي يستغرق فيها إجراء التظلم مددا تتجاوز الحدود المعقولة.

4. يجوز للجنة، في أية مسألة محالة إليها، أن تطلب إلى الدولتين الطرفين المعنيتين تزويدها بأية معلومات أخري ذات شأن.

5. يحق لكل دولة من الدولتين الطرفين المعنيتين، عند نظر اللجنة في أية مسألة تتناولها هذه المادة، إيفاد ممثل لها للاشتراك في أعمال اللجنة، دون التمتع بحق التصويت، طوال فترة النظر في هذه المسألة.

المادة 12

1. (أ) يقوم رئيس اللجنة، بعد حصولها على جميع المعلومات التي تراها لازمة وقيامها بتدقيقها ومقارنتها، بتعيين هيئة توفيق خاصة (يشار إليها فيما يلي باسم "الهيئة") تتألف من خمسة أشخاص يجوز أن يكونوا من أعضاء اللجنة أو من غير أعضائها. ويتم تعيين أعضاء الهيئة بموافقة طرفي النزاع بالإجماع، وتتاح للدولتين المعنيتين الإفادة من مساعيها الحميدة بغية الوصول إلي حل ودي للمسألة علي أساس احترام هذه الاتفاقية،

(ب) عند تعذر وصول الدولتين الطرفين في النزاع خلال ثلاثة أشهر إلى اتفاق علي تكوين الهيئة كلها أو بعضها، تقوم اللجنة بانتخاب الأعضاء غير المتفق عليهم من بين أعضائها هي بالاقتراع السري وبأغلبية الثلثين.

2. يعمل أعضاء الهيئة فيها بصفتهم الشخصية، ولا يجوز أن يكونوا من مواطني الدولتين الطرفين في النزاع أو الدول غير الأطراف في هذه الاتفاقية.

3. تنتخب الهيئة رئيسها وتضع نظامها الداخلي.

4. تعقد الهيئة اجتماعاتها عادة في مقر الأمم المتحدة، أو في أي مكان مناسب آخر تعينه.

5. توفر أيضا للهيئة المنبثقة عن أي نزاع بين دولتين من الدول الأطراف خدمات الأمانة الموفرة وفقا للفقرة 3 من المادة 10 من هذه الاتفاقية.

6. تتقاسم الدولتان الطرفان في النزاع بالتساوي سداد جميع نفقات أعضاء الهيئة وفقا لتقديرات يضعها الأمين العام للأمم المتحدة.

7. للأمين العام للأمم المتحدة سلطة القيام، عند اللزوم، بدفع نفقات أعضاء الهيئة قبل سداد الدولتين الطرفين في النزاع لها وفقا للفقرة 6 من هذه المادة.

8. توضع المعلومات التي حصلت عليها اللجنة وقامت بتدقيقها ومقارنتها تحت تصرف الهيئة، التي يجوز لها أيضا أن تطلب إلى الدولتين المعنيتين تزويدها بأية معلومات أخري ذات شأن.

المادة 13

1. متى استنفدت الهيئة النظر في المسألة، تقوم بإعداد تقرير تقدمه إلي رئيس اللجنة، يتضمن النتائج التي توصلت إليها بشأن جميع المسائل الوقائعية المتصلة بالنزاع بين الطرفين، ويضم التوصيات التي تراها ملائمة لحل النزاع حلا وديا.

2. يقوم رئيس اللجنة بإرسال تقرير الهيئة إلى كل دولة من الدولتين الطرفين في النزاع. وتقوم كل منهما، في غضون ثلاثة أشهر، بإعلام رئيس اللجنة بقبولها أو عدم قبولها للتوصيات الواردة في تقرير الهيئة.

3. يقوم رئيس اللجنة، بعد انقضاء الفترة المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة، بإرسال تقرير الهيئة وبياني الدولتين الطرفين المعنيتين إلى سائر الدول الأطراف الأخرى في هذه الاتفاقية.

المادة 14

1. لأية دولة طرف أن تعلن في أي حين أنها تعترف باختصاص اللجنة في استلام ودراسة الرسائل المقدمة من الأفراد أو من جماعات الأفراد الداخلين في ولاية هذه الدولة الطرف والذين يدعون أنهم ضحايا أي انتهاك من جانبها لأي حق من الحقوق المقررة في هذه الاتفاقية، ولا يجوز للجنة قبول استلام أية رسالة تتعلق بأية دولة طرف لم تصدر مثل هذا الإعلان.

2. لأية دولة طرف تصدر إعلانا على النحو المنصوص في الفقرة 1 من هذه المادة أن تنشئ أو تعين جهازا في إطار نظامها القانوني القومي يكون مختصا باستلام ونظر الالتماسات المقدمة من الأفراد وجماعات الأفراد الداخلين في ولايتها والذين يدعون أنهم ضحايا انتهاك لأي من الحقوق المقررة في هذه الاتفاقية ويكونون قد استنفدوا طرق التظلم المحلية المتوفرة الأخرى.

3. تقوم الدولة الطرف المعنية بإيداع الإعلان الصادر وفقا للفقرة 1 من هذه المادة، واسم الجهاز المنشأ أو المعين وفقا للفقرة 2 من هذه المادة، لدي الأمين العام للأمم المتحدة، ويقوم الأمين العام بإرسال صور عنهما إلى الدول الأطراف الأخرى، ويجوز سحب هذا الإعلان في أي وقت بإشعار يرسل إلي الأمين العام، ولكن لا يكون لهذا السحب أي أثر في الرسائل التي تكون قيد نظر اللجنة.

4. يحتفظ الجهاز المنشأ أو المعين وفقا للفقرة 2 من هذه المادة بسجل للالتماسات ويقوم سنويا بإيداع الأمين العام، من خلال القنوات المناسبة، صورا مصدقة لهذا السجل، على ألا تذاع محتوياتها على الجمهور.

5. يكون للملتمس، إذا لم ينجح في الحصول على ما طلبه من الجهاز المنشأ أو المعين وفقا للفقرة 2 من هذه المادة، الحق في إبلاغ شكواه إلى اللجنة في غضون ستة أشهر.

6. (أ) تقوم اللجنة، سرا، باستدعاء نظر الدولة الطرف المدعي انتهاكها لأي حكم من أحكام هذه الاتفاقية إلى أية شكوى أبلغت إليها، إلا أنه لا يجوز كشف هوية الفرد المعني أو جماعات الأفراد المعنية

إلا بموافقته أو موافقتها الصريحة. ولا يجوز للجنة أن تقبل استلام أية رسائل مغفلة المصدر.
(ب) تقوم الدولة المتلقية، في غضون ثلاثة أشهر، بموافاة اللجنة بالإيضاحات أو البيانات الكتابية اللازمة لجلاء المسألة، مع الإشارة، عند الاقتضاء، إلى أية تدابير قد تكون اتخذتها لتدارك الأمر

7. (أ) تنظر اللجنة في الرسائل في ضوء جميع المعلومات الموفرة لها من الدولة الطرف المعنية ومن الملتمس. ولا يجوز للجنة أن تنظر في أية رسالة من الملتمس إلا بعد الإستيثاق من كونه قد استنفذ جميع طرق الرجوع المحلية المتاحة. ولا تنطبق هذه القاعدة في الحالات التي يستغرق فيها إجراء التظلم مددا تتجاوز الحدود المعقولة.

(ت) تقوم اللجنة بموافاة الدولة الطرف المعنية والملتمس بالاقتراحات والتوصيات التي قد تري إبداءها.

8. تراعي اللجنة تضمين تقريرها السنوي موجزا لهذه الرسائل، وعند الاقتضاء، موجزا للإيضاحات والبيانات المقدمة من الدول الأطراف المعنية، ولاقتراحاتها وتوصياتها هي.

9. لا يبدأ اختصاص اللجنة في مباشرة الوظائف المنصوص عليها في هذه المادة إلا بعد قيام عشر من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية على الأقل بإصدار الإعلانات اللازمة وفقا للفقرة 1 من هذه المادة.

المادة 15

1. بانتظار تحقيق أغراض إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الواردة في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1960، لا تفرض أحكام هذه الاتفاقية أي تقييد لحق تقديم الالتماسات الذي منحته لهذه الشعوب الصكوك الدولية الأخرى أو الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

2. (أ) تتلقى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة 1 من المادة 8 من هذه الاتفاقية من هيئات الأمم المتحدة المعنية بالمسائل المتصلة مباشرة بمبادئ هذه الاتفاقية وأغراضها، وبمناسبة نظر هذه الهيئات في الالتماسات المعروضة عليها والمقدمة إليها من سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي وسائر الأقاليم الأخرى التي يسري عليها قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، صور تلك الالتماسات، وتنهي إليها آراءها وتوصياتها بشأنها.

(ب) تتلقى اللجنة من هيئات الأمم المتحدة المختصة نسخا من التقارير المتعلقة بالتدابير التشريعية أو القضائية أو الإدارية أو التدابير الأخرى، المتصلة مباشرة بمبادئ هذه الاتفاقية وأغراضها التي تطبقها الدول القائمة بالإدارة في الأقاليم المشار إليها في البند (أ) من هذه الفقرة، وتبدي اللجنة لهذه الهيئات آراءها وتوصياتها.

3. تدرج اللجنة في تقريرها إلى الجمعية العامة موجزا للالتماسات والتقارير التي تلقتها من هيئات الأمم المتحدة، وكذلك آراءها وتوصياتها بشأن هذه الالتماسات والتقارير.

4. تلتمس اللجنة من الأمين العام للأمم المتحدة تزويدها بكل المعلومات المتصلة بأغراض هذه الاتفاقية والمتوفرة لديه بشأن الأقاليم المشار إليها في الفقرة 2 (أ) من هذه المادة.

المادة 16

تطبق الأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات أو حسم الشكاوى والمنصوص عليها في هذه الاتفاقية دون الإخلال بأي من الإجراءات الأخرى المتعلقة بتسوية المنازعات أو حسم الشكاوى في ميدان التمييز والمقررة في الصكوك التأسيسية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أو في الاتفاقيات المعتمدة من قبل الهيئات المذكورة، ولا تحول تلك الأحكام دون لجوء الدول الأطراف إلى إجراءات أخري لتسوية المنازعات وفقا للاتفاقات الدولية العامة أو الخاصة النافذة فيما بينها.

الجزء الثالث

المادة 17

1. هذه الاتفاقية متاحة لتوقيع أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو عضو في أية وكالة من وكالاتها المتخصصة، وأية دولة طرف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وأية دولة أخري دعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن تصبح طرفا في هذه الاتفاقية.

2. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. وتودع صكوك التصديق لدي الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة 18

1. يتاح الانضمام إلى هذه الاتفاقية لأية دولة من الدول المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 17 من الاتفاقية.

2. يقع الانضمام بإيداع صك انضمام لدي الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة 19

1. يبدأ نفاذ الاتفاقية في اليوم الثلاثين التالي لتاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابعة والعشرين لدي الأمين العام للأمم المتحدة

2. أما الدول التي تصدق هذه الاتفاقية أو تنضم إليها بعد أن يكون قد تم إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابعة والعشرين فيبدأ نفاذ هذه الاتفاقية إزاء كل منها في اليوم الثلاثين التالي لتاريخ إيداع صك تصديقها أو صك انضمامها.

المادة 20

1. يتولى الأمين العام للأمم المتحدة تلقي التحفظات المبداه من الدول لدي تصديقها على هذه الاتفاقية أو انضمامها إليها وتعميم هذه التحفظات على جميع الدول التي تكون أطرافا في هذه الاتفاقية أو قد تصبح أطرافا فيها. وتقوم كل دولة لديها أي اعتراض على أي تحفظ بإبلاغ الأمين العام، في غضون تسعين يوما من تاريخ التعميم المذكور، بعدم قبولها لهذا التحفظ.

2. لا يسمح بأي تحفظ يكون منافيا لموضوع هذه الاتفاقية ومقصدها، كما لا يسمح بأي تحفظ يكون من شأنه تعطيل عمل أية هيئة من الهيئات المنشأة بها. ويعتبر التحفظ منافيا أو تعطيليا إذا اعترض عليه ما لا يقل عن ثلثي الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

3. يجوز سحب التحفظات في أي وقت بإخطار يوجه إلي الأمين العام. ويبدأ نفاذ هذا الإخطار في تاريخ استلامه.

المادة 21

لكل دولة طرف نقض هذه الاتفاقية بإشعار كتابي ترسله إلي الأمين العام للأمم المتحدة. ويبدأ نفاذ النقض بعد عام من ورود الإشعار إلي الأمين العام.

المادة 22

في حالة أي نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها وتتعذر تسويته بالمفاوضة أو الإجراءات المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية، يحال هذا النزاع بناء على طلب أي من أطرافه، إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه، ما لم يتفق المتنازعون على طريقة أخرى لتسويته.

المادة 23

1. لأية دولة طرف في أي وقت، أن تطلب إعادة النظر في هذه الاتفاقية، بمذكرة كتابية موجهة إلي الأمين العام للأمم المتحدة.

2. تبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخطوات التي قد يلزم اتخاذها في صدد هذا الطلب.

المادة 24

يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة جميع الدول المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 17 من هذه الاتفاقية بما يلي:

(أ) التوقيعات والتصديقات والإنضمامات التي تتم بمقتضى المادتين 17 و 18،

(ب) تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية بمقتضى المادة 19،

(ج) الرسائل والإعلانات الواردة بمقتضى المواد 14 و 20 و 23،

(د) إشعارات النقض الواردة بمقتضى المادة 21.

المادة 25

1.تودع هذه الاتفاقية، التي تتساوى في الحجية نصوصها بالأسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية في محفوظات الأمم المتحدة

2. يقوم الأمين العام بإرسال صور مصدقة من هذه الاتفاقية إلى جميع الدول المنتمية إلى أي من الفئات المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 17 من الاتفاقية.

المصدر: الأمم المتحدة (حقوق الإنسان-مكتب المفوض السامي)، **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري**، زيارة بتاريخ: 2022/01/23، على الرابط الآتي:

https://www.ohchr.org/ar/ProfessionalInterest/Pages/CERD.aspx

الملحق رقم: 02

جدول يبين المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الأولى (1882-1903).

الرقم	إسم المستوطنة	تاريخ إنشائها
01	بتاح تكفا	1978
02	رتشون ليتسيون	1882
03	زخرون (زكرون) يعقوب	1882
04	روش بينا	1882
05	يسود هامعلة	1883
06	نس تسيونة (راية صهيون)	1883
07	عكرون (فركيت باتيه)	1883
08	غديرة	1884
09	بئير طوفيا	1887
10	بات شلومو	1889
11	مئير شافيه	1889
12	مشمار هايرون	1890
13	الخضيرة	1890
14	رحوفوت	1890
15	حوتسا	1894
16	غاف شموئيل	1896
17	المطلة	1896
18	محانا يم	1899
19	لفنيئيل	1900
20	كفار تابور	1901
21	الشجرة (إيلاينا)	1902
22	منحاميا	1902
23	غفعات عيدة	1903
24	كفار سابا	1903

المصدر: صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، المرجع السابق، ص ص 104-135

الملحق رقم: 03

جدول يبين المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الثانية (1904-1914).

الرقم	إسم المستوطنة	تاريخ إنشائها
01	عتليت	1904
02	بئير يعقوب	1907
03	بن شيمن	1907
04	حولده	1907
05	كنيرت (كبوتساه)	1908
06	متسبيه	1908
07	داغاينا	1909
08	كنيرت (موشافاه)	1909
09	أحوزات بايت (تل أبيب)	1909
10	مغدال	1910
11	كفار ميلال	1911
12	مرحفياه	1911
13	روحامة	1911
14	كفار أوريا	1912
15	كركور (باريديس حانه)	1913
16	نحلات يهودا	1914

المصدر: صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، المرجع السابق، ص ص 244-245.

الملحق رقم: 04

جدول يبين المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الثالثة (1918-1923).

الرقم	إسم المستوطنة	تاريخ إنشائها
01	آييليت هاشامار	1918
02	كريات عنافيم	1920
03	دغانياب	1920
04	نهلال	1921
05	كفار يحزقيل	1921
06	غيفع	1921
07	تل يوسف	1921
08	عين حارود (أ)	1921
09	رعاناناة	1921
10	رامات غان	1921
11	عين حارود (أ)	1921
12	بيت آلفا	1922
13	حفتسي باه	1922
14	ياغور	1922
15	بلفوريا	1922
16	مرحفياه	1922
17	بنيامينا	1922
18	غفعاتايم	1922
19	غنيفار	1922
20	مزرع	1923
21	كفار جدعون	1923
22	تل عدشيم	1923
23	رامات هاشارون	1923

المصدر: صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، المرجع السابق، ص ص 133-134.

الملحق رقم: 05

جدول يبين المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الرابعة (1924-1928).

الرقم	إسم المستوطنة	تاريخ إنشائها
01	غفعات برينر	1924
02	بني براك	1924
03	هرتسليا	1924
04	مفديئيل (هود هاشارون)	1924
05	كفار حسيديم	1924
06	العفولة	1925
07	كريات آتا	1925
08	نيشر	1925
09	رامات يشاي	1925
10	غفعات هاشلوشاه	1925
11	عينات	1925
12	عفات	1926
13	يعفات	1926
14	مشمار هاعيمك	1926
15	رامات دافيد	1926
16	رامات راحيل	1926
17	ساريد	1926
18	كفار باروخ	1926
19	غات ريمون	1926
20	بات يام	1926
21	بيت زيراع	1927
22	غان شلومو	1927
23	عين شيمر	1927
24	كفار يهو شواع	1927
25	سديه يعقوب	1927
26	بن شيمن	1928
27	ناتانيا	1929
28	تل موند	1929
29	بيت حانان	1930

المصدر: صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، المرجع السابق، ص ص 149-240.

الملحق رقم: 06

جدول يبين المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الخامسة (1932-1935).

الرقم	إسم المستوطنة	تاريخ إنشائها
01	أفيحايل	1932
02	يركونة	1932
03	كفار أزار	1932
04	كفار بيلو	1932
05	كفار يعبتس	1932
06	نطاعيم	1932
07	أفيكيم	1932
08	غفعات حاييم	1932
09	رامات هاكوفيش	1932
10	رمات يوحانا	1932
11	أيفن يهودا	1932
12	كفار يوناه	1932
13	حولون	1933
14	كديماه	1933
15	موتسا عيليت	1933
16	بيت حبروت	1933
17	ألياشيف	1933
18	بيت ياناي	1933
19	بيت عوفيد	1933
20	غفعات حين	1933
21	غفنون	1933
22	هادار عام	1933
23	حيفات تسيون	1933
24	مغله	1933
25	كفار هس	1933
26	كفار فيتكين	1933
27	كفار حاييم	1933
28	كفار بينس	1933
29	تسوفيت	1933

المصدر: صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، المرجع السابق، ص ص 279-281.

الملحق رقم: 07

قانون الأراضي الموات مؤرخ في:16 فيفري 1921م

المادة 1: يطلق على هذا القانون اسم قانون الأراضي (الموات).

المادة 2: تستبدل الفقرة الأخيرة من المادة 103 من قانون الأراضي العثماني بما يلي: "كل من نقب أرضا مواتا أو زرعها دون أن يحصل على موافقة مدير الأراضي لا يحق له أن يحصل على سند ملكية بشأن تلك الأرض ويعرض نفسه فضلا عن ذلك للمحاكمة لتجاوزه على الأرض".

المصدر: ناهض زقوت، **وثائق القضية الفلسطينية: من 637-1935**، ج1، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة (فلسطين)، 2003، ص 192.

الملحق رقم: 08

إعلان إقامة دولة إسرائيل

وثيقة الاستقلال

تم الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل يوم الجمعة الخامس من شهر أيار العبري عام 5708 حسب التقويم العبري الموافق 14 أيار 1948 ميلاديا في مدينة تل أبيب عند انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل. وقد حضر الإعلان مندوبو المنظمات والأحزاب اليهودية في البلاد. وفيما يلي نص وثيقة الاستقلال:

"نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها اكتملت صورته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية والقومية والإنسانية وأورث العالم أجمع كتاب الكتب الخالد. وعندما أُجْلِيَ الشعب اليهودي عن بلاده بالقوة، حافظ على عهده لها وهو في بلاد مهاجره بأسره ولم ينقطع عن الصلاة والتعلق بأمل العودة إلى بلاده واستئناف حريته السياسية فيها. وبدافع هذه الصلة التاريخية التقليدية أقدم اليهود في كل عصر على العودة إلى وطنهم القديم والاستيطان فيه، وفي العصور الأخيرة أخذوا يعودون إلى بلادهم بآلاف مؤلفة من طلائع ولاجئين ومدافعين،، فأحيوا القفار وبعثوا لغتهم العبرية وشيدوا القرى والمدن وأقاموا مجتمعًا آخذا في النمو وهو يشيد اقتصاده ومَرَافقه وثقافته وينشد السلام مدافعا عن ذماره ويزف بركة التقدم إلى جميع سكان البلاد متطلعا إلى الاستقلال القومي.

وفي عام 5657 حسب التقويم العبري الموافق عام 1897 ميلاديا انعقد المؤتمر الصهيوني تلبية لنداء صاحب فكرة الدولة اليهودية المرحوم ثيودور هرتسل وأعلن حق اليهود في النهضة الوطنية في بلادهم. وقد أعترف بهذا الحق في وعد بلفور في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني عام 1917. وتمت المصادقة على هذا الحق في صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم والذي أكسب بصفة خاصة مفعولية دولية للصلة التاريخية التـي تربط الشعب اليهودي بأرض إسرائيل ولما يستحقه الشعب اليهودي في إعادة تشييد وطنه القومي.

إن المحرقة النازية التـي حلت باليهود في الآونة الأخيرة والتـي راح ضحيتها الملايين من يهود أوروبا، لقد عادت وأثبتت بالفعل ضرورة حل مشكلة الشعب اليهودي المحروم من الوطن والاستقلال بواسطة استئناف الدولة اليهودية في أرض إسرائيل لتفتحَ باب الوطن على مصراعيه من أجل كل يهودي وتؤمن للشعب اليهودي حياة أمة متساوية الحقوق مع سائر الأمم في العالم.

إن البقية المتبقية التـي أنقذت من المجزرة النازية الفظيعة في أوروبا مع يهود سائر البلدان لم يكفوا عن اللجوء إلى أرض إسرائيل رغم جميع الصعوبات والعراقيل والأخطار. ولم ينقطعوا عن المطالبة بحقهم في حياة من الكرامة والحرية والعمل الشريف في وطنهم.

وفي الحرب العالمية الثانية ساهم المجتمع اليهودي في أرض إسرائيل بنصيبه الكامل في نضال الأمم نصيرة الحرية والسلام ضد قوى الظلم النازية، وقد اكتسب اليهود بدماء جنودهم وبجهودهم الحربية حق اعتبارهم من الشعوب التـي وضعت الأسس لميثاق الأمم المتحدة.

وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام 1947 اتخذت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قرارا ينص على إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل وطالبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة أهالي أرض إسرائيل باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأنفسهم.

إن اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته غير قابل للإلغاء. إنه لمن الحق الطبيعي للأمة اليهودية في أن تكون أمة مستقلة في دولتها ذات السيادة مثلها في ذلك مثل سائر أمم العالم.

وعليه، فقد اجتمعنا نحن أعضاء مجلس الشعب. ممثلو السكان اليهود في البلاد وممثلو الحركة الصهيونية في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل. وبحكم حقنا الطبيعي والتاريخي بمقتضى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل في "دولة إسرائيل".

وإننا لنقرر أنه ابتداء من اللحظة التي ينتهي فيها الانتداب الليلة، ليلة 6 أيار العبري عام 5708 حسب التقويم العبري، الموافق 15 أيار عام 1948 ميلاديا، وإلى أن تقام سلطات الدولة المنتخبة والنظامية طبقا للدستور الذي يضعه المجلس التأسيسي المنتخب في موعد لا يتأخر عن مطلع تشرين الأول عام 1948، يقوم مجلس الشعب مقام مجلس الدولة المؤقت وتكون هيئته التنفيذية، أي مديرية الشعب - هي الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية التي تسمى إسرائيل.

تفتح دولة إسرائيل أبوابها من أجل الهجرة اليهودية ومن أجل جمع الشتات، تدأب على ترقية البلاد لصالح سكانها جميعا وتكون مستندة إلى دعائم الحرية والعدل والسلام مستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل. تقيم المساواة التامة في الحقوق اجتماعيا وسياسيا بين جميع رعاياها من غير تغيير في الدين والعنصر والجنس وتؤمن حرية الأديان والضمير والكلام والتعليم والثقافة وتحافظ على الأماكن المقدسة لدى كل الديانات وتراعي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن دولة إسرائيل لمستعدة للتعاون مع مؤسسات وممثلي الأمم المتحدة على تنفيذ قرار الجمعية العمومية الصادر في 29 تشرين الثاني عام 1947. كما أنها مستعدة للعمل على إنشاء اتحاد اقتصادي يشمل أرض إسرائيل برمتها.

إننا نناشد الأمم المتحدة أن تمد يد المساعدة للشعب اليهودي في تشييد دولته وقبول دولة إسرائيل ضمن أسرة الأمم.

إننا ندعو أبناء الشعب العربي سكان دولة إسرائيل - رغم الحملات الدموية علينا خلال شهور - إلى المحافظة على السلام والقيام بنسيبهم في إقامة الدولة على أساس المساواة التامة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسساتها المؤقتة والدائمة.

إننا نمدّ يد السلام وحسن الجوار لجميع البلدان المجاورة وشعوبها وندعوهم إلى التعاون مع الشعب اليهودي المستقل في بلاده، وإن دولة إسرائيل مستعدة لأن تساهم بنصيبها في مجهود مشترك لرقي الشرق الأوسط بأسره.

إننا ندعو الشعب اليهودي في جميع مهاجره إلى التكاتف والالتفاف حول يهود هذه البلاد في الهجرة والبناء والوقوف إلى جانبهم في كفاحهم العظيم لتحقيق أمنية الأجيال وهي - تحرير إسرائيل. إننا بعد الاعتماد عليه سبحانه وتعالى، نثبت تواقيعنا على هذا الإعلان في اجتماع مجلس الدولة المؤقت في

أرض الوطن، في مدينة تل أبيب اليوم، يوم الجمعة الخامس من شهر أيار العبري عام 5708 حسب التقويم العبري الموافق الرابع عشر من شهر أيار عام 1948 ميلاديا".

تواقيع أعضاء مجلس الشعب - 37 توقيعا.

دافيد بن غوريون	زيراح فرهابتيغ	أهرون تسيزلينغ
دانيئيل أوسطر	هرتسل فردي	موشيه كولودني
مردخاي بنطوف	راحيل كوهين	إليعيزير كبلان
إسحاق بن تسفي	الحاخام كلمان كهانا	أبراهام كاتسانيلسون
إلياهو برلين	سعاديا كوباشي	فليكس روزنبليط
فريتس برنشتاين	الحاخام إسحاق مئير ليفين	دافيد ريميز
الحاخام وولف غولد	مئير دافيد ليفينشتاين	بيرل ريبيتور
مئير غاربوفسكي	تسفي لوريا	مردخاي شاتنير
إسحاق غرينبويم	غولدا مئيرسون	بن تسيون شتيرينبيرغ
الدكتور أبراهام	ناحوم نير	بيخور شالوم شيطريت
غرانوفسكي	تسفي سيغال	موشيه شابيرا
إلياهو دوبكين	الحاخام يهودا لايب هكوهين فيشمان	موشيه شيرتوك
مئير فيلنير كوفنير	دافيد تسفي بينكاس	

المصدر: الكنيست الإسرائيلي، **وثيقة الإستقلال**، زيارة بتاريخ: 2021/12/14، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://m.knesset.gov.il/ar/About/Pages/Declaration.aspx

الملحق رقم: 09

أمر تنفيذي من الرئيس الأمريكي هاري ترومان

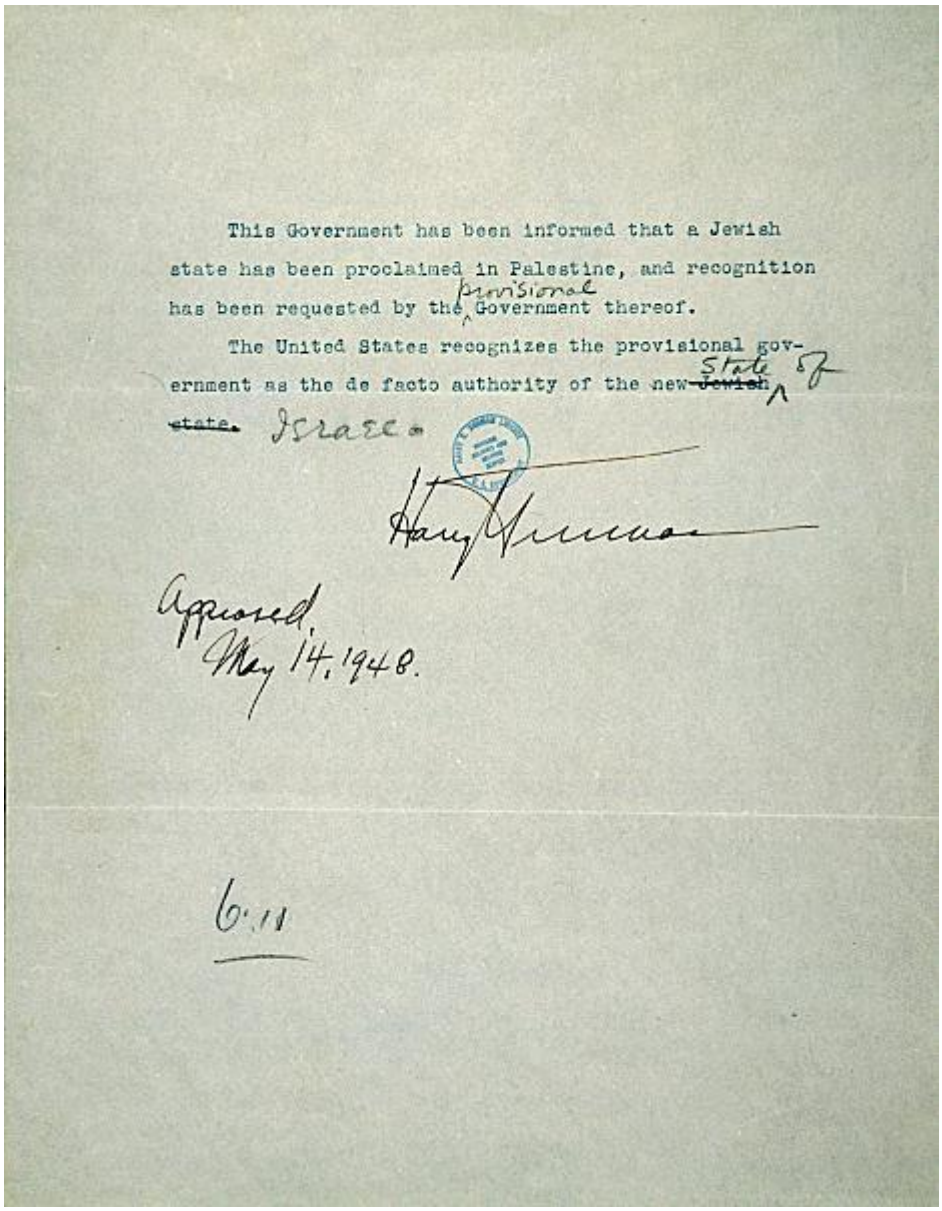

This Government has been informed that a Jewish state has been proclaimed in Palestine, and recognition has been requested by the provisional Government thereof.

The United States recognizes the provisional government as the de facto authority of the new ~~Jewish~~ State ~~state.~~ of Israel.

Harry Truman

Approved May 14, 1948.

6:11

المصدر: jewish virtual library, **Harry Truman Administration: United States Grants De-Facto Recognition to Israel (May 14, 1948)**, written in: 8/7/2013, (accessed On 17/12/2021) Via-Link:https://www.jewishvirtuallibrary.org/united-states-grants-de-jure-recognition-to-israel

أمر تنفيذي موقع من الرئيس الأمريكي هاري ترومان بعد 11 دقيقة من إعلان إسرائيل الاستقلال يمنح بحكم الأمر الواقع إعادة التجنيد للدولة اليهودية.

جعل تصرف ترومان الولايات المتحدة أول دولة في العالم تعترف بإسرائيل. بعد أقل من سبعة أشهر، مدد الرئيس ترومان اعتراف أمريكا القانوني بإسرائيل.

هذا البيان الصحفي الذي يعلن قرار ترومان وارد في أوراق السكرتير الصحفي للرئيس ترومان، تشارلز روس. لاحظ أنه يتضمن تغييرات مكتوبة بخط اليد في النص وتدوينًا للوقت الذي تم إصداره فيه.

اقترح بعض منتقدي إسرائيل أن ترومان شطب عبارة "دولة يهودية" لأن الولايات المتحدة لم تعترف بإسرائيل كدولة يهودية. في الواقع ، تمت صياغة البيان قبل أن يقرر المؤسسون تسمية الدولة إسرائيل. يعكس التغيير ببساطة الأخبار التي تفيد باختيار اسم الدولة.

الملحق رقم: 10

جدول يبين أسماء الدول التي إعترفت بإسرائيل كدولة مستقلة موقوفة حتى تاريخ:2021/02/01

الرقم	الدولة	تاريخ الإعتراف
01	الولايات المتحدة الأمريكية	14 ماي 1948
02	روسيا (الإتحاد السوفييتي)	17 ماي 1948
03	نيكاراغوا	18 ماي 1948
04	جمهورية التشيك	18 ماي 1948
05	سلوفاكيا	18 ماي 1948
06	صربيا	18 ماي 1948
07	بولندا	18 ماي 1948
08	الأوروغواي	19 ماي 1948
09	غواتيمالا	19 ماي 1948
10	المجر	24 ماي 1948
11	جنوب إفريقيا	24 ماي 1948
12	رومانيا	11 جوان 1948
13	فنلندا	11 جوان 1948
14	كوستاريكا	19 جوان 1948
15	بنما	19 جوان 1948
16	البراغواي	6 سبتمبر 1948
17	السلفادور	11 سبتمبر 1948
18	الهندوراس	8 نوفمبر 1948
19	بلغاريا	4 ديسمبر 1948
20	جمهورية الدومنيكان	29 ديسمبر 1948
21	فرنسا	24 جانفي 1949
22	سويسرا	25 جانفي 1949
23	استراليا	29 جانفي 1949
24	نيوزيلندا	29 جانفي 1949
25	كولومبيا	1 فيفري 1949
26	الإكوادور	2 فيفري 1949
27	الدانمرك	2 فيفري 1949
28	النرويج	4 فيفري 1949
29	تشيلي	5 فيفري 1949
30	البرازيل	7 فيفري 1949
31	إيطاليا	8 فيفري 1949
32	البيرو	9 فيفري 1949
33	ايسلندا	11 فيفري 1949

34	ليبيريا	11 فيفري 1949
35	ايرلندا	12 فيفري 1949
36	الأرجنتين	14 فيفري 1949
37	السويد	15 فيفري 1949
38	بوليفيا	22 فيفري 1949
39	هايتي	26 فيفري 1949
40	الصين	1 مارس 1949
41	اليونان	15 مارس 1949
42	النمسا	15 مارس 1949
43	تركيا	28 مارس 1949
44	ألبانيا	16 أفريل 1949
45	كندا	11 ماي 1949
46	أوكرانيا	11 ماي 1949
47	روسيا البيضاء	11 ماي 1949
48	الأوروغواي	11 ماي 1949
49	هولندا	11 ماي 1949
50	لوكسمبورغ	11 ماي 1949
51	الفيلبين	11 ماي 1949
52	المكسيك	11 ماي 1949
53	بلجيكا	15 جانفي 1950
54	سيريلانكا	16 سبتمبر 1950
55	الهند	17 سبتمبر 1950
56	تايلاند	26 سبتمبر 1950
57	اليابان	15 ماي 1952
58	ميانمار (بورما)	13 جويلية 1953
59	لاوس	فيفري 1957
60	نيبال	1 جوان 1960
61	جمهورية الكونغو الديمقراطية	26 جوان 1960
62	كمبوديا	30 أوت 1960
63	جمهورية الكونغو	9 نوفمبر 1960
64	الكاميرون	15 سبتمبر 1960
65	السنغال	1960
66	نيجيريا	1960
67	تشاد	10 جانفي 1961
68	قبرص	21 جانفي 1961
69	ساحل العاج	15 فيفري 1961
70	بوركينا فاسو	5 جويلية 1961

71	إثيوبيا	24 أكتوبر 1961
72	البنين	5 ديسمبر 1961
73	ترينيداد وتوباغو	جانفي 1962
74	جامايكا	جانفي 1962
75	كوريا الجنوبية	10 أفريل 1962
76	كينيا	ديسمبر 1963
77	موناكو	جانفي 1964
78	ملاوي	جويلية 1964
79	مالطا	جانفي 1965
80	ألمانيا	12 ماي 1965
81	بربادوس	29 أوت 1967
82	اسواتيني (سوازيلاند)	سبتمبر 1968
83	سنغافورة	11 ماي 1969
84	فيجي	أوت 1970
85	جزر البهاما	24 سبتمبر 1974
86	غرينادا	جانفي 1975
87	سورينام	فيفري 1976
88	البرتغال	12 ماي 1977
89	ساموا	جوان 1977
90	تونغا	جوان 1977
91	دومينيكا	جانفي 1978
92	سانت لوسيا	جانفي 1979
93	مصر	26 مارس 1979
94	سانت فينسنت والغرينادين	جانفي 1981
95	انتيغوا وبربودا	22 جوان 1983
96	سانت كيتس ونيفيس	جانفي 1984
97	كيريباتي	21 ماي 1984
98	توفالو	جويلية 1984
99	بليز	6 سبتمبر 1984
100	اسبانيا	17 جانفي 1986
101	جزر مارشال	16 سبتمبر 1987
102	منغوليا	2 أكتوبر 1991
103	لاتفيا	6 جانفي 1992
104	ليتوانيا	8 جانفي 1992
105	استونيا	9 جانفي 1992
106	أوزبكستان	21 فيفري 1992
107	ليختنشتاين	جانفي 1992

108	قيرغيزستان	مارس 1992
109	أرمينيا	4 أفريل 1992
110	أذربيجان	7 أفريل 1992
111	كازاخستان	10 أفريل 1992
112	انجولا	16 أفريل 1992
113	سلوفينيا	28 أفريل 1992
114	طاجيكستان	أفريل 1992
115	جورجيا	1 جوان 1992
116	مولدوفا	22 جوان 1992
117	سيشيل	سبتمبر 1992
118	مقدونيا	7 ديسمبر 1992
119	اريتريا	6 ماي 1993
120	فيتنام	12 جويلية 1993
121	موزمبيق	23 جويلية 1993
122	موريشيوس	29 سبتمبر 1993
123	الجابون	29 سبتمبر 1993
124	تركمانستان	6 أكتوبر 1993
125	زيمبابوي	26 نوفمبر 1993
126	ساو تومي وبرينسيب	نوفمبر 1993
127	فانواتو	16 ديسمبر 1993
128	ناميبيا	11 فيفري 1994
129	غينيا بيساو	مارس 1994
130	اندورا	13 أفريل 1994
131	الرأس الأخضر	17 جويلية 1994
132	المغرب	1 سبتمبر 1994
133	بالاو	2 أكتوبر 1994
134	الأردن	26 أكتوبر 1994
135	ناورو	ديسمبر 1994
136	كرواتيا	4 سبتمبر 1997
137	البوسنة والهرسك	26 سبتمبر 1997
138	سان مارينو	1 مارس 1995
139	تيمور الشرقية	29 أوت 2002
140	الجبل الأسود	12 جويلية 2006
141	جنوب السودان	28 جويلية 2011
142	الإمارات العربية المتحدة	15 سبتمبر 2020
143	البحرين	15 سبتمبر 2020
144	بوتان	12 ديسمبر 2020

145	كوسوفو	1 فيفري 2021

المصدر: موقع أنا مسافر، **جميع الدول التي تعترف باسرائيل كدولة مستقلة**، زيارة بتاريخ: 2021/12/14، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
https://anamusafer.com/(مع تعديلات من طرف الباحث) جميع-الدول-التي-تعترف-باسرائيل-كدولة-م

الملحق رقم: 11

قرار (مجلس الأمن) رقم 478 (1980) بتاريخ 20 أوت 1980

النص الكامل

نص القرار:

إن مجلس الأمن،

إذ يذكّر بقراره 476 (1980) المؤرخ في 30 جوان 1980،

وإذ يؤكد مجدداً أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يساوره القلق العميق بشأن المصادقة على "قانون الأساسي" في الكنيست الإسرائيلي يعلن إجراء تغيير في معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، مع ما له من مضاعفات على السلام والأمن،

وإذ يشير إلى أن إسرائيل لم تتقيد بقرار مجلس الأمن 476 (1980)،

وإذ يؤكد مجدداً تصميمه على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لضمان التنفيذ الكامل لقراره 476 (1980)، في حال عدم تقيد إسرائيل،

1- يلوم أشد اللوم مصادقة إسرائيل على "القانون الأساسي" بشأن القدس، ورفضها التقيد بقرارات مجلس

الأمن ذات العلاقة؛

2- يؤكد أن مصادقة إسرائيل على"القانون الأساسي" تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما في ذلك القدس؛

3- يقرر أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً "القانون الأساسي" الأخير بشأن القدس، هي إجراءات باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها؛

4- يؤكد أيضاً أن هذا العمل يشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

5- يقرر عدم الاعتراف بـ "القانون الأساسي" وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها، ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى:

أ) قبول هذا القرار؛

ب) دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة؛

6- يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار قبل 15 نوفمبر 1980؛

7- يقرر متابعة هذا الوضع الخطر.

المصدر : United Nations (Security Council), **Resolution 478 (1980) of 20 August 1980**, Seen in: 20/12/2021, Via-Link: https://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/DDE590C6FF232007852560DF0065FDDB.

مترجم عن اللغة الإنجليزية من طرف الباحث.

الملحق رقم: 12

القانون الأساس: إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي

المبادئ الأساسية 1. (أ) أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، حيث تأسست دولة إسرائيل.

(ب) دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يدرك حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي في تقرير المصير.

(ج) إن ممارسة حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل هو أمر فريد للشعب اليهودي.

رموز الدولة 2. (أ) اسم الدولة "إسرائيل".

(ب) علم الدولة أبيض اللون، وعليه خطان أزرقان فاتح بالقرب من الحافة، وفي وسطه نجمة داود زرقاء فاتحة.

(ج) شعار الدولة عبارة عن شمعدان ذو سبعة فروع، وأوراق زيتون من الجانبين، وكلمة "إسرائيل" في قاعدته.

(د) نشيد الدولة هو "Hatikvah" (هاتيكفاه).

(هـ) يحدد القانون التفاصيل المتعلقة برموز الدولة.

3. عاصمة الدولة القدس، كاملة وموحدة، هي عاصمة إسرائيل.

اللغة 4. (أ) العبرية هي لغة الدولة.

(ب) للغة العربية مكانة خاصة في الدولة. يحدد القانون الترتيبات المتعلقة باستخدام اللغة العربية في مؤسسات الدولة أو مقابلها.

(ج) ليس في هذه المادة ما يمس المكانة المعطاة للغة العربية قبل نفاذ هذا القانون.

لم الشتات 5. يجب أن تكون الدولة مفتوحة أمام الهجرة اليهودية وتجمع المنفيين.

العلاقة مع الشعب اليهودي 6. (أ) تعمل الدولة على ضمان سلامة أفراد الشعب اليهودي ومواطنيها الذين يواجهون مشاكل وفي الأسر بسبب يهوديتهم أو بسبب جنسيتهم.

(ب) تعمل الدولة في الشتات للحفاظ على الروابط بين الدولة وأعضاء

الشعب اليهودي.

(ج) تعمل الدولة على الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي والديني للشعب اليهودي بين يهود الشتات.

المستوطنات اليهودية 7. تعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وسوف تعمل على تشجيع وتعزيز إقامته وتقويته.

التقويم الرسمي 8. التقويم العبري هو تقويم رسمي للدولة، والتقويم الغريغوري سيكون جنبًا إلى جنب كتقويم رسمي. يحدد القانون استخدام التقويم العبري والتقويم الميلادي.

عيد الاستقلال وأيام الذكرى 9. (أ) عيد الاستقلال هو العيد الوطني الرسمي للدولة.

(ب) يوم ذكرى الذين سقطوا في حروب إسرائيل ويوم ذكرى المحرقة والشهداء والأبطال هما يومان تذكاريان رسميان للدولة.

أيام الراحة والأعياد الرسمية 10. السبت والأعياد اليهودية هي أيام الراحة المقررة في الدولة. يحق لغير اليهود الاحتفال بأيام الراحة في أيام السبت والأعياد؛ يتم تحديد التفاصيل المتعلقة بهذه المسألة بموجب القانون.

التحصين 11. لا يجوز تعديل هذا القانون الأساسي إلا بقانون أساس تم تمريره بأغلبية أعضاء الكنيست.

المصدر: Basic Law: Israel - The Nation State Of The Jewish PeopleBasicLawNationState.pdf, Seen in: 20/12/2021, Via-Link: https://main.knesset.gov.il/EN/activity/Documents/BasicLawsPDF/BasicLawNationState.pdf.

وينظر أيضا: (شبكة مواقع الأناضول، **نص قانون "القومية" الذي صوت عليه الكنيست الإسرائيلي،** زيارة بتاريخ: 2021/12/21، متاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي:

https://www.aa.com.tr/ar/(التقارير/الأناضول-تنشر-نص-قانون-القومية-الذي-صوت-عليه-الكنيست-الإسرائيلي وثيقة/1208172-

الملحق رقم: 13

كتاب الملك عبد العزيز آل سعود

إلى رئيس الولايات المتحدة (ترومان)

في 15 أكتوبر 1946

يا صاحب الفخامة ..

إن الصداقة التي تربط بلادي ببلاد الولايات المتحدة، والصداقة التي تأسست بيني وبين الرئيس الراحل روزفلت والصداقة التي تجددت بيني وبين فخامتكم تجعلني شديد الحرص في المحافظة على هذه الصداقة وتغذيتها والعمل على تقويتها بكل الوسائل الممكنة لذلك تجدونني فخامتكم ألح وأكرر في كل مناسبة أشعر فيها بما يخل بصداقة الولايات المتحدة مع بلادي ومع سائر البلاد العربية لكي أزيل ما يمكن أن يعرقل هذا الصفاء.

ولقد كتبت للراحل العظيم ولفخامتكم حقيقة الموقف في فلسطين والحق الطبيعي للعرب فيها وأن ذلك يرجع إلى آلاف السنين وأن اليهود ليسوا إلا فرقة ظالمة باغية معتدية اعتدت في أول الأمر باسم الإنسانية ثم أخذت تظهر عدوانها الصريح بالقوة والجبروت والطغيان مما ليس بخاف على فخامتكم وعلى شعب الولايات المتحدة.

ولقد زاد في دهشتي أن التصريح الذي نسب أخيراً لفخامتكم يتناقض مع البيان الذي طلبت مفوضية الولايات المتحدة في جدة من وزارة خارجيتنا أن ينشر في جريدة أم القرى باسم بيان أدلى به البيت الأبيض بتاريخ 16 أغسطس 1946 وذلك البيان صريح في أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تتقدم بأية فكرة من جانبها لحل مشكلة فلسطين وأظهرتم أملكم بحلها بواسطة المحادثات بين الحكومة البريطانية وبين وزراء خارجية الدول العربية وبين الحكومة البريطانية والفريق الثالث، وأظهرتم فخامتكم رغبتكم في اتخاذ تسهيلات في الولايات المتحدة لإيواء المشردين وفى جملتهم اليهود، ولذلك كانت دهشتي عظيمة حين اطلاعي على البيان الأخير الذي نسب لفخامتكم مما جعلني أشك بصحة نسبته لكم لأنه يتناقض مع وعود حكومة الولايات المتحدة والتصريح الذي صدر في 16 أغسطس 1946 من البيت الأبيض. وإني لعلى يقين بأن شعب الولايات المتحدة الذي بذل دمه وماله في مقاومة العدوان الغاشم لا يمكن أن يسمح بهذا العدوان الصهيوني على بلد عربي صديق لم يقترف ذنباً غير إيمانه في مبادئ العدل والإنصاف التي قاتلت من أجلها الأمم المتحدة وكان من أركانها بلاد الولايات المتحدة وكان لفخامتكم بعد سلفكم العظيم المجهود العظيم في هذا السبيل. ورغبة مني في المحافظة على صداقة الغرب والشرق مع الولايات المتحدة أوضحت لفخامتكم بهذا البيان الظلم الذي يمكن أن يحيق بالعرب إذا بذلت أي مساعدات لهذا العدوان الصهيوني وإني على يقين بأن فخامتكم ومن ورائكم شعب الولايات المتحدة لا يمكن أن يقبل أن يدعو للحق والعدل والإنصاف ويحارب من أجله بقوة في سائر أنحاء العالم ويمنع هذا الحق والعدل عن العرب في بلادهم فلسطين التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم منذ العصور القديمة.

واقبلوا تحياتنا.

المصدر:

دائرة الثقافة لمنظمة التحرير الفلسطينية، **وثائق فلسطين: مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987**، دائرة الثقافة (منظمة التحرير الفلسطينية)، تونس، 1987، ص ص 177-178.

الملحق رقم: 14

رد الرئيس ترومان

على الملك عبد العزيز آل سعود

1946/10/28

يا صاحب الجلالة :

لقد استلمت الآن كتابكم بشأن فلسطين، الذي تلطفتم جلالتكم وحولتموه إلى عن طريق المفوضية السعودية العربية بتاريخ 15 أكتوبر 1946 وأوليت الآراء التي عبرتم عنها فيه اهتماماً كافياً.

وإني لمقدر بصورة خاصة أسلوبكم الصريح الذي عبرتم عنه في كتابكم. إن صراحتكم تتفق تماماً والعلاقات الودية التي تقوم منذ مدة طويلة بين بلدينا والصداقة الشخصية بين جلالتكم وسلفي المختار، تلك الصداقة التي أرجو الاحتفاظ بها وتقويتها.

وهي بالذات هذه العلاقة الودية القائمة بين بلادنا وموقف جلالتكم الودي، هي التي تشجعني على أن أدعو اهتمامكم إلى بعض الاعتبارات التي دعت هذه الحكومة إلى اتباع الطريق الذي كانت تتبعه فيما يختص بقضية فلسطين واليهود المشردين في أوروبا.

وإني لمتأكد أن جلالتكم سيوافق بسهولة على أن وضع اليهود المفجع ممن هم بقية ضحايا اضطهاد النازي في أوروبا يكون قضية ذات أهمية وتأثير لا يمكن لأناس ذوي نية طيبة وغرائز إنسانية أن يتجاهلوها. وإن هذه القضية تعتبر قضية ذات صبغة عالمية. ويتراءى لي بأن كلامنا تقع عليه مسؤولية مشتركة للعمل على إيجاد حل يساعد أولئك المنكوبين الذي هم مضطرون إلى مغادرة أوروبا للعثور على أوطان جديدة حيث يمكنهم العيش بسلام وأمان.

ومن بين الأشخاص المشردين الذين نجوا من الموت في المعتقلات في أوروبا هنالك عدد من اليهود حالتهم مفجعة بصورة خاصة. وذلك من حيث أنهم يمثلون بقايا يرثى لها من الملايين التي اختارها زعماء النازي عمداً للقضاء عليها.

إن كثيراً من هؤلاء الأشخاص تنظر إلى فلسطين كمأوى يأملون أن يجدوا فيه ملجأ بين أناس من أبناء دينهم ويباشرون قضاء حياة هادئة مفيدة ويساهمون في اضطراب تقدم الوطن القومي اليهودي.

إن حكومة الولايات المتحدة وسكانها عاضدت مفهوم الوطن القومي اليهودي في فلسطين منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى التي أثمرت في تحرير الشرق الأدنى ومن ضمنه فلسطين وإقامة عدد من الدول المستقلة التي هي أعضاء في هيئة الأمم اليوم.

إن الولايات المتحدة التي ساهمت بدمها ومواردها للانتصار في تلك الحرب لا يمكنها أن تتخلى عن بعض المسؤولية من أجل الطريقة التي عوملت بها تلك المناطق المتحررة أو من أجل مصير الشعوب التي كانت قد تحررت في ذلك الوقت. وقد اتخذت الموقف الذي لا تزال تلتزمه ألا وهو تهيئة هذه الشعوب للحكم الذاتي ووجوب إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وإني لسعيد بأن أشير إلى أن أكثر الشعوب التي تحررت هم الآن مواطنون في بلاد مستقلة.

والوطن القومي اليهودي – على كل – لم يكتمل بعد تقدمه تماماً . ولذلك فإنه من الطبيعي حقاً أن تشجع هذه الحكومة الآن دخول عدد هام من المشردين اليهود في أوروبا إلى فلسطين لا ليجدوا هنالك ملجأ بل أيضاً ليتمكنوا من المساهمة بمواهبهم وجهودهم في سبيل تشييد الوطن القومي اليهودي.

ولقد كان مما يتفق تماماً والتقاليد السياسية لهذه الحكومة بأني – منذ عام سبق – قد أخذت

أراسل رئيس وزراء بريطانيا للإسراع في حل المشكلة الملحة أي مشكلة من تبقى من اليهود في معسكرات اللاجئين وذلك بنقل عدد هام منهم إلى فلسطين.

ولقد كان اعتقادي الذي لا أزال متمسكاً به والذي يشاركني فيه عدد عظيم من سكان هذه البلاد بأن ليس هنالك ما يساهم بصورة فعالة في تحقيق مصير من تبقى من هؤلاء اليهود أكثر من السماح بدخول لا أقل من 100,000 منهم حالاً إلى فلسطين.

ومع أنه لم يتخذ بعد أي قرار فيما يختص بهذا الاقتراح، لكن هذه الحكومة لا تزال تأمل بأنه من الممكن السير بموجب الخطة التي رسمتها إلى رئيس الوزراء وفي نفس الوقت يجب أن تهتم بالطبع ببذل الجهود لفتح أبواب البلاد الأخرى – ومنها الولايات المتحدة – في وجه أولئك المساكين الذين هم الآن على أبواب شتاء السنة الثانية ولا مأوى لهم.

وأنا من جانبي قد أعلنت بأني مستعد لمطالبة كونجرس الولايات المتحدة – الذي يجب تهيئة مساعدته بموجب الدستور– ليضع تشريعاً خاصاً يقبل بموجبه إلى هذه البلاد أعداداً إضافية من هؤلاء الأشخاص علاوة على حصة المهاجرين التي تقررت بموجب قوانيننا.

وعلاوة على ذلك كانت هذه الحكومة تعمل جاهدة – مع غيرها من الحكومات في استقصاء إمكانيات التعويض في بلاد أخرى خارج أوروبا لأولئك الأشخاص المشردين الذين كانوا مضطرين إلى الهجرة من تلك القارة. وفي هذا الصدد، كان مما شد عزمنا أن نلاحظ تصريحات مختلف زعماء العرب واستعداد بلادهم للمساهمة في هذا المشروع الإنساني وذلك بقبولها عدداً معيناً من هؤلاء الأشخاص في بلادهم.

وأنا اعتقد اعتقاداً مخلصاً بأن الأيام ستثبت إمكانية الوصول إلى تسوية مرضية لقضية اللاجئين تتفق تماماً والخطة التي ذكرتها آنفاً.

وأما فيما يختص بإمكانية استخدام اليهود العنف في مشاريع عدوانية ضد البلاد العربية المجاورة كما تصورتموه جلالتكم فيمكنني أن أؤكد لكم بأن هذه الحكومة تقف معارضة العدوان مهما كان نوعه أو استخدام الإرهاب في سبيل الأغراض السياسية. وبإمكاني أن أضيف أيضاً بأني مقتنع بأن زعماء اليهود المسؤولين لا تفكر بسياسة عدوانية ضد البلاد العربية الملاصقة لفلسطين.

ولا يمكنني أن أوافق جلالتكم ولا بصورة على أن تصريحي الصادر في 4 أكتوبر يتناقض والموقف الذي اتخذ في التصريح الصادر باسمي في 16 أغسطس . إن التصريح الأخير عبر عن الأمل في الوصول إلى حل عادل لقضية فلسطين واتخاذ خطوات مباشرة لتخفيف حالة اليهود المشردين في أوروبا وذلك كنتيجة للمحادثات المقترحة بين الحكومة البريطانية وممثلي اليهود والعرب.

ولسوء الحظ أن هذه الآمال لم تتحقق. فالمحادثات التي تمت بين الحكومة البريطانية وممثلي العرب – كما فهمت – قد تأجلت حتى ديسمبر دون إيجاد أي حل لقضية فلسطين أو اتخاذ أية خطوات من شأنها تخفيف حالة اليهود المشردين في أوروبا.

وفي هذه الحالة يظهر أنه يقتضي عليّ أن أذكر بقدر ما يمكنني من الصراحة أهمية القضية ورأيي فيما يختص بالاتجاه الذي به يمكن الوصول إلى حل يقوم على العقل والرغبة الطيبة وبالخطوات المباشرة التي يجب اتخاذها. وهذا ذكرته في تصريحي الصادر في 4 أكتوبر.

وقد أشكل على الفهم لماذا يبدو أن جلالتكم تشعرون بأن هذا التصريح يتضارب مع الوعود السابقة أو التصريحات التي صدرت من هذه الحكومة. وربما من المستحسن أن نتذكر هنا بأنه في الماضي كانت هذه الحكومة – عند تلخيص موقفها من فلسطين قد أعطت تأكيدات بأنها لن تتخذ

أي إجراء من شأنه أن يكون عدائياً للشعب العربي ويأنها أيضاً حسب رأيها لن تتخذ أي قرار فيما يختص بالوضع الأساسي في فلسطين دون استشارة سابقة مع كل من العرب واليهود.

وإني لا أعتبر إلحاحي على السماح بقبول عدد هام من اليهود المشردين إلى فلسطين أو تصريحاتي فيما يختص بحل قضية فلسطين يعتبر بأي معنى عمل عدائي نحو الشعب العربي. بل إن شعوري نحو العرب – عندما أفضيت بهذه التصريحات – كان ولا يزال ذا طابع ودي جداً. وإني ليعتريني الأسف لأي نوع من النزاع بين العرب واليهود. كما أني مقتنع بأنه لو نظر كلاهما القضايا التي تجابههما بروح من التفاهم والاعتدال لأمكن حلها لمصلحة جميع من يعنيهم الأمر بصورة دائمة.

وإني فضلاً عن ذلك لا أشعر بأن تصريحاتي كانت عيناً لتتخلى هذه الحكومة عن تأكيدها بأنه حسب رأيها لا يجب أن يتم قرار بشأن الوضع الأساسي في فلسطين دون التشاور مع كل من العرب واليهود. وفي بحر هذه السنة الجارية، كان هناك عدد من المشاورات مع كل من العرب واليهود. وكشخص يهتم لمصلحة بلدكم كما يهتم لمصلحة بلده اهتماماً عظيماً كما تجلى ذلك في الأمور المتنوعة التي أشرت إليها سابقاً. أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن أملي الجدي بأن جلالتكم الذي يحتل مركزاً رفيعاً كهذا في العالم العربي سيستخدم النفوذ العظيم الذي يتمتع به للمساعدة على إيجاد حل عادل ودائم في المستقبل القريب.

وإني لحريص على عمل كل ما في وسعي للمساعدة في هذا الموضوع كما أنه بإمكاني أن أؤكد لجلالتكم بأن حكومة الولايات المتحدة وشعبها سيبقيان حماة المصالح العرب ورفاهيتهم كما أنهما يعلقان قيمة عظيمة على صداقتهم التاريخية.

وإني لأغتنم هذه الفرصة لأبلغ جلالتكم تحياتي الشخصية الحارة وأطيب تمنياتي لاستمرار الصحة والسعادة لجلالتكم ولشعبكم.

المخلص جداً – هاري س. ترومان.

المصدر:

دائرة الثقافة لمنظمة التحرير الفلسطينية، **وثائق فلسطين: مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987**، المرجع السابق، ص ص 178-181.

الملحق رقم: 15

الجمعية العامة للأمم المتحدة

قرار رقم 3379 (الدورة 30)

بتاريخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975

الإقرار بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها 1904 (د - 18) المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1963، الذي أصدرت فيه إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وبوجه خاص إلى تأكيدها "أن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري مذهب خاطئ علمياً ومشجوب أدبياً وظالم وخطر اجتماعياً"، وإلى إعرابها عن القلق الشديد إزاء "مظاهر التمييز العنصري التي لا تزال ملحوظة في بعض مناطق العالم، وبعضها مفروض من بعض الحكومات بواسطة تدابير تشريعية أو إدارية أو غيرها"،

وإذ تشير، أيضاً، إلى أن الجمعية العامة قد أدانت في قرارها 3151 زاي (د - 28) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1973، في جملة أمور، التحالف الآثم بين العنصرية بافريقيا الجنوبية والصهيونية،

وإذ تحيط علماً بإعلان المكسيك بشأن مساواة المرأة وإسهامها في الإنماء والسلم، 1975 المعلن من قبل المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، الذي عقد في مكسيكو في الفترة من 19 حزيران/يونيو إلى 2 تموز/يوليو 1975، والذي أعلن المبدأ القائل بأن "التعاون والسلم الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال القوميين، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبي، والصهيونية، والفصل العنصري [أبارتهيد]، والتمييز العنصري بجميع أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير"،

وإذ تحيط علماً، أيضاً، بالقرار 77 (د - 12) الذي اتخذه مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية عشرة المعقودة في كمبالا في الفترة من 28 تموز/يوليو إلى 1 آب/أغسطس 1975، والذي رأى "أن النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي وافريقيا الجنوبية ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كياناً كلياً، ولها هيكل عنصري واحد، وترتبط ارتباطاً عضوياً في سياساتها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمته"،

وإذ تحيط علماً، أيضاً، بالإعلان السياسي واستراتيجية تدعيم السلم والأمن الدوليين وتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين دول عدم الانحياز، اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد بليما، في الفترة من 25 إلى 30 آب/أغسطس 1975، واللذين أدانا الصهيونية بأقصى شدة بوصفها تهديداً للسلم والأمن العالميين وطلبا إلى جميع البلدان مقاومة هذه الأيديولوجية العنصرية الإمبريالية،

تقرر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

المصدر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، **نص قرار الجمعية العامة رقم: 3379**، قرار رقم: 3379 (الدورة 30) بتاريخ: 10 نوفمبر 1975 القاضي بالإقرار بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، زيارة بتاريخ: 2022/01/23، متاح على الرابط الآتي:

https://www.paljourneys.org/ar/timeline/historictext/9988/قرار-الجمعية-العامة-رقم-xxx3379

الملحق رقم: 16

المستعمرات في الضفة الغربية حسب الانتشار الجغرافي سنة 2011

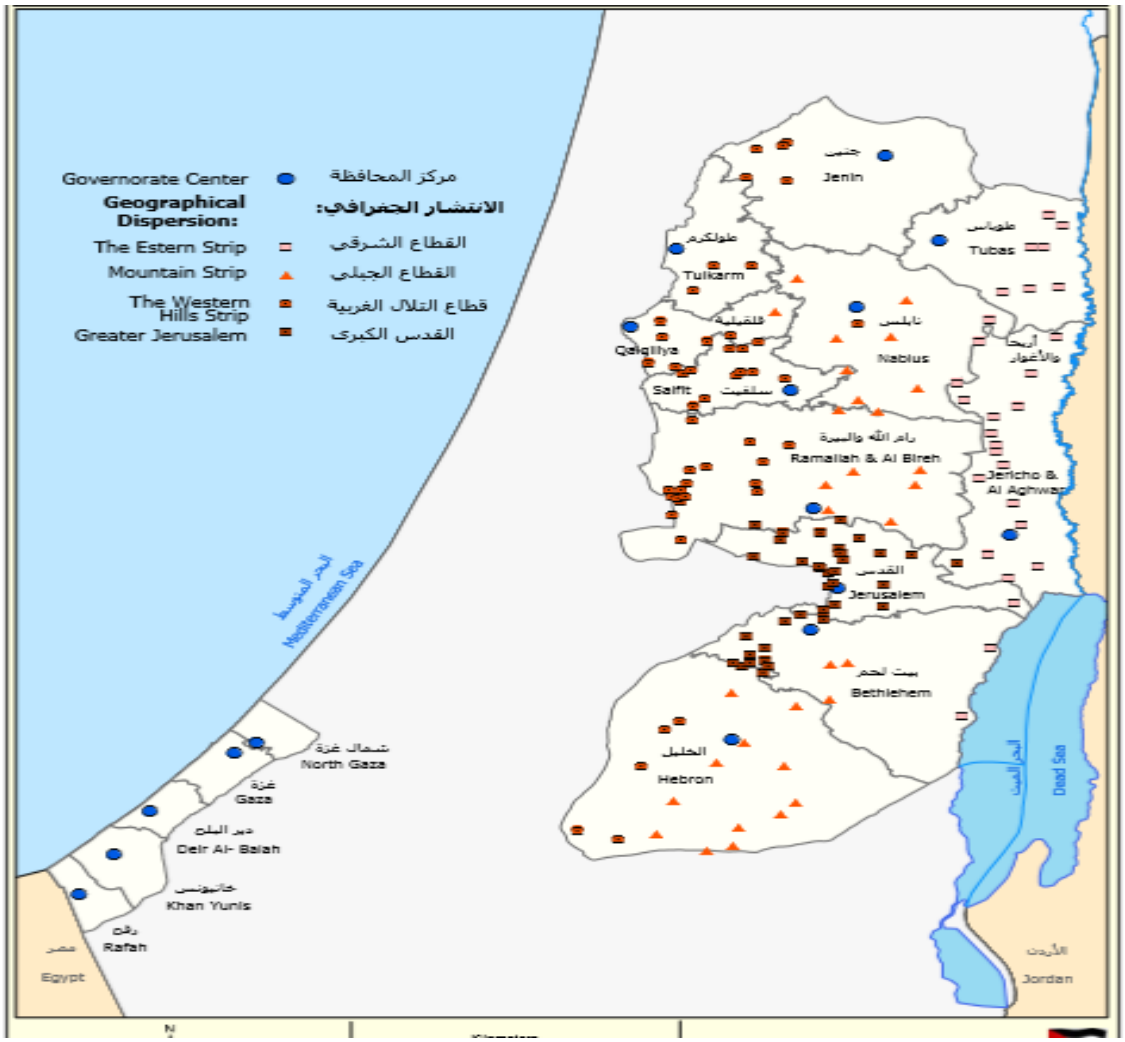

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2011**، مرجع سابق، ص 29.

البيبليوغرافيا

1. القرآن الكريم برواية ورش.

قائمة المصادر والمراجع

I. الكتب السماوية (الدينية):

2. الـــتـــوراة.
3. الإنجـيـــل.

II. **الوثائق القانونية:**

4. إتفاقية لاهاي لسنة 1907، **المادة "49" من إتفاقية لاهاي لسنة 1907**.

5. الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان: اعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم: 217 ألف(د-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948 .

6. هيئة الأمم المتحدة، **المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948**، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.

7. هيئة الأمم المتحدة، **إتفاقية جنيف الرابعة**، المادة 49 من إتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، نيويورك، 1949.

8. إعلان الأمم المتحدة للقضـاء على جميع أشـكال التمييز العنصـري، أعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم :1904(د- 18)، المؤرخ في: 20 نوفمبر 1963.

9. الأمم المتحدة (مجلس الأمن الدولي)، قرار مجلس الأمن الدولي رقم: 237 لسنة 1967.

10. هيئة الأمم المتحدة، **المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها**، (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 3068(د-28) المؤرخ في: 30 نوفمبر 1973)، نيويورك، 1973.

11. **المادة (07) فقرة 1(ي) من نظام روما الأســاســـي للمحكمة الجنائية الدولية الصـــادر في 17 جويلية 1998**، بدء النفاذ في 01 جويلية 2002.

12. **المادة (25) فقرة 2 من نظام روما الأسـاسـي للمحكمة الجنائية الدولية الصـادر في 17 جويلية 1998**، بدء النفاذ في 01 جويلية 2002.

13. المادة: 02 فقرة (أ- ب –ج) من (ق.ق: 224/ب د.ع (14) -2002/3/28)، ينظر (الأمانة العامة- إدارة شؤون مجلس الجامعة-، ق/14(03/02)/11-و(0098)، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (14)، بيروت،13و14 محرم 1423هـ، الموافق 27 و28 مارس 2002م.

14. الأمم المتحدة ، **تقرير لجنة القضـاء على التمييز العنصـري (الوثائق الرسـمية للدورة السـابعة والخمســون – الملحق رقم 18 (A/57/18)**، (الدورة الســتون-4-22 مارس 2002- الدورة الحادية والستون-5-22 أوت 2002)، نيويورك، 2002.

15. **الأمم المتحدة (لجنة القضاء على التمييز العنصري)**، تقرير رقم: CERD/C/ISR/CO/14-16 بتاريخ: 2012/04/03 معد للنظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة: 09 من الإتفاقية، **لجنة القضاء على التمييز العنصري، الدورة الثمانون، ص ص 03-05.**

16. **الأمم المتحدة (الجمعية العامة)**، تقرير رقم: A/HRC/20/32 بتاريخ: 2012/05/25 معد من طرف المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 "ريتشارد فولك"، **مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، البند السابع من جدول الأعمال (حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.**

17. هيئة الأمم المتحدة، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 295/61، المؤرخ في: 13 أيلول 200، 2007.

18. الأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، **عملية المناشدة الموحدة (CAP) لعام 2008**، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، القدس الشرقية، 2008.

19. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتايد (الفصل العنصري)**، تر.المرصد المتوسطي لحقوق الإنسان، ط1، عالم الكتب، [د.ب]، 2018.

20. المرسوم الرئاسي رقم: 01/82 المؤرخ في: 2 يناير 1982، المتضمن المصادقة على الإتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها، التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 نوفمبر سنة 1973، الجريدة الرسمية، العدد:01، السنة التاسعة عشرة، بتاريخ: 1982/01/05.

III. المصادر والمراجع باللغة العربية

1- المصادر:

21. طاليس أرسطو، **السياسة**، تر: أحمد لطفي السيد، الدار القومية للطباعة والنشر، [د.ب]، [د.ت].

22. **بروتوكولات حكماء صهيون**، مجموعة وثائق، ت.محمد خليفة التونسي، دار التراث، [د.ت].

23. سامبسون انطوني، **مانديلا: السيرة الموثقة**، تر.هالة النابلسي وغادة الشهابي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.

24. السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني**، تقديم وترجمة. محمد حرب، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، عمان (الأردن)، 2019.

25. السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية 1891-1908**، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986.

26. عباس محمود (أبو مازن)، **إسرائيل وجنوب إفريقيا: لقاء العنصريين**، ط1، [د.ن]، رام الله – فلسطين، 1989.

27. عباس محمود (أبو مازن)، **الإستقطاب الديني والعرقي في إسرائيل**، ط1، المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية، غزة (فلسطين)، 1998.

لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968.
28. ماندیلا نیلسون، **التجربة...الحصاد**، تر: مصطفى أبو إدريس، دار ليتل، جوهانسبيرغ ، 2000.
29. مونو مارتين، **إسرائيل كما رأيتها**، تر: حليم طوسون، ط1، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1972.

30. هتلر أدولف، **كفاحي**، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، [د.ت].

31. هرتزل تيودور، يوميات هرتزل، تعليق. أنيس صايغ، تر: هلدا أنيس شعبان، مركز الأبحاث

2- المراجع:

32. أبراش إبراهيم، **المشروع الوطني الفلسطيني: من إستراتيجية التحرير إلى متاهات الإنقسام**، ط1، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، 2012.

33. إبراهيم سعد الدين، **الملل والنحل والأعراق -هموم الأقليات في الوطن العربي-**، مركز بن خلدون للدراسات، القاهرة، 1994.

34. إبراهيم صالح عبيد حسنين، **الجريمة الدولية-دراسة تحليلية تطبيقية-**، دار النهضة العربية، القاهرة، [د.ت].

35. إبراهيم نيرمين سعد الدين، **صعود النازية: ألمانيا بين الحربين العالميتين سياسيا – إجتماعيا- اقتصاديا**، ط1، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2008.

36. أبو حمود حسن، **علم الإجتماع السياسي**، ط2، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2002.

37. أبو سمرة محمد، رسالة إلى شعب إسرائيل، **دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية**، عمّان (الأردن)، 2007.

38. أبو سيف عاطف وآخرون، **علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الإختراقات والإخفاقات**، مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله (فلسطين)، 2014.

39. أبو ضاهر كامل سالم والجدبة فوزي سعيد، **جغرافية فلسطين –دراسة في الجغرافية الإقليمية-**، كلية الآداب- قسم الجغرافيا- الجامعة الإسلامية غزة، 2013/2012م.

40. أبو عز الدين نجلا، **الدروز في التاريخ**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1985.

41. أبو علية عبد الفتاح حسن، **تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.

42. أبو غربية بهجت، **من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية من النكبة إلى الإنتفاضة (1949-2000)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.

43. أبو هلال فراس، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، ط2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

44. إتينجر صموئيل، **اليهود في البلدان الإسلامية 1850-1950**، تر: جمال أحمد الرفاعي، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
45. أحمد طاهر، **إفريقيا فصول من الماضي والحاضر**، دار المعارف، القاهرة، 1975.

46. أحمد عبد المنعم فؤاد، **مبدأ المساواة في الإسلام- بحث من الناحية الدستورية مع المقارنة بالديمقراطيات الحديثة-**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002.

47. أحمد علي شفيق، **في جنازة المقاطعة العربية ((إسرائيل))!**، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 1997.

48. الأحمد نجيب، **فلسطين تأريخا ونضالا**، ط1، دار الجليل للنشر، عمان (الأردن)، 1985.

49. أحمد نصر الدين إبراهيم، **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.
50. إدريس طارق أحمد، **أصول التربية للرياضيين**، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015.

51. أدهم جرار حسني، **نكبة فلسطين: عام 1947-1948 ((مؤامرات وتضحيات))**، ط1، دار المأمون للنشر والتوزيع، عَمَّان (الأردن)، 2008.

52. إدي وليم، **الكنز الجليل في تفسير الإنجيل: شرح سفر الرؤيا**، ج3، دار البشير، عمان (الأردن)، 2000.

53. أرتوسكي ج.، **إسرائيل وجنوب إفريقيا**، وزارة الإعلام – الهيئة العامة للاستعلامات-، [د.ب]، [د.ت].

54. الأزعر محمد خالد، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والإنتفاضة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

55. إسبر أمين، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، ط1، دار دمشق، بيروت، 1985.
56. إسرائيل ماجد عزت، **أرمن مصر أرمن فلسطين .. بعيدا عن السياسة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

57. أسعد عبد الرحمان والزرو نواف، **الإنتفاضة: مقدمات وقائع آفاق**، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1989.

58. إسماعيل محمد صادق، **تجربة جنوب افريقيا: نيلسون مانديلا... والمصالحة الوطنية**، دار العربي للتوزيع والنشر، القاهرة، 2014.

59. الأصبحي أحمد محمد، **تطور الفكر السياسي: رواده، اتجاهاته، إشكالياته**، ج3، دار البشير، عمان (الأردن)، 2000.

60. إمام أحمد، **الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.

61. الإمام محمد رفعت، **الأرمن في مصر في القرن التاسع عشر**، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 2005.
62. الأمم المتحدة، **قضية فلسطين في الأمم المتحدة**، منشورات إدارة الإعلام بالأمم المتحدة، نيويورك، 2008.
63. الأمم المتحدة، **كتيب الإحصاءات العالمية**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة الإحصاءات)، السلسلة 7، العدد 42، الأمم المتحدة، نيويورك، 2018.
64. الأمير بهاء، **بذور المشروع اليهودي في الشام**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2020.
65. الأمين محمود، **قوانين حمورابي صفحة رائعة من حضارة وادي الرافدين**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987.
66. الأيوبي صلاح الدين، **الإسلام والتمييز العنصري**، ط3، دار الثقافة الأندلس، بيروت، 1984.
67. بابيه إيلان، **التطهير العرقي في فلسطين**، تر: أحمد خليفة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007.
68. البار محمد علي، **القدس والمسجد الأقصى عبر التاريخ مع دراسة تحليلية للقضية الفلسطينية**، ط2، دار الفقيه، القاهرة، 2013.
69. بارود نعيم سليمان وصالحة رائد أحمد، **جغرافية فلسطين**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.
70. بارود نعيم، **جغرافيا فلسطين**، ط2، مجلس طلاب الجامعة الإسلامية، غزة، 1999.
71. بدوي محمد طه وآخرون، **المجتمع العربي والقضية الفلسطينية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
72. بدير صلاح الدين، **التفرقة العنصرية في إفريقية**، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.
73. بسيوني محمد شريف، **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان**، مج1، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003.
74. بكر عبد المجيد، **الأقليات المسلمة في إفريقيا**، ج2، إدارة الصحافة برابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، [د.ت].
75. بلال الحسن، **قراءات في المشهد الفلسطيني :عن عرفات و أوسلو و حق العودة و إلغاء الميثاق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008.
76. الترمانيني عبد السلام محمد، **الرق ماضيه وحاضره**، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص 30.

77. التريكي حسين، **هذه فلسطين .. الصهيونية عارية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

78. التميمي عبد الرحمن جدوع، **الموقف السوري من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1977-1981**، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمّان (الأردن)، 2016.

79. جارودي رجاء، **فلسطين أرض السلالات الإلهية**، تر.عبد الصبور شاهين، ط2، نهضة مصر، القاهرة، 2008.

80. جديون س.وير، **تاريخ جنوب إفريقيا**، تر: عبد الله الشيخ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986.

81. جريس صبري، **العرب في إسرائيل**، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1967.

82. الجمل شوقي عطا الله، **دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرقيق**، ندوة مسألة الرق في افريقيا بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1989.

83. جيبسون ريتشارد، **حركات التحرر الإفريقية**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

84. حامد تقي الدين رياض، **التجربة العسكرية الدرزية ومسارها التقدمي**، ط1، شركة مطابع الجبل الأخضر، بيروت، 1987.

85. حداد مهنا يوسف، **الرؤية العربية لليهودية**، ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1989.

86. الحريري محمد مرسي، **جغرافية القارة الأفريقية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

87. الحسني عبد الكريم، **الصهيونية: الغرب والمقدس والسياسة**، ط1، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

88. حقي ممدوح، **العنصرية والأعراق**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1961.

89. حليق عمر، **موسكو وإسرائيل: عرض مدعم بالوثائق لجهود موسكو في خلق إسرائيل وإبقائها**، الدار السعودية للنشر، جدة، 1967.

90. حماد مجدي، **الصراع العربي الإسرائيلي: الأصول والمستقبل**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2013.

91. _____، النظام **السياسي الإستيطاني: دراسة مقارنة-إسرائيل وجنوب إفريقيا**، دار الوحدة، بيروت، 1981.

92. _____، **مستقبل التسوية: 30عاما من سلام عابر**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2009.

93. حمادة حسين عمر، **آثار فلسطين بين حرب الهياكل العظمية التوراتية اليهودية ووثائق الاكتشافات الأثرية العلمية والإدانة الدولية الكبرى**، منشورات دار قتيبة، دمشق، 1983.

94. حمبلي حمود، **حقوق الإنسان بين النظم الوضعية والشريعة الإسلامية**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، عمان (الأردن)، 2005.

95. حمدان جمال، **إستراتيجية الاستعمار والتحرير**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1983.
96. حمود طارق، **دليل فلسطين المبسط**، ط3، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمّان (الأردن)، 2014.
97. حنا نبيل صبحي، **جماعات الغجر**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1980.

98. الحويقل معجب بن معدي، **حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية- دراسة مقارنة-**، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.

99. حيدر جمال، **الغجر ذاكرة الأسفار وسيرة العذاب**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2008.

100. الخزرجي نضير، **التعددية والحرية في المنظور الاسلامي: دراسة مقارنة**، ط1، بيت العلم للنابهين، بيروت، 2011.

101. خضر جورج وآخرون، **المسيحيون العرب: دراسات ومناقشات**، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981.

102. خضر محمد حمد، **الإسلام وحقوق الإنسان**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1980.

103. خلة كامل، **فلسطين والإنتداب البريطاني 1922-1939م**، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الغرب، 1982.

104. خوري أنطوان، **العرقية إزاء العالم**، دار الثقافة، بيروت، 1960.

105. الخولي حسن صبري، **سياسة الإستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين**، مج 1، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1973.

106. الدباس علي محمد صالح، علي أبو زيد عليان، **حقوق الإنسان وحرياته**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2005.

107. الدباغ مصطفى مراد، **بلادنا فلسطين**، دار الهدى، كفر قرع (فلسطين)، 1991.

108. درويش هدى، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية: منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين**، ج1، ط1، دار القلم، دمشق، 2002.

109. الدسوقي محمد كمال وسلمان عبد التواب عبد الرزاق، **إسرائيل: قيامها-واقعها-مصيرها**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1968.

110. دي فونتيت فرانسوا، **العنصرية**، تر. عاطف علبي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.

111. ديمتري أديب، **نفي العقل**، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1993.

112. الذيب سامي، **التمييز ضد غير اليهود في إسرائيل: مسيحيين كانوا أم مسلمين**، تر: ماري شهرستان، ط1، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، 2003.

113. راسل برتراند وآخرون، **الفلسفة السياسية المعاصرة: قضايا وإشكاليات**، تر: خديجة زتيلي، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2014.

114. رحال أحمد سالم، **فلسطين بين حقيقة اليهود وأكذوبة التلمود**، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمّان (الأردن)، 2008.

115. الردام عزيز، **المقاطعة الإقتصادية لإسرائيل**، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1979.

116. رزوق أسعد، **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1974.

117. الرشايدة بلال شاكر، **فرنسا والقضية الفلسطينية من نابليون إلى ماكرون**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2021.

118. الرشيدات شفيق، **فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

119. الرضيعي يوسف رجب، **ثورة 1936-1939 في فلسطين: دراسة عسكرية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1982.

120. رفائيل يوآل، **الصهيونية...النظرية والتطبيق**، تر: نور البواطلة، ط1، دار الجليل للنشر والأبحاث والدراسات الفلسطينية، عَمَّان (الأردن)، 2000.

121. روجنسكايا ميلينا، **الصهيونية العنصرية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.

122. روسو جان جاك، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**، تر: عبد العزيز لبيب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

123. روكز يوسف، **إفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1986.

124. الرويح صالح حسين، **العبيد في العراق القديم**، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد، 1977.

125. رياض محمد وعبد الرسول كوثر، **أفريقيا –دراسة لمقومات القارة-**، ط2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.

126. ريكور بول، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، تر. جورج زيناتي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009.

127. الزغيبي أحمد، **العنصرية اليهودية**، ج1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1417هـ.

128. ســـارتر جان بول، **عارنا في الجزائر**، تر: عايدة إدريس وســـهيل إدريس، ط2، دار الآداب، بيروت، 1958.

129. ستيفر رتشارد ب. والمسيري عبد الوهاب، **إسرائيل وجنوب إفريقيا**، وزارة الإعلام – الهيئة العامة للاستعلامات-، [د.ب]، [د.ت].

130. سرية صالح عبد الله، **تعليم العرب في إسرائيل**، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973.

131. سعد الدين نادية، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2011.

132. ســـعد الله عمر، **حقوق الإنســـان وحقوق الشـــعوب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

133. سعيد إدوارد، **"أوسلو 2". سلام بلا أرض**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995.

134. سلامة رمزي، **مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية**، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 2001.

135. سلامة نبيل نجيب، **أورشليم القدس**، دار القديس يوحنا الحبيب للنشر، القاهرة، 1994.

136. سلوت ب.ج.، **عرب الخليج في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية 1602-1784**، تر. عايدة خوري، ط1، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1993.

137. سواعد محمد يوسف، **البدو في فلسطين: الحقبة العثمانية (1516-1914)**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمَّان (الأردن)، 2008.

138. سويدان طارق، **فلسطين ..التاريخ المصور**، سيماتول.نت، الكويت، 2004.

139. السيد محمد إسماعيل علي، **مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين (دراسة في إطار القانون الدولي العام)**، عالم الكتب، القاهرة، 1975.

140. السيد مصطفى كامل، **البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983.

141. الشامي رشاد عبد الله، **إشكالية الهوية في إسرائيل**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.

142. شبير محمد عثمان، **صراعنا مع اليهود في ضوء السياسة الشرعية- دراسات في القضية الفلسطينية من منظور إسلامي-**، ط2، مكتبة الفلاح، الكويت، 1989.

143. الشـريف أحمد إبراهيم، **مكة والمدينة في الجاهلية وعصـر الرسـول**، ط2، دار الفكر العربية، القاهرة، 1968.

144. الشريف ريجينا، **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**، تر: أحمد عبد الله عبد العزيز، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985.

145. شـــعبان ماهر عطية، **مصـــادر دراســـة تاريخ جنوب وغرب افريقيا**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.

146. شلبي إبراهيم، **دراسات في المشاكل الدولية العربية**، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، [د.ت].

147. شلبي أحمد، **مقارنة الأديان**، ج3، ط4، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1973.

148. شليم آفي، **إسرائيل وفلسطين: إعادة تقييم وتنقيح وتنفيذ**، تر: ناصر عفيفي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.

149. الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004.

150. شواش الكزندر، **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882 دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، تر: كامل جميل العسلي، ط2، منشورات الجامعة الأردنية، عمّان (الأردن)، 1993.

151. صالح محسن محمد، **القضية الفلسطينية-خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة-**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2012.

152. _____، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ط1، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2003.

153. صالح محمد أشرف، **أصول التاريخ الاوروبي**، ط1، دار واتا للنشر الرقمي، الدوحة، 2009.

154. صـبريني غازي حسـن، **الوجيز في حقوق الإنسـان وحرياته الأسـاسـية**، مكتبة الثقافة للنشـر والتوزيع، عمان (الأردن)، 1993.

155. الصقار فؤاد محمد، **التفرقة العنصرية في إفريقية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962.

156. الصلابي علي محمد، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية**، المكتبة العصرية، بيروت، 2010.

157. طه المتوكل، **حدائق إبراهيم: أوراق إبراهيم طوقان ورسائله ودراسات في شعره**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.

158. عاشـور السـيد محمد، **التفرقة العنصـرية**، مكتبة المهتدين الإسـلامية لمقارنة الأديان، القاهرة، 1987.

159. العالول إسلام شحدة، **نظام الأبارتايد في دولة الإحتلال راهنا وجنوب إفريقيا سابقا وسبل مناهضته**، ط1، دار المشكاة لنشر والتوزيع، عَمَّان (الأردن)، 2021.

160. عباسي قصي عدنان، **المخابرات الإسرائيلية: سقوط الأسطورة**، ط1، مؤسسة علاء الدين، دمشق، 2004.

161. عبد الحكيم أحمد وآخرون، **حرب اللاعنف.. الخيار الثالث**، أكاديمية التغير والدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.

162. عبد الرحمان عواطف والشعراوي حلمي، **إسرائيل وافريقيا 1948-1985**، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، [د.ت].

163. عبد العلي علام عمرو، **الأسطورة الزائفة: رحيل الصهيونية والبحث عن بديل (دراسة في الأدب الإسرائيلي)**، ط2، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

164. عبد الفتاح عصام، **السجل الأسود لأمريكا: الشيطان يسكن تمثال الحرية: من إبادة الهنود الحمر.. حتى تدمير العراق**، ط1، شركة الشريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.

165. عبد الله فارس علي، **شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي (1600-1858م)**، ط2، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، 2001.

166. عبد المجيد ردينة، **سياسة إسرائيل التعليمية تجاه العرب في فلسطين المحتلة**، ط1، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمُّان (الأردن)، 2012.

167. عبد المنعم محمد فيصل، **فلسطين والغزو الصهيوني**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.

168. عبد المنعم مسعد نفين، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1988.

169. عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2001.

170. _____، **تاريخ الفكر الصهيوني: جذوره ومساره وأزمته**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2010.

171. عثمان عبد الكريم، **معالم الثقافة الإسلامية**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982.

172. العرجا زياد عطا، **دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة و حتى عام 2012**، ط1، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، 2014.

173. العزب موسى عايدة، **تجارة العبيد في إفريقيا**، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص 09.

174. العزي سلمان علي حسين، **إسرائيل والتحولات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2010**، دار دجلة، عمان وبغداد، 2018.

175. العسـيري أحمد معمور، **موجز التاريخ الإسـلامي منذ عهد آدم عليه السـلام (تاريخ ما قبل الإسـلام) إلى عصـرنا الحاضـر 1417هـ/96-97 م**، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الدمام (السعودية)، 1996.

176. عصفور حسن، فلسطين **دولة على قائمة الانتظار: اتفاق أوسلو ومفاوضات الفرص الضائعة**، ط1، المجمع الثقافي المصري، القاهرة، 2016.

177. عطار طلال محمد نور، **جامعة الدول العربية بين الواقع والتحدي**، شركة المدينة المنورة، جدة، 1999.

178. علي محمد علي، **الوعد الباطل: وعد بلفور**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، [د.ت].

179. عمارة محمد، **الإسلام في عيون غربية: بين إفتراء الجهلاء وإنصاف العلماء**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2005.

180. _____، **الإسلام والعروبة**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1408هـ-1988م.

181. _____، **في فقه الصراع على القدس وفلسطين**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2005.

182. عواد محمود وغنايم زهير، **القرارات الخاصة بالقدس الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية**، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان (الأردن)، 2000.

183. عوض سلامة بلال، **في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2021.

184. عوض محمد، **الشعوب والسلالات الإفريقية**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1960.

185. غازي حسين، **العنصرية والإبادة الجماعية في الفكر والممارسة الصهيونية**، إتحاد الكتب العرب، دمشق، 2002.

186. غانم هنيدة وآخرون، **إسرائيل والأبارتهايد: دراسات مقارنة**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله (فلسطين)، 2018.

187. الغنيمي محمد طلعت، **قضـية فلسـطين أمام القانون الدولي**، منشـأة المعارف، الإسـكندرية، 1967.

188. فركوس دليلة، **الوجيز في تاريخ النظم (القانونية والإجتماعية)**، ط3، دار الغرائب، الجزائر، 1999.

189. فروخ عمر، **العرب في حضارتهم وثقافتهم**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1986.

190. فرويد سيغموند، **الطوطم والتابو**، تر.بوعلي ياسين، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية (سوريا)، 1983.

191. قارة عبد العزيز عبد الرحمان، **الإسلام والعنصرية وتفاضل القبائل وذوي الألوان في ميزان الإسلام**، ط2، دار البشير، جدة، 1995.

192. قداح نعيم، **التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

193. القرعي أحمد يوسف، **القدس من بن غوريون إلى نتانياهو**، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1997.

194. قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015.

195. قسم الأرشيف والمعلومات: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.

196. القشطيني خالد، **الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.

197. قهوجي حبيب، **الصهيونية والعنصرية في الفكر والممارسة**، ط1، مطبوعات مؤسسات الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، 1940.

198. _____، **العرب في ظل الإحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948م**، مركز الأبحاث الفلسطينية (م.ت.ف)، بيروت، 1973.

199. كريدية سعيد إبراهيم، **جمهورية جنوب إفريقيا ومسلموها**، ط1، دار الرشاد، بيروت، 2010.

200. كيالي عبد الحميد وآخرون، **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015م**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان (الأردن)، 2008.

201. الكيالي عبد الوهاب، **تاريخ فلسطين الحديث**، ط10، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

202. كيوان مأمون، **اليهود في الشرق الأوسط الخروج الأخير من الجيتو الجديد**، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان (الأردن)، 1996.

203. _____، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم –دراسة في أوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة سنة 1948-**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2010.

204. اللافي محمد الفاضل بن علي، **مقدمة منهجية في تاريخ الأديان المقارنة**، ط1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة (مصر)، 2007.

205. لشـهب حميد، **الأبارتهايد دراسـة في الجذور التاريخية والثقافية لمفهوم الفصـل العنصـري**، ط1، العتبة العباسية المقدسة (المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية)، النجف، 2020.

206. ليفين مارك، **السلام المستحيل: إسرائيل/ فلسطين منذ 1989**، تر. أنوار عبد الخالق، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.

207. ماضي عبد الفتاح، **الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين (قطر)، 2021.

208. _____ ، **الدين والسياسة في إسرائيل**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

209. متولي محمود والشيخ رأفت، **إفريقيا في العلاقات الدولية**، ط1، دار الطباعة للثقافة والنشر، القاهرة، 1975.

210. مجلس بحوث العلوم الإنسـانية في جنوب إفريقيا، **إحتلال، إسـتعمار، فصـل عنصـري: إعادة تقويم لممارسـات "إسـرائيل" في الأراضـي الفلسـطينية المحتلة في ظل القانون الدولي**، تر. باحث للدراسات، ط1، إصدار باحث للدراسات، بيروت، 2010.

211. مجموعة من علماء الآثار السـوفييت، **العراق القديم**، ت.سليم طه التكريتي، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986.

212. محروس إسماعيل حلمي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر: من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية**، ج1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

213. محمد أبو علم عبد الله، **اليهود لا مواثيق ولا عهود**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمَّان (الأردن)، 2016.

214. محمد عويص إيهاب، **بشارات هائمة**، دار رواية للنشر، الرياض، 2015.

215. محمد موسى فيصل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1997.

216. المحيشي عبد القادر مصطفى وآخرون، **جغرافية القارة الإفريقية وجزرها**، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس (ليبيا)، 2000.

217. المدلل وليد حسن وأبو عامر عدنان عبد الرحمان، **دراسات في القضية الفلسطينية**، ط1، جامعة الأمة للتعليم المفتوح، غزة، 2013.

218. مديرية الدراسات والتوثيق، **"إسرائيل" الأثنيات، العرقيات والطوائف -اليهودية في "إسرائيل"-**، ط1، مركز باحث للدراسات، بيروت، 2003.

219. مركز العمل التنموي (معا)، طرق الفصل العنصري، صدر عن مركز العمل التنموي، رام الله، سبتمبر 2009.

220. مســـاعدي عمار، **مبدأ المســـاواة وحماية حقوق الإنســـان في أحكام القرآن الكريم ومواد الإعلان**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، [د.ت].

221. مصالحة عامر، **اليهودية: ديانة توحيدية أم شعب مختار**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان–الأردن-، 2005.

222. مصالحة نور الدين، **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني 1882-1948**، مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، 1992.

223. المصري يوسف حسن، **عالم خفايا الصهيونية: سر أبناء صهيون**، ط2، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2015.

224. مصطفى حسن (العميد الركن)، **المساعدات العسكرية الألمانية لإسرائيل: استنتاجات ودروس**، ط1، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1965.

225. مصطفى عبد التواب، **ضياع القدس.. مسئولية من؟!**، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، 2010.

226. المفتي شوكت، **أباطرة وأبطال في تاريخ القوقاز**، ط1، مطبعة المعارف، القدس، 1962.

227. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، **المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2006.

228. مهدي محمد عاشـــور، **التعددية الإثنية-إدارة الصـــراعات وإســـتراتيجية التســـوية-**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان (الأردن)، 2002.

229. مهنا محمد نصر، **مشكلة روديسيا (زمبابوي): دراسة مقارنة**، دار المعارف، القاهرة، 1981.

230. الموعد حمود سعيد، **الأبارتيد الصهيوني -دراسة-**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

231. المومني محمد أحمد عقلة، **استراتيجيات سياسة القوة مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية**، ط1، دار الكتاب الثقافي، عمّان، 2008.

232. ميمي ألبير، **العنصرية**، تر: محمد شيبان، دار بتراء للطباعة، عمان- الأردن -، 1995.

233. ناجي سليمان، **اليهود عبر التاريخ**، ط1، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2007.

234. الناصري سيد أحمد علي، **تاريخ وحضارة الرومان منذ ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1982.

235. نبيه القاسم، **واقع الدروز في إسرائيل**، دار الأيتام الإسلامية، القدس، 1976.

236. النتشه رفيق شاكر وآخرون، **تاريخ فلسطين وجغرافيتها**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.

237. النجار عبد الوهاب، **السيرة النبوية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.

238. ندیابي مكادوا، **قصة مأساة**، رسالة اليونسكو، فبراير 1992.

239. نصار وليام نجيب جورج، **مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

240. النعامي صالح، **على خطى سدوم: إسرائيل بين الدين والعسكرة والفساد**، ط1، دار الكتاب الجامعي، العين (الإمارات العربية المتحدة)، 2011.

241. النعماني أحمد السيد، **التركيب الإجتماعي الإسرائيلي وأثره على النسق السياسي (من عام 1948-1975)**، نهضة الشرق للطباعة والنشر، القاهرة، 1981.

242. النعيمي أحمد نوري، **أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين**، ط1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مركز الدراسات الفلسطينية)، بغداد، 1982.

243. _____، **الدولة العثمانية واليهود**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006.

244. النفاثي زراص، **إتفاقات أوسلو وأحكام القانون الدولي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.

245. نفاع سعيد، **العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى الـ 48**، ط2، الدار التقدمية، بيروت، 2010.

246. نمر حنا، **الإنسان والجماعة وحقوقهما في الماضي والحاضر**، ج1، مطبعة الإنسان، دمشق، 1940.

247. نوري شاكر، **اللوبي الصهيوني في فرنسا: من ثكنة عسكرية إلى كواليس الإليزيه**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.

248. نوفل أحمد سعيد وآخرون، **القضية الفلسطينية في أربعين عاما: بين ضراوة الواقع...وطموحات المستقبل**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

249. نولي أكوديبا، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، تر. أيمن السيد شبانه وآخرون، ج1، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003.

250. النويميس أبو عبد الملك سعود بن خلف، **القانون الدولي العام**، مكتبة القانون والإقتصاد، الرياض، 2014.

251. هادي حسن جعفر، **اليهود الحسيديم- نشأتهم، تاريخهم، عقائدهم، تقاليدهم-**، ط1، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع والدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق وبيروت، 1994.

252. هالورد مايا كارتر ونورمان جولي م.، **فهم اللاعنف ملامح وسياقات**، تر. هشام صالح عبد الله، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2018.

253. هريدي فرغلي علي تسن، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف، الاستعمار، الاستقلال**، ط1، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

254. هشام محمود الأقداحي، **معالم الدولة القومية الحديثة-رؤية معاصرة-**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

255. هنداوي حسام أحمد محمد، **الوضع القانوني لمدينة القدس**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

256. هويدي فهمي، **مواطنون لا ذميون**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 1999.

257. الوحيدي ميسون العطاونة، **مقاومة الإحتلال والفصل العنصري في فلسطين جنوب إفريقيا**، الإتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، رام الله، 2014.

258. وزارة الإرشاد القومي، **ملف وثائق فلسطين**، ج1، ط1، وزارة الإرشاد القومي (الهيئة العامة للاستعلامات)، القاهرة، 1969.

259. يحي جلال، **التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، [د.ت].

260. يولم دنيس، **الحضارات الإفريقية**، تر: علي شاهين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1974.

3- المجلات والدوريات

261. إدعلي أحمد، "المصالحة والحقيقة في جنوب أفريقيا: بحث في منجزات العدالة الانتقالية ومآزقها"، مجلة سياسات عربية، العدد: 47، تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، الدوحة.

262. أكيرت آندرياس، "جنوب إفريقيا بين عامي 1989-1990: نهاية سياسة التمييز العنصري"، تر: عدنان عباس علي، مجلة فكر وفن، عدد ديسمبر، معهد غوته، برلين، 2009، المصدر: كتاب "قصص عالمية(Globale Geschichten)، 1989.

263. التميمي نواف عبد الحي، "اللوبي الصهيوني في بريطانيا: النشأة والنشاط"، مجلة سياسات عربية، عدد 21، جويلية 2016.

264. جابر حيّان، "في الإختلافات بين فلسطين وجنوب إفريقيا"، مجلة العربي الجديد، العدد 2118، السنة السادسة، 19 جوان 2020، لندن.

265. الحسيني مصطفى محمد، "إعلاقات إسرائيل وجنوب إفريقيا"، مجلة الملف، قبرص، جويلية 1987.

266. حطاب سلطان، "إسرائيل في إفريقيا: دراسة لتطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية 1958-1985"، مجلة صامد الإقتصادي، السنة الثامنة، العدد 60، مارس-أفريل 1986.

267. حميد خليل أسامة، "التصنيع الحربي وأثره في تدعيم التفرقة العنصرية في جمهورية جنوب إفريقيا 1948-1980"، مجلة آداب الفراهيدي، عدد 12، إصدار 41، ج 2، كلية الآداب (جامعة تكريت)، تكريت (العراق)، 2020.

268. خطاب نظيرة محمود، "إسرائيل تدق أبواب إفريقيا من جديد"، مجلة شؤون عربية، عدد 47، جامعة الدول العربية (الأمانة العامة)، القاهرة، سبتمبر 1986.

269. دوجارد جون، "نظام وممارسات الفصل العنصري في كل من جنوب إفريقيا وفلسطين"، مجلة حق العودة، عدد 46، السنة التاسعة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (مدار)، ديسمبر 2011، بيت لحم (فلسطين).

270. ريكان خلف حسان، "موقف الحكومة اللبنانية من قرار تقسيم فلسطين عام 1947"، مجلة مداد الآداب، عدد: 12، الجامعة العراقية – كلية الآداب، بغداد، 2016.

271. زحالقة جمال، "الصهيونية والعنزة البيضاء"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد: 125، شتاء 2021، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

272. زناتي محمود سلام، "الأقليات عبر التاريخ"، مجلة حقوق الإنسان، العدد الثاني (02)، جانفي 1999، كلية الحقوق جامعة القاهرة.

273. شرون حسينة، "أحكام جريمة التمييز المستحدثة في قانون العقوبات الجزائري"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، سبتمبر 2015.

274. شيحة ميشيل، "جذور الفكر الصهيوني وسياسة التمييز العنصري في إسرائيل، مجلة جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، مج 19، ع 02، 2003.

275. الصقار فؤاد محمد، "التفرقة العنصرية بين النظرية والتطبيق"، مجلة العربي، العدد 185، أفريل 1974، الكويت.

276. العايدي رشـــيد، بنادي محمد الطاهر، "الادعاءات الصـــهيونية على أحقيتهم في الســـيادة على فلسطين (دراسة تاريخية-قانونية)"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، جامعة حمه لخضر–الوادي- الجزائر، المجلد:12، العدد:02، ج2، سبتمبر 2021.

277. العايدي رشـــيد، بنادي محمد الطاهر، "مظاهر الفصـــل العنصـــري في جنوب إفريقيا (التعليم أنموذجا 1948-1994م)"، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإســـلامية، جامعة الحاج لخضـــر، باتنة، المجلد:21، العدد:29 أكتوبر 2021.

278. غيثاوي مولاي التهامي، "الإسلام والمستوى السياسي للمرأة"، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد الثالث (03)، الجزائر، 2000.

279. فاضل سعيد، "إسرائيل تتلمس خطاها نحو القارة الإفريقية من جديد"، مجلة الباحث العربي، عدد 10، مركز الدراسات العربية، لندن، 1987/01/10.

280. قاسم خديجة، "الهولنديون في إفريقيا"، مجلة نهضة إفريقيا، العدد 74، السنة السابعة، القاهرة، يناير 1964.

281. مراد محمد، "الدولة اليهودية": إشكاليات الهوية، الجغرافيا السياسية، الديمغرافيا"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد: 75، جانفي 2011، بيروت.

282. مظلوم جمال، "إسرائيل والسعي إلى الإرتباط بالتكتلات الإقتصادية العالمية"، مجلة دراسات، عدد 97، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، سبتمبر 1995.

283. معتوق فريديريك، "ازرع العنصريّة تحصد الحرب"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 39، لبنان، جانفي 2002.

4- الندوات، المؤتمرات وحلقات النقاش

284. جمعية الخرجين في الكويت، **القضية الفلسطينية في أربعين عاما: بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخرجين في الكويت)**، مركز دراسات الوحدة العربية وجمعية الخرجين-الكويت، بيروت والكويت، 1989.

285. الحاج حنا، **علاقات المسلمين والأرمن**، بحث منشور ضمن العلاقات العربية الأرمينية، الماضي والحاضر، مركز الدراسات الأرمينية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2008.

286. قاسم أنيس فوزي، **وعد بلفور في القانون الدولي**، حلقة نقاش"وعد بلفور: مئوية مشروع استعماري.. أي مستقبل للمشروع الصهيوني؟!"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بالاشتراك مع المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، والمركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، بيروت، 2017/11/17.

287. **القومية العربية والإســلام –بحوث ومناقشــات-**، ندوة فكرية لمركز دراســات الوحدة العربية-، ط3، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

5- التقارير

288. صالح محسن محمد وآخرون، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2018-2019**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2020.

6- الموسوعات

289. اشتية محمد وآخرون، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عَمَّان (الأردن)، 2011.

290. تللو نبيل، **الموسوعة الجغرافية العالمية المصورة**، ج1، ط1، دار علاء الدين، دمشق، 2005.

291. خمار قسطنطين، **موسوعة فلسطين الجغرافية**، منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث-، بيروت، 1969.

292. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**، ج1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

293. المسيري عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مج 3، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999.

294. _____، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ج4، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999.

295. _____، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مج 5، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999.

296. _____، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مج 6، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999.

7- الأطالس

297. أبو سته سلمان حسن، **أطلس فلسطين 1917-1966**، ج6، ق2، ط1، هيئة أرض فلسطين، لندن، 2011.

298. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الأطلس الإحصائي لفلسطين 2009**، رام الله، 2009.

299. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2011**، أوت 2012، رام الله-فلسطين.

8- القواميس والمعاجم

300. أبو الفضل محمد بن مكرم جمال الدين (المشهور بابن منظور)، **لسان العرب**، مج 11، ط 3، دار صادر، بيروت، 1414.

301. أبو الفضل محمد بن مكرم جمال الدين (المشهور بابن منظور)، **لسان العرب**، مج 04، ط 3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

302. الشيرازي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، **القاموس المحيط**، ج 4، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بيروت، 1400هـ - 1980م.

303. الفراهيدي الخليل بن احمد، **كتاب العين**، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، ج3، ط1، دار الكتب العلمية،

304. مختار عبد الحميد عمر أحمد، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ج 2، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2008.

9- رسائل الماجستير والدكتوراه

305. سايب عبد النور، **"الإطار القانوني لمنع التمييز العنصري في القانون الدولي"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزو وزو، السنة الجامعية 2006/2005.

306. عبد الباري حسن مسلم نجاح، **"الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنفية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: روجر هيكوك، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين، السنة الجامعية 2016/2015.

307. عفيفي أحمد حمدي يوسف، **"حقوق الإنسان بين النظم القانونية القديمة والمواثيق الدولية المعاصرة (دراسة مقارنة بالأصول العامة لحقوق الإنسان في الإسلام)"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق جامعة عين شمس، القاهرة، السنة الجامعية 1998/1997.

308. ناشخو جودت حلمي صالح، **"تاريخ الشركس والشيشان في لواءي حوران والبلقاء من عام 1878- 1920م"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ في كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، إشراف: عبد الكريم غرايبة، الجامعة الأردنية، السنة الجامعية 1996/1995.

IV. المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

1- OUVRAGES:

309. Adotévi John Bosco, **L'Apartheid et la Société Internationale**, Nouvelles Editions Africaines (NEA), Dakar, 1978.

310. Ben Israel Menasseh, **The Hope Of Israel**, Didecated By The Auther To The High Court, The Parliament Of England, And To The Council Of State, Printed By: R.I, For Livewell Chapman At The Crown In Popes Head Alley, London, 1652.

311. Bigham Clive, **The Prime Ministers of Britain 1721-1921**, E.P. Dutton, New York, 1922.

312. Bonds Joy et. al., **Our Roots Are Still Alive – The Story of the Palestinian People**, Institute for Independent Social Journalism, Peoples Press, New York, 1977.

313. Brenner Lenni, **The Iron Wall: Zionist Revisionism From Jabotinsky to Shamir**, Zed Books Ltd, London,1984.

314. Campbell K. M., **Soviet Policy Towards South Africa**, Palgrave Macmillan, London, 1986.

315. Chaim Weizmann, **Trial and Error The Autobiography of Chaim Weizmann,** Shocken Books Inc., New York, , 1960.

316. Chesneau Jean., **Habiter le temps** , Bayand, Paris, 1996.

317. **Cohen Aharon,** Israel and the Arab World**, 1stEd, Funk & Wagnalls Co., New York, 1970.**

318. Cohen Shaye J. D, **From the Maccabees to the Mishnah Africa**, Westminster Press, Philadelphia, 1989.

319. Cole Monica, **South Africa**, Methuen and Co. Ltd, London, 1961.

320. Cope John, **South Africa**, 2rd Ed, Praeger Publishers, New York, 1967.

321. Cottrell Robert C., **South Africa A State of Apartheid**, Chelsea House Publishers, Philadelphia (U.S.A), 2005.

322. Cronin David, **Balfour's Shadow: A Century of British Support for Zionism and Israel**, Pluto Press,London, 2017.

323. Dallywater Lena & others, **Southern African Liberation Movements and the Global Cold War 'East' Transnational Activism 1960–1990**, De Gruyter, Oldenbourg, 2019.

324. Davenport T.H, **South Africa A Modern History**, fourth Edition, Hong Kong, 1991.

325. Doeden Matt, **Nelson Mandela World Leader for Human Rights,** Lerner Publications Company, Minneapolis, 2015.

326. Dupont Henry, **Les mines d'or de L'Afrique du Sud**, 3ème éd, Lemaire, Dupont &Cie, Paris, 1893.

327. Flusser David, **The Spiritual History of the Dead Sea Sect**, MOD Books, Tel-Aviv, 1989.

328. Gayet Robert Lacour, **A History of South Africa**, First Edition, Cassell & Co Publisher , London, 1977.

329. Geiser Christian, **Approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés**, Mouvement de la paix, Paris, 09-11-1999.

330. Graetz Heinrich, **History Of The Jews**, Vol.5, Jewish Publication Society Of America, Philadelphia, 1895.

331. Grech Alain et Vidal Dominique, **Palestine 1947 un partage avorté**, Editions Média-Plus, Constantine, 2008.

332. Guelke Adrian, **Rethinking the Rise and Fall of Apartheid: South Africa and World Politics**, palgrave macmillan, New York, 2005.

333. Hepple Alex, **South Africa: A Political and Economic History**, Pall Mall Press, London, 1966.

334. Hess Moses, **Rome And Jerusalem: A Study In Jewish Nationalism,** Translated From The German By: Meyer Waxman, Bloch Publishing Company, New York, 1918.

335. Hinsley,F.H, **Nationalism and The International Systhem**, Hodder and Stoughton,London,1973.

336. Horrell Muriel, **The Education of the Colored community in south Africa 1652-1970**, SAIRR, Johannesburg, 1970.

337. Hutcheson Mac Gregor, **South Africa, Physical and Social Geography: Africa South of the Sahara 1991**, 20th Ed, Uropa Publication Limited, London, 1991.

338. Jabbour Gorge, **Settler Colonialism in Southern Africa and Middle East**, Palestine Liberations Organization Research Center, Beirut, 1970.

339. Jabotinsky's Letter on Autonomy, 1904. Cited in Lenni Brenner, **The Iron Wall: Zionist Revisionism From Jabotinsky to Shamir**, Zed Books Ltd, London,1984.

340. Kingsnorth G.W, **Africa South Of The Sahara**, Cambridge University Press, London, 1966.

341. Leaman Oliver, **Jewish thought: an introduction**, 1st Ed, Routledge, New York, 2006.

342. Legum Colin & Margaret, **South Africa Crisis For the West**, Pall Mall Press, London, 1964.

343. Leroy-Beaulieu Paul, **De La Colonisation Chez Les Peuples Modernes**, 4ème Ed, Guillaumin et Cie, Paris, 1891.

344. Lloyde George , **The Truth About The Peace Treaties**, V. Gollancz, London,1938.

345. _____, **War Memories**, Vol.2, Odham Press, London, 1938.

346. Lonsdale John, **South Africa in question**, African Studies Centre,University of Cambridge, Portsmouth, NH, Heinemann,1988.

347. Ludovici Anthony, **The Jews in England**,Vol.3, Boswell Publishing Company, London, 1938.

348. Mai Palmberg, **The Struggle for Africa**, Zed Press, London,1983.

349. Morton Frederic, **The Rothschilds: A Family Portrait**, 1st Ed, Atheneum, New York,1962.

350. Newton Frances, **Fifty Years in Palestine**, 1st Ed, Cold harbour Press, London, 1948.

351. Onslow Sue & Wyk Anna-Mart van, **Southern African in the Global Cold War , Post-1974**, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, 2013.

352. Polakow-SuranskyPolakow-SuranskyRamsay Archibald, **The Nameless War**, Britons Publishing Company, London, 1952.

355. Reckles H., **Voyages d'ésclavage: La traite transatlantique des Africains réduits en ésclavage** , Unesco, Paris, 2002.

356. Rhodie N J and Venter H, **Apartheid a Socio-Historical Exposition of the Origin and Development of the Apartheid**, HAUM Publisher, Cape Town, 1959.

357. Richmond, Anthony H, **Reading in Race and ethnic relations**, Pergamon Press, Oxford,1972.

358. Ross Robert, **A Concise History of South Africa**, Cambridge University Press, London, 1999.

359. SAIRR, **A Survey of Race Relations in south Africa 1948-1949**, Ravan Press, Johannesburg, 1949.

360. _____, **A Survey of Race Relations in south Africa 1949-1950**, Ravan Press, Johannesburg, 1950.

361. _____, **A Survey of Race Relations in south Africa 1950-1951**, Ravan Press, Johannesburg, 1951.

362. Sampson H.P., **The Principe of Apartheid**, Voortrekker Press, Johannesburg, 1966.

363. Sasha Polakow-Suransky, **The Unspoken Alliance: Israel's Secret Relationship With Apartheid South Africa**, Jacana Media, Cape Town, 2010.

364. Selby Sasha, **A Short History of South Africa**, Allen & Unwin Ltd, London, 1973.

365. Sokolow Nahum, **History Of Zionism 1600-1918**, Vol.1, Longmans Green & Co., New York, Calcutta And Madras,1919.

366. Sparks Allister, **The Mind of South Africa**, Alfred A. Knopf/Borzoi Publishers, 1st ed, New York, 1990.

367. Spiro Heribert . J.: **Politics in Africa Prospective South of The Sahara** , Prentic Hall Inc Englewood Cliffs N. J. Aspectrum Book , 1962.

368. Tayoub Abdulkader, **Islamic resurgence in South Africa**, UCT Press, Cape Town, 1995.

369. Thompson Leonard, **Africa Societies in South Africa: Historical Studies**, Heinemann, London, 1972.

370. _____, The History of South Africa, 3rd ed, Yale University Press, New Haven, 2001.

371. Tiryakian Edward A., **Apartheid and Religion**, Lancaster Press, Pennsylvanie, 1957.

372. Wilson Sir A.T, **The Persian Gulf : An Historical Sketch From The Earliest Times To The Beginning Of The Twentieth Century**, Clarendon Press, Oxford, 1928.

373. Zangwill Israel, **The Return To Palestine**, New Liberal Review, London, 1901.

2- Revues et journaux:

374. Costea Peter, "Easter Europe's Relations with the Insurgencies of South Africa (SWAPO and the ANC) 1972-1988", Eastern European Quarterly, 24, 3 (1990).

375. Machover Moshé & Others, "Zionism, Israel, And Anti-Semitism Dangerous Conflation", Current Issues in Depth, Issue N^{O}. 2, The Institute for Palestine Studies, Washington, 2019.

376. Marks Shula, "Khoisan Resistance to the Dutch in Seventeenth and Eighteenth Centuries", The Journal of Africa History, vol 13, No 1, 1972.

377. MINTY ABDUL S., "Un rôle de dissuasion élargi à l'ensemble de l'Afrique australe", Le Monde diplomatique, N^{0} 262, 23ème Année, Paris, Janvier 1976.

378. Rey Nicolas., "Les Garifunas entre mémoire de la résistance aux Antilles et transmission des terres en Amérique centrale", Cahiers d'études africaines , 177, ed de L'E.H.E.E.S, Paris,2005.

379. Schrafstetter Susanna, "A Nazi Diplomat Turned Apologist for Apartheid: Gustav Sonnenhol, Vergangenheitsbewältigung and West German Foreign Policy towards South Africa", German History, Vol. 28, No. 1, Oxford University Press, Oxford, 2010.

380. VIDAL DOMINIQUE**, "**Israël, apartheid et messianisme", Le Monde diplomatique, N^{0} 712, 60ème Année, Paris, Juillet 2013.

3- Rapports:

381. African National Congress Constitution, **ANC Constitution**, as amended and adopted at the 54th National Conference, Nasrec, Johannesburg 2017, Issued by the African National Congress, Marshalltown.

382. Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, **The Anti-Apartheid Act of 1985**, (United States Senate and The Subcommittee on International Finance and Monetary Policy), Ninety-Ninth Congress (On First Session On S. 635 to Express the Opposition of The United States to the System of Apartheid in South Africa, and for Other Purposes), april 16, may 24, and june 13, 1985, printed for the use of the committee on banking, housing, and urban affairs.

383. du Pisani André, **International Affairs Bulletin**, South African Institute of International, Volume 15, No. 3,1991, Johannesburg.

384. German Colonization, **Prepared Under the Direction of the Historical**, Section of the Forein Office, H.M Stationery Office, London, 1920.

385. Statistics South Africa, **Mid-Year Population Estimates 2018**, Statistical Release P0302.

3- Encyclopedies:

386. Isidore Singer, **The Jewish Encyclopedia: A Descriptive Record of The History, Religion, Literature, And Customs of The Jewish People From The Earliest Times to The Present Day, Israel, And Anti-Semitism Dangerous Conflation,** Vol. XII (12), Funk And Wagnalls Company, London, 1905.

3- Sites Internet:

387. http://arab-ency.com.sy
388. http://docstore.ohchr.org
389. http://elyaum.info/2013-12-06-14-10-10/12
390. http://factjo.com/
391. http://m.aljarida.com/
392. http://muqtafi.birzeit.edu/
393. http://palestine.assafir.com/
394. http://www.addustour.com/
395. http://www.alwasatnews.com/
396. http://www.aqsaonline.org
397. http://www.balfourproject.org/balfour-and-palestine/
398. http://www.dci.plo.ps/
399. http://www.mod.gov.sy/
400. http://www.ohrc.on.ca/ar/
401. http://www.wafa.ps/
402. http://www.wbaifree.org
403. https://alrai.com/
404. https://annabaa.org
405. https://ar.rt.com/
406. https://ar.unesco.org
407. https://diwanalarab.com/
408. https://encyclopedia.ushmm.org/
409. https://foreignpolicy.com/
410. https://hamoked.org
411. https://il.usembassy.gov/
412. https://info.wafa.ps/
413. https://information.tv5monde.com/
414. https://law4palestine.org/ar/

415. https://m.ahewar.org
416. https://main.knesset.gov.il/
417. https://mfa.gov.il/
418. https://middle-east-online.com/
419. https://news.un.org/ar/
420. https://oways.yoo7.com/
421. https://samanews.ps/ar/post/343616/
422. https://st-takla.org/Bibles/BibleSearch/search.php?
423. https://turkiye-post.net
424. https://undg.org/ar/un-in-action/south-africa
425. https://unispal.un.org
426. https://www.aa.com.tr/ar/
427. https://www.adalah.org
428. https://www.ahewar.org
429. https://www.alaan.tv/programs/news-and-info/
430. https://www.alhadath.ps
431. https://www.alhaq.org
432. https://www.aljazeera.net/
433. https://www.alquds.co.uk/
434. https://www.alukah.net
435. https://www.alzaytouna.net
436. https://www.ammonnews.net/article/38444
437. https://www.anc1912.org.za/history/
438. https://www.anewseducation.com/post/britain-and-apartheid.
439. https://www.arab48.com
440. https://www.badil.org
441. https://www.bbc.com
442. https://www.diplomatie.gouv.fr

443. https://www.dw.com/ar/
444. https://www.emaratalyoum.com/
445. https://www.france24.com/fr/
446. https://www.haaretz.com/
447. https://www.history.com/
448. https://www.hrw.org
449. https://www.icrc.org
450. https://www.ida2at.com
451. https://www.madarcenter.org
452. https://www.marefa.org
453. https://www.mfa.gov.jo
454. https://www.mugtama.com
455. https://www.noonpost.com/content/8285
456. https://www.ohchr.org
457. https://www.palestinapedia.net/
458. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650183
459. https://www.palinfo.com/2752.
460. https://www.paljourneys.org
461. https://www.pcbs.gov.ps
462. https://www.prc.ps
463. https://www.qiraatafrican.com/country/ZA
464. https://www.researchgate.net
465. https://www.sahistory.org.za
466. https://www.ssrcaw.org
467. https://www.un.org
468. https://www.washingtoninstitute.org

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	//
الإهداء	//
مقدمة	أ–ط
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي	
المبحث الأول: مفهوم الفصل العنصري	12
المطلب الأول: تعريف الفصل العنصري لغة	12
المطلب الثاني: تعريف الفصل العنصري اصطلاحا	12
المطلب الثالث: تعريف الفصل العنصري قانونا	14
المبحث الثاني: أشكال الفصل العنصري	17
المطلب الأول: الفصل العنصري من حيث اللون	17
المطلب الثاني: الفصل العنصري على أساس النسب	17
المطلب الثالث: الفصل العنصري على أساس الأصل القومي	19
المطلب الرابع: الفصل العنصري على أساس الأصل الإثني	20
المطلب الخامس: الفصل العنصري على أساس الجنس	21
المطلب السادس: الفصل العنصري على أساس العرق	22
المطلب السابع: الفصل العنصري على أساس الدين أو المعتقد	23
المبحث الثالث: التمييز بين الفصل العنصري والمصطلحات المشابهة له	25
المطلب الأول: التمييز بين الفصل العنصري والتفرقة العنصرية	25
المطلب الثاني: التمييز بين الفصل العنصري والتحيز العنصري	25
المطلب الثالث: التمييز بين الفصل العنصري وسياسة العزل العنصري	27
المبحث الرابع: التطور التاريخي للفصل العنصري	28
المطلب الأول: الفصل العنصري عند بدء الخليقة وفجر التاريخ	28
الفرع الأول: الفصل العنصري عند بدء الخليقة	28
الفرع الثاني: الفصل العنصري عند فجر التاريخ	28

المطلب الثاني: الفصل العنصري في العصور القديمة	29
الفرع الأول: الفصل العنصري في المجتمعات القديمة	30
الفرع الثاني: موقف الديانات السماوية من الفصل العنصري	34
1.الديانة اليهودية	34
2.الديانة المسيحية	35
3.الديانة الإسلامية	36
المطلب الثالث: الفصل العنصري في المجتمعات الحديثة	38
الفرع الأول: نماذج عن أهم أشكال الدول العنصرية في العصر الحديث	38
الفرع الثاني: نماذج عن بعض الدول الحديثة التي تعرضت للفصل العنصري	40
الفصل الثاني: جنوب إفريقيا وفلسطين دراسة جغرافية وتاريخية	
المبحث الأول: جنوب إفريقيا جغرافيا	46
المطلب الأول: الموقع والمساحة والسكان	46
الفرع الأول: الموقع	46
الفرع الثاني: المساحة والسكان	46
المطلب الثاني: التضاريس	47
المطلب الثالث: المناخ والغطاء النباتي	48
المبحث الثاني: المجموعات العرقية بجنوب إفريقيا	50
المطلب الأول: السكان السود	50
الفرع الأول: البوشمن	50
الفرع الثاني: الهتنتوت	50
الفرع الثالث: البانتو	51
المطلب الثاني: السكان البيض	52
المطلب الثالث: الأسيويون (الهنود)	53
المطلب الرابع: الملونون	53

المبحث الثالث: فلسطين جغرافيا	56
المطلب الأول: الموقع والمساحة والسكان	56
الفرع الأول: الموقع	56
الفرع الثاني: المساحة والسكان	56
المطلب الثاني: التضاريس	58
المطلب الثالث: المناخ والغطاء النباتي	62
الفرع الأول: المناخ	62
الفرع الثاني: الغطاء النباتي	62
المبحث الرابع: الطوائف الدينية والمجموعات العرقية بفلسطين	64
المطلب الأول: العرب	64
الفرع الأول: البدو العرب	66
الفرع الثاني: الطائفة الدرزية	68
الفرع الثالث: الطائفة الشركسية	71
المطلب الثاني: اليهود	73
الفرع الأول: السفارد Sephardim	76
الفرع الثاني: الإشكناز Ashkenazim	78
الفرع الثالث: الحريديم	79
الفرع الرابع: يهود الصابرا (الصباريم)	81
الفرع الخامس: الحسيديم	81
الفرع السادس: الفلاشاه	82
المطلب الثالث: المسيحيون	84
المطلب الرابع: طوائف وإثنيات أخرى	91
الفرع الأول: السامريون	91
الفرع الثاني: الأرمن	91

الفرع الثالث: البهائيون	94
الفرع الرابع: الغجر (النور)	94
الفصل الثالث: مراحل الصراع بين البوير والبريطانيين وقيام إتحاد جنوب إفريقيا العنصري 1910	
المبحث الأول: الصراع بين البوير والبريطانيين وقيام إتحاد جنوب إفريقيا	98
المطلب الأول: مرحلة الإستعمار الهولندي (1652-1902)	98
المطلب الثاني: مرحلة الاستعمار البريطاني (1795 - 1806 -1961)	109
المطلب الثالث: مرحلة الوحدة بين البيض وإعلان قيام اتحاد جنوب إفريقيا 1910	113
المبحث الثاني: تطبيق نظام الأبارتيد العنصري 1948	116
المطلب الأول: إرهاصات سياسة الفصل العنصري وإعلان تطبيق نظام الأبارتيد على السود	116
الفرع الأول: إرهاصات سياسة الفصل العنصري	116
الفرع الثاني: مفهوم الأبارتيد	118
الفرع الثالث: عوامل تبلور نظام الفصل العنصري	120
الفرع الرابع: مظاهر الفصل العنصري	123
المطلب الثاني: أهم النصوص القانونية العنصرية المطبقة على السود 1948م	131
المطلب الثالث: آثار قوانين الفصل العنصري على الأفارقة السود	140
المبحث الثالث: ردود الفعل الداخلية والخارجية تجاه تطبيق نظام الأبارتيد العنصري	141
المطلب الأول: ردود الفعل الداخلية تجاه تطبيق نظام الأبارتيد العنصري	141
الفرع الأول: االمقاومة الإفريقية التي سبقت تطبيق نظام الأبارتيد العنصري	141
الفرع الثاني: المقاومة المسلحة	152
الفرع الثالث: إمتزاج الكفاح المسلح مع المقاومة السلمية (حركة الوعي الأسود)	153
الفرع الرابع: دور مجزرة شاربفيل في تحويل ميزان القوى	157
المطلب الثاني: ردود الفعل الإقليمية تجاه الفصل العنصري	160

الفرع الأول: موقف منظمة الوحدة الإفريقية من سياسة الفصل العنصري	160
الفرع الثاني: موقف جامعة الدول العربية من سياسة الفصل العنصري	161
المطلب الثالث: المواقف الدولية من تطبيق نظام الأبارتيد العنصري	162
الفرع الأول: موقف هيئة الأمم المتحدة من سياسة الفصل العنصري	162
الفرع الثاني: مواقف الدول الكبرى من سياسة الفصل العنصري	164
أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة الفصل العنصري	164
ثانيا: موقف الإتحاد السوفياتي من سياسة الفصل العنصري	169
ثالثا: موقف بريطانيا من سياسة الفصل العنصري	170
رابعا: موقف فرنسا من سياسة الفصل العنصري	172
خامسا: موقف ألمانيا من سياسة الفصل العنصري	173
المبحث الرابع: نهاية نظام الأبارتيد وقيام جمهورية جنوب إفريقيا 1994	176
المطلب الأول: سير المفاوضات	176
المطلب الثاني: محادثات كوديسا (1991-1992)	177
المطلب الثالث: الانتخابات العامة وإعلان قيام جمهورية جنوب افريقيا 1994-2009	181
الفصل الرابع: الحركة الصهيونية وقيام الكيان الصهيوني (إسرائيل)	
المبحث الأول: مفهوم الحركة الصهيونية ومرتكزاتها الفكرية	185
المطلب الأول: تعريف الصهيونية	185
الفرع الأول: تعريف الصهيونية لغة	185
الفرع الثاني: تعريف الصهيونية اصطلاحا	189
المطلب الثاني: الأسس الإيديولوجية للعنصرية الصهيونية	193
المطلب الثالث: الحجج الصهيونية في الإدعاء بملكية اليهود لفلسطين	199
الفرع الأول: الحجج الصهيونية الدينية، التاريخية، القومية والإنسانية في الإدعاء بملكية اليهود لفلسطين	199
الفرع الثاني: الحجج الصهيونية القانونية في الإدعاء بملكية اليهود لفلسطين	204

المبحث الثاني: دور الحركة الصهيونية في تأسيس دولة إسرائيل	207
المطلب الأول: مساعي الصهاينة أمام حكام الدولة العثمانية في منحهم فلسطين	207
المطلب الثاني: مساعي الصهاينة أمام البريطانيين في منحهم فلسطين	212
المطلب الثالث: إعلان قيام دولة إسرائيل	224
المبحث الثالث: تطبيق نظام الفصل العنصري تجاه الفلسطينيين	231
المطلب الأول: إعلان تطبيق نظام الفصل العنصري على الفلسطينيين	231
المطلب الثاني: أهم النصوص القانونية العنصرية المطبقة على الفلسطينيين	233
المطلب الثالث: مجالات تطبيق النصوص القانونية العنصرية في فلسطين	250
الفرع الأول: سياسة الفصل العنصري في المجال الاجتماعي	250
الفرع الثاني: سياسة الفصل العنصري في المجال السياسي	253
الفرع الثالث: سياسة الفصل العنصري في المجال الاقتصادي	254
الفرع الرابع: سياسة الفصل العنصري في المجال القانوني	256
المبحث الرابع: ردود الفعل الداخلية والخارجية (الدولية) تجاه تطبيق نظام الفصل العنصري على الفلسطينيين	258
المطلب الأول: ردود الفعل الداخلية تجاه تطبيق نظام الفصل العنصري على الفلسطينيين	258
الفرع الأول: مرحلة المقاومة أثناء الإنتداب البريطاني على فلسطين	258
الفرع الثاني: المقاومة خلال الإحتلال الصهيوني لفلسطين	261
المطلب الثاني: ردود الفعل الخارجية (الدولية) تجاه سياسة الصهاينة العنصرية	266
الفرع الأول: مواقف الدول العربية (دول الطوق)	266
1.موقف مصر	266
2.موقف الأردن	267
3.موقف سوريا	269
4. موقف لبنان	272

الفرع الثاني: مواقف الدول الأجنبية	273
1.موقف الولايات المتحدة الأمريكية	273
2.موقف الاتحاد السوفياتي	275
3.موقف بريطانيا	275
4.موقف فرنسا	276
5.موقف ألمانيا	279
المطلب الثالث: موقف المنظمات الإقليمية والدولية من النظام العنصري الصهيوني	280
الفرع الأول: موقف جامعة الدول العربية	280
الفرع الثاني: موقف هيئة الأمم المتحدة	283
المبحث الخامس: أسباب عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة	286
المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بدور الدول العربية في منع قيام دولة فلسطينية	286
المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بدور الفلسطينيين أنفسهم في منع قيام دولة فلسطينية	288
المطلب الثالث: الأسباب المتعلقة بدور إسرائيل في منع قيام دولة فلسطينية	290
المطلب الرابع: الأسباب المتعلقة بدور البيئة الدولية واللوبيات الصهيونية في الدول الكبرى في منع قيام دولة فلسطينية مستقلة	293
الفصل الخامس: أوجه التشابه والاختلاف بين الأبارتيد والنضام الصهيوني والعلاقة بينهما	
المبحث الأول: أوجه التشابه بين النظامين العنصريين	302
المطلب الأول: أوجه التشابه التاريخية والسياسية	302
المطلب الثاني: أوجه التشابه الاقتصادية	311
المطلب الثالث: أوجه التشابه الاجتماعية والثقافية	311
المطلب الرابع: أوجه التشابه الدينية	313
المطلب الخامس: أوجه التشابه العسكرية	313
المطلب السادس: أوجه التشابه القانونية	314

المبحث الثاني: أوجه الإختلاف بين النظامين العنصريين	317
المطلب الأول: أوجه الإختلاف التاريخية والسياسية	317
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف الاقتصادية	324
المطلب الثالث: أوجه الاختلاف الاجتماعية والثقافية	327
المطلب الرابع: أوجه الاختلاف الديني	329
المطلب الخامس: أوجه الاختلاف القانونية	331
المبحث الثالث: العلاقة والدعم المتبادل بين النظامين العنصريين	336
المطلب الأول: العلاقة والدعم المتبادل سياسيا وعسكريا	336
المطلب الثاني: العلاقة والدعم المتبادل اقتصاديا	337
المطلب الثالث: العلاقة والدعم المتبادل عسكريا	338
خاتمة	342
قائمة الملاحق	349
البيبليوغرافيا	392
فهرس الموضوعات	423